

تأليف

موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي

المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه

الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الثاني

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو ادخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive Rights by
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah *Beirut - Lebanon*

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah *Beyrouth - Liban*

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

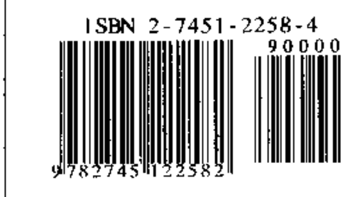
الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان
رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩٦١ ١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Etage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2258-4



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحال

فصل

قال صاحب الكتاب: «**شَبَهُ الحال بالمفعول من حيثُ أنها فَضْلَةٌ مثلُه، جاءت بعد مُضيِّ الجملة. ولها بالظرف شَبَه خاصٌّ من حيث أنّها مفعولٌ فيها، ومَجيئُها لبَيانِ هَيْئةِ الفاعل، أو المفعولِ، وذلك قولُك: «ضربتُ زيدًا قائمًا»، تجعلُه حالاً مِن أيِّهما شئتَ، وقد تكون منهما ضَرْبَةً على الجمع والتفريق، كقولك: «لقيتُه راكبَيْن». قال عنترَةُ [من الوافر]:**

٢٧٥- متى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارَا

و«لقيتُه مُصْعِدًا ومُنْحَدِرًا»».

* * *

٢٧٥ - **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص٢٣٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٧، ٧/ ٥٠٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٨/ ٢٢؛ والدرر ٥/ ٩٤؛ وشرح شواهد الشافية ص٥٠٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠؛ ولسان العرب ٤/ ٥١٣ (طير)، ١٤/ ٤٣ (ألا)، ٢٣١ (خصا)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٧٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٩١؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٠١؛ ولسان العرب ٩/ ١٢٧ (رنف)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٣.

اللغة: فردين: منفردين. ترجف: تضطرب.

المعنى: يهجو الشاعر عمارة بن زياد، وكان يحسد عنترة ويقول لقومه: إنّكم أكثرتم من ذكره، والله لوددت أني لقيته خاليًا حتى أعلمكم أنّه عبد، وكان عمارة جوادًا كثير الإبل، مضيعًا لماله مع جوده، وكان عنترة لا يكاد يمسك إبلا إلّا ويعطيها إخوته، ويقسمها، فبلغه ما قال عمارة؛ فقال فيه: إذا التقينا منفردين ترتعد فرائصك، وترتجف أليتيك، وتكادان تطيران من الخوف.

الإعراب: «**متى**»: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بالجواب. «**ما**»: زائدة. «**تلقني**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**فردين**»: حال منصوبة بالياء لأنّها مثنى. «**ترجف**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط. «**روانف**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**أليتيك**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**وتستطارا**»: الواو: حرف عطف، «**تستطارا**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، مبني للمجهول، والألف: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع نائب فاعل؛ ويجوز أن يكون مبنيًا على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا، والأصل: «تستطارن».

قال الشارح: اعلم أنّ الحال وَصْفُ هَيْئةِ الفاعل أو المفعولِ، وذلك نحوُ: «جاء زيدٌ ضاحِكًا»، و«أقبل محمّدٌ مُسْرِعًا»، و«ضربتُ عبدَ اللّه باكيًا»، و«لقيتُ الأميرَ عادلاً». والمعنى: جاء عبدُ اللّه في هذه الحال، ولقيتُ الأمير في هذه الحال. واعتبارُه بأن يقع في جوابِ «كَيْفَ». فإذا قلتَ: «أقبل عبدُ الله ضاحكًا»، فكأنّ سائلاً سأل: «كيف أقبل»؟ فقلتَ: «أقبل ضاحكًا»، كما يقع المفعولُ له في جوابِ «لِمَ فعلتَ».

وإنّما سُمّي حالاً لأنّه لا يجوز أن يكون اسمُ الفاعل فيها إلّا لِمَا أنت فيه، تَطاولَ الوقتُ أم قَصرَ. ولا يجوز أن يكون لِما مضى وانقطع، ولا لِما لم يأتِ من الأفعال. إذ الحالُ إنّما هي هيئةُ الفاعل أو المفعولِ وصفتُه في وقتِ ذلك الفعل. والحال تُشْبِه المفعولَ، وليست به. ألا ترى أنّه يعمل فيها الفعلُ اللازمُ غيرُ المتعدّي، نحوُ: «جاءَ زيدٌ راكبًا»، و«أقبل عبدُ الله مُسْرِعًا؟» فـ «أقْبَلَ» و«جَاءَ» فعلان لازمان غيرُ متعدِّيَيْن، وقد عمِلا في الحال، فدلّ ذلك أنّها ليست مفعولةً كـ «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا». وممّا يدلّ أنّها ليست مفعولةً أنّها هي الفاعلُ في المعنى، وليست غيرَه، فـ «الراكبُ» في «جاء زيدٌ راكبًا» هو زيدٌ. وليس المفعولُ كذلك بل لا يكون إلّا غيرَ الفاعل أو في حُكْمه، نحوَ «ضرب زيدٌ عمرًا». ولذلك امتنع «ضربتُني» و«ضربتَك» لاتّحادِ الفاعل والمفعول. فأمّا قولهم: «ضربتُ نفسي» فـ «النفسُ» في حكم الأجنبيّ، ولذلك يُخاطِبها رَبُّها، فيقول: «يا نفسي أقْلِعِي» مُخاطَبةَ الأجنبيّ. ولو كانت الحالُ مفعولةً، لجاز أن تكون معرفةً. ونكرةً كسائر المفعولين. فلمّا اختصّت بالنكرة، دلّ على أنّها ليست مفعولةً. وإذ قد ثبت أنّها ليست مفعولة، فهي تُشْبِه المفعولَ من حيث إنّها تجيء بعد تَمامِ الكلام، واستغناءِ الفعل بفاعله، وأنّ في الفعلِ دليلاً عليها كما كان فيه دليلٌ على المفعول، ألا ترى أنّك إذا قلت: «قمتُ»، فلا بدّ أن تكون قد قمتَ في حالٍ من الأحوال، فأشْبَهَ قولُك: «جاء عبدُ الله راكبًا» قولَك: «ضَرَبَ عبدُ الله رجلاً»، ولأجلِ هذا الشَّبَه استحقّت أن تكون منصوبةً.

وقوله: «ولها بالظرف شَبَهٌ خاصٌّ» يعني أنّ الحال تُشْبِه المفعولَ على سبيلِ العُموم من الجهات التي ذكرناها، ولا تَخُصّ مفعولاً دون مفعول، ولها شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول فيه، وخُصوصًا ظرفِ الزمان. وذلك لأنّها تُقدَّر بـ «في». كما يُقدَّر الظرفُ بـ «فِي» فإذا قلت: «جاء زيدٌ راكبًا»، كان تقديرُه: في حالِ الركوب، كما أنّك إذا قلت: «جاء زيدٌ اليوم»، كان تقديرُه: جاء زيدٌ في اليوم، وخصّ الشَّبَهُ بظرف الزمان، لأنّ الحال لا تبقَى، بل تنتقِل إلى حالٍ أُخْرَى، كما أنّ الزمان مُنْقَضٍ لا يبقى، ويخلُفُه غيره. ولذلك لا يجوز

= وجملة «متى ما تلقني ترجف»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تلقني»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ترجف...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة «تستطارا»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «فردين» حيث جاءت الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول معًا.

أن تكون الحالُ خِلْقَةً، فلا يجوز «جاءني زيدٌ أحْمَرَ، ولا أحْوَلَ ولا طويلاً»، فإذا قلت: «متحاوِلاً، أو متطاوِلاً» جاز، لأنّ ذلك شيءٌ يفعله، وليس بخُلُقَةٍ، فيجوز انتقالُه.

والحال تكون بَيانًا لهَيْئَة الفاعلِ، أو المفعولِ، فتقول: «جاء زيدٌ قائمًا»، فتكون بيانًا لهيئةِ الفاعل الذي هو زيد، وتقول: «ضربتُ زيدًا قائمًا» إن شئتَ جعلتَه حالاً من الفاعل الذي هو التاءُ، وإن شئت جعلتَه حالاً من المفعول الذي هو زيد، وهذا فيه تسمُّحٌ، وذلك أنّك إذا جعلتَ الحال من التاء، وجب أن تُلاصِقه، فتقول: «ضربتُ قائمًا زيدًا». فإذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها، فلم تلاصقه، لم يجز ذلك، لِما فيه من اللَّبْس، إلّا أن يكون السامعُ يعلَمه كما تعلمُه، فإن كان غيرَ معلوم، لم يجز، وكان إطلاقُه فاسدًا.

وقد تكون الحال منهما معًا، فإن كانتا متّفِقتَيْن، نحوَ: «قائم» و«قائم»، أو «ضاحِك» و«ضاحِك» فأنت مخيَّرٌ إن شئت فرّقتَ بينهما، فقلت: «ضرَبْتُ زيداً قائمًا قائمًا» تجعل أحدَهما للفاعلِ والآخَرَ للمفعول ولا تُبالي أيَّهما جعلتَ للفاعلِ، لأنّه لا لَبْسَ في ذلك، وإن شئت جمعتَ بينهما، فقلت: «ضربتُ زيدًا قائمَيْن»، لأنّ الاشتراك قد وقع في الحال، والعاملُ واحدٌ، وصار كأنّك قلت: «ضربتُ قائمًا زيدًا قائمًا»، واستغنيتَ بالتثنية عن التفريق، قال الشاعر [من الوافر]:

مَـتـى مَـا تَـلْـقَـنـي فَـرْدَيْـنِ... إلـخ

البيتُ لَعَنْتَرَةَ، وقبله: [من الوافر]

أحَوْلِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا ... لِتَقْتُلَنِي فَهَا أنَا ذَا عُمَارَا

والشاهد فيه قوله: فردَيْن، وهو حالٌ من الفاعلِ والمفعولِ، أي: أنَا فَرْدٌ، وأنت فردٌ. والروانفُ: جمعُ رانِفَةٍ، والرانِفةُ أسْفَلُ الألْيَةِ، وطَرَفُها ممّا يَلِي الأرضَ من الإنسان إذا كان قائمًا. وأمّا قوله: و«تُسْتَطارَا»، فيحتمل وُجوهًا:

أحدُها: أن يكون مجزومًا بحذف النون، والأصلُ «تُسْتَطَارَانِ» فالضميرُ للروانف، وعاد إليها الضميرُ بلفظ التثنية، وإن كان جمعًا لأنها تثنيةٌ في المعنى، لأنّ كلَّ ألْيَةٍ لها رانِفةٌ، فهو من قبيلِ ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[1].

والثاني: أن يكون عائدًا إلى الأليتَيْن.

والثالثُ: أن يكون الضميرُ مفردًا عائدًا إلى المخاطَب، والألفُ بَدَلٌ من نونِ التأكيد، والأصلُ «تستطارَنْ»، فأبْدَلَ من النون ألفًا كما في قوله [من الطويل]:

٢٧٦ـ [وذا النصبَ المنصوبَ لا تنسكنَّه] ... ولا تَعْبُدِ الشَّيْطانَ واللَّهَ فاعْبُدَا

يُخاطِب قَرِينَه ويصف نفسَه بالشهامة.

---

(١) التحريم: ٤. وفي الطبعتين: «وقد»، وهذا تحريف.

٢٧٦ ـ البيت للأعشى في ديوانه ص١٨٧؛ والأزهية ص٢٧٥؛ وتذكرة النحاة ص٧٢؛ والدرر ١٤٩/٥؛ =

وأمّا قولهم: «رأيتُ زيدًا مُصْعِدًا منحدِرًا»، و«رأيتُ زيدًا ماشيًا راكبًا» إذا كان أحدُهما مصعداً والآخر، راكباً، فالمراد أن تكون أنت المصعدَ، وزيدٌ المنحدرَ، فيكون «مصعدًا» حالاً للتاء، و«منحدرًا» حالاً لزيد، وكيف قدّرتَ بعد أن يعلم المخاطَبُ المصعدَ من المنحدر، فإنّه لا بأسَ عليك بتقدُّمِ أيِّ الحالَيْن شئتَ.

واعلم أنّه قد يكون للإنسان الواحدِ حالان فصاعدًا، لأنّ الحال خبرٌ، والمبتدأُ قد يكون له خبران فصاعدًا، فتقول: «هذا زيدٌ واقفًا ضاحكًا متحدِّثًا». ولا يجوز ذلك إن تَضادَّت الأحوالُ، نحوَ: «هذا زيدٌ قائمًا قاعدًا»، كما لا يجوز مثلُ «هذا زيدٌ قائمٌ قاعدٌ». فإن أردتَ أن تسبك من الحالَيْن حالاً واحدةً، جاز، كما يجوز أن تسبك من الخبرَيْن خبرًا واحدًا، فتقول: «هذا الطَّعامُ حُلْوًا حامِضًا»، كأنّك أردتَ: هذا الطعامُ مُزًّا، فسبكتَ من الحالَيْن معنًى، كما تقول في الخبر: «هذا حُلْوٌ حامضٌ».

فصل

[عامل الحال]

قال صاحب الكتاب: «**والعامل فيها إمّا فعلٌ وشِبْهُه من الصفات، أو معنَى فعلٍ،**

= وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٤، ٢٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧، ٧٩٣؛ والكتاب ٣/ ٥١٠؛ ولسان العرب ١/ ٧٥٩ (نصب)، ٢/ ٤٧٣ (سبح)، ١٣/ ٤٢٩ (نون)؛ واللمع ص٢٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٠؛ والمقتضب ٣/ ١٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ١١٣؛ وجمهرة اللغة ص٨٥٧؛ وجواهر الأدب ص٥٧، ١٠٨؛ ورصف المباني ص٣٢، ٣٣٤؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

المعنى: ولا تذبح القرابين للأنصاب، واعبد الله وحده، ولا تعبد الأوثان.

الإعراب: «وذا»: الواو حرف عطف، و«ذا»: اسم إشارة مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف. «النصب»: بدل منصوب بالفتحة. «المنصوب»: نصب منصوب بالفتحة. «**لا**»: حرف نهي وجزم. «**تنسكنه**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، وهو في محل جزم، و«الهاء»: ضمير متّصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**ولا**»: الواو حرف عطف، و«لا»: حرف نهي وجزم. «**تعبد**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**الشيطان**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**والله**»: الواو حرف عطف، و«الله»: اسم الجلالة مفعول به مقدّم منصوب بالفتحة. «**فاعبدا**»: الفاء زائدة، و«اعبدا»: فعل أمر مبنيّ على الفتحة لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا مراعاة للرويّ. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة الفعل المحذوف معطوفة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «لا تنسكنه» لا محل لها من الإعراب لأنّها تفسيريّة، وجملة «ولا تعبد الأوثان» معطوفة لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «والله فاعبدا».

والشاهد فيه قوله: «فاعبدا» حيث أبدل النون الخفيفة ألفًا في الوقف.

كقولك: «فيها زيدٌ مُقِيمًا»، و«هذا عمرٌو منطلقًا»، و«ما شأنُك قائمًا»، و«ما لك واقِفًا». وفي التنزيل: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[1]، و﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[2]. و«لَيتَ»، وَ «لَعَلَّ»، و«كَأنَّ» ينصِبْنَها أيضًا، لِما فيهنّ من معنى الفعل، فالأوّلُ يعمَل فيها متقدِّمًا ومتأخِّرًا، ولا يعمل فيها الثاني إلاّ متقدِّمًا، وقد مَنَعوا في «مررتُ راكبًا بزيدٍ» أن يُجعَل «الراكبُ» حالاً من المجرور».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الحال لا بدّ لها من عاملٍ إذ كانت مُعرَبةً، والمعربُ لا بدّ له من عامل. ولا يكون العاملُ فيها إلاّ فعلاً، أو ما هو جارٍ مجرى الفعل من الأسماء، أو شيئًا في معنى الفعل، لأنّها كالمفعول فيها.

فمثال العامل إذا كان فعلاً قولُك: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، فـ «زيدٌ» مرتفعٌ بأنّه فاعلٌ، و«ضاحكًا» حالٌ منه، والعاملُ فيهما الفعلُ المذكورُ الذي هو «جَاءَ»، لأنّ الحال صفةٌ من جهة المعنى. ولذلك اشتُرط فيها ما يُشترط في الصفات من الاشتقاق، نحوِ: ضاربٍ، ومضروبٍ، وشِبْهِهما. فكما أنّ الصفة يعمل فيها عاملُ الموصوف، فكذلك الحالُ يعمل فيها العاملُ في صاحب الحال، إلّا أنّ عمَله في الحال على سبيلِ الفَضْلة، لأنّها جاريةٌ مجرى المفعول، وعمَلَه في الصفة على سبيل الحاجة إليها، إذ كانت مُبيِّنةً للموصوف، فجرتْ مجرَى حرف التعريف. وهذا أحد الفُروق بين الصفة والحال. وذلك أنّ الصفة تفرُق بين اسمَيْن مشترِكَين في اللفظ، والحالَ زيادةٌ في الفائدة والخبرِ، وإن لم يكن الاسمُ مشاركًا في لفظه. ألا ترى أنّك إذا قلت «مررتُ بزيدٍ القائم»، فأنت لا تقول ذلك إلّا وفي الناس رجلٌ آخَرُ اسمُه زيدٌ، وهو غيرُ قائم، ففصلتَ بالقائم بينه وبين مَن له هذا الاسمُ، وليس بقائم؟ وتقول: «مررت بالفَرَزْدَق قائمًا»، وإن لم يكن أحدٌ اسمُه الفرزدقُ غيرُه، فضممتَ إلى الإخبار بالمُرور خبرًا آخرَ متّصِلاً به مُفيدًا، إلّا أنّ الخبر بالمرور على سبيل اللزوم، لأنّه به انعقدتِ الجملةُ، والإخبار بالقيام زيادةٌ، يجوز الاستغناءُ عنها.

ومثالُ ما كان جاريًا مجرى الفعل من الأسماء اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل، نحوُ قولك: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا قائمًا». فـ «قائمًا» حال من «عمرٍو»، والعاملُ فيه اسمُ الفاعل. وتقول: «زيدٌ مضروبٌ قائمًا»، فتكون الحالُ من المضمر في اسم المفعول، وهو العاملُ. وتقول: «زيدٌ حسنٌ قائمًا»، فتكون الحالُ من المضمر في الصفة، وهي العاملةُ في الحال، لأنّها مشبَّهةٌ باسم الفاعل على ما سيأتي بَيانُه.

ومثالُ العامل فيها إذا كان معنَى فعلٍ قولُك: «زيدٌ في الدار قائمًا»، فـ «قائمًا» حالٌ

---

(١) هود: ٧٢. (٢) المدثر: ٤٩.

من المضمر في الجارّ والمجرور، وهو العاملُ فيها لنِيابَته عن الاستقرار، فهذا العاملُ معنًى فعل، لأنّ لفظ الفعل ليس موجودًا، هذا إذا جعلتَه ظرفًا لزيدٍ، ومستقَرًا له. فإن جعلتَه ظرفًا للقائم، قلت: «زيدٌ في الدار قائمٌ»، فترفع «قائمًا» بالخبر، ويكون الظرفُ صلةً له.

واعلم أنّه إذا كان العاملُ فيها فعلاً جاز تقديمُ الحال عليه، فتقول: «جاء زيدٌ قائمًا»، و«جاء قائماً زيدٌ»، و«قائمًا جاء زيدٌ». كلُّ ذلك جائزٌ لتصرُّفِ الفعل. وكذلك ما أشْبَهَه من الصفات يجوز تقديمُ الحال عليه إذا كان عاملاً فيها، فتقول: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا قائمًا»، و«قائمًا زيدٌ ضاربٌ عمرًا»، وكذلك اسمُ المفعول والصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل. حُكْمُ الجميع شيءٌ واحدٌ.

فإن كان العاملُ في الحال معنًى فعل، لم يجز تقديمُها على العامل. تقول: «فيها زيدٌ مُقِيمًا»، و«عندك عمرٌو جالِسًا»، فـ «زيدٌ» مرتفِعٌ بالابتداء، «وفِيهَا»، الخبرُ قد تقدّم، و«مقيمًا» حالٌ من المضمر في «فِيهَا» والعاملُ فيها الجارُ والمجرورُ لِنيابَته عن الفعل الذي هو اسْتَقَرَّ، فقولُك: «عندك» ظرفٌ منصوبٌ بِـ «استقرّ» العاملِ المقدَّرِ. وكذلك «فِيهَا» في محلٍّ نصب بِـ «استقرّ» المقدّرِ، وهذا الظرفُ والضميرُ الذي فيه في محلٍّ مرفوع على الخبر. وليس الظرفُ خبرًا في الحقيقة إذا كان مفردًا، وليس الأوّلَ، وإنّما هو موضعٌ له ومكانٌ. وإذا كان كذلك، فالعاملُ إذًا معنًى الفعل، لا لفظُه. ألا ترى أنّ الفعل ليس موجودًا في اللفظ، ولذلك لا تقول: «مُقيمًا فيها زيدٌ»: فتُقدِّمَ الحالَ هنا، إذ كان العاملُ معنًى.

هذا مذهبُ سيبويه[١] في أنّ الاسمَ يُرفَع بالابتداء. وقال الكوفيون[٢]: إذا تقدّم الظرفُ ارتفع الاسمُ به، وإذا تأخّرَ ارتفع الاسم بضمير مرفوع في الظرف، وحُجّةُ سيبويه أنّا رأيناهم إذا أدخلوا على الظرف «إنَّ» وَنَحْوَها من عوامل الابتداءِ، انتصب الاسمُ بعد الظرف بها، كقولك: «إنّ في الدار زيدًا». فلو كان «في الدّارِ» يرفع «زيدًا» قبلَ دخولِ «إنَّ»، لَمَا غيّرتْها«إنَّ» عن العمل، كما أنا لو قلنا: «أنْ يقومَ زيدٌ». لم يجز أن يبطُل عملُ: «يَقُومَ» في «زيدٍ»، بل يُقال: «أن يقومَ زيدٌ». كذلك «إنَّ في الدار زيدًا».

وممّا يدلّ على بُطْلانِ ما قالوه إجماعُهم على جوازِ «في داره زيدٌ». فلو كان ارتفاعُ «زيد» بالظرف، لم تجز المسألةُ؛ لأنّ فيها إضمارًا قبل الذِّكْر، إذ الظرفُ قد وقع في مَرْتَبته، فلم يجز أن يُنْوَى به التأخيرُ، وإنّما يُجيز سيبويه وأصحابُه: «في داره زيدٌ» لأنّه خبرٌ قُدّم اتّساعًا، فجاز أن يُنوَى به التأخير إلى موضعه، فاعرفه. فعلى هذا يكون الظرف

---

(١) الكتاب ٢/٨٨.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٥١ ـ ٥٥.

لـ «زيدٍ» ويَتعلّق بِاستقرارٍ محذوفٍ على ما شرحنا. ويجوز أن ترفع «قائمًا» على الخبر، ويكون الظرفُ له. ويتعلّق به لا بمحذوف.

ومن ذلك «هذا عمرٌو منطلقًا» فـ«هذا» مبتدأٌ، و«عمرٌو» الخبرُ، و«منطلقًا» نصبٌ على الحال، والعاملُ فيه أحدُ شيئَيْن: إمّا التَّنْبيهُ، وإمّا الإشارةُ. فالتنبيه بـ«هَا»، والإشارةُ بـ «ذَا». فإذا أعملتَ التنبيهَ، فالتقديرُ: انْظُرْ إليه منطلقًا، أو انْتَبِهْ له منطلقًا. وإذا أعملتَ الإشارةَ، فالتقديرُ: أُشِيرُ إليه منطلقًا، والغَرَضُ أنّك أردتَ أن تُنبِّه المخاطَبَ لعمرٍو في حالِ انطلاقه، ولا بدّ من ذِكْرِ «منطلقًا»، لأنَّ الفائدة به منعقِدةٌ، ولم تُرد أن تُعرّفه إيّاه، وأنت تُقدِّر أنّه يجهَله. كما تقول: «هذا عبدُ الله» إذا أردتَ هذا المعنى، ولا يُستبعد لُزومُ الحال هُهنا، فإنّه قد يتّصِل بالاسم والخبرِ ما ليس باسمٍ ولا خبرٍ، ولا يتِمّ الكلامُ إلّا به، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[1]، فإنّه ليس باسمٍ ولا خبرٍ، ولو حُذف لَفسد الكلامُ، لأنّه معطوفٌ على الخبر، وهو جملةٌ، فلا بدّ من عائدٍ، والعائدُ «لَهُ»، ولو حُذف، لَبقيتِ الجملةُ الخبريّةُ بلا عائدٍ، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

فإن قيل: فأنتم قد قررتم أنّ العامل في الحال يكون العاملَ في ذي الحال، والحالُ ههنا في قولك: «هذا زيدٌ منطلقًا» من «زيد»، والعاملُ فيه الابتداءُ من حيثُ هو خبرٌ، والابتداءُ لا يعمل نصبًا. فالجوابُ أنّ هذا كلامٌ محمولٌ على معناه دون لفظه، والتقديرُ: أُشِيرُ إليه أو انْتَبِهْ له على ما تقدّم في قولنا، فهو مفعولٌ من جهة المعنى. وصل الفعلُ إليه بحرف الجرّ، فيكون من قبيلِ «مررتُ بزيدٍ قائمًا» فاعرفه.

ويجوز الرفعُ في قولك: «منطلقًا» من قولك: «هذا عبدُ الله منطلقًا». قال سيبويه[2]: هو عربيٌّ جيّدٌ، حكاه يُونُسُ وأبو الخَطّاب عن مَن يوثَق به من العرب. وارتفاعُه من وجوهٍ:

منها: أنّك حين قلت: «هذا عبدُ الله منطلقٌ» أضمرتَ «هَذَا» أو «هُوَ»، كأنّك قلت: «هذا منطلقٌ»، أو «هو منطلقٌ».

والوجه الآخَر: أن تجعلهما جميعًا خبرًا لهَذَا كقولك: «هذا حُلْوٌ حامِضٌ» لا تُريد أن تَنْقُص الحَلاوةَ، ولكن تزعُم أنّه قد جمع الطَّعْمَيْن، ونحوُه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[3].

والوجه الثالث: أن تجعل «عبد الله» معطوفًا على «هَذَا» عَطْفَ بيان كالوَصْف، فيصير كأنّه قال: «عبدُ الله منطلقٌ».

ووجه رابع: أن تجعل «منطلقٌ» بَدَلاً من «عبد الله»، كأنّك قلت: «هذا عبدُ الله

---

(١) الإخلاص: ٤. (٢) الكتاب ٢/٨٣. (٣) المعارج: ١٥ ـ ١٦.

رجلٌ منطلقٌ»، فيكون «رجلٌ» بدلاً من «عبد الله» بَدَلَ النكرة من المعرفة، ثمّ حُذف الموصوف وأُقيم الصفة مُقامَه.

وأمّا قولهم: «ما شأنُك قائمًا؟»، و«ما لك واقِفًا؟»، فَـ «ما» استفهامٌ، وهو في موضع رفع بالابتداء، و«شأنُك» الخبرُ، أو يكون «شأنُك» مبتدأً، و«مَا» الخبرَ قد تقدّم، و«قائمًا» حالاً، والناصبُ لـ «قائمًا» «شأنُك»، لأنّه في معنَى «ما تَصْنَعُ»، أو «ما تُلابِسُ في هذه الحال». وكأنّه شيءٌ عَرَفَه المتكلّمُ من المسؤول الذي هو الكافُ في «شأنُك»، فسَألَه عن شأنه في هذه الحال، وقد يكون فيه إنكارٌ لقِيامه، ويسأله عن السبب الذي أدّى إليه، فكأنّه قال: «لِمَ قمت».

وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قولُه تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[1]، كأنّه أنكر إعراضَهم، فوَبّخهم على السبب الذي أدّاهم إلى الإعراض، فأخرجه مُخْرَجَ الاستفهام في اللفظ، وتأويلُ «ما لك قائمًا»، تأويلُ «ما شأنُك قائمًا» كأنّه قال: «ما تصنع».

فأمّا قولهم: «مررتُ بزيدٍ راكبًا» على أن تكون الحالُ من «زيد»، فإنّ ذلك جائزٌ؛ لأنّ الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب، إذا كان العاملُ في الموضع فعلاً، لا خِلافَ في جوازِ ذلك، فإن قدّمتَ الحالَ من المجرور على الجارّ والمجرور، نحوَ قولك: «مررتُ راكبًا بزيدٍ»، وأنت تجعل «راكبًا» لزيد، فإنّ سيبويه[2] وأبا بَكْرِ بنَ السرّاج، ومَن تبِعهما مَنَعَا من جوازِ ذلك، لأنّ العامل، وإن كان الفعلَ، لكنّه لمّا لم يصل إلى ذي الحال الذي هو «زيدٌ» إلّا بواسِطةِ حرف الجرّ، لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذِكْرِ ذلك الحرف، وكما لا يجوز تقديمُ صاحب الحال على حرف الجرّ، كذلك لا يجوز تقديمُ الحال عليه. وقد أجازه ابنُ كَيْسانَ قياسًا، إذ كان العاملُ فيه الفعلَ في الحقيقة.

فصل
[وقوع المصدر حالاً]

قال صاحب الكتاب: **«وقد يقع المصدرُ حالاً كما تقع الصفةُ مصدرًا في قولهم: «قُمْ قائمًا» وفي قوله [من الطويل]:**

٢٧٧ـ [أَلَمْ تَرَنِي عاهَدْتُ ربِّي وإنَّني ... لَبَيْنَ رُتَاجٍ قائمًا ومقامِ

---

(١) المدثر: ٤٩.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٤.

٢٧٧ ــ **التخريج**: البيتان للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٢؛ وأمالي المرتضى ١/ ٦٣، ٦٤؛ وتذكرة النحاة ص٨٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٢٣، ٤/ ٤٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٠؛ والكتاب ١/ ٣٤٦؛ ولسان العرب ٢/ ٢٥٠ (خرج) (البيت الثاني)؛ والمحتسب ١/ ٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٣١٣؛ =

علـى حَـلْفـةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا] ولا خـارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ

وذلك «قتلتُه صَبْرًا»، و«لقيتُه فُجاءَةً، وعِيانًا، وكِفاحًا»، و«كلّمتُه مُشافَهةً»، و«أتيتُه رَكْضًا، وعَدْوًا، ومَشْيًا»، و«أخذتُ عنه سَمْعًا»، أي: مصبورًا، ومُفاجِئًا ومُعايِنًا، وكذلك البَواقي. وليس عند سيبويه[1] بقياسٍ. وأنْكَرَ «أتانا رُجْلَةً وسُرْعَةً». وأجازه المبرِّدُ في كلّ ما دلّ عليه الفعلُ.

* * *

= وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧؛ ولسان العرب ٢/ ٢٧٩ (رتج) (البيت الأول)؛ والمقتضب ٣/ ٢٦٩.

اللغة: عاهدته: حالفته وعقدت معه ميثاقًا. الرتاج: الباب العظيم الكبر، أو الباب المغلق.

المعنى: أعطيت ربي ميثاقًا لا أخونه، لا أسب مسلمًا ما دمت حيًا، وقد أعطيت ميثاقي هذا وأنا في مكان عظيم بين المقامين الساميين، الكعبة المشرفة، وحرم إبراهيم النبي عليه السلام.

الإعراب: «**ألم ترني**»: الهمزة: حرف استفهام، و«لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «ترني»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة (الألف المقصورة) من آخره، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**عاهدت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محل رفع فاعل. «**ربي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة. «**وإنني**»: الواو: حالية، و«إنّ»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب اسمها. «**لبين**»: اللام: المزحلقة للتوكيد، و«بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر محذوف، وهو مضاف. «**رتاج**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**قائمًا**»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «**ومقام**»: الواو: عاطفة، «مقام»: اسم معطوف على «رتاج» مجرور مثله.

«**على حلفة**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «عاهدت». «**لا**»: نافية. «**أشتم**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**الدهر**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «أشتم». «**مسلمًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**ولا خارجًا**»: الواو: حرف عطف، و«لا»: نافية. «**خارجًا**»: مفعول مطلق (لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل) منصوب، أو حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «**من فيّ**»: «من»: حرف جر، «فيّ»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل «خارجًا». «**زور**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «**كلام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ألم ترني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عاهدت ربي»: في محل نصب مفعول به ثانٍ. وجملة «إنني»: مع الخبر المحذوف في محل نصب حال. وجملة «لا أشتم»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «خارجًا» حيث نصب لوقوعه موقع المصدر، والتقدير: ولا يخرج خارجًا. ويرى بعضهم أنه حال، والتقدير: غير خارجٍ.

(١) الكتاب ١/ ٣٧٠.

قال الشارح: اعلم أنّ المصدر قد يقع في موضع الحال، فيقال: «أتيتُه رَكْضًا»، و«قتلتُه صَبْرًا»، و«لقيتُه فُجاءةً وعِيانًا» و«كلّمتُه مُشافَهةً». والتقدير: أتيتُه راكِضًا، وقتلتُه مصبورًا، إذا كان الحالُ من الهاء، فإن كان من التاء فتقديرُه: قتلتُه صابرًا، ولقيتُه مُفاجِئًا ومُعايِنًا، وكلّمتُه مُشافِهًا. فهذه المصادرُ وشِبْهُها وقعتْ موقعَ الصفة، وانتصبتْ على الحال كما قد تقع الصفةُ في موقع المصدر المؤكِّد، نحوَ: «قُمْ قائمًا»، والأصلُ: قُم قِيامًا. ألا ترى أنّه لا يحسن أن يُحمَل على ظاهره، فيقالَ: إنّه حالٌ، لأنّك لا تأمر بفعلٍ مَن هو فيه؟ ومثلُه قوله [من الطويل]:

على حِلْفَةٍ لا أشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ

البيت للفَرَزْدَق وقبله:

أَلَمْ تَرَنِي عاهَدْتُ رَبِّي وإنَّنِي لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومَقامِ

الشاهد فيه نصبُ «خارجًا من فيّ زورُ كلام». ونَصَبَه لوُقوعه موقعَ المصدر الموضوع موضعَ الفعل. والتقديرُ: عاهدتُ رَبّي لا يخرُج من فيَّ زورُ كلام خُروجًا. ويجوز أن يكون قولُه: «ولا خارجًا» حالاً، والمراد: عاهدتُ ربّي غيرَ شاتمٍ، ولا خارجٍ، أي: عاهدتُه صادقًا. وهو رأيُ عيسى بن عمرو، والمعنى أنّه تابَ عن الهِجاء، وقَذْفِ المُحصَنات، وعاهَدَ اللّهَ على ذلك بين رِتاجِ الكَعْبة، وهو بابُها ومقامِ إبراهيمَ، صلواتُ الله عليه. والأوّلُ مذهبُ سيبويه، وليس ذلك بقياس مُطّرِد وإنّما يُستعمل فيما استعملته العربُ، لأنّه شيءٌ وضع موضعَ غيره، كما أنّ باب «سَقْيًا ورَعْيًا» و«حَمْدًا» لا يطّرِد فيه القياس، فيقال فيه: «طَعامًا وشَرابًا».

وكان أبو العَبّاس يُجيز هذا في كلّ شيء يدلّ عليه الفعلُ، فأجاز أن تقول: «أتانا رُجْلَةً»، و«أتانا سُرْعَةً»، ولا يقال: «أتانا ضَرْبًا»، ولا «أتانا ضِحْكًا»، لأنّ الضرب والضحكَ ليسا من ضروب الإتيان، لأنّ الآتِيَ ينقسِم إتيانُه إلى سُرْعةٍ، وإبْطاءٍ، وتوسُّطٍ، وينقسم إلى رُجْلَةٍ ورُكوبٍ، ولا ينقسم إلى الضرب، والضحكِ. وكان يقول: إنّ نصبَ «مَشْيًا» وشِبْهِه إنّما هو بالفعل المقدَّر، كأنّه قال: أتانا يَمْشِي مَشْيًا.

والصحيح مذهبُ سيبويه، وعليه الزجّاج، لأنّ قولَ القائل: «أتانا زيدٌ مشيًا» يصِحّ أن يكون جوابًا لقائلٍ قال: «كيف أتاكم زيدٌ؟» وممّا يدلّ على صحّةِ مذهب سيبويه أنّه لا يجوز أن تقول: «أتانا زيدٌ المَشْيَ» مُعَرَّفًا. وعلى قياس قول أبي العبّاس يلزَم أن يجوز ذلك، لأنه يكون تقديرُه: أتانا زيد يمشي المشيَ، كما قالوا: «أرسَلَها العِراكَ». والتقديرُ: أرسلها تعتركُ العراكَ. وقد ذهب السيرافيُّ إلى جوازِ أن يكون قولُك: «أتانا زيدٌ مَشْيًا» مصدرًا مؤكِّدًا، والعاملُ فيه أتانا، لأنّ المَشْيَ نَوْعٌ من الإتيان، ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل، نحو: «أَعْجَبَنِي حُبًّا»، و«كَرِهْتُه بُغْضًا»، و«تَبَسَّمْتُ

وَمِيضَ البَرْقِ». وهو قولٌ، إلّا أنّ كَوْنه لم يَرِد إلّا نكرةً يدلّ على ضُعْفه، إذ لو كان مصدرًا على ما ادّعاه، لم يمتنِع من وقوع المعرفة فيه، فاعرفه.

فصل
[وقوع الأسماء أحوالاً]

قال صاحب الكتاب: «**والاسم غيرُ الصفة والمصدرِ بمنزلتهما في هذا الباب. تقول: «هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا»، و«جاء البُرُّ قَفِيزَيْن وصاعَيْن»، و«كلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ»، و«بايَعْتُه يَدًا بِيَدٍ»، و«بِعْتَ الشاءَ شاةً ودرهمًا»، و«بيّنتُ له حِسابَه بابًا بابًا»**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبوابٍ متعدِّدةٍ، لكنّه جَمَعَها كلّها كونُها أسماءً غير صفات، وقعت أحوالاً. فمن ذلك قولُهم: «هذا بُسْرًا أطْيَبُ منه تَمْرًا»، فـ «هذا» مبتدأ، و«بسرًا» حالٌ، و«أطيب منه» خبرُ المبتدأ، و«بُسرًا» و«تمرًا»: حالان من المشار إليه، لكن في زمنَيْن، لأنّ فيه تفضيل الشيء في زمانٍ من أزمانه على نفسه في زمن آخر. ويجوز أن يكون الزمانُ الذي يفضُل فيه ماضيًا، ويجوز أن يكون مستقبلاً. ولا بدّ من إضمار ما يدلّ على المُضِيّ فيه أو على الاستقبال على حَسْبِ ما يراد، فإن كان زمانًا ماضيًا، أضمرتَ «إذ»، وإن كان زمانًا مستقبلاً، أضمرتَ «إذا»، وكانت الإشارةُ إليه في حالٍ ما هو بَلَحٌ. والعامل في الحال «كَانَ» المضمرةُ، وفيها ضميرٌ من المبتدأ. وهذه «كَانَ» التامّةُ وليست الناقصةَ، إذ لو كانت الناقصةَ، لوَقع معها المعرفةُ، وكنتَ تقول: «هذا البسر أطيبُ منه التمرَ»، لأنّ «كان» تعمل في المعرفة عَمَلَها في النكرة. فلمّا اختصّ الموضعُ بالنكرة، عُلم أنّها التامّةُ، وأنّ انتصابَ الاسمَيْن على الحال، لا على الخبر. والعامل في الظرفَيْن ما تَضمّنَه معنى «أَفْعَلَ». وجاز أن تعمل في الظرفَيْن، لأنّها تضمّنتْ شيئين: معنى فعلٍ ومصدرٍ، ألا ترى أنّك إذا قلت: «زيدٌ أفضلُ من عمرو»، فمعناه: يزيد فَضْلُه عليه.

وكلُّ واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل. وذهب أبو عليّ إلى أنّ العامل في الحال الأوّل ما في هذا من معنى الإشارة والتنبيه، والعامل في الحال الثاني «أفْعَلَ». قال: وذلك أنّه لا يخلو العاملُ في قولهم: «بُسْرًا» من أن يكون «هذا»، أو «أطْيَبُ»، أو مضمرًا، وهو «إذْ كان»، أو «إذا كان»، فلا يجوز أن يكون العاملُ فيه «أطيب» وقد تقدّم عليه، لأنّ «أفعل» هذا لا يَقْوَى قوّةَ الفعل فيعملَ فيما قبلَه، ألا ترى أنّك لا تُجيز: «أنت مِمَّن أفْضلُ»، ولا «ممّن أنت أفضلُ»، فتُقدِّم الجارَّ والمجرورَ عليه لضُعْفه أن يعمل فيما تقدّم عليه؟ وإذا لم يعمل فيما كان متعلّقًا بحرف جرّ إذا تقدّم، مع أنّ حرف الجرّ يعمل فيه ما لا يعمل في غيره، نحو: «هذا مارٌّ بزيدٍ»، و«هذا مُعْطٍ لزيدٍ

أمسِ درهمًا»، فلأن لا يعمل فيما لا يتعلّق بحرف الجرّ ممّا شأنه المفعولُ به أولى، فأمّا قولُ الفَرَزْدَق [من الطويل]:

٢٧٨ـ فقالت لَنَا: أَهْلاً وسَهْلاً، وزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ أو ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ

فضرورةٌ، وإذا كان كذا، لم يعمل «أطيب» في «بسرًا» لتقدُّمه عليه، وإذا لم يجز أن يكون العاملُ «أفْعَلَ» كان إمّا هذا، وإمّا المضمر، فإن أعملتَ فيه المضمرَ الذي هو «إذ كَانَ»، لَزم أن يكون العاملُ في «إذ» المضمرةِ «هَذَا»، أو ما فيه معنى الفعل غيره. فإذا كان العاملُ كذلك، ولم يكن بدٌّ من إعمال عاملٍ في الظرف، أعملتَ «هذا» في نفس الحال، واستغنيتَ عن إعمال ذلك المضمر، وإذا كان ذلك كذلك، كان ما قال الناسُ أنّه منصوبٌ على إضمار إذ كان على إرادتهم معنى هذا الكلام، لا حقيقة لفظه، وأمّا قولهم: «تَمْرًا»، فالعاملُ فيه «أطيب»، ولا يمتنِع أن يعمل فيه وإن لم يعمل في «بسرًا»؛ لأنّ ما تأخّرَ عنه لا يمتنع أن يعمل فيه كما عمِل في الظرف في قول أوْسٍ [من الطويل]:

٢٧٩ـ فإنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً إلى الصَّوْنِ من رَيْطٍ مُلاءٍ مُسَهَّمِ

---

٢٧٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص٣٢ (طبعة الصاوي)؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٦٩؛ والدرر ٥/ ٢٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٩٤، ٢٩٥؛ وتذكرة النحاة ص٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٧٦٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٤.

الإعراب: «**فقالت**»: الفاء بحسب ما قبلها، «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «قالت». «**أهلاً**»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أتيتم». «**وسهلاً**»: الواو حرف عطف، «سهلاً»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «نزلتم». «**وزوّدت**»: الواو حرف عطف، «زوّدت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «**جنى**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «**النحل**»: مضاف إليه مجرور. «**أو**»: حرف عطف. «**ما**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**زوّدت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «**منه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أطيب». «**أطيب**»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «**قالت**»: بحسب ما قبلها. وجملة «أتيتم أهلاً» في محلّ نصب مفعول به. وجملة «نزلتم سهلاً» معطوفة على سابقتها. وجملة: «زوّدت» الأولى معطوفة على «قالت». وجملة «زوّدت» الثانية صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ما زودت أطيب» معطوفة.

والشاهد فيه قوله: «منه أطيب» حيث قدّم الجار والمجرور «منه» على أفعل التفضيل المتعلّق به، وهذا شاذ لأنّ المجرور ليس اسم استفهام ولا مضافًا إلى اسم استفهام.

٢٧٩ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص١٢١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٦٣، ٢٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٦٧، ٣٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٠٨ (سهم)، ١٣/ ٢٥٠ (صون)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص١١٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٥٦.

اللغة: العرض: الشرف. الصون: المحافظة. الريط: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وقيل: الثوب =

ألا ترى أنّ «ساعةً» معمولُ «أحوج»، فكما عمل في الظرف كذلك يعمل في الحال، إذا تأخّر عنه، وهذا إنّما يكون فيما يتحوّل من نوع إلى نوع آخر، نحو: «هذا عِنَبًا أطيبُ منه زَبيبًا»، لأنّ العنب يتحوّل زبيبًا، ولو قلت: «هذا عنبًا أطيب منه تَمْرًا» لم يجز، لأنّ العنب لا يتحوّل تمرًا. وإذا كان كذلك، لم يجز فيه إلّا الرفعُ، فتقول: «هذا عنبٌ أطيبُ منه تمرٌ»، فيكون «هذا» مبتدأ، و«عنبٌ»، الخبر، و«أطيبُ منه» مبتدأ آخر، و«تمرٌ» الخبرَ، والجملةُ الثانيةُ في موضع صفة لـ «عنبٍ» فاعرفه.

وأمّا قولهم: «جاء البُرُّ قَفِيزَيْن وصاعَيْن»، فالمراد: جاء البرُّ قفيزَيْن بدرهم، وصاعَيْن بدرهم، فقولُهم: «قفيزين» حالٌ من البرّ، وكذلك «صاعَيْن»، فهما حالان وقَعا موقع المشتقّ، فكأنّه قال: جاء البرُّ مسعَّرًا، أو رَخِيصًا، والكلامُ جملة واحدة، ويجوز رفعُه، فتقول: «جاء البرُّ قفيزان بدرهم»، فيكون «قفيزان» مبتدأ، و«بدرهم» الخبرَ، والجملة في موضع الحال، والكلامُ حينئذ جملتان. وربّما قالوا: «جاء البُرُّ قفيزَيْن وصاعَيْن»، ولا يُذكَر الدرهم، فيحذِفون الثمَنَ، لأنّه قد عُرف ممّا جرى من عادة استعمالهم في ذلك، لأنّهم إذا اعتادوا ابتياعَ شيء بثمنٍ بعينه من درهم، أو دينارٍ، تركوا ذِكْرَه، لِما في نفوسهم من معرفته، كقولك: «البُرُّ الكُرُّ بستّين»، تريد «بستّين درهمًا» و«الخُبْزُ عشرةُ أرطال»، تريد: «بدرهمٍ»، فتركوا ذكرَه لغَلَبَةِ المعاملة فيه.

وأمّا قولهم: «كلّمتُه فاهُ إلى فيَّ» فقولهم «فاه» نصبٌ على الحال، وجعلوه نائبًا عن «مشافَهةً»، ومعناه: مشافِهًا، فهو اسمٌ نائبٌ عن مصدر في معنى اسم الفاعل، والناصبُ للحال الفعل المذكور الذي هو «كلّمتُه»، وتقديره: كلّمتُه مشافِهًا. وليس ثمَّ إضمارُ عاملٍ آخر، فيكون من الشاذّ، لأنّه معرفةٌ بمنزلة «الجَمّاء الغَفِيرَ»، و«رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئه». هذا مذهبُ أكثرِ أصحابنا البصريين، والكوفيون ينصبون «فاه إلى فيَّ» بإضمارِ «جاعِلاً»،

= الرقيق. مسهّم: أي فيه خطوط.

المعنى: يقول: إنّ العرض يجب أن يصان أكثر من أي شيء آخر، وخاصة من الثوب الرقيق المخطّط.

الإعراب: «**فإنّا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**إنّا**»: حرف مشبّه بالفعل، و«**نا**»: في محلّ نصب اسم «إنّ». «**وجدنا**»: فعل ماض، و«نا»: فاعل. «**العرض**»: مفعول به أول منصوب. «**أحوج**»: مفعول به ثانٍ. «**ساعة**»: ظرف متعلّق بـ «أحوج». «**إلى الصون**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحوج». «**من ريط**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحوج». «**ملاء**»: نعت «ريط» مجرور. «**مسهّم**»: نعت ثانٍ لـ «ريط».

وجملة «إنّا وجدنا العرض أحوج»: الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «وجدنا» الفعليّة في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «أحوج ساعةً إلى الصون» حيث عمل اسم التفضيل، وهو قوله: «أحوج» في الظرف «ساعة»، وتعلّق به الجار والمجرور «إلى الصون».

أو «مُلاصِقًا» كأنّه قال: كلّمتُه جاعلاً فاهُ إلى فيّ، أو ملاصقًا فاه إلى في. والمذهب الأوّل، وهو رأيُ سيبويه[١]، إذ لو كان بإضمار «جاعلاً»، لَما كان من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه غيرُه، ولَجاز أن تقول: «كلّمتُه وَجْهَه إلى وَجْهي»، و«عَينَه إلى عيني»، وأشباهَ ذلك. وفي امتناعه دليلٌ على ما قلناه. وبعضُ العرب تقول: «كلّمتُه فُوهُ إلى فيَّ»، فيرفعونه بالابتداء والخبرِ، والجملةُ في موضع الحال، كأنّك قلت: «وفُوهُ إلى فيّ»، إلّا أنّك استغنيتَ بإضمار العائد إليه عن الواو، ولولا الضميرُ المضاف إليه، لم يكن بدٌّ من الواو.

وأمّا «بايَعْتُه يَدًا بِيَدٍ» فهو أيضًا من بابِ «كلّمتُه فاه إلى فيّ»، لأنّه اسمٌ نائبٌ عن مصدر في معنى الصفة، كأنّه قال: «بايعتُه مناقَدَةً»، أي: ناقِدًا، إلّا أنّ معناهما مختلِفٌ، ولذلك لا يجوز في «بايعتُه يَدًا بِيَدٍ» أن تقول: «بايعتُه يَدُه بِيَدٍ» بالرفع. ولا يجوز فيه غيرُ النصب بخِلافِ «كلّمتُه فُوه إلى فيّ»، لأنّ المراد من قولك: «بايعتُه يدًا بِيَدٍ» التعجيلُ، والنَّقْدُ، وإن لم يكن بينهما قُرْبٌ في المكان. والمرادُ بقولك: «كلّمتُه فاهُ إلى فيَّ» القربُ في المكان، وأنّه ليس بينهما واسِطةٌ، فمعناهما مختلفٌ وإن كان طريقهما في تقدير الإعراب واحدًا.

وأمّا قولهم: «بِعْتُ الشاء شاةً ودرهمًا»، فـ «شاةً» نصبٌ على الحال، وصاحبُ الحال «الشاءُ»، والعاملُ الفعل الذي هو «بِعْتُ»، والشاةُ وإن كان اسمًا جامدًا، فهو نائبٌ عن الصفة، لأنّه وقع موقعَ «مسعَّرًا»، فإذا قلتَ: «بعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا»، فمعناه «بعتُ الشاء مسعَّرًا على شاة بدرهم». وجُعلت الواو في معنى الباء، فبطل الخفضُ وجُعل معطوفًا على «شاةً»، فاقترنَ الدرهمُ والشاةُ، فالشاةُ مُثمَّنٌ، والدرهمُ ثَمَنُه. وأجاز الخليلُ[٢]: «بعتُ الشاء شاةٌ ودرهمٌ» بالرفع، والمرادُ: بدرهم. فـ «شاةٌ بدرهم» ابتداء وخبر، والجملة في موضع الحال، فأما إذا قال: «شاة ودرهمٌ»، فتقديره: شاة ودرهم مقرونان، فالخبر محذوفٌ، كما تقول: «كلُّ رجل وضَيْعَتَه» بمعنى: مع ضيعته، لأنّ في الواو معنى «مَعَ»، فصحّ معنى الكلام بذلك، وكذلك «بعتُ الشاء شاةٌ ودرهمٌ» لمّا رفع الدرهم، وعطفه على الشاة، قدّر خبرًا لا يخرج عن معنًى «مع»، وهو مقرونان.

ومثله «بيّنتُ له حِسابَه بابًا بابًا» فـ «بابًا» نصبٌ على الحال، لأنّه في معنى «مُصنَّفًا»، و«مُرتَّبًا». وهذه الأسماء التي في هذا الباب لا ينفرد منها شيءٌ، ولا بد من إتباعه بما بعده، فلا يجوز «كلمته فاه» حتى تقول: «إلى فيّ» لأنك تريد إنما تريد: مشافَهةً. والمشافهةُ لا تكون إلّا من اثنَيْن[٣]. وكذلك لا يجوز: «بايعتُه يَدًا» حتى تقول

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩١، ٣٩٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٩٣.

(٣) يتابعُ الشارحُ سيبويه في هذا التفصيل. انظر: الكتاب ١/ ٣٩٢.

«بِيَدٍ»، لأنّ المراد: أَخَذَ منّي، وأعطاني، فهما من اثنين أيضًا، وكذلك: «بيّنتُ له حِسابَه بابًا بابًا»، لو قلت: «بابًا» من غيرِ تكرير، لَتُوُهّم أنّه رتّبه بابًا واحدًا، وليس المعنى عليه، وإنّما المرادُ به جعلُه أصنافًا، فاعرفه.

فصل
[تنكير الحال وتعريفها]

قال صاحب الكتاب: **«وحقُّها أن تكون نكرةً، وذو الحال معرفةً، وأمّا «أرْسَلَها العِرَاكَ»، و«مررتُ به وَحْدَه»، و«جاؤوا قَضَّهم بقَضِيضِهم»، و«فعلتَه جَهْدَك، وطاقَتَك»، فمصادرُ قد تُكُلّم بها على نِيّةِ وَضْعِها في موضع ما لا تعريفَ فيه، كما وُضع «فاهُ إلى فيّ» موضعَ «شِفاهًا»، وعُني معتركةً، ومنفرِدًا، وقاطِبةً، وجاهدًا. ومن الأسماء المحذُوّ بها حَذْوَ هذه المصادرِ قولُهم: «مررتُ بهم الجَمّاءَ الغَفِيرَ»[1]، وتنكيرُ ذي الحال قبيحٌ، إلاّ إذا قُدّمتْ عليه، كقوله** [من الوافر]:

٢٨٠ـ لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ [عَفاهُ كلُّ أسْحَمَ مُسْتَدِيمُ]

* * *

قال الشارح: إنّما استحقّت الحالُ أن تكون نكرةً، لأنّها في المعنى خبرٌ ثانٍ، ألا ترى أنّ قولك: «جاء زيدٌ راكباً» قد تضمّنَ الإخبارَ بمَجيءِ زيد ورُكوبِه في حالِ مجيئه، وأصلُ الخبر أن يكون نكرةً، لأنّها مستفادةٌ، وأيضًا فإنّها تُشْبِه التمييزَ في الباب، فكانت نكرةً مثلَه، وإنّها تقع في جواب «كيف جاء». و«كَيْفَ» سؤالٌ عن نكرة. وإنّما لزم أن يكون صاحبُها معرفةً لما ذكرناه من أنّها خبرٌ ثانٍ، والخبرُ عن النكرة غيرُ جائز، ولأنّه إذا كان نكرةً، أمكن أن تجري الحالُ صفةً، ولا حاجةَ الى مخالَفتها إيّاه في الإعراب، إذ لا

---

(١) هذا القول جعله الميداني من أمثال العرب. (مجمع الأمثال: ٢/ ٢٧١)، ومعناه: مررتُ بجماعتهم.

٢٨٠ ــ **التخريج**: البيت لكثير عزة في ملحق ديوانه ص٥٣٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥؛ وله أو لذي الرمة في خزانة الأدب ٣/ ٢٠٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٠٠.

اللغة: الطَّلَلُ: ما شخص من آثار الديار. الأسحم: الأسود، والمراد به السحاب الممتلىء مطرًا.

المعنى: يريد أن ديار محبوبته هذه مقفرة من أهلها، فليس فيها سوى الأطلال البالية التي مسحتها أمطار هذا السحاب الأسود الدائم المطر.

الإعراب: «**لعزة**»: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**موحشًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**طَلَلٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**قديم**»: صفة «طلل» مرفوعة بالضمّة. «**عفاه**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، والهاء: ضمير متّصل مبني في محل نصب مفعول به. «**كلُّ**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**أسحم**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**مستديم**»: صفة لـ «كلّ» مرفوع.

وجملة «طلل لعزة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عفاه»: في محل رفع صفة لـ «طلل».

والشاهد فيه: تنكير صاحب الحال «طلل» مع تقدّم الحال عليه، وهذا غيرُ قبيح.

فَرْقَ بين الحال في النكرة، والصفةِ في المعنى. وقد جاءت مصادرُ في موضع الحال، لفظُها معرفةٌ، وهي في تأويل النكرات. فمنها ما فيه الألفُ واللام، ومنها ما هو مضافٌ، فأمّا ما كان بالألف واللام، فنحو قولهم: «أرسلها العِراكَ». قال لَبِيدٌ [من الوافر]:

٢٨١ ـ فأَرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

فنصب «العِراكَ» على الحال، وهو مصدرُ «عَارَكَ يُعَارِكُ مُعارَكَةً، وعِراكًا»، وجعل «العِراكَ» في موضع الحال، وهو معرفةٌ، إذ كان في تأويل مُعْتَرِكَةً. وذلك شاذٌّ لا يُقاس عليه، وإنّما جاز هذا الاتّساعُ في المصادر، لأنّ لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقةُ الحال أن تكون بالصفات، ولو صرّحت بالصفة، لم يجز دخولُ الألف واللام، لم تقل العربُ: «أرسلها المعترِكة»، و«لا جاء زيدٌ القائمَ»، لوُجودِ لفظ الحال. والتحقيقُ أنّ هذا نائبٌ عن الحال، وليس بها، وإنّما التقديرُ: أرسلها معترِكةً، ثم جُعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابَهته له، فصار «تعترِكُ». ثمّ جُعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه، يقال: «أَوْرَدَ إبله العِراكَ» إذا أَوْردها جميعًا الماء، من قولهم: «اعترك القومُ»، أي: ازدحموا في المُعْتَرَك.

وأمّا ما جاء مضافًا، فنحو قولك: «مررتُ به وَحْدَه»، و«مررتُ بهم وَحْدَهم»، فـ «وحده» مصدرٌ في موضع الحال، كأنّه في معنى «إيحادٍ»، جاء على حذف الزوائد، كأنّك قلت: «أوحدتُه بمُروري إيحادًا»، أو «إيحادٌ» في معنى مُوحَدٍ، أي: مُنْفَرِدٍ، فإذا

---

٢٨١ ـ **التخريج**: البيت للبيد في ديوانه ص٨٦؛ وأساس البلاغة (نغص)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٣؛ والكتاب ١/ ٣٧٢؛ ولسان العرب ٧/ ٩٩ (نغص)، ١٠/ ٤٦٥ (عرك)، ١١/ ٢٤٣ (دخل)؛ والمعاني الكبير ص٤٤٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٨٥؛ والإنصاف ٢/ ٨٢٢؛ وجواهر الأدب ص٣١٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٩٤ (ملك)؛ والمقتضب ٣/ ٢٣٧.

اللغة: العراك: الازدحام على الماء. لم يذدها: لم يحبسها. لم يشفق على نغص الدخال: لم يخف أمرًا ينغّص عليها دخالها، والدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.

الإعراب: «**فأرسلها**»: الفاء بحسب ما قبلها، «أرسلها» فعل ماضٍ، و«ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**العراك**»: حال. «**ولم**»: الواو حرف عطف، «**لم**»: حرف جزم. «**يذدها**»: فعل مضارع مجزوم، و«ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**ولم**»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «**يشفق**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**على نغص**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يشفق»، وهو مضاف. «**الدخال**»: مضاف إليه.

وجملة «أرسلها...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم يذدها»: معطوفة على سابقتها. وجملة «لم يشفق»: معطوفة على الجملة الأولى.

والشاهد فيه قوله: «العراك» حيث وقع الحال معرفة مؤوّل بنكرة، تقديره: «أرسلها معتركة».

قلت: «مررتُ به وَحْدَه»، فكأنّك قلت: «مررتُ به منفردًا»، ويحتمل عند سيبويه[١] أن يكون للفاعل وللمفعول. وكان الزّجّاج يذهب إلى أنّ «وحده» مصدرٌ، وهو للفاعل دون المفعول، فإذا قلت: «مررتُ به منفردًا»، فكأنّك قلت: «أفردتُه بمُروري إفرادًا». وقال يُونُس: إذا قلت: «مررتُ به وحدَه» فهو بمنزلةِ «مُوحَدًا»، أو «منفرِدًا»، وتجعله للممرور به. وليونسَ[٢] فيه قولٌ آخر: أنّ «وحدَه» معناه: على حِياله، و«على حياله» في موضع الظرف، وإذا كان الظرفُ صفةً أو حالاً، قُدّر فيه مستقِرٌ ناصبٌ للظرف، ومستقرٌ هو الأوّلُ.

واعلم أنّ «وحدَه» لم يُستعمل إلّا منصوبًا، إلّا ما ورد شاذًّا، قالوا: «هو نَسِيجُ وَحْده»[٣]، و«عُيَيْرُ وحده»[٤]، و«جُحَيْشُ وحدِه»[٥]. وأمّا «نسيجُ وحده»، فهو مَدْحٌ، وأصلُه أنّ الثوْب إذا كان رَفِيعًا، فلا يُنسَج على مِنْواله معه غيرُه. فكأنّه قال: نسيجُ إفراده. يقال هذا للرجل إذا أُفْرِدَ بالفضل. و«أمّا عُيَيْرُ وحده»، و«جُحَيْشُ وحده»، فهو تصغيرُ «عَيْرٍ»، وهو الحِمارُ، يقال للوَحْشيّ والأهْليّ، و«جُحَيْشُ وحده»، وهو وَلَدُ الحمار فهو ذَمٌّ، يقال للرجل المُعْجَبِ برَأْيه، لا يُخالِط أحدًا في رأي، ولا يدخل في مَعُونةِ أحد. ومعناه أنّه ينفرِد بخِدْمةِ نفسه، وأما قولهم: «جاؤوا قَضَّهم بقَضِيضِهم»، أي: جميعًا، ولمّا كان معناه التنكيرَ جاز أن يقع حالاً. قال الشمّاخ [من الطويل]:

٢٨٢ـ أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِهَا ... تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبَقِيعِ سِبالَها

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٨.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٣٠٣؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٩ (وحد)، ٤/ ٦٢٤ (عير)؛ والمستقصى ٢/ ٣٦٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٣؛ والوسيط في الأمثال ص١٦٩.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الحيوان ٢/ ٢٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٩، ٤٥٠ (وحد)؛ ٤/ ٦٢٤ (عير)، ٦/ ٢٧٠ (جحش)؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٣.

(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الحيوان ٢/ ٢٥٧؛ وزهر الأكم ٢/ ٦٤؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٩ (وحد)، ٤/ ٦٢٤ (عير)، ٦/ ٢٧٠ (جحش)؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٣.

٢٨٢ ـ **التخريج**: البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ص٢٩٠؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٩٤؛ ولسان العرب ٧/ ٢٢١ (قضض)، ١١/ ٣٢٢ (سبل).

اللغة: قضها بقضيضها: منقضًا آخرهم على أولهم. والبقيع: موضع بالمدينة. والسبال: جمع سبلة وهو مقدم اللحية، وتمسح سِبالها: أي: يمسحون لحاهم تأهُّبًا للكلام.

المعنى: لقد أتاني أفراد هذه القبيلة يدافع بعضهم بعضًا، يمسحون لحاهم تأهبًا للكلام على أمر ما بيني وبينهم.

الإعراب: «**أتتني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وتاء التأنيث: لا محل لها من الإعراب، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. «**سليم**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**قضها**»: حال منصوبة بالفتحة، وها: مضاف إليه محله الجر. «**بقضيضها**»: جار =

فـ «قَضَّها» منصوبٌ على الحال، وقد استُعمل على ضربَيْن: منهم مَن ينصبه على كلّ حال، فيكون بمنزلةِ المصدر المضاف المجعولِ في موضع الحال، كقولك: «مررتُ به وَحْدَه». ومنهم من يجعل «قَضَّهَا» تابعًا مُؤكِّدًا لما قبله، فيُجريه مُجْرَى «كُلّهِم»، فيقول: «أتتني سليمٌ قَضُّها بقضيضها»، و«رأيتُ سليمًا قَضَّها بقضيضها»، و«مررتُ بسليم قضِّها بقضيضها»، ومعناه أَجْمَعِينَ. وهو مأخوذٌ من القَضّ، وهو الكَسْرُ، وقد يُستعمل في موضع الوقوع على الشيء بسُرْعَةٍ، كما يقال: «عُقابٌ كاسرٌ»؛ فكأنّ قضّهم وَقَعَ بعضُهم على بعض، وأمّا قولهم: «فعلتَه جَهْدَك، وطاقَتَك» فهو مصدرٌ في موضع الحال. فهو وإن كان معرفةً، فمعناه على التنكير، كأنّه قال: «فعلتَه مجتهِدًا». وأمّا قولهم: «مررتُ بهم الجَمّاءَ الغَفِيرَ»، فهما من الأسماء التي تجيء بها مَجِيءَ المصادر. فالجمّاءُ اسمٌ، والغفيرُ نعتٌ له، وهو في المعنى بمنزلة قولك: «الجَمَّ الكثيرَ»، لأنّه يراد به الكثرةُ. والغفيرُ يراد به أنّهم قد غطّوا الأرض من كثرتهم من قولنا: «غفرتُ الشيء»، إذا غطّيته. ومنه المِغْفَرُ الذي يوضَع على الرأس، لأنّه يُغطّيه. ونصبُه على الحال لأنّهما قد جُعلا في موضع المصدر كالعِراك، كأنّك قلت: «الجُمومَ الغفيرَ» على معنى «مررتُ بهم جامّين غافِرين». وذهب يونسُ[(١)] إلى أنّ «الجَمّاء الغفيرَ» اسمٌ لا في موضع مصدر، وأنّ الألف واللام في نِيَّةِ الطرْح. وهذا غيرُ سديد إذ لو جاز مثلُ هذا، لَجاز «مررت به القائمَ». فتنصِبه على الحال، وتَنْوِي بالألف واللام الطرْحَ، وذلك غيرُ جائز.

وتنكيرُ ذي الحال قبيحٌ. وهو جائزٌ مع قُبحه، لو قلت: «جاء رجلٌ ضاحكًا» لَقبُح مع جوازه، وجعلُه وصفًا لما قبله هو الوجهُ. فإن قدّمتَ صفةَ النكرة.نصبتَها على الحال، وذلك لامتناعِ جوازِ تقديمِ الصفة على الموصوف، لأنّ الصفة تجري مجرَى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمُها على الموصوف، كما لا يجوز تقديمُ الصلة على الموصول. وإذا لم يجز تقديمُها صفةً، عُدل إلى الحال، وحُمل النصب على جوازِ «جاء رجلٌ ضاحكًا»، وصار، حينَ قُدّم، وَجْهَ الكلام، ويُسمّيه النحويّون أحسنَ القبيحَيْن، وذلك أنّ الحال من النكرة قبيحٌ، وتقديمَ الصفة على الموصوف أقبحُ، قال الشاعر [من الطويل]:

= ومجرور متعلقان بحال من «قضها» وها: مضاف إليه محلها الجر. «**تمسح**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازًا تقديره (هي). «**حولي**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتح المقدّر على ما قبل ياء المتكلم، والياء: في محل جر بالإضافة، و«حولي» متعلّق بـ «تمسح». «**بالبقيع**»: جار ومجرور بدل من (**حولي**). «**سبالها**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وها: مضاف إليه محلها الجر.

وجملة «أتتني سليم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تمسح»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: نصب «قضّها» على الحالية مع أنه معرفة، والذي سَوَّغَ ذلك أنّ معناه التنكير.

(١) الكتاب ١/ ٣٧٧.

٢٨٣ـ وتَحْتَ العَوالِي بالقَنَا مستظِلَّةً ظِباءٌ أَعارَتْها العُيُونَ الجَآذِرُ

أراد: ظباءٌ مستظلّةٌ، فلمّا قدّم الصفةَ، نصبها على الحال. وشرطُ ذلك أن تكون النكرةُ لها صفةٌ تجري عليها. ويجوز نصب الصفة على الحال والعاملُ في الحال شيءٌ متقدِّمٌ، ثمّ تُقدَّم الصفة لغرضٍ يعرِض، فحينئذٍ تُنصب على الحال. ويجِب ذلك لامتناعِ بَقائه صفةً مع التقدّم، وأمّا ما أنشده من قول الشاعر [من الوافر]:

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمُ

فالبيتُ لكُثيِّرٍ، وعَجُزُه:

عَفاهُ كلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمِ

والشاهد فيه تقديمُ موحش على الطلل، ونصبه على الحال، يصِف آثارَ الدِّيار، واندراسَها، وتَعْفِيَةَ السُّحُب إيّاها، فاعرفه.

فصل

[الحال المؤكِّدة]

قال صاحب الكتاب: **«والحال المؤكِّدة هي التي تجيء على إثْر جملةٍ، عَقْدُها من اسمَيْن لا عَمَلَ لهما، لتوكيدِ خبرِها، وتقرير مُؤدّاه، ونَفْيِ الشَّكِّ عنه، وذلك قولك: «زيدٌ أبوك عَطُوفًا»، و«هو زيدٌ معروفًا»، و«هو الحقُّ بَيِّنًا»، ألا تراك كيف حقّقتَ بالعطوف الأُبُوّة، وبالمعروف والبَيِّنِ أنّ الرجل زيدٌ، وأنّ الأمرَ حقٌّ. وفي التنزيل ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[1]. وكذلك «أنا عبدُ الله آكِلاً كما يأكُل العَبِيدُ» فيه تقريرٌ للعُبوديّة، وتحقيقٌ لها.**

---

٢٨٣ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٠٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٢.

اللغة: عوالي القنا: صدورها، والقنا: الرماح. والجآذر: جمع جُؤذر وهو ولد البقرة الوحشية.

المعنى: وصف نساء سُبِيْنَ فصرن تحت عوالي الرماح وفي قبضتها، وشبه عيون النسوة بعيون الجآذر. وشبه النسوة عامة بالظباء.

الإعراب: **«وتحت»**: الواو: بحسب ما قبلها، «تحت»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالخبر المقدم. **«العوالي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل. **«بالقنا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«مستظلّة» **«مستظلة»**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. **«ظباء»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **«أعارتها»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وها: مفعول به محلها النصب. **«العيون»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«الجآذر»**: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «تحت العوالي ظباء»: بحسب (الواو). وجملة «أعارتها الجآذر»: صفة لـ «ظباء» محلها الرفع.

والشاهد فيه: نصب «مستظِلة» على الحال بعد أن كانت صفة لـ «ظباءٌ» متأخرة فلما تقدَّمت، وجَب نصبها على الحال، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف.

(١) البقرة: ٩١.

وتقول: «أنا فلانٌ بَطَلاً شُجاعًا، وكَرِيمًا جَوادًا»، فتُحقِّق ما أنت متَسِمٌ به، وما هو ثابتٌ لك في نفسك، ولو قلت: «زيدٌ أبوك منطلقًا، أو أخوك» أَحَلْتَ، إلاّ إذا أردتَ التَّبَنِّيَ، والصَّداقةَ، والعاملُ فيها «أُثْبِتُه» و«أُحُقُّه» مضمَرًا.

* * *

قال الشارح: الحال على ضربَيْن: فالضرب الأوّل ما كان منتقِلاً، كقولك: «جاء زيدٌ راكبًا»، فـ «راكبًا» حالٌ، وليس الركوبُ بصفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ، إنّما هي صفةٌ له في حالِ مَجِيئه. وقد ينتقِلُ عنها إلى غيرها، وليس في ذِكْرها تأكيدٌ لما أخبر به، وإنّما ذُكرتْ زيادةً في الفائدة وفضلةً، ألا ترى أنّ قولك: «جاء زيدٌ راكبًا» فيه إخبارٌ بالمجيء والركوبِ، إلاّ أنّ الركوب وقع على سبيل الفضلة، وأنّ الاسم قبلَه قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل.

وأمّا الضربُ الثاني، فهو ما كان ثابتًا غيرَ منتقِلٍ، يُذكَر توكيدًا لمعنى الخبر، وتوضيحًا له، وذلك قولُك: «زيدٌ أبوك عَطُوفًا» و«هو الحقُّ بَيِّنًا»، و«أنا زيدٌ معروفًا». فقولك: «عطوفًا» حالٌ، وهي صفةٌ لازمةٌ للأُبُوَّةِ، فلذلك أكّدتَ بها معنى الأبوّة، وكذلك قولُه: «وهو الحقُّ بيّنًا» أكّد به الحقَّ، لأنّ ذلك ممّا يؤكَّد به الحقُّ، إذ الحقُّ لا يزال واضحًا بَيِّنًا. وكذلك قوله: «أنا زيدٌ معروفًا»، فـ «معروفًا» حالٌ أكّدتَ به كَوْنَه زيدًا، لأنّ معنى مَعْرُوفًا: لا شَكَّ فيه، فإذا قلت: «أنا زيدٌ لا شكّ فيه»، كان ذلك تأكيدًا لِما أخبرتَ به، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، فـ «مصدّقًا» حالٌ مؤكّدةٌ، إذ الحقُّ لا ينفكُّ مصدّقًا. ومثله قولُ ابن دارَةَ [من البسيط]:

٢٨٤ـ أَنَا ابنُ دارَةَ مَعْروفًا بها نَسَبِي ... وهَلْ بِدارةَ يا لَلنّاسِ مِن عارِ

---

٢٨٤ ـ **التخريج**: البيت لسالم بن دارة في خزانة الأدب ١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، ٢٦٦؛ والخصائص ٢/٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/٦٠؛ والدرر ٤/١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٧؛ والكتاب ٢/٧٩؛ والمقاصد النحويّة ٣/١٨٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٢٤٥.

اللغة: يفخر الشاعر بنسبه إلى «دارة»، وهي أمّه التي يعتزّ القوم بالانتساب إليها لأنّها شريفة، ويتساءل: هل يكون معابًا من انتمى إليها؟

الإعراب: «**أنا**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**ابن**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**دارة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. «**معروفًا**»: حال منصوب. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «**معروفًا**». «**نسبي**»: نائب فاعل لـ «**معروفًا**» مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، **والياء**: في محلّ جرّ بالإضافة. «**وهل**»: الواو: حرف عطف، «**هل**»: حرف استفهام. «**بدارة**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم تقديره «موجود». «**يا**»: حرف نداء للاستغاثة. «**للناس**»: اللام: حرف جر زائد. «**الناس**»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه مفعول به لفعل الاستغاثة المحذوف تقديره: «أدعو». «**من**»: حرف جرّ زائد. «**عار**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ مؤخّر.

=

ولا يجوز أن يقع في هذا الموضع إلّا ما أَشْبَهَ المعروفَ ممّا يُعرّف، ويُؤكّد، لو قلتَ: «هو زيدٌ منطلقًا» لم يجز، لأنّه لو صحّ انطلاقُه لم يكن فيه دلالةٌ على صِدْقه فيما قاله، كما أَوْجَبَ قولهُ: «معروفًا بها نَسَبِي» أنّه ابنُهما. ولو قلت: «أنا عبدُ الله كريمًا جَوادًا»، أو «هو زيدٌ بَطَلاً شُجاعًا» لجَاز، لأنّ هذه الصفاتِ وما شاكَلَها ممّا يكون مَدْحًا في الإنسان يُعرَف بها، فجاز أن تجيء مُؤكّدةً للخبر، لأنّها أشياءُ يُعرَف بها، فذكرُها مؤكّدةً لذاته.

وتقول: «إنّي عبدُ الله» إذا صغّرتَ نفسَك لربّك، ثمّ تُفسّر حالَ العَبِيد بقولك: «آكِلاً كما يأكُل العَبِيدُ». فقولك: «آكلاً كما يأكل العبيد» قد حقّق أنّك عبدُ الله، فعلى هذا المعنى ونحوه يصحّ، ويفسُد. فكلُّ ما صحّ به المعنى، فهو جيّدٌ، وكلُّ ما فسد به المعنى، فهو مردودٌ.

وقوله: «تجيء على إثْرِ جملةٍ، عَقْدُها من اسمَيْن لا عَمَلَ لهما»، يعني أنّ الحال مؤكّدةَ تأتِي بعد جملةٍ ابتدائيّةٍ، الخبرُ فيها اسمٌ صريحٌ، ولا يكون فعلاً، ولا راجعًا إلى معنى فعل، لأنّ الحال هاهنا تكون تأكيدًا للخبر بذِكْرِ وَصْف من أوْصافه الثابتة له، والفعلُ لا ثَباتَ له، ولا يُوصَف.

وقوله: «ولو قلت: زيدٌ أبوك منطلقًا، أو أخوك أَحَلْتَ»، يعني أنّه لا يكون أخاه أو أباه في حالٍ دون حالٍ، أو وقتٍ دون وقتٍ، فإن أردتَ أنّه أخوه من حيثُ الصَّداقةُ، أو أبوه من حيثُ أنّه تبنّى به، جاز، لأنّ ذلك ممّا ينتقِل، فيجوز أن يكون في وقت دون وقت.

وأمّا العامل في هذه الحال، فهو عند سيبويه[1] فعلٌ مضمرٌ تقديره: أَعْرِفُ ذلك، أو أَحُقُّه، ونحو ذلك ممّا دلّت عليه الحالُ، فيكون فيها توكيدُ الخبر بـ «أَحَقُّ»، و«أُعْرَفُ» كتوكيده باليَمِين. فإذا قلت: «أنا عبدُ الله معروفًا»، فكأنّك قلت: «لا شَكَّ فيه»، أو «أعرفُه»، أو «أحقُّه». وجرى ذلك في التأكيد بالجملة مجرَى قولك: «أنا عبد الله واللهِ». وذهب أبو إسحاق الزجّاجُ إلى أنّ العامل في الحال الخبرُ لنِيابَته عن مُسَمَّى، أو مَدْعُوّ، ويُجعل فيه ذكْرٌ من الأوّل. والمذهبُ الأوّل.

فصل
[وقوع الحال جملةً]

قال صاحب الكتاب: «**والجملةُ تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسميّةً، أو**

= وجملة «أنا ابن دارة»: الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «هل بدارة...» الاسميّة معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا للناس»: الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: «معروفًا»، فإنّها حال مؤكّدة لمضمون الجملة قبلها.

(١) الكتاب ٢/ ٨٠.

فعليّة، فإن كانت اسميةً، فالواوُ، إلاّ ما شذّ من قولهم: «كلّمته فوهُ إلى فيَّ»، وما عسى أن يُعثَر عليه في النّدْرَة؛ وأمّا «لقيتُه عليه جُبّةُ وَشْيٍ»، فمعناه: مستقِرّةٌ عليه جبّةُ وشيٍ. وإن كانت فعليّةً لم تَخْلُ من أن يكون مُضارِعًا، أو ماضيًا. فإن كان مضارعًا، لم يخل من أن يكون مُثبَتًا أو مَنفِيًّا بغيرِ واو، وقد جاء في المنفيّ الأمران، وكذلك في الماضي، ولا بدّ معه من «قَدْ» ظاهِرةً، أو مقدّرةً».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الجملة قد تقع في موضع الحال، ولا تخلو الجملةُ من أن تكون اسميّةً، أو فعليّةً، فمِثالُ الاسميّة قولك: «مررتُ بزيدٍ على يَدِه بازٌ»، و«جاء زيدٌ وسيفه على كَتفِه»، أي: جاء وهذه حالُه. ولا يقع بعد هذه الواو إلاّ جملةٌ مركّبةٌ من مبتدأ وخبر. وإذا وقعت هذه الجملةُ بعد هذه الواو حالاً، كنتَ في تضمينها ضميرَ صاحب الحال، وتَرْكِ ذلك، مخيَّرًا. فالتضمين كقولك: «أقبل محمّدٌ وَيَدُهُ على رأسه»، و«جاء أخوكَ وثَوْبُه نظيفٌ»، وتركُ التضمين كقولك: «جاء زيدٌ وعمرٌو ضاحكٌ»، و«أقبل بكرٌ وخالدٌ يقرأ»، وإنّما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحبِ الحال من قِبَلِ أنّ الواو أغنَتْ عن ذلك برَبْطها ما بعدها بما قبلها، فلم تَحْتَجْ إلى ضمير مع وجودها، فإن جئتَ بالضمير معها، فجيّدٌ، لأنّ في ذلك تأكيد رَبْطِ الجملة بما قبلها، وأمّا إذا لم تذكُر هناك واوًا، فلا بدّ من ضمير. وذلك نحو قولك: «أقبل محمّدٌ على رأسه قَلَنْسُوَةٌ». ولو قلت: «أقبل محمّدٌ على عبد الله قلنسوةٌ». وأنت تريد الحال لم يجز، لأنّك لم تأتِ برابطٍ يربِط الجملةَ بأوّلِ الكلام، لا واوٍ، ولا ضميرٍ يعود من آخِر الكلام إلى أوّله، فيدلّ على أنّه معقود بأوّله. قال الشاعر [من الكامل]:

٢٨٥ـ نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامِرُهُ ورَفِيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي

---

٢٨٥ ـ **التخريج**: البيت للمسيب بن علس في أدب الكاتب ص٣٥٩؛ وإصلاح المنطق ص٢٤١، ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٨؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣١ (نصف)؛ وللأعشى في جمهرة اللغة ص١٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦؛ والدرر ٤/١٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٦٨٣؛ وجمهرة اللغة ص٨٩٣؛ ورصف المباني ص٤١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٦٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

المعنى: انتصف النهار وصاحبه لا يعلم ما حل به تحت الماء.

الإعراب: «**نصف**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**النهارَ**»: مفعول به منصوب. وروي بالرفع على أنه فاعل. «**الماء**»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «**غامره**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**ورفيقه**»: الواو: حالية، «رفيقه»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**بالغيب**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يدري. «**لا**»: نافية. «**يدري**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. =

يصف غائصًا غاصَ في الماء حتّى انتصف النهار، ورفيقُه على شاطىء الماء لا يَدْرِي ما كان منه، فيقول: انتصف النهارُ على الغائص، وهذه حالُه. والهاءُ في «غامِرُه» ربطتِ الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[1]، والمعنى - واللّهُ أعلمُ - يغشى طائفةً منكم في هذه الحال، وأمّا قول امرىء القيس [من الطويل]:

٢٨٦- وَقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُناتِها ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

فموضعُ الشاهد أنّه جعل الجملةَ التي هي: «والطيرُ في وكناتها» حالاً مع خُلُوِّها من عائدٍ إلى صاحب الحال اكتفاء برَبْط الواو. فهذه الواو، وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصبُ الحال، وإذا قلت: «جاء زيدٌ وثوبُه نظيفٌ» [كانت][2] في موضع «جاء زيدٌ نظيفًا ثوبُه»، فكما أنّ «نظيفًا» نُصب بما قبله من الفعل، فكذلك الجملةُ الواقعةُ موقعَه في موضعِ منصوب، والعاملُ فيها ذلك الفعلُ.

= وجملة «نصف النهار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الماء غامره»: في محل نصب حال. وجملة «ورفيقه لا يدري»: حالية محلها النصب. وجملة «لا يدري»: في محل رفع خبر.
والشاهد فيه قوله: «الماء غامره» حيث جاءت الجملة حالاً والرابط هو الهاء في «غامره».

(١) آل عمران: ١٥٤.

٢٨٦ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٩؛ وإصلاح المنطق ص٣٧٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٥٦، ٢٤٣؛ ولسان العرب ٣/ ٣٧٢ (قيد)، ١١/ ٧٠٠ (هكل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، ٣/ ٤١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٠؛ والخصائص ٢/ ٢٢٠؛ ورصف المباني ص٣٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص٤٨٧؛ والمحتسب ١/ ١٦٨، ٢/ ٢٤٣.
اللغة: الغدوة: الرواح صباحًا. الوكنة: عش الطير. منجرد: قصير الشعر. قيد الأوابد: ممسك بالوحوش السائمة. هيكل: ضخم الجثة.
المعنى: غالبًا ما أنهض قبل الطير صباحًا، على فرسي الضخم للصيد، فيلحق بالطرائد ولا يترك منها حتى الوحوش الشاردة.
الإعراب: **«وقد»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«قد»: حرف تكثير. **«أغتدي»**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«والطير»**: الواو: حالية، و«الطير»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **«في وكناتها»**: «في»: حرف جر، «وكناتها»: اسم مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **«بمنجرد»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أغتدي». **«قيد»**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. **«الأوابد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«هيكل»**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.
وجملة «قد أغتدي»: بحسب الواو. وجملة «الطير في وكناتها»: في محل نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «الطير في وكناتها» إذ جاءت الجملة حالاً لفاعل مستتر دون عائد، وهذا مستهجن.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

فأمّا قوله: «فإن كانت الجملة اسميّةً فالواوُ»، فإشارةٌ إلى أنّه إذا وقعت الجملةُ الاسميّة حالاً، فيلزم الإتيانُ بالواو فيها، وليس الأمرُ كذلك، إنّما يلزم أن تأتيَ بما يُعلّق الجملة الثانية بالأُولى، لأنّ الجملة كلامٌ مستقِلٌ بنفسه مُفيدٌ لمعناه، فإذا وقعت الجملةُ حالاً، فلا بدّ فيها ممّا يُعلّقها بما قبلها، ويربِطها به، لئلّا يُتوهّم أنّها مستأنَفةٌ. وذلك يكون بأحدِ أمرَيْن: إمّا الواو، وإمّا ضمير يعود منها إلى ما قبلها على ما تقدّم. فمثالُ الواو: «جاء زيدٌ والأمير راكبٌ»، وقولُنا: «والأميرُ راكبٌ» جملةٌ في موضع الحال، ومثالُ الضمير «أقبل محمّدٌ يَدُه على رأسه». فقولُه: «يده على رأسه» جملةٌ في موضع الحال.

فأمّا قوله: «إلّا ما شَذَّ من قولهم: «كلّمته فُوه إلى فيّ»»، فإن أراد أنّه شاذٌ من جهة القياس، فليس بصحيح لما ذكرناه من وُجودِ الرابط في الجملة الحاليّة، وهو الضميرُ في «فوه». وإن أراد أنّه قليلٌ من جهة الاستعمال، فقريبٌ، لأنّ استعمال الواو في هذا الكلام أكثر، لأنّها أَدَلُّ على الغرض، وأظهرُ في تعليق ما بعدها بما قبلها. فأمّا «لقيتُه عليه جُبَّةُ وشْيٍ» فيحتمل الجارُّ والمجرورُ فيه أمرَيْن: أحدُهما أن يكون في موضع نصب على الحال، ويتعلّق حينئذٍ بمحذوفٍ، ويكون ارتفاعُ «جبّةُ وشي» بالجار والمجرور ارتفاعَ الفاعل. وهذا لا خلاف في جوازه هاهنا لاعتماده على ذي الحال. والأمرُ الثاني أن يكون «جبّةُ وشي» مبتدأ، والجارُّ والمجرور الخبرَ، وقد تقدّم عليه، وهو شاهدٌ على جوازِ خُلُوِّ الجملة الاسميّة من الواو. وصاحبُ الكتاب خرّجه على الوجه الأوّلِ، لأنّه لا يَرَى خُلُوَّ الجملة الاسميّة من الواو، إذا وقعتْ حالاً. وقد يقع الفعلُ موقعَ الحال، إذا كان في معناه، وكان المرادُ به الحال المصاحِبةَ للفعل. تقول: «جاء زيدٌ يَضْحَكُ»، أي: ضاحكًا، و«ضربتُ زيدًا يَرْكَبُ»، أي: راكبًا. قال الله تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ﴾[1]، أي: ماشِيَةً. وقال الشاعر [من الطويل]:

٢٨٧ـ مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِه ... تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

---

(١) القصص: ٢٥.

٢٨٧ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص٥١؛ وإصلاح المنطق ص١٩٨؛ والأغاني ٢/ ١٦٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٧٤، ٧/ ١٥٦، ٩/ ٩٢ ـ ٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٥؛ والكتاب ٣/ ٨٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٥٧ (عشا)؛ ومجالس ثعلب ص٤٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٧١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٦٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٨٨؛ والمقتضب ٢/ ٦٥.

اللغة: تعشو إلى ناره: تأتيها في العشاء. تجد خير نار: تجد نارًا معدّة للأضياف.

الإعراب: «متى»: شرطية جازمة في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «تجد». «تأته»: =

والمراد: عاشِيًا، ولا حاجة إلى الواوِ لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبَة. فأمّا الفعل المستقبَل فلا يقع موقعَ الحال، لأنّه لا يدلّ على الحالَ. لا تقول: «جاء زيدٌ سَيركَب»، ولا «أقبل محمّدٌ سَوْفَ يضحَك». وكذلك الفعلُ الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدمِ دَلالته عليها، لا تقول: «جاء زيد ضَحِكَ» في معنى «ضاحكًا»، فإن جئتَ معه بـ «قَدْ»، جاز أن يقع حالاً، لأنّ «قَدْ» تُقرّبه من الحال. ألا تراك تقول: «قد قامت الصلاةُ» قبل حالِ قيامِها؟ ولهذا يجوز أن يقترِن به «الآنَ» أو «الساعة» فيقال: «قد قام الآن أو الساعة»، فتقول: «جاء زيدٌ قد ضحِك»، و«أقبل محمّدٌ وقد عَلاهُ الشَّيْبُ»، ونحوه قال الشاعر [من الطويل]:

٢٨٨ـ ذكرتُكِ والخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وقد نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ

= فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «تعشو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «إلى ضوء»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعشو»، وهو مضاف. «ناره»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «تجد»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «خير»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «نار»: مضاف إليه مجرور. «عندها»: ظرف مكان منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «خير»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. «موقد»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «متى تأته تجد» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأته»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تعشو»: في محلّ نصب حال. وجملة «تجد»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «عندها خير موقد»: في محلّ جرّ صفة لـ «نار».

والشاهد فيه قوله: «متى تأته تعشو تجد» حيث جاءت جملة «تعشو» في محلّ نصب حال.

٢٨٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي العطاء السِّنديّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٠.

اللغة: الخطي: الرمح مجلوب من الهند عن طريق هجر باليمامة. يخطر: يهتز. نهلت: شربت. المثقفة السمر: الرماح المعتدلة.

المعنى: إني أحبك وما نسيتك، فكنت معي في أحلك الظروف، تظهر لي صورتك بين الرماح المتلونة من دمائنا لكثرة ما شربت منها.

الإعراب: «ذكرتك»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و التاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «والخطي»: الواو: حالية، «الخطي»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «يخطر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «بيننا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل يخطر، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «وقد»: الواو: حالية، أو عاطفة، «قد»: حرف تحقيق. «نهلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. «منا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل نهلت. «المثقفة»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، ونائب الفاعل لاسم المفعول ضمير مستتر تقديره هي. «السمر»: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

=

فموضعُ «قد نهلت» نصبٌ على الحال، والتقديرُ: «ناهِلةً». وربّما حذفوا منه «وَقَدْ» وهم يريدونها، فتكون مقدَّرةَ الوجود، وإن لم تكن في اللفظ. قال الشاعر [من الهزج]:

٢٨٩ـ وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَذَا والزِّقُّ مَلآنُ

والمراد: قد غذا. وقد تأوّلوا قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1] على تقدير: «قد حصرت». ويؤيّد ذلك قِراءةُ من قرأ: «حَصِرَةً»[2] بالنصب. وذهب الكوفيون[3] إلى جوازِ وقوعِ الفعل الماضي حالاً سواءً كان معه «قَد»، أو لم تكن. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفشُ من البصريين، واحتجّوا لذلك بما تقدّم من النصوص. والمعنيُّ بالنصوص قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[4] وقول الشاعر:

وطعنٍ كفم الزقّ... إلخ

ونحو قول الآخر [من الطويل]:

٢٩٠ـ وإنّي لتَعْرُوني لِذِكْراكِ نُفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

= وجملة «ذكرتك»: ابتدائية. وجملة «الخطي يخطر بيننا»: في محل نصب حال. وجملة «يخطر بيننا»: في محل رفع خبر. وجملة «وقد نهلت.. الخ»: حالية محلها النصب، أو معطوفة على جملة (الخطيّ يخطر).

والشاهد فيه قوله: (قد نهلت) حيث جاءت في موضع نصب على الحال.

٢٨٩ ــ **التخريج**: البيت للفند الزماني في أمالي القالي ١/ ٢٦٠؛ والحيوان ٦/ ٤١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٤٣٢ (سقا).

اللغة: غذا: سال.

المعنى: يقول:... وبطعنٍ في اتساعه وخروج الدم منه كفم الزقّ إذا سال بما فيه وهو مملوء.

الإعراب: «**وطعنٍ**»: الواو: واو ربّ. «طعن»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**كفم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، أو صفة محذوفة للطعن. «**الزقّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**غذا**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «**والزق**»: الواو: حاليّة، «الزقّ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**ملآنُ**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة.

وجملة «طعن.. مع خبرها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «غذا»: في محلّ نصب حال (على تقدير: قد غذا). وجملة «الزقّ ملآن»: في محلّ نصب حال أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «غذا» حيث جاء بها مع إرادة «قد» لتكون الجملة في محل نصب حال.

(١) النساء: ٩٠.

(٢) هذه قراءة عاصم، وقتادة، وحفص، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٣/ ٣١٧؛ وتفسير القرطبي ٥/ ٣٠٩؛ والنشر في القراءات القرآنية ٢/ ٢٥١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٥١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص٢٥٢ ـ ٢٥٨.

(٤) النساء: ٩٠.

٢٩٠ ــ **التخريج**: البيت لأبي صخر الهذليّ في الأغاني ٥/ ١٦٩، ١٧٠؛ والإنصاف ١/ ٢٥٣؛ وخزانة =

وقوله: «حَصِرَتْ» من الآية حالٌ، وتؤيّده قِراءةُ من قرأ: «حَصِرَةً»[1] على ما تقدّم. وكذلك «غَدَا» من قوله: «غدا والزقُّ ملآن». وكذلك قوله: «بلّله القطرُ» في موضعِ حال.

وأمّا المعنى فإنّ الفعل الماضي يقع صفةً للنكرة، وكلُّ ما جاز أن يكون صفةً، فإنّه يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أنّك تقول: «جاء زيدٌ يضحك» كما تقول: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، لأنّك تقول: «جاء رجلٌ يضحك» كما تقول: «جاء رجلٌ ضاحكٌ»، فيكون صفةً للنكرة. وقد تقدّم الجوابُ عن النصوص بأنّ «قَدْ» مرادةٌ فيها، ولذلك حسُن الحالُ بالماضي، وأمّا ما ذكروه من المعنى، ففاسدٌ، والأمرُ فيه بالعَكْس، فإنّ كلَّ ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كلُّ ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أن الفعل المستقبَل يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحوَ: «هذا رجلٌ سَيَكْتُبُ أو سَيَضْرِبُ»، ولا يجوز أن يقع حالاً. فـ «ضاحِكٌ» ونحوُه إنّما وقع

= الأدب ٣/ ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠؛ والدرر ٣/ ٧٩؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٦؛ ولسان العرب ٢/ ١٥٥ (رمث)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٦؛ وشرح ابن عقيل ص٣٦١؛ وشرح قطر الندى ص٢٢٨؛ والمقرب ١/ ١٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٤.

اللغة: تعروني: تصيبني. النفضة: الاضطراب. انتفض: تحرّك. القطر: المطر.

المعنى: إنّه يصاب بهزّة عنيفة إذا ما تذكّر حبيبته، وينتفض كالطير الذي بلّله المطر. وهذا كناية عن شدّة حبه وولعه بها.

الإعراب: «**وإنّي**»: الواو: حسب ما قبلها، «إنّي»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**لتعروني**»: اللام: المزحلقة. «تعروني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**لذكراك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعرو»، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جر بالإضافة، من إضافة المصدر إلى مفعوله، والفاعل محذوف تقديره: «**لذكر إيّاك**». «**نفضة**»: فاعل «تعرو» مرفوع. «**كما**»: الكاف: حرف جر، ما: حرف مصدريّ. «**انتفض**»: فعل ماضٍ. «**العصفور**»: فاعل مرفوع. والمصدر المؤوّل من «ما وما بعدها» في محلّ جر بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «نفضة» تقديره: «نفضة كائنة كانتفاض العصفور». «**بلّله**»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، «**القطر**»: فاعل مرفوع.

وجملة (**إنّي** لتعروني) الاسميّة: معطوفة على جملة سابقة. وجملة (تعروني) الفعليّة: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة (بلّله القطر) الفعليّة: في محلّ نصب حال، تقديرها: «كما انتفض العصفور وقد بلّله القطر». غير أنّ الشاعر اضطرّ إلى الحذف لإقامة الوزن.

والشاهد فيه قوله: «انتفض العصفور بلّله **القطر**» حيث لم يأت بالواو الحالية ولا بـ «قد» قبل الماضي المثبت «بلّله».

(١) من الآية الكريمة ﴿**أو**جاؤوكم حصرت صدورهم﴾ [النساء: ٩٠] وهي قراءة ابن ذكوان وغيره. انظر: البحر المحيط ٥/ ١٨٧؛ وتفسير القرطبي ٨/ ٣٧٦؛ والكشاف ٢/ ٢٥١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٩٠.

حالاً، لأنّه اسمُ فاعل، واسمُ الفاعل قد يكون للحال. وليس كذلك الفعلُ الماضي، ولا الفعلُ المستقبَل، فلا يكون كلُّ واحد منهما حالاً.

واعلم أنّ الفعل الماضي إذا اقترن به «قَدْ»، والفعلَ المضارعَ إذا دخل عليه نافٍ، ووقع كلُّ واحد منهما حالاً، كنتَ مخيَّرًا في الإتيان بواو الحال، وتَرْكِها. تقول: «جاء زيدٌ قد علاه الشَّيْبُ»، وإن شئت قلت: «وقد علاه الشيبُ». ومثله قوله [من الطويل]:

وقد نَهِلَتْ منّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[1]

وذلك أنّ «قَدْ» تُقرِّب الماضيَ من الحال، وتُلحقه بحُكْمه، وهذه واوُ الحال، ولأنّه بدُخولِ «قَدْ» أشبهَ الجملةَ الاسميّةَ من حيث إنّ الجُزْءَ الأوّلَ من الجملة ليس فعلاً. وكذلك الفعلُ المضارعُ إذا دخل عليه النافي، جاز دخولُ الواو عليه وتَرْكُها، لِما ذكرناه من شَبَهها بالجملة الاسميّة من حيث صار أوّلُ جُزْء منها غيرَ فعل. قال الله تعالى في قراءة ابن عامرٍ: ﴿ولاَ تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[2] بتخفيف النون وكسرِها. فقوله: «لا تتّبعان» في موضع الحال، فهو مرفوعٌ، والنونُ علامةُ الرفع، وليس بنَهْيٍ لثُبوتِ النون فيه، ولا تكون نونَ التأكيد، لأنّ نونَ التأكيد الخفيفةَ لا تدخل فِعْلَ الاثنَيْن عندنا، والتقديرُ: فاسْتَقِيمَا غيرَ مُتَّبِعَيْنِ. ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

٢٩١ـ بِأَيْدِي رِجالٍ لم يَشِيمُوا سُيُوفَهم ولم يَكْثُرِ القَتْلَى بها حينَ سُلَّتِ

(١) تقدم بالرقم ٢٨٨.

(٢) يونس: ٨٩. وهي أيضاً قراءة غيره. انظر: البحر المتوسط ٥/١٨٧؛ والكشاف ٢/٢٥١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٩٠.

٢٩١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص١٣٩ (طبعة الصاوي)؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٢٢؛ وشرح شواهد المغني ص٧٧٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٣٠ (شيم)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٢٠؛ ولسان العرب ٤/ ٢٣٥ (خرر).

اللغة: لم يشيموا سيوفهم: لم يغمدوها، أي لم يعيدوها إلى قربها؛ وقال قوم: المراد لم يسلوها، أي لم يخرجوها من أغمادها.

المعنى: انظر إلى هؤلاء الفرسان فسيوفهم لم يعيدوها إلى أغمادها، لأن عدد القتلى قليل، فآثروا أن تبقى سيوفهم مرفوعة مصوّبة لهؤلاء الأعداء، وفي حال كثرة قتلى أعدائهم نراهم وقد أعادوا تلك السيوف إلى أغمادها.

الإعراب: «**بأيدي**»: الباء: حرف جر، «أيدي»: اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «**رجال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**يشيموا**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف فارقة. «**سيوفهم**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير مبني في محل جر بالإضافة. «**ولم يكثر**»: الواو: حالية، «لم»: حرف جزم، «يكثر»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين. «**القتلى**»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «القتلى». «**حين**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «يكثر». =

وقال الله تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[1]. فقوله: «لا تخاف دركًا ولا تخشى» في موضع الحال، فأتى بالواو في موضع، ولم يأت بها في موضع. فإذا أُتي بها فلِشَبَهِ الجملة الفعليّة بالاسميّة لمكان حرف النفي، ومن لم يأت بها، فلأنّه فعلٌ مضارعٌ.

فصل
[الجملة الحاليّة والعائد]

قال صاحب الكتاب: **«ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراءً لها مُجْرَى الظرف، لانعقادِ الشَّبَه بين الحال وبينه. تقول: «أَتَيْتُكَ وزيدٌ قائمٌ»، و«لَقِيتُكَ والجَيْشُ قادمٌ». قال** [من الطويل]:

وَقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُناتِها»[2]

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ الغرض من الضمير في الجملة الحاليّة رَبْطُها بما قبلها، فإذا وُجد إمّا الواو، وإمّا الضميرُ، وُجد ما حصل به الغرض. وقوله: «إجراءً لها مُجْرَى الظرف»، فيعني بالظرف «إذْ»، وقد شبّه سيبويه واوَ الحال بـ «إذْ» وقدّرها بها. وذلك من حيث كانت «إذْ» منتصِبةَ الموضع، كما أنّ الواو منتصبةُ الموضع، وأنّ ما بعد «إذ» لا يكون إلاّ جملةً كما أنّ الواو كذلك. وكلُّ واحد من الظرف والحال يقدَّر بحرف الجر، فإذا قلت: «جاء زيدٌ وسيفه على عاتقه»، كأنّك قلت: «جاء زيد في هذه الحال»، والحالُ مفعولٌ فيها كما أنّ الظرف كذلك. فكما أنّ الجملة بعد «إذْ» لا تفتقر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها، فكذلك ما بعد الواو، وهذا معنى قوله: «لانعقاد الشَّبَه بينهما».

فصل
[حذف عامل الحال]

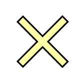
قال صاحب الكتاب: **«ومن انتصاب الحال بعاملٍ مُضْمَر قولُهم للمرتحِل: «راشِدًا مَهْدِيًا»، و«مُصاحَبًا مُعانًا» بإضمارِ «اذهَبْ»، وللقادم: «مَأْجُورًا مَبْرُورًا»، أي: رجعتَ،**

= «سلت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح الظاهر في آخره، والتاء تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب. وحركت بالكسر للضرورة الشعرية، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. وجملة «لم يشيموا»: في محل جر صفة لـ «رجال». وجملة «ولم يكثر»: في محل نصب حال. وجملة «سلت»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «ولم يكثر القتلى»: الواو هنا حالية، ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذماً، وهذا مبني على أن معنى «لم يشيموا سيوفهم» لم يعيدوها إلى أغمادها، يريد أنهم لم يعيدوها إلى أغمادها في حال عدم كثرة القتلى، فيكون الثابت لهم إدخال السيوف في أغمادها حال كثرة القتلى، وهذا مدح أي مدح، وهذا مبني على جعل الواو للحال.

(١) طه: ٧٧.
(٢) تقدم بالرقم ٢٨٦.





فأمّا قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[١] فانتصابُ «قادرين» عند سيبويه[٢] بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُه «نَجْمَعُهَا قادرين». ودلّ على ذلك الفعل قولُه تعالى: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾، وتَسْوِيَةُ البَنانِ ضمُّ بعضها إلى بعض.

وذهب الفرّاءُ إلى أنّ انتصابه بإضمارِ فعل دلّ عليه الفعلُ المذكورُ أوّلاً، وهو قولُه: «أيحسب الإنسانُ». وتقديرُه: «بلى فَلْيحسبْنا قادرين على أن نسوّي بنانَه». فهذا لجَعْله مفعولاً ثانيًا، ومفعولا «حسبتُ» وأخواتِها لا يجوز ذِكْرُ أحدِهما دون الآخر.

وذهب بعضُهم إلى أنّ تقديره: «بلى نَقْدِرُ قادرين»، وهو ضعيفٌ أيضًا، لأنّ اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجز أن يعمل فيه فعلٌ من لفظه. لا تقول: «قمتُ قائمًا»، وأنت تريد الحالَ، لأنّ الحال لا بدّ فيها من فائدةٍ إذ كانت فضلةً في الخبر، وليس في ذلك فائدةٌ، لأنّك لا تقوم إلّا قائمًا، والوجهُ هو الأوّلُ، وهو مذهبُ سيبويه.

---

(١) القيامة: ٣ ـ ٤.

(٢) الكتاب ١/ ٣٤٦.

التمييز

قال صاحب الكتاب: «ويقال له: التبيين، والتفسير، وهو رفعُ الإبهام في جملة، أو مفرد، بالنصّ على أحدِ محتملاته، فمِثالُه في الجملة: «طابَ زيدٌ نفسًا»، و«تَصبّبَ عَرَقًا، وتَفقّأ شَحْمًا» و[من المتقارب]:

٢٩٢- [تقولُ ابنتي حينَ جَدَّ الرَّحيلُ فأبرحتَ رَبًّا] وأبرحتَ جارًا

و«امتلأ الإناءُ ماءً» وفي التنزيل: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1] ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2] ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا﴾[3]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾[4] ومثالُه في المفرد «عندي راقودٌ[5] خلاً ورَطْلٌ زَيْتًا، ومَنَوان عَسلاً، وقَفِيزان بُرًّا، وعشرون درهمًا، وثلاثون ثَوْبًا، ومِلْءُ الإناء عَسَلاً، و«على التَّمرة مِثلُها زُبْدًا»، و«ما في السماء موضعُ كَفٍّ سَحابًا».

---

٢٩٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٩٩؛ وجمهرة اللغة ص٥٦، ٢٧٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦؛ وسمط اللآلي ص٣٨٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٢٦٣؛ ولسان العرب ٢/ ٤١١ (برح)؛ ونوادر أبي زيد ص٥٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٦٧، ٤٠٤؛ والفاخر ص٢٨٠.

اللغة: جدّ الرحيل: تحقّق. أبرح: عظم. الربّ: هنا الملك الذي يقصده.

المعنى: تقول ابنة الشاعر لأبيها الذي ارتحل إلى ممدوحه: ما أعظم هذا الملك الذي تقصده، فإنّه سينسيك المشقّة والعذاب بكثير رفده وعطائه.

الإعراب: «تقول»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: هي. «**ابنتي**»: فاعل مرفوع، والياء: مضاف إليه. «حين»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «تقول»، وهو مضاف. «**جدّ**»: فعل ماضٍ. «**الرحيل**»: فاعل مرفوع. «**فأبرحت**»: الفاء: زائدة، «أبرحت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «ربّاً»: تمييز منصوب. «**وأبرحت جاراً**»: معطوفة على «أبرحت ربًّا» وتعرب إعرابها.

وجملة «تقول ابنتي»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جدّ الرحيل»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أبرحت ربّاً»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أبرحت جاراً»: معطوفة على جملة «أبرحت ربًّا».

والشاهد فيه قوله: «جاراً» حيث نصبه على التميز للنوع.

(١) مريم: ٤ .   (٢) القمر: ١٢.

(٣) فصلت: ٣٣.   (٤) النساء: ٨٧.

(٥) الراقود: دنّ طويل الأسفل كهيئة الإردبّة يُسَيَّع داخله بالقار. (لسان العرب ٣/ ١٨٣ (رقد)).

وشَبَهُ المميّزِ بالمفعول أنّ موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا»، وفي «ضاربٌ زيدًا»، و«ضاربان زيدًا»، و«ضاربون زيدًا»، و«ضَرْبُ زيدٍ عمرًا».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ التمييز، والتفسير، والتبيين، واحدٌ، والمراد به رفعُ الإبهام، وإزالةُ اللَّبْس، وذلك نحو أن تُخْبِر بخَبَرٍ، أو تذكُر لفظًا يحتمل وُجوهًا، فيتردّدُ المخاطَبُ فيها، فتُنبِّهه على المراد بالنصّ على أحدِ محتملاته تبيينًا للغرض، ولذلك سُمّي تمييزًا وتفسيرًا.

وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد، فالجملةُ قولك: «طاب زيدٌ نفسًا، وتصبّب عَرَقًا، وتفقّأ شَحْمًا» ألا ترى أنّ الطيبة في قولك: «طاب زيدٌ» مسنَدةٌ إليه، والمرادُ شيءٌ من أشيائه، ويحتمل ذلك أشياء كثيرةً كلِسانه وقَلْبه ومَنْزله وغيرِ ذلك، وكذلك التصبّبُ، والتفقّؤُ يكون من أشياءَ كثيرة، فجرت لذلك مجرَى «عِشْرينَ» في احتماله أشياء كثيرةً. فكما أنّ إبانةَ «العشرين» بنكرةِ جنسٍ، كذلك إبانةُ هذه الجمل بنكرة جنس.

وأمّا المفرد، فنحو قولك: «عندي راقودٌ خَلًّا، ورَطْلٌ زَيْتًا، ومَنَوان سَمْنًا» فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة، وإنّما لبيانِ نوعِ الراقود، إذ الإبهامُ وقع فيه وحدَه لاحتماله أشياءَ كثيرةً كالخَلّ والخَمْر والعَسَل، وغيرِ ذلك، ممّا نوعيٌّ، والراقودُ وِعاءٌ كالحُبّ.

وكذلك قولك: «عندي رطلٌ زيتًا». التمييزُ فيه لإبهامِ «الرطل»، إذ «الرطلُ» مقدارٌ يُوزَن به، ويحتمل أشياء كثيرة من المَوْزُونات، كالزيت والعسل والسمن، ويقال فيه: رِطْلٌ، ورَطْلٌ بكسر الراء، وفتحِها، فالكسرُ أقيَسُ، والفتح أفصحُ. وكذلك «المنوان» تثنيةُ «مَنًا»، وهو مقدارٌ يوزن به، وكذلك باقِي الأمثلة. وهذا معنى قوله: «رفعُ الإبهام في جملة، أو مفرد، بالنصّ على أحدِ محتملاته».

وشرطُ التمييز أن يكون نكرةً جِنسًا مقدَّرًا بـ«مِنْ»، وإنّما كان نكرةً لأنّه واحدٌ في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: «عندي عشرون درهمًا»، معناه. «عشرون من الدراهم»، فقد دَخَلَه بهذا المعنى الاشتراكُ، فهو نكرةٌ.

ووجهٌ ثانٍ: أنّ التمييز يُشبِه الحالَ، وذلك أنّ كل واحد منهما يُذكر للبيان، ورفع الإبهام، ألا ترى أنّك إذا قلت: «عندي عشرون» احتمل أنواعًا من المعدودات، فإذا قلت: «درهمًا»، أو «دينارًا»، فقد أزلتَ ذلك الإبهامَ، واتّضح بذِكْره ما كان متردِّدًا مُبْهَمًا، كما أنّك إذا قلت: «جاء زيدٌ»، احتمل أن يكون على صفاتٍ، فلّما قلت: «راكبًا» فقد أَوْضحتَ، وأزلتَ ذلك الإبهامَ، فلمّا استويا في الإيضاح والبيانِ، استويا في لفظ التنكير.

ووجهٌ ثالثٌ: أنّ المراد ما بيّن النوعَ، فبُيّن بالنكرة، لأنّها أخفُّ الأسماء، كما تُختار الفتحة إذا أُريد تحريكُ حرفٍ لمعنًى، لأنّ الفتحة أخفُّ الحركات، إلّا أن يعرِض ما يوجِب العُدولَ عنها إلى غيرها، وكانت جنسًا، لأنّ الغرض تخليصُ الأجناس بعضِها من بعضٍ، وقُدّرت بـ «من» لأنّها لبيانِ الجنس، فأُتي بها لذلك، وحُذفت تخفيفًا، وهي مرادةٌ.

واعلم أنّ المميِّز يكون واحدًا، ويكون جمعًا، فإذا وقع بعد عددٍ، نحو: «عشرين»، و«ثلاثين»، ونحوهما، لم يكن المميِّزُ إلّا واحدًا، نحو قولك: «عندي عشرون ثَوْبًا، وثلاثون عِمامةً»؛ لأنّ العدد قد دلّ على الكَمّيّة، ولم يبق بنا حاجةٌ إلّا إلى بيانِ نوعِ ذلك المَبْلَغ، وكان ذلك ممّا يحصُل بالواحد، وهو أخفُّ.

وأمّا إذا وقع مُفسِّرًا لغيرِ عدد، نحو: «هذا أفرهُ منك عبدًا وخيرٌ منك عَمَلاً»، جاز الإفرادُ والجمعُ لاحتمالِ أن يكون له عبدٌ واحدٌ وعبيدٌ، فإذا قلت: «هو أفرهُ منك عبيدًا»، أو «خيرٌ منك أعمالاً»، دللتَ بلفظ الجمع على معنيَيْن: النوع، وأنّهم جماعةٌ. قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[1] فُهم من ذلك النوع، وأنّه كان من جهاتٍ شتّى، لا من جهة واحدة، وإذا أفردتَ، فُهم منه النوع لا غير.

وقوله: «وشَبَهُ التمييز بالمفعول» يعني أنّ موقعه في هذه الأمثلة كموقعه، يعني أنّ التمييز يُشبِه المفعولَ من حيثُ إنّ موقعه آخِراً، نحوَ: «طاب زيدٌ نفسًا»، و«هذا راقودٌ خَلاًّ»، كما أنّ المفعول كذلك، فإنّه يأتي فضلةً بعد تمامِ الكلام. ونعني بقولنا: «فضلةً» أنّه يأتي بعد استقلالِ الفعل بفاعله، كما أنّ المفعول كذلك، ولذلك وجب أن يكون منصوبًا كما أنّ المفعول كذلك.

فإن قيل: لِمَ زعمتَ أنّ التمييز مشبَّهٌ بالمفعول، ولم تقل: إنّه مفعولٌ في الحقيقة؟ قيل: أمّا ما كان من نحوِ «عشرين درهمًا»، و«راقودٌ خلاًّ»، وشِبْهِه، فإنّ العامل فيه معنًى، والمعاني لا تعمل في المفعول به؛ وأمّا ما كان من نحوِ: «طاب زيدٌ نفسًا، وتصبّب عرقًا، وتفقّأ شحمًا»، فإنّه وإن كان العاملُ فيه فعلاً، فإنّ الفعل فيه غيرُ متعدٍّ، فـ «طَابَ» فعلٌ غيرُ متعدٍّ، لأنّه إذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئًا. وأمّا «تصبّب» و«تفقّأ» ففعلان لازمان، لأنّهما للمطاوَعة، فالتاءُ ههنا بمنزلة النون، يقال: «صببتُه، فتَصبّبَ»، و«فقأتُه، فتَفقّأَ»، كما تقول: «صببتُه، فانصبَّ»، و«فَقَأْتُه فانفقأَ»، ولذلك لا تقول: «تصبّبتُه»، ولا «تفقّأتُه»، ويثبُت بذلك أنّه مشبَّهٌ بالمفعول، وليس مفعولاً، فقولُك: «طاب زيدٌ نفسًا» بمنزلةِ «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا» في وُقوعه طَرَفًا بعد التَّمام، كوقوعِ

---

(١) الكهف: ١٠٣.

المفعول، و«رَطْلٌ زيتًا»، ونحوُه بمنزلةِ «ضاربٌ زيدًا»، ونحوِه من أسماء الفاعلين. وذلك من حيثُ إنّه مفردٌ. فإذا نوّنتَه، نصبتَ ما بعده. وإذا أزلتَ التنوينَ، خفضتَ ما بعده، وهو يقتضي ما بعده من النوع المميِّز، كما أنّ اسم الفاعل إذا نوّنتَه، نصبتَ به، نحوَ: «ضاربٌ زيدًا». وإذا حذفتَ التنوينَ، خفضتَ، نحوَ: «ضاربُ زيدٍ». وهو يقتضي ما بعده من المفعول، فلذلك وجب أن يعمل «الراقودُ»، و«الرطلُ»، وإن كانا من الأسماء الجامدة. و«منوان»، و«قفيزان» بمنزلةِ «ضاربان» من الجهة المذكورة، و«عشرون»، و«ثلاثون» ونحوُهما بمنزلةِ «ضاربون» من حيثُ إنّه مجموعٌ بالواو والنونِ، كما أنّ «ضاربون» كذلك. وتسقُط نونُه للإضافة، ويقتضي المفسِّرَ بعدها على ما تقدّم.

وقولك: «مِلءُ الإناء ماءً»، و«مِثْلُها زُبْدًا»، و«موضعُ كَفٍّ سَحابًا» بمنزلةِ المصدر المضاف إلى الفاعل، نحو: «أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا»، فالمضافُ إليه حَالَ بينه وبين المميِّزِ، فامتنع من الإضافة، كما حَالَ التنوينُ في «رطلٌ زيتًا»، والنونُ في «عشرون درهمًا»، فاعرفه.

فصل
[شرطُ نصب التمييز]

قال صاحب الكتاب: **«ولا ينتصب المميّزُ عن مفرد إلاّ عن تامٍّ، والذي يتمّ به أربعةُ أشياءَ: التنوينُ، ونونُ التثنية، ونونُ الجمع، والإضافةُ. وذلك على ضربَيْن: زائلٌ، ولازمٌ، فالزائلُ التّمامُ بالتنوين، ونونِ التثنية، لأنّك تقول: «عندي رطلُ زيتٍ، ومَنَوا سمنٍ». واللازمُ التمامُ بنونِ الجمع، والإضافةِ، لأنّك لا تقول: «ملءُ عَسَلٍ ولا مثلُ زبدٍ ولا عشرو درهمٍ»».**

* * *

قال الشارح: يريد أنّ المميّز إذا كان بعد مفردٍ، فلا بدّ أن يستوفِيَ ذلك المفردُ جميعَ ما يتمّ به، ويُؤْذِن بانفصاله ممّا بعده، بحيث لا تصحّ إضافته إلى ما بعده، إذ المضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحد، فإذا لم يكن هناك ما يمنع الإضافةَ، كان في حكمِ الناقص الذي لا يتمّ معناه إلاّ بما بعده من المضاف إليه.

والذي يتمّ به الاسم أربعةُ أشياء: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة، لأنّ هذه الأشياء تفصِل ما تدخل عليه عمّا بعده، وتُؤذِن بانتهائه.

وجملةُ الأمر أنّك إذا قلت: «عندي راقودٌ خلًّا، ورطلٌ زيتًا»، فلا يحسن أن يجرِيَ وصفًا على ما قبله، فتقولَ: «راقودٌ خلٌّ، ورطلٌ زيتٌ»؛ لأنه اسمٌ جامدٌ غيرُ مشتقٍّ من فعلٍ، فلا يكون وصفًا كالمشتقّات. وكانت الإضافةُ غيرَ ممتنِعة بحكمِ الاسميّة، فقلتَ:

«عندي راقودُ خلٍّ، ورطلُ زيتٍ»، وتكون إضافتُه من قبيلِ إضافةِ النوع إلى الجنس، والبعضِ إلى الكلّ، نحوِ: «هذا ثوبُ خَزٍّ، وجُبَّةُ صُوفٍ»، والمعنى: مِن خزّ، ومِن صوف. فإذا دخل التنوينُ الاسمَ المميَّزَ، نحو: «رطلٌ» و«راقودٌ»، أو نونُ التثنية، نحو قولك: «رطلان»، و«مَنَوان»، أو نونُ الجمع، نحو: «عشرين»، و«ثلاثين»، ونحوِهما من الأعداد، آذَنَ ذلك باكتفاءِ الاسم وتمامِه، وحَالَ بينه وبينَ الإضافة. وكذلك الإضافةُ في نحوِ: «ملءُ الإناء عَسَلاً»، و«مثلُها زُبْدًا»، و«موضعُ كَفٍّ سَحابًا»، حالت بين المميَّز والمميِّز، ومنعتْه من الإضافة مَنْعَ التنوين والنونِ، فنُصب على الفضلة تشبيهًا بالمفعول، وتنزيلاً للاسم الجامد منزلةَ اسم الفاعلِ من الجهة التي ذكرناها، فعمِل النصبَ، وانحطّ عن درجةِ اسم الفاعل، فاختصّ عملُه في النكرة دون المعرفة، كما انحطّ اسمُ الفاعل عندنا عن درجة الفعل، حتى إذا جرى على غيرِ مَن هو له، وجب إبرازُ ضميره، نحو قولك: «زيدٌ هندٌ ضَارِبُها هو».

وأمّا قوله: و«ذلك على ضربين: زائلٌ، ولازمٌ»، يريد أنّ هذه الأشياء التي يتمّ بها الاسمُ المميَّزُ حتى يُنصَب ما بعده، منها ما يزول، وأنت فيه مخيَّرٌ، إن شئتَ أثبتَّه، ونصبتَ ما بعده، وإن شئت حذفته، وخفضتَ ما بعده، وذلك التنوينُ ونونُ التثنية، تقول: «هذا راقودٌ خلاًّ، ورطلٌ سمنًا، وأُوقِيَّةٌ ذهبًا» تُثبِت التنوينَ، وتنصب المميّز. وإن شئت، حذفتَ التنوين، وخفضتَ، فقلت: «راقودُ خلٍّ، ورطلُ سمنٍ، وأوقيّةُ ذهبٍ»؛ لأنّ التنوين معاقِبٌ للإضافة.

وكذلك نونُ التثنية، أنت في حذفها وإثباتها مخيَّرٌ. تقول: «عندي منوانِ سمنًا، ورطلان عسلاً»، تنصب «سمنًا»، و«عسلاً» بعد النون، ولك حذفُها والخفضُ، نحو: «منوا سمنٍ»، و«رطلا عسلٍ».

وأمّا اللازم، فنحو نونِ الجمع في نحو «عشرين»، و«ثلاثين» إلى «التسعين»، النونُ فيه لازمةٌ، والتمييزُ بعدها منصوبٌ. ولا يجوز حذفُ النون منه، وإضافتُه إلى المميِّز، لأنّ نَصْبَه ما بعده بالحمل، والشَّبَهِ باسم الفاعل والصفةِ المشبَّهة باسم الفاعل، نحوِ قولك: «ضاربون»، و«حَسَنون». ولم يَقْوَ قُوَّتَهما فيتصرّفَ تصرُّفَهما، وإنّما لضُعْفِ شَبَهه، أُلزم طريقةً واحدةً في التفسير والبيانِ، فإن أضفته إلى مالكٍ، نحوَ: «عِشروكَ»، و«عشرو زيدٍ»، جاز حذفُ النون، كما جاز إضافةُ المركَّب، وإن كان مبنيًا، نحو قولك: «ثَلاَثَةَ عَشَرَكَ»، و«خَمْسَةَ عشرك».

وكذلك التمييز بعد الإضافة يقع لازمًا، نحو: «ملءُ الإناء عسلاً»، و«على التَّمْرة مثلُها زُبْدًا» لأنّ المضاف والمضاف إليه معًا هو المِقْدارُ المُبْهَمُ الذي وقع التفسيرُ له، فلم يجز أن تقول: «ملءُ عسلٍ»، «ولا مثلُ زبدٍ»، فاعرفه.

فصل

[تمييز المفرد]

قال صاحب الكتاب: «**وتمييزُ المفرد أكثرُه فيما كان مقدارًا: كَيْلاً كـ«قفيزان»، أو وَزْنًا، كـ«مَنَوان»، أو مَساحةً كـ«موضعُ كفٍّ»، أو عَدَدًا كـ«عشرون»، أو مِقياسًا كـ«مِلْؤُه» و«مِثْلُها». وقد يقع فيما ليس إيّاها، نحو قولهم: «وَيحَهُ رجلاً»، و«للّه دَرُّه فارِسًا»، و«حَسْبُك به ناصِرًا»**».

* * *

قال الشارح: تمييزُ المفرد أكثرُ ما يجيءُ بعد المقادير. والمِقدارُ هو المقابِل للشيء، يعدِلُه من غيرِ زيادة ولا نُقصانٍ. والمقاديرُ أربعةُ أضرب: مَكِيلٌ، وموزونٌ، وممسوحٌ، ومعدودٌ، فالمكيلُ نحو قولك: «مَكُّوكان دَقِيقًا»، و«قَفِيزان بُرًّا». والموزونُ: «مَنَوان سَمْنًا»، و«رَطْلان عَسَلاً»، والممسوحُ: «بلغتْ أرضُنا خمسين جَرِيبًا»، و«ما في السماء موضعُ كفٍّ سَحابًا». والمعدودُ نحو: «عشرين درهمًا». وكلُّها محتاجةٌ إلى إبانتها بالأنواع؛ لأنّها تقع على أشياء كثيرةٍ، فإذا قلت: «مكّوكان»، احتمل أن يكون حِنْطةً، أو شَعِيرًا، أو غيرَهما ممّا يكال. وإذا قلت: «منوان»، احتمل أشياء كثيرةً ممّا يوزَن نحوَ «السمن»، و«العسل». وإذا قلت: «بلغتْ أرضُنا»، وأردتَ المِساحةَ، احتمل أشياء من المقادير المتماسَح بها، نحو: «الجَرِيب»، و«الذراع»، و«المُدي»، ونحو ذلك. وكذلك إذا قلت: «عندي عشرون»، احتمل دنانيرَ، ودراهمَ، وثِيابًا، وعَبِيدًا، وغيرَها من المعدودات، فوَجَبَ لذلك إبانتُها بالنوع.

وحقُّ النوع المفسِّر أن يكون جمعًا معرَّفًا بالألف واللام، نحو «عشرين من الدراهم»؛ أمّا كونُه جمعًا، فلأنّه واقعٌ على كلّ واحد من ذلك النوع، فكان واقعًا على جماعةٍ، وأمّا كونُه معرَّفًا باللام فلتعريفِ الجنس، فإذا قلت: «عشرون من الدراهم»، كنتَ قد أتيتَ بالكلام على وَجْهه، ومقتضَى القياس فيه، وإن أردتَ التخفيفَ، قلت: «عشرون درهمًا»، فتحذِف لفظَ الجمع، وحرفَ التعريف، واكتفيتَ بواحد من ذلك منكورٍ، لأنّ الواحد المنكور شائعٌ في الجنس، فلشياعه جرى مجرى الجمع.

وأمّا قوله: «أو مقياسًا، فالمقياسُ: المقدارُ. يقال: «قِسْتُ الشيءَ بالشيء» إذا قدّرتَه به، وقولُه: «مِلْؤُه ومثلُها»، فإشارةٌ إلى قولهم: «مِلءُ الإناء عسلاً»، و«على التمرة مثلُها زبدًا»، والفرق بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أنّ تلك المقادير المذكورة أشياءُ محقَّقةٌ محدودةٌ، والمقياسُ مقدارٌ على سبيلِ التقريب، لا التحديدِ. ألا ترى أنّ مِلءَ الإناء، ومثلَ التمرة ليسا بكَيْلٍ معروفٍ، ولا ميزانٍ، ولا مساحةٍ، وإنّما هو تقريبٌ لمقداره.

وأمّا قوله: «وقد يقع فيما ليس إيّاها»، فيريد أنّ التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقدارًا من المقادير المذكورة، نحوَ قولهم: «وَيْحَهُ رجلاً»، «ولله دَرُّه فارسًا»، و«حَسْبُكَ به ناصرًا»، فـ «ويحه» من المصادر التي لم يُنطَق لها بفعلٍ، ومعناه الترحّمُ، و«لله درُّه فارسًا» جملةٌ اسميّةٌ، ومعناها المَدْحُ، والمراد: لله عَمَلُه. ومثْلُه «حسبُك به ناصرًا». فهذه الأشياءُ مبهَمةٌ، لأنّه لم يُعلَم المدحُ من أيِّ جهة، فالنكرةُ فيها منصوبةٌ على التمييز، وهي الممدوحةُ في المعنى، ونحوهُ: «هو أشجعُ الناس فارسًا» إذا أردتَ أنّه هو الممدوح بالشَّجاعة، والمضافُ إليه المجرورُ ههنا بمنزلة النون في «عشرين»، والتنوينِ في «رطل» في مَنْعه الإضافةَ إلى المميّزِ، كما منعت النونُ في «عشرين»، والتنوينُ في «رطل» من ذلك، والتقديرُ: وَيْحَه من رجلٍ، ولله درُّه من فارسٍ، وحسبُك به من ناصرٍ.

فإن قيل: «كيف جاز دخولُ «مِنْ» ههنا على النكرة المنصوبةِ مع بقائها على إفرادها، فقلت: «من رجلٍ»، و«من فارسٍ»، و«من ناصرٍ»، وحسُن ذلك، وأنت لا تقول: «هو أَفْرَهُ منك من عبدٍ»، ولا «عندي عشرون من درهم»، بل تَرُدّه عند ظهورِ «مِنْ» إلى الجمع، نحوَ: «من العَبِيد»، و«من الدراهم»؟ فالجوابُ أنّ هذا الموضع ربّما التبس فيه التمييزُ بالحال، فأتوا بـ«مِنْ» لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ويحه رجلاً»، و«لله درُّه فارسًا»، و«حسبُك به ناصرًا» جاز أن تَعْنِيَ في هذه الحالَ؛ فلمّا كان قد يقع فيه لبسُ مشتبِهَيْن، فُصل بينهما بدخول «مِن».

فصل
[تقدُّم التمييز على عامِله]

قال صاحب الكتاب: **«ولقد أَبَى سيبويه[1] تقدُّمَ المميّزِ على عامله. وفَرقَ أبو العبّاس بين النوعَيْن، فأجاز «نفسًا طاب زيدٌ» ولم يُجِزْ «لي سَمْنًا مَنَوان»، وزعم أنه رأي المازِنيّ، وأنشد قول الشاعر [من الطويل]:**

٢٩٣ـ [أَتَهْجُرُ ليلى بالفِراقِ حبيبَها] وما كادَ نفسًا بالفِراق تَطِيبُ»

❊ ❊ ❊

(١) الكتاب ١/ ٢٠٥.

٢٩٣ ـ التخريج: البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص٢٩٠؛ والخصائص ٢/ ٣٨٤؛ ولسان العرب ١/ ٢٩٠ (حبب)؛ وللمخبل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح في الدرر ٤/ ٣٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٣٥؛ وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ص١٨٨؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص١٩٧؛ والإنصاف ص٨٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٣٣٠؛ والمقتضب ٣/ ٣٦، ٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٢.

المعنى: إذا هجرت ليلى حبيبها وتباعدت عنه، فإنّ هذا التباعد لا يطيب لها، ولن ترضى به.

الإعراب: **«أتهجر»**: الهمزة: للاستفهام الإنكاري، و«تهجر»: فعل مضارع مرفوع. **«ليلى»**: فاعل مرفوع. **«بالفراق»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تهجر». **«حبيبها»**: مفعول به، وهو مضاف، و«ها»: =

قال الشارح: اعلم أنّ سيبويه لا يرى تقدُّمَ المميِّز على عامله فعلاً كان العاملُ، أو معنًى، لا يُجَوِّز أن تقول: «عَرَقًا تَصبَّبَ زيدٌ»، ولا «نفسًا طِبْتُ»، وكذلك لا يُجوِّز «سمنًا عندي منوان»، ولا «بُرًّا عندي قفيزان» على تقديرِ: عندي منوان سمنًا، وقفيزان برًّا.

أمّا إذا كان العاملُ معنًى غيرَ فعل، فأمرُ امتناع تقديم معموله عليه ظاهرٌ، لضُعْفِ عامله، وكذلك يمتنع تقديمُ الحال على العامل المعنويّ، فلا تقول: «قائمًا في الدار زيدٌ» على إرادةِ: في الدار زيدٌ قائمًا.

وأمّا إذا كان العاملُ فعلاً متصرّفًا، فقَضِيَّةُ الدليل جوازُ تقديم منصوبه عليه لتصرُّفِ عامله، إلّا أنّه منع من ذلك مانعٌ، وهو كونُ المنصوب فيه مرفوعًا في المعنى من حيث كان الفعلُ مسنَدًا إليه في المعنى والحقيقة، ألا ترى أنّ التصبّب في قولك: «تصبّب زيدٌ عرقًا، وتفقّأ شحمًا» في الحقيقة للعرق والتفقّؤ للشحم، والتقديرُ: تصبّب عرقُ زيدٍ، وتفقّأ شحمُه، فلو قدّمناهما، لأَوْقعناهما موقعًا لا يقع فيه الفاعلُ، لأنّ الفاعل إذا قدّمناه، خرج عن أن يكون فاعلاً، وكذلك إذا قدّمناه، لا يصحّ أن يكون في تقدير فاعلٍ، نُقل عنه الفعل، إذ كان هذا موضعًا لا يقع فيه الفاعلُ.

فإن قيل: فأنت إذا قلت: «جاء زيدٌ راكبًا» نصبتَ «راكبًا» على الحال، وجاز لك تقديمُه، فتقول: «راكبًا جاء زيدٌ»، والمنصوبُ هنا هو المرفوعُ في المعنى، فما الفرقُ بينهما؟ قيل: نحن إذا قلنا: «جاء زيدٌ راكبًا»، فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظًا ومعنًى، وبقي المنصوب فضلةً، فجاز تقديمُه، وأمّا إذا قلنا: «طاب زيدٌ نفسًا»، فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظًا، ولم يستوفِه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديمُ المنصوب، كما لم يجز تقديمُ المرفوع.

وقد ذهب أبو عثمان المازنيُّ، وأبو العبّاس المبرّدُ، وجماعةٌ من الكوفيين[1] إلى جوازه، واحتجّوا لذلك ببيتٍ أنشدوه، وهو [من الطويل]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِراق حَبِيبَها ... وما كَادَ نَفسًا بالفِراق تَطِيبُ

= ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«وما»**: الواو: حاليّة، و«ما»: نافية. **«كاد»**: فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير الشأن. **«نفسًا»**: تمييز منصوب. **«بالفراق»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تطيب». **«تطيب»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.
وجملة «أتهجر...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وما كاد...»: في محلّ نصب حال. وجملة «تطيب»: في محلّ نصب خبر «كاد».
والشاهد فيه قوله: «نفسًا» حيث وردت تمييزًا متقدّمًا على عامله «تطيب»، والأصل: «تطيب نفسًا». وقد جوّزه بعضهم، واعتبره بعضهم الآخر ضرورة.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٨٢٨ ـ ٨٣٢.

أراد: وما كاد تطيب نفسًا بالفراق، ولا حجّة في ذلك لقلّته، وشذوذه مع أنّ الرواية: وما كاد نفسي بالفراق تطيب، هكذا قال أبو إسحاق الزجّاجُ.

* * *

[أصل التمييز]

قال صاحب الكتاب: «**واعلم أنّ هذه المميِّزاتِ عن آخِرها أشياءُ مُزالةٌ عن أصلها، ألا تراها، إذا رجعتَ إلى المعنى، متّصِفةً بما هي منتصِبةٌ عنه، ومنادِيةً على أنّ الأصل: «عندي زيتٌ رطلٌ»، و«سمنٌ منوان»، و«دراهمُ عشرون»، و«عسلٌ مِلْءُ الإناء»، و«زُبْدٌ مثلُ التمرة»، و«سحابٌ موضعُ كفٍّ». وكذلك الأصلُ وصفُ النفس بالطيب، والعرقِ بالتصبّب، والشَّيبِ بالاشتعال، وأن يقال: «طابت نفسُه»، و«تصبّب عرقُه»، و«اشتعل شيبُ رأسي» لأنّ الفعل في الحقيقة وصفٌ في الفاعل، والسببُ في هذه الإزالةِ قصدُهم إلى ضربٍ من المبالغة والتأكيد**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّك إذا أردت أن تُخبِر أنّ عندك جنسًا من الأجناس، وله مقدارٌ معلومٌ: إمّا كَيْلٌ، وإمّا وزنٌ، وإمّا غيرُهما من المقادير، جعلتَ المقدار وصفًا لذلك الجنس لتُوضِحه، وتُبيِّن كَمِّيَّتَه، لأنّ الأوصاف تُوضِح الموصوفين، وتُزِيل إبهامَها، فتقول: «عندي خَلٌّ راقودٌ»، و«ثوبٌ ذِراعٌ»، و«دَراهِمُ عشرون»، ومن ذلك قولُ العرب: «أَخَذَ بنو فلانٍ من بني فلان إبلاً مائةً». قال الأعشى [من الطويل]:

٢٩٤- لَئِنْ كنتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامَةً ... ورُقِّيتَ أَسبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

---

٢٩٤ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٧٣؛ ولسان العرب ١/ ٤٥٨ (سبب)، ١٣/ ٨٢ (ثمن)، ١٤/ ٣٣١ (رقا).

اللغة: أسباب السماء: نواحيها.

المعنى: يقول لمهجوّه إن هجاءه إياه سيناله، ولو لاذ بجبٍّ عميق، أو صَعد إلى السماء بسُلّم.

الإعراب: «**لئن**»: اللام: موطئة لجواب القسم، و «إن»: حرف شرط جازم. «**كنت**»: فعل ماض ناقص مبني على السكون في محل جزم بـ «إن»، والتاء: اسم «كان» محلها الرفع. «**في جبٍّ**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (كان). «**ثمانين**»: صفة لـ «جُبٍّ» مجرورة بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**قامةً**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**ورُقّيت**»: الواو: حرف عطف، «رُقّيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**أسباب**»: منصوب بنزع الخافض، فالأصل رُقّي في الشيء، أو إلى الشيء وهو مضاف. «**السماء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بسلم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «رقّيت».

وجملة «إن كنت مع الجواب المحذوف»: اعتراض بين القسم وجوابه، لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت =

وساغ ذلك، لأنّ المقادير إذا انفردتْ، كانت نَعْتًا لِما قبلها لِما تَضمّنَ لَفظُها من الطُّول والقَصْرِ، والقِلّةِ والكثرةِ، فإذا قال: «رأيت ثوبًا ذِراعًا»، فكأنّه قال: «قصيرًا»، وإذا قال: «رأيتُ ثوبًا خمسين ذراعًا»، فكأنّه قال: «طويلاً». وإذا قال: «مررتُ بإبلٍ مائةٍ»، فكأنّه قال: «كثيرةٍ». وكذلك تقول: «مررتُ ببرٍّ قَفيزٍ»، و«بعَسَلٍ رَطْلٍ»، فيكون جميعُ ما مررتَ به من البرّ قفيزًا واحدًا، وجميعُ ما مررت به من العسل رطلاً واحدًا، إلّا أنّهم قد يُقدّمون الوصفَ الذي هو المقدارُ لضربٍ من المبالغة وتأكيدِ العِناية به، فيقولون: «عندي راقودٌ خلاً، ورطلٌ عسلاً»، ولم يحسن أن يُجعل وصفًا لِما قبله من المقدار، إذ كان جَوْهرًا ليس فيه معنى فعلٍ، وكانت إضافةُ الأوّل إليه سائغةً، إذ كان منه، فتقول: «راقودُ خلٍّ، ورطلُ عسلٍ»، والمعنى: مِن خلٍّ، ومِن عسلٍ، كما تقول: «ثوبُ خزٍّ، وخاتمُ ذهبٍ»، والمرادُ: ثوبٌ من خزٍّ، وخاتمٌ من ذهب.

وإن شئت نوّنت، ونصبت على التمييز على ما تقدّم، وإذا قلت: «عندي عسلٌ رطلٌ، وخلٌّ راقودٌ»، فقد أتيتَ به على الأصل، وإذا قدّمتَ، وقلت: «عندي رطلٌ عسلاً، وراقودٌ خلّاً»، فقد غيّرتهما عن أصلهما لِما ذكرناه من إرادةِ المبالغة والتأكيدِ في الإخبار عن مقدارِ ذلك النوع، فهذا المرادُ من قوله: ألا تراها إذا رجعتَ إلى المعنى متّصفةً بما هي منتصبةٌ عنه، يريد أنّها منتصبةٌ بالمقادير التي قبلها، لشَبَهها بأسماء الفاعلين على ما تقدّم، وهذه المقاديرُ الناصبةُ لها أوصافٌ في الحقيقة على ما بيّنّا أنّ الأصل في قولك: «عندي راقودٌ خلّاً ورطلٌ زيتًا»: عندي خلٌّ راقودٌ، وزيتٌ رطلٌ.

وقوله: «ومناديةً على أنّ الأصل كذا»، يريد أنّه مفهومٌ منها معنى الوصفيّة، وإن لم يكن اللفظُ على ذلك، وكذلك القولُ في قولك: «طاب زيدٌ نفسًا»، و«تصبّب عرقًا، وتفقّأ شحمًا» المعنى على وصف النفس بالطِّيب، والعَرَقِ بالتصبّب، والشحمِ بالتفقُّؤ، والشَّيْبِ بالاشتعال، فإذا قلت: «طاب زيدٌ نفسًا»، فتقديرهُ: طابتْ نفسُ زيد، وإذا قلت: «تصبّب عرقًا»، فتقديرُه: تصبّب عرقُه، وإذا قلت: «تفقّأ شحمًا زيدٌ»، فتقديرُه: تفقّأ شحمُ زيد، وإنّما غُيّرتْ بأن يُنقَل الفعل عن الثاني إلى الأوّل، فارتفع بالفعل المنقول إليه، وصار فاعلاً في اللفظ، واستغنى الفعلُ به، فانتصب ما كان فاعلاً على التشبيه بالمفعول، إذ كان له به تعلُّقٌ، والفعلُ ينصِب كلَّ ما تَعلّق به بعد رفع الفاعل.

وقوله: «لأنّ الفعل في الحقيقة وصفٌ في الفاعل»، يريد الفعلَ الحقيقيَّ، وهو الحَدَثُ، وذلك وصفٌ في الفاعل، فإذا أخبرتَ عن فاعلٍ بفعلٍ لا يصحّ منه، كان

= في جب»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب، وفي محل جزم بـ «إن» عند بعضهم. وجملة «رقيت»: معطوفة على جملة «كنت».

والشاهد فيه قوله: «جب ثمانين قامةً» حيث وصف «جُبّ» بـ «ثمانين»؛ لأنها تنوب مناب طويل أو عميق.

مُحالاً، نحوَ قولك: «تكلّم الحجر»، و«طار الفرسُ»، فالحجرُ لا يوصَف بالكلام، ولا الفرسُ بالطَّيَران إلّا أن تريد المَجاز. كذلك قولُك: «طاب زيدٌ، وتصبّب، وتفقّأ»، لا يوصَف زيدٌ بالطِّيب، والتصبّبِ، والتفقّؤ، فعُلم بذلك أنّ المراد المجازُ، وذلك أنّه في الحقيقة لشيء من سَبَبه، وإنّما أُسند إليه مبالغةً وتأكيدًا، ومعنى المبالغة أنّ الفعل كان مسندًا إلى جُزْءٍ منه، فصار مسندًا إلى الجميع، وهو أبلغُ في المعنى.

والتأكيد أنّه لمّا كان يُفهَم منه الإسناد إلى ما هو منتصِبٌ به، ثمّ أُسند في اللفظ إلى زيد، تمكّن المعنى، ثمّ لمّا احتمل أشياء كثيرةً، وهو أن تَطِيب نفسُه بأن تنبسِط، ولا تنقبِضَ، وأن يطيب لسانُه بأن يَعْذُب كلامُه، وأن يطيب قَلْبُه بأن يَصْفُوَ انجلاؤُه، تبيّنَ المرادُ من ذلك بالنكرة التي هي فاعلٌ في المعنى، فقيل: «طاب زيدٌ نفسًا»، وكذلك الباقي، فهذا معنى قوله: «والسببُ في هذه الإزالة قَصْدُهم إلى ضربٍ من المبالغة والتأكيد»، فاعرفه.

المنصوب على الاستثناء

فصل
[المستثنى المنصوب]

قال صاحب الكتاب: «**المستثنى في إعرابه على خمسةِ أضْرُب: أحدُها منصوبٌ أبدًا، وهو على ثلاثةِ أوجُه: ما استُثني بـ «إلاَّ» من كلام مُوجَب، وذلك «جاءني القوم إلاّ زيدًا»**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الاستثناء استفعالٌ، من ثَنَاهُ عن الأمر يَثْنِيهِ إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرفُ اللفظ عن عُمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأوّلُ، وحقيقتُه تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ، فكلُّ استثناء تخصيصٌ، وليس كلُّ تخصيص استثناءً، فإذا قلت: «قام القومُ إلاّ زيدًا»، تُبيِّن بقولك: «إلاّ زيدًا» أنّه لم يكن داخلاً تحت الصَّدْر، إنّما ذكرتَ الكلَّ، وأنت تريد بعضَ مدلوله مجازًا، وهذا معنَى قول النحويّين: «الاستثناءُ إخراجُ بعضٍ من كلٍّ»، أي: إخراجُه من أن يتناوله الصدرُ، فـ «إلاَّ» تُخْرج الثاني ممّا دخل في الأوّل، فهي شِبْهُ حرف النفي، فقولُنا: «قام القومُ إلاّ زيدًا» بمنزلةِ «قام القومُ لا زيدٌ»، إلاّ أنّ الفرق بين الاستثناء والعطف أنّ الاستثناء لا يكون إلاّ بعضًا من كلٍّ، والمعطوف يكون غيرَ الأوّل، ويجوز أن يُعطَف على واحدٍ، نحوَ قولك: «قام زيدٌ لا عمرٌو»، ولا يجوز في الاستثناء أن تقول: «قام زيدٌ إلاّ عمرًا». والمستثنَى منه والمستثنَى جملةٌ واحدةٌ، وهما بمنزلةِ اسم مضافٍ، فإذا قلت: «جاءني قومُك إلاّ قليلاً منهم»، فهو بمنزلة قولك: «جاءني أكثرُ قومك»، فكأنّه اسمٌ مضافٌ، لا يتِمّ إلاّ بالإضافة.

وأصلُ المستثنى أن يكون منصوبًا، لأنّه كالمفعول، وإنّما يُعْدَل عنه لغَرَض يُذكَر بعدُ، وَلْنُقَدِّم الكلامَ على العامل في المستثنى، ثمّ على أقسامه. وفي العامل في المستثنى أقوالٌ[1] منها قولُ سيبويه: إنّ العامل فيه الفعلُ المقدَّمُ، أو معنى الفعل بواسطةِ «إلّا». فإن قيل: الفعل المتقدّم لازمٌ غيرُ متعدٍّ، فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصبَ؟ قيل: لمّا دخلت عليه «إلّا»، قوَّتْه، وذلك أنها أحدثتْ فيه معنى الاستثناء، كما يُقَوَّى بحرف الجرّ في «مررتُ بزيدٍ».

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٢٦٠ ـ ٢٦٥.

فإن قيل: فهلّا أعملوا «إلّا» فيما بعدها كما أعملوا حروفَ الجرّ لمّا أَوْصلتِ الفعلَ إلى ما بعدها، فالجوابُ أنّ «إلّا» إنّما لم تعمل جرًّا، ولا غيرَه من قبل أنّها لم تخلُص للأسماء دونَ الأفعال والحروفِ، ألا تراكَ تقول: «ما جاءني زيدٌ قطُّ إلّا يَقْرَأُ»، و«لا مررتُ بمحمَّد قطّ إلّا يُصَلِّي»، و«لا لقيتُ بكرًا إلّا في المسجد»، و«لا رأيتُ خالدًا إلّا على الفرس»، فلمّا لم تخلُص للأسماء، بل باشرتَ بها الأفعالَ والحروفَ كما باشرتَ بها الأسماءَ، لم يجز لها أن تعمل جرًّا، ولا غيره، وذلك لأنّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه، فلمّا لم يكن لـ «إلّا» اختصاصٌ بالاسم، لم يجز لها أن تعمل فيه.

وإذا قلت: «قام القومُ»، اقتضى ذلك كلَّ من يدخل تحت عُموم اللفظ، فإذا أتيتَ بالاستثناء بيّنتَ أنّ مدلولَ الأوّلِ وعُمومَه ليس مرادًا، فاقتضى البيانَ، فنُصب المستثنى لاقتضائه إيّاه على حدِّ اقتضاء «العشرين» ما بعدها إذا قلتَ: «عندي عشرون درهمًا».

وذهب أبو العبّاس المبرّدُ، وأبو إسحاق الزجّاجُ، وطائفةٌ من الكوفيين[1] إلى أنّ الناصب للمستثنى «إلّا» نِيابةً عن «أَستَثْنِي»، فإذا قال: «أتاني القومُ إلّا زيدًا»، فكأنّه قال: «أتاني القومُ أستثني زيدًا». وهو ضعيفٌ، لأنّك تقول: «أتاني القومُ غيرَ زيدٍ» فتنصب «غيرًا». ولا يجوز أن تُقدِّر بـ «أستثني غيرَ زيد»؛ لأنّه يُفسِد المعنى، وليس قبلَ «غَيْرَ» حرفٌ تُقيمه مُقامَ الناصب، ولأنّ فيه إعمالَ معنى الحرف، وإعمالُ معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنّك لا تقول: «ما زيدًا قائمًا» على معنَى «نَفَيْتُ زيدًا قائمًا». وإنّما لم يجز ذلك، لأنّهم إنّما أتوا بالحروف نائباتٍ عن الأفعال إيجازًا واختصارًا، فإذا أخذتَ تُعْمِل معاني هذه الحروف كان فيه تطلُّعٌ إلى الأفعال، وفيه نَقْضٌ للغرض، وتراجُعٌ عمّا اعتزموه، فلم يجز ذلك، كما لم يجز الإدغامُ في مثلِ «جَلْبَبَ»، و«مَهْدَدَ»، لأنّ فيه إبطالَ غرضهم، وهو الإلحاقُ.

وذهب الفرّاءُ ـ وهو المشهورُ من مذهب الكوفيين[2] ـ إلى أنّ «إلّا» مركَّبةٌ من حرفَيْن: «إنَّ» التي تنصب الأسماءَ، وترفع الأخبارَ، و«لا» التي للعطف، فصار «إنَّ لَا» فخُففَت النون، وادُغِمتْ في اللام، فأعملوها فيما بعدها عَمَلَيْن، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ «إنَّ»، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ «لا». فإذا رفعوا في النفي، فقد أعملوها عَمَلَ «لَا»، فجعلوها عاطفةً، وإذا نصبوا بها في الإيجاب، فقد أعملوها عملَ «إنَّ»، و«زيدًا» اسمُها، وقد كَفَتْ «لا» من الخبر، والتأويلُ: إنَّ زيدًا لم يقم. وهو قولٌ فاسدٌ أيضًا، لأنّا نقول: «ما أتاني إلّا زيدٌ» فنرفع «زيدًا» وليس قبله مرفوعٌ يُعطَف عليه، ولم يجز فيه النصبُ، فيبطُلُ تأثيرُ الحرفَيْن معًا.

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص٢٦٠ ـ ٢٦٥.

(٢) المصدر نفسه ص٢٦١.

وحُكي عن الكِسائيّ أنّه قال: إنّما نصبنا المستثنى، لأنّ تأويله: قام القومُ إلّا أنّ زيدًا لم يقم. وقد رَدَّه الفرّاءُ بأن قال: لو كان هذا النصبُ بأنّه لم يفعل، لكان مع «لا» في قولك: «قام زيدٌ لا عمرٌو» كذلك. وقيل: قولُ الكسائيّ يرجِع إلى قول سيبويه، وإنّما هذا القولُ لتقريرِ معنى الاستثناء، لا لتحقيقِ نفس العامل.

فأمّا قولُ صاحب الكتاب: «المستثنى في إعرابه على خمسةِ أضرب: أحدُها منصوبٌ أبدًا، وهو على ثلاثةِ أوجه: ما استُثني بـ «إلّا» من كلام موجَب، وذلك «جاءني القومُ إلّا زيدًا»»، فإنه على ما ذكر. وذلك أنّ المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب، منها ما هو منصوبٌ أبدًا، فلا يجوز غيرُه من الإعراب، وهو ثلاثةُ أشياءَ: أحدُها ما استُثني بـ «إلّا» من كلام موجَب. و«إلّا» أُمُّ حروف الاستثناء وهي المستولِيَةُ على هذا الباب.

وقوله: «من كلام موجب»، فالموجَبُ من الكلام ما ليس معه حرفُ نفي، والمُثْبَتُ من الأفعال ما وقع وحدث، فقولُك: «قام زيدٌ» مُوجَبٌ مُثْبَتٌ، موجبٌ لأنّه ليس بمنفيّ، ولا جارٍ مجرَى المنفيّ بأن يكون معه حرفُ نفي، أو استفهام، ومثبتٌ من حيثُ إنّه قد وقع وكان، فكلُّ مثبت موجبٌ، وليس كلُّ موجب مثبتًا. فقولُك: «يقوم زيدٌ» موجبٌ لعدمِ النافي، أو ما يجري مجراه، وليس بمثبتٍ، والعِبْرةُ في الاستثناء بالموجب سواءٌ كان مثبتًا، أو غيرَ مثبت. فالمستثنى من الموجب منصوبٌ أبدًا، نحو قولك: «أتاني القومُ إلّا زيدًا»، و«رأيتُ القومَ إلّا زيدًا»، و«مررتُ بالقوم إلّا زيدًا»، ليس فيه إلّا النصبُ، وإنّما كان منصوبًا لشَبَهه بالمفعول، ووجهُ الشبه بينهما أنّه يأتي بعد الكلام التامّ فضلةً، وموقعُه من الجملة الآخِرُ كموقعه، وإنّما قلنا: إنّه مشبَّهٌ بالمفعول، ولم نقل إنّه مفعولٌ، لأنّ المستثنى أبدًا بعضُ المستثنى منه، والمفعولُ غيرُ الفاعل، وكذلك قلنا في خبرِ «كان»: إنّه مشبَّهٌ بالمفعول. ويُؤيِّد ما قلناه أنّه يعمل في المستثنى المعاني، نحوَ قولك: «القومُ في الدار إلّا زيدًا». والمفعولُ الحقيقيُّ لا يعمل فيه إلّا لفظُ الفعل، إمّا ظاهرًا، وإمّا مضمَرًا، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «وبـ «عَدَا» و«خَلاَ» **بعد كلّ كلام، وبعضُهم يَجُرّ بـ «خلا»، وقيل: بهما، ولم يُورِد هذا القولَ سيبويه، ولا المبرّدُ».**

* * *

قال الشارح: ومن ذلك المستثنى بـ «خَلاَ»، و«عَدَا».

فإنّ المستثنى بهما لا يكون إلّا نصبًا، سواء كان الاستثناءُ من موجَبٍ، أو منفيّ. تقول: «قام القوم خلا زيدًا، وعدا عمرًا»، و«ما قام أحدٌ خلا زيدًا، وعدا عمرًا»، وما

بعدهما مُخْرَجٌ مما قبلهما، فهو بعد الموجَب منفيٌّ، وبعد المنفيّ موجبٌ مُثْبَتٌ. وإنّما كان المستثنى بهما منصوبًا، لأنّهما فعلان ماضيان، وفاعلُهما مضمرٌ مستترٌ فيهما، لا يظهَر في تثنيةٍ، ولا جمعٍ، فتقول: «قام القومُ خلا زيدًا»، و«خلا الزيدَيْن»، و«خلا الزيدِين»، وكذلك «عَدَا»، والتقديرُ: خلا بعضُهم زيدًا، وعدا بعضُهم زيدًا، وخلا بعضهم الزيدَين، وعدا بعضهم الزيدَيْن، وكذلك في الجمع. والفاعلُ المضمرُ المقدَّرُ بالبعض مُوَحَّدٌ أبدًا، وإن كان المستثنَى منه مُثَنًّى، أو مجموعًا، لأنّ البعض يقع على الاثنين والجمعِ على حَسْبِ المستثنى منه، فانتصابُ ما بعدهما بأنّه مفعولٌ. فأمّا «خَلَا» فإنّه فعلٌ لازمٌ في أصله لا يتعدّى إلّا في الاستثناء خاصّةً، وأمّا «عَدَا» فهو متعدٍّ في أصله مِن «عَدَاهُ الأمرُ، يَعْدُوهُ» إذا جَاوَزَه، وإنّما استُثني بهما ـ وإن لم يكن لفظُهما جَحْدًا ـ لِما فيهما من معنَى المجاوَزة، والخروج عن الشيء، فَجَرَيَا في هذا المكان مجرَى «لَيْسَ» و«لا يَكُونُ»، وصار لذلك منصوبُهما هو المرفوعَ في التقدير، كما كان كذلك في «ليس»، و«لا يكون».

وبعضُ العرب يجعل «خلا» حرفَ خفضٍ، فيخفِض المستثنى على كلّ حال، كما أنّ «حَاشَى» كذلك، فيكون لفظُها مشتركًا بين الحرف والفعل، فإن اعتقدتَ فيها الحرفيّةَ، جررتَ ما بعدها، وإن اعتقدتَ فيها الفعليّةَ، نصبت بها، وصارت كلفظِ «على» مشترَكةً بين الحرف والفعل، وهذا لا خِلافَ فيه؛ وأمّا «عَدَا» فهي فعلٌ، ولم يَحْكِ سيبويه، ولا أبو العبّاس المبرّدُ فيها الحرفيّةَ، وإنّما حكاها أبو الحسن الأخفشُ، فعَدَّها مع «خَلَا» ممّا يجُرّ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«فأمّا «مَا عَدَا»، و«مَا خَلاَ» فللنصب ليس إلاَّ، وكذلك «لَيْسَ»، و«لا يَكُونُ»، وذلك: «جاءني القومُ، أو ما جاؤوني عدا زيدًا، وخلا زيدًا، وما عدا زيدًا، وما خلا زيدًا». قال لَبيد [من الطويل]:**

٢٩٥ـ ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللّهَ باطِلُ [وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائِلُ]

---

٢٩٥ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٥٦؛ وجواهر الأدب ص٣٨٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧؛ والدرر ١/ ٧١؛ وديوان المعاني ١/ ١١٨؛ وسمط اللآلي ص٢٥٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢؛ والعقد الفريد ٥/ ٢٧٣؛ ولسان العرب ٥/ ٣٥١ (رجز)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥، ٧، ٢٩١؛ وهمع الهوامع ١/ ٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٢١١؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٩؛ والدرر ٣/ ١٦٦؛ ورصف المباني ص٢٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٣؛ وشرح قطر الندى ص٢٤٨؛ واللمع ص١٥٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٦.

اللغة: لا محالة: لا بدّ. زائل: فانٍ.

=

و«ليس زيدًا»، و«لا يكون زيدًا» وهذه أفعالٌ مضمرٌ فاعلوها».

* * *

قال الشارح: أمّا «مَا خَلاَ» و«مَا عَدَا»، فلا يقع بعدهما إلاّ منصوبٌ، لأنّ «مَا» فيهما مصدريّةٌ، فلا تكون صلتُها إلاّ فعلاً، وفاعلُها مضمرٌ مقدَّرٌ بالبَعْض على ما تقدّم، ومَا بعدهما في موضع مصدرٍ منصوبٍ، فإذا قلت: «قام القومُ ما خلا زيدًا»، و«ما عدا بكرًا»، كأنّك قلت: «خُلُوَّ زيدٍ»، و«عَدْوَ بكرٍ»، كأنّك قلت: «قام القوم مجاوَزَتَهم زيدًا»، وذلك المصدرُ في موضع الحال كما قالوا: «رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ»، ونظائرُه كثيرةٌ. فأمّا قولُ لَبِيد [من الطويل]:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطِلُ ... وكلُّ نَعِيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ

الشاهد فيه نصبُ اسم الله تعالى بقوله: «ما خلا» على ما قدّمناه. ومعنى البيت ظاهرٌ.

وكذلك الاستثناءُ بـ «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ»، لا يكون المستثنى بهما إلّا منصوبًا، مَنْفيًّا كان المستثنى منه أو موجبًا، وذلك قولُك في الموجب: «قام القوم ليس زيدًا»، و«لا يكون زيدًا». وتقول في المنفيّ: «ما قام القوم ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا»، وانتصابُ المستثنى هنا بأنّه خبرُ «لَيْسَ» و«لا يَكُونُ»، واسمُهما مضمَرٌ، والتقديرُ: ليس بعضُهم زيدًا، ولا يكون بعضُهم زيدًا.

= **المعنى**: كلّ شيء في هذا الوجود ماضٍ إلى زوال إلاّ وجه ربّك ذي الجلال والإكرام.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**كلّ**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**شيء**»: مضاف إليه مجرور. «**ما**»: حرف مصدري. «**خلا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هو على خلاف الأصل. «**الله**»: لفظ الجلالة، مفعول به منصوب. «**باطل**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**وكلّ**»: الواو: حرف عطف، «كلّ»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**نعيم**»: مضاف إليه مجرور. «**لا**»: نافية للجنس. «**محالة**»: اسم «لا» مبني على الفتح في محلّ نصب، وخبرها محذوف. «**زائل**»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «كلّ شيء باطل»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «ما خلا الله»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة، أو في محلّ نصب حال، والتقدير: «خاليًا». وجملة «كلّ نعيم...»: معطوفة على جملة «كل شيء» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا محالة...»: لا محل لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «خلا»، فدلّ ذلك على أن الاسم الواقع بعد «ما خلا» يكون منصوبًا، وذلك لأنّ «ما» هذه مصدريّة، و«ما» المصدريّة لا يكون بعدها إلاّ فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، وإنّما يجوز جرّه إذا كانت حرفًا، وهي لا تكون حرفًا متى سبقها الحرف المصدريّ. وفي البيت شاهد آخر للنحاة، وهو توسّط المستثنى بين جزأي الكلام في قوله: «ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل»، يريد: ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

ولا يظهَر هذا الاسمُ المقدَّرُ على ما تقدّم في «خلَا»، و«عَدَا»؛ لأنّ هذه الأفعال أُنيبتْ في الاستثناء عن «إلَّا»، فكما لا يكون بعد «إلَّا» في الاستثناء إلَّا اسمٌ واحدٌ، فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال إلَّا اسمٌ واحدٌ، لأنّها في معناها. والكوفيون يقولون التقديرُ: لا يكون فَعْلُهم فَعْلَ زيد، أضمرتَ الفَعْل، وهو المضمر المجهول، ووضعتَ الاسم المنصوب موضعَ الفَعْل. وما ذهب إليه البصريون أمثلُ، لأنّه أقلُّ إضمارًا، فكان أوْلى، وقد يكون «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ» وصفَيْن لِما قبلهما من النكرات، تقول: «أتتني امرأةٌ لا تكون هندًا»، فموضعُ «لَا تَكُونُ» رفعٌ بأنّه وصفٌ لامرأةٍ، وكذلك تقول في النصب، والجرّ: «رأيتُ امرأةً ليست هندًا، ولا تكون هندًا»، و«مررتُ بامرأةٍ ليست هندًا، ولا تكون هندًا»، ولا يوصَف بـ «خَلَا» و«عَدَا»، كما وُصف بـ «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ». لا تقول: «أتتني امرأةٌ خلتْ هندًا، وعدتْ جُمْلاً»، وذلك أنّ «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ» لفظُهما جَحْدٌ، فخالَفَ ما بعدهما ما قبلهما، فجريا في ذلك مجرى «غَيْرٍ»، فوُصف بهما كما يوصَف بـ «غَيْرٍ»، وأمّا «خَلَا»، و«عَدَا»، فليس كذلك، وإنّما يُستثنى بهما على التأويل، لا لأنّهما جحدٌ، ولمّا كان معناهما المجاوَزةَ، والخروجَ عن الشيء، فُهم منهما مفارَقةُ الأوّل، فاستُثني بهما لهذا المعنى، ولم يوصَف بهما، لأنّ لفظهما ليس جحدًا، فيجرِيا مجرى «غيْرٍ».

فإن قيل: فما موضعُ «ليس»، و«لا يكون» من الإعراب في الاستثناء؟ قيل: يحتمل وجهَيْن:

أحدُهما: أن لا يكون لواحد منهما موضعٌ من الإعراب، بل يكون كلامًا مستأنَفًا، خُصّص به ذلك العامُّ، كما يقول القائلُ: «جاءني الناسُ، وما جاءني زيدٌ» عقيبَ كلامه بجملةٍ من غير الكلام الأوّل بَيّنَ بها خصوصَ الجملة الأُولى، ومثلُه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾(١)، ثمّ قال: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾(٢)، فجرى ذلك مجرَى «إلاَّ أن يكون له إخوةٌ».

والوجه الثاني: أن يكونا في موضع الحال، فإذا قلت: «جاءني القومُ ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا»، فتقديرُه: جاءني القوم وليس بعضُهم زيدًا، ولا يكون بعضُهم زيدًا، كما تقول: «جاءني زيدٌ وليس معه عمرٌو». ويجوز إسقاطُ الواو، فتقول: «جاءني زيدٌ ليس معه عمرٌو»، فيلزَم إسقاطُ الواو في الاستثناء، لأنّ «لَيْسَ»، و«لا يَكُونُ» نائبان عن «إلَّا»، ولا يكون مع «إلَّا» الواوُ، فكذلك في «لَيْسَ»، و«لا يَكُونُ» ويكون التقديرُ: جاءني القوم خالِينَ من زيدٍ، وعادِينَ عن زيد، وتكون الجملتان كلامًا واحدًا، فاعرفه.

* * *

(١) النساء: ١١.
(٢) النساء: ١١.

قال صاحب الكتاب: «وما قُدّم من المستثنى، كقولك: «ما جاءني إلاّ أخاك أحدٌ».
قال [من الطويل]:

٢٩٦ـ وما لِيَ إلاّ آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لِيَ إلاّ مَشعَبَ الحقِّ مَشعَبُ»

* * *

قال الشارح: هذا هو الوجهُ الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها إلاّ منصوبًا، وذلك المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه. نحوَ قولك: «ما جاءني إلاّ زيدًا أحدٌ»، و«ما رأيتُ إلاّ زيدًا أحدا»، و«ما مررتُ إلاّ زيدًا بأحدٍ»، وإنّما لزم النصبُ في المستثنى إذا تقدّم، لأنه قبل تقدُّم المستثنى كان فيه وجهان: البَدَل والنصبُ، فالبدلُ هو الوجهُ المختارُ على ما سيُذكَر بعدُ، والنصبُ جائزٌ على أصلِ الباب؛ فلمّا قدّمتَه، امتنع البدلُ الذي هو الوجهُ الراجح، لأنّ البدل لا يتقدّم المُبْدَلَ منه من حيث كان من التوابع، كالنعْت، والتأكيدِ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه، فتَعيّنَ النصبُ الذي هو المرجوحُ للضرورة، ومن النحويّين من يسمّيه أحسنَ القبيحَيْن. ونظيرُ هذه المسألة صفةُ النكرة إذا تقدّمتْ، نحو: «فيها قائمًا رجلٌ»، لا يجوز في «قائم» إلاّ النصبُ، لأنّك إذا أخّرتَه، فقلت: «فيها رجلٌ قائمٌ»، جاز في «قائم» وجهان: الرفع على النعت والنصبُ على الحال، إلاّ أنّ الحال ضعيفٌ، لأنّ نعتَ النكرة أجودُ من الحال منها، فإذا قُدِّم بطل النعتُ، وإذا بطل النعت، تَعيّنَ النصبُ على الحال ضرورةً، فصار ما كان جائزًا مرجوحًا، مختارًا.

---

٢٩٦ ـ **التخريج**: البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص٥٠؛ وتخليص الشواهد ص٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣١٤، ٣١٩، ٩/ ١٣٨؛ والدرر ٣/ ١٦١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٥٥؛ وشرح قطر الندى ص٢٤٦؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٢ (شعب)؛ واللمع في العربية ص١٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص٣٠٨؛ ومجالس ثعلب ص٦٢؛ والمقتضب ٤/ ٣٩٨.

اللغة: آل أحمد: أي أتباع النبي ﷺ.

الإعراب: «وما»: الواو: استئنافية، و«ما»: حرف نفي. «لي»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. «إلاّ»: حرف استثناء. «آل»: مستثنى منصوب، وهو مضاف. «أحمد»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة ووزن الفعل. «شيعة»: مبتدأ مرفوع. «وما»: الواو: حرف عطف، و«ما»: حرف نفي. «لي»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. «إلاّ»: حرف استثناء. «مشعَبَ»: مستثنى منصوب، وهو مضاف. «الحق»: مضاف إليه مجرور. «مشعبُ»: مبتدأ مؤخّر مرفوع.

وجملة «ما لي إلّا آل أحمد شيعة»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة أو استئنافية. وجملة «ما لي إلّا مشعب الحق مشعب»: معطوفة على جملة «ما لي إلا آل أحمد شيعة».

والشاهد فيه: أن المستثنى «آل» لمّا تقدّم على المستثنى منه «شيعة» تعيّن في المستثنى النصب، وهذا هو الوجه. وكذلك القول في «مشعب الحقّ مشعب».

فأمّا قول الشاعر الذي أنشده، فإنّ البيت للكُمَيْت. ومَشْعَبُ الحقّ: طريقُه. والشِّيعَة: الأعوانُ، والأحزابُ، والأصلُ: فما لي شيعةٌ إلّا آلُ أحمد، وما لي مشعبٌ إلّا مشعبُ الحقّ، وقال الآخرُ، وهو كَعْبُ بن مالكٍ [من البسيط]:

٢٩٧ـ والناسُ ألْبٌ علينا فيك ليس لنا إلّا السُّيُوفَ وأطْرافَ القَنَا وَزَرُ

يخاطب النبيَّ ﷺ. والألْبُ: المتألِّبون المجتمِعون. والوَزَرُ: المَلْجأُ، وأصلُه: الجَبَلُ.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**وما كان استثناؤه منقطِعًا، كقولك: «ما جاءني أحدٌ إلاّ حِمارًا» وهي اللغة الحجازيّة، ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[1]، وقولُهم: «ما زَادَ إلاّ مَا نَقَصَ»، و«ما نَفَعَ إلاّ ما ضَرَّ»**».

* * *

قال الشارح: هذا هو الوجه الثالث ممّا لا يكون المستثنى فيه إلاّ منصوبًا، وهو ما كان المستثنى فيه من غيرِ نوعِ الأوّل.

ويسمّى المنقطِعَ لانقطاعه منه، إذ كان من غير نوعه، وهذا النوعُ من الاستثناء ليس على سبيلِ استثناءِ الشيء ممّا هو من جنسه، لأنّ استثناء الشيء من جنسه إخراجُ بعضِ ما لولاه لَتَناولَه الأوّلُ، ولذلك كان تخصيصًا على ما سبق، فأمّا إذا كان من غير الجنس، فلا يتناوله اللفظُ، وإذا لم يتناوله اللفظُ، فلا يحتاج إلى ما يُخْرِجه منه، إذ اللفظُ، إذا

---

٢٩٧ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص٢٠٦؛ وتذكرة النحاة ص٧٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧٥؛ ولكعب بن مالك في ديوانه ص٢٠٩؛ والكتاب ٢/ ٣٣٦؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٩٧.

اللغة: ألَبَ إليه القوم: أتوه من كلّ جانب. القنا: الرماح. الوزر: الملجأ.

المعنى: اجتمع الناس ضدّنا بسببك، وليس لنا ملجأ يحمينا منهم سوى السيوف والرماح.

الإعراب: **«والناس»**: الواو حسب ما قبلها، **«الناس»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«ألب»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«علينا»**: جار ومجرور متعلقان بـ «ألب». **«فيك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ **«ألب»**. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص. **«لنا»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس» المحذوف. **«إلا»**: حرف استثناء. **«السيوف»**: مستثنى منصوب بالفتحة. **«وأطراف»**: الواو: حرف عطف، **«أطراف»**: معطوف على منصوب، منصوب مثله. **«القنا»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. **«وزر»**: اسم (ليس) مؤخر مرفوع بالضمّة.

وجملة «الناس ألب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس لنا وزر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إلا السيوف وزر» حيث قدّم المستثنى على المستثنى منه، ولو جاء بالكلام حسب المعتاد لقال: «ليس لنا وزر إلا السيوف» عندئذ يصحّ نصب «السيوف» على الاستثناء، أو رفعها بدلاً من اسم «ليس».

(١) هود: ٤٣.

كان موضوعًا بإزاءِ شيء، وأُطلق، فلا يتناول ما خالَفَه. وإذا كان كذلك، فإنّما يصحّ بطريق المجاز، والحملِ على «لٰكِنْ» في الاستدراك، ولذلك قدرها سيبويه بـ «لٰكِنْ»(١). وذلك من قِبَل أنّ «لكن» لا يكون ما بعدها إلّا مخالفًا لِما قبلها، كما أنّ «إلّا» في الاستثناء كذلك، إلّا أنَّ «لٰكِنّ» لا يُشترط أن يكون ما بعدها بعضًا لِما قبلها بخلافِ «إلّا»، فإنّه لا يُستثنى بها إلّا بعضٌ من كلٍّ.

فعلى هذا تقول: «ما جاءني أحدٌ إلّا حمارًا»، و«ما بالدار أحدٌ إلّا وَتَدًا». فهذا المستثنى، وما كان مثلَه منصوبٌ أبدًا، وذلك لتعذُّرِ البَدَل، إذ لا يُبْدَل في الاستثناء إلّا ما كان بعضًا للأوّل، وإذا امتنع البدلُ، تَعيَّن النصبُ على ما ذكرنا في الاستثناء المقدَّم.

وهذا الاستثناء على ضربَيْن: أحدُهما ما النصبُ فيه مختارٌ، والآخرُ واجبٌ، فالأوّلُ نحوُ قولك: «ما جاءني أحدٌ إلّا حمارًا»، و«ما بالدار أحدٌ إلّا دابّةً»، فهذا وشِبْهُهُ فيه مذهبان: مذهبُ أهل الحِجاز، وهي اللغة الفُصْحَى، وذلك نصبُ المستثنى على كل حال لِما ذكرناه من الاعتلال، ومذهبُ بني تميم، وهو أن يُجيزوا فيه البدلَ والنصبَ، فالنصبُ على أصل الباب، والبدلُ على تأويلَيْن: أحدُهما أنّك إذا قلت: «ما جاءني أحدٌ إلّا حمارٌ»، فكأنّك قلت: «ما جاءني إلّا حمارٌ»، ثمّ ذكرتَ «أحدًا» توكيدًا، فيكون الاستثناءُ من القَدْر الذي وقعتِ الشَّرِكَةُ فيه بين الأحَدِين، والحمارِ، وهي الحَيَوانِيّةُ، مَثَلاً، أو الشَّيْئِيّةُ، ويكون تقديرُه: ما جاءني حَيَوانٌ، أو شيءٌ أحدٌ، أو غيرُه إلّا حمارٌ. الثاني من التأويلَيْن أن تجعل الحمارَ يقوم مقامَ مَن جاءك من الرِّجال على التمثيل، كما يُقال: «عِتابُك السيفُ»، و«تَحِيَّتُك الضرْبُ»، كما قال [من الوافر]:

٢٩٨ـ وخَيْلٍ قد دلفتُ لها بخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٩.

٢٩٨ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص١٤٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٠؛ والكتاب ٣/ ٥٠؛ ونوادر أبي زيد ص١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥؛ والخصائص ١/ ٣٦٨؛ والكتاب ٢/ ٣٢٣؛ والمقتضب ٢/ ٢٠، ٤/ ٤١٣.

اللغة: دلفت لها: تقدّمت إليها.

المعنى: كثيراً ما تقدّمت إلى الخيول المهاجمة بخيول مهاجمة، وفرسان قادرين على تحيّة أعدائهم بضرب مؤلم ومميت.

الإعراب: «**وخيل**»: الواو: واو ربّ، «خيل»: مبتدأ مرفوع محلاً، مجرور لفظاً. «**قد**»: حرف تحقيق. «**دلفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «دلفت». «**بخيل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «دلفت». «**تحية**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**بينهم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «هم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**ضرب**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**وجيع**»: صفة «ضرب» مرفوعة بالضمّة.

=

وقال الآخر [من الخفيف]:

٢٩٩ـ لَيْسَ بَيْنِي وبَيْنَ قَيْسٍ عِتابٌ غيرُ[1] طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرقابِ

أي: هذا الذي أقامه مُقامَ التحيّة والعتابِ، ومن الاستثناء المنقطع قولُه تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[2]، وقولُه تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾[3] وبنو تميم يقرؤونها بالرفع، يجعلون «اتّباعَ الظنّ» عِلْمَهم، و«ابتغاءَ وجهه» سبحانه نعمةً لهم عنده، ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

٣٠٠ـ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ لَهَا أَنِيسُ إِلَّا اليَعَافِيرُ وإلَّا العِيسُ

= جملة «وخيل قد دلفت لها»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دلفت»: في محلّ رفع خبر لـ (خيل). وجملة «تحية بينهم ضرب وجيع»: في محلّ جرّ صفة لـ (خيل).
والشاهد فيه قوله: «تحية بينهم ضرب وجيع» حيث جعل «الضرب الوجيع» كالتحية، على التمثيل التشبيهي.

٢٩٩ ـ **التخريج**: البيت لعمرو (أو عمير) بن الأيهم في حماسة البحتري ص٣٢؛ وسمط اللآلي ص١٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧؛ ومعجم الشعراء ص٢٤٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤١٣.
اللغة: قيس: اسم قبيلة عربية.
المعنى: حصلت القطيعة والعداوة مع أفراد قبيلة قيس، فليس بيني وبينهم عتاب الأحبة، بل قتال فيه ضرب الرقاب بالسيوف، وطعن الأجواف بالرماح.
الإعراب: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «بيني»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، متلعّق بخبر «ليس» المقدّم المحذوف، والياء: ضمير متصل في محلّ جر مضاف إليه. «وبين»: الواو: حرف عطف، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة معطوف على «بيني». «قيس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عتاب»: اسم «ليس» مرفوع بالضمّة. «غير»: صفة لـ «عتاب» مرفوعة بالضم. «طعن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الكلى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. «وضرب»: الواو: للعطف، «ضرب»: معطوف على «طعن» مجرور بالكسرة. «الرقاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «ليس عتاب بيني...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب»، فجعل طعن الكلى وضرب الرقاب من أنواع العتاب على المجاز والاتساع.

(١) في الطبعتين: «غيرَ» بالنصب، وهذا خطأ.
(٢) النساء: ١٥٧
(٣) الليل: ١٩ ـ ٢١.

٣٠٠ ـ **التخريج**: الرجز لجران العود في ديوانه ص٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥، ١٨؛ والدرر ٣/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٥٣؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٠٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٩١؛ والإنصاف ١/ ٢٧١؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١؛ والجنى الداني ص١٦٤؛ وجواهر الأدب ص١٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/ ٣٦٣، ٩/ ٢٥٨، ٣١٤؛ ورصف المباني ص٤١٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٣٦؛ والكتاب ١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢؛ ولسان العرب ٦/ ١٩٨ (كنس)، ١٥/ ٤٣٣ (ألا)؛ ومجالس ثعلب =

جعل «اليعافيرَ» أنيسَ ذلك المكان، ومثلُه قول النابغة [من البسيط]:

٣٠١ـ وَقَفْتُ فيها أُصَيلانًا أُسائِلُها عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ مِن أحدِ
إلّا الأوارِيُّ لأيًا ما أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ

= ص٤٥٢؛ والمقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥.

اللغة: الأنيس: الذي يؤنس به. اليعافير: جمع اليعفور، وهو ولد البقرة الوحشية أو الغزال. العيس: الإبل البيض.

المعنى: ربّ بلدة بلغتها، فوجدتها خالية من الناس، وليس فيها إلاّ الظباء والإبل البيض.

الإعراب: **«وبلدة»**: الواو: واو «ربّ». **«بلدة»**: اسم مجرور بـ «ربّ» المحذوفة، مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: دخلتها أو بلغتها. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص. **«لها»**: جار مجرور متعلّقان بخبر «ليس» المحذوف. **«أنيس»**: اسم «ليس» مرفوع. **«إلاّ»**: حرف حصر. **«اليعافير»**: بدل من «أنيس» مرفوع. **«وإلاّ»**: الواو: حرف عطف، **«إلاّ»**: حرف حصر. **«العيس»**: بدل من «أنيس» مرفوع.

جملة «وبلدة»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس لها أنيس»: في محل جر أو رفع صفة لـ «بلدة».

والشاهد فيه قوله: «إلّا اليعافير وإلّا العيس» حيث جعلها بعضاً من الأنيس.

٣٠١ ـ **التخريج**: البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٤، ١٥؛ والأغاني ١١/ ٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٢١، ١١/ ٣٦؛ والدرر ٣/ ١٥٩، ٦/ ٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص٩٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٤؛ والكتاب ٢/ ٣٢١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٩١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٥، ٥٧٨؛ والمقتضب ٤/ ٤١٤.

اللغة: أصيلاناً: تصغير «أصيل» وهو وقت ما قبل الغروب. عيّت جواباً: عجزت عنه. الأواري: جمع آريّ وهو حبل تشدّ به الدّابة في محبسها. اللأي: البطء. النؤي: ما يحفر حول الخيمة ليمنع دخول المطر إليها. المظلومة: الفلاة التي حفر فيها حوض لغير إقامة. الجلد: الصلبة.

المعنى: توقّفت أسائلها عند الغروب، ولم يكن في الدار أحد، وقد عجزت عن جوابي، أما مرابط الدوابّ فلم أتبيّنها إلا بعد وقت، والحفر التي كانت حول الخيم صارت كالحوض الذي حفر في فلاة صلبة.

الإعراب: **«وقفت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«فيها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «وقفت». **«أصيلاناً»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «وقفت». **«أسائلها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره أنا، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«عيّتْ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هي. **«جواباً»**: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. **«وما»**: الواو: للاستئناف، «ما»: حرف يعمل عمل «ليس». **«بالربع»**: جار ومجرور متعلقان بخبر (ما)، والتقدير (ما أحدٌ موجوداً بالربع) «من»: حرف جر زائد. **«أحد»**: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه اسم «ما». **«إلا»**: حرف استثناء. **«الأواريّ»**: مستثنى منصوب بالفتحة. **«لأياً»**: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب **«ما»**: حرف نفي زائد. **«أبينها»**: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنا. **«والنؤي»**: الواو: استئنافية، **«النؤي»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«كالحوض»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل =

يُنشد برفع «الأواريّ» ونصبِها، فَمن رفع، جعلها من أَحَدِي ذلك المكان، والوجهُ النصبُ، وعليه أكثرُ الناس.

وأمّا الضربُ الثاني: وهو ما لا يجوز فيه إلّا النصبُ فقط، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[1]، فـ «مَن» في موضعِ نصب، لأنّه من غير الجنس، لأنّ «عاصمَ» فاعلٌ، و«مَن رحم» معصومٌ، أي: مَن رحمه اللّهُ، والفاعلُ ليس من جنس المفعول، ومنهم من يجعله استثناءً متّصِلاً، فيكون «عاصمَ» فاعلاً بمعنَى مفعول، أي: ذو عِصْمَةٍ، نحوَ قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[2]، أي: مدفوقٍ، وقولِهِ تعالى: ﴿فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[3] أي: مرضيّةٍ، ومنه قولُ الشاعر [من الطويل]:

٣٠٢ـ[لقدْ عيَّل الأيتامَ طعنةُ ناشرَه] أناشِرَ لا زالتْ يَمِينُكَ آشِرَهْ

بمعنَى «مأشورةً» أي: مقطوعةً، وهو ضعيف لأنّه خلافُ الظاهر، وإنّما يُصار إلى

= رفع خبر لـ «النؤي»، «الحوض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**بالمظلومة**»: جار ومجرورة متعلقان بحال محذوفة من (الحوض). «**الجلد**»: صفة (**المظلومة**) مجرورة بالكسرة.

وجملة «وقفت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أسائلها»: في محل نصب حال. وجملة «عيّت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما بالربع من أحد»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أبينها»: في محلّ نصب حال. وجملة «النؤيُ كالحوض»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأواريّ» حيث يجوز فيه الرفع والنصب على ما سيُبيِّنه الشارح.

(١) هود: ٤٣. (٢) الطارق: ٦.

(٣) الحاقة: ٢١.

٣٠٢ ـ **التخريج**: البيت لنائحة همّام بن مرّة في التنبيه والإيضاح ٢/ ٧٨؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٩/ ٢٢١، ١١/ ٤١٠؛ وجمهرة اللغة ص٧٣٤؛ ومجمل اللغة ١/ ١٩٣؛ وتاج العروس ١٠/ ٥٦ (أشر)، ١٤/ ٢١٩ (نشر)؛ ولسان العرب ٤/ ٢١ (أشر)، ٥/ ٢٠٩ (نشر).

اللغة: ناشرة: اسم رجل.

الإعراب: «**لَقَد**»: اللام حرف مُوطِّئ للقَسَم، و«قد»: حرف تحقيق. «**عيّل**»: فعل ماضٍ. «**الأيتامَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**طعنة**»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**ناشرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة وسُكِّن لضرورة الوزن. «**أناشر**»: الهمزة: حرف نداء. «**ناشر**»: منادى مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم (على لغة من ينتظر) في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. «**لا**»: حرف نفي. «**زالت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «**يمينك**»: اسم «لا زالت» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**آشرة**»: خبر «لا زالت» منصوب بالفتحة، وسُكِّنت التاء لضرورة القافية.

وجملة «لقد عيّل»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا زالت يمينك آشرة»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «آشرة» حيث جاءت بمعنى: مأشورة.

مثله ما لم يُوجَد عنه مندوحةٌ، ويجوز أن يكون متّصلاً من وجهٍ آخر، وذلك أن يكون «مَن رَحِمَ» هو اللَّهَ تعالى، لأنّه هو الراحم، والمعنى: لا يعصِم من أمر الله إلّا اللَّهُ.

ومن ذلك ما حكاه سيبويه[1] عن أبي الخَطّاب: «ما زاد إلّا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرّ»، فَـ «ما» الأُولى نافيةٌ، و«مَا» الثانيةُ مع الفعل بعدها في موضع مصدرٍ منصوب، وفي «زَادَ» ضميرٌ يعود إلى مذكورٍ، وكذلك في «نَفَعَ». والمعنى ما زاد النَّهْرُ إلّا النُّقْصانَ، وما نفع زيدٌ إلّا الضَّرَّ، أقام النقصانَ مُقامَ الزيادة، والضرَّ مقامَ النفع، كما يُقال: «الجُوعُ زادُ مَن لا زادَ له». فهذا وأشباهُه لا يجوز في المستثنى فيه إلّا النصبُ على لغةِ بني تميم وغيرِهم، لتعذّر البدل، إذ لا يمكن فيه تقديرُ حذفِ الاسم الأوّل، وإيقاعُ المستثنى موقعَه، كما أمكن ذلك إذا قلت: «ما فيها أحدٌ إلّا حمارٌ»، فلا يُقال: «لا اليومَ مِن أمر الله إلّا مَن رحم»، وكذلك إذا رددتَ المحذوفَ الذي هو خبرُ «عاصم» لم يجز أيضًا. لو قُلْت: في «لا عاصم لهم اليومَ من أمر الله إلّا من رحم»: «لا لهم اليومَ من أمر الله إلّا من رحم»، لم يجز البدلُ، وذلك لأنّه يبقى الجارُّ والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبَرٍ عنه، وذلك لا يجوز، ولا معنًى لذلك، والنكْتَة فيه أنّ الاستثناء من الجنس تخصيصٌ، وفي هذا الباب استدراكٌ، فاعرفه.

* * *

[المُسْتثنى الذي يجوز فيه النصبُ والبَدَلُ]

قال صاحب الكتاب: **«والثاني جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ، وهو المستثنى من كلام تامّ غيرِ موجَب، كقولك: «ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدًا وإلاّ زيدٌ»، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوبًا أو مجرورًا، والاختيارُ البدلُ، قال الله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[2]، وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[3] فيمنَ قرأ بالنصب فمستثنى من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾»[4].**

* * *

قال الشارح: قوله: «الثاني»، يريد النوعَ الثانيَ من القِسْمة الأُولى، وهي الأنواعُ الخمسةُ. وهذا المستثنى من كلّ كلام غيرِ موجب تامٍّ. وغيرُ الموجب ما كان فيه حرفُ نافٍ، أو استفهامٌ، أو نهيٌ، نحوُ قولك: «ما جاءني من أحدٍ إلاّ زيدًا»، و«لا يقمْ أحدٌ إلاّ زيدٌ»، فهذا يجوز في المستثنى فيه النصبُ والبدلُ. أمّا النصبُ فعلى أصل الاستثناء على ما تقدّم، وأمّا البدلُ ـ وهو الوجهُ ـ فعلى أن تجعل «زيدًا» بدلاً من «أحد»، فيصير

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٢٦.

(٢) النساء: ٦٦.

(٣) هود: ٨١. وقراءة النصب هي قراءة الجمهور، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن وغيرهم بالرفع. انظر: البحر المحيط ٥/ ٢٤٨؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٥٤؛ والكشاف ٢/ ٢٨٤؛ وتفسير القرطبي ٩/ ٨٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٢٨.

(٤) هود: ٨١.

التقديرُ: «ما جاءني إلاّ زيدٌ»، لأنّ البدل يحُلّ محلَّ المُبْدَل منه، ألا ترى أنّ قولك: «مررتُ بأخيك زيدٍ» إنّما هو بمنزلةِ «مررت بزيدٍ» لأنّك لمّا نحّيتَ الأخَ، قام زيدٌ مقامَه، فعلى هذا تقول: «ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ»، و«ما رأيتُ أحدًا إلاّ زيدًا». و«ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ».

وإنّما كان البدل هو الوجهَ، لأنّ البدل والنصبَ في الاستثناء من حيثُ هو إخراجٌ واحدٌ في المعنى، وفي البدل فضلُ مشاكَلةِ ما بعدَ «إلّا» لما قبلها، فكان أوْلى.

وكان الكِسائيّ والفرّاء يجعلان ما جعله سيبويه ههنا بدلاً من قبيل العطف، وقال أبو العبّاس ثَعْلَبٌ: كيف يكون بدلاً، و«أحَدٌ» منفيٌّ، وما بعد «إلّا» موجَبٌ؟ والجوابُ أنّه بدلٌ منه في عملِ العامل فيه، وذلك أنّا إذا قلنا: «ما جاءني أحدٌ»، فالرافعُ لـ «أحدٍ» هو «جاءني»، وإذا لم نذكر «أحدًا»، وقلنا: «ما جاءني إلّا زيدٌ»، فالرافعُ لـ «زيد» هو «جاءني» أيضًا، فكلُّ واحد من «أحدٍ»، و«زيدٍ» يرتفع بـ «جاءني» إذا أفردتَه، فإذا جمعنا بينهما، فلا بدّ من رفعِ الأوّل منهما بالفعل، لأنّه يتّصِل به، ويكون الثاني تابعًا له، كما يتبعُه إذا قلت: «جاءني أخوك زيدٌ»، إذ الفعلُ لا يكون له فاعلان.

وأمّا اختلافُهما في النفي والإيجابِ، فلا يُخرِجهما عن البدل، لأنّه ليس من شرط البدل أن يُعَدّ في موضعِ الأوّل إذا قُدّر زوالُه، بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأوّل في موضعه الذي رُتب فيه. وقد يقع في العطف، والصفةِ نحوُ ذلك، وهو أن يكون الأوّلُ موجَبًا، والثاني منفيًّا، فالعطفُ نحوُ: «جاءني زيدٌ لا عمرٌو»، و«مررت بزيدٍ لا عمرٍو»، و«رأيت زيدًا لا عمرًا». فالثاني معطوفٌ على الأوّل، وهما مختلِفان في المعنى من حيثُ النفيُ والإثباتُ. وكذلك تقول في الصفة: «مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا عالمٍ» فـ «كريمٌ» مخفوضٌ، لأنّه نعتٌ لـ«رجلٍ»، وأحدُهما موجَبٌ، والآخرُ منفيٌّ. وإذا جاز ذلك في العطف والنعتِ، جاز مثلُه في البدل، لأنّه مثلهما من حيثُ هو تابعٌ.

فإن قيل: فلِمَ لا جاز البدلُ في الإيجاب كما جاز في النفي، فقلت: «جاءني القومُ إلّا زيدٌ» كما قلت في طَرَفِ النفي، وإلّا فما الفرقُ بينهما؟

قيل: لأنّ عِبْرةَ البدل أن يحُلّ محلَّ المبدَل منه، وفي المنفيّ يصحّ حذفُ الاسم المبدَلِ منه قبل «إلّا»، ولا يصحّ ذلك في الموجب، لا يُقال: «أتاني إلّا زيدٌ»، وإنّما كان كذلك من قِبَل أنّ النفي الذي قبلَ «إلّا» قد وقع على ما لا يجوز إثباتُه من الأشياء المتضادّةِ، ألا ترى أنّا إذا قلنا: «ما أتاني أحدٌ»، كنّا قد نَفَيْنا إتيانَ كلّ واحد على سبيل الاجتماع والافتراقِ؟ ولو أخذنا نُثْبِت إتيانَهم على هذا الحدّ لكانَ مُحالاً، لأنّك توجِب لهم الإتيانَ على هذه الأحوال المتضادّةِ. والذي يُؤيِّد عندك ذلك أنّك تقول: «ما زيدٌ إلّا قائمٌ». نفيتَ عنه القعودَ والاضطجاعَ، وأثبتَّ له القيامَ، ولا تقول: «زيدٌ إلّا قائمٌ»،

فتوجب له كلّ حال إلّا القيامَ، إذ من المُحال اجتماعُ القعود والاضطجاع، فلذلك ساغ البدلُ في المنفيّ، ولم يسُغ في الموجب.

فأمّا قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1]، فشاهدٌ على اختيار البدل في النفي، وذلك لإجماعِ القُرّاء على رفع «قَلِيل» إلاّ أهلَ الشام[2]، فإنّهم نصبوه على أصل الباب.

وأمّا قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[3] فإنّ الجماعة قرؤوا بالنصب إلاّ أبا عمرو، وابنَ كَثِير، فإنّهما قرَآ: «امرأتُك» بالرفع، وإنّما كان الأكثرُ النصبَ ههنا، لأنّه استثناءٌ من موجبٍ وهو قولُه: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[4]. ولم يجعلوه مِن «أحَدٌ»؛ لأنّها لم يكن مُباحًا لها الالتفاتُ. ولو كانت مستثناةً من المنهيّ، لم تكن داخلة في جملةِ مَن نُهي عن الالتفات، ويدلّ على أنّه لم يكن مباحًا لها الالتفاتُ قولُه تعالى: ﴿مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾[5]، فلمّا كان حالُها في العَذاب كحالهم؛ دلّ على أنّها كانت داخلة تحت النهي دخولهم. وأمّا مَن قرأ بالرفع، فقراءةٌ ضعيفةٌ، وقد أنكرها أبو عُبَيْد، وذلك لِما ذكرناه من المعنى. ومجازُها على أن يكون اللفظُ نَهيًا، والمعنى على الخبر، كما جاء الأمرُ بمعنى الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[6]. ألا ترى أنّه لا معنًى للأمر ههنا، وإنما المرادُ: مَدَّهُ الرَّحمٰنُ مَدًّا، ومنه ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[7]، وهو كثيرٌ في كلامهم.

* * *

[المستثنى المجرور]

قال صاحب الكتاب: **«والثالث مجرورٌ أبدًا، وهو ما استُثني بـ «غيْر»، و«حَاشَا»، و«سُوَى»، و«سِواءٍ»، والمبرّدُ يجيز النصبَ بـ «حاشا»»**.

* * *

قال الشارح: أصلُ الاستثناء أن يكون بـ «إلاّ»، وإنّما كانت «إلاّ» هي الأصلَ، لأنّها حرفٌ، وإنّما يُنقَل الكلام من حَدّ إلى حدّ بالحروف، كما نقلتْ «ما» في قولك: «ما قام زيدٌ» من الإيجاب إلى النفي، وكذلك حرفُ الاستفهام ينقُل من الخبر إلى الاستخبار في قولك: «أقام زيدٌ؟» وكذلك حرفُ التعريف ينقل من النكرة إلى المعرفة. فعلى هذا تكون «إلاّ» هي الأصلَ؛ لأنّها تنقل الكلامَ من العمُوم إلى الخصوص، وتكتفي

---

(١) النساء: ٦٦.

(٢) قرأ بالرفع ابن عامر، وعيسى بن عمر، وأنس، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٣/ ٢٨٥؛ وتفسير القرطبي ٥/ ٢٧٠؛ والكشاف ١/ ٢٧٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٤٣.

(٣) هود: ٨١.

(٤) هود: ٨١.

(٥) هود: ٨١.

(٦) مريم: ٧٥.

(٧) مريم: ٣٨.

من ذِكْرِ المستثنى منه إذا قلت: «ما قام إلاّ زيدٌ»، وما عداها ممّا يُستثنى به، فموضوعٌ موضعَها، ومحمولٌ عليها لمشابهةٍ بينهما، فمن ذلك «غَيْرٌ» و«سوًى» و«حَاشَا».

فأمّا «غيرٌ» فمحمولةٌ على «إلّا»، ومشبَّهةٌ بها، لأنّ «غيرًا» يلزَمها أن يكون ما بعدها على خلافِ ما قبلها في النفي والإثباتِ، ألا ترى أنّك إذا قلت: «مررتُ بغيرِ زيد»، فالذي وقع به المرُورُ ليس «زيدًا»، و«زيدٌ» لم يقع به المرورُ، ولو قيل: «ما مررت بغيرِ زيد»، لكان الذي نُفي عنه المرورُ ليس بـ «زيد»، ولم يُنفَ المرور عن زيد، فلمّا كان في «غَيْرٍ» من مخالفةِ الاسم الذي بعدها مثلُ مخالفةِ ما قبلَ «إلّا» لِما بعدها، حُملت عليها، وجُعلت هي وما أُضيفت إليه بمنزلةِ «إلّا» وما بعدها. إلّا أنّ ما بعد «غيرٍ» لا يكون إلّا مخفوضًا، لأنّها تلزم الإضافةَ لَفرطِ إبهامها، وأمّا «سوًى»، فظرفٌ من ظروف الأمكِنة، ومعناه إذا أُضيف كمعنَى «مَكَانَكَ». فإذا قلت: «جاءني رجلٌ سِواك»، فكأنّك قلت: رجلٌ مكانَك، أي: في موضعك، وبَدَلٌ منك، فتنصب «سواك» على كلّ حال، لأنّه ظرفٌ.

وفي سوى ثلاثُ لغات: فتحُ السين، وكسرُها، وضمّها. فإذا فتحتَ مددتَ، وإذا ضممت قصرت، وإذا كسرت جاز فيه الأمران، وإذا مددتَ تَبيَّن فيه الإعرابُ، وظهر النصبُ. وإذا قصرت، كان النصبُ مَنْويًا كما يكون في «عَصًا»، وَ «رحًى». والذي يدلّ على ظَرْفيّتها أنّها تقع صِلةً، فتقول: «جاءني الذي سواك»، و«رأيت الذي سواك»، و«مررت بالذي سواك»، كما تقول: «جاءني الذي عندك».

وممّا يدلّ على ظرفيّتها أنّ العامل يتخطّاها، ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلّا ما كان ظرفًا. قال لَبِيدٌ [من مجزوء الكامل]:

وابْذُلْ سَوامَ المالِ إنْـ ... ـنَ سِواءَها دُهْمًا وَجُونَا[1]

فنصب «سواءها» على الظرف، و«دهمًا وجونًا» اسمُ «إنَّ»، وتخطّاه العاملُ إلى ما بعده، كما تقول: «إنّ عندك زيدًا»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[2] إلاّ أنّ فيه معنى الاستثناء كما كان في «غَيْرٍ». ألا ترى أنّ الذي هو مكانَه، وبدلٌ منه غيرُه، وليس إيّاه، فلذلك تقول: «مررتُ بالقوم سواك»، و«جاؤوني سواك»، و«رأيتهم سواك». فما بعدَ «سوى» مجرورٌ، وليس داخلاً فيما قبلها كما كان في «غَيْرٍ» كذلك، إلاّ أنّ بين «غَيْرٍ»، و«سوًى» فَرْقًا، وذلك أنّ «سوى» لا تُضاف إلى معرفة، وهي باقيةٌ على تنكيرها كما كانت «غيرٌ» كذلك، لأنّ «سوى» ظرفٌ، فإضافتُه كإضافةِ «خَلْفَكَ»، و«قُدَّامَكَ»، فوجب لذلك أن يكون معرفة.

فإن قيل: فأنتم تصِفون النكرةَ بـ «سوى»، كما تصفونها بـ «غير»، فتقولون: «مررت

---

(١) تقدم بالرقم ٢٥٥.

(٢) المزمل: ١٢.

برجلٍ سواك»، كما تقولون: «بغيرك»، فما بالُكم فرّقتم بينهما؟ قيل: الوصفُ بـ «سوى» لا على حدّ الوصف بـ «غير»، لأنّه لا يجري عليه في إعرابه، إنّما هو منصوبٌ على الظرف، والعاملُ فيه الاستقرارُ، وذلك الاستقرارُ هو الصفةُ، كما تقول: «مررت برجلٍ عندي».

وذهب الكوفيون[1] إلى أنّها إذا استُثني بها خرجتْ عن حكم الظرفيّة إلى حكم الاسميّة، فصارت بمنزلةِ «غير» في الاستثناء، واستدلّوا على ذلك بجَوازِ دخولِ حروف الجرّ عليها، كما تدخل على «غير»، نحوَ قول الشاعر [من الطويل]:

تَجانَفُ عن جَوِّ اليَمامَة ناقَتِي   وما قصدتْ من أهْلِها لِسِوائكا[2]

وقال أبو دُؤادٍ [من البسيط]:

٣٠٣ـ وكلُّ مَن ظَنَّ أنّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ   مُعَلَّلٌ بِسَواءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ

ولا دليلَ في ذلك، لقِلّته وشُذوذه، وامتناعِه من سَعَةِ الكلام وحالِ الاختيار، فهو من قبيل الضرورة.

وأمّا «حَاشَا» فهو حرفُ جرٍّ عند سيبويه[3]، يجرّ ما بعده، وهو وما بعده في موضعِ نصب بما قبله، وفيه معنَى الاستثناء كما أنّ «حَتَّى» حرفٌ يجرّ ما بعده، وفيه معنى الانتهاء، تقول: «أتاني القومُ حاشا زيدٍ»، و«ما أتاني القومُ حاشا زيدٍ»، والمعنى: سوَى زيدٍ، قال الشاعر [من الكامل]:

٣٠٤ـ حَاشَا أبِي ثَوبانَ إنّ بِهِ   ضِنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٢٩٤ ـ ٢٩٨.

(٢) تقدم بالرقم ٢٥٦.

٣٠٣ ـ التخريج: البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص٢٩٤؛ وخزانة الأدب ٣/٤٣٨؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/٩٣؛ وشرح الأشموني ١/٢٣٥؛ وهمع الهوامع ١/٢٠٢.

المعنى: من يظنّ أنه خالد لا يموت، فهو كاذب على نفسه، ومكذوب عليه بأمور غير حقيقية.

الإعراب: «**وكل**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كلّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**من**»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محل جرٍّ مضاف إليه. «**ظن**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**أن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الموت**»: اسم «أن» منصوب بالفتحة. «**مخطئه**»: خبرها مرفوع بالضمّة، و الهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سد مسد مفعولي «ظن». «**معلل**»: خبر «كلّ» مرفوع بالضمّة. «**بسواء**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «معلل». «**الحق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مكذوب**»: خبر ثانٍ لـ «كلّ» مرفوع بالضمّة.

وجملة «كلّ من ظن..»: بحسب ما قبلها. وجملة «ظن»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بسواء» حيث جرّ «سواء» بحرف الجر (الباء)، وهو دليل على أن «سواء» لا تلزم النصب على الظرفية.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٩.

٣٠٤ ـ التخريج: البيت للجميح الأسدي في الأصمعيات ص٢١٨؛ والجنى الداني ص٥٦٢؛ والدرر =

وزعم الفرّاء أنّ «حاشا» فعلٌ، ولا فاعلَ له، وأنّ الأصل في قولك: «حاشا زيدٍ»: «حاشا لزيدٍ» فحُذفت اللام لكثرة الاستعمال، وخفضوا بها، وهذا فاسدٌ، لأنّ الفعل لا يخلو من فاعلٍ. وذهب أبو العبّاس المبرّدُ إلى أنّها تكون حرفَ جرّ كما ذكر سيبويه، وتكون فعلاً ينصب ما بعده، واحتجّ لذلك بأشياءَ، منها أنّه يتصرّف، فتقول: «حَاشَيْتُ، أُحَاشِي»، قال النابغة [من البسيط]:

٣٠٥ـ ولا أرَى فاعِلاً في النّاس يُشْبِهُهُ ولا أُحَاشِي من الأقوام من أحدِ

= ٣/ ١٧٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص١٥٠٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٩؛ وله أو لسبرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب ١٤/ ١٨٢ (حشا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٨٢؛ ولسان العرب ١٤/ ١٨١ (حشا)؛ والمحتسب ١/ ٣٤١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢.

اللغة: ضنًّا: بخلاً بسبب الحرص. الملحاة: الملامة. الشتم: السباب.

المعنى: أستثني أبا ثوبان مماسبق القول به، فهو حريص على ألاّ يناله سباب أو لوم.

الإعراب: **«حاشا»**: حرف جر شبيه بالزائد. **«أبي»**: اسم مجرور بالياء لفظاً، منصوب محلاًّ على الاستثناء. **«ثوبان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«إنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «إنّ». **«ضنًّا»**: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. **«عن الملحاة»**: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر (ضنًّا). **«والشتم»**: الواو: للعطف، **«الشتم»**: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله.

وجملة **«إن به ضنًّا»**: ابتدائية، أو استئنافية، لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حاشا أبا ثوبان» حيث جاء بالاسم (أبي ثوبان) مجروراً بـ (حاشا)، وقد ورد البيت بنصب الاسم بعدها في المفضّليات (حاشا أبا ثوبان)، وهذا لا ينفي كونها تجرّ الاسم بعدها أحياناً.

٣٠٥ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٠؛ وأسرار العربية ص٢٠٨؛ والجنى الداني ص٥٥٩، ٥٦٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٣، ٤٠٥؛ والدرر ٣/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ ولسان العرب ١٤/ ١١٨، ١٨٢ (حشا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٤٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.

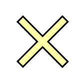
المعنى: لا أعتقد أن أحداً من الناس يشبه النعمان بن المنذر في أفعاله الحميدة، ولا أستثني أحداً.

الإعراب: **«ولا»**: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية لا عمل لها. **«أرى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنا. **«فاعلاً»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«في الناس»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أرى». **«يشبهه»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«ولا»**: الواو: للعطف، «لا»: نافية لا عمل لها. **«أحاشي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنا. **«من الأقوام»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحاشي». **«من»**: حرف جر زائد. **«أحد»**: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاًّ على أنّه مفعول به لـ «أحاشي».

وجملة «لا أرى فاعلاً»: بحسب ما قبلها (في محلّ نصب حال من النعمان في البيت السابق). وجملة «يشبهه»: في محلّ نصب صفة. وجملة «لا أحاشي»: معطوفة على جملة «لا أرى».

والشاهد فيه قوله: «لا أحاشي» حيث دلّ على أن «حاشا» فعل متصرّف.





والتثنيةُ: سِيّانِ. قال أبو ذُؤَيْبٍ [من البسيط]:

٣٠٩ـ وكان سِيّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَمًا أو يسرحوه بها واغبَرَّت السُّوحُ

= ٩٦؛ والخصائص ٣/ ٢٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤٣٠؛ الصاحبي في فقه اللغة ص١٥٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٤١١ (سوا)؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص١٣٨؛ والمنصف ٢/ ٢.

اللغة: الهموز: فَعُول من الهمز بمعنى الضغط. السيُّ: المثل، وليس لكم بسيٍّ، أي: لا تستوون معه، بل هو أشرف منكم، ويعني الشاعر بذلك نفسه.

المعنى: يحذر الحطيئة أعداءه من نفسه، فيقول: إنه يحمي ناحيته، ويُتّقى منه كما يُتّقى من الحية الحامية لبطن واديها، والمانعة له.

الإعراب: «**فإياكم**»: الفاء: استئنافية، إياكم: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب بفعل محذوف، والكاف: للمخاطب، والميم: علامة جمع الذكور العقلاء. «**وحية**»: الواو: حرف عطف، حية: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أبعدوا إياكم، واحذروا الحية. «**بطن**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وادٍ**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. «**هموز**»: صفة لـ «حية» منصوبة مثلها بفتحة ظاهرة. «**الناب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على الحية. «**لكم**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «سيّ». «**بسيّ**»: الباء: حرف جر زائد، سيّ: مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس».

وجملة «أبعدو إياكم»: استئنافية، وعطف عليها جملة «احذروا حية». وجملة «ليس لكم بسيٍّ»: صفة ثانية لـ «حية بطن وادٍ» محلها النصب.

والشاهد فيه: مجيء «سيّ» بمعنى «مثل».

٣٠٩ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨؛ وشرح أشعار الهذليين ص١٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ١٩٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٤١٢ (سوا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٨٩، ١١/ ٧٠؛ والخصائص ١/ ٣٤٨، ٢/ ٤٦٥؛ ورصف المباني ص١٣٢، ٤٢٧.

اللغة: سيان: مثلان. سرح: أرسل للمرعى. السوح: جمع ساحة.

المعنى: لقد صارت الساحات ملأى بالغبار، بسبب الجفاف والجدب، فصار الأمر سواء، أرسلوا الحيوانات للمرعى أو لم يرسلوها، فلا شيء ترعاه.

الإعراب: «**وكان**»: الواو: بحسب ما قبلها، كان: فعل ماضٍ ناقص، واسمها محذوف تقديره ضمير الشأن. «**سيان**»: خبر مقدّم مرفوع بالألف لأنه مثنى. «**أنَ لا**»: أن: حرف مصدريّة ونصب، لا: نافية لا عمل لها. «**يسرحوا**»: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**غنمًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أو يسرحوه**»: أو: للعطف، يسرحوه: فعل مضارع معطوف على منصوب منصوب مثله، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يسرحوه». «**واغبرت**»: الواو: حالية، اغبرت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث لا محلّ لها. «**السوح**»: فاعل مرفوع بالضمة. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «بعدها» مبتدأ مؤخر والتقدير: كان شأنهم السرح وعدمه سيان. =

ولا يستثنى بـ «سيّما» إلا ومعه جحد، لو قلت: «جاءني القوم سيّما زيدٌ»، لم يجز حتى تأتي بـ «لا». ولا يستثنى بـ «لا سيما» إلّا فيما يراد تعظيمه، فأما بيت امرىء القيس [من الطويل]:

ألا ربَّ يومٍ لكَ منهنّ صالحٍ ولا سِيَّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ

فإنّه رُوي بجرِّ «يوم» ورفعِه على ما ذكرناه، وقد رُوي منصوبًا على الظرف، وهو قليلٌ شاذٌّ.

* * *

[المستثنى الجاري على وإعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء]

قال صاحب الكتاب: **«والخامس جارٍ على إعرابه قبل دخولِ كلمةِ الاستثناء، وذلك «ما جاءني إلاّ زيدٌ»، و«ما رأيت إلاّ زيدًا»، و«ما مررت إلاّ بزيدٍ»»**.

* * *

قال الشارح: إذا استثنيتَ بـ «إلاّ» من كلام منفيّ غيرِ تامّ، وذلك بأن يكون ما قبل «إلاّ» محتاجًا إلى ما بعدها.

ومثالُ ذلك «ما جاءني إلّا زيدٌ»، و«ما رأيتُ إلّا زيدًا»، و«ما مررت إلّا بزيدٍ»، و«ما ذهب إلّا عمرٌو» فهذا لا يكون فيه إلّا الرفعُ؛ لأنّ للفعل المُفرَّغِ لِما بعد «إلّا» أن يعمل فيه، والأصلُ أن تقول: «ما جاءني أحدٌ»، و«ما ذهب أحدٌ، أو شيءٌ»، ليصحّ معنى الاستثناء، لأنّ الاستثناء تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ على ما ذكرنا، إلّا أنّك حذفت الفاعلَ استغناءً عنه لعُمُومِ النفي، وأنت تريده. ولَسْنَا نعني أنّه مضمرٌ، وأنّ المذكور بعد «إلّا» بدلٌ منه، وإنّما نعني أنّ المعنى على ذلك، ولمّا حذفتَ ما كان يجب أن يُشْغَل به الفعلُ المنفيُّ، لم يجز تركُ الفعل بلا فاعلٍ، أو ما ينوب عن الفاعل، فلم يكن بدٌّ من إسنادِ هذا الحديث إلى مُحَدَّثٍ عنه، وشَغْلِ هذا الفعل بشيءٍ، يرتفع به كما لم يكن بدٌّ من شغلِ الفعل بالمفعول، إذا لم يسمّ الفاعلُ، فرفعتَ به ما بعد «إلّا»، وأقمتَه مقامَ الفاعل، وشغلتَ الفعلَ به لفظًا دلّ الاستثناءُ على المحذوف من جهة المعنى، كما دلّ تغييرُ بِنْيَةِ الفعل فيما لم يسمّ فاعلُه بعد إقامةِ المفعول مقام الفاعل، على أنّ ثَمَّ فاعلاً لهذا الفعل غيرَ المذكور.

والذي يدلّ على أنّ الفعل عاملٌ فيما بعد «إلّا» ومسندٌ إليه أمران: أحدهما أنّ هنا فعلاً لا بدّ له من فاعلٍ، وليس هنا فاعلٌ سوى الموجود، ولا يُقال الفاعلُ محذوفٌ، إذ

= وجملة «وكان الشأن...»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «سراحهم أو عدمه سيان»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «اغبرت السوح»: في محلّ نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «سِيّان»: حيث جاءت هذه الكلمة تثنيةً لـ«سيّ».

الفاعلُ لا يجوز حذفُه. والثاني أنّه قد يُؤنَّث الفعل لتأنيثِ المستثنى، فيقال: «ما قامت إلّا هندٌ». قال ذو الرُمّة [من الطويل]:

٣١٠- بَرَى النَّحْزُ والأَجْرازُ ما في غُروضِها فما بَقِيَتْ إلّا الصُّدورُ الجَراشِعُ

ومن ذلك قِراءةُ الحسن، وجماعةٍ من القُرّاء غير السَّبْعَة: **﴿فأصْبَحُوا لاَ تُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ﴾**[1] فأنَّث، وإن كان القياسُ التذكيرَ، لأنّه من مواضعِ العُمُوم والتذكيرِ، إذ التقديرُ: فما بقي شيءٌ ولا يُرَى شيءٌ. فإذا قلت: «ما قام إلاّ زيدٌ»، و«ما رأيت إلاّ زيدًا»، و«ما مررت إلاّ بزيد»، فهو بمنزلةِ «قام زيدٌ»، و«رأيت زيدًا»، و«مررت بزيد» في أنّ الفعل عاملٌ في الفاعل والمفعولِ بعد «إلاّ» كما يعمل إذا لم يكن «إلاّ»، مذكورًا. وهذا معنى قوله: «جارٍ على إعرابه قبل دخولِ كلمةِ الاستثناء».

وفائدةُ الاستثناء في قولك: «ما قام إلّا زيدٌ» إثباتُ القيام له، ونَفْيُه عمّن سِواه، ولو قلت: «قام زيدٌ لا غيرُ»، لم يكن فيه دلالةٌ على نَفْيه عن غيره، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**والمشبَّه بالمفعول منها هو الأوّل، والثاني في أحدِ وَجْهَيه. وشَبَهُه به لمجَيْه فضلةً، وله شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول معه، لأنّ العامل فيه بتوسُّطِ حرف**».

* * *

٣١٠- **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٢٩٦؛ وتخليص الشواهد ص٤٨٢؛ وتذكرة النحاة ص١١٣؛ والمحتسب ٢/ ٢٠٧؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٧٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ١٧٢.

اللغة: النحز: الضرب والسوق الشديد. الأجراز: ج الجرز، وهي الأرض القاحلة. الغروض: ج الغرض، وهو الحبل، أو حزام السرج. الجراشع: ج الجرشع، وهو المنتفخ الجنبين.

المعنى: يصف الشاعر ناقته التي أصيبت بالهزال من شدّة الضرب والسير بها في أرض قاحلة لا نبات فيها.

الإعراب: «**برى**»: فعل ماضٍ. «النحز»: فاعل مرفوع. «**والأجراز**»: الواو حرف عطف، «**الأجراز**» معطوف على «النحز» مرفوع. «**ما**»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به. «**في غروضها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صلة الموصول، وهو مضاف، وها: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، «**فما**»: الواو حرف استئناف، ما: حرف نفي. «**بقيت**»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «**إلاّ**»: حرف حصر. «**الصدور**» فاعل مرفوع. «**الجراشع**»: نعت «الصدور» مرفوع بالضمّة.

وجملة «برى...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما بقيت...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فما بقيت إلاّ الصدور الجراشع» حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل «بقي» لأنّ فاعله المستثنى مؤنّث.

(١) الأحقاف: ٢٥. وهي قراءة ابن كثير وعاصم، والحسن، والأعمش، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨/ ٦٥؛ وتفسير القرطبي ١٦/ ٢٠٦؛ والكشاف ٣/ ٥٢٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ١٧٣.

قال الشارح: قوله: «والمشبَّه بالمفعول منها هو الأوّل»، يريد المستثنى من الموجَب، نحوَ قولك: «قام القومُ إلاّ زيدًا»، لأنّ الاستثناء جاء بعدما تَمَّ الكلامُ بالفاعل، كما يأتي المفعولُ كذلك، نحوَ قولك: «ضرب زيدٌ عمرًا».

قوله: «والثاني في أحدِ وجهَيْه»، يريد به ما يجوز من النصب والبدل في المستثنى من المنفيّ التامّ، نحوَ قولك: «ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ»، فإنّه يجوز فيه النصب على أصل الباب، وهو المشبَّهُ بالمفعول والبدلُ، والفرق بين البدل والنصب في قولك: «ما قام أحد إلّا زيد» أنّك إذا نصبت، جعلت معتمَدَ الكلام النفيَ، وصار المستثنى فضلةً، فتنصبه كما تنصب المفعول به، وإذا أبدلتَه منه، كان معتمدُ الكلام إيجابَ القيام لزيد، وكان ذكرُ الأوّل كالتَّوْطئة، كما ترفع الخبرَ، لأنّه معتمدُ الكلام، وتنصب الحالَ لأنّه تَبِيعٌ للمعتمد في نحوِ: «زيدٌ في الدار قائمًا».

وقوله: «وله شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول معه»، يريد أنّ الفعل كما لم يتعدّ إلى المفعول معه إلّا بواسطةِ الواو، وتقويَتِه، كذلك «إلّا» تقويةٌ للفعل قبلها، لا يتعدّى إلى المستثنى إلّا بواسطتها، وليس واحدٌ منهما عاملاً فيما دخلا عليه فاعرفه.

* * *

[حكم غير]

قال صاحب الكتاب: **«وحكمُ «غَيْرِ» حكمُ الاسم الواقع بعد «إلاّ»: تنصِبه في الموجَب، والمنقطع، وعند التقديم، وتُجيز فيه البدلَ والنصبَ في غير الموجب، وقالوا: إنّما عمِل فيه غيرُ المتعدّي لشَبَهه بالظرف لإبهامه».**

* * *

قال الشارح: لمّا كانت «إلاّ» حرفًا لا يعمل شيئًا، ولا يعمل فيه عاملٌ، وكان ما قبلها مقتضِيًا لِما بعدها، تَخَطَّى عملُ ما قبلها إلى ما بعدها، فعمِل فيه، كقولنا: «ما قام إلاّ زيدٌ»، و«ما رأيت إلاّ زيدًا»، و«ما مررت إلاّ بزيد».

و«غَيْرٌ» اسمٌ تعمل فيه العواملُ، وما بعدها لا يعمل فيه سِواها، لأنّ إضافتها إليه لازمةٌ، فصار الإعرابُ الواجبِ للاسم الواقع بعد «إلّا» حاصلاً في نفس «غَيْرِ»، فإذا استثنيتَ بها من موجَب، نصبتَ، نحوَ قولك: «قام القومُ غيرَ زيدٍ»، كما نصبت ما بعد «إلّا»، نحوَ: «قام القومُ إلّا زيدًا»، وكذلك إذا كان الثاني منقطعًا ليس من جنسِ الأوّل، كقولك: «جاءني القومُ غيرَ حمارٍ»، كما تقول: «إلّا حمارًا». وكذلك إذا قدّمتَه على المستثنى منه، نحوَ قولك: «ما جاءني غيرَ زيدٍ أحدٌ»، كما قلت: «ما جاءني إلّا زيدًا أحدٌ». وتقول: «ما جاءني أحد غيرُ زيدٍ»، فيجوز في «غير» الرفعُ والنصبُ، كما كان ذلك جائزًا مع «إلّا».

فإن قيل: كيف جاز أن تقول: «قام القومُ غيرَ زيد»، فتنصب «غيرًا» بالفعل قبله، وهو لازمٌ غيرُ متعدّ؟ فالجوابُ أنّ «غيرًا» ههنا لمّا كانت مُشابِهةً لـ «سِوى» بما فيها من الإبهام، ألا ترى أنّك إذا قلت: «مررت برجلٍ غيرِك»، فهو غيرُ متميِّزٍ كما أنّ «سوى» كذلك فكما يتعدّى الفعلُ اللازمُ إلى «سوى» بنفسه، كذلك يتعدّى إلى «غير»، لأنّه في معناه. وهذا معنى قوله: «وقالوا: إنّما عمل فيه الفعلُ غيرُ المتعدّي لشَبَهه بالظرف»، يريد سِوًى.

فصل
[شبه «غير» بـ «إلّا»]

قال صاحب الكتاب: **«واعلمْ أنّ «إلاّ»، و«غيرًا» يتقارَضان ما لكلّ واحد منهما، فالذي لـ «غَيْرٍ» في أصله أن يكون وصفًا، يَمَسّه إعرابُ ما قبله، ومعناه المغايَرةُ، وخِلافُ المماثَلة، ودلالتُه عليها من جِهتَيْن: من جهةِ الذات، ومن جهةِ الصفة، تقول: «مررت برجلٍ غيرِ زيد» قاصدًا إلى أنّ مُرورك كان بإنسانٍ آخرَ، أو بمَن ليست صفتُه صفتَه، وفي قوله عزّ وجلّ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[1] الرفعُ صفةٌ للقاعدون، والجرُّ صفةٌ للمؤمنين، والنصبُ على الاستثناء. ثمّ دخل على «إلاّ» في الاستثناء».**

* * *

قال الشارح: قوله: «يتقارضان ما لكلّ واحد منهما»، يعني أنّ كلّ واحد منهما يستعِير من الآخر حكمًا، هو أخصُّ به، فحكمُ «غيرٍ» الذي هو مختصٌّ به الوصفيّةُ أن يكون جاريًا على ما قبله تَحْلِيَةً له بالمغايَرة، فأصلُ «غيرٍ» أن يكون وصفًا، والاستثناءُ فيه عارضٌ مُعارٌ مِن «إلاّ». ويوضِح ذلك، ويُؤكّده أنّ كلّ موضع يكون فيه «غيرٌ» استثناءً، يجوز أن يكون صفةً فيه، وليس كلُّ موضع يكون فيه صفةً يجوز أن يكون استثناءً، وذلك نحوُ قولك: «عندي مائةٌ غيرَ درهم»: إذا نصبتَ كانت استثناء، وكنتَ مُخبِرًا أنّ عندك تسعةً وتسعين درهمًا، وإذا رفعتَ كنت قد وصفتَه بأنّه مغايِر لها. وكذلك إذا قلت: «عندي درهمٌ غيرَ دانِقٍ، وغيرُ دانقٍ»: إذا استثنيتَ نصبتَ، وإذا وصفت رفعت. وتقول: «عندي درهمٌ غيرُ زائفٍ، ورجلٌ غيرُ عاقلٍ»، فهذا لا يكون فيه «غيرٌ» إلاّ وصفًا، لا غيرُ، لأنّ الزائف ليس بعضًا للدرهم، ولا العاقلَ بعضَ الرجل.

وحقيقةُ الاستثناء إخراجُ بعضٍ من كلٍّ، والفرقُ بين «غير» إذا كانت صفةً، وبينها إذا كانت استثناءً، أنّها إذا كانت صفة لم تُوجِب للاسم الذي وصفتَه بها شيئًا، ولم تَنْفِ

(١) النساء: ٩٥.

عنه شيئًا، لأنّه مذكورٌ على سبيل التعريف، فإذا قلت: «جاءني رجلٌ غيرُ زيد»، فقد وصفتَه بالمغايَرة له، وعدمِ المماثَلة، ولم تَنْفِ عن زيد المَجيءَ، وإنّما هو بمنزلة قولك: «جاءني رجلٌ ليس بزيدٍ». وأمّا إذا كانت استثناءً، فإنّه إذا كان قبلها إيجابٌ، فما بعدها نفيٌ، وإذا كان قبلها نفيٌ، فما بعدها إيجابٌ، لأنّها ههنا محمولةٌ على «إلّا»، فكان حكُمها كحكمه.

وقوله: «يَمَسُّه إعرابُ ما قبله»، يُشير إلى أنّه وصفٌ يتبع ما قبله في إعرابه كما تتبع سائرُ الصفات، فتقول: «هذا رجلٌ غيرُك»، فترفعُه لأنّ موصوفه مرفوعٌ، وتقول: «رأيت رجلاً غيرَك»، و«مررت برجلٍ غيرِك» كما تقول: «هذا رجلٌ عالمٌ»، و«رأيت رجلاً عالمًا»، و«مررت برجلٍ عالمٍ»، فيكون إعرابُ «عالمٍ» كإعراب «الرجل». من حيث هو نعتٌ له.

وقوله: «ودلالته عليها من وجهَيْن: من جهةِ الذات، ومن جهة الصفة»، يريد أنّه قد دلّ على شيئين: على الذات الموصوفة، وهو الإنسان مَثَلاً، وعلى الوصف الذي استحقّ به أن يكون «غيرًا»، وهو المغايرةُ، كما أنّك إذا قلت: «أَسْوَدُ» فقد دلّ على شيئين: على الذات، والسواد الذي استحقّ به أن يكون أسودَ. فهما شيئان: حاملٌ، ومحمولٌ. فالحاملُ الذاتُ، والمحمولُ السوادُ، وكذلك «ضاربٌ» دلّ على الضَّرْب وذاتِ الضارب. فأمّا قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾[1] إلخ، فقد قرىء بالرفع والجرّ والنصب[2]، فالرفع على النعت لـ «القاعدون»، ولا يكون ارتفاعهُ على البدل في الاستثناء، لأنّه يصير التقديرُ فيه: لا يستوي إلاّ أُولُو الضرر، وليس المعنى على ذلك، إنّما المعنى لا يستوي القاعدون الأصحّاءُ والمجاهدون، والجرُّ على النعت لِـ «المؤمنين»، والمعنى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحّاء والمجاهدون، والمعنى فيهما واحدٌ، والنصبُ على الاستثناء

وقوله: «ثمّ دخل على «إلّا» في الاستثناء»، يريد أنّ أصل «غيرٍ» أن يكون صفةً لِما ذكرناه، ثمّ دخل على «إلّا» لمضارعة بينهما، فاستُثني به كما يستثنى بـ «إلّا».

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وقد دخل عليه «إلاّ» في الوصفية، وفي التنزيل**

---

(١) النساء: ٩٥.

(٢) قراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي وعاصم وغيرهم. وقرأ بالجرّ الأعمش وأبو حيوة.
انظر: البحر المحيط ٣/ ٣٣٠؛ وتفسير الطبري ٩/ ٨٥؛ وتفسير القرطبي ٥/ ٣٤٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦.

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾(١)، أي: غيرُ الله. ومنه قوله [من الوافر]:

٣١١ـ وكُلُّ أَخٍ مُفارِقُه أخوه لَعَمْرُ أَبِيكَ إلاّ الفَرْقَدانِ

ولا يجوز إجراؤه مُجْرَى «غَيْرٍ» إلاّ تابعًا، لو قلت: «لو كان فيهما إلاّ اللَّهُ»، كما تقول: «لو كان فيهما غيرُ الله» لم يجز، وشَبَّهَه سيبويه(٢) بـ«أَجْمَعُونَ».

* * *

قال الشارح: وقد حملوا «إلاّ» على «غير» في الوصفيّة، فوصفوا بها، وجعلوها وما بعدها تَحْلِيَةً للمذكور بالمغايرة، وأنّه ليس إيّاه، أو مَن صفتُه كصفته، ولا يراد به إخراجُ الثاني ممّا دخل في الأوّل، فتقول: «جاءني القوم إلاّ زيدًا»، فيجوز نصبُه على الاستثناء، ورفعُه على الصفة للقوم. وإذا قلت: «ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ»، جاز أن يكون «إلاّ» وما بعدها بدلاً من «أحد»، وجاز أن يكون صفة بمعنى «غيرٍ». قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

٣١١ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص١٧٨؛ والكتاب ٢/ ٣٣٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٢ (ألا)؛ والممتع في التصريف ١/ ٥١؛ ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص٩٠؛ وحماسة البحتري ص١٥١؛ والحماسة البصرية ٢/ ٤١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٦؛ والمؤتلف والمختلف ص٨٥؛ ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب ٣/ ٤٢١؛ والدرر ٣/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٨٠؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٨٨؛ والجنى الداني ص٥١٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢١، ٣٢٢؛ ورصف المباني ص٩٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٤؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٧، ١٣٣؛ وفصل المقال ص٢٥٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٢؛ والمقتضب ٤/ ٤٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩.

اللغة: الفرقدان: نجمان يهتدى بهما.

المعنى: أقسم بعمر أبيك أن لا بدّ للأخ أن يفارق أخاه يومًا، ما عدا الفرقدين.

الإعراب: «**وكلّ**»: الواو بحسب ما قبلها، و«كل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**أخ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مفارقه**»: خبر مقدّم مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**أخوه**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**لعمر**»: اللام: للتوكيد، و«عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وخبره محذوف وجوبًا تقديره: «قسمي»، وهو مضاف. «**أبيك**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**إلاّ**»: اسم بمعنى «غير» مبنيّ في محل رفع صفة لـ «كلّ». «**الفرقدان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة على لغة من يلزم المثنى الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا. وللبيت تخريجات كثيرة أخرى. انظر: خزانة الأدب ٣/ ٤٢١ ـ ٤٢٦.

وجملة «كل أخ مفارقه أخوه»: بحسب ما قبلها. وجملة «العمر...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مفارقه أخوه»: في محل رفع خبر لـ «كلّ».

والشاهد فيه قوله: «إلا الفرقدان» حيث جاءت «إلاّ» صفةً لـ «كلّ».

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٤.

ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]. والمراد: غيرُ الله، فهذا لا يكون إلاّ وصفًا، ولا يجوز أن يكون بدلاً يراد به الاستثناء، لأنّه يصير في تقديره: لو كان فيهما إلاّ الله لفسدتا. وذلك فاسدٌ لأنّ «لَوْ» شرطٌ فيما مضى، فهي بمنزِلة «إن» في المستقبل. وأنت لو قلت: «إن أتاني زيدٌ»، لم يصحّ، لأنّ الشرط في حكم الموجَب. فكما لا يصحّ «أتاني إلاّ زيدٌ»، كذلك لا يصحّ «إن أتاني إلاّ زيد». فلو نصبتَ على الاستثناء، فقلت: «لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ اللهَ»، لجازَ، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن مَعْدِ يكَرِبَ [من الوافر]:

وكلّ أخٍ مفارقه أخوه... إلخ

فـ «إلّا» وما بعدها بمعنى «غيرٍ» صفةٌ لـ «كلّ»، ولو جعله وصفًا لـ«أخ» لَخفض. وقال: «إلّا الفرقدين» لأنّ ما بعد «إلّا» في الوصف يكون إعرابُه تابعًا لإعراب ما قبلها. والمرادُ: كلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوه غيرُ الفرقدَيْن، فإنّهما لا يفترِقان في الدنيا كافتراقِ الأخوَيْن.

واعلم أنّه لا يجوز أن تكون «إلّا» صفةً إلّا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء. وذلك أن تكون بعد جمعٍ، أو واحدٍ في معنى الجمع، إمّا نكرةٍ منفيّةٍ، وإمّا فيه الألف واللامُ لتعريف الجنس، لأنّ هذا هو الموضعُ الذي تجتمِع فيه هي و«غَيْرٌ» فتقارضا. ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع، لأنهما لم تجتمعا فيه. لو قلت: «مررتُ برجلٍ إلّا زيدٍ» على معنى «غير زيدٍ»، لم يجز، لأنّ «إلّا» موضوعةٌ لأن يكون ما بعدها بعضًا لِما قبلها، وليس «زيدٌ» بعضًا لـ«رجل»، فامتنع لذلك.

وقوله: «لا يجوز إجراؤه مجرى غير إلّا تابعًا»، يريد أنّ «إلّا» وما بعدها، إنّما تكون صفة إذا كان قبلها اسمٌ مذكورٌ، ولا يجوز حذفُ الموصوف فيه، وإقامةُ الصفة مقامَه، كما جاز ذلك مع «غيرٍ»، لأنّ «غيرًا» اسمٌ متمكّنٌ، تعمل فيه العواملُ، فيجوز أن يُقام مُقامَ الموصوف. فإذا قلت: «مررت بمثلك»، وإن كان تقديرُه: برجلٍ مثلِك، فليس خفضُه هنا بحكم التّبَعيّة، بل بالحرف الخافض. وكذلك إذا قلت: «قام غيرُك»، فارتفاعُه بالفعل قبله، كما كان ارتفاعُ الموصوف لو ذَكَرَه. وكذلك النصبُ في قولك: «رأيتُ غيرَك»، هو منصوبٌ بوقوع الفعل عليه، لا بحكمِ أنّه صفةٌ تابعٌ. فـ «إلّا» إنّما وُصف بها حَمْلاً على «غيرٍ». وإذا كانت «غيرٌ» نفسُها، إذا حَذف موصوفُها لا تبقى نعتًا، إذ النعت يقتضي منعوتًا متقدّمًا عليه، كان ما حُمل عليه، وهو حرفٌ، لا يعمل فيه عاملٌ، لا رافعٌ، ولا ناصبٌ، ولا خافضٌ، أشدَّ امتناعًا، فلم يجز لذلك حذفُ الموصوف وإقامتُه مُقامَه، فلا تقول: «ما قام إلّا زيدٌ»، وأنت تريد الصفةَ، كما جاز «ما قام غيرُ زيد».

وقد شبّهه سيبويه بـ «أجمعون» في التأكيد من حيثُ إنّه لا يكون إلّا تأكيدًا

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

كالنعت، ولا يجوز حذفُ المؤكَّد، وإقامتُه مقامَ المؤكَّد، فلا يكون إلّا بعد مذكورٍ، كما أنّ «إلّا» في الصفة كذلك.

فصل

[حَمْل البدل على محلّ الجارّ والمجرور لا على اللفظ]

قال صاحب الكتاب: «**وتقول: «ما جاءني من أحدٍ إلاّ عبدُ الله»، و«ما رأيتُ من أحد إلاّ زيدًا»، و«لا أحدَ فيها إلاّ عمروٌ»، فتحمل البَدَلَ على محلّ الجارّ والمجرور لا على اللفظ. وتقول: «ليس زيدٌ بشيء إلاّ شيئًا لا يُعْبَأُ به»، قال طَرَفَةُ** [من الكامل]:

٣١٢ـ أَبَنِي لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ ... إلاّ يَدًا لَيْسَتْ لها عَضُدُ

و«ما زيدٌ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعْبَأ به»، بالرفع لا غيرُ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ من الحروف ما قد تُزاد في الكلام لضربٍ من التأكيد، وتختصّ زيادتُها بموضعٍ دون موضع. فمن ذلك «مِنْ». قد تُزاد مؤكِّدةً، وتختصّ بالنفي، والدخولِ على النكرة لاستغراق الجنس، فتارةً تُفِيد الاستغراقَ بعد أن لم يكن، وتارةً تُؤكِّده. فمثالُ الأوّل قولُك: «ما جاءني من رجلٍ»، فـ «مِنْ» أفادتِ العمومَ، واستغراقَ الجنس، لأنّك لو قلت: «ما جاءني رجلٌ»، جاز أن يكون نافيًا لمَجِيء رجل واحد، وقد جاءك أكثرُ. ومثالُ الثاني قولك: «ما أتاني من أحدٍ»،

---

٣١٢ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٨؛ ولطرفة بن العبد في ديوانه ص٤٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٤٤١؛ والكتاب ٢/ ٣١٧؛ والمقتضب ٤/ ٤٢١.

الإعراب: «**أبني**»: الهمزة: حرف نداء، و«بني»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**لُبَيْنى**»: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدّرة على الألف عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**لستمُ**»: «ليس»: فعل ماض ناقص، و«تم»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «ليس». «**بيد**»: الباء: حرف جرّ زائد، و«يد»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً عل أنّه خبر «ليس». «**إلا**»: حرف استثناء. «**يدًا**»: بدل من «يد» على المحلّ، منصوب بالفتحة. «**ليست**»: «ليس»: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيث. «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس» المحذوف. «**عضد**»: اسم «ليس» مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لستم بيد»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليست لها عضد»: في محلّ نصب صفة لـ «يدًا».

والشاهد فيه قوله: «يدًا» حيث أبدله من محلّ «يد» المجرورة لفظاً.

والمعنى: «ما أتاني أحد»، لأنّ «أحدًا» عامٌ من غير دخولِ «مِنْ» كـ «طُورِيّ» و«عَرِيبٍ»، وإنّما أكّدت.

فإذا قلت: «ما أتاني من أحدٍ إلّا زيدٌ»، جاز في إعراب «زيد» وجهان: النصبُ على الاستثناء، والرفع على البدل من الموضع، لأنّ موضعه، لو لم يكن الخافضُ، رفعٌ، لأنّ «مِنْ»، لو لم تدخل، لَقلت: «ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ». ولا يجوز خفضُ «زيد» على البدل من اللفظ، لأنّ خَفْضَه بـ «مِنْ»، ولا يجوز دخولُ «مِنْ» هذه على موجَبٍ، وما بعد «إلّا» هاهنا موجبٌ لأنه استثناءٌ من منفيٍّ، والمستثنى من المنفيّ موجبٌ، فامتنع البدلُ من اللفظ هاهنا لذلك.

ولو قلت: «ما أخذتُ من أحدٍ إلّا زيدٍ»، لجاز الخفضُ فيما بعد «إلّا» على البدل من المخفوض، لأنّ «من» هذه من صِلة «أحدٍ»، فهي تدخل على المنفيّ والموجب بخلاف الأولى. وتقول: «لا أحدَ فيها إلّا زيدٌ»، و«لا إلَهَ إلّا اللَّهُ» بالرفع على البدل من موضع «لا أحد»، لأنّه في موضع اسمٍ مبتدأ.

ولا يجوز حملُ ما بعد «إلّا» على النصب الذي تُوجِبه «لَا» النافيةُ، لأنّ «لا» إنّما تعمل في منفيّ، وما بعد «إلّا» هنا موجبٌ، ولأنّ المنفيّ هاهنا مقدَّرٌ بـ «منْ»، والمعنى: لا من أحدٍ. ولذلك وجب بناؤُه، فلم يصحّ البدلُ منه، لأنّه لا يصحّ تقديرُ «مِنْ» هذه بعد «إلّا». ومن ذلك قولك: «ليس زيدٌ بشيءٍ إلّا شيئًا لا يُعْبَأ به»، ولا يجوز فيه إلّا النصبُ على البدل من المَحَلّ، لأنّ مَحَلّه نصبٌ، والتقديرُ: ليس زيدٌ شيئًا إلّا شيئًا لا يُعْبَأ به. ولا يجوز الخفضُ على البدل من اللفظ، لأنّ خَفضه بتقدير الباء، وهذه الباء تأتي زائدةً لتأكيدِ النفي، ولا تكون مع الموجَب، وما بعد «إلّا» هنا موجبٌ، فلذلك لم يجز الخفضُ، قال الشاعر [من الكامل]:

أَبَنِي لُبَيْنَى... إلخ

البيت لطَرَفَةَ بن العبد، والشاهدُ أنّه نصب «يدا» الثانيةَ، لوقوعها بعد «إلّا» بدلاً من محلّ الجارّ والمجرور، لتعذُّر حَمْله على لفظ المخفوض، لأنّ ما بعد «إلّا» موجبٌ، والباء مؤكِّدةٌ للنفي. ويُروى: مَخْبُولَةَ العَضُدِ. والخَبْلُ: الفَسادُ. والمعنى: أنتم في الضُّعْف، وقلّةِ الانتفاع كيَدٍ لا عَضُدَ لها. وتقول: «ما أنت بشيءٍ إلّا شيءٌ لا يُعْبَأ به» بالرفع لا غيرُ، وذلك لأنّ الجارّ والمجرور عند بني تميم في موضع رفع، لأنّهم لا يُعمِلون «مَا» لعدم اختصاصها. وإذا كان في موضع رفع، تَعذّرَ حملُه على اللفظ الذي هو الجرُّ لِما ذكرناه من أنّ هذه الباء لا تُزاد مع الموجب، وما بعد «إلّا» هنا موجبٌ، فحُمِل على الموضع، وهو الرفعُ.

وعند أهل الحِجاز أنّ الجارّ والمجرور في موضع نصبٍ، لأنّهم يحملون «ما» على

«لَيْسَ» لشَبَهها بها من جهة النفي. فإذا دخلت «إلّا»، بطل عملُها لانتقاضِ النفي، وصاروا إلى أقْيَسِ اللُّغَتَيْن، وهي لغةُ بني تميم، فلذلك رفعت. ومثله: «ما كان زيدٌ بغلام إلّا غلامًا صالحًا»، بنصبِ «الغلام»، لأنّه بدلٌ من محلِّ الغلام الأوّل، ومحلُّه نصبٌ بأنّه خبرُ «كَانَ». ويدلّ على ذلك أنّك لو حذفتَ الاسم المستثنى منه، لقلت: «ما أنت إلّا شيءٌ لا يُعْبَأ به» بالرفع، و«ما كان زيدٌ إلّا غلامًا صالحًا» بالنصب، وقد أجاز الكوفيون فيما بعد «إلّا» الخفضَ، إذا كان نكرةً، ولا يجوز في المعرفة، فتقول على هذا: «ما أتاني من أحدٍ إلّا رجلٍ»، و«ما أنت بشيءٍ إلّا شيءٍ لا يُعْبَأ به». ولو قلت: «إلّا زيدٍ، وما أنت بشيءٍ إلّا الشيءِ التافِهِ»، لم يجز. والصوابُ المذهب الأوّل، وهو رأيُ سيبويه لما ذكرناه من أنّ حرف الخفض في هذا الموضع إنّما دخل لتأكيد النفي، ولا يتعلّق بموجبٍ، وما بعد «إلّا» موجبٌ، فاعرفه.

فصل

[تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه]

قال صاحب الكتاب: **«وإن قدّمتَ المستثنى على صفة المستثنى منه، ففيه طريقان: أحدهما ـ وهو اختيارُ سيبويه[1] ـ أن لا تكترث للصفة، وتحمله على البدل. والثاني أن تُنزّلَ تقديمَه على الصفة منزلةَ تقديمه على الموصوف، فتنصبَه. وذلك قولك: «ما أتاني أحدٌ إلاّ أبوكَ خيرٌ من زيد» و«ما مررتُ بأحدٍ إلاّ عمرٍو خيرٍ من زيد»، أو تقول: «إلاّ أباك، وإلاّ عمرًا»».**

* * *

قال الشارح: إذا تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه، ففيه مذهبان: أحدهما مذهبُ سيبويه، وهو اختيارُ أبي العبّاس المبرّد، أن تُبْدِله ممّا قبلَه، لأنّ الاعتبار بتقديم المُبْدَل منه، وهو الاسم، ولا تكترِث للصفة، لأنّها فضلةٌ. والثاني أن تنصبه على الاستثناء، وهو اختيارُ أبي عثمانَ المازنيّ. وذلك أنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإذا كانا كالشيء الواحد، كان تقديمُه على الصفة بمنزلةِ تقديمه على الموصوف. فكما يلزم النصبُ بتقديمه على المستثنى منه، كذلك يلزم النصبُ بتقديمه على الصفة. وممّا يدلّ أنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[2]. ألا ترى أنّه أُدخل الفاء في الخبر هاهنا لوَصْفك إيّاه بـ«الّذي»، كما تدخل إذا كان المخبَرُ عنه الّذي، وكان موصولاً بالفعل، أو ما يجري مجرى الفعل من ظرفٍ، أو جارٍ ومجرورٍ. مثال ذلك قولك: «ما أتاني أحدٌ إلاّ أبوك خيرٌ من زيدٍ».

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣٦.

(٢) الجمعة: ٨.

فقولك: «خيرٌ من زيدٍ»، وصفٌ لـ«أحدٍ»، المستثنى منه، و«الأبُ» هو المستثنى، وقد تقدّم على الصفة، وأبدلته منه. وإن شئت نصبت، وقلت: «إلاّ أباك».

وتقول: «ما مررتُ بأحدٍ إلّا عمرٍو خيرٍ من زيد». فقولك: «خيرٍ من زيد»، نعتُ «أحدٍ»، و«عمرٍو» مخفوضٌ لأنّه بدلٌ منه، وإن شئت نصبت على الاستثناء.

فصل

[تثنية المستثنى]

قال صاحب الكتاب: «**وتقول في تثنية المستثنى: «ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمرًا، وإلاّ زيدًا إلاّ عمرٌو»، ترفع الذي أسندتَ إليه، وتنصب الآخرَ، وليس لك أن ترفعه، لأنّك لا تقول: «تركوني إلاّ عمرٌو». وتقول: «ما أتاني إلاّ عمرًا إلاّ بِشرًا أحدٌ» منصوبَيْن، لأنّ التقدير: ما أتاني إلاّ عمرًا أحدٌ إلاّ بشرٌ، على إبدالِ «بشر» من «أحد»، فلمّا قدّمته نصبتَه**».

* * *

قال الشارح: إذا قلت: «ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عمرًا، أو إلاّ زيدًا إلاّ عمرٌو»، فلا بدّ من رفع أحدهما ونصب الآخر. ولا يجوز رفعُهما جميعًا، ولا نصبُهما، وذلك نظرًا إلى إصلاح اللفظ وتَوْفِيَةَ ما يستحِقّه، وذلك أنّ المستثنى منه محذوفٌ، والتقديرُ: ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدًا إلاّ عمرًا، لكن لمّا حُذف المستثنى منه، بقي الفعلُ مفرَّغًا بلا فاعل. ولا يجوز إخلاءُ الفعل من فاعلٍ في اللفظ، فرُفع أحدهما بأنّه فاعلٌ. ولمّا رفعت أحدهما بأنّه فاعلٌ، لم يجز رفعُ الآخر، لأنّ المرفوع بعد «إلاّ» إنّما يُرفَع على أحدِ وجهَيْن: إمّا أن يُرفَع بالفعل الذي قبله إذا فُرّغ الفعل، وإمّا أن يُرفَع لأنّه بدلٌ من مرفوع قبله. ولا يسوغ هاهنا وجهٌ من الوجهَيْن المذكورَيْن، لأنّ أحدهما قد ارتفع بالفعلِ لمّا فُرّغ له، ولا يكون بدلاً، لأنّ الثاني ليس الأوّل، ولا بعضًا له، ولا مشتمِلاً عليه مع أنّه ليس المراد أن يُثبَت للثاني ما نُفي من الأوّل، فيُبْدَلَ منه، وإنّما المعنى على أنّهما لم يدخلا في نفي الإتيان.

وقوله: «لأنك لا تقول: «تركوني إلّا عمرٌو» إشارةٌ إلى أنّ الثاني مستثنًى من الأوّل، والأوّلُ موجَبٌ، والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعًا. فإن قيل: كيف استثنيتَه منه، وليس بعضًا له؟ قيل لأنّ زيدًا بعضُ القوم، فجاز الاستثناءُ منه من حيثُ هو بعضٌ، والبعضُ يقع على القليل والكثير، ولم يجز نصبُهما جميعًا، لأنّ الفعل لا ينصب مفعولَيْن من غير فاعلٍ، فلمّا امتنع رفعهما معًا ونصبُهما معًا، تعيَّن رفعُ أحدهما، ونصبُ الآخر. والاسمان جميعًا مستثنيان، فمعناهما في ذلك واحدٌ، وإن اختلف إعرابُهما، وممّا يدلّ على أنّهما مستثنيان أنّك لو لم تحذِف المستثنى منه، وقدّمتَهما عليه، لكنت

تنصبهما، نحو قولك: «ما أتاني إلّا زيدًا إلّا عمرًا أحدٌ». والذي يوضِح ذلك قولُ الكُمَيْت [من الطويل]:

٣١٣- فَمَا لِيَ إلّا اللَّهُ لا رَبَّ غيرَه ... وما لِيَ إلّا اللَّهَ غيرَكَ ناصِرُ

نفى كلَّ ناصرٍ سِوَى اللَّهِ، وسوى المخاطَب، وهذا واضحٌ.

فصل

[حكم الجملة الاستثنائية]

قال صاحب الكتاب: **«وإذا قلتَ: «ما مررتُ بأحد إلاّ زيدٌ خيرٌ منه»، كان ما بعد «إلاّ» جملةً ابتدائيّةً واقعةً صفةً لِـ«أحد»، و«إلاّ» لَغوٌ في اللفظ، مُعْطِيَةٌ في المعنى فائدتَها، جاعلةٌ «زيدًا» خيرًا من جميع من مررتَ بهم».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «إلاّ» تدخل بين المبتدأ وخبره، وبين الصفة وموصوفها، وبين الحال وصاحبه، فمثالُ دخولها بين المبتدأ وخبره قولك: «ما زيدٌ إلاّ قائمٌ»، فـ «قائمٌ» خبرُ «زيد»، فكأنّك قلت: «زيدٌ قائمٌ»، لكن فائدةُ دخولِ «إلاّ» إثباتُ الخبر للأوّل، ونفيُ خبرِ غيرِه عنه، والمستثنى منه كأنّه مقدَّرٌ. والتقديرُ: ما زيدٌ شيءٌ إلاّ قائمٌ. فـ «شيءٌ» هنا في معنى جماعةٍ، لأنّ المعنى: ما زيدٌ شيءٌ من الأشياء إلاّ قائمٌ.

ومثالُ دخولها بين الصفة والموصوف قولك: «ما مررتُ بأحدٍ إلّا كريم»، و«ما رأيتُ فيها أحدًا إلّا عالمًا»، أفدتَ بـ «إلّا» إثباتَ مُرورِك بقومٍ كِرامٍ، وانتفاءَ المرور بغيرِ من هذه صفتُهم. وكذلك أثبتَّ رؤيةَ قوم عُلماءَ، ونفيتَ رؤيةَ غيرهم. وتقول في الحال: «ما جاء زيدٌ إلّا ضاحكًا»، فتنفي مَجِيئَه إلّا على هذه الصفة.

---

٣١٣ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ١/ ١٦٧؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤٢٤.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، ما: نافية. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «**إلا**»: حرف حصر. «**الله**»: مبتدأ مؤخر. «**لا**»: نافية للجنس. «**ربَّ**»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «**غيره**»: صفة لـ «ربَّ» منصوبة بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**وما**»: الواو: حرف عطف، ما: نافية. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدَّم. «**إلاّ**»: حرف حصر. «**الله**»: بدل من «ناصر» ولكنه نُصِبَ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه. «**غيرك**»: اسم منصوب على الاستثناء، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «**ناصر**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة.

وجملة «ما لي إلا الله»: بحسب الفاء. وجملة «لا ربَّ غيره»: اعتراضية لا محل لهامن الإعراب. وجملة «مالي ناصر»: معطوفة على «مالي إلا الله».

والشاهد فيه قوله: «وما لي إلاّ الله غَيْرَكَ ناصِرُ» حيث نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب.

وقد تقع الجُمَلُ موقعَ هذه الأشياء بعد «إلّا» كما تقع موقعَها في غير الاستثناء، فتقول: «ما زيدٌ إلّا أبوه منطلقٌ»، فـ «أبوه منطلقٌ» جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأوّلِ الذي هو «زيدٌ». وتقول في الصفة: «ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٌ خيرٌ منه». فقولك: «زيدٌ خيرٌ منه» جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع مخفوضٍ، نعتٍ لـ «أحدٍ»، كأنّك قلت: «مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم». وأفادت «إلّا» انتفاءَ مُرورك بغيرِ مَن هذه صفتُهم. وتقول في الجملةَ إذا وقعت حالاً: «ما مررتُ بزيدٍ إلّا أبوه قائمٌ»، و«ما مررت بالقوم إلّا زيدٌ خيرٌ منهم»، فالجملةُ في موضع الحال لوقوعها بعد معرفةٍ. وقد يجوز في قولك: «ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٌ خيرٌ منه» أن تكون الجملةُ في موضع الحال أيضًا، لأنّ الحال من النكرة جائزٌ، وإن كان ضعيفًا. ويجوز أن تدخل عليه الواوُ، فتقول: ما مررت بأحدٍ وزيدٌ خيرٌ منه»، و«ما كلّمتُ أحدًا إلّا وزيدٌ حاضرٌ»، فـ «زيد حاضر» في موضع الحال. ولا يجوز حذفُ الواو من هاهنا كما جاز حذفُها من الأوّل، لخُلُوّ الجملة من العائد الرابِط. وإنّما الواوُ هي الرابطةُ، وليس الأوّلُ كذلك، لأنّ فيه ضميرًا رابطًا. فإن أتيت بالواو، كان تأكيدًا للارتباط، وإن لم تأتِ بها فالضميرُ كافٍ.

ولا تقع الجملةِ في هذه المواضع إلّا أن تكون اسميّةً من مبتدأ وخبر، ولا تكون فعليّةً، لأنّ «إلّا» موضوعةٌ لإخراج بعض من كلٍّ، فإذا تقدّم «إلّا» الاسمُ، فلا يكون بعدها إلّا الاسمُ لأنّهما جنسٌ واحدٌ، فيصحُّ أن يكون بعضاً له. فلو قلت: «ما زيدٌ إلّا قَامَ» على أن تجعل «قام» خبرًا، و«ما أتاني أحدٌ إلّا قام أخوه» ونحو ذلك، لم يجز لما ذكرتُ لك، ولو قلت: «ما زيدٌ إلّا يقوم»، أو «ما أتاني أحدٌ إلّا يضحَك»، لكان جيّدًا، لأنّ الفعل المضارع مشابهٌ للاسم، فكان له حكمُه.

وقوله: و«إلّا» لَغْوٌ في اللفظ، مُعْطِيةٌ في المعنى فائدتَها، جاعلةٌ «زيدًا» خيرًا من جميعِ من مررتَ بهم، يعني أنّه ليس في اللفظ مستثنًى منه، وإنّما معك في «ما زيدٌ إلّا قائمٌ» مبتدأٌ وخبرٌ. وفي قولك: «ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٌ خيرٌ منه» صفةٌ وموصوفٌ، أو حالٌ وذو حالٍ، فجرى مجرى العامل المفرَّغ للعمل من نحو: «ما قام إلّا زيدٌ»، و«ما ضربتُ إلّا زيدًا» من حيثُ إنّ ما قبل «إلّا» يقتضي ما بعدها اقتضاءً لا يتِمّ المعنى إلّا به، إلّا أنّها من جهةِ المعنى تُفيد الاستثناء من حيثُ جعلتَ «زيدًا» خيرًا من جميع ما مررت به في قولك: «ما مررت بأحدٍ إلّا زيدٌ خيرٌ منه»، ونفيتَ «زيدًا» أن يكون شيئًا إلّا قائمًا في قولك: «ما زيدٌ إلّا قائمٌ».

فصل
[وقوع الفعل محلّ الاسم المستثنى]

قال صاحب الكتاب: **«وقد أُوقِعَ الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم: «نشدتُك بالله إلاّ فعلتَ». والمعنى: ما أَطْلُبُ منك إلاّ فِعْلَك. وكذلك «أقسمتُ عليك إلاّ فعلتَ».**

وعن ابن عَبّاسٍ: «بالإيواءِ والنصْرِ إلاّ جلستم»، وفي حديث عُمَرَ: «عزمتُ عليك لمّا ضربتَ كاتِبَك سَوْطًا» بمعنى «إلاّ ضربت»».

* * *

قال الشارح: قد أُوقع الفعل موقعَ المصدر المستثنى، لدلالة الفعل على المصدر، فقالوا: «نشدتُك اللَّهَ إلاّ فعلتَ»، والمراد: فَعْلَك. وذلك أنّ «نَشَدَ» فعلٌ قد استُعمل على وجهَيْن: أحدهما أن يكون متعدّيًا إلى مفعول واحد، والآخرُ أن يكون متعدّيًا إلى مفعولَيْن، فالمتعدّي إلى مفعول واحد قولهم: «نشدتُ الضالّةَ» إذا طلبتَها، وأنشدوا لنُصَيْب [من الطويل]:

٣١٤ـ ظَلِلْتُ بِذِي دَوْرانَ أَنْشُدُ ناقَتي ... وما لي عليها من قَلُوصٍ ولا بَكْرِ

والناشد: الطالبُ، وأنشد الأصمعيّ عن أبي عمرو [من السريع]:

٣١٥ـ يُصِيخُ لِلنَّبْأَةِ أَسْماعَه ... إصاخَةَ النّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ[1]

---

٣١٤ ـ **التخريج**: البيت لنصيب بن رباح في ديوانه ص٩٣؛ وأمالي القالي ٢/ ٢٠٦.

الإعراب: **«ظللت»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «ظلّ». **«بذي»**: الباء: حرف جرّ، **«ذي»**: من الأسماء الخمسة مجرور بالياء، وهو مضاف، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ «أنشد». **«دوران»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«أنشد»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«ناقتي»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني على محلّ جرّ مضاف إليه. **«وما»**: الواو: حاليّة، ما: نافية. **«لي»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر. وكذلك **«عليها»**. **«من»**: حرف جرٍّ زائد. **«قلوص»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، **«لا»**: حرف زائد لتوكيد النفي. **«بكر»**: اسم معطوف لفظًا على «قلوص» مجرور بالكسرة.

وجملة «ظللت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنشد»: في محلّ نصب خبر «ظلّ». وجملة «ما لي عليها من قلوص»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أنشد ناقتي» بمعنى أطلبها وأبحث عنها.

(١) في الطبعتين: «أسماعُه» بالرفع، وهذا خطأ.

٣١٥ ـ **التخريج**: البيت للمثقب العبدي في ديوانه ص٤١؛ وجمهرة اللغة ص٦٥٢، ١٢٦٥؛ والبيان والتبيين ٢/ ٢٨٨؛ والمعاني الكبير ص٧٥٣؛ وأمالي القالي ١/ ٣٤؛ وسمط اللآلي ص١٤٤؛ والكامل ص١٤٢؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/ ٣٢٥؛ وأساس البلاغة (نشد).

الإعراب: **«يصيخ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«للنبأة»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «يصيخ». **«أسماعه»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«إصاخة»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«الناشد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«للمنشد»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «إصاخة».

وجملة **«يصيخ»**: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

=

الإصاخة: الاستماعُ، والناشدُ: الطالبُ، والمُنْشِدُ: المُعَرِّفُ.

الضرب الآخر أن يتعدّى إلى مفعولَيْن من بابِ «نشدتُ». وذلك قولُهم: «نشدتُك اللَّهُ إلّا فعلتَ»، هكذا حكاه سيبويه(١)، وهو كلامٌ محمولٌ على المعنى، كأنّه قال: «ما أَنْشُدُ إلّا فَعْلَك» أي: ما أسألُك إلّا فَعْلَك، ومثلُ ذلك «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»(٢) «وشيءٌ ما جاء بك»، وجاز وقوعُ «فعلتَ» هاهنا بعد «إلّا» من حيثُ كان دالّاً على مصدره، كأنّهم قالوا: «ما أسألك إلّا فَعْلَكَ». ونحوه ما أنشده أبو زيدٍ [من الوافر]:

٣١٦ـ فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو ... إلى الإصباحِ آثِرَ ذي أَثِيرِ

فأوقع الفعلَ على مصدره لدلالته عليه، فكأنّه قال في جواب «ما تشاءُ اللَّهْوَ»، وإذا ساغ أن تحمل «شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» على معنى المنفيّ، كان معنى النفي في «نشدتُك اللَّهَ إلّا فعلتَ» أظهرَ، لقُوّةِ الدلالة على النفي بدخول(٣) «إلّا» لدلالتها عليه. ألا ترى أنّهم قالوا: «ليس الطيبُ إلّا المِسْكَ»، فجاز دخولُ «إلّا» في قول أبي الحسن بين المبتدأ والخبر، وإن لم يجز «زيدٌ إلّا منطلقٌ» لمّا كان عاريًا من معنى النفي. ومثله من الحمل على المعنى قولُ الآخر [من الطويل]:

٣١٧ـ [أنا الذائدُ الحامي الذمارَ] وإنّما ... يُدافِعُ عن أَعْراضِهم أَنا أو مِثْلِي

= والشاهد فيه قوله: «إصاخة الناشد» بمعنى استماع الطالب لمطلوبه.

(١) الكتاب ١/ ٣٢٢؛ ٣/ ١٠٦.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه.

٣١٦ ـ التخريج: البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص٥٧؛ والدرر ١/ ٧٥؛ ولسان العرب ٤/ ٩ (أثر)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٥٣٦؛ والخصائص ٢/ ٤٣٣؛ والمحتسب ٢/ ٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٦.

الإعراب: «فقالوا»: الفاء: حرف بحسب ما قبله، قالوا: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «ما»: حرف استفهام مبني في محلّ نصب مفعول به مقدم للفعل بعدها. «تشاء»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «فقلت»: الفاء: حرف عطف، و«قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «ألهو»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «إلى الإصباح»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «ألهو». «آثر»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ«ألهو»، وهو مضاف. «ذي»: من الأسماء الخمسة مضاف إليه مجرور بالياء، وهو مضاف. «أثير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «قالوا»: بحسب الفاء. وجملة «ما تشاء»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «قلت»: معطوفة على جملة «قالوا» وجملة «ألهو»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «ما تشاء؟ فقلت: ألهو» حيث استخدم الفعل للدلالة على مصدره «اللهو».

(٣) في الطبعتين: «لدخول»، والتصحيح عن جدول التصويبات المرفق بطبعة ليبزغ ص٩٠٦.

٣١٧ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٣؛ وتذكرة النحاة ص٨٥؛ والجنى الداني ص٣٩٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٥؛ والدرر ١/ ١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٠٠ =

والمراد: ما يدافع عن أعراضهم إلّا أنا، ولذلك فَصَلَ الضميرَ حيثُ كان المعنى: ما يدافع إلّا أنا. ولولا هذا المعنى لم يستقِمْ، لأنّك لا تقول: «يقوم أنا». فكما جاز «يدافع أنا»، لأنّه في معنى «ما يدافع إلّا أنا»، كذلك جاز «أسألُك إلّا فعلتَ» لأنّه في معنى «لا أسألُك إلّا فعْلَكَ».

وأمّا «أقسمتُ عليك إلّا فعلتَ»، فقياسُه، لو أُجرِيَ على ظاهره، أن يقال: «لَتَفْعَلَنَّ»، لأنّه جواب القَسَم في طَرَفِ الإيجاب بالفعل، فتلزمه اللامُ والنونُ، لكنّهم حملوه على «نشدتُك اللّهَ إلّا فعلتَ»، لأنّ المعنى فيهما واحدٌ. قال سيبويه[1] سألتُ الخليلَ عن قولهم: «أقسمت عليك لمّا فعلتَ وإلّا فعلتَ»، لِمَ جاز هذا، وإنّما «أقسمتُ» هاهنا كقولك «واللّهِ»؟ فقال: وجهُ الكلام: «لتفعلنّ»، ولكنّهم أجازوا هذا، لأنّهم شبّهوه بقولهم: «نشدتُك اللّهَ إلّا فعلتَ»، إذ كان المعنى فيهما الطَّلَبَ.

وأمّا قولُ ابن عَبّاسٍ: «بالإيواء والنَّصْرِ إلّا جلستم»، فهو حديثٌ مشهور، ذكره التَّوْحِيدِيُّ في كتابِ البَصائر، وذلك أنّ ابن عبّاس دخل على بعض الأنصار في وَلِيمَةٍ، فقاموا، فقال: «بالإيواء والنصر إلّا جلستم»، وأراد بـ «الإيواء والنصر» قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟﴾[2]، فاستعطفهم بما ورد فيهم، وما هو من خصائصهم. وأمّا حديث عمر: «عزمتُ عليك لَمّا ضربتَ كاتِبَك سَوْطًا»، ففي هذا الحديث رِوايةٌ أخرى عن يَحْيَى

= (قلا)؛ والمحتسب ٢/ ١٩٥؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٦٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٩؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٧٧؛ ولأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١١، ١١٤، ٧/ ٢٤٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٢.

اللغة: الذائد: المدافع. الأعراض: كلّ ما على الرجل حمايته. الذمار: كلّ ما يجب الحفاظ عليه.

المعنى: يقول: إنّه حامي مجد وشرف ومآثر قومه، ولا يستطيع القيام بهذه المهمّة إلاّ هو ومثله.

الإعراب: «**أنا**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**الذائد**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة. «**الحامي**»: خبر ثانٍ مرفوع، أو خبر ثانٍ للمبتدأ. «**الذمار**»: مفعول به لاسم الفاعل منصوب. «**وإنما**» الواو حرف استئناف، «إنما» حرف توكيد مكفوف، و«ما» حرف كافّ. «**يدافع**»: فعل مضارع مرفوع. «**عن أعراضهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يدافع»، وهو مضاف، وهم: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**أنا**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**أو**»: حرف عطف. «**مثلي**»: معطوف على «أنا» مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «أنا الحامي...»: الاسميّة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إنّما يدافع...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: سيوضحه الشارح.

(١) الكتاب ٣/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢) الأنفال: ٧٢.

ابن أبي كثير أنّ كاتِبًا لأبي موسى كتب: «إلى عمر بن الخَطّاب مِنْ أبُو مُوسَى»، فكتب إليه عمرُ: إذا أتاك كِتابي هذا فاضْرِبْه سَوْطًا، واعزِلْه عن عَمَلك، فقوله: «لمّا ضربتَ كاتِبَك» بمعنى «إلاّ ضربتَ»، أي: لا أطلُبُ إلاّ ضَرْبَه، وقولُه: «عزمتُ عليك» من قَسَم الملوك، وكانوا يُعَظِّمون عَزائمَ الأُمراء.

فصل

[حذف المستثنى]

قال صاحب الكتاب: «**والمستثنى يُحذَف وذلك قولهم: «ليس إلاّ» و«ليس غيرُ»**».

* * *

قال الشارح: قد حذفوا المستثنى بعد «إلاّ»، و«غَيْر»، وذلك مع «لَيْسَ» خاصّةً دون غيرها ممّا يُستثنى به من ألفاظ الجَحْد، لعِلْم المخاطَب بمُرادِ المتكلّم، وذلك قولك: «ليس غيرُ» و«ليس إلاّ». والمراد: «ليس إلاّ ذاك» و«ليس غير ذاك». ولو قلت بدلَ «لَيْسَ»: «لا يكون إلاّ» أو «لم يكن غيرُ»، لم يجز. فإذا قالوا: «ليس إلاّ» و«ليس غيرُ»، فإنّهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفةِ المخاطب، نحوَ: «ما جاءني إلاّ زيدٌ»، والمرادُ: ما جاء أحدٌ إلاّ زيدٌ. ومثلُ ذلك: «ما منهم إلاّ قد قال ذاك»، يريد: ما منهم أحدٌ إلاّ قد قال ذاك.

وإذا قلت: «ليس غيرُ»، فاسمُ «ليس» مستتِرٌ فيها على ما تقدّم، و«غَيْرُ» الخبرُ، وهي منتصبةٌ، وإنّما لمّا حُذف منها ما أُضيفت إليه، وقُطعت عن الإضافة، بُنيت على الضمّ تشبيهًا بالغايات، وقال أبو الحسن الأخفشُ: إذا أضفتَ «غيرًا»، فقلت: «غيرك»، أو «غير ذاك»، جاز فيه وجهان: الرفعُ، والنصبُ. تقول: «جاءني زيدٌ ليس غيرُه وليس غيرَه»، فإذا رفع، فعلى أنّه اسمُ «ليس» وأضمر الخبرَ، كأنّه قال «ليس غيرُه صحيحًا». وإذا نصب، فعلى أنّه الخبرُ، وأضمر الاسمَ كأنّه قال: «ليس الجائي، أو ليس الأمرُ غيرَه». وإذا لم يُضِفْها، أجاز في «غير» الفتحَ، والضمَّ، وشبَّهها ببابِ «تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ»، وزعم أنّ «تيم» الأوّل قد حُذف منه المضاف إليه، وبقي على لفظِ ما هو مضافٌ من غيرِ تنوين إذ كانت الإضافةُ منويّةً فيه. وقد أجاز بعضُهم تنوينَ «غير»، إذا حذفتَ منها المضاف إليه، نَظَرًا إلى اللفظ كما يُنوِّن «كُلٌّ» و«بعضٌ» إذا لم يُضافا، وإن كانت الإضافةُ فيهما منويّةً مرادةً من نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[1]، ونحو ذلك.

---

(١) النمل: ٨٧.

الخبر والاسم في بابي «كان» و«إنّ»

فصل

قال صاحب الكتاب: «**لمّا شُبّه العامل في البابَيْن بالفعل المتعدّي؛ شُبّه ما عَمِلَ فيه بالفاعل والمفعول**».

* * *

قال الشارح: لمّا حضّر المنصوبات، وجب عليه أن يُعيد ذِكْرَ «كَانَ» وأخواتِها، و«إنَّ» وأخواتِها هاهنا، لأنّ لكلّ واحد منهما منصوبًا، كما أنّ له مرفوعًا، فخبرُ «كان» وأخواتها، واسمُ «إنَّ» وأخواتِها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول، وذلك أنّه شُبّه كلُّ واحد من «كان»، و«إنّ» بالفعل المتعدّي، لاقتضاء كلّ واحد منهما اسمَيْن بعده. وقد تقدّم بيانُ مشابهةِ «إنَّ» الفعلَ في المرفوعات، بما أغنى عن إعادته، وأمّا «كَانَ» وأخواتُها؛ فهي من أفعالِ العِبارة، واللفظِ، لأنّه تدخلها علاماتُ الأفعال من نحو «قَدْ»، و«السينِ» و«سَوْفَ»، وتتصرّفُ تصرُّفَ الأفعال، نحو: «كَانَ يَكُونُ، فهو كائنٌ وكُنْ ولاَ تَكُنْ»، وليست أفعالاً حقيقةً، لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَثٍ وزمانِ ذلك الحدث، و«كَانَ» وأخواتُها موضوعةٌ للدلالة على زمان وُجودِ خبرِها، فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان، يُؤْتَى به مع الجملة للدلالة على زمنِ وجودِ ذلك الخبر. فقولُك: «كان زيدٌ قائمًا» بمنزلة قولك: «زيدٌ قائمٌ أمْسِ» وقولُك: «يكون زيدٌ قائمًا» بمنزلةِ «زيدٌ قائمٌ غدًا». فثَبَتَ بما قلناه أنّها ليست أفعالاً حقيقةً، إذ ليس فيها دلالةٌ على الفعل الحقيقيّ الذي هو المصدرُ، وإنّما هي مشبَّهةٌ بالأفعال لفظًا. وإذا كانت أفعالاً من جهة اللفظ، كان مرفوعُها كالفاعل، ومنصوبُها كالمفعول، ويُؤيِّد عندك أنّ مرفوعها ليس بفاعلٍ، وأنّ منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة أنّ الفاعل والمفعول قد يتغايَران، نحو: «ضربَ زيدٌ عمرًا»، فـ «زيدٌ» غيرُ «عمرو»، والمرفوعُ في بابِ «كَانَ» لا يكون إلاّ المنصوبَ في المعنى، نحو: «كان زيدٌ قائمًا»، فـ «القائمُ» ليس غير زيد فاعرفه.

فصل

[إضمار العامل في خبر «كان»]

قال صاحب الكتاب: «**ويُضمَر العامل في خبرِ «كان» في مثلِ قولهم: «الناسُ**

مَجْزِيّون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ»[1]، و«المَرْءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خَنْجَرًا فخنجرٌ، وإن سَيفًا فسيفٌ» أي: إن كان عَمَلُه خيرًا فجَزاؤُه خيرٌ، وإن كان شرًّا فجزاؤه شرٌّ. ومنهم من ينصبهما، أي: إن كان خيرًا كان خيرًا، والرفعُ أحْسَنُ في الآخِر. ومنهم من يرفعهما، ويُضمِر الرافعَ، أي: إن كان معه خنجرٌ. فالذي يُقتَل به خنجرٌ قال النُّعْمان بن المُنْذر [من البسيط]:

٣١٨ـ قد قِيلَ ذلك إن حَقًّا وإن كَذِبًا [وما اعْتِذارُكَ من شيْءٍ إذا قِيلا]»

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «كَانَ» قد تُحذَف كثيرًا، وهي مرادةٌ، وذلك لكثرتها في الكلام. فمن ذلك قولُهم: «الناسُ مَجْزيّون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًّا فشرٌّ»، فلَكَ في هذه المسألة أربعةُ أوجه من الإعراب: أن تنصبهما جميعًا، وأن ترفعهما جميعًا، وأن تنصب الأوّلَ وترفع الثانِيَ، وأن ترفع الأوّلَ وتنصب الثاني. فإذا نصبتَهما جميعًا قلت: الناسُ مجزيّون بأعمالهم إن خيرًا فخيرًا». وانتصابُهما بفعلَيْن مضمرَيْن أحدهما شرطٌ، والآخرُ جزاءٌ، حُذفا لدلالة «إن» عليهما، إذ لا يقع بعدها إلاّ فعلٌ. والتقدير: إن كان عمله خيرًا، فيكون جزاؤه خيرًا، أو فهو يُجْزَى خيرًا. فالأوّل خبرُ «كَانَ» المحذوفةِ، والثاني خبرُ «كَانَ» الثانية، إن قدّرتَ «كَانَ»، أو مفعولٌ ثانٍ إن قدّرت «يُجْزَى».

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في مجمع الأمثال ٢/ ٣٤١.

٣١٨ ـ **التخريج**: البيت للنعمان بن المنذر في الأغاني ١٥/ ٢٩٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٩٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠، ٩/ ٥٥٢؛ والدرر ٢/ ٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٨؛ والكتاب ١/ ٢٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١١٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٦١.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**قيل**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول. «**ذلك**»: «ذا»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع نائب فاعل، واللام: حرف للبعد، والكاف: حرف للخطاب. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**حقًّا**»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها. «**وإن كذبًا**»: الواو: حرف عطف، والبقية تعرب إعراب «إن حَقًّا». «**وما**»: الواو حرف استئناف، و«ما»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع خبر مقدم. «**اعتذارك**»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**من شيء**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «اعتذارك». «**إذا**»: ظرف متعلّق بالخبر. «**قيلا**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف: للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «قد قيل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن كان حقًّا» في محلّ نصب حال. وجملة «وما اعتذارك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن كذبًا»: معطوفة على الجملة الشرطية السابقة فهي مثلها، وجوابها مثل جواب السابقة أيضًا. وجملة «**قيلا**»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إن حَقًّا وإن كذبًا» حيث حذفت «كان» مع اسمها بعد «إنْ» الشرطيّة، وبقي الخبر، وذلك شائع.

وإذا رفعتَهما، وقلت: «إن خيرٌ فخير، وإن شرٌّ فشرٌّ»، فالأوّل مرفوعٌ بفعل محذوف، والتقديرُ: إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ. ولا يرتفع إلّا على هذا التقدير لوُقوعه بعد «إن» الشرطيّة. وحرفُ الشرط لا يقع بعده مبتدأٌ، لأنّ الشرط لا يكون بالأسماء، فيكون ارتفاعُ «خير» الأوّلِ على أنّه اسمُ «كَانَ»، والخبرُ محذوفٌ، وهو الجارُّ والمجرور، وهو عربيٌّ جيّدٌ. ويجوز أن يكون المضمر، «كَانَ» التامّةَ، فلا يحتاج إلى خبر، وأمّا «خير» الثاني، فمرتفعٌ، لأنّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، لأنّ الجزاء قد يكون بالجُمَل الاسميّةِ إذا كان معها الفاءُ، نحو قولك: «إن أتاني زيدٌ فله درهمٌ».

وإذا نصبت الأوّل، ورفعت الثانِيَ، وقلت: «إن خيرًا فخيرٌ»، وهو الوجه المختارُ، فيكون انتصابُ الأوّل بتقديرِ فعل، كأنّك قلت: «إن كان عملُه خيرًا» على ما ذكرنا في الوجه الأوّل. ويكون ارتفاعُ «خير» الثاني على أنّه خبرُ مبتدأ، وتقديره: «فجزاؤه خيرٌ» على ما ذكرنا في الوجه الثاني. وإنّما كان هذا الوجه المختارَ، لأنّ «إنْ» من حيثُ هي شرطٌ تقتضي الفعلَ، لأنّ الشرط بالاسم لا يصحّ، فلم يكن بدٌّ من تقديرِ فعل؛ إمّا «كَانَ» أو نحوها، فإذا نصبنا، كنّا قد أضمرنا «كَانَ»، والفعلُ لا بدّ له من فاعلٍ، وهما كالشيء الواحد، وإذا رفعنا، أضمرنا «كَانَ» وخبرًا لها أو شيئًا في موضع الخبر، والخبرُ بمنزلةِ المفعول، والمفعولُ منفصِلٌ من الفعل أجْنَبِيٌّ منه، فهما شيئان. وكُلّما كثُر الإضمارُ، كان أضعفَ. واختير رفعُ الثاني لدُخول الفاء في الجواب، والفاء إنّما أُتي بها في الجواب، إذا كان مبتدأً وخبرًا، فأمّا إذا كان فعلاً؛ لم يحتج إلى الفاء، نحو قولك: «إن أكرمتني أكرمتُك»، و«إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْك». ولو قلت: «إن أكرمتَني لك درهمٌ»، أو «إن أتيتَني زيدٌ مُقِيمٌ عندي»، لم يجز حتّى تأتي بالفاء، فتقول: «إن أكرمتَني فلك درهم»، و«إن أتيتني فزيدٌ مقيمٌ عندي».

وإذا رفعت الأوّل، ونصبت الثاني، فقلت: «إن خيرٌ فخيرًا، وإن شرٌّ فشرًّا»، فترفع الأوّل بأنّه اسمُ «كَانَ» على ما تقدّم، وتنصب الثاني على ما ذكرنا، ويكون التقدير: فهو يُجْزَى خيرًا.

واعلم أنّ هذا الحذف والإضمار، لا يسوغ مع كلّ حرف لا يقع بعده إلّا الفعلُ، وإنّما ذلك مسموعٌ منهم، تُضْمِر حيث أضمروا، وتُظْهِر حيث أظهروا. تَقِفُ في ذلك حيث وقفوا؛ فأمّا قوله [من البسيط]:

قد قِيلَ ذلك إنْ حَقًّا وإنْ كَذِبًا ... وما اعْتِذارُك من شيءٍ إذا قِيلَا

فإنّه يجوز فيه الوجوهُ الأربعةُ: فالنصبُ على ما ذكرناه أوّلاً، والرفعُ على تقدير: «إن وقع حَقٌّ، وإن وقع كذبٌ» أو على «إن كان فيه حقٌّ، وإن كان فيه كذبٌ»، والبيت للنُّعْمان بن المُنْذِر قاله للرَّبِيع بن زِيادٍ العَبْسِيّ حين دخل عليه لَبِيدُ بن رَبِيعَةَ، والربيعُ يُؤاكِله، فقال [من الرجز]:

مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لا تَأْكُلْ مَعَهْ ... إنّ اسْتَهُ من بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ

فأمسك النعمانُ عن الأكل، فقال الربيع ـ أَبَيْتَ اللعنَ ـ: إنَّ لبيدًا كاذِبٌ، فقال النعمان [من البسيط]:

قد قيل ذلك إنْ حَقًّا وإن كذبا

البيت، فقال قومٌ: هو له، وقيل: هو لغيره، وإنّما تَمثَّل به.

* * *

فصل

قال صاحب الكتاب: «ومنه: «**ألا طعامَ ولو تَمْرًا**»، و«**ايتني بدابّةٍ ولو حِمارًا**». **وإن شئتَ رفعتَه بمعنى** و«**لو يكون تمرٌ وحمارٌ**»، و«**ادْفَعِ الشرَّ ولو إِصْبَعًا**»، **ومنه** «**أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ**»، **والمعنى**: «**لِأَنْ كنتَ منطلقًا**»، و«**ما**» **مَزيدةٌ معوَّضةٌ من الفعل المضمَر. ومنه قولُ الهُذَلي [من البسيط]:**

٣١٩ـ أَبَا خُراشةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ [فَإِنَّ قومي لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ]

---

٣١٩ ـ **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٢/١١٣؛ والاشتقاق ص٣١٣؛ وخزانة الأدب ٤/١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/٤٤٥، ٦/٥٣٢، ١١/٦٢؛ والدرر ٢/٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤٧٩؛ وشرح شواهد المغني ١/١١٦، ١٧٩؛ وشرح قطر الندى ص١٤٠؛ ولجرير في ديوانه ١/٣٤٩؛ والخصائص ٢/٣٨١؛ والشعر والشعراء ١/٣٤١؛ والكتاب ١/٢٩٣؛ ولسان العرب ٦/٢٩٤ (خرش)، ٨/٢١٧ (ضبع)؛ والمقاصد النحويّة ٢/٥٥؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص١٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٤١١، ٤٤٢؛ والإنصاف ١/٧١؛ وأوضح المسالك ١/٢٦٥؛ وتخليص الشواهد ٢٦٠؛ والجنى الداني ص٥٢٨؛ وجواهر الأدب ص١٩٨، ٤١٦، ٤٢١؛ ورصف المباني ص٩٩، ١٠١؛ وشرح الأشموني ١/١١٩؛ وشرح ابن عقيل ص١٤٩؛ ولسان العرب ١٤/٤٧ (أما)؛ ومغني اللبيب ١/٣٥؛ والمنصف ٣/١١٦؛ وهمع الهوامع ١/٢٣.

اللغة: أبو خراشة: كنية الشاعر خفاف بن ندبة. النفر: جماعة من الناس، وهنا تعني الكثرة. الضبع: حيوان معروف، وهنا تعني السنوات المجدبة.

المعنى: يا أبا خراشة لا تفخر عليّ بكثرة عدد رجالك، فإنّما قومي لم تكن قلّتهم بسبب الجوع والحرمان، ولم تؤثّر فيهم السنوات المجدبة، ولكن بسبب الجهاد والحرب. وهذا هو عزّهم ومجدهم.

الإعراب: «**أبا**»: منادى منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**خراشة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. «**أمّا**»: مركّبة من «أن» المصدريّة و«ما» الزائدة، أُتي بها للتعويض عن «كان» المحذوفة. والمصدر المؤول من «أن» و«كان» المحذوفة وما بعدها في محل جرّ بحرف جر محذوف، والجارّ والمجرور متعلّقان بفعل محذوف، والتقدير: فخرت لأن كنت ذا نفر. «**أنت**»: اسم «كان» المحذوفة. «**ذا**»: خبر «كان» المحذوفة منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**نفر**»: مضاف إليه مجرور. «**فإن**»: الفاء: للتعليل، و«إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**قومي**»: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ مضاف إليه. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**تأكلهم**»: فعل مضارع مجزوم، و«هم»: ضمير متصل مبني في =

ورُوي قوله [من البسيط]:

٣٢٠ـ إمّا أَقَمْتَ وأَمّا أنت مُرتَحِلاً فاللّهُ يَكْلأُ ما تَأتِي وما تَذَرُ

بكسر الأوّل وفتح الثاني».

❁ ❁ ❁

قال الشارح: قوله: «ومنه»، أي: ومن المنصوب بإضمار فعل، وقوله: «ولو تمرًا» يريد: «ولو كان تمرًا»، فـ«تمْرًا» منصوبٌ لأنّه خبرُ «كان»، واسمُها مضمرٌ فيها.

= محلّ نصب مفعول به. «الضبع»: فاعل مرفوع.

وجملة «أبا خراشة...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «إن قومي...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية وجملة «لم تأكلهم الضبع»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «أمّا أنت ذا نفر»، والأصل: «لأن كنت ذا نفرٍ»، فحذف «كان»، وعوّض عنها «ما» الزائدة، وأبقى اسمها وهو قوله: «أنت»، وخبرها وهو قوله: «ذا نفر».

٣٢٠ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٠، ٤١١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٩، ٢٠، ٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٧ (أما).

اللغة: أقمت: ضدّ ارتحلت وسافرت. يكلأ: يحفظ. ما تذر: ما تترك.

المعنى: إن الله ـ جلّ وعلا ـ يحفظ ما تأتي به وما تتركه، على الحالين: إن كنت مسافرًا، أو مقيمًا.

الإعراب: «إمّا»: حرف شرط جازم (وقيل: هي «إن» الشرطية، و«ما» الزائدة). «أقمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون في محلّ جزم فعل الشرط، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «وأمّا»: الواو: حرف عطف، و«أن»: مصدريّة، و«ما»: زائدة عوضًا عن «كان» المحذوفة بتقدير: «وإن كنت مرتحلاً». «أنت»: ضمير منفصل مبنيّ في محل رفع اسم «كان» المحذوفة. «مرتحلاً»: خبر «كان» المحذوفة منصوب بالفتحة. والمصدر المؤول من «أن» و«كان» المحذوفة مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: ولكونك مرتحلاً. والجار والمجرور معطوفان على «إما أقمت»، لأن الشرط فيه معنى التعليل، وقيل «أمّا» بالفتح شرطية. «فالله»: الفاء: واقعة في جواب الشرط، و«الله»: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمة. «يكلأ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «ما»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محلّ نصب مفعول به. «تأتي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «وما»: الواو: حرف عطف، و«ما»: اسم موصول معطوف على «ما» السابقة. «تذر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «إن أقمت فالله يكلأ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقمت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فالله يكلأ»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «يكلأ»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «الله». وجملتا «تأتي» و«تذر»: كلٌّ منهما صلة موصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: سيبيّنه الشارح.

والتقديرُ: «ولو كان الطعامُ تمرًا»، لكن حذفتَ الفعل للعلم بموضعه، إذ كانت «لو» لا يقع بعدها إلاّ فعلٌ، لأنّها شرطٌ فيما مضى، كما أنّ «إنْ» شرطٌ فيما يستقبل، فلا يقع بعدها إلاّ فعلٌ، ولو رفعتَ «التمر»، فقلت: «ولو تمرٌ»، لجاز أيضًا على تقدير فعلٍ رافعٍ، كأنّك قلت: «ولو كان عندنا»، أو «ولو سقط إلينا تمرٌ».

ومثله «ايتني بدابّةٍ ولو حمارًا» على ذلك، أي: ولو كان حمارًا. ولو رفعتَ وقلت: «ولو حمارٌ»، لكان جائزًا حسنًا على تقدير: «ولو وقع حمارٌ». ولو خفضتَ «الحمار» لجاز أيضًا على تقدير الباء، كأنّك قلت: «ولو أتيتني بحمارٍ». وهو ضعيفٌ، لأنّك تُضمِر فعلاً والباء. وكلّما كثُر الإضمارُ كان أضعف. ومثله «ادْفَع الشرَّ، ولو إصْبَعًا»، نصبتَ «إصبعًا» على معنى: ولو كان الدَّفْعُ إصبعًا، أي: قَدْرَ إصبع، يعني يسيرًا.

وأمّا قولهم: «أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك» فـ«منطلق» منصوبٌ بفعل مضمر. وأصلُ «أمّا» هاهنا «أن» وهي المصدريّةُ، ضُمّت إليها «ما» زائدةً مُؤكِّدةً. ولزمت الزيادةُ هاهنا عوضًا من الفعل المحذوف. والمعنى: لأن كنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، أي: لانطلاقك في الماضي، انطلقتُ معك. وإنّما قدّرناها في الماضي، لأنّك أوليتها الماضي، ولو أَوْليتها المستقبلَ، لقدّرتَها بالمستقبل، وحسُن حذفُ الفعل لإحاطة العلم بأنّ هذه الخفيفةَ لا يقع بعدها الاسمُ مبتدأً، وصار لذلك بمنزلةِ «إن» الشرطيّةِ في دلالتها على الفعل. و«أَنْتَ» مرتفعٌ بالفعل الذي صار «ما» عوضًا عنه، وهو «كَانَ» و«أنْ» من «أمّا» في موضع نصبٍ بـ«انطلقتُ»، والمعنى: انطلقتُ لأن كنت منطلقًا، فلمّا أُسقطت اللام، وصل الفعلُ، فَنَصَبَ. وليست «أمّا» هذه جزاءً. قال سيبويه[1]: وسألته ـ يعني الخليل: «أمّا أنت منطلِقًا أنطلِقُ معك» فَرَفَعَ، وهو قولُ أبي عمرو ويونسَ، ولو كان جزاءً لجزمه. والكوفيون يذهبون إلى أنّ «أن» المفتوحة هنا في معنى الشرط، و«ما» زائدةٌ، والفعلُ الناصبُ محذوفٌ على ما ذكرنا، حكى ذلك أبو عمر الجَرْميُّ عن الأصمعيّ. ويحملون قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[2] على ذلك، وتُؤيّده قراءة حَمْزَةَ[3] ﴿إِنْ تضلّ إحداهما﴾ بكسر الهمزة، المعنى عندهم واحدٌ، وأمّا قوله [من البسيط]:

أَبَا خُراشَةَ أَمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فإنَّ البيت لعَبّاس بن مِرْداسٍ، والشاهدُ فيه نصبُ «ذا نفر» على «أن كان ذا نفر». فحُذفت «كَانَ»، وجُعلت زيادةُ «مَا» لازمةً عوضًا من الفعل المحذوف. ولأجلِ أنّ الثاني

---

(١) الكتاب ٣/ ١٠١.

(٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) وكذلك الأعمش. انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٤٨؛ وتفسير الطبري ٦/ ٦٣؛ وتفسير القرطبي ٣/ ٣٩٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢٢٢.

مستحَقٌّ بالأوّل، دخلت الفاءُ في الجواب. والضَّبُع ههنا: السَّنَةُ. أي: لِأَنْ كنتَ كثيرَ القوم عزيزًا، فإنّ قومي مَوفورون، لم تُهْلِكهم السنون. فأمّا «أنْ» في البيت، فموضعُها نصبٌ بفعلٍ يدلّ عليه قولُه: «لم تأكلهم الضبعُ». تقديرُه: بَقِيتَ، أو سَلِمْتَ، ونحوُهما ممّا يدلّ عليه قولُه: «لم تأكلهم الضبعُ». ولا يكون منصوبًا بنفسِ «لم تأكلهم الضبع»، لأنّه في خبرِ «إنّ»، وما بعد «إنّ» لا يعمل فيما قبلها.

واعلم أنّ البيت يُقوّي مذهبَ الجزاء في «أمّا»، لأنّه ليس معك ما يتعلّق به «أن»، كما كان معك في قولهم: «أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك»، ولا يجوز إظهارُ الفعل بعد «أمّا» هنا لِما ذكرناه من كونِ «مَا» نائبةً عنه. وإن أظهرتَ الفعلَ، لم تكن «إمّا» إلّا مكسورةً، نحوَ قولك: «إمّا كنت منطلقًا انطلقتُ معك»، فيكون شرطًا مَحْضًا، ولا يجوز حذفُ الفعل بعد «إمّا» المكسورةِ، كما لم يجز إظهارُه بعد «أمّا» المفتوحةِ، وذلك أنّ «أمّا» المفتوحَة كثُر استعمالُها حتّى صارت كالمَثَل الذي لا يجوز تغييرُه، فأمّا قولُ الشاعر [من البسيط]:

إمّا أقمتَ وأمّا أنت مرتحلاً... إلخ

فالشاهد فيه: «إمّا أقمت» بكسر الهمزة. وقد رُوي في «إمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلاً»: «وإمّا كُنتَ». فمن رواه «كُنتَ»، كَسَرَ «إمّا» في الأوّل والثاني لظهور الفعل معهما. ومَن رواه: «وأمّا أنتَ»، كَسَرَ «إمّا» الأُولى لظهور الفعل معها، وفتح الثانيةَ لحذف الفعل. ولا يمتنع عند المبرّد وغيرِه إذا حذفتَ «مَا»، وأتيتَ بالفعل أن تفتح، وتكسر. والأوّلُ أجودُ.

المنصوب بـ «لا» التي لنفي الجنس

فصل

[أحكامها]

قال صاحب الكتاب: **«هي كما ذكرتُ محمولةٌ على «إنَّ»، فلذلك نُصب بها الاسمُ ورُفع الخبر. وذلك إذا كان المنفيُّ مضافًا، كقولك: «لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منه»، و«لا صاحبَ صِدْقٍ موجودٌ»؛ أو مُضارعًا له، كقولك: «لا خيرًا منه قائمٌ هنا»، و«لا حافظًا للقُرْآن عندك»، و«لا ضاربًا زيدًا في الدار»، و«لا عشرين درهمًا لك»»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «لا» من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعالِ، فحكمُها أن لا تعمل في واحد منهما، غيرَ أنّها عملتْ في النكرات خاصّةً لعلّةٍ عارضةٍ، وهي مضارعتُها «إنَّ»، كما أُعملتْ «مَا» في لغةِ أهل الحجاز لمضارعتها «لَيْسَ». والأصلُ أن لا تعمل، وقد تقدّم الكلامُ عليها، وبيانُ مضارعتها لـ «أَنَّ»، وذكرنا أنَّ حكمَ النكرة المفردة بعد «لا» البناءُ على الفتح، نحوَ: «لا رجلَ عندك، ولا غلامَ لك»، وهي حركةُ بناءٍ نائبةٌ عن حركةِ الإعراب، وأوْضحنا الخلافَ فيه في فصل المرفوعات بما أغنى عن إعادته.

فإن كانت النكرةُ بعد «لا» مضافةً، أو مشابِهةً للمضاف، تَبيّنَ النصبُ، فظهر الإعرابُ، فالنكرةُ المضافةُ قولك: «لا غلامَ رجلٍ لك»، و«لا صاحبَ صِدْقٍ موجودٌ» من قِبَل أنّ الإضافة تُبْطِل البناءَ، لأنّك لو بنيتَ نحوَ «لا غلام رجل»، لَجعلتَ ثلاثةَ أشياءَ بمنزلةِ شيء واحد. وذلك مُجْحِفٌ معدومٌ، ألا ترى أنّك لا تجِد اسمَيْن جُعِلا اسمًا واحدًا، وأحدُهما مضافٌ. إنما يكونان مفردَيْن، كـ «حَضْرَمَوْتَ»، و«خمسةَ عشرَ»، و«بَيْتَ بَيْتَ»، فهما كالشيء الواحد، ألا ترى أنّ قولهم: «يا ابنَ أُمَّ» لمّا جُعل «أُمّ» مع «ابن» اسمًا واحدًا، حُذفت ياءُ الإضافة.

والنكرة المشابِهة للمضاف قولُك: «لا خيرًا من زيدٍ»، و«لا ضاربًا زيدًا»، و«لا حافظًا للقرآن» و«لا عشرين درهمًا»، فهذه الأسماء مشابهةٌ للمضاف، وجاريةٌ مجراه، لأنّها عاملةٌ فيما بعدها كما أنّ المضاف عاملٌ فيما بعده. والمعمولُ من تَمام المضاف، فقولُك «من زيدٍ» من تمام «خير»، لأنّه موصولٌ به، و«زيدًا» من تمام «ضارباً»؛ لأنه مفعوله، و«للقرآن» في موضع مفعول «حافظاً»، و«درهماً» من تمام «عشرين»، لأنّه

منتصِبٌ به. فانتصابُ النكرة المضافة بعد «لا» انتصابٌ صريحٌ، كانتصابها بعد «إنَّ». ويدلّ على ذلك قولُهم: «لا خيرًا من زيدٍ». فكما انتصب «خيرًا»، وثبت فيه التنوينُ ثَباتَه في المُعْرَب، كذلك تكون الفتحةُ في «لا غلامَ رجلٍ» فتحةَ إعراب لا فتحةَ بناء، لامتناعِ بناءِ المضاف مع غيره، وجَعْلِهما كالشيء الواحد. فعلى هذا تقول: «لا مُرُورَ بزيد» إنْ جعلتَ الجارّ والمجرور خبرًا، وعلّقتَه بمحذوفٍ، كان المرورُ مبنيًّا مع «لا»، ولا يجوز تنوينُه، وكان تقديرُه: لا مرورَ ثابتٌ أو واقعٌ بزيدٍ.

وإن علّقتَ الجارّ والمجرور بنفسِ المرور، كان من صلته، وكان منصوبًا معرَبًا، ووجب تنوينُه، وأضمرتَ الخبرَ، ويكون تقديره: لا مرورًا بزيدٍ واقعٌ، أو موجودٌ. وإن شئت أظهرتَه، وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[1] من قبيل: «لا رجل في الدار»، فالجار والمجرور الذي هو «من أمر الله» في موضع رفع بأنّه الخبرُ، ويتعلّق بمحذوفٍ، والظرفُ يتعلّق به، وقد تقدّم عليه. وتقديرُه: لا عاصمَ كائنٌ من أمر الله اليومَ، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[2]. فقوله: ﴿عَلَيْكُمُ﴾ في موضع الخبر، وتعلُّقُه بمحذوفٍ، و«اليومَ» متعلّقٌ بالجارّ والمجرور. وأمّا قوله: ﴿لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[3]، فيحتمل أن يكون من قبيلِ «لا رجلَ في الدار»، ويكون الظرفُ متعلّقًا بالجارّ والمجرور، وقد تقدّم عليه، والجارُّ والمجرور في موضع الخبر، ويكون «بُشْرَى» مبنيًّا مع «لا». ويحتمل أن يكون من قبيلِ «لا خيرًا من زيد»، ويكون الظرفُ متعلّقًا بـ «بُشْرى»، منصوبًا في تقدير المنوَّن، إلاّ أنّه لا ينصرِف لمكانِ ألفِ التأنيث المقصورة فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**فإذا كان مفرَدًا، فهو مفتوحٌ، وخبرُه مرفوعٌ كقولك: «لا رجلَ أفضلُ منك» و«لا أحدَ خيرٌ منك». ويقول المستفتِحُ: «ولا إلٰهَ غيرُك»**».

* * *

قال الشارح: إذا قلت: **لا رجلَ أفضلُ منك**»، و«**لا أحدَ خيرٌ منك**»، و«**لا إلٰهَ غيرُك**»، كان مبنيًّا مفتوحًا لوجُودِ علّةِ البناء، وهو تضمُّنُه معنى الحرف الذي هو «مِنْ» على ما تقدّم، إذ المرادُ العمومُ واستغراقُ الجنس، ولم يُوجَد ما يمنع من البناء، فأمّا المضاف والمشابِهُ له نحو: «**لا غلامَ رجلٍ عندك**»، و«**لا خيرًا من زيدٍ في الدار**»، فإنّه، وإن كانت العلّةُ المقتضِيةُ للبناء موجودةً، وهي تضمُّنُه معنَى «مِنْ»، فإنّه وُجد مانعٌ من البناء، وهو الإضافةُ، وطُولُ الاسم، فعَدَمُ البناء فيهما لم يكن لعدمِ تمكّنه، بل لوجود مانعٍ منه.

* * *

---

(١) هود: ٤٣.

(٢) يوسف: ٩٢.

(٣) الفرقان: ٢٢.

قال صاحب الكتاب: «وأمّا قوله [من السريع]:

٣٢١ـ لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً [اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ]

فعلى إضمارِ فعلٍ كأنّه قال: ولا أرَى خلّةً، كما قال الخليل في قوله [من الوافر]:

٣٢٢ـ ألا رَجُلاً جَزاهُ اللَّهُ خَيْرًا [يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ]

---

٣٢١ ـ **التخريج**: البيت لأنس بن العباس بن مرداس في الدرر ٦/ ١٧٥، ٣١٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠١؛ والكتاب ٢/ ٢٨٥، ٣٠٩؛ ولسان العرب ٥/ ١١٥ (قمر)، ١٠/ ٢٣٨ (عتق)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥١؛ وله أو لشقران مولى سلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨٣، ٥٨٧؛ ولأبي عامر جدّ العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ص٣٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٠؛ وتخليص الشواهد ص٤٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٥، ٩٦٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤، ٢١١.

اللغة: الخلّة: الصداقة. الخرق: الفجوة بين شقّين. الراقع: المصلح.

المعنى: لم يعد بالإمكان إصلاح ذات البين، لأنّ الخطب قد تفاقم، فلا يفيد هذا نسب ولا خلّة.

الإعراب: **«لا»**: نافية للجنس. **«نسب»**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **«اليوم»**: ظرف متعلّق بمحذوف خبر «لا». **«ولا»**: الواو: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتأكيد النفي. **«خلّة»**: مفعول به، لفعل مضمر، منصوبٌ. **«اتّسع»**: فعل ماضٍ. **«الخرق»**: فاعل مرفوع. **«على الراقع»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «اتّسع».

وجملة «لا نسب اليوم»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «اتّسع الخرق...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «ولا خُلَّة» حيث نصب «خلة» بفعل مضمر، تقديره: «لا أرى» مثلاً.

٣٢٢ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن قعاس (أو قعناس) المرادي في خزانة الأدب ٣/ ٥١، ٥٣؛ والطرائف الأدبية ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص٢١٤، ٢١٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص١٦٤؛ وإصلاح المنطق ص٤٣١؛ وأمالي ابن الحاجب ص١٦٧، ٤١٢؛ وتخليص الشواهد ص٤١٥؛ وتذكرة النحاة ص٤٣؛ والجنى الداني ص٣٨٢؛ وجواهر الأدب ص٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/ ١٩٣؛ ورصف المباني ص٧٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٤؛ وشرح شواهد المغني ص٦٤١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣١٧؛ والكتاب ٢/ ٣٠٨؛ ولسان العرب ١١/ ١٥٥ (حصل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢؛ ونوادر أبي زيد ص٥٦.

اللغة: يدلّ: يرشد ويشير. المحصّلة: المرأة التي تخلّص الذهب من شوائبه.

المعنى: أتمنى أن أجد رجلاً يرشدني إلى امرأة تعرف قيمتي، وتغدو زوجتي، وجزاه الله عني خيرًا.

الإعراب: **«ألا»**: حرف عرض وتحضيض. **«رجلاً»**: مفعول به لفعل مضمر، منصوب بالفتحة، بتقدير: «ألا تُرونني رجلاً». **«جزاه»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به أوّل. **«الله»**: لفظ الجلالة، فاعل مرفوع بالضمّة. **«خيرًا»**: مفعول به ثانٍ لـ «جزى» منصوب بالفتحة. **«يدلّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير =

كأنّه قال: ألا تُرُونَني رجلاً. وزعم يُونُسُ أنّه نَوّنَ مُضطرًا».

* * *

قال الشارح: أمّا قوله [من السريع]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ[1]

البيت لأنَسِ بن العَبَّاس، والكلامُ في نصب «الخلّة» وتنوينِها يحتمل أمرَيْن:

أحدُهما: أن تكون «لا» مَزيدةً لتأكيدِ النفي، دخولُها كخروجها، فنصبتَ الثانيَ، ونوّنتَه بالعطف على الأوّل بالواو وحدَها، واعتُمد بـ «لَا» الأُولى على النفي، وجُعل الثانية مؤكِّدةً للجَحْد، كما يكون كذلك في «لَيْسَ» إذا قلت: «ليس لك غلامٌ، ولا جاريةٌ»، فيكون في الحكم كقوله [من الطويل]:

٣٢٣ـ ولا أبَ وابنًا مِثْلُ مَرْوانَ وابنِه إذا هو بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا

= مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**على محصلة**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يدلّ». «**تبيت**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة «تروني رجلاً» المقدرة: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جزاه الله» اعتراضية لا محل لها كذلك. وجملة «يدلّ»: في محلّ نصب صفة لـ «رجلاً». وجملة «تبيت»: في محل جرّ صفة لـ «محصلة».

والشاهد فيه قوله: «ألا رجلاً» حيث نصب «رجلاً» بفعل مضمر، والتقدير: «ألا تروني رجلاً...».

(١) وبعده:

كالثَّوبِ إذْ أُنْهِجَ فيه البِلَى أَعْيا على ذي الحِيلَةِ الصانِعِ

وروي عجزه:

* اتَّسَعَ الفَتْقُ على الراتِقِ *

وقيل: هو الصواب، لأنّ قبله هو قوله:

لا صُلْحَ بَيْني فاعلَموه ولا بَيْنَكُمُ ما حملت عاتقي

سَيْفي وما كنا بنَجْدٍ وما قرقرَ قُمْرُ الوادِ بالشاهِقِ

قال العيني: «كلتا القافيتين مرويّتان، ثمّ يحتمل أن يكون قائلهما واحدًا أو اثنين، ويكون الشطر الأول، وهو قوله:

«لا نسب اليوم ولا خلّة»

صادرًا منهما على توارد الخاطر، أو على السرقة الشعريّة».

٣٢٣ ـ التخريج: البيت لرجل من عبد مناة في تخليص الشواهد ص٤١٣، ٤١٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦٧، ٦٨؛ وشرح التّصريح ١/ ٢٤٣؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٣٥٥؛ وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٩، ٢/ ٥٩٣، ٨٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٢؛ وجواهر الأدب ص٢٤١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٣؛ والكتاب ٢/ ٢٨٥؛ واللامات ص١٠٥؛ واللمع ص ١٣٠؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٣.

اللغة: مروان: هو مروان بن الحكم، وابنه: هو عبد الملك بن مروان. ارتدى بالمجد: ظهر بمظاهر العظمة والشرف. تأزّر: لبس الإزار. =

الثاني: أن تكون نافية عاملةً كالأولى، كأنّه استأنف بها النفيَ فيكون حينئذ في تنوينِ «الخلّة» إشكالٌ. فذهب سيبويه والخليلُ[١] إلى أنّها معربةٌ منتصِبةٌ بإضمارِ فعل محذوف، كأنّه قال: «لا نَسَبَ اليومَ ولا أرَى خُلَّةً»، ومثلُه قوله [من الوافر]:

أَلَا رَجُـلاً جَـزاهُ الـلَّـهُ خَـيْـرًا ... يَـدُلّ عـلـى مُـحَـصِّـلَـةٍ تُـبِـيـتُ

وانتصابه في قول الخليل[٢] بفعل محذوف تقديرُه: ألا تُرونني رجلاً. وذهب يونُس[٣] إلى أنّ انتصابه من قبيل الضرورة. والذي دعاه إلى ذلك أنّ ألف الاستفهام إذا دخلت على «لا»، فلها معنيان: أحدهما الاستفهامُ، والآخرُ التَّمَنّي. وإذا كانت استفهامًا، فحالُها كحالها قبلَ أن تلحَقها ألفُ الاستفهام، فتقول: «ألا رجلَ في الدار، وألا غلامَ أفضلُ منك»، كما كنت تقول: «لا رجلَ في الدار»، و«لا غلامَ أفضل منك» تفتح الاسمَ المنكورَ بعدها، وترفع الخبرَ، لا فَرْقَ بينهما في ذلك. قال الشاعر [من البسيط]:

حارِ بنَ كَعْبٍ أَلَا أحْلام تَزْجُرُكُمْ ... [عنّي وأنْتُمْ من الجُوفِ الجماخيرِ][٤]

= **المعنى**: ما من أب وابن يشبهان مروان بن الحكم وابنه عبد الملك لحرصهما على المجد والشهرة.

الإعراب: «**ولا**»: الواو بحسب ما قبلها، و«لا»: نافية للجنس. «**أب**»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. «**وابنًا**»: الواو: حرف عطف، و«ابنًا»: معطوف على محل اسم «لا» منصوب بالفتحة، ويجوز فيه الرفع على أنّه معطوف على محلّ «لا» مع اسمها، أي: في محلّ رفع مبتدأ. «**مثل**»: خبر «لا» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**مروان**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. «**وابنه**»: الواو: حرف عطف، و«ابنه»: معطوف على «مروان» مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بجوابه، ويجوز أن تكون بمعنى «إذ» الدالة على التعليل. «**هو**»: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، أو توكيد لفظي للضمير المستتر في الفعل المقدّر الذي يفسّره الفعل الظاهر. «**بالمجد**»: الباء: حرف جرّ، و«**المجد**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تأزّر». «**ارتدى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**وتأزّرا**»: الواو: حرف عطف، «تأزرا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «ولا أب...»: بحسب ما قبلها. وجملة «ارتدى هو» المحذوفة: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ارتدى بالمجد»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تأزّر»: معطوفة على جملة «ارتدى».

والشاهد فيه قوله: «ولا أب وابنًا» حيث عطف على اسم «لا» النافية للجنس ولم يكرّرها، وجاء بالمعطوف منصوبًا، لأنّه عطفه على اسم «لا»، وهو مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على محلّ «لا» مع اسمها، فإنّهما معًا في محلّ رفع مبتدأ.

(١) الكتاب ٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩.
(٢) الكتاب ٢/٣٠٨.
(٣) الكتاب ٢/٣٠٨.
(٤) تقدم بالرقم ٢١٩.

وإذا كانت تَمَنّيًا، فلا خلافَ في الاسم أنه مبنٌّي مع «لا» كما كان، إنّما الخلافُ في الخبر. فأكثرُ النحويّين لا يُجيزون رفعَ الخبر وهو رأيُ سيبويه، والخليلِ، والجَرْميّ، وإنّما ينصبونه لأنّه قد دخله معنى التمنّي[١]، وصار مستغنيًا كما استغنى «اللّهُمّ غُلامًا»، ومعناه «اللّهُمّ هَبْ لي غلامًا»، ولا يُحتاج إلى خبرٍ ومعناه معنى المفعول. وذهب أبو عُثْمانَ المازنيُّ إلى أنّه يبقى على حاله من نصبِ الاسم، ورفع الخبر، ويكون على مذهبِ الخبر، وإن كان معناه التمنّيَ، كما أنّ قولك: «غَفَرَ اللّهُ له»، «ورَحِمهُ اللّهُ» اللفظُ خبرٌ، ومعناه الدعاءُ. وإذا كان ما بعد «ألَا» في كِلا وجهَيْها لا يكون إلّا مبنيًا على الفتح، أشْكَلَ الأمرُ في قول الشاعر [من الوافر]:

ألَا رجـــلاً جـــزاه الـــلّـــهُ خـــيـــرًا

فحمله الخليلُ على تقديرِ فعل، كأنّه قال: «أرُوني رجلاً»[٢]، جَعَلَه من قبيلِ «هلّا خيرًا من زيد»، و[من الطويل]:

[تعدّونَ عقرَ النِّيبِ أفضَلَ مجدِكُمْ بني ضَوطَرى] لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[٣]

وحمله يونسُ على أنّ تنوينه ضرورةٌ[٤]. وهو مذهبٌ ضعيفٌ، لأنّه لا ضرورةَ ههنا.

فصل
[تنكير اسمها]

قال صاحب الكتاب: **«وحقُّه أن يكون نكرةً. قال سيبويه[٥]: واعلمْ أنّ كلَّ شيء حسُن لك أن تُعمِل فيه «رُبَّ» حسُن لك أن تُعمِل فيه «لا»؛ وأمّا قول الشاعر [من الرجز]:**

٣٢٤ـ لا هَـيْـثَـمَ الـلـيـلـةَ لـلـمَـطِـيّ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٩.
(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٨.
(٣) تقدم بالرقم ٢٥٠.
(٤) الكتاب ٢/ ٣٠٨.
(٥) الكتاب ٢/ ٢٨٦.

٣٢٤ ـ التخريج: الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢/ ٢١٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٢٥٠؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٨٢، ٨/ ٩٨؛ وتخليص الشواهد ص١٧٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥٧، ٥٩؛ ورصف المباني ص٢٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٥٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٠٥؛ والكتاب ٢/ ٢٩٦؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٥.

اللغة: هيثم: هو هيثم بن الأشتر اشتهر بحسن حدائه للإبل.

الإعراب: «لا»: نافية للجنس. «هيثم»: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. «الليلة»: ظرف زمان متعلّق بمحذوف خبر «لا». «للمطيّ»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا».

وجملة «لا هيثم...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا هيثم» حيث عملت «لا» النافية للجنس في المعرفة «هيثم»، وذلك على تقدير التنكير.

وقولُ ابنِ الزَّبِير الأَسَدِيّ [من الوافر]:

٣٢٥- أَرَى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبِلادِ

وقولهم: «لا بَصْرَةَ لَكم»، و«قَضِيةٌ وَلا أَبَا حَسَنٍ لها»، فعلى تقديرِ التنكير، وأمّا «لا سِيَّمَا زيدٍ»، فمثلُ «لا مِثْلَ زيدٍ».

* * *

قال الشارح: وقوله: وحقّه أن يكون نكرةً، يعني الاسمَ الذي تعمل فيه «لا»، فإنّه لا يكون إلاّ نكرة من حيثُ كانت تنفي نفيًا عامًّا مستغرِقًا، فلا يكون بعدها معيَّنٌ، فـ «لا» في هذا المعنى نظيرةُ «رُبَّ» و«كَمْ» في الاختصاص بالنكرة، لأنّ «رُبَّ» للتقليل، و«كَمْ» للتكثير، وهذا الإبهامُ أَوْلى بها. وقد جاءت أسماءٌ قليلةٌ ظاهرُها التعريفُ، والمراد بها التنكيرُ فمن ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

لا هَيْثَمَ اللَّيلةَ للمَطِيِّ

أنشده سيبويه[1]، والشاهدُ فيه نصبُ «هيثم» بـ «لا»، وهو اسمٌ عَلَمٌ. وهي لا تعمل إلّا في نكرةٍ. وجاز ذلك، لأنّه أراد: أمثالَ هيثم مِمَّن يقوم

---

٣٢٥ - التخريج: البيت لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص١٤٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦١، ٦٢؛ والدرر ٢/ ٢١١؛ والكتاب ٢/ ٢٩٧؛ ولفضالة بن شريك في الأغاني ١٢/ ٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٢٦١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٩؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٢؛ والمقرب ١/ ١٨٩.

المعنى: أنّ حياة أبي خبيب أضحت متعسّرة، لأنه لم يُمنح ما أراد، فلا يستطيع أن يعطي السائلين كما يفعل بنو أميّة الذين يعطون بلا حساب.

الإعراب: «أرى»: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «الحاجات»: مفعول به أول منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «عند»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف حال من «الحاجات»، وهو مضاف. «أبي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «خبيب»: مضاف إليه مجرور. «نكدن»: فعل ماضٍ، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «ولا»: الواو: حالية، و«لا»: نافية للجنس. «أمية»: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محل نصب. «بالبلادِ»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا».

وجملة «أرى الحاجات...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «نكدن»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «أرى». وجملة «لا أميّة بالبلاد»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «لا أميَّة» حيث وقع اسم «لا» النافية للجنس معرفة، وذلك على تقدير التنكير.

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٦.

مقامَه في جُودَةِ الحِداء للمَطِيّ. ونحوُه قولُ ذي الرُّمّة [من الطويل]:

٣٢٦ـ هي الدارُ إذْ مَيٌّ لأهلِكَ جِيرةٌ لَيالِيَ لا أمْثالَهُنَّ لَيالِيَا

فلمّا قُدّر بـ «مثل»، تَنكّرَ، لأنّ «مثلاً» نكرةٌ، وإن أُضيفت إلى معرفة. وقد يُطْلَق «مثلٌ» ويكون المرادُ به ما أُضيف إليه، كما يقول القائل لِمَن يخاطِبه: «مثلُك لا يتكلّم بهذا»، و«مثلُك لا يفعل القبيحَ»، وعليه قولُه تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾[1] في قِراءة الجماعة غيرِ أهل الكوفة[2]، بخفضِ «مثلِ» والإضافةِ. ألا ترى أنّه إنّما يلزمه جزاءُ المقتول، لا جزاءُ مثله.

وأما قوله: «ولا أُمَيَّةَ في البلاد»، فهو لعبد الله بن زَبِير بن فَضالةَ بن شريك الوالي من أسَدِ بن خُزَيْمَةَ، والزَّبِيرُ بفتح الزاي، وكسر الباء. والشاهدُ فيه نصبُ «أُميّةَ» بـ «لَا»، وهو عَلَمٌ، على إرادةِ: ولا أمثالَ أُميّةَ كالذي قَبْلَه. يقول هذا لعبد الله بن الزُّبَيْر حين أتاه مستمنِحًا، فلمّا مَثَلَ بين يَدَيْه، قال له: «إنّه نفِدتْ نَفَقَتِي، ونقِبتْ راحِلتي»، فقال: «أحْضِرْها»، فأحضرها. فقال: «أقْبِلْ بها»، فأقبل. ثمّ قال: «أدْبِرْ بها» فأدبر. فقال: «ارْقَعْها بسِبْتٍ، واخْصِفْها بهُلْبٍ، وأنْجِدْ بها يَبْرُدْ خُفُّها». السِّبْتُ: جُلودُ البَقَر تُدْبَغ بالقَرَظ، تُحْذَى منه النعال، والهُلْبُ: شَعْرُ الخِنْزير الذي يُخْرَزُ به. فقال له ابنُ فضالة:

٣٢٦ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٣٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٤٠؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٤.

اللغة: إذْ مَيٌّ على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: إذ أهل مَيٍّ.

المعنى: هذه الدار كانت لمية زمن المرتبع وتجاور الأحياء، وفَضَّل تلك الليالي لما نال فيها من التنعُّم بالوصال واجتماع الشَّمْلِ.

الإعراب: «هي»: مبتدأ محله الرفع. «الدارُ»: خبر مرفوع بالضمة. «إذْ»: اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلّق بما في قوله: «هي الدار» من معنى التعظيم والإعجاب والتحبُّب. «ميٌّ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «لأهلك»: جار ومجرور متعلقان بـ«جيرة»، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «جيرةٌ»: خبر مرفوع. «ليالي»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «جيرةٌ» لما فيها من معنى الاقتراب. «لا»: نافية للجنس. «أمثالَهُنَّ»: اسم «لا» منصوب بالفتحة، و«هُنَّ»: مضاف إليه محله الجرّ. «لياليا»: تمييز منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «هي الدار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ميٌّ جيرةٌ»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «لا أمثالهن موجود»: صفة لـ «لياليَ» الأولى محلها النصب.

والشاهد فيه: أنه جاء اسم «لا» النافية للجنس نكرة؛ لأن: «أمثال» نكرة وإن أضيفت إلى معرفة.

(١) المائدة: ٩٥. وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقرأ بالخفض نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وغيرهم.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١١/ ١٣؛ وتفسير القرطبي ٦/ ٣٠٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٣٧.

إنّني أتيتُك مستحمِلاً، لا مستوصِفًا، فلَعَنَ الله ناقةً حملتْني إليك. فقال ابنُ الزُّبَيْر: «إنَّ وراكِبَها»، وانصرف عنه، وكان مُبَخَّلاً، فذَمَّه، ومدح بني أُميّة، فقال [من الوافر]:

أَقُولُ لِغِلْمَتِي شُدُّوا رِكَابِي ... أُجاوِزُ بَطْنَ مَكَّةَ في سَوادِ
فَمَا لي حِينَ أَقْطَعُ ذاتَ عِرْقٍ ... إلى ابنِ الكاهِلِيَّةِ مِن مَعادِ
أَرَى الحاجاتِ عِنْدَ أَبي خُبَيْبٍ ... نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ

قوله: «ابن الكاهليّة» يعني أُمَّه، وكانت من كاهِل، وهو حَيٌّ من هُذَيل. ولمّا بلغ عبدَ الله هذا الشعرُ، قال: عَلِمَ أنّها شَرُّ أُمّهاتي، فعَيَّرَني بها، وهي خير عَمّاته. وأبو خُبَيْب عبدُ الله بن الزبير، وخبيبٌ ابنُه، وهو أكبرُ أولاده، وكان يُكْنَى به، قال الراعِي [من الكامل]:

ما إنْ أتَيْتِ أبا خُبَيْبٍ وافِدًا ... إلّا أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلا

وقوله: نكدن، أي: ضِقْنَ، وبَعُدْنَ. والنَّكَدُ: ضَيْقُ العَيْش. وأراد بالبلاد ما كان من بلادِ عبد الله، وفي طاعته زمنَ خِلافته.

وأمّا قوله: «لا بَصْرَةَ لكم»، فالمراد: لا مثلَ بصرةَ لكم، والبصرةُ هنا أحدُ العِراقَيْن.

وقولهم: «قَضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها»، المراد عليُّ بن أبي طالِب، رِضوانُ الله عليه، أي: مثلَ أبي الحسن. كأنّه نفي منكورين كلُّهم في صفةِ عليّ، أي: لا فاضلَ، ولا قاضِيَ مثلَ أبي الحسن. فالمرادُ بالنفي هنا العمومُ، والتنكيرُ، لا نفيُ هؤلاء المعرَّفين، وعَلِمَ المخاطَبُ أنّه قد دخل هؤلاء في جملةِ المنكورين. وليس المعنى على نفي كلِّ مَن اسمُه هَيْثَمٌ، أو أُمَيَّةُ، أو عليٌّ، وإنّما المراد نفيُ منكورين كلُّهم في صفةِ هؤلاء. فالعَلَمُ إذا اشتهر بمعنًى من المعاني، ينزَّل منزلةَ الجنس الدالِّ على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يُقال هذا الكلامُ عنده هو الذي يسوِّغ التنكيرَ، وذلك أنّه إنّما يُقال لإنسانٍ يقوم بأمْرٍ من الأمور له فيه كِفايةٌ، ثمّ يحضُر ذلك الأمرُ، ولم يحضر ذلك الإنسانُ، ولا مَن كَفَى فيه كفايتَه، فاعرفه.

وأمّا «لا سِيَّمَا زيدٍ»، فـ «السِّيُّ»: المثلُ، فكأنّه لا مِثْلَ زيدٍ، فهو نكرةٌ من جهة المعنى.

فصل

[أحكام اسمها إذا كان بعده لام الإضافة]

قال صاحبُ الكتاب: «**وتقول: «لا أبَ لك». قال نَهارُ بن تَوْسِعةَ اليَشْكُرِيُّ [من الوافر]:**

٣٢٧- أَبِي الإسْلامُ لا أَبَ لي سِواهُ ... إذا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أو تَمِيمِ

---

٣٢٧ - **التخريج**: البيت لنهار بن توسعة في الدرر ٢/ ٢١٨؛ والكتاب ٢/ ٢٨٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٤٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٥.

و«لا غلامَيْنِ لك»، و«لا ناصرِينَ لك»، وأمّا قولهم: «لا أبَا لك»، و«لا غلامَيْ لك»، و«لا ناصرِي لك»، فمشبَّهٌ في الشُّذوذ بالمَلامِح، والمَذاكِير، و«لَدُنْ غُدْوَةً». وقَصْدُهم فيه إلى الإضافة وإثباتُ الألف وحذفُ النون لذلك. وإنّما أُقحِمَت اللام المضيفة توكيدًا للإضافة، ألا تراهم لا يقولون: «لا أبا فيها»، و«لا رَقِيبَيْ عليها»، و«لا مُجِيرِي منها»، وقَضاءً من حقّ المنفيّ في التنكير بما يظهَر بها من صورةِ الانفصال».

* * *

قال الشارح: إذا كان بعد الاسم المنفيّ لامُ الإضافة، نحوَ: «لا غلامَ لك»، و«لا ناصرَ لزيدٍ»، فلك في الاسم المنفيّ وجهان:

أحدُهما: أن يُبنَى مع «لا»، ويكون حذفُ التنوين معه كحَذْفه مع «خمسةَ عشرَ» وبابِه، وتكون اللامُ في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم، ويكون الخبرُ محذوفًا، وهذا الوجهُ هو الأصلُ والقياسُ.

والوجه الثاني: أن يكون مضافًا إلى ما بعد اللام، وتكون اللامُ زائدةً مُقْحَمَةً، ويكون حذفُ التنوين منه كحذفه من قولك: «لا غلامَ رجلٍ عندك»، ويكون المنفيُّ معرَبًا غيرَ مبنيٍّ منفصلاً من «لا» النافي، وليسا كالشيء الواحد.

فعلى هذا تقول: «لا أبَ لك»، و«لا أخَ لعمرٍو»، فيكون الاسمُ المنفيّ مبْنيًا مع النافي، ويكون الجارُّ والمجرور في موضع الخبر، أو في موضع الصفة، والخبرُ محذوفٌ، فإذا كان صفة، جاز أن يكون محلّه نصبًا على اللفظ، وجاز أن يكون محلّه

= اللغة: واضحة.

الإعراب: «**أبي**»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**الإسلامُ**»: خبر مرفوع بالضمة. «**لا**»: نافية للجنس. «**أبَ**»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «**لي**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». «**سواه**»: اسم منصوب على الاستثناء، منصوب بالفتحة المقدرة على الألف، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ. «**إذا**»: اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلّق بخبر «لا»، أو بها لما فيها من معنى النفي. «**افتخروا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: فاعل، والألف: فارقة. «**بقيس**»: جار ومجرور متعلقان بـ «افتخروا». «**أو**»: حرف عطف: «**تميم**»: معطوف على «قيسٍ» مجرور بالكسرة.

وجملة «أبي الإسلام»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أب لي سواه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «افتخروا»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه جعله الجار والمجرور خَبر «لا» في قوله: «**لا أبَ لي**»، ولو كان قاصدًا الإضافة وتوكيدها باللام الزائدة لقال: لا أبا لي.

رفعًا على الموضع، ويجوز أن يكون الجارُّ والمجرور بيانًا، لا صفةً، ولا خبرًا على تقديرِ: أعْني. قال الشاعر [من الوافر]:

أبـي الإسـلامُ لا أبَ لـي سِـواه... إلـخ

الشاهد فيه قولُه: «لا أبَ» على البناء، وتركيبِ النافي والمنفيّ وجَعْلِهما شيئًا واحدًا. ومعناه ظاهرٌ، يقول: إنّني لا أفتخِرُ بآبائِي وانتمائِي إلى قبائلِ العرب من قيس وتميم ونحوِهما، كما يفعل غيري، وإنّما افتخاري بالإسلام، وكَفَى به فَخْرًا.

ويجوز أن تقول: «لا أبَا لزيدٍ»، و«لا أخَا لعمرٍو»، قال الشاعر [من البسيط]:

يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لا أبَـا لَـكُـمُ لا يُـلْـقِـيَـنَّـكُـمُ فـي سَـوْءَةٍ عُـمَـرُ(1)

فيكون لفظُ الاسم بعد «لا» كلفظِ الاسم المضاف، و«لا» عاملةٌ فيه غيرُ مبنيّةٍ معه، كأنّك أضفتَ الاسمَ المنفيَّ إلى المجرور، فقلت: «لا أباك»، و«لا أخاك»، وهذا تمثيلٌ، ولا يُتكلّم به، وربّما جاء في الشعر. قال الشاعر [من الطويل]:

٣٢٨- وقـد مـاتَ شَـمّـاخٌ ومـاتَ مُـزَرِّدٌ وأيُّ كَـريـمٍ لا أبـاكَ مُـخَـلَّـدُ

وقال الآخر [من الوافر]:

٣٢٩- أبِـالْـمَـوْتِ الـذي لا بُـدَّ أنّـي مُـلاقٍ لا أبـاكِ تُـخـوِّفـيـنـي

---

(1) تقدم بالرقم ٢٠٧.

٣٢٨ - **التخريج**: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص٣١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٤٢؛ وكتاب اللامات ص١٠٣؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي)؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٥.

اللغة: الشماخ: شاعر معروف، ومُزرِّد هو أخو الشماخ.

المعنى: لن يخلد أحدٌ فسيموت الغني والفقير، والمشهور والمغمور.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «**مات**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**شمّاخ**»: فاعل مرفوع. «**ومات**»: الواو: حرف عطف، «مات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**مزرّد**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**وأيُّ**»: الواو: حرف استئناف، «أيُّ»: اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ. «**كريم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا**»: نافية للجنس. «**أباك**»: اسم «لا» منصوب بالألف، لأنه من الأسماء الستة، والكاف، مضاف إليه محله الجر. «**مخلَّدُ**»: خبر المبتدأ «أيّ» مرفوع بالضمة.

وجملة «مات شمّاخ»: بحسب الواو. وجملة «مات مزرِّدٌ»: معطوفة على جملة «مات شماخٌ». وجملة «أيُّ كريم مخلّد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أباك مع الخبر المحذوف»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا أباك» حيث حذف اللام الجارة، إذ الشائع في الاستعمال أن يقال: لا أبا لك، وقد قيل في البيت (لا أباك) شذوذًا عمّا هو شائع.

٣٢٩ - **التخريج**: البيت لأبي حيّة النميري في ديوانه ص١٧٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧؛ =

ثمّ دخلت اللامُ لتأكيدِ الإضافة، كما كانت كذلك في قوله [من مجزوء الكامل]:

يـــا بُـــؤسَ لـــلـــحَـــرْبِ[1]

إلّا أنّ النيّة في هذه الإضافة التنوينُ، والانفصالُ. ولا يَتعرَّف المنفيّ بالإضافة، كما كان كذلك في قولك: «لا مثلَ زيدٍ عندك»، و«كلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ»، ولذلك عملتْ «لا» فيه.

وتقول: «لا غلامَيْن لك»، و«لا ناصرِين لزيدٍ»، فالاسم المنفيّ مبنيٌّ مع «لا» بناءَ «خمسةَ عشرَ»، كما كان كذلك في قولك: «لا أبَ لك»، لأنّ الموضع موضعُ بناءٍ، لا مانعَ من ذلك. وتثبُت النونُ فيه كما تثبُت مع الألف واللام، وتثنيةِ ما لا ينصرف، نحوِ قولك: «هذان أحمران»، و«هذان المسلمان». والتنوينُ لا يثبت في واحدٍ من الموضعَيْن، وذلك لقوّة النون مع الحركة. هذا مذهبُ الخليل وسيبويه[2]، وذهب أبو العبّاس المبرّدُ إلى أنّهما معربان، وليسا مبنيَّيْن مع «لَا». قال: لأنّ الأسماء المثنّاة، والمجموعة بالواو والنون، لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا، فلم يجز ذلك، كما لم يوجَد

= والدرر ٢/ ٢١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢١١؛ ولسان العرب ١١/ ٢١٠ (خعل)، ١٤/ ١٢ (أبي)، ١٥/ ١٦٣ (فلا)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٢؛ والخصائص ١/ ٣٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٠١؛ واللامات ص١٠٣؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٥؛ والمقرب ١/ ١٩٧؛ والمنصف ٢/ ٣٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٣٧.

المعنى: يقول: أتخوّفينني بالموت الذي لا بدّ أنّه ملاقيني آجلاً أم عاجلاً، شئت أم أبيت.

الإعراب: **«أبالموت»**: الهمزة: للاستفهام، **«بالموت»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تخوفيني». **«الذي»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ نعت «الموت». **«لا»**: نافية للجنس. **«بدّ»**: اسم «لا» مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. **«أنّي»**: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». **«ملاق»**: خبر «أنّ». **«لا»**: نافية للجنس. **«أباك»**: اسم «لا» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. وخبر «لا» محذوف. **«تخوّفيني»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة. والياء الأولى في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء الثانية في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «أبالموت تخوّفيني»: الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة «لا بدّ أني ملاق»: الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الاسميّ. وجملة «أني ملاقٍ» المؤوّلة بمصدر في محلّ جرّ بحرف جرّ محذوف تقديره «من». وجملة «لا أباك» الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «لا أباك» حيث حذف اللام الجارة شذوذاً والأصل: لا أبا لك.

(١) تقدم بالرقم ٢٠٩.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

وَلا الموصولُ مع ما قبله بمنزلة اسم واحدٍ. وهذا إشارةٌ إلى عدم النظير، وإذا قام الدليلُ، فلا عِبْرَةَ بعدم النظير، أمّا إذا وُجد، فلا شَكَّ أنّه يكون مُؤْنِسًا، وأمّا أن يتوقّف ثبوتُ الحكم على وجوده فلا. ومن قال: «لا أبا لك»، فجعل المنفيَّ مضافًا، وجعل اللامَ مقحَمةً، قال: «لا غلامَيْ لزيد»، و«لا ناصرِي لك»، بحذف النون، لأنّه أراد الإضافةَ، ثمّ أقحمَ اللامَ لتأكيد الإضافة.

وقوله: «فمشبَّهٌ بالمَلامِح، والمَذاكِير، ولَدُنْ غُدْوَةً»، يريد أنّ هذا الإقحام ورد شاذًّا على غيرِ قياس، كما أنّ الملامح والمذاكير كذلك، ألا ترى أنّ الواحد من الملامح لَمْحَةٌ، والواحدَ من المذاكير ذَكَرٌ، ولا يُجْمَع واحدٌ من هذَيْن البناءَيْن على «مَفاعِلَ»، و«مَفاعِيلَ»، وإنّما جاء في هذَيْن الاسمَيْن شاذًّا كأنّه جمعُ «مَلْمَحَةٍ»، وجمعُ «مِذْكَارٍ». جاء الجمعُ على ما لم يُستعمل، كما جاء «لا أبا لك» و«لا غلامَيْ لك» على إرادةِ الإضافة، وإن لم يكن الإضافةُ مستعمَلةً إلّا على نَدْرةٍ وضرورةٍ. وكذلك «لَدُنْ غُدْوَةً» نصبتْ «غدوة» بـ «لدن» على التشبيه باسم الفاعل، شُبّهت نُونُها بتنوينِ اسم الفاعل، والحركةُ قبلها بحركة الإعراب، واختصّ هذا الشَّبَهُ، والنصبُ بـ «غُدْوَةٍ»، فلا يُنصَب غيرها.

وقوله: «وقَصْدُهم إلى الإضافة، وإثباتُ الألف، وحذفُ النون لذلك»، يريد أنّ الغرض بقولهم: «لا أبَا لك»، و«لا غلامَيْ لزيدٍ»: الإضافةُ وأنّ التقدير: لا أباك، ولا غلامَيْك، وإن كانت اللامُ فاصلةً في اللفظ. يدلّ على ذلك ثبوتُ الألف في «الأب» في قولك: «لا أبَا لك»، وحذفُ النون في التثنية من قولك: «لا غلامَيْ لك»، ولو كان «الأب» منفصلاً غيرَ مضاف، لكان ناقصًا محذوفَ اللام، كما تقول: «هذا أبٌ»، و«رأيتُ أبا» و«مررتُ بأبٍ»، ولا يُستَعمل تامًّا إلّا في حال الإضافة، نحو قولك «هذا أبوك»، و«رأيت أباك»، و«مررت بأبيك»، وكذلك النونُ في التثنية لا تسقُط في حالِ الإفراد إنّما تسقط للإضافة، فحذفُها هنا دليلٌ على إرادةِ الإضافة لفظًا.

وقوله: وإنّما أقحمت اللامُ المضيفةُ لتأكيد الإضافة، يريد إنّما خُصَّتْ هذه اللام بالإقحام دون غيرها من حروف الإضافة، لِما فيها من تأكيدِ الإضافة، إذ الإضافةُ هنا بمعنى اللامِ، وإن لم تكن موجودةً. فإذا قلت: «أبو زيدٍ»، فتقديرُه: «أبٌ لزيدٍ»، فإذا أتيتَ بها كانت مؤكِّدةً لذلك المعنى، غيرَ مُغيِّرةٍ له، ألا ترى أنّ معنى المِلْك، والاختصاص مفهومٌ منها في حال عدم اللام، كما يُفهَم عند وجودها، فلا فرقَ بين قولك: «غلامُ زيدٍ»، و«غلامٌ لزيدٍ».

فلذلك لم يقولوا: «لا أبَا فيها»، و«لا مُجِيرِي منها»، و«لا رَقِيبَيْ عليها»، ولم يُقْحِموا غيرَ اللام، لأنّها لا تؤكّد الإضافة كما تؤكّدها اللامُ.

وقوله: و«قضاءً من حقّ المنفيّ في التنكير»، يريد أنّ زيادةَ اللام في «لا أبَا لك» أفادت أمرين: أحدُهما تأكيدُ الإضافة، والآخرُ: لفظُ التنكير، لفصْلها بين المضاف

والمضاف إليه. فاللامُ مقحمةٌ غيرُ معتَدٍّ بها من جهةِ ثَباتِ الألف في «الأب»، ومن جهةِ تَهْيِئَة الاسم لعملِ «لَا» فيه يُعْتَدّ بها، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وقد شُبّهتْ في أنّها مَزيدةٌ ومؤكِّدةٌ بـ «تيم» الثاني في [من البسيط]:**

يا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ [لا أبا لكُمُ لا يُلقِيَنَّكُمْ في سَوْءَةٍ عُمَرُ][1]

والفَرْقُ بين المنفيّ في هذه اللغة، وبينه في الأُولى أنّه في هذه مُعْرَبٌ وفي تلك مبنيٌّ. وإذا فصلتَ، فقلتَ: «لا يدَيْن بها لك»، و«لا أبَ فيها لك»، امتنع الحذفُ، والإثباتُ عند سيبويه[2]، وأجازهما يونسُ[3]. وإذا قلتَ: «لا غلامَيْن ظريفَيْن لك» لم يكن بُدٌّ من إثباتِ النون في الصفة والموصوف».

* * *

قال الشارح: قد شُبّهت اللام هنا في أنّها مَزيدةٌ بـ «تيم» الثاني من قوله:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ

فـ «عديٍّ» مخفوضٌ بإضافةِ «تيم» الأوّلِ إليه، و«تيمٌ» الثاني مقحَمٌ زائدٌ للتأكيد، ومثلُه إقحامُ التاء في قولهم: «يا طَلْحَةَ أَقْبِلْ» بفتح التاء. قال الشاعر [من الطويل]:

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ وَلَيْلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ[4]

ووجهُ الشاهد فيه أنّه أراد الترخيمَ بحذف التاء، ثمّ أقحمها، وهو لا يعتدّ بها، فَفَتَحَها كما يفتح ما قبل التاء في الترخيم.

قال: والفرق بين المنفيّ في هذه اللغة، وبينه في الأُولى أنّه في هذه معربٌ، وفي تلك مبنيٌّ، يعني أنّك إذا قلت: «لا أبَ لك» من غيرِ ألف، كان «الأب» مبنيًّا مع «لا». ويكون الجارُّ والمجرور في موضع الصفة، والخبرُ محذوفٌ، أو يكون في موضع الخبر. وإذا قلت: «لا أبَا لك» كان معربًا منصوبًا، لأنّه مضافٌ إلى ما بعد اللام، فالاسمُ بعد اللامِ مخفوضٌ بإضافةِ المنفيّ إليه، لا باللام، ولا يتعلّق اللامُ ههنا بشيء، وفي الأوّل تتعلّق بمحذوفٍ.

فإن فصلتَ بين المنفيّ وما أُضيف إليه بظرفٍ، أو جارٍّ ومجرور مع اللام المقحمةِ، قَبُح عند الخليل وسيبويه[5]، لأنّ اللام بمنزلةِ ما لم يُذكَر، فالاسمُ بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه حاجزٌ، نحوِ: «لا مثلَ زيدٍ». فكما يقبُح «لا مثلَ بها لك زَيدٍ»، قَبُح «لا أبَا فيها لك». ألا ترى أنّك إذا فصلت بين «كَمْ» ومفسِّرها في الخبر بشيء، فقلت:

---

(١) تقدم بالرقم ٢٠٧.
(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٩.
(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١.
(٤) تقدم بالرقم ٢١٢.
(٥) الكتاب ٢/ ٢٧٩.

«كم بها رجلاً مصابًا»، عُدل إلى لغةِ مَن ينصب، وإن كان لُغة مَن يخفِض بها مع غير الفصل أكثرَ، لقُبْحِ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارّ والمجرور، وهو مع قُبحه جائزٌ في الشعر، نحوِ قوله [من السريع]:

[لمّا رأتْ ساتيدَما استَعْبَرَتْ] لله دَرُّ اليومَ مَن لامَها[(١)]

وقوله [من البسيط]:

كأنّ أصْواتَ مِن إيغالِهِنّ بِنا أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ[(٢)]

وإذا قُبح الفصلُ مع اعتقادِ الإضافة، كان الأختيارُ الوجهَ الأوّلَ، وهو البناءُ، وإثباتُ النون في التثنية، وحذفُ الألف من الأبِ. فتقول: «لا يدَيْن بها لك»، و«لا أبَ فيها لك». وهذا معنى قوله: «امتنع الحذفُ والإثباتُ عند سيبويه»، يريد حذفَ النون من التثنية، وإثباتَ الألف في «الأب»، فلا تقول: «لا يدَيْ بها لك»، و«لا أبَا فيها لك»، لأنّ حذفَ النون من التثنية، وإثباتَ الألف في «الأب» يؤذِنان بالإضافة، والفصلُ يُبْطِل ذلك.

وكان يونسُ يذهب إلى جوازِ الفصل بالظرف، أو ما جرى مجراه من جارٍّ ومجرور من غيرِ قُبْح، إذا كان الظرفُ ناقصًا لا يتِمّ به الكلامُ، نحوَ: «لا يَدَيْ بها لك»، ومعناه: لا طاقةَ بها لك، فهذا جائزٌ عنده، لأنّ «بِهَا» في هذا المكان لا يتمّ به الكلامُ، لأنّه ليس خبرًا. وعند سيبويه الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه قبيحٌ سَواء كان ممّا يتِمّ به الكلامُ أو لا.

فإن وصفت المنفيَّ، فقلت: «لا غلامَيْن ظريفَيْن لك»، لم يجز حذفُ النون من المنفيّ، ولا من صفته. أمّا امتناعُ الحذف من المنفيّ؛ فلأنّك وصفته، وأنتَ تنوي إضافتَه إلى ما بعد اللام، والمضافُ إليه من تمام المضاف، ينزل منه منزلةَ التنوين من الاسم، ولا يصحّ وصفُ الاسم إلّا بعد تمامه، ولأنّ الفصل في الشعر إنّما جاز بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، أو الجارّ والمجرور، لا بغيره. ولا يجوز إسقاطُ النون من الصفة، لأنّ ذلك إنّما جاء في المنفيّ، لا في صفته.

فصل

[حكم صفة اسمها وإعرابه]

قال صاحب الكتاب: **«وفي صفةِ المفرد وجهان:**

أحدُهما: أن تُبْنَى معه على الفتح كقولك: «لا رجلَ ظريفَ فيها».

والثاني: أن تُعْرَب محمولةً على لفظه، أو محلّه كقولك: «لا رجلَ ظريفًا فيها، أو ظريفٌ»، فإن فصلتَ بينهما أعربتَ، وليس في الصفة الزائدة عليها إلاّ الإعرابُ. فإن

(١) تقدم بالرقم ١٤٣.

(٢) تقدم بالرقم ١٤٤.

كرّرتَ المنفيَّ، جاز في الثاني الإعراب والبناءُ، وذلك قولك: «لا ماءَ ماءً بارِدًا»، وإن شئتَ لم تُنوِّنْ».

* * *

قال الشارح: إنّما قال: «المُفْرَد» تحرُّزًا من المضاف، نحوِ: «لا غلامَ رجلٍ»، فإن وصفتَ المضاف، لم يجز فيه البناءُ ألبتّةَ.

فإذا وصفت المنفيّ المفرد، جاز لك في الصفة وجهان:

أحدُهما: أن تبني الصفةَ والموصوفَ، وتجعلهما اسمًا واحدًا على «خمسةَ عشرَ»، وذلك لأنّ الموضع موضعُ بناءٍ وتركيبٍ، وتركيبُ الاسم مع الاسم أكثرُ من تركيب الحرف مع الاسم، نحوُ: «خمسةَ عشرَ»، وبابِه، وهو «جاري بَيْتَ بَيْتَ»، ونحوِه، فكأنّ الثاني دخل عليهما بعد تركيبهما، ولم يجز تركيبُه معهما أيضًا، لأنّه ليس من العَدْل جعلُ ثلاثةِ أشياءَ شيئًا واحدًا.

والوجه الثاني: أن تُعربه، ولك في إعرابه وجهان: أحدهما أن تُتْبِعه اللفظَ، فتنصبه، وتُنوِّنه، فتقول: «لا رجلَ ظريفًا عندك». فإن قلت كيف جاز حعلُ الصفة على اللفظ، والأوّلُ مبنيٌّ، والثاني معربٌ؟ قيل: لمّا اطّرد البناءُ ههنا في كلّ نكرة تقع هذا الموقعَ، أشبهتْ حركتُه حركةَ المعرب، فجاز أن يوصَف على لفظه، ويُعْطَف عليه، وإن كان مبنيًّا. ومثلُه الحمل على حركةِ البناء في المنادَى العَلَم، نحوُ قولك: «يا زيدُ الظريفُ» بالرفع حملاً على اللفظ، وإن كان مبنيًّا، وليس لك حركةُ بناء تُشْبِه حركةَ الإعراب مشابهةً تامّةً إلّا الفتحةُ في قولك: «لا رجلَ في الدار»، والضمّةُ في المنادى نحوِ قولك: «يا زيدُ».

ويجوز في نصب الصفة وجهٌ آخرُ، وهو أن يكون محمولاً على محلّ المنفيّ، لأنّ محلّه نصبٌ بالنافي الذي هو «لا»، لمضارَعتها «إنَّ» على ما تقدّم. وإنّما بُني للتركيب مع «لا» فالفتحةُ فيه فتحةُ بناء نائبةٌ عن فتحةِ إعراب. ويجوز في الصفة أيضًا الرفعُ حملاً على موضع النافي والمنفيّ، لأنّ «لا» وما عملتْ فيه بمعنى اسم واحدٍ مرفوعٍ بالابتداء، يدلّ على ذلك أنّا إذا قلنا: «لا فيها رجلٌ»، ففصلنا بين «لا» واسمِها بظرف، أو جارٍّ ومجرور، بطل عملُها، وارتفع اسمُها بالابتداء مع صحّةِ الجَحْد بها، وبَقاءِ معنى المنصوب. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[1]. فلذلك جاز في النعت فيما بعد «لا» والعطفِ عليه الرفعُ على موضع «لا» مع الاسم، والنصبُ على الاسم الذي بعد «لا» وقد شبّهه سيبويه[2] بقوله [من الوافر]:

٣٣٠ـ [معاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ] فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَدِيدا

---

(١) الصافات: ٤٧. (٢) الكتاب ٢/ ٢٩٢.

٣٣٠ ـ التخريج: البيت لعقبة أو لعقيبة الأسدي في خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب =

في إجرائه على موضع الباء، إذ كان موضعُها نصبًا على خبرِ «لَيْسَ»، ولو أجراه على اللفظ، لقال: و«لا الحديدِ».

واعلمْ أنّه إذا فصل بين المنفيّ، وصفته بظرف، أو جارّ ومجرور، نحوَ: «لا رجلَ اليومَ ظريفًا»، و«لا رجلَ فيك راغبًا»، امتنع البناءُ، لأنّه لا يجوز لك أن تجعل الاسمَ والصفةَ بمنزلةِ اسم واحد، وقد فصلتَ بينهما، كما لا يجوز لك أن تفصِل بين «عشرَ»، و«خمسةَ» في «خمسةَ عشرَ». ووجهُ الإعراب والتنوينِ إمّا بالنصب، وإمّا بالرفع، نحوُ قولك: «لا رجلَ ظريفًا عندك»، و«لا رجلَ ظريفٌ عندك» فالنصبُ على اللفظ، والرفعُ على المحلّ.

فإن أتيتَ بصفةٍ زائدةٍ، نحوَ: «لا غلامَ ظريفَ عاقلاً عندك»، كنتَ في الوصف الأوّل بالخِيار: إن شئت بنيتَه، ومنعتَه التنوينَ، وإن شئت أعربتَه ونوّنتَه. ولا يكون الثاني إلّا منوّنًا معربًا، إمّا بالنصب، وإما بالرفع. ولا يجوز فيه البناءُ، لأنك لا تجعل ثلاثةَ أشياءَ شيئًا واحدًا.

فإن كرّرتَ الاسم المنفيَّ، نحوَ قولك: «لا ماءَ ماءَ باردًا»، فأنتَ في الاسم الثاني بالخيار، إن شئت نوّنتَه، وإن شئت لم تُنوّنْه، لأنّك جعلتَه وصفًا، كما قالوا: «مررتُ

= ١/ ١٣١، ٢٩٤؛ وسمط اللآلي ص١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠؛ والكتاب ١/ ٦٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)؛ ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣١٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص١٦٠؛ ورصف المباني ص١٢٢، ١٤٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٥؛ والكتاب ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٧؛ والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١.

اللغة: معاوي: ترخيم معاوية. أسجح: أَعْفُ، والإسجاح: حسن العفو.

المعنى: أعفُ عنّا يا معاوية واصفح، فلسنا جبالاً ولا حديدًا، بل نحن بشر نحبُّ ونكره ونحسن ونخطىء.

الإعراب: «**معاوي**»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب. «**إنّا**»: «إنّ»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**بشر**»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة. «**فأسجح**»: الفاء: استئنافية، «أسجح»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**فلسنا**»: الفاء: استئنافية، «ليس»: فعل ماض ناقص، و«نا»: ضمير متصل في محل رفع اسم «ليس». «**بالجبال**»: الباء: حرف جر زائد، «الجبال» اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». «**ولا**»: الواو: للعطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**الحديدا**»: معطوف على محل خبر «ليس» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «يا معاوي» الفعلية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنّا بشر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسجح»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لسنا بالجبال»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فلسنا بالجبال ولا الحديدا» حيث عطف «الحديدا» على محل الجار والمجرور «بالجبال» إذ هو خبر «ليس»، والباء زائدة فيه.

بحائطٍ آجُرٍّ، وببابٍ ساجٍ»، فكما وصفوا بـ «آجُرٍّ»، و«ساجٍ»، وهما اسمان جامدان غيرُ مشتقَّيْن، فكذلك وُصفَ بالاسم الثاني، وإن كان اسمًا غيرَ مشتقّ، فقالوا: «لا ماءَ ماءَ باردًا». فإذا نوّنتَ، جاز رفعُه ونصبه، كما قلت: «لا رجلَ ظريفًا، وظريفٌ». وإذا لم تنوّن بنيتَ، وركّبتَ الأوّلَ والثاني، وجعلتَهما اسمًا واحدًا، وأمّا «باردًا» فلا يكون فيه إلّا الإعرابُ والتنوينُ، لأنّه وصفٌ ثانٍ، وقد تقدّم علّتُه.

فصل

[حكم المعطوف على اسمها]

قال صاحب الكتاب: **«وحكمُ المعطوف حكمُ الصفة إلاّ في البناء. قال [من الطويل]:**

فلا[1] أبَ وابنًا مِثْلُ مَرْوانَ وابنِهِ [إذا هو بالمَجْدِ ارتدى وتأزّرا][2]

وقال [من الكامل]:

٣٣١ـ [هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بِعَيْنِهِ] لا أُمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

---

(١) في الطبعتين «لا»، ولعلّه تحريف.

(٢) تقدم بالرقم ٣٢٣.

٣٣١ ـ التخريج: البيت من أكثر الشواهد النحويّة المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢؛ وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٣٨، ٤٠؛ وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مرّة في تخليص الشواهد ص٤٠٥؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرّة في شرح شواهد الإيضاح ص٢٠٩؛ وهو لرجل من بني عبد مناف، أو ابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرّة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦/ ١٧٥؛ وهو لهنيّ بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس)؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/ ٢٤١؛ ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ص٣٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٩؛ ولرجل من مذحج أو لهمّام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص٩٢١؛ ولهمام بن مرّة في الحماسة الشجريّة ١/ ٢٥٦؛ ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرّة الكنانيّ في حماسة البحتري ص٧٨؛ ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ص٢٨٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٤١، ٢٤٥؛ والأشباه والنظائر ٤/ ١٦٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص٥٩٣، ٨٤٧؛ ورصف المباني ص٢٦٧؛ وشرح الأشموني ص١٥١؛ وشرح ابن عقيل ص٢٠٢؛ وكتاب اللامات ص١٠٦؛ واللمع في العربية ص١٢٩؛ ومغني اللبيب ص٥٩٣؛ والمقتضب ٤/ ٣٧١.

اللغة والمعنى: الصغار: الذلّ والضيم.

يقول: أقسم بحياتكم أنّ هذا الأمر [تفضيل أحد علي] هو الذلّ بعينه؛ وإن حصل ذلك، فلا أمّ لي ولا أب؛ أي ساقط الحسب والنسب.

الإعراب: «هذا»: ها: للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «لعمركم»: اللام: =

وإن تعرّفَ، فالحملُ على المحلّ لا غيرُ، كقولك: «لا غلامَ لك ولا العَبّاسُ».

* * *

قال الشارح: حكمُ المعطوف كحكم الصفة، لأنّهما من التوابع، إلاّ في البناء، فإنّه لا يجوز بناءُ المعطوف، وجعلُه مع ما عُطف عليه شيئًا واحدًا، لأنّه قد تَخلّل بينهما حرفُ العطف، فمنع ذلك من البناء والتركيبِ، كما منع الفصلُ بين الصفة والموصوف، إذا قلت: «لا رجلَ عندك ظريفًا»، ولأنّه يؤدّي إلى جعلِ ثلاثةِ أشياءَ: الاسم المعطوفِ، والمعطوفِ عليه، وحرفِ العطف شيئًا واحدًا، وذلك إجحافٌ، وما عدا البناءَ ممّا كان جائزًا في الصفة، فهو جائزٌ ههنا من الإعراب والتنوينِ. وهما شيئان: النصبُ والرفعُ، فالنصبُ بالحمل على لفظ المنفيّ، لأنّ الفتحة مشبَّهةٌ بحركة الإعراب على ما ذكرنا، والثاني بالحمل على موضعِ المنفيّ، لأنّ موضعه نصبٌ بـ «لا»، ولولا البناءُ كان منوّنًا، والأمر الثاني الرفعُ بالحملِ على موضع المنفيّ، والنافي، وموضعُهما رفعٌ على ما ذُكر في الصفة، ومثلُه قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1] جُزمتْ «أَكُنْ» حملاً على موضع «فأصّدّق»، لأنّ موضعه جزمٌ، كأنّك قلت: «أصَّدَّقْ وأكُنْ من الصالحين». وأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

فلا أبَ وابْنًا مِثْلَ مَرْوانَ وابْنِهِ إذا هو بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرا

فالشاهد فيه أنّه عطف «ابنًا» على المنصوب بـ «لَا»، ونوّنه لتعذّرِ البناء على ما ذكرنا، ونَصَبَ مثلاً على أنّه وصفٌ للمنفيّ، وما عُطف عليه، و«مِثْلَ» يكون وصفًا للاثنَيْن، والجمعِ، وإن كان لفظُها مفردًا لِما فيها من الإبهام. قال الله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾[2]، والخبر محذوفٌ. وقد رُوي رفعُ «الابن» ههنا بالعطف على الموضع، ورفعُ

= حرف ابتداء، و«عمر»: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره: «قسمي»، وهو مضاف و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«الصغار»**: خبر المبتدأ «ذا» مرفوع. **«بعينه»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «الصغار». وقيل: الباء: حرف جر زائد، و«عين»: تأكيد لـ «الصغار»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جر بالإضافة. «لا»: النافية للجنس. **«أمّ»**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. «لي»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». **«إنْ»**: حرف شرط جازم. **«كان»**: فعل ماضٍ تام. **«ذاك»**: اسم إشارة في محل رفع فاعل. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتأكيد النفي. **«أب»**: معطوف على محلّ «لا» مع اسمها.

وجملة «هذا لعمركم...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «لعمركم قسمي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة «لا أمّ لي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «إن كان ذاك مع جواب الشرط المحذوف»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «ولا أب» حيث جاء قوله «أب» معربًا معطوفًا على محل «لا» مع اسمها.

(١) المنافقون: ١٠.

(٢) المؤمنون: ٤٧.

«مِثْل» على النعت، أو الخبرِ. يمدَحُ مَرْوانَ بن الحَكَم وابنَه عبدَ المَلِك. وأمّا قول الآخر [من الكامل]:

لا أُمَّ لـــــي إن كـــــان ذاك ولا أبُ

وقـبلـــه:

هَلْ في القَضِيَّةِ أنْ إذا استغنَيْتُمُو وأمِنْتُمُ فـأنَـا الـبَعِـيـدُ الأجْـنَـبُ

وإذا تـكـون كـريـهَـةٌ أُدْعَـى لـهـا وإذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

هـذا لَعَمْرُكُمُ الصَغارُ بعَيْنِه... البيت

فالشعر لرجل من مذحج، والشاهدُ فيه عطفُ «الأب» على موضعِ النافي والمنفيّ، على ما تقدّم وصفُه.

فإن كان المعطوف معرفةً، نحوَ: «لا غلامَ لك وزيدٌ»، و«لا غلامَ لك والعبّاسُ»، لم يجز نصبُه بالحمل على عملِ «لا»، لأنّ «لا» لا تعمل إلّا في النكرة، وإنّما ترفعُه على موضعِ «لا» وما علمتْ فيه، لأنّ موضعهما ابتداءٌ، وقد تقدّم بيانُه.

فصل

[جواز رفع اسمها إذا كُرِّر]

قال صاحب الكتاب: **«ويجوز رفعُه إذا كُرّر، قال الله تعالى: ﴿فَلاَ رَفَثٌ وَلاَ فُسُوقٌ﴾[1] وقال: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[2]، فإن جاء مفصولاً بينه وبين «لا» أو معرفةً، وجب الرفعُ والتكرير، كقولك: «لا فيها رجلٌ، ولا امرأةٌ»، و«لا زيدٌ فيها ولا عمرٌو»».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول أنّ «لا» تعمل في النكرة النصبَ، وتُبْنَى معها على الفتح بناء «خمسةَ عشرَ»، وذلك نحو: «لا رجلَ في الدار»، فـ «رجل» هاهنا في موضع منصوبٍ منوَّنٍ، وإنّما حُذف منه التنوين للبناء والتركيبِ، وهو في تقديرِ جوابِ «هَلْ مِن رجلٍ». فإن كرّرتَها وأردتَ إعمالها على هذا الوجه، جاز، فقلت: «لا رجلَ، ولا امرأةَ»، ويكون جوابَ «هل من رجلٍ، ومن امرأةٍ». فإن كرّرت «لا» على أنّها جوابُ

---

(١) البقرة: ١٩٧. وقراءة الجمهور بالبناء، وقرأ بالرفع ابن كثير، وأبو عمرو، ومجاهد وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٢/٨٨؛ وتفسير الطبري ٤/٣٥؛ وتفسير القرطبي ٢/٤٠٨؛ والكشاف ١/١٢٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/١٥٣.

(٢) البقرة: ٢٥٤. وقرأ بالبناء ابن كثير، وأبو عمرو، وابن محيصن وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٢/٢٧٦؛ وتفسير القرطبي ٣/٢٦٦؛ والكشاف ١/١٥٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢١١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/١٩٤.

كلام قد عمِل بعضُه في بعضٍ من المبتدأ والخبر، وتكرَّر، جاء الجوابُ على التكرير الذي في السؤال، وذلك قولك: «لا غلامٌ عندك ولا جارية»، كان السؤال: «أغلامٌ عندكَ أو جاريةٌ»، وهذا سؤالُ مَنْ قد علم أنّ أحدهما عنده، ولا يعرفه نفسَه، فسأل ليعرف عينَه، فإن كان عند المسؤول واحدٌ منهما، قال: «غلامٌ» إن كان غلامًا، أو «امرأةٌ» إن كان امرأةً. فإن لم يكن عنده واحدٌ منهما، قال: «لا غلامٌ عندي، ولا امرأةٌ». ولا يحسن أن يقول: «لا غلامٌ عندي» من غيرِ تكريرِ «لا» من قِبَلِ أنّ هذا جوابُ من قال: «أغلامٌ عندكَ؟». وجوابُ مثل هذا أن يقول المسؤول: «نَعَمْ»، إن كان عنده، أو: «لا» إن لم يكن عنده، ولا يزيد على «لا» شيئًا كما لا يزيد على «نَعَمْ» شيئًا. فلذلك خالَفَ حالُ التكرير حال الإفراد، ولم يجز الرفع في الإفراد، وجاز مع التكرير.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾(٢) شاهدٌ لجواز الرفع مع التكرير. ومثله قوله الراعي [من البسيط]:

٣٣٢ـ وما هَجَرْتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً ... لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ

---

(١) البقرة: ١٩٧. (٢) البقرة: ٢٥٤.

٣٣٢ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص١٩٨؛ وتخليص الشواهد ص٤٠٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤١؛ والكتاب ٢/ ٢٩٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٥٤ (لقا)؛ ومجالس ثعلب ص٣٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٥٢؛ واللمع ص١٢٨.

اللغة: هجرتك: فارقتك، ويروى «صرفك».

المعنى: يقول: ما قطعت حبل ودّك حتى تبرّأت منّي معلنة أنّ الأمر لا يهمّني.

الإعراب: «**وما**»: الواو بحسب ما قبلها، «**ما**» حرف نفي. «**هجرتك**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، والكاف ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**حتّى**»: حرف غاية وجرّ. «**قلت**»: فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد «حتى» وما بعدها في محل جر بحرف الجر «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «هجرتك». «**معلنة**»: حال منصوبة. «**لا**»: حرف نفي، أو عاملة عمل «ليس». «**ناقة**»: مبتدأ أو اسم «لا» مرفوع. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر «لا». «**في هذا**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. «**ولا**»: الواو حرف عطف، «**لا**»: حرف زائدة لتوكيد النفي. «**جمل**»: معطوف على «ناقة».

وجملة «ما هجرتُك»: بحسب ما قبلها، وجملة «قلت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا ناقة لي»: في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «لا ناقة لي في هذا ولا جَملُ» حيث تكرّرت «لا» فرفع الاسم بعد «لا» الأولى إما لأنّه مبتدأ، وهي نافية غير عاملة، وإمّا لأنه اسمها، وهي عاملة عمل «ليس»، ورفع الاسم بعد «لا» الثانية، إمّا لأنَّ «لا» الثانية زائدة، والاسم بعدها معطوف على الاسم الذي بعد «لا» الأولى، وإما لأنّ «لا» الثانية مهملة والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، وجملة المبتدأ والخبر =

فإن فصلت بين المنفيّ والنافي، نحو: «لا لك غلامٌ، ولا في بيتك جاريةٌ»، لم يجز أن تجعلهما معًا اسمًا واحدًا، لأنّ الاسم لا يُفصَل بين بعضه، وبين بعضٍ، ولا يجوز أن يُنصب بها مع الفصل، لأنّ «لا» لا تعمل لضُعفها، إلّا فيما يَليها، وإذا لم يجز إعمالُها مع الفصل، تَعيَّن أن يُرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولزم تكريرُها لما ذكرناه. قال الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[1]، وكذلك إذا كان المنفيّ معرفةً، لم يجز فيه إلاّ الرفعُ، لأنّ «لا» لا تعمل في معرفةٍ، فلزم التكريرُ، نحو قولك: «لا زيدٌ عندي»، و«لا عمرٌو»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**وقولهم: «لا نَوْلُك أن تفعل كذا»، كلامٌ موضوعٌ موضعَ «لا ينبغي لك أن تفعل»، كذا، وقوله [من الطويل]:**

٣٣٣ـ [وأنتَ امرُؤٌ منّا خُلِقتَ لغَيرِنا] حَياتُك لا نَفْعٌ [وموتُكَ فاجعُ]

= معطوفة على جملة «لا» ومعموليها أو على جملة المبتدأ والخبر، وإمّا لأن «لا» الثانية عاملة عمل «ليس»، فالاسم بعدها مرفوع على أنه اسمها، وخبرها محذوف، والجملة معطوفة على الجملة.

(١) الصافات: ٤٧.

٣٣٣ ـ **التخريج**: البيت للضحاك بن هنّام في الاشتقاق ص٣٥٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٦، ٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢١؛ ولأبي زبيد الطائي في حماسة البحتري ص١١٦؛ ولرجل من سلول في الكتاب ٢/ ٣٠٥؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص١٦٢؛ والدرر ٢/ ٢٣٥؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٨.

اللغة: منّا: من نسبنا. خلقت لغيرنا: أي إنّ نفعك لسوانا.

المعنى: أنّك من نسبنا غير أنّ نفعك لغيرنا لعدم مشاركتك لنا، فحياتك لا تنفعنا، ولكن موتك يفجعنا لأنّك واحد منّا.

الإعراب: «**وأنت**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«أنت»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**امرؤ**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**منّا**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «امرؤ». «**خلقت**»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: ضمير متّصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل. «**لغيرنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «خلقت»، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**حياتك**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**لا**»: حرف نفي. «**نفع**»: خبر المبتدأ مرفوع، وقيل: مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره: «واقع فيها»، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ رفع خبر المبتدأ. «**وموتك**»: الواو: حرف عطف، «**موتك**»: مبتدأ مرفوع وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**فاجع**»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «أنت امرؤ منّا»: بحسب ما قبلها. وجملة «خلقت...»: في محل رفع نعت «امرؤ». وجملة «حياتك لا نفع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «موتك فاجع»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «حياتك لا نفع وموتك...» حيث رفع ما بعد «لا» من غير تكرير، وهو قبيح. وهو من الشاذّ.

وقوله [من الطويل]:

٣٣٤ـ [قَضَتْ وَطَرًا واسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ] رَكَائِبُهَا] أَنْ لا إليـنا رُجوعُها

ضعيفٌ لا يجيء إلاّ في الشعر، وقد أجاز المبرّدُ في السَّعَة أن يقال: «لا رجلٌ في الدار»، و«لا زيدٌ عندنا»».

* * *

قال الشارح: لمّا قرّر أنّ المنفيّ إذا كان معرفةً، لم يجز فيه إلاّ الرفعُ، ويلزمه التكريرُ، أَوْرد هذه الألفاظ التي وردت ناقضةً للقاعدة. وذلك أنّها معارفُ مرفوعةٌ، ولم تُكرَّر، وخَرَّجَها. فأمّا قولهم: «لا نَوْلُك أن تفعل كذا»، فهي كلمةٌ تقال في معنى: «لا ينبغي لك». وهي معرفةٌ مرفوعةٌ بالابتداء، وما بعدها الخبرُ، ولم يُكرِّروا «لا» من حيث إنّها جرت مجرى الفعل، إذ كانت بمعناه، والفعلُ إذا دخل عليه «لا»، لم يلزم فيه التكرير. فأجروا «لا نولُك» مُجْرَى «لا ينبغي لك»، لأنّه في معناه، كما قالوا: «لا سلامٌ عليك»، فلم يكرّروا، لأنّه في معنى «لا سلّم الله عليك»، كما أجروا «يَذَرُ» مجرَى «يَدَعُ» في حذفِ الواو التي هي فاءٌ، لأنّها مثلُها في المعنى، وإن لم يكن في «يذر» حرفٌ حَلْقيٌّ، فأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

وأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتُك لا نَفْعٌ ومَوْتُك فاجِعُ

---

٣٣٤ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٤؛ والدرر ٢/ ٢٣٣؛ ورصف المباني ص٢٦١؛ والكتاب ٢/ ٢٩٨؛ والمقتضب ٤/ ٣٦١؛ والمقرب ١/ ١٨٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٨.

اللغة: الجزع: الخوف.

المعنى: يصوّر الشاعر جزع محبوبته التي فارقته وبكاءها وأنها استرجعت لفراقه.

الإعراب: «قضت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «وطرًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «واسترجعت»: الواو: حرف عطف، و«استرجعت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «ثمّ»: حرف عطف. «آذنت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «ركائبها»: فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «أن»: تفسيرية أو مخفّفة من «أنّ»، واسمها ضمير الشأن. «لا»: حرف نفي. «إلينا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. «رجوعها»: مبتدأ مؤخر، و«ها»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «قضت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «استرجعت»: معطوفة على سابقتها. وجملة «آذنت»: معطوفة أيضًا على الجملة السابقة. وجملة «لا إلينا رجوعها»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب، أو في محلّ رفع خبر «أنْ».

والشاهد فيه: سيوضحه الشارح.

البيت لرجل من بني سَلُولٍ، والشاهدُ فيه رفعُ ما بعد «لا» من غيرِ تكرير. وقد تقدّم قُبْحُه، والذي سوّغه أنّ ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى، لأنّ قوله: «حياتُك لا نفعٌ، وموتُك فاجعٌ» بمعنى: «لا نَفْعٌ ولا ضَرَرٌ». يقول: إنّه مِنّا في النَّسَب، إلّا أنّ نَفْعَه لغيرنا، فحياتُه لا ينفعُنا وموتُه يحزنُنا، وأمّا قول الآخر [من الطويل]:

قَضَتْ وَطَرًا واسترجعتْ ثُمَّ آذَنَتْ رَكائِبَها أنْ لا إلَيْنا رُجوعُها

فالشاهد فيه الرفع بـ «لا» من غيرِ تكرير ضرورةً، وسوّغه شَبَهُ «لا» بـ «لَيْسَ» من حيثُ النفيُ، وصف أنّها فارقتْه، فبَكَتْ، واسترجعتْ. ومعنى آذنتْ: أَشْعَرَتْ. والركائبُ: جمعُ رَكُوبَةٍ، وهي الراحِلةُ تُرْكَب. وهو عند سيبويه ضعيفٌ[1] من قبيلِ الضرورة، لأنّه لم يُكرِّر «لا» على ما تقدّم من لزوم تكريرها إذا رُفع ما بعدها.

وكان أبو العبّاس محمّدُ بن يزيد المبرّدُ لا يرى بَأْسًا أن تقول: «لا رجلٌ في الدار» في حال الاختيار، وسعةِ الكلام، ويجعله جوابَ قوله: «هل رجلٌ في الدار»، ويجوز أن يكون لرجل واحد، ويجوز أن يكون في موضع جمع، كما كان في قولك: «هل رجلٌ في الدار». وكذلك يُجيز «لا زيدٌ في الدار» على تقديرِ: «هَلْ زيدٌ في الدار؟» وإن كان الأوّلُ أكثر، فاعرفه.

فصل
[حكمُها إذا كُرِّرَتْ]

قال صاحب الكتاب: **«وفي «لا حَوْلَ ولا قُوّةَ إلاّ بالله» سِتّةُ أَوْجُهٍ: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأوّلَ على أنّ «لا» بمعنى «ليس»، أو على مذهب أبي العبّاس، وتفتح الثاني وأن تعكِس هذا».**

* * *

قال الشارح: لك في «لا حَوْلَ ولا قُوّةَ إلاّ بالله» وما أشبهَه أن تبنِيَهما على الفتح، وتكون «لا» الثانيةُ نافيةً كالأُولى، كأنّك استأنفتَ النفيَ بها، فيكون كلُّ واحد منهما جملةً قائمةً بنفسها. فـ «لا» الأولى واسمُها في موضع مبتدأ، و«لا» الثانيةُ واسمُها في موضع مبتدأ ثانٍ. ويقدَّر لكلّ واحد منهما خبرٌ مرفوعٌ. ولك أن تفتح الأوّل، وتنصب الثاني نصبًا صريحًا بالتنوين، فتقول: «لا حولَ ولا قوّةً إلاّ بالله»، فتعطف المنصوبَ المنوّنَ على المركَّب، إمّا على فتحة البناء لشَبَهها بحركة الإعراب، وإمّا على عَمَلِ «لا» في المنفيّ. وحَقُّه أن يكون منوّنًا، إلاّ أنّ البناء مَنَعَه من ذلك كما تقول: «مررت بعثمانَ وزيدٍ»، فموضعُ «عثمان» خفضٌ إلاّ أنّه لا ينصرف، فجرى مجرى المعطوف على

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

موضعه، كذلك هاهنا. ويكون الاعتمادُ في النفي على «لا» الأُولى، وتكون «لا» الثانيةُ زائدة مؤكِّدة للنفي. قال الشاعر [من السريع]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسعَ الخَرْقُ على الراقِعِ[1]

وذلك أن تفتح الأوّل وترفع الثاني، فتقول: «لا حول ولا قوّةٌ إلّا بالله». فتعطف الثاني على موضع «لا» واسمِها، لأنّهما في موضع رفع بالابتداء. ونظيرُ ذلك «كلّ رجلٍ ظريفٌ في الدار»، إن شئت خفضتَ «ظريفًا» على النعت لِـ «رجلٍ»، وإن شئت رفعتَه على النعت لِـ «كلّ». فكذلك «لا رجلَ، ولا غلامٌ لك»، إن شئت حملتَ على المنفيّ، وإن شئت حملت على موضع النافي والمنفيّ، فيكون الثاني أيضًا مبتدأً، لأنّ ما عُطف على المبتدأ مبتدأٌ، وجاز أن يكون الخبرُ عنهما واحدًا، لأنّه ظرفٌ، وتكون «لا» الثانيةُ زائدة للتأكيد، والاعتمادُ في النفي على «لا» الأُولى. ويجوز أن تجعل «لا» الثانيةَ بمعنى «لَيْسَ» وتُقدِّر لها خبرًا منصوبًا، وذلك أن ترفعهما جميعًا، فتقول: «لا حولٌ، ولا قوّةٌ إلّا بالله». وقد قُرِىء ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾[2]. قال الشاعر [من البسيط]:

وما هجرتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ[3]

فيجوز أن يكون «لَا» في هذا الوجه بمعنى «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبرَ، ويكون الظرفُ في موضع خبرٍ منصوبٍ. ويجوز أن تكون نافيةً، وما بعدها مبتدأٌ، ويكون الظرفُ في موضعِ خبرٍ مرفوعٍ، وذلك أن ترفع الأوّل، وتفتح الثاني، فتقول: «لا حولٌ، ولا قوّةَ إلّا بالله»، ويكون رفعُ الأوّل على أن تكون «لا» بمعنى «ليس» ترفع الاسم، وتنصب الخبر، ويجوز أن تكون «لا» النافية، وما بعدها مبتدأٌ. وجاز ذلك غير مكرَّر على رأي أبي العبّاس، وهو المذهبُ الضعيفُ عند سيبويه. وحسّن ذلك وقوعُ «لا» الثانيةِ بعدها، وإن كان المرادُ بها الاستئنافَ، ولا الثانيةُ المشبَّهةُ بـ «إنَّ»، ولذلك ركّبتَ معها، وبنيتَ، فهذه خمسةُ أوجهٍ من جهةِ اللفظ، وهي ستّةُ أوجه من حيثُ التقديرُ، وجَعْلُ «لا» بمعنى «ليس». فاعرفه.

فصل

[حذف اسمها]

قال صاحب الكتاب: **«وقد حُذف المنفيّ في قولهم: «لا عليك»، أي: لا بأْسَ عليك».**

* * *

---

(١) تقدم بالرقم ٣٢١.

(٢) إبراهيم: ٣١.

(٣) تقدّم بالرقم ٣٣٢.

قال الشارح: اعلم أنّهم قد حذفوا اسمَ «لا» النافيةِ، كما حذفوا الخبرَ، فقالوا: «لا عليك»، والمرادُ: «لا بأسَ عليك»، أي: لا سيّىء عليك، وإنّما حذفوا الاسم لكثرةِ الاستعمال تخفيفًا. وقالوا: «لا كالعَشِيَّةِ عشيّةٌ» والمراد: لا عشيّةَ كالعشيّة الليلةَ، ومثلُه «لا كزيدٍ رجلٌ»، والمراد: لا أحد كزيدٍ رجلٌ، فالاسمُ محذوفٌ، والجارُ والمجرور في موضع الخبر و«عشيّةٌ» مرفوعٌ، لأنّه عطفُ بيان على الموضع. وكذلك «رجلٌ» من قوله: «لا كزيد رجلٌ»، ويجوز النصبُ على اللفظ، أو التمييز على حدّ النعت في قوله [من الطويل]:

٣٣٥ـ [لنا مِرْفَدٌ سبعونَ ألفَ مُدَجَّجٍ] فَهَلْ في مَعَدٍّ دون ذلك مرفَدا[1]

وممّا حُذف اسمُ «لا» فيه قولُ امرىء القيس [من البسيط]:

٣٣٦ـ وَيْلُمِّهَا في هَواءِ الجَو طالِبَةً ولا كهذا الذي في الأرض مَطْلُوبُ

(١) في طبعة ليبزغ «من فَدا» والتصحيح من كتاب سيبويه وشرحه.

٣٣٥ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩؛ والكتاب ٢/ ١٧٣.

اللغة: المِرْفد: الجيش. والمدجَّج: اللابس السلاح.

المعنى: يفتخر بقوة قومه، عندنا جيش مترامي الأطراف كثير السلاح والمقاتلين، فهل في معدّ مثل هذا الجيش.

الإعراب: «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. «**مرفَدٌ**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**سبعون**»: صفة لـ (مرفد) مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**ألف**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**مدجّج**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فهل**»: الفاء: استئنافية، «هل»: حرف استفهام. «**في معدٍ**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدّم المحذوف. «**دونَ**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلقة بصفة المبتدأ المحذوف، والتقدير فهل مِرفَدٌ كائن دون ذلك. «**ذلك**»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. «**مرفدًا**»: تمييز لنوع الاسم المبهم المشار إليه بـ «ذلك».

وجملة «لنا مرفد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل في معدّ دون ذلك مرفدا»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه نصب «مرفدًا» على التمييز لِـ«ذلك».

٣٣٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٢٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٩٠، ٩١، ٩٢؛ وسر صناعة الإعراب ص٢٣٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٩٩٨؛ ورصف المباني ص٤٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٨ (ويا).

اللغة: ويلمّها: الأصل: ويلُ أمها، أو ويلٌ لأمّها.

المعنى: وصف عُقابًا تتبع ذئبًا لتصيده، فتعجب منها في شدة طلبها، ومنه في سرعته، وشدّة هروبه.

الإعراب: «**ويلمّها**»: «ويل»: مبتدأ مرفوع بالضمة، خبره متعلّق الجار والمجرور الذي بعده، والأصل: ويلٌ لأمّها. فحذف تنوين «ويلٌ» وأدغمت لامه في اللام الخافضة ثم حذفت إحدى اللامين بعد حذف همزة «أمّ» تخفيفًا، فحركت اللام بحركة الضم التي كانت لها قبل حذف التنوين وقبل الإدغام، و«أمها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. «**في هَوَاء**»: جار =

كأنّه قال: لا شيء له كهذا الذي في الأرض. فأمّا قولُ جَرِيرٍ [من الكامل]:

٣٣٧ـ [يا صاحِبَيَّ دنا الرَّواحُ مَسِيرا] لا كالعَشِيَّةِ زائرًا ومَزُورَا

فلا يكون منصوبًا إلّا بفعلٍ مقدَّرٍ، لأنّه قد عُلم أنّ الزائر والمزور غيرُ العشيّة، فلا يكون بيانًا لها، فعُلم أنّ المراد: لا أرى كالعشيّة زائرًا ومزورًا، ونحو ذلك ممّا يُلائم معناه من الأفعال.

= ومجرور متعلقان بحال من «ها» في «ويلمّها». «الجو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «طالبة»: تمييز منصوب بالفتحة. «ولا»: الواو: حرف استئناف، «لا» نافية للجنس. «كهذا»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب اسم «لا»، و«هذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «الذي»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر صفة لـ «هذا». «في الأرض»: جار ومجرور متعلقان بفعل جملة الصلة المحذوف، والتقدير: الذي استقرّ في الأرض. «مطلوب»: بدل أو عطف بيان لاسم «لا» مرفوع على المحل، وقيل: إن «مطلوب» مرفوع على أنه مبتدأ، و«لا»: مهملة، و«كهذا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف.

جملة «ويلمُها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا كهذا مطلوب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «استقرّ في الأرض»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا كهذا الذي...» حيث حذف اسم «لا» والتقدير: «لا شيء له كهذا الذي في الأرض».

٣٣٧ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٩٥، ٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٦؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص٣٢١؛ والمقتضب ٢/ ١٥٢.

اللغة: الرواح: السير بالعشيّ.

المعنى: لقد حان وقت السير في هذه العشية التي لم أر زائرًا ولا مزورًا يشبه مَنْ رأيتُه فيها.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «صاحبي»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه مثنى، والياء الثانية: مضاف إليه محله الجر. «دنَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «الرّواحُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «فسيرا»: الفاء: استئنافية، «سيرا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل. «لا»: نافية لا عمل لها. «كالعشية»: جار ومجرور متعلقان بحال مقدم من «زائراً» و«زائرًا»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: لا أرى زائرًا كزائر العشية. «ومزورًا»: الواو: حرف عطف، «مزورًا»: معطوف على «زائرًا»، ويمكن أن تكون الكاف في «كالعشية» اسمًا بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب حال من (زائرًا) والأصل أن يكون صفةً له، ولكنه تقدم على الموصوف، فصار حالاً له.

جملة «يا صاحبي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دنا الرّواح»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سيرا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أرى كالعشية زائرًا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: نصب «زائرًا» بفعل مضمر والتقدير: لا أرى كالعشية زائرًا، وحذف اختصارًا لعلم السامع.

خبر «ما» و«لا» المشبَّهتين بـ «ليس»

فصل

قال صاحب الكتاب: **«هذا التشبيهُ لغة أهل الحِجاز، وأمّا بنو تميم، فيرفعون ما بعدهما على الابتداء، ويقرؤون ﴿ما هذا بَشَرٌ﴾[1] إلاّ مَن دَرَى كيف هي في المُصحَف، فإذا انتقض النفيُ بـ «إلاّ»، أو تقدّم الخبرُ بطل العملُ، فقيل: «ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ»، و«لا رجلٌ إلاّ أفضلُ منك»، و«ما منطلقٌ زيدٌ»، و«لا أفضلُ منك رجلٌ»».**

* * *

قال الشارح: هذا الفصل بيّنٌ من كلامِ صاحب الكتاب، وقد تقدّم شرحُه في المرفوعات بما أغنى عن إعادته.

فصل

[دخول الباء على خبر «ما»]

قال صاحب الكتاب: **«ودخولُ الباء في الخبر، نحو قولك: «ما زيدٌ بمنطلقٍ»، إنّما يصِحّ على لغةِ أهلِ الحجاز، لأنّك لا تقول: «زيدٌ بمنطلق»».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الباء قد زيدت في خبرِ «ليس» لتأكيد النفي. ومعنى قولنا: «زيدت»، أنّها لم تُحْدِث معنًى لم يكن قبلَ دخولها، وذلك قولُك: «ليس زيدٌ بقائم». والمعنى: «ليس زيدٌ قائمًا». قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[2]. وتقديره: كافِيًا عبدَه. وقال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[3]، أي: ألستُ ربّكم.

و «ما» مشبَّهةٌ بـ «ليس» على ما تقدّم، فأدخلوا الباء في خبرها على حدّ دخولها في خبر «ليس»، نحو قولك: «ما زيدٌ بقائمٍ». قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[4]، أي:

---

(1) يوسف: ٣١. وقرأ ابن مسعود بالرفع أيضًا.
انظر: البحر المحيط ٥/٣٠٤؛ والكشاف ٢/٣١٧؛ وتفسير الرازي ١٨/١٢٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٦٧.

(2) الزمر: ٣٦.

(3) الأعراف: ١٧٢.

(4) يوسف: ١٧.

مؤمنًا، و﴿ما أنا بِطَارِدِ المُؤْمِنِينَ﴾[١]، أي: طاردَ المؤمنين. وقد زيدت الباءُ في غير المنفيّ، زادوها مع المفعول، وهو الغالبُ عليها. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٢]. والمراد ـ واللَّهُ أعلمُ ـ أَيْدِيَكم. قال: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾[٣] أي: أنّ اللّه يرى، وقد حمل بعضُهم قوله تعالى: ﴿تُنبِتُ بالدهن﴾[٤] على زيادة الباء، والمرادُ: تنبت الدهن. ومثله قول الشاعر [من الكامل]:

٣٣٨ـ شَرِبَتْ بِماءِ الدُّحْرُضَيْنِ فأصبحتْ   زَوْراءَ تَنْفِرُ عن حِياضِ الدَّيْلَمِ

أي ماءَ الدحرضين. وقد زيدت مع الفاعل، نحو: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٥] و﴿وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾[٦]. إنّما هو كفى اللّهُ، وكَفَيْنَا، يدلّ على ذلك قولُ سُحَيْم [من الطويل]:

٣٣٩ـ [عميرةَ ودِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غاديا]   كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمَرْءِ ناهِيَا

---

(١) الشعراء: ١١٤.   (٢) البقرة: ١٩٥.

(٣) العلق: ١٤.

(٤) المؤمنون: ٢٠ وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٠١؛ وتفسير القرطبي ١٢/ ١١٥؛ والكشاف ٣/ ٢٩؛ والمحتسب ٢/ ٨٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٠٥.

٣٣٨ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص٢٠١؛ وأدب الكاتب ص٥١٥؛ والأزهيّة ص٢٨٣؛ وجمهرة اللغة ص٨٧٢، ١١٧٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٢/ ٩٥ (نبت)، ٧/ ١٤٩ (دحرض)؛ والمحتسب ٢/ ٨٩.

اللغة: ماء الدحرضين: ماءان يقال لأحدهما وشيع وللآخر الدحرض. فلمّا جمعهما غلّبَ أحدهما. وقيل: الدحرضان: بلد، وقيل: ماء لبني سعد. الزوراء: المائلة. الديلم: ضرب من التُّرك ضربهم مثلاً لأعدائه.

المعنى: يقول: هذه الناقة تنفر عن حياض أعدائها ولا تشرب منها.

الإعراب: «شربت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «بماء»: الباء: حرف جرّ زائد. و«ماء»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه مفعول به، وهو مضاف. «الدحرضين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «فأصبحت»: الفاء: حرف عطف، «أصبحت». فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر تقديره: هي. «زوراء»: خبر «أصبحت» منصوب بالفتحة. «تنفر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «عن حياضِ»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «تنفر». «الديلم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «شربت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فأصبحت»: معطوفة عليها فلا محلّ لها. وجملة «تنفر»: في محلّ نصب صفة لـ «زوراء».

والشاهد فيه قوله: «شربت بماء» حيث جاءت الباء حرف جرّ زائد، إذ أن فعل «شرب» يتعدّى بنفسه، لا بحرف الجرّ.

(٥) الرعد: ٤٣؛ والإسراء: ٩٦.

(٦) الأنبياء: ٤٧.

٣٣٩ ـ **التخريج**: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص١٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧، =

وقد زادوها مع المبتدأ، فقالوا: «بِحَسْبِك زيدٌ». قال الشاعر [من المتقارب]:

٣٤٠- بِحَسْبِكَ في القومِ أن يَعْلَموا ... بِأنّكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِرّ

= ٢/ ١٠٢، ١٠٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٥؛ والكتاب ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٢٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفى)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٤٤؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢٥٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٤٢٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٤٤ (نهى).

اللغة: عميرة: اسم امرأة. تجهّز: تهيّأ. ناهيًا: مانعًا.

المعنى: يدعو الشاعر إلى ترك مواصلة الغواني، والتخلّي عن اللهو، لأنّ الشيخوخة والإسلام يردعان عن ذلك.

الإعراب: «**عميرة**»: مفعول به مقدّم منصوب بالفتحة. «**ودّع**»: فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنت». «**إن**»: حرف شرط جازم. «**تجهّزت**»: فعل ماضٍ مبني في محلّ جزم، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، وهو فعل الشرط. «**غاديًا**»: حال من الفاعل منصوب بالفتحة. «**كفى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**الشيب**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**والإسلام**»: الواو حرف عطف، «الإسلام»: معطوف على «الشيب» مرفوع بالضمّة. «**للمرء**»: اللام حرف جرّ، «المرء»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «ناهيًا». «**ناهيًا**»: تمييز منصوب بالفتحة.

والشاهد فيه قوله: «كفى الشيب» حيث أسقط الباء من فاعل «كفى»، فدلّ على أنّ هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل.

٣٤٠ - **التخريج**: البيت للأشعر الرقبان في تذكرة النحاة ص٤٤٣، ٤٤٤؛ ولسان العرب ٤/ ٤٨٧ (ضرر)، ١٥/ ٤٤٣ (با)؛ والمعاني الكبير ص٤٩٦؛ ونوادر أبي زيد ص٧٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٨٢، ٣/ ١٠٦؛ وديوان المعاني ١/ ٣٥؛ ورصف المباني ص١٤٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٤٦٩.

المعنى: كفاك علمهم أنّك غنيٌّ قادر على الخير، ولكنّك لا تفعله، فهذه الأموال التي تعتمد عليها ليست لك بل لأقاربك. رجل مُضِرٌّ: له ضَرَّةٌ من مال، وهي الكثير من الماشية يعتمد عليها الرجل وهي لغيره من أقاربه.

الإعراب: «**بحسبك**»: الباء: حرف جرٍّ زائد، «حسب»: اسم مجرور لفظًا بالكسرة، مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ مرفوع، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**في القوم**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المسبوك من (أن يعلموا). «**أن**»: حرف مصدريّ ونصب. «**يعلموا**»: فعل مضارع منصوب بحذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر. «**بأنك**»: الباء: حرف جرّ، «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محل جر بالباء، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ «يعلموا». «**فيهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «غنيّ». «**غني**»: خبر أول لـ «أنّ» مرفوع بالضمّة. «**مضر**»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة الشعر. وجملة «بحسبك أن يعلموا...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعلموا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بحسبك أن يعلموا» حيث زاد الباء على المبتدأ الذي خبره «أن يعلموا»، والتقدير: (كافيك علمهم).

والمراد حسبُك قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[١]. وزادوها مع خبر المبتدأ. قال الله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾[٢]. قال أبو الحسن: الباء زائدةٌ، وتقديره: وجزاءُ سيّئةٍ مثلها، دلّ على ذلك قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[٣]. والأصل في زيادة الباء في المنفيّ مع «لَيْسَ» لأنّه فضلةٌ. والمعنيُّ بالفضلة المفعولُ، وفيه مُعْظَمُ زيادةِ الباء.

وحُملت «ما» الحجازيّةُ على «لَيْسَ» إذ كان خبرُها منصوبًا كخبرِ «ليس». قال أبو سَعِيد: إنّما دخلت الباء في خبر «ليس»، لأنّها غيرُ متصرّفة، فتَنزّلتْ بذلك منزلةَ فعل لا يتعدّى إلّا بحرف جرّ، فعُدّيت إلى منصوبها بالحرف الذي هو الباء، وحُملتْ «ما» على «ليس» في ذلك. وذهب قومٌ إلى أنّ أصل دخولِ الباء إنّما هو مع «ما» لضربٍ من التقابُل. وذلك أنّ القائل يقول: «إنّ زيدًا قائمٌ»، فيقول النافي لذلك الخبر: «ما زيدٌ قائمًا»، فيدخل «ما» بإزاء «إنَّ». فإذا قال: «إنّ زيدًا لقائمٌ»، قال النافي: «ما زيدٌ بقائم». فيأتي بالباء لتأكيد النفي، كما أتى باللام لتأكيد الإيجاب، فصار الحرفان بإزاء الحرفَيْن. ثمّ دخلت على خبرِ «ليس» لأنّهما يقعان لنفي ما في الحال، والكوفيون يقولون: إنّما دخلت الباء للتمييز بين المذهبَيْن، يريدون أنّ الذي يرتفع بعد «ما» إنّما ارتفاعُه على المبتدأ والخبرِ، والباء لا تقع في خبرِ المبتدأ، فلا يقال: «ما زيدٌ بقائم»، وأنت تريد «قائمٌ»، كما لا تقول: «زيدٌ بقائم». وإنّما يستعمل الباء من ينصب الخبرَ. وهو فاسدٌ، لأنّ الإعراب يفصِل بينهما.

وقوله: «لا يصحّ دخولُ الباء إلّا على لغة أهل الحجاز لأنّك لا تقول: «زيدٌ بقائم»»، يريد أنّ ما بعد «ما» التَّمِيميّةِ مبتدأٌ وخبرٌ، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ. وهذا فيه إشارةٌ إلى مذهب الكوفيين. وليس بسديد، وذلك لأنّ الباء إن كان أصلُ دخولها على «لَيْسَ»، و«ما» محمولةٌ عليها لاشتراكهما في النفي، فلا فَرْقَ بين الحجازيّة والتميميّة في ذلك. وإن كانت دخلت في خبرِ «ما» بإزاء اللام في خبر «إنَّ»، فالتميميّةُ والحجازيّةُ في ذلك سَواءٌ. ويدلّ على ذلك مسألةُ الكتاب[٤]، وهو قولهم: «ما أنت بشيءٍ إلّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به» برَفْعِ «شيء» على البدل من موضع الباء لتعذُّرِ الخفض والنصبِ. وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة. وقالوا: «ليس زيدٌ أبوه بقائم»، فأدخلوا الباء في خبر المبتدأ، إذ كان في خبر النفي؛ أمّا إذا كان خبرُ المبتدأ موجبًا، لم يصحّ دخولُ هذه الباء عليه كما ذُكر. وقالوا: «ما كان زيدٌ بغلام، إلّا غلامًا صالحًا»، أدخلوا الباء في خبرِ «كَانَ» هنا حيث كان في خبر المنفيّ، فاعرفه.

---

(١) الأنفال: ٦٤.
(٢) يونس: ٢٧.
(٣) الشورى: ٤٠.
(٤) انظر: الكتاب ٢/٣١٦.

فصل
[«لات»]

قال صاحب الكتاب: «و«لا» التي يكسَعونها بالتاء هي المشبَّهةُ بـ «ليس» بعينها، ولكنّهم أَبَوْا إلاّ أن يكون المنصوبُ بها حينًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[١] أي: «ليس الحينُ حين مناص».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «لا» تُشبَّه بـ «لَيْسَ»، وتعمل عملها، كما شُبِّهت بها «ما» في لغةِ أهل الحجاز، فرفعوا بها الاسمَ، ونصبوا الخبر، فقالوا: «لا رجلٌ أفضل منك»، و«لا أحد خيرًا منك». وربّما أدخلوا في خبرها الباء تشبيهًا بـ «ما»، فقالوا: «لا رجلٌ بأفضلَ منك»، و«لا أحدٌ بخيرٍ منك»، إلاّ أنّ «ما» أقعدُ من «لا» في الشَّبَه بـ «لَيْسَ»، ولذلك كانت أعمَّ تصرُّفًا وأكثر استعمالاً، والكثير في «لا» أن تنصب النكرة حملاً على «إنَّ». ولمّا جوّزوا فيها رفعَ الاسم، ونصبَ الخبر، لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها، وهو نصبُ الاسم، ورفعُ الخبر، فلم يُفصَل بينها، وبين ما عملت فيه، ولم تعمل إلاّ في نكرة. فأمّا إذا لحِقها تاء التأنيث، وقيل: «لاَتَ»، فالقياسُ أن تكون المشبّهة بـ «لَيْسَ»، لأنّها في معنى ما تدخله تاء التأنيث. وليست كذلك الناصبةُ، لأنّها في معنى «إنَّ». وليست «إنَّ» ممّا تدخله تاءُ التأنيث، ولأنّه وقع بعدها المرفوعُ من غير تكرير، فعُلم أنّها بمعنى «ليس»، إذ لو لم تكن بمعنى «ليس»، لزم تكريرُها.

وقوله: «يكسعونها»، أي: يُتْبِعونها في آخِرِ الكلمة، يقال: كَسَعَهُ، أي: ضربه من خَلْفُ، وهذه استعارةٌ لزيادة التاء آخرًا، ولا تعمل هذه إلّا في الأحيان خاصّةً سواءً نَصَبَتْ، أو رفعتْ. والعِلّةُ في ذلك أنّها في المَرْتَبة الثالثة، فـ «لَيْسَ» أقوى، لأنّها الأصل، ثمّ «مَا»، ثمّ «لَاتَ». فأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[١]، فإنّه قد قُرِىء: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ بالرفع. والنصبُ أكثر، فالنصبُ على أنّه الخبرُ، والاسمُ محذوفٌ، والتقديرُ: ولات حينٌ نحنُ فيه حينَ مناص. ولا يقدَّر الاسم المحذوف إلاّ نكرةً، لأنّ «لا» إذا كانت رافعةً لا تعمل إلاّ في نكرة كما إذا كانت ناصبة، وقد تقدّم الكلام على ذلك في المرفوعات، فاعرفه.

---

(١) ص: ٣.

ذكر المجرورات

فصل

قال صاحب الكتاب: «**لا يكون الاسمُ مجرورًا إلاّ بالإضافة، وهي المقتضِيَةُ للجرّ، كما أنّ الفاعليّة والمفعوليّةَ هما المقتضِيَتان للرفع والنصب، والعاملُ هنا غير المقتضي كما كان ثمَّ، وهو حرفُ الجرّ، أو معناه في نحو قولك: «مررتُ بزيدٍ»، و«زيدٌ في الدارِ»، و«غلامُ زيدٍ»، و«خاتَمُ فِضّةٍ»**».

* * *

قال الشارح: لمّا فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات، أخذ في الكلام على المجرورات: والجرُّ من عبارات البصريين، والخَفْضُ من عبارات الكوفيين. فالجرُّ إنّما يكون بالإضافة، وليست الإضافةُ هي العاملة للجرّ، وإنّما هي المقتضيةُ له. والمعني بالمقتضِي هاهنا أنّ القياس يقتضي هذا النوعَ من الإعراب، لتقع المخالَفةُ بينه وبين إعرابِ الفاعل والمفعول، فيتميّزَ عنهما، إذ الإعرابُ إنّما وُضع للفرق بين المعاني. والعامل هو حرفُ الجرّ، أو تقديره، فحرفُ الجرّ نحو «مِنْ» و«إلَى»، و«عَنْ»، و«عَلَى»، ونحوِها من حروف الإضافة، وستُذكَر في موضعها مفصَّلةً. وإنّما قيل لها: حروفُ الإضافة، لأنّها تُضيف معنى الفعل الذي هي صلتُه إلى الاسم المجرور بها. ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصالُه إلى الاسم. فالإضافةُ معنى، وحروفُ الجرّ لفظٌ، وهي الأداةُ المُحصِّلةُ له، كما كانت الفاعليّةُ والمفعوليّةُ معنيَيْن يستدعيان الرفعَ والنصبَ في الفاعل والمفعولِ، والفعل أداةٌ مُحصِّلةٌ لهما، فالمقتضِي غيرُ العامل.

والمراد من قوله: «فالعامل حرفُ الجرّ، أو معناه» أنّ الجرّ يكون بحرف الجرّ، أو تقديره. فحرفُ الجرّ، نحو: «مررتُ بزيدٍ»، و«زيدٌ في الدار». فالعامل في «زيد» هو الباءُ، والعامل في الدار «في»؛ وأمّا المقدَّرُ فنحوُ: «غلامُ زيدٍ»، و«خاتَمُ فِضّةٍ»، فالعامل هنا حرفُ الجرّ المقدَّرُ، والتأثيرُ له. وتقديرُه: غلامٌ لزيدٍ، وخاتمٌ من فضّةٍ، لا ينفكّ كلُّ إضافةٍ حقيقيّةٍ من تقديرِ أحد هذَيْن الحرفَيْن. ولولا تقديرُ وجودِ الحرف المذكور؛ لَمَا ساغ الجرُّ. ألا ترى أنّ كلّ واحد من المضاف والمضاف إليه اسمٌ ليس له أن يعمل في الآخر، لأنّه ليس عملُه في أحدهما بأَوْلى من العَكْس، وإنّما الخفضُ في المضاف إليه بالحرف المقدَّر الذي هو اللامُ، أو «مِنْ». وحسُن حذفُه لنِيابةِ المضاف إليه عنه،

وصَيْرُورَتِه عِوَضًا عنه في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل، ونظيرُ ذلك واوُ «رُبَّ» من قوله [من الرجز]:

وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسُ[1]

ونحو قوله [من الرجز]:

٣٤١- وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ

ونحو قوله [من الرجز]:

٣٤٢- وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ

وتقديره: ورُبَّ كذا. فالخَفضُ في الحقيقة ليس بالواو، بل بتقديرِ «رُبَّ»، لأنّ الواو حرفُ عطفٍ، وحرفُ العطف لا يختصّ، وإنّما يدخل على كلّ واحد من الاسم والفعلِ. والعاملُ ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه. وممّا يدلّ أنّ الواو للعطف، والجرَّ بـ «رُبَّ» المرادةِ أنّه قد أُنيب عنها غيرُ الواو من حروف العطف، نحو قوله [من الوافر]:

٣٤٣- فَحُورٍ قد لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ نَواعِمَ في المُروطِ وفي الرِّياطِ

---

(١) تقدم بالرقم ٣٠٠.

٣٤١ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٩٨ (عمى)؛ ومقاييس اللغة ٤/ ١٣٤؛ وتاج العروس ٩/ ٤٨٧ (نفذ)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣/ ٢٤٧؛ والمخصص ١٠/ ١١٧.

اللغة: الأعماء: المجاهل. وأعماء عامية: على المبالغة.

الإعراب: «**وبلد**»: الواو: واو ربّ، «بلد»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**عامية**»: صفة على اللفظ لـ «بلد» مجرورة بالكسرة. «**أعماؤه**»: فاعل «عامية» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «وبلد» حيث جاء بواو ربّ على أنه في الحقيقة لا يخفض، بل «ربّ» المقدّرة هي التي تخفض.

٣٤٢- التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٠٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٥؛ والأغاني ١٠/ ١٥٨؛ وجمهرة اللغة ص٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥؛ والخصائص ٢/ ٢٢٨؛ والدرر ٤/ ١٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤، ٧٨٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨.

اللغة: القاتم: المغبّر. الخاوي: الخالي. المخترق: مهبّ الريح. الأعماق. أطراف المفاوز.

المعنى: يقول إنّه اجتاز مفازات خالية ومضلّة. يريد أن يقول إنّه شجاع.

الإعراب: «**وقاتم**»: الواو: واو «رُبَّ»، حرف جرّ شبيه بالزائد، و«قاتم»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف. «**الأعماق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**خاوي**»: نعت «قاتم» مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء للثقل، وهو مضاف. «**المخترق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وخبر المبتدأ جملة فعليّة في بيت لاحق.

والشاهد فيه قوله: «وقاتم»، والتقدير: وربّ قاتم.

٣٤٣ - التخريج: البيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨؛ وشرح شواهد الإيضاح =

وقول الآخر [من الرجز]:

٣٤٤ـ بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ

فكما أنّ الفاء و«بَلْ»، وإن كانتا بدلاً من «رُبَّ»، حرفا عطفٍ لا محالةَ؛ فكذلك الواوُ نائبةٌ في اللفظ عن «رُبَّ»، وإن لم يكن لها أثرٌ في العمل، فكذلك العاملُ في المضاف إليه حرفُ الجرّ المرادُ، لا معناه. وقوله: «أو معناه» تسامُحٌ، لأنّ المعاني لا تعمل جرًّا فاعرفه.

فصل

[الإضافة المعْنَويّة والإضافة اللَّفظيّة]

قال صاحب الكتاب: **«وإضافةُ الاسم إلى الاسم على ضربَين: مَعْنَويّةٌ ولَفظيّةٌ،**

= ص٣٨٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٣؛ وللهذلي في الجنى الداني ص٧٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٦١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩.

اللغة: الحور: جمع حوراء وهي التي اشتد بياض عينيها وسوادهما. العين: جمع عيناء وهي الواسعة العينين. المروط: جمع مرط، وهو الثوب يُؤتَزر به. والرياط: جمع الرَّيطة، وهي ضرب من الثياب.

المعنى: لقد قضيت وقتًا حلوًا ألهو فيه بصحبة جميلات العيون، والنواعم في ثيابهنّ.

الإعراب: «**فحور**»: الفاء: بحسب ما قبلها، حور: اسم مجرور لفظًا بـ «ربّ» المحذوفة مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**قد**»: حرف تحقيق. «**لهوت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**بهن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (لهوت). «**عين**»: صفة لـ «حور» مجرورة مثلها. «**نواعم**»: نعت «حور» مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**في المروط**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لِـ «حور»، وكذلك إعراب «في الرياط».

وجلمة «قد لهوت»: في محلّ جرٍّ صفة لـ (حور).

والشاهد فيه قوله: «فحور»: حيث جرّ «حور» بـ «ربّ» المحذوفة بعد الفاء.

٣٤٤ ـ **التخريج**: الرجز لسؤر الذئب في لسان العرب ٩/ ٣٩ (حجف)، ١١/ ٧٠ (بلل)؛ ولبعض الطائيين في شرح شواهد الإيضاح ص٣٨٦؛ وجمهرة اللغة ص١١٣٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٤، ٢/ ٩٨؛ ورصف المباني ص١٥٦، ١٦٢، ٢١٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٥٩، ٢/ ٥٦٣، ٦٣٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص١٩٨؛ والمحتسب ٢/ ٩٢.

اللغة: جوزها: وسطها. التيهاء: الصحراء الخالية ممّا يهتدى به. الحجفة: الترس أو بقية ماء الحوض في جوانبه.

المعنى: شبّه شيئًا، ثم استدرك فشبّهه بوسط صحراء لا يهتدي سالكها تشبه ظهر الترس متشابه الأجزاء.

الإعراب: «**بل**»: بحسب ما قبلها. «**جوز**»: اسم مجرور لفظًا بربّ المحذوفة مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**تيهاء**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**كظهر**»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ «تيهاء». «**الحجفت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية.

والشاهد فيه قوله: «بل جوز تيهاء» حيث جرّ (جوز) بـ «ربّ» محذوفة دون أن يأتي بالواو عوضًا عنها؛ وقوله: «الحجفت» حيث وقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء كلغة أهل طيىء.

فالمعنويةُ ما أفادَ تعريفًا، كقولك: «دارُ عمرٍو»، أو تخصيصًا، كقولك: «غلام رجلٍ». ولا تخلو في الأمر العامّ من أن تكون بمعنى اللام، كقولك: «مالُ زيدٍ»، و«أرْضُه»، و«أَبُوه»، و«ابْنُه»، و«سَيِّدُه»، و«عَبْدُه»، أو بمعنى «من»، كقولك: «خاتَمُ فضّةٍ»، و«سِوارُ ذَهَبٍ»، و«بابُ ساجٍ»».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ إضافة الاسم إلى الاسم إيصالُه إليه من غيرِ فَصْل، وجَعْلُ الثاني من تَمام الأوّل يتنزّل منه منزلةَ التنوين. وهذه الإضافةُ على ضربَيْن: إضافةُ لفظٍ ومعنًى، وإضافةُ لفظٍ فقط. فالإضافة اللفظيّة ستُذكَر بعدُ، وأمّا الإضافة المعنويّة؛ فأنْ تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظيّةِ إضافةً معنويّةً. وذلك بأن يكون ثمّ حرفُ إضافة مقدَّرٌ يوصِل معنى ما قبله إلى ما بعده. وهذه الإضافةُ هي التي تُفيد التعريفَ والتخصيص، وتُسمّى المَحْضَةَ، أي: الخالصةَ بكونِ المعنى فيها موافِقًا للّفظ. وإذا أضفتَه إلى معرفةٍ، تَعرَّف، وذلك نحو قولك: «غلامُ زيدٍ»، فـ «غلامٌ» نكرةٌ، ولمّا أضفتَه إلى «زيد» اكتسب منه تعريفًا، وصار معرفةً بالإضافة. وإذا أضفتَه إلى نكرةٍ، اكتسب تخصيصًا، وخرج بالإضافة عن إطلاقه، لأنّ «غلامًا» يكون أَعَمَّ من «غلامِ رجل»، ألا ترى أنّ كلَّ غلامِ رجل غلامٌ، وليس كلُّ غلامٍ غلامَ رجل؟

وهذه الإضافة المعنويّةُ تكون على معنى أحدِ حرفَيْن من حروف الجرّ، وهما اللامُ، و«مِنْ». فإذا كانت الإضافةُ بمعنى اللام، كان معناها المِلْكَ والاختصاصَ، وذلك قولُك: «مالُ زيدٍ»، و«أرضُه». أي: مالٌ له، وأرضٌ له، أي: يملِكُها، و«أَبُوه»، و«ابْنُه»، و«سَيِّدُه» والمراد: أبٌ له، وابنٌ له، وسيِّدٌ له، أي: كلُّ واحد مستحقٌّ مختصٌّ بذلك، والغالبُ الاختصاص، لأنّ كلّ مِلْك اختصاصٌ، وإذا كانت الإضافة بمعنى «مِنْ»، كان معناها بيانَ النوع، نحو قولك: «هذا ثوبُ خَزٍّ، وخاتَمُ حديدٍ، وسِوارُ ذهبٍ»، أي: ثوبٌ من خزّ، وخاتمٌ من حديد، وسوارٌ من ذهب، لأنّ الخاتم قد يكون من الحديد وغيره، والثوب يكون من الخزّ وغيره، والسوار يكون من الذهب وغيره، فبيّن نوعَه بقوله: «من خزّ»، و«من حديد»، و«من ذهب».

والذي يُفصَل به بين هذا الضرب والذي قبلَه، أنّ المضاف إليه هاهنا كالجنس للمضاف، يصدُق عليه اسمُه. ألا ترى أنّ الباب من الساج ساجٌ، والثوبَ من الخزّ خزٌّ، كما أنّ الإنسان من الحَيَوان حيوانٌ، وليس غلامُ زيد بزيدٍ؟ فعلى هذا، إذا قلت: «عينُ زيد»، و«يَدُ عمرو»؛ كان مقدَّرًا باللام، والمعنى: عينٌ له، ويَدٌ له؛ لأنه وإن كان الأوّل بعضًا للثاني؛ فإنّه لا يقع عليه اسمُ الثاني. فعينُ زيد ليست زيدًا، ويَدُ عمرو ليست عمرًا، فاعْرِفِ الفرقَ بينهما.

وقوله: «في الأمر العامّ»، يريد أنّ الغالب في الإضافة الحقيقيّة ما قدّمناه. وربّما

جاء منه شيءٌ على غيرِ هذَيْن الوجهَيْن. قالوا: «فلانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ» بفتح الغين، والدال، أي: ثابِتُ القَدَم في الحرب والكلامِ. يقال ذلك للرجل إذا كان لِسانُه يثبُت في موضع الزَّلَل والخُصومةِ. قال ابن السِكِّيت: يقال: «ما أَثْبَتَ غَدَرَهُ!» يعني الفَرَسَ، أي: ما أثبته في الغدر! وهي الحِجارةُ واللَّخاقِيقُ، أي: خُروقُ الأرض وشُقوقُها. وعندي أنّ إضافةَ اسم الفاعل إذا كان ماضيًا من ذلك، ليس مقدَّرًا بحرفِ جرّ، مع أنّ إضافته مَحْضَةٌ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«واللفظيّةُ أن تُضاف الصفةُ إلى مفعولها، كقولك: «هو ضارِبُ زيد»، و«راكِبُ فَرَسٍ»، بمعنى «ضاربٌ زيدًا»، و«راكبٌ فرسًا»؛ أو إلى فاعلها، كقولك: «زيدٌ حَسَنُ الوجهِ، ومعمورُ الدارِ»، و«هِنْدٌ جائلةُ الوِشاحِ»، بمعنى: «حسنٌ وجهُه»، و«معمورةٌ دارُه»، و«جائلٌ وشاحُها». ولا تُفيد إلاّ تخفيفًا في اللفظ والمعنى، كما هو قبلَ الإضافة. ولاستواء الحالَين وُصف النكرةُ بهذه الصفة مضافةً، كما وُصف بها مفصولةً في قولك: «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، و«برجلٍ ضاربِ أخيه»».**

* * *

قال الشارح: الإضافة اللفظيّة أن تضيف اسمًا إلى اسم لفظًا، والمعنى على غير ذلك. ويقال لها: غيرُ مَحْضَةٍ، إنّما يُحصَّل ثَمَّ اتّصالٌ وإسنادٌ من جهة اللفظ لا غيرُ، وذلك ضربان:

أحدهما: اسمُ الفاعل إذا أضفتَه، وأنت تريد التنوينَ، وذلك قولُك: «هذا ضاربُ زيدٍ غدًا» إذا أردت الاستقبالَ، وكذلك الحالُ. وأصلُه التنوينُ، والنصبُ لِما بعده، نحو: «هذا ضاربٌ زيدًا»، وجائزٌ أن يكون في الحال وأن تُوقِعه فيما يُستقبل. ولك أن تحذِف التنوينَ لضربٍ من التخفيف، وتخفِضَ ما بعده، وأنت تريد معنى التنوين، كأنّك تُشبِّهه بالإضافة المحضةِ بحُكْمِ أنّه اسمٌ. والنصبُ به إنّما هو عارضٌ لشَبَهِ الفعل، فالاسمُ الأوّلُ نكرةٌ، وإن كان مضافًا إلى معرفةٍ، لأنّ المعنى على الانفصال بإرادة التنوين، ولذلك تقول: «هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدًا»، كما تقول: «هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا غدًا»، لأنّ التنوين المقدَّرَ حُكْمًا كالموجود لفظًا، ولولا تقديرُ الانفصال؛ لَمَا جرى وصفًا على النكرة. قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[1]، والمعنى: ممطرٌ لنا، من قِبَل أنّه وصف به «عارضًا»، وهو نكرةٌ، والنكرةُ لا تُنْعَت بالمعرفة، ومثلُه قول الشاعر [من الكامل]:

٣٤٥- سَلِّ الهُمُومَ بكُلِّ مُعْطِي رَأْسِه ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ

---

(١) الأحقاف: ٢٤.

٣٤٥ - **التخريج**: البيت للمرار بن سعيد العبسيّ في شرح أبيات سيبويه ١/١٠٢؛ وشرح شواهد الإيضاح =

والتقدير: مُعْطِ رأسَه، لأنّ «كُلًّا» لا يقع بعدها الواحدُ إلّا نكرةً، لأنّها تقع على واحدٍ في معنى الجمع.

وقوله: «أن تُضاف الصفة إلى مفعولها»، يريد بالصفة اسم الفاعل، نحو: «ضاربٍ»، و«قاتلٍ»، وشِبْهِهما، فإنّه لا يضاف إلّا إلى مفعوله، لأنّه غيرُه، ولذلك لا يضاف إلى الفاعل، لأنّه هو في المعنى، والشيءُ لا يُضاف إلى نفسه، فلا يقال: «هذا ضاربُ زيدٍ عمرًا» على معنى «يضربُ عمرًا»، لأنّ الضارب هو زيدٌ.

الثاني الصفة الجاري إعرابُها على ما قبلها، وهي في المعنى لِما أُضيفت إليه، وذلك نحو: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، ومعمورِ الدارِ، وامرأةٍ جائلةِ الوِشاحِ»، فالتقدير في هذه الأشياء كلِّها الانفصالُ، لأنّ الأصل: حسنٍ وجهُه، ومعمورةٍ دارُه، وجائلٍ وِشاحُها. ترفع الوجهَ بقولك: «حَسَنٍ»، لأنّ الحُسْنَ له في المعنى، وكذلك قولك: «مررتُ برجلٍ معمورِ الدارِ»، إذ المعنى: معمورةٍ دارُه، وامرأةٍ جائلةِ الوشاح، أي: جائلٍ وُشاحُها، فالعِمارةُ للدار، والجَوَلانُ للوشاح، والوِشاحُ: الإزارُ.

فإن قلت: إذا كان الحُسْنُ للوجه، والوجه هو الفاعلُ، فكيف جاز إضافتُه إليه، وقد زعمتم أنّ الشيء لا يضاف إلى نفسه؟ فالجوابُ أنّك لم تصِفه إلّا بعدَ أن نقلتَ الصفةَ عنه، وجعلتها للرجل دون الوجه في اللفظ، وصار فيه ضميرُ «الرجل»، فإذا قلت: «حَسَنُ الوجهِ»؛ كان الحُسْنُ شائعًا في جُمْلَته، كأنّه وصفه بأنّه حَسَنُ القامةِ بعد أن كان الحُسْنُ مقصورًا على الوجه دون سائره. فلمّا أُريد بيانُ موضعِ الحُسْن، أُضيف إليه بعد

= ص١٢٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٨٨؛ ولسان العرب ٦/ ١٣٨ (عردس)؛ والمحتسب ١/ ١٨٤.

اللغة: معطي رأسه: منقاد، ذلول. الناجي: السريع. الصهبة: بياض يميل إلى الحمرة. المتعيّس: الأبيض تخالطه شقرة.

المعنى: تسلَّ عن هواك وهموم غرامك بكل بعير ذلول، في لونه تخليط بين البياض والحمرة والشقرة.

الإعراب: «**سلّ**»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة من آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «**الهموم**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بكل**»: جار ومجرور متعلقان بـ «سلّ». «**معطي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الياء. «**رأسه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**ناج**»: صفة «معطي» مجرورة بالكسرة المقدّرة على الياء المحذوفة بسبب التنوين. «**مخالط**»: صفة «معطي» مجرورة بالكسرة. «**صهبة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**متعيس**»: صفة «معطي» مجرورة بالكسرة.

وجملة «سلّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «معطي رأسِه ناجٍ»: حيث جاءت النكرة «ناجٍ» نعتاً للمعرفة «معطي». وجاز ذلك على تقدير تنكير المنعوت: «مُعطٍ رأسَه».

أن صار أَجْنبيًا، ألا تراك تنصبُه على التمييز، فتقول مررت بالرجل الحَسَنِ وَجْهًا، والتمييزُ فضلةٌ.

وقوله: «يضاف إلى فاعله» يريد أنّه فاعلٌ من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ، فإنّه من جهة اللفظ فضلةٌ؛ والذي يدلّ على ذلك قولُهم: «هذه امرأةٌ حسنةُ الوجهِ»، فتأنيثُهم الصفةَ إذ قد جرت على مؤنّثٍ دليلٌ على ما قلناه، لأنّ الفعل إنّما تلحَقُه علامةُ التأنيث إذا أُسْند إلى ضمير مؤنّثٍ، فتأنيثُ الصفة هاهنا دليلٌ على أنّها مُسْنَدةٌ إلى ضميرِ الموصوف المؤنّثِ. ولو كان على أصله قبل الإضافة، لوَجَبَ التذكيرُ، ولم يجز التأنيثُ، لأنّ «الوَجْهَ» مذكَّرٌ. وهذا القبيل من المضاف لا يتعرّف بالإضافة، لأنّ النيّة فيه الانفصالُ على ما بَيَّنّا. ويدلّ على ذلك أنّك تصِف به النكرةَ، وإن أضفتَه إلى معرفةٍ، نحو قولك: «مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ». فلولا تقديرُ الانفصال، وإرادةُ التنوين، لَمَا جاز أن تصف به النكرةَ. وهذا معنى قوله: «ولاستواء الحالَيْن وُصف النكرة بهذه الصفة مضافةً كما وُصفتْ بها مفصولةً»، يعني أنّ حالَيْها قبل الإضافة وبعدها، في التنكير وعدمِ التعريف سَواءٌ. فلذلك تقع صفةً للنكرة مفصولةً ومضافةً، لاستوائها في كِلَا الحالَيْن، فتقول: «مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ»، كما تقول: «مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه». ويدلّ على التنكير جوازُ دخولِ الألف واللام عليه مع إضافته، فتقول: «مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ». ولو كانت الإضافةُ صحيحةً، لَمَا جاز أن تجتمع الإضافةُ مع الألف واللام.

فصل

[حكمُ الإضافة المَعْنويّة]

قال صاحب الكتاب: **«قَضيّةُ الإضافة المعنويّةِ أن يُجرَّد لها المضاف من التعريف، وما تَقبّله الكوفيّون من قولهم: «الثلاثةُ الأثْوابِ» و«الخمسةُ الدَّراهِمِ»، فبِمَعْزِلٍ عند أصحابنا عن القياس واستعمالِ الفُصحاء. قال الفَرَزْدَقُ** [من الكامل]:

٣٤٦ـ [مـا زالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يـداهُ إزارَه] فَـسَـمَـا وأَدْرَكَ خَـمْـسَـةَ الأَشْـبـارِ

---

٣٤٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٥؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٣؛ والجنى الداني ص ٥٠٤؛ وجواهر الأدب ص ٣١٧؛ وخزانة ١/ ٢١٢؛ والدرر ٣/ ١٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢١؛ والمقتضب ٢/ ١٧٦؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠٣؛ والدرر ٦/ ٢٠٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٧؛ ولسان العرب ٦/ ٦٧ (خمس)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٦، ٢/ ١٥٠.

شرح المفردات: مذ عقدت يداه إزاره: أي تجاوز حدّ الطفولة. الإزار: الثوب الذي يحيط بالنصف الأسفل من البدن. سما: ارتفع.

المعنى: يقول: ظهرت منه النجابة منذ حداثته ولم يكن قد بلغ الخمسة أشبار.

الإعراب: «ما»: حرف نفي. «زال»: فعل ماضٍ ناقص. «مذ»: ظرف زمان مبنيّ في محلّ نصب، =

وقال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

٣٤٧ـ[وهلْ يرجعُ التسليمَ أو يكشِفُ العمى] ثَـلاثُ الأَثـافِـي والـدِّيـارُ الـبَـلاقِـعُ»

* * *

قال الشارح: اعلم أنك لا تضيف إلاّ نكرةً، نحو قولك: «غلامُ زيدٍ»، و«صاحبُ عمرو» لأنّ الإضافة يُبتغى بها التعريفُ، أو التخصيصُ، لأنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفَه، إن كان معرفةً، وتخصيصًا إن كان نكرةً. فإذا قلت: «غلامُ زيد»، فالغلامُ كان نكرةً شاملاً كلَّ غلام، فلمّا أضفتَه إلى زيد، صار معرفةً، وخَصَّ واحدًا بعينه. فإذا قلت: «غلامُ رجل»، فإنّ المضاف إليه ـ وإن كان نكرةً ـ إلاّ أنّه حصل للمضاف بإضافته إليه نوعُ تخصيص، ألا ترى أنّه خرج عن شِياعه، ويُميَّز عن أن يكون غلامَ امرأة؟ فعلى هذا لا يجوز إضافةُ المعرفة مع بَقاءِ تعريفها فيها، فإذا أُريد إضافةُ المعرفة، سُلب تعريفُها عنها حتّى تصير شائعة في التقدير، كـ «رجلٍ» و«فرسٍ»، ثمّ تكتسي تعريفًا إضافيًّا غير التعريف الّذي كان فيها. ولذلك لا يُجمَع بين الألف واللام والإضافة، لأنّ ما فيه الألفُ

= متعلّق بخبر «ما زال». «عقدت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «يداه»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جرّ بالإضافة. «إزاره»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «فسما»: الفاء حرف عطف، «سماه»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «وأدرك»: الواو: حرف عطف، «أدرك»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «خمسة». مفعول به، وهو مضاف. «الأشبار»: مضاف إليه مجرور.

الشاهد فيه قوله: «خمسةَ الأشبار» حيث عَرَّف المعدود بـ «ألْ». «مذ عقدت» حيث دخلت «مذ» على الجملة الفعليّة، كما هو في غالب الأحوال.

٣٤٧ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٧٤؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٢٢، ٢٨٠؛ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣؛ وجواهر الأدب ص ٣١٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٢١٣؛ والدرر ٦/ ٢٠١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٨؛ ولسان العرب ٦/ ٦٧ (خمس)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٨؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٤؛ والمقتضب ٢/ ١٧٦، ٤/ ١٤٤؛ والمنصف ١/ ٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٠.

الإعراب: وهل: الواو: بحسب ما قبلها، و«هل»: حرف استفهام. «يرجع»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «التسليم»: مفعول به. «أو»: حرف عطف. «يكشف» فعل مضارع مرفوع بالضمّة. العمى: مفعول به منصوب بالفتحة. «ثلاث»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الأثافي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والديار» الواو: حرف عطف، «الديار»: معطوف على «ثلاث» مرفوع بالضمّة. «البلاقع»: نعت «الديار» مرفوع.

وجملة «هل يرجع...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يكشف»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «ثلاث الأثافي» حيث أدخل على المعدوَد «أل» التعريف مكتفياً بذلك عن تعريف اسم العدد.

واللام لا يكون إلاّ معرفةً، ولم يُمْكِن اعتقادُ التنكير مع وُجودهما. فأمّا «الخمسةُ الأثوابِ» و«الأربعةُ الغِلْمانِ»، فهو شيءٌ صار إلى جَوازه الكوفيون، فأمّا على أصل أصحابنا، فإذا قلت: «ثلاثةُ دراهمَ»، وأردتَ تعريفَ الأوّل منهما؛ عرّفتَ الثاني، لأنّ الأوّل يكون معرفةً بما أضفتَه إليه. ألا ترى أنّك تقول: «هذا غلامُ رجلٍ» فيكون نكرةً، فإذا أردتَ تعريفَه، قلت: «هذا غلامُ الرجل، وصاحبُ المال»؟ وكذلك «هذه ثلاثةُ الدراهمِ، وخمسةُ الأثوابِ»، فأمّا قول الشاعر [من الكامل]:

مـا زَالَ مُـذْ عَـقَـدَتْ يَـداهُ إزارَهُ فَـسَـمَـا وأَدْرَكَ خـمـسـةَ الأَشْـبـارِ

فالبيت للفَرَزْدَق، وبعدَه:

يُدْنِي خَوافِقَ مِن خوافقَ تَلْتَقِي فـي ظِـلِّ مُـغْـتَـبَـطِ الـغُـبـارِ مُـثـارِ

والشاهد فيه تعريفُ الثاني بالألف واللام، والاكتفاءُ بذلك عن تعريف الأوّل. يمدَحُ بذلك يزيدَ بن المُهلَّب، أي: ما زال مُذ كان صغيرًا إلى أن مات يقود الجُيوشَ، ويحضُر الحُروب. وعَنَى بالخوافق الراياتِ. ومُغْتَبَطُ الغُبارِ: مكانُه، فكأنّه لم يُقاتَل فيه قبلُ، ولا أثار غيرُه غبارَه، من قولهم: «مات فلانٌ عَبْطَةً»، أي: شابًا. وقوله: «مذ عقدت يداه إزارَه» إشارةٌ إلى حالِ الصِّغَر، وأوائلِ العَقْل، وعَنَى بخمسة الأشبار القَبْرَ، أي: ما زال أميرًا مذ عَقَلَ إلى أن مات، وأمّا قول الآخر [من الطويل]:

وهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أو يَكْشِفُ العَمَى ثـلاثُ الأَثـافِـي والـرُّسـومُ الـبَـلاقِـعُ

البيت لذي الرُّمّة، والشاهدُ فيه تعريفُ «الأثافي» حين أراد تعريفَ ما أُضيف إليه، وهو «الثلاثُ». ولم يحتج مع ذلك إلى الألف واللام. والأَثافِي للقِدْر أن توضَع ثلاثةُ أحجارٍ، ثمّ يوضَع القدرُ عليها عند الاطّباخ. والبَلاقِع: جمعُ بَلْقَعٍ، وهو الخَرابُ. وأصله الأرضُ التي لا شيء فيها. والرُّسوم: جمعُ رَسْمٍ، وهو ما بقِيَ من آثار الدِّيار. يقول: إنّ الأثافي، ورسومَ الدار لا تردّ سلامًا، ولا تُنَبِّئ عن خبرٍ إذا استُخبرت، وهو معنى قوله: «أو يكشف العَمَى».

فأمّا ما تَعلَّق الكوفيون من إجازته، وتشبيهِه بـ «الحَسَن الوَجْهِ»؛ فليس بصحيح، لأنّ المضاف في «الحسن الوجهِ» صفةٌ، والمضافُ إليه يكون منصوبًا ومجرورًا. وإنّما ذلك شيءٌ رواه الكِسائيُّ، وقد روى أبو زيد، فيما حكى عنه أبو عمر الجَرْميُّ، أنّ قومًا من العرب يقولونه غيرَ فُصحاءَ، ولم يقولوا: «النصْفُ الدرهمِ»، ولا «الثُّلْثُ الدرهمِ» وامتناعُه من الاطّراد في أجزاء الدرهم يدلّ على ضُعْفه في القياس.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**وتقول في اللفظيّة: «مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ، وبهنْدٍ الجائلةِ الوشاحِ»، «وهما الضاربَا زيدٍ». قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾**(١)**. ولا تقول: «الضاربُ زيدٍ» لأنّك لا تُفيد فيه خِفّةً بالإضافة كما أفدتَها في المثنّى والمجموع، وقد أجازه الفَرّاء؛ وأمّا «الضاربُ الرجلِ»، فمشبَّهٌ بـ «الحسنِ الوجهِ»**».

* * *

قال الشارح: وقد جاءت الألفُ واللام فيما إضافتُه لفظيّةٌ، قالوا: «مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ، وهندٍ الجائلةِ الوِشاحِ»، وساغ ذلك من قِبَل أنّ الإضافة لا تكسوهما تعريفًا من حيثُ كان النّيّةُ فيها الانفصال، إذ التنوينُ مرادٌ، والمضافُ إليه في نيّةِ المرفوع، إذ كان فاعلاً في المعنى. فلمّا كانت الإضافةُ لا تكسوهما تعريفًا، ولا تخصيصًا؛ لم يمتنع دخولُ الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف، كما لا يمتنع دخولُهما على النكرة غيرِ المضافة.

وقالوا: «هذان الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ» قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾(٢)، لمّا كانت الإضافةُ منفصلةً، والنيّةُ ثُبوتَ النون والنصبَ؛ لم يتعرّف بما أُضيف إليه، وكان سِيّانِ إضافتَه وإثباتَ النون، وفَصْلَه ممّا بعده من حيثُ التنكيرُ. فلمّا لم يقع التعريفُ بالإضافة كما يقع في «غلام زيدٍ»، وأُريد تعريفُه؛ أدخلوا ما يقع به التعريفُ من الألف واللام. وأفادت الإضافةُ ههنا ضربًا من التخفيف بحذفِ التنوين والنون في «هذا ضاربُ زيدٍ غدًا»، و«الضارِبا زيدٍ»، و«الضارِبو زيدٍ»؛ فأمّا «الضاربُ زيدٍ» فإنّه لا يجوز، لأنّ الألف واللام إذا لحِقتِ اسمَ الفاعل؛ كانت بمعنَى «الَّذِي»، وكان اسمُ الفاعل في حكمِ الفعل من حيثُ هو صلةٌ له، فيلزمُ إعمالُه فيما بعده، ولا فَرْقَ بين الماضي في ذلك وغيره، إذ كان التقديرُ، في «الضارب»: الَّذِي ضَرَبَ، فلذلك عمِل عَمَلَه.

وإنّما جازت الإضافةُ في قولك: «هما الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ» لما يحصُل بالإضافة من التخفيف بحذفِ النون؛ فأمّا إذا قلت: «الضاربُ زيدٍ»، فهو تغييرٌ له عن مقتضاه من الإعمال من غيرِ فائدة، لأنّه لم يحصُل بالإضافة تخفيفٌ، لأنّه لم يكن فيه تنوينٌ ولا نونٌ، فيسقُطا بالإضافة.

فأمّا الفرّاءُ، فإنّه أجاز ذلك نَظَرًا إلى الاسميّة، وأنّ الإضافة لفظيّةٌ لم يحصل بها تعريفٌ، فيكونَ مانعًا من الإضافة. والقياسُ ما ذكرناه.

فأمّا قولهم: «الضاربُ الرجلِ»، فإنّما ساغت إضافتُه، وإن لم تستفِد بالإضافة تعريفًا ولا خِفّةً؛ أمّا التعريف، فلأنّ إضافته لفظيّةٌ لا تكسِب المضافَ تعريفًا؛ وأمّا

---

(١) الحج: ٣٥.

(٢) الحج: ٣٥.

الخفّة، فلم يكن فيه تنوينٌ، ولا نونٌ، فيسقُطا بالإضافة. فقضيّة الدليل أن لا تصحّ إضافتُه، كما لا تقول: «الضاربُ زيد». وذلك من قِبَل أنّه محمولٌ على «الحَسَنِ الوجه»، ومشبَّهٌ به من جهةِ أنّ «الضارب» صفةٌ، كما أنّ «الحسن» صفةٌ، وما بعده يكون مجرورًا أو منصوبًا، فتقول: «هذا ضاربٌ زيدًا، وضاربُ زيدٍ»، كما تقول: «مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهًا، وحسنِ الوجهِ». فلمّا أشبهَه، جاز إدخالُ الألف واللام عليه مع أنّه مضافٌ، إذا أُريد تعريفُه، كما كان كذلك في «الحسن الوجهِ»، وإن لم يكن مثلَه من كلّ وجه. ألا ترى أنّ المضاف إليه في «الضارب زيدٍ» مفعولٌ منصوبٌ في المعنى، والمضاف إليه في «الحسن الوجه» فاعلٌ مرفوعٌ؟

* * *

[الإضافة إلى الضمير]

قال صاحب الكتاب: «**وإذا كان المضافُ إليه ضميرًا متّصلاً، جاء ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، وما عَدِمَ واحدًا منهما شَرَعًا في صِحّةِ الإضافة، لأنّهم لمّا رفضوا فيما يُوجَد فيه التنوينُ أو النونُ، أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتّصل، جعلوا ما لا يوجد فيه له تَبَعًا، فقالوا: «الضاربُك»، و«الضارباتُك»، و«الضاربِي»، و«الضاربانِي»، كما قالوا: «ضاربُك»، و«الضارباك»، و«الضاربوك»، و«الضاربَيّ»، و«الضارِبيّ». قال عبدُ الرَّحْمٰنِ بنُ حَسّانٍ [من الخفيف]:**

٣٤٨- أَيُّها الشّاتِمِي لِتُحْسَبَ مِثْلِي ... إِنّما أَنتَ في الضَّلالِ تَهِيمُ

٣٤٨- **التخريج**: البيت لعبد الرحمٰن بن حسان في ديوانه ص٥١؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٥٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٥.

اللغة: تهيم: تسير على غير هدى، تتوه.

الإعراب: «**أيّها**»: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، و«ها»: حرف تنبيه لا محلّ له من الإعراب. «**الشاتمي**»: صفة مرفوعة بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**لتحسب**»: اللام: حرف تعليل وجر، و«تحسب»: فعل مضارع للمجهول منصوب بـ «أن» المضمرة بعد لام التعليل، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان باسم الفاعل «الشاتم». «**مثلي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**إنّما**»: كافة ومكفوفة. «**أنت**»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «**في الضلال**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «تهيم». «**تهيم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة النداء «أيها الشاتمي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تهيم»: في محل رفع خبر المبتدأ «أنت». وجملة «أنت في الضلال تهيم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

=

وقـولـه [من الطويل]:

٣٤٩ ـ هُـمُ الآمِـرونَ الـخَـيْـرَ والـفـاعِـلـونَـهُ [إذا ما خَشَوا مِنْ مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظِما]

ممّا لا يُعمَل عليه».

* * *

قال الشارح: قد فُرق بين إضافةِ اسم الفاعل إلى الظاهر وبين إضافته إلى المضمر، فإضافتُه إلى المضمر تقع كالضرورة. وذلك أنّ ما فيه تنوينٌ، أو نونٌ يلزم إضافتُه، لأنّه لا سبيل إلى النصب؛ لأنّ النصب يكون بثُبوتِ التنوين، أو النونِ، نحوَ قولك: «ضاربٌ زيدًا»، و«ضاربان زيدًا»، ومع المضمر لا يثبُت التنوينُ ولا النونُ، لأنّ بينهما معاقَبةً، فلا يجتمِع التنوينُ، أو النونُ مع المضمر، فلمّا لم يجتمعا معه؛ أُضيف اسمُ الفاعل إلى المضمر، ثمّ حُمل ما لم يكن فيه تنوينٌ أو نونٌ في الإضافة على ما هما فيه، ليكون البابُ على مِنهاج واحد، ولا يختلِف.

وقوله: «جاء ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، وما عَدِمَ واحدًا منهما شَرْعًا في صحّةِ الإضافة»، أي: صار ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، وما ليس فيه واحدٌ منهما، يعني التنوينَ والنونَ.

وقوله: «شَرْعًا»، أي: سَواءً. يقال: «القومُ في هذا الأمر شَرْعٌ سَواءٌ»، يُحرَّك، ويُسكَّن، ويستوِي فيه الواحدُ والتثنيةُ والجمعُ، والمذكَّرُ والمؤنَّثُ. والمراد أنّه يَتساوَى ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، وما ليس فيه واحدٌ منهما في صحّةِ الإضافة، وذلك نحو:

= **والشاهد فيه قوله**: «الشاتمي» حيث أضاف ما فيه الألف واللام إلى الضمير المتصل.

٣٤٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠؛ والدرر ٦/ ٢٣٥؛ والكتاب ١/ ١٨٨؛ ولسان العرب ٨/ ٢٣٦ (طلح)، ١٣/ ١٣٥ (حين)، ١٥/ ٤٨٠ (ها)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: المعظم: الأمر الذي يعظم دفعه.

المعنى: أنهم يأمرون بالخير ويفعلونه، حينما يكون الناس بحاجة ماسة لهم، واقعين في الكرب لا يقدرون على دفعه.

الإعراب: «**هم**»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «**الآمرون**»: خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «**الخير**»: مفعول به منصوب. «**والفاعلونه**»: الواو: حرف عطف، «**والفاعلون**»: معطوف على «الآمرون» مرفوع مثله، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل «الفاعلون». «**إذا**»: ظرف متضمن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «**خشوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**من محدث**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «خشوا». «**الأمر**»: مضاف إليه مجرور، «**معظما**»: مفعول به منصوب. وجملة «هم الآمرون»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «خشوا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «الفاعلونه» حيث جمع النون والضمير ضرورةً. والقياس: الفاعلوه وزعم سيبويه أن البيت مصنوع.

«الضاربُك»، و«الضارباتُك»، أضفتَ «الضاربَ»، و«الضارباتِ» إلى ضمير المخاطَب، وليس فيهما تنوينٌ ولا نونٌ. وكذلك تقول: «الضارِبي»، و«الضارباتِي»، فتُضيفهما إلى ضمير النفس كما أضفتَ ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، نحو قولك: «ضاربُك»، و«الضارِباك»، و«الضاربوك»، و«الضارِبَيَّ». فحُذف من «ضاربُك» التنوينُ، لأنّه قبل الإضافة «ضاربٌ» منوَّنٌ، و«الضارباك» تثنيةٌ، و«الضاربوك» جمعٌ، وقد حُذف منهما النونُ للإضافة. و«الضارِبَيَّ» تثنيةٌ، وأصلُه «ضارِبَيْن» حُذفتْ نونه للإضافة، ثمّ ادّغمت ياءُ التثنية في ياءِ النفس. ولو كان مرفوعًا، لقيل: «ضارباىَ» بالألف.

و«الضارِبِيَّ»: جمعٌ. وأصلُه: الضاربون، فلمّا أُضيف إلى ياء النفس حُذفت النون للإضافة، فاجتمعت الواوُ والياءُ، وسبق الأوّلُ منهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، وادُّغمت الياءُ المنقلِبةُ في ياء الإضافة على حدّ «طَوَيْتُه طَيًّا»، و«شَوَيْتُه شَيًّا». وكذلك تقول في الجرّ والنصبِ، نحوَ: «مررت بالضارِبِيَّ»، و«رأيت الضارِبِيَّ»، وأصلُه «الضارِبينَ» سقطت النونُ للإضافة، وادّغمت الياء في الياء.

فحاصلُ كلامه أنّه لا يتّصِل باسم الفاعل ضميرٌ إلّا مجرورٌ، ولا أعرِفُ هذا المذهبَ. وقيل: إنّه رأيٌ لسيبويه، وقد حكاه الرُّمّانيُّ في «شرح الأصول»، والمشهورُ من مذهبه ما حكاه السِّيرافيُّ في الشرح أنّ سيبويه يعتبِر المضمرَ بالمظهَر في هذا الباب، فيقول: الكافُ في «ضاربوك» في موضعِ مجرور، لا غيرُ. لأنّك تقول: «ضاربو زيدٍ» بالخفض، لا غيرُ، والكافُ في «الضارباك»، «والضاربوك» يجوز أن تكون في موضع جرّ، وهو الاختيارُ، وأن تكون في موضعِ نصب، لأنّك قد تقول: «الضاربو زيدًا» على مَنْ قال: «الحافِظو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ»[1] بالنصب، وهو الاختيارُ. وإذا قلت: «الضاربُك» كانت في موضعِ نصب لا غيرُ، لأنّك لو وضعتَ مكانَه ظاهرًا، لم يكن إلّا نصبًا، نحو: «الضاربُ زيدًا».

وكان أبو الحسن الأخفش، فيما حكاه أبو عثمان الزِّياديّ، يجعل المضمرَ، إذا اتّصل باسم الفاعل، في موضع نصب على كلِّ حال، ويقول: إنّ اتّصالَ الكناية قد عاقبتِ النونَ والتنوينَ، فلا تقول: «ضارِبُنْكَ» بالتنوين، ولا «هما ضاربانك»، ولا «هم ضارِبُونَك»، كما تقول: «هو ضاربٌ زيدًا»، و«هما ضاربان زيدًا»، و«هم ضاربون زيدًا». فلمّا امتنع التنوينُ، والنونُ لاتّصالِ الكناية، صار بمنزلةِ ما لا ينصرف. وهو يعمل من غيرِ تنوين، نحوَ قولك للنساء: «هنّ ضَوارِبُ زيدًا». والجامعُ بينهما أنّ التنوين من

---

(١) من قول قيس بن الخطيم أو غيره [من المنسرح]:

الحافظو عَوْرَةَ العشيرةِ لا ... يأتيهمُ من ورائنا نَطِفُ

وانظر تخريج هذا البيت في كتابنا «المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية» ٥/٤٨.

«ضوراب» حُذف لمَنْعِ الصرف، لا للإضافة، وحُذف من «ضاربُك» لاتّصالِ الكناية، لا للإضافة. فهذان المذهبان.

فأمّا ما ذكره صاحبُ الكتاب، فمذهبٌ ثالثٌ لا أعرفُه، وإنّما لزم حذفُ التنوين والنونِ مع علامةِ المضمر المتّصِل، لأنّ علامةَ المضمر غيرُ منفصِلة من الاسم الذي اتّصلت به، ولا يُتكلّم بها وحدَها، وهي زائدةٌ، ومحلُّها آخِرُ الكلمة، كما أنّ النون والتنوين كذلك. فلمّا كان بينهما هذه المُقارَبةُ، تَعاقَبا، فلم يُجمَع بينهما لذلك.

فأمّا البيت الذي أنشده وهو [من الخفيف]:

أَيُّــهَــا الــشــاتِــمِــي... إلــخ

البيت لعبد الرَّحمٰن بن حَسّان، أنشده شاهدًا على ما ادّعاه، وزعم أنّ الياء في موضعِ جرّ، والصوابُ أنّها في موضعِ نصب، وذلك على رأي سيبويه، وأبي الحسن جميعًا، فأمّا قوله [من الطويل]:

هُـمُ الآمِـرون الـخَـيْـرَ والـفـاعِـلـونـه ... إذا ما خَشَوْا من مُحْدَثِ الأمر مُعْظِمَا

فإنّه أنشده سيبويه، وزعم أنّه مصنوعٌ[1]، وموضعُ الشاهد الجمعُ بين النون والضمير في قوله: «الفاعلونه». وحكمُ المضمر أن يُعاقِب النونَ والتنوينَ، لأنّه بمنزلتهما في الاتّصال والضُعْفِ، ومثلُه قول الآخر [من الطويل]:

٣٥٠ـ ولـم يَـرْتَـفِـقْ والـنـاسُ مُـحْـتَـضِـرُونَـهُ ... جَـمِـيـعًـا وأَيْـدِي الـمُـعْـتَـفِـيـنَ رَواهِـقُـهْ

---

(١) الكتاب ١/ ١٨٨.

٣٥٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٦٦، ٢٧١؛ والكتاب ١/ ١٨٨؛ والمقرب ١/ ١٢٥.

اللغة: يرتفق: يتكىء على مرفقه، وهي هنا كناية عن الانشغال. محتضرونه: حاضروه وشاهدوه. المعتفون: جمع المعتفي وهو طالب الإحسان. رواهقه: من يغشونه ويأتون إليه.

الإعراب: «**ولم**»: الواو: بحسب ما قبلها، لم: حرف جزم وقلب ونفي. «**يرتفق**»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. «**والناس**»: الواو: واو الحال، الناس: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**محتضرونه**»: خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل. «**جميعًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**وأيدي**»: الواو: حالية، أيدي: مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الياء، وهو مضاف. «**المعتفين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «**رواهقه**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

جملة «**لم يرتفق**»: بحسب ما قبلها. وجملة «الناس محتضرون»: في محلّ نصب حال، وكذلك جملة «أيدي المعتفين رواهقه».

أنشده سيبويه[1]، والشاهدُ فيه أيضًا الجمعُ بين النون والمضمرِ. والوجه: الفاعلوه، ومحتضروه. يصفُه بالبَذْل والعَطاء. يقول غَشِيَه المعتفون ـ وهم السائلون ـ واحتضره الناسُ للعَطاء، وجلس لهم جُلوسَ مبتذِلٍ غيرِ متودِّع.

فسيبويه يجعل الهاءَ في «الفاعلونه»، و«محتضرونه» كنايةً، ويزعمُ أنّ ذلك من ضرورة الشعر. وكان أبو العبّاس المبرِّدُ يذهَب إلى أنّها هاءُ السَّكْت، وكان حقُّها أن تسقُط في الوصل، فاضطُرّ الشاعر، فأجراها في الوصل مُجْراها في الوقف، وحرّكها؛ لأنّها لمّا ثبتت في الوصل، أشبهت هاءَ الإضمار، نحوَ: «غُلامه». وكِلاهما ضعيفٌ، والأوّلُ أمثلُ، لأنّ فيه ضرورةً واحدةً. وفي هذا ضرورتان، فاعرفه.

فصل
[إضافة الأسماء المبهمة]

قال صاحب الكتاب: **«وكلُّ اسم معرفةٍ يتعرّف به ما أُضيف إليه إضافةً معنويّةً، إلاّ أسماء توغّلتْ في إبهامها، فهي نكراتٌ، وإن أُضيفتْ إلى المعارِف. وهي نحو: «غَيْرٍ»، و«مِثْلٍ»، و«شِبْهٍ». ولذلك وُصفتْ بها النكراتُ، فقيل: «مررتُ برجلٍ غيرِك، ومثلِك، وشبهِك». ودخل عليها «رُبَّ». قال** [من الكامل]:

٣٥١ـ يا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساءِ غَريرةٍ [بَيْضاءَ قَدْ مَتَّعْتُها بِطَلاقِ]

= **والشاهد فيه قوله**: «محتضرونه» حيث جمع بين النون والهاء، والوجه: «محتضروه، وقيل إن هذا البيت وسابقه مصنوعان.

(١) الكتاب ١/ ١٨٨.

٣٥١ ـ **التخريج**: البيت لأبي محجن الثقفي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠؛ والكتاب ١/ ٤٢٧، ٢/ ٢٨٦؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٢٣٧؛ ورصف المباني ص١٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٨٩.

الإعراب: **«يا»**: حرف للتنبيه. **«رب»**: حرف جر شبيه بالزائد. **«مثلك»**: «مثل»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. **«في النساء»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. لـ«مثلك» **«غريرة»**: صفة لـ «مثلك»، مجرورة على اللفظ. **«بيضاء»**: صفة ثانية لـ «مثلك» مجرورة على اللفظ بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف. **«قد»**: حرف تحقيق. **«متعتها»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. **«بطلاق»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل السابق. =

اللَّهُمَّ إلاّ إذا شُهر المضاف بمُغايرَةِ المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(١)، أو بمُماثلته».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ المضاف يكتسِي من المضاف إليه تعريفَه، إن كان معرفةً، إذا كانت الإضافةُ محضةً، نحوَ: «غلامُ زيدٍ»، و«مالُ عمرٍو»، وقد جاءت أسماءٌ أُضيفت إلى المعارف، ولـم تتعرّف بذلك للإبهام الذي فيها، وأنّها لا تختصّ واحدًا بعينه، وذلك «غَيْرٌ»، و«مِثْلٌ»، و«شِبهٌ». فهذه نكراتٌ، وإن كنّ مضافاتٍ إلى معرفةٍ. وإنّما نَكَّرَهنّ مَعانيهنّ، وذلك لأنّ هذه الأسماء، لمّا لم تنحصِر مغايرَتُها ومماثَلتُها؛ لم تتعرّف. ألا ترى أنّ كلَّ مَن عَداه فهو «غيرٌ»؟ وجهةُ المماثلة والمشابهةِ غيرُ منحصِرة، فإذا قلت: «مِثْلُك»، جاز أن يكون مثلَك في طُولك، وفي لَوْنك، وفي عِلْمك. ولن يُحاطَ بالأشياء التي يكون بها الشيءُ مثلَ الشيء. فلذلك من الإبهام كانت نكراتٍ. فلذلك هذه الأشياءُ كانت مضافات بمعنًى اسم الفاعل في موضع «مُغاير»، و«مُماثِل»، و«مُشابِه». كأنّ المماثلة في قولك: «مررت برجلٍ مثْلَكَ» موجودةٌ في وقتِ مُرورك به، فهو للحال، فكان نكرةً كاسم الفاعل إذا أضيف، وهو للحال. ويدلّ على تنكيره أنّك تصفُ به النكرةَ، فتقول: «مررت برجلٍ غيرِك». فأمّا قوله [من الكامل]:

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساء غَريرَةٍ بَيْضاءَ قد مَتَّعْتُهَا بطَلاقِ

فالبيت لأبي مِحْجَن الثَّقَفيّ، أنشده سيبويه(٢). والشاهدُ دخولُ «رُبَّ» على «مثلك». و«رُبَّ» لا تدخل إلّا على نكرة. وغريرةٌ أي: مُغتَرّةٌ بِلينِ العَيْش، غافلةٌ عن صُروفِ الدَّهْر. ومتّعتُها بطَلاقٍ، أي: أعطيتُها شيئًا تستمتِع به عند طلاقها، كأنّه يُهدِّد زوجتَه بذلك.

تقول: «مررت برجلٍ مثلك»، أي: صورتُه مشبَّهةٌ بصورتك، و«مررت برجلٍ غيرِك»، أي: ليس بك، وإنّه لم يمُرّ باثنَيْن، ألا ترى أنّه إذا قال: «مررت بغيرك» بإسقاط المنعوت، جاز أن يكون مرّ بأكثرَ من واحد، فإذا قال: «مررت برجل غيرك»، عُلم أنّه مرّ بواحد لا أكثرَ من ذلك؟

= وجملة «متعتها»: في محل رفع خبر للمبتدأ. وجملة «مثلك قد متعتها»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا رب مثلك» حيث أدخل «رب» على «مثل»، و«ربّ» لا تدخل إلاّ على النكرات.

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) الكتاب ١/٤٢٧.

وقد يكون لهذه الأشياءُ مَعارفَ إذا شُهر المضاف بمُغايرة المضاف إليه، أو بمُماثَلته، فيكون اللفظُ بحالِه، والتقديرُ: مختلِفٌ. فإذا قال القائلُ: «مررت برجلٍ مثلِك، أو شِبْهِك» وأراد النكرةَ، فمعناه: بمُشابِهك، أو مُماثِلك في ضربٍ من ضروبِ المماثَلة والمشابَهةِ. وهي كثيرةٌ غيرُ محصورة. وإذا أراد المعرفةَ، قال: «مررتُ بعبد الله مثلِك»، فكان معناه: المعروف بشَبَهك، أي: الغالب عليه ذلك.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1] لأنّ المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون، والمغضوبُ عليهم الكُفّارُ، فهما مختلفان، ونحوُه: «مررت بالمتحرِّك غيرِ الساكن، والقائمِ غيرِ القاعد».

وأمّا «شَبِيهُكَ» فمعرفةٌ بما أُضيف إليه، وذلك لأنّه على بناء فَعِيلٍ. و«فَعِيلٌ» بناءٌ موضوعٌ للمبالغة، فكأنّك قلت: «بالرجل الذي يُشْبِهك من جميعِ الجهات».

فصل
[نوعا الإضافة المفتوحة]

قال صاحب الكتاب: «**والأسماء المضافة إضافةً معنويّةً على ضربَين: لازمةٌ للإضافة، وغيرُ لازمة لها، فاللازمةُ على ضربين: ظُروفٌ، وغيرُ ظروف، فالظروفُ نحو «فَوْقَ»، و«تَحتَ»، و«أَمَامَ»، و«قُدَّامَ»، و«خَلْفَ»، و«وَراءِ»، و«تِلْقاءَ»، و«تِجاهَ»، و«حِذاءَ»، و«حِذَةَ»، و«عَنْدَ»، و«لَدُنْ»، و«لَدَى»، و«بَيْنَ»، و«وَسْطَ»، و«سِوَى»، و«مَعَ»، و«دُونَ»**».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ الإضافة على ضربَيْن: لفظيّةٌ ومعنويّةٌ، فالمعنويّةُ ما كان اللفظُ على الإضافة، والمعنى كذلك، نحو: «غلامُ زيد»، و«ثوبُ خَزّ»، واللفظيّةُ ما كان اللفظُ على الإضافة، والمعنى بخلافها، نحو «ضاربُ زيد غدًا»، فهذه إضافةٌ لفظيّةٌ لا غيرُ، لأنّ المعنى: «ضاربٌ زيدًا غدًا»، فما كان من الإضافة كذلك، فإنّها لا تقع لازمةً ألبتّةَ، لأنّها إنّما تضاف لضربٍ من التخفيف، والنيّةُ غيرُ الإضافة.

وما كان منها معنويًا، فهو على ضربَيْن: يكون لازمًا، وغيرَ لازم، وذلك أنّ من الأسماء ما يلزم الإضافةَ، ويغلِب عليها، ولا يكاد يُستعمل مُفرَدًا وذلك ظروفٌ وغير ظروف، فمن الظروف الجِهاتُ الستُّ، وهي «فَوْقَ»، و«تَحتَ»، و«أَمَامَ»، و«قُدّامَ»، و«خَلْفَ»، و«وراءَ»، و«تِلْقاءَ»، و«تِجاهَ»، و«حِذاءَ»، و«حِذَةَ». فهذه الظروفُ تلزم الإضافةَ، وإنّما لزمت الإضافةُ هذه الأشياءَ، لأنّها أُمورٌ نِسْبيّةٌ، فإنّ «فَوْقًا» يكون بالنسبة إلى شيءٍ فَوْقًا، و«تحتًا» بالنسبة إلى شيءٍ آخَرَ، وكذلك «أَمام» وسائرُها، فلزمتها الإضافة للتعريف وتحقيقِ الجهة.

---

(١) الفاتحة: ٦ ـ ٧.

وقال أبو العبّاس المبرّدُ: إنّما لزمت هذه الظروفُ الإضافةَ لعدم إفادتها مفردةً، ألا ترى أنّك إذا قلت: «جلستُ خلفًا»، فالمخاطبُ يعلم أنّ كلَّ مكان لا بدّ أن يكون خلفًا لشيء، فإذا أضفتَه، عُرف، وحصل منه فائدةٌ.

وقال الكوفيون إنّما لزمَتِ الإضافةَ لأنّها تكون أخبارًا عن الاسم، كما يكون الفعلُ خبرًا عن الاسم إذا قلت: «زيدٌ يذهَب، ويركَب»، فلمّا كان الفعلُ يحتاج إلى فاعلٍ، وقد يتّصِل به أشياءُ يقتضيها من المصدر، والمكانِ، والزمانِ، والمفعول، ألزموا الظرفَ الإضافةَ، ليَسُدّ المضافُ إليه مَسَدَّ ما يطلُبه الفعلُ، ويدلّ عليه.

فإذا أُفردت، وقيل: «قام زيدٌ خَلْفًا»، و«ذهب عمرٌو قُدّاما»، فهو عند البصريين نصبٌ على الظرف، كما يكون مضافًا، نحوَ «قام قُدّامَك» و«ذهب خَلْفَك»، إلّا أنّه مبهمٌ منكورٌ، كأنّك قلت: «قام خَلْفَ غيرِه»، و«ذهب قدّامَ شيءٍ». ومنع الكوفيون من ذلك، وقالوا لا تكون ظروفًا إلّا مضافةً، وإذا أُفردت، صارت أسماءً، وكانت في تقديرِ الحال، كأنّه قال: «قام متأخّرًا وذهب متقدمًا». وفائدة الخلاف تظهر في الخبر، فعند البصريين تقول: «زيدٌ خَلْفًا، وعمرو قدامًا»، فيكون خبرًا، كما يكون مضافًا. والكوفيون يرفعون، ويقولون: زيدٌ خَلْفٌ، أي: متأخر، وقُدّامٌ أي متقدّمٌ. ويكون الخبرُ مفردًا هو الأوّلَ كما تقول: «زيدٌ قائمٌ».

ومن ذلك «عِنْدَ» و«لَدُنْ» و«لَدَى»، وهي ظروفٌ، معناها القُرْبُ والحَضْرَةُ، ولذلك لزمتِ الإضافةَ للبَيان، إذ كانت مبهمةً، لأنّها لا تختصّ مكانًا معيَّنًا، لأنّ القرب والمُجاوَرَة أمرٌ إضافيٌّ، إذ الشيءُ يكون قريبًا من شخصٍ، بعيدًا من آخرَ. وهي لابتداءِ الغاية في الزمان والمكان، وذلك قولك: «من لَدُنْ صَلاة العَصْر إلى وقتِ كذا». و«من لدن الحائط إلى مكانِ كذا» فهي مشتركةٌ في البابَيْن، وليست كـ «مُنْذُ» الذي هو ابتداءُ غايةِ الزمان، ولا كـ «مِنْ» الذي هو ابتداءُ غايةِ المكان.

وفي «عند» لغتان: «عَنْدَ»، و«عِنْدَ»، بفتح العين، وكسرها، و«لَدُنْ» في معنى «عند»، إلّا أنّ «عند» معربةٌ، و«لدن» مبنيّةٌ. وفي «لدن» ثماني لغاتٍ، يقال: «لَدُنْ» و«لَدَى»، و«لَدْنْ» و«لَدُ» بفتح الفاء وضمّ العين، و«لُدُ» بضمّهما، و«لَدْنِ» بفتح الفاء وسكونِ العين وكسرِ النون، و«لَدْنَ» بفتح النون، و«لَدْ» بفتح الفاء وسكون العين.

فأمّا «لَدُنْ» بفتح الفاء، وضمّ العين؛ فهو الأصلُ، لكثرته ووُرودِ التنزيلِ به، ومن قال: «لَدْنْ»، فوَجْهُه أنّه أَسكن العينَ في «لَدُنْ»، كما أسكنها في «عَضُدٍ» و«عَجُزٍ»، فالتقى بعد الحذف ساكنان: الدالُ والنونُ، فحُرّكَ الأوّل بالفتح كما حُرّكَ الأوّل منهما بالفتح، في قولهم: «اضْرِبَنْ»، إذا دخلت النونُ الخفيفةُ في «اضْرِبْ».

وأمّا «لَدَى»، فلغةٌ قائمةٌ بنفسها ليست من لفظِ «لَدُنْ»، والقياسُ في ألفها أن لا

تكون أصلاً. فأمّا انقلابها مع المضمر ياءً؛ فعلى التشبيه بألفِ «عَلَى» و«إِلَى» على ما سيُوضَح أمره إن شاء الله تعالى. وأمّا «لَدُ» بالضمّ؛ فمحذوفةٌ من «لَدُنْ». قال الراجز:

٣٥٢ـ يَسْتَوعِبُ البَوْعَيْنِ مِن جَرِيرِه مِن لَدُ لَحْيَيْهِ إلى حُنْجُورِه

والذي يدلّ أنّها منتقِصةٌ منها أنّها لو كانت أصلاً على حِيالها، ولم تكن مخفَّفةً من «لَدُنْ»، لكانت ساكنةً على أصل البناء، ومثلُه قولهم: «رُبَ»، و«رُبَّ» مخفَّفةً، ومشدَّدةً، أبقوا حركتَها بعد الحذف، ليكون ذلك دلالةً على أنّها منتقصةٌ من غيرها، وليست أصلاً قائمًا بنفسه.

ومن قال «لُدُ» بضمّ الفاء، والعين فإنّه أتبع الضمَّ الضمَّ بعد حذفِ اللام.

ومن قال «لَدْنِ» بفتح الفاء، وسكون العين، وكسر النون؛ فإنّه كسر النونَ لالتقاء الساكنَيْن بعد حذفِ حركةِ العين، وذلك على أصلِ التقاء الساكنَيْن. ومَن فتح النونَ؛ فهو لالتقاءِ الساكنَيْن، وقَصْدِ التخفيف، كـ «أَيْنَ» و«كَيْفَ».

وأمّا من قال: «لَدْ» بسكون الدال، وفتح الفاء، فإنّه بناهُ على السكون بعد الحذف، جعلها قائمةً بنفسها.

فإن قيل: ولِمَ بُنيتْ «لَدُنْ»، ولم تكن معربةً كـ «عِنْدَ»؟ قيل: لمّا لم يتجاوزوا بـ «لَدُنْ» حَضْرَةَ الشيء، والقُرْبَ منه، ولم يتصرّفوا فيه بأكثرَ من ذلك، جرتْ مجرَى الحرف الموضوع بإزاءِ معنى، لا يتجاوزُه، فبُنيت لذلك كبِنائه. وأمّا «عِنْدَ» فتَوسّعوا

---

٣٥٢ ـ **التخريج**: الرجز لغيلان بن حريث في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٨٠؛ وشرح شواهد الشافية ص١٦١؛ ولسان العرب ٥/ ١٩٨ (نخر)، ١٣/ ٣٨٤ (لدن)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٦٩.

اللغة: البَوْعُ لغة في (الباع)، وهو مسافة ما بين الكفين إذا بسَطْتهما. الجَرير: الحبل. اللَّحْيُ: العظم الذي ينبت على الأسنان. الحنجور: الحلقوم، وهو موضع النحر.

المعنى: يريد أنّ طول الحبل الذي هو مقوده من لَحْيَيه إلى موضع نحره مقدار باعين، وهو يشير بذلك إلى طول عنق هذا الجمل.

الإعراب: **«يستوعب»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: وهو. **«البوعين»**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«من جريره»**: جار ومجرور متعلقان بحال من البوعين، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاف إليه. **«من لدُ»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «جريره». و«لدُ»: مبني على الضم في محل جر، وهو مضاف. **«لحييه»**: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء، لأنّه مثنى، والهاء: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر. **«إلى حنجوره»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «جريره».

وجملة «يستوعب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أن «لدُ» محذوفة النون من «لدن»، والنون منويةٌ فيها، فلذلك بقيت الدال على حركتها قبل الحذف، ولو كانت «لَدُ» مما بُني على حرفين أصلاً للزمها البناء على السكون.

فيها، وأوقعوها على ما بحضرتك، وما يبعُد، وإن كان أصلُها الحاضرَ، فقالوا: «عندي مالٌ»، وإن كان غائبًا في بَلَدٍ آخرَ. فلمّا دخلها من التمكُّن والتصرُّفِ ما ذكرناه، فارَقَتِ الحروفَ، فأُعربت لذلك.

ومن الظروف «بَيْنَ»، و«وَسْطَ» و«سِوَى» و«مَعَ» و«دُونَ»، كلُّها تلزمها الإضافةُ. فأمّا «بَيْنَ» فهو ظرفٌ من ظروفِ الأمكنةِ بمعنَى «وَسْطَ»، ولذلك يقع خبرًا عن الجُثَّة، نحو قولك: «الدارُ بينَ زيدٍ وعمرٍو»، و«المالُ بين القوم». وهي تُوجِب الاشتراكَ من حيثُ كان معناها «وَسْطَ»، والشركةُ لا تكون من واحد، وإنّما تكون بين اثنين فصاعدًا، نحوَ: «المالُ بين الزيدَيْن»، و«الدارُ بين القوم». فإن أضفتها إلى واحد، وعطفتَ عليه بالواو جاز نحوَ «المالُ بين زيد وعمرو»، لأنّ الواو لا تُوجِب ترتيبًا، ولو أتيتَ بالفاء، فقلت: «المالُ بين زيد فعمرٍو»، لم يحسُن، لأنّ الفاء توجب الترتيبَ، وفَصْلَ الثاني من الأوّل. فأمّا قول امرىء القيس [من الطويل]:

٣٥٣ـ [قفا نَبكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنْزِلِ بِسَقْطِ اللِّوى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

---

٣٥٣ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٨؛ والأزهية ص٢٤٤، ٢٤٥؛ وجمهرة اللغة ص٥٦٧؛ والجنى الداني ص٦٣، ٦٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٣/ ٢٢٤، ١١/ ٦؛ والدرر ٦/ ٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٠٩ (قوا)، ٤٢٨ (أ)؛ ومجالس ثعلب ص١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص٥٨٠؛ والدرر ٦/ ٨٢؛ ورصف المباني ص٣٥٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦١، ٢٦٦؛ والمنصف ١/ ٢٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

اللغة: المنزل: المكان الذي ينزل فيه الأحباب. السقط: منقطع الرمل. اللوى: ما التوى من الرمل واسترقّ منه. الدخول وحومل: اسما مكانين.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبيه على عادة الجاهليين بأن يقفا ليساعداه على البكاء عند منزل حبيبته حيث كان يلقاها بين الدخول وحومل.

الإعراب: **«قفا»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والألف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«نبك»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الطلب، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. **«من»**: حرف جرّ. **«ذكرى»**: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «نبك»، وهو مضاف. **«حبيب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ومنزل»**: الواو: حرف عطف، منزل: معطوف على «حبيب» مجرور بالكسرة. **«بسقط»**: الباء: حرف جرّ، سقط: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، والجارّ والمجرور متعلّقان بصفة محذوفة للمنزل. **«اللوى»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. **«بين»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف حال من «سقط اللّوى»، وهو مضاف. **«الدخول»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«فحومل»**: الفاء: حرف عطف، حومل: معطوف على «الدخول» مجرور بالكسرة الظاهرة.

=

فقد عابه الأصمعيُّ، ورواه بالواو. وحُجّةُ مَن رواه بالفاء أنّ «الدَّخُول»، و«حَوْمَلَ» موضعان يشتمِل كلٌّ واحد منهما على أماكِنَ كالشَام والعِراق. فلو قلت: «عبدُ الله بين الدخول» تريد: بين مواضعِ الدخول لَتَمَّ الكلامُ وصَلَحَ، كما تقول: «سِرْنا بين الشام»، والمراد بين مواضع الشام، فعلى هذا قال: «بين الدخول»، أي: بين مواضع الدخول، ثمّ عطف بالفاء فقال: «فَحَوْمَلِ».

وأمّا «وَسْطَ»، فيكون اسمًا وظرفًا. فإذا أردتَ الظرفَ أسكنتَ السينَ، وإذا أردتَ الاسمَ، فتحتَ، فتقول: «وَسْطَ رأسِك دُهْنٌ»، إذا أخبرت أنّه استقرّ في ذلك الموضع؛ أسكنتَ السين، ونصبتَ، لأنّه ظرفٌ، وتقول: «وَسَطُ رأسِك صُلْبٌ» فتحتَ السين ورفعت، لأنّه اسمٌ غيرُ ظرف، وتقول: «حفرتُ وسْطَ الدار بئرًا» بسكونِ السين، كأنّ البئر في بعضِ الوَسَط. وتقول: «ضربتُ وَسَطَهُ» لأنّه مفعولٌ به.

وأمّا «سِوَى»، و«سَوَاء» مقصورًا وممدودًا، فبمعنى واحدٍ. وذلك أنّك إذا قلت: «عندي رجلٌ سِوَى زيدٍ»، فمعناه: «عندي رجلٌ مكانَ زيد»، أي: يسُدّ مَسَدَّهُ، ولزم الإضافةَ، لأنّ معناه معنَى «غَيْرٍ»، وقد تقدّم الكلام عليهما.

وأمّا «مَعَ»، فهو ظرفٌ من ظروفِ الأمكِنة، ومعناه المُصاحَبةُ. والذي يدلّ على أنّه اسمٌ أنّه إذا أُفرد نُوّن، فيقال: «جاءَا مَعًا». و«أَقْبَلَا مَعًا»، وربّما أدخلوا عليه حرفَ الجرّ، قالوا: «جئتُ مِن مَعِهِ»، أي: من عِنْدِهِ. ولو كان أداةً، لكانت ساكنةَ الآخِرِ على حدّ «هَلْ»، و«قَدْ»، و«بَلْ»، إذ لا عِلّةَ تُوجِب الفتح، وربّما ذُهب بها مذهبَ الحرف، فسُكّن آخِرُها. قال الشاعر [من الوافر]:

٣٥٤- فَرِيشِي مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ   وإن كانت زِيارَتُكُمْ لِمامَا

= وجملة «قفا» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «نبكِ» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط مقدّر غير مقترن بالفاء أو «إذا».

والشاهد فيه أنّ: أن «الفاء» الداخلة على الأماكن المذكورة بمعنى «إلى»، أي: منازل بين الدخول إلى حومل، أو على حذف مضاف.

٣٥٤ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص٢٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٢؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص٣٣١؛ والكتاب ٢/ ٢٨٧؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٢/ ٤٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٣٠٦؛ ورصف المباني ص٣٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص٣٩٥؛ ولسان العرب ٨/ ٣٤١ (معع).

اللغة: الريش: اللباس الفاخر. الهوى: الميل. اللمام: الغبّ، أي الحين بعدالحين.

المعنى: يقول: إنّ كلّ ما عندي من لباس ومال هو من خيركم وفضلكم، لذا فإنّ هواي منصرف إليكم وإن كانت مودّتكم لنا غير مستقرّة.

الإعراب: **«فريشي»**: الفاء بحسب ما قبلها، ريشي: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«منكم»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. **«وهواي»**: الواو: حرف =

لمّا اعتقد فيها الحرفيّة سكّنها. والقياسُ فيها أن تكون مبنيّةً لفَرْطِ إبهامها، كـ «لَدُنْ»، و«حَيثُ». وإنّما أُعربت ونُصبت على الظرفيّة، لأنّهم تَصرَّفوا فيها على حدّ تصرُّفهم في «عِنْدَ»، فيقولون: «مَعِي مالٌ»، أي: هو في مِلْكِي، وإن كان غائبًا، كما يُقال: «عِنْدِي مالٌ».

وأمّا «دُونَ»، فلها معنيان: أحدهما الظرفيّةُ في معنى المكان تشبيهًا بالمكان، فيقال: «زيدٌ دونَ عمرٍو في الشَّرَف، والعِلم، وفي الخَيْر ونحو ذلك». جُعل هذه الأشياءُ مَنازِلَ يَعْلُو بعضُها بعضًا، كالأماكن التي بعَضُها أَعْلَى من بعض، وجُعل بعضُ الناس في موضعٍ من الشرف أو من العلم، وهذه لا تكون إلّا ظروفًا منصوبةً.

والموضع الآخر: لـ «دُونَ» أن تكون اسمًا صفةً بمعنى حَقِيرٍ ومسترذَلٍ، فتقول: «ثَوْبٌ دُونٌ»، أي: رَدِيٌّ. ويقال: «هذا دونُك»، أي: حقيرُك، ومستَرذَلُك. ويُمكِن أن يكون هذا القِسْمُ هو الأوّل، واستُعمل اسمًا توسُّعًا لضربٍ من التأويل، لأنّك إذا جعلته في مكانٍ أسفلَ من مكانك، صار بمنزلةِ «أسفلَ»، و«تحتٍ»، و«أسفلُ» و«تحتٌ» قد يجوز رفعُهما في الشعر. قال لَبِيدٌ [من الكامل]:

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنّه ... مَوْلَى المَخافَةِ خَلْفُها وأَمامُها[1]

على أنّ «أسفل» إذا كان نقيضَ «أَعْلَى»، كان متمكّنًا، تقول: «هذا أسفلُ الحائط»، و«هذا أعلاهُ»، كما تقول: «هذا رأسُه»، و«هذا آخِرُه».

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وغيرُ الظروف نحوُ: «مِثْلٍ»، و«شِبْهٍ»، و«بَيْدٍ»، و«قِيدٍ»، و«قِدًا»، و«قَابٍ»، و«قِيسٍ»، و«أَيٍّ»، و«بَعْضٍ»، و«كُلٍّ»، و«كِلا»، و«ذُو»، ومؤنّثُه، ومثنّاه، ومجموعُه، و«أُولُو»، و«أُولاتُ»، و«قَدْ»، و«قَطْ»، و«حَسْبُ».**

وغيرُ اللازمة، نحو: «ثَوْبٍ»، و«دارٍ»، و«فَرَسٍ»، وغيرها ممّا يضاف في حالٍ دونَ حالٍ».

* * *

= عطف، «هواي»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«معكم»**: ظرف متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف، و«كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وإن»**: الواو حالية، إن: وصلية زائدة. **«كانت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. **«زيارتكم»**: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، وكم: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«لماما»**: خبر «كان» منصوب.

وجملة «ريشي معكم»: بحسب ما قبلها. وجملة «هواي معكم»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «وإن كانت زيارتكم لماما»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «هواي معكم» حيث وردت «مع» مبنيّة على السكون.

(١) تقدم بالرقم ٢٥٤.

قال الشارح: اعلم أنّ من الأسماء أسماءً غيرَ ظروف، تضاف إلى ما بعدها، وهي على ضربَيْن: لازمةٌ للإضافة، وغيرُ لازمة. فاللازمةُ نحو: «مِثْلٍ»، و«شِبْهٍ»، و«نَحْوٍ»، و«غَيْرٍ»، ونحوِها ممّا ذكرها صاحبُ الكتاب. وأمّا «مِثْلٌ» و«شِبْهٌ» فبمعنًى واحدٍ، و«غيرٌ» و«بَيْدٌ» بمعنى واحد، و«قِيدٌ» و«قِدًا» و«قابٌ» و«قِيسٌ» بمعنًى مقدارِ الشيء. يقال: «بيني وبينه قيدُ رُمْحٍ، وقابُ رمحٍ، وقيسُ رمحٍ». قال الله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[1]. و«قيسُ رمحٍ» بمعنًى: قَدْرِ رمحٍ. والقَدَرُ والقَدْرُ بالفتح والسكون واحدٌ، وهو مَبْلَغُ الشيء. فهذه الأسماءُ كلُّها تلزم الإضافةَ، ولا تُفارِقها. وإذا أُفردتْ كان معناها على الإضافة، ولذلك لا يحسُن دخولُ الألف واللام عليها، فلا يقال «المِثْلُ»، ولا «الشِّبْهُ»، ولا «الكُلُّ»، ولا «البَعْضُ»، لأنّ ذلك كالجمع بين الألف واللام، ومعنى الإضافة من جهةِ تضمُّنها معنى الإضافة. فصارت الإضافةُ فيها كالملفوظ بها، وذلك من قِبَل أنّ «مِثْلاً» يقتضي مُماثِلاً، و«شِبْهًا» يقتضي مُشْبَّهًا به، وكذلك سائرُهما من نحو «قِيد»، و«قدًا»، و«قاب»، و«قِيس» كلُّها مَقاديرُ لا تُذكَر إلاّ مع المقدَّر به.

وكذلك «أَيٌّ»، و«بعضٌ»، و«كلٌّ»، و«كِلاَ»، الإضافة فيها لازمةٌ؛ أمّا «أَيٌّ»، فإنّها اسمٌ مبهمٌ يقع على كلّ شيء ممّن يعقِل، وما لا يعقل من حَيَوان، وغيرِه، فافتقر إلى الإضافة للإيضاح، كافتقارِ الموصول إلى الصلة، وهي بعضُ ما أُضيفت إليه. فإذا قلت: «أيُّ القوم»، كانت من القوم، وإذا قلت: «أَيُّ الثِّياب» فهي من الثياب. فلُزومُها الإضافةَ لذلك. و«بَعْضٌ» يُفيد البعضيّةَ، فهو يقتضي الشيءَ المبعَّضَ. و«كُلٌّ» اسمٌ لأجزاءِ الشيء، فهو يقتضي المجزَّأَ، و«كِلا» اسمٌ مفردٌ عندنا معناه التثنيةُ، ولا يدلّ بلفظه على جنسِ ذلك المثنَّى، فلزمت إضافتُه إلى جنسه، ليُعْلَمَ، نحوَ: «جاءني كِلَا أَخَوَيْك»، و«رأيت كلا أخوَيْك»، و«مررت بكلا أخويك»، ويكون تأكيدًا للمثنّى، نحو: «جاءني الرجلان كِلاهما»، و«رأيت الرجلَيْن كِلَيْهما»، و«مررت بالرجلَيْن كِلَيْهما»، فتلزم إضافتُها إلى ضميرِ المؤكَّد ليُعلَم أنّها تأكيدٌ له، وليست اسمًا شائعًا، بخلافِ «أَجْمَعَ»، و«أَجْمَعِينَ»، ونحوِهما، فإنّها لا تَلِي العواملَ، ولا تكون إلّا تأكيدًا، فاستغنتْ عن الإضافة.

ومنها «ذُو» التي بمعنًى صاحب، فإنّك تقول: «هذا رجلٌ ذو مالٍ»، و«رأيت رجلاً ذَا مال»، و«مررت برجلٍ ذي مال»، أي: صاحب مال. وتقول في التثنية: «هذان رجلان ذَوَا مال»، وأصلُه «ذَوَانِ»، وإنّما حُذفت نونُه للإضافة، وفي النصب والجرّ، نحوَ: «رأيت رجلَيْن ذَوَيْ مال»، و«مررتُ برجلَيْن ذَوَيْ مال». وتقول في الجمع: «هؤلاء رِجالٌ ذَوُو مال»، و«رأيت رجالاً ذَوِي مال»، و«مررت برجالٍ ذَوِي مال». وأصلُه «ذَوُونَ»، و«ذَوِينَ»، لأنّه جمعُ سَلامة. وإنّما حُذفت نونُه للإضافة، وإنّما جُمع جمعَ السلامة، لأنّه

---

(١) النجم: ٩.

وُصف به من يعقِل، فجرى مجرَى «مُسلمين»، و«صالحين». وتقول في المؤنّث «ذاتٌ»، نحُو: «هذه امرأةٌ ذاتُ جَمالٍ ومالٍ». والتثنيةُ: «ذَوَاتَا». قال الله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ﴾[1]. والجمعُ «ذَوَاتٌ» و«أُولُو» أيضًا جمعَ سلامة، والواحدُ «ذُو». قال الله تعالى: ﴿نَحۡنُ أُوْلُواْ قُوَّةٖ وَأُوْلُواْ بَأۡسٖ شَدِيدٖ﴾[2]. وقال الله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[3]. والمؤنّثُ «أُولاتُ». وقال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾[4]. جاء الجمعُ ههنا على غيرِ واحده المستعملِ. وقياسُ واحده «أُلٌ» مثلُ «عَمٍ»، و«شَجٍ»، فهي في السلامة بمنزلةِ «المَذاكير» و«المَلامحِ» في التكسير، جاء على ما لم يُستعمل.

وإنّما لزمته الإضافةُ، لأنّ المضاف إليه هنا هو المقصودُ. وذلك أنّهم أرادوا وَصْفَ الأسماء بالأجناس، نحوَ: «هذا رجلٌ مالٌ»، فلم يَسُغ ذلك، فأتوا بـ «ذِي» التي بمعنى صاحبٍ، وأُضيفت إلى اسم الجنس، وجعلوها وُصْلَةً إلى وصفِ الأسماء بالأجناس، كما كانت «أيٌّ» وصلةً إلى نداءِ ما فيه الألفُ واللام. وكانت الإضافةُ لازمةً، كما كان النعتُ لازمًا، لـ«أيٍّ» في النداء، نحوِ: «يا أَيُّهَا الرجلُ»، و«يا أيُّهَا الغلامُ».

ومن ذلك «قَدْ»، و«قَطْ»، و«حَسْبُ» كلُّها بمعنى واحد إلّا أنّ «قَدْ» و«قَطْ» مبنيّان على السكون، و«حَسْبُ» معربةٌ. وذلك من قِبَل أنّ «قد»، و«قط» وقعا موقعَ فِعْلِ الأمر في أوّل أحوالهما، فبُنِيَا كبِنائه. تقول: «قَدْكَ درهمان»، و«قَطْكَ ديناران»، أي: اكتَفِ بذلك، واقْطعْ. و«حَسْبُ» اسمٌ متمكّنٌ أُريد به معنى الفعل بعدَ أن وقع منصرِفًا، ولم يُوقَع موقعَ الفعل في أوّلِ أحواله. ألا ترى أنّك تقول: «أَحْسَبَني الشيءُ إحسابًا» أي: كَفاني، ويقال: «هذا لك حِسابٌ» أي: كافٍ؟ قال الله تعالى: ﴿جَزَآءٗ مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابٗا﴾[5]، فانصرف «حَسْبُ» ولم يُبْنَ كِبناءِ «قَدْ»، و«قَطْ».

واشتقاقُ «قَدْ» من «قَدَدْتُ الشيء». واشتقاقُ «قَطْ» من «قططتُ الشيءَ» إذا قطعتَه، فأصلُهما لذلك التثقيلُ، وإنّما خُفّفتا بحذفِ لامَيْهما، وغلب عليهما التخفيفُ لكثرةِ استعمالهما. وإنّما لزمت هذه الأسماءُ الإضافةَ، لأنّها واقعةٌ موقعَ فعلِ الأمرِ. وفعلُ الأمر لا بدّ له من فاعلٍ، ولم تكن هذه الأسماء ممّا يَرْفَع، فأُضيفت إلى الفاعل. فإذا قلت: «قَدْكَ»، و«قَطْكَ»، فكأنّك قلت: «اكْتَفِ»، و«اقْطَعْ»، فالفاعلُ مضمرٌ. وإذا قلت: «قَدْ زيدٍ»، أو «قَطْ عمرٍو»، فكأنّك قلت: «لِيَكْتَفِ زيدٌ، أو عمرٌو بذلك». وقد يدخل «قَدْ»، و«قَطْ» نونُ الوِقاية، فيقال: «قَدْنِي»، و«قَطْني» مُحافَظةً

(١) الرحمن: ٤٨.
(٢) النمل: ٣٣.
(٣) فاطر: ١.
(٤) الطلاق: ٤.
(٥) النبأ: ٣٦.

على سكونهما، وصِيانةً لآخِرهما عن الكسر، كما قالوا: «مِنِّي»، و«عَنِّي»، فأتوا فيهما بنون الوقاية. قال الشاعر [من الرجز]:

٣٥٥ـ امْتَلأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِي مَهْلاً رُوَيْدًا قد مَلأْتَ بَطْنِي

وقال الآخر [من الرجز]:

٣٥٦ـ قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [لَيسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلحِدِ]

---

٣٥٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص٥٧، ٣٤؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٣٠٩؛ وتخليص الشواهد ص١١١؛ وجواهر الأدب ص١٥١؛ والخصائص ١/ ٢٣؛ ورصف المباني ص٣٦٢؛ وسمط اللآلي ص٤٧٥؛ وكتاب اللامات ص١٤٠؛ ولسان العرب ٧/ ٣٨٢ (قطط)، ١٣/ ٣٤٤ (قطن)؛ ومجالس ثعلب ص١٨٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٦١.

اللغة: قطني: اسم فعل بمعنى يكفي، أو اسم بمعنى حَسْبي. رويدًا: متمهّلاً.

المعنى: امتلأ الحوض تمامًا حتى كأنه تكلم فقال: كفاني ما صببت في جوفي، فتمهل فقد ملأت بطني.

الإعراب: «**امتلأ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الحوض**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**وقال**»: الواو: حرف عطف، قال: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**قطني**»: اسم فعل مضارع مبني على السكون، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنت. «**مهلاً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: تمهّل. «**رويدًا**»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أرود. «**قد**»: حرف تحقيق. «**ملأت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**بطني**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «امتلأ الحوض»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قال»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قطني»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «تمهل مهلاً»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أرود رويدًا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تأكيد للأولى أو بدلاً منها. وجملة «قد ملأت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قطني» حيث دخلت نون الوقاية على الاسم، ممّا يدلّ على أنّ نون الوقاية قد تلحق بعض الأسماء، ولحقت «قط» هنا للمحافظة على سكون «الطاء» الذي هو حالة البناء.

٣٥٦ ـ **التخريج**: الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢؛ والدرر ١/ ٢٠٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٧؛ ولسان العرب ١/ ٣٤٤ (خبب)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٧؛ ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣/ ٣٨٩ (لحد)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٤١؛ وتخليص الشواهد ص١٠٨؛ والجنى الداني ص٢٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٦، ٧/ ٤٣١؛ ورصف المباني ص٣٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص٦٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٠؛ ونوادر أبي زيد ص٢٠٥.

اللغة: قدني: يكفيني، حسبي. الخبيبان: هما: عبد الله بن الزبير وابنه خبيب، وقيل مصعب بن الزبير أيضًا. ويروى «الخبيبين» بالجمع فيعني عبد الله وشيعته. الشحيح: البخيل.

الإعراب: «**قدني**»: اسم بمعنى «حسب» مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، والنون: للوقاية، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**من نصر**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر =

فأتى بنون الوقاية، وتَرْكِها. وربّما استعملوا «قَطْ» و«حَسْبُ» مفردَيْن من غير إضافة، فقالوا: «رأيتُه مرَّةً واحدةً فَقَطْ»، و«أعطاني دينارًا فحَسْبُ»، أي: اكْتَفِ بذلك، واقْطَعْ. والإضافةُ أكثرُ، وأغلبُ، فاعرفه.

وأمّا الإضافة غيرُ اللازمة، ففي أكثرِ الأسماء، نحو: «ثَوْبٍ»، و«دارٍ» وغيرِهما من الأسماء المنكورة ممّا يضاف في حال دون حال. وذلك على حسبِ إرادةِ المتكلّمِ، فإذا قال: «رأيت ثَوْبًا»، فقد أخبرَ عن واحد من الثياب غيرِ معيَّن، وكذلك «رأيت دارًا». وإذا قال: «رأيت ثوبَ خَزٍّ»، فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره، فهو أخصُّ من الأوّل. وإذا قال: «ملكتُ دارَ زيدٍ»، فقد أخبر عن واحدةٍ بعينها معرفةٍ فاعرفه.

* * *

[«أيّ» المضافة]

قال صاحب الكتاب: **«و«أيٌّ» إضافتُه إلى اثنَيْن فصاعدًا، إذا أُضيف إلى المعرفة، كقولك: «أيُّ الرجلَيْن»، و«أيُّ الرِّجالِ عندك»، و«أيُّهما»، و«أيُّهم»، و«أيُّ مَنْ رأيتَ أَفْضَلُ»، و«أيُّ الذين لقيتَ أكْرَمُ». وأمّا قولهم: «أيّي وأيُّكَ كان شَرًّا فأَخْزاه اللّهُ»، فكقولك: «أَخْزَى اللّهُ الكاذِبَ منّي ومنك، وهو بيني وبينك». المعنى: «أيُّنا»، و«منّا» و«بيننا»، قال العَبّاسُ بن مِرْداسٍ [من الوافر]:**

٣٥٧ـ فأَيّي ما وأَيُّكَ كانَ شَرًّا فقِيدَ إلى المَقامةِ لا يَراها

= المبتدأ، وهومضاف. «**الخبيبين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «**قدي**»: توكيد لفظي، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص. «**الإمام**»: اسم «ليس» مرفوع. «**بالشحيح**»: الباء: حرف جرّ زائد، «الشحيح»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». «**الملحد**»: نعت «الشحيح» مجرور بالكسرة.

وجملة «قدني...» الاسمية: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس الإمام...» الاسميّة: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قدني» و«قدي» حيث أتى بنون الوقاية وتركها.

٣٥٧ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص١٤٨؛ وخزانة الأدب ٤/٣٦٧، ٣٦٨؛ وذيل الأمالي ص٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٣؛ وشرح ديوان زهير ص١١٣؛ ولسان العرب ١٢/٥٠٦ (قوم)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/٥٦ (أيا).

اللغة: المقامة: جماعة الناس، وقيل: مجلسُ إقامتهم.

المعنى: يريد من كان منا شرًّا أعماه الله في الدنيا، فلا يبصر حتى يقاد إلى مجلسه.

الإعراب: «**فأيّي**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«أيّي»: اسم شرط جازم مرفوع بالضمة لأنه مبتدأ، وحُرّك بالكسر لمناسبة ياء المتكلم وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**ما**»: زائدة للتوكيد. «**وأيّك**»: الواو: حرف عطف، و«أيّك»: معطوف على «أيّي» مرفوع بالضمة، =

وإذا أضيف إلى النكرة، أضيف إلى الواحد، والاثنين، والجماعة، كقولك: «أيُّ رجل»، و«أيُّ رجلَين»، و«أيُّ رجال»، ولا تقول: «أيًا ضربتَ»، و«بأيٍّ مررتَ»، إلاّ حيثُ جرى ذِكْرُ ما هو بعضٌ منه، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(١)، ولاستيجابِهِ الإضافةَ عوّضوا منها توسيطَ المُقحَم بينه وبين صفته في النداء».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «أيًا» إنّما تقع على شيءٍ هي بعضُه، وذلك قولك: «أيُّ أَخَوَيْك زيدٌ»، فقد علمتَ أنّ زيدًا أحدُهما، ولم تَدْرِ أيُّهما هو. وهي في الكلام على ثلاثةِ أضرب: الاستفهامُ، والجزاء، وبمعنَى «الَّذِي»، فإذا كانت استفهامًا أو جزاءً، كانت تامّةً، ولم تحتجْ إلى صلةٍ، إنّما تحتاج إلى الصلة إذا كانت موصولةً لا غيرُ، كما تحتاج «الَّذِي» و«مَنْ» و«مَا» إذا كانت موصولةً، وهي موضوعةٌ على الإضافة، لأنّها في الأحوال الثلاثة بعضُ ما أُضيفت إليه، فلا تُفيد إلاّ بذكرِ المضاف إليه، وهذا المعنى يوجِب أن لا يكون المضافُ إليه إلاّ ممّا يتبعّضُ.

ولا تقتضي جوابًا، إلّا إذا كانت استفهامًا، وجوابُها التعيينُ، لأنّها في الاستفهام مفسَّرةٌ بالهمزة، و«أَمْ». فإذا قلت: «أَيُّ الرجلَيْن عندك؟» فمعناه «أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟» فكما يلزم الجوابُ في الهمزة و«أَمْ» إذا قلت: «أزيد عندك أم عمرو؟» والتعيينُ، فتقول: «زيدٌ أو عمرٌو» ولا يكفِي «لَا» أو «نَعَمْ»، كذلك يلزم في «أَيٍّ»، لأنّ المعنى واحدٌ. ولو قلت: «هل زيدٌ منطلقٌ أم عمرٌو» أو نحوَهما من أَدَواتِ الاستفهام، لم يكن لـ «أَيٍّ» ههنا مَدْخَلٌ، فلذلك كانت «أَيٌّ» واقعةً على كلِّ جملة إذا كانت بعضًا لها.

فعلى هذا يجوز إضافتُها إلى المعرفة والنكرة، فإذا أضيفت إلى المعرفة؛ وجب أن

= وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**شرًّا**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**فقيدَ**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، ودخلت على الماضي لأنه إنشاء في المعنى، فهو دعاء، و«قيد»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**إلى المقامة**»: جار ومجرور متعلقان بـ «قيد». «**لا**»: نافية لا محل لها. «**يراها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «أيّي ما وأيّك كان شرًّا فقيد»: بحسب ما قبلها. وجملة «كان شرًا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ (أيّي). وجملة «قيد»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم.

والشاهد فيه إفراد «أي» لكل واحد من الاثنين، وهذا للضرورة، والقياس أن يقال: أيّنا.

(١) الإسراء: ١١٠.

تكون تلك المعرفةُ ممّا يتبعّضُ، وذلك بأن تكون المعرفة: إمّا تثنيةً، أو جمعًا، نحوَ قولك: «أيُّ الرجلَيْن عندك»، و«أيُّ الرِّجال»، و«أيُّهما رأيتَ»، و«أيُّهم مررتَ به». وتقول: «أيُّ مَن رأيتَ أفضلُ»، لأنّ «مَنْ» قد تعنى بها الكثرة، وإن كان لفظُها واحدًا. قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[١]، وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٢]، فحُمل مرّةً على اللفظ، ومرّةً على المعنى. ومنه قولُ الشاعر [من الطويل]:

٣٥٨ـ تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَن يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ

ثَنّى العائدَ حين عَنَى اثنين، ولا يكون «مَنْ» في قولك: «أيُّ مَن رأيتَ أفضلُ» إلّا موصولةً لا غيرُ، والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: رأيتَه، كقوله سُبحانَه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[٣]، والمعنى: بَعَثَهُ، ولا يكون «مَن» استفهامًا هنا، ولا جزاءً، لأنّ «أيًا» لا يضاف إلى الجُمَل.

فأمّا تمثيلُه بـ «أيُّ الذي لقيتَ أكرمُ»، ففيه نَظَرٌ. والصوابُ: «أيُّ اللذَيْن أو الذين» بلفظ التثنية، أو الجمع. وإن صحّت الروايةُ عنه بلفظِ الواحد، فمُجازُه أنّ «الَّذِي» قد يراد

---

(١) الأنعام: ٢٥؛ ومحمد: ١٦. (٢) يونس: ٤٢.

٣٥٨ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٢٩؛ وتخليص الشواهد ص١٤٢؛ والدرر ١/ ٢٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٣٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٧٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤١٩ (منن)؛ والمحتسب ١/ ٢١٩؛ والمقتضب ٢/ ٢٩٥، ٣/ ٢٥٣.

المعنى: تَعَشَّ أيها الذئب، فإن واثقتني على عدم الغدر، نكن صديقين لا يغدر أحدنا بصاحبه.

الإعراب: **«تَعَشَّ»**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«فإن»**: الفاء: استئنافية، إن: حرف شرط جازم. **«عاهدتني»**: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«لا تخونني»**: لا: نافية، تخون: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. **«نكن»**: فعل مضارع ناقص، مجزوم، واسمها ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. **«مثل»**: خبرها منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «من»: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **«يا ذئب»**: يا: حرف نداء، ذئب: منادى نكرة مقصودة مبني على الضمة في محل نصب. **«يصطحبان»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون عوض عن التنوين.

وجملة «تَعَشَّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإن عاهدتني نكن مثل...»: استئنافية. وجملة «لا تخونني»: في محل نصب حال. وجملة «نكن مثل...»: جواب شرط لا محل لها لعدم الاقتران بالفاء أو إذا. وجملة «عاهدتني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا ذئب»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يصطحبان»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من يصطحبان»: حيث ثنى الفعل العائد على (من) حملاً على المعنى.

(٣) الفرقان: ٤١.

بها الكثرةُ، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[١]، فعاد الضميرُ إلى «الذي» مرّةً مفردًا، ومرّةً مجموعًا، كما كان في «مَنْ» كذلك، وهو قليلٌ في «الذي».

ولو قلت: «أيُّ زيدٍ أحسنُ»، فمُجازُه من وجهَيْن: أحدُهما أن يريد النكرةَ لمُشارِكٍ له في اسمه، فأجراه مُجرى الأنواع، نحوِ: «رجلٍ»، و«فرسٍ»، كما أجراه كذلك وأدخل عليه الألفَ واللام في قوله [من الرجز]:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِها حُرّاسُ أَبْوابٍ على قُصُورِها[٢]

والوجه الثاني: أن يريد: أيُّ شيءٍ من أعضائه أحسنُ: أَعَينُه، أم أَنْفُه، أم حاجِبُه، ونحو ذلك.

فأمّا قولهم: «أَيِّي وأيُّكَ كان شَرًّا، فأخزاه اللّهُ»، فأضاف «أيًّا» إلى المضمر الذي هو ضميرُ النفس، وهو معرفةٌ، فإنّما سوّغ ذلك أنّه عطف عليه ضميرَ المخاطَب بإعادةِ الخافض بالواو. الواوُ لا تدلّ على الترتيب، وإنّما تجمع بين الشيئيْن، أو الأشياءِ فقط، وصار ذلك بمنزلةِ التثنية والجمع، كأنّك قلت: «أيُّنا». فهو كقولك: «أخزى اللّهُ الكاذبَ منّي ومنك»، والمراد: منّا. وكقولك: «هو بَيْني وبينك»، والمراد: بيننا. والفرقُ بينهما أنّك إذا قلت: «أيُّنا»، فقد اشتركا في «أيٍّ». وإذا قلت: «أيِّي وأيُّكَ»، فقد أخلصتَه لكلِّ واحد منهما. فهو أبلغُ.

فأمّا بيتُ العَبّاس بن مِرْداسٍ [من الوافر]:

فأَيِّي ما وأَيُّكَ كان شَرًّا... إلخ.

وبعده:

ولا وَلَدَتْ لهم أَبَدًا حَصانٌ وخالَفَ ما يُرِيدُ إذا بَغَاها

فالشاهد فيه إفرادُ «أيٍّ» لكلِّ واحد من الاسمَيْن، وإخلاصُه له توكيدًا، والمستعمَلُ إضافتُه إليهما معًا، فيقال «أيُّنا»، والمرادُ: أيّنا كان شرًّا من صاحبه، فقِيدَ إلى المقامة لا يَراها. أي: أعماه اللّهُ. والمَقامةُ: جماعةُ الناس. وقولُه: «لا يراها» أي: يَعْمَى عن رُؤْيَتهم. ويروى: إلى المَنِيَّة، أي: جاءته المنيّةُ، ويدعو عليهم في البيت الثاني بانقطاعِ النَّسْل، ومثلُه قولُ جُمَيْحٍ [من الطويل]:

٣٥٩ - وقد عَلِمَ الأقْوامُ أَيِّي وأَيُّكُم بَني عامِرٍ أَوْفَى وَفاءً وأَكْرَمُ

---

(١) البقرة: ١٧. (٢) تقدم بالرقم ٦٩.

٣٥٩ - **التخريج**: البيت للجميح بن الطماح في نوادر أبي زيد ص٢٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٥٦ (أيا).

=

وقولُ خِداشِ بن زُهَيْر [من الكامل]:

٣٦٠ــ ولَقَدْ عَلِمْت إذا الرجالُ تَناهَزُوا   أَيِّي وأَيُّكُم أَعَزُّ وأَمْنَعُ

المراد أَيُّنَا، وهو كثيرٌ. وإذا أضيف إلى النكرة، أضيف إلى الواحد والتثنية والجمع، فتقول: «أَيُّ رجلٍ» و«أيُّ رجلَيْن»، و«أَيُّ رجالٍ». وإنّما جاز إضافتُه إلى الواحد المنكورِ ههنا من حيثُ كان نوعًا يعُمّ أشخاصَ ذلك النوعِ، فهو يشمَل كلَّ من يقع عليه ذلك الاسمُ، فلذلك جازت إضافتُه إليه.

وقد يُفرَد «أَيٌّ» إذا تقدّم ذكرُ ما هو بعضٌ منه، نحوَ قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ

= **الإعراب**: **«وقد»**: الواو: بحسب ما قبلها. قد: حرف تحقيق وتقريب. **«علم»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الأقوام»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«أيّي»**: اسم مبني على الضمّ المقدّر على ما قبل ياء المتكلم في محلّ رفع مبتدأ، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«وأيكم»**: الواو: للعطف، أي: اسم مبني على الضمّ في محلّ نصب عطفاً على «أي» السابقة، وهو مضاف، وكم: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«بني»**: منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. **«عامر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أوفى»**: خبر للمبتدأ «أيّي» مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذّر. **«وفاء»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«وأكرم»**: الواو: حرف عطف، أكرم: معطوف على «أوفى» مرفوع بالضمّة.

وجملة «قد علم»: بحسب الواو. وجملة «أيّي وأيّكم أوفى»: في محلّ نصب مفعول ثانٍ لـ «علم».

والشاهد فيه قوله: «أيي وأيكم» حيث أفرد «أيّ» وجمعها.

٣٦٠ ــ **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٤٢١ (نهز).

اللغة: تناهزوا: افترس بعضهم بعضًا في الحرب.

المعنى: عند المبارزة في القتال علمتُ من الأقوى منا.

الإعراب: **«ولقد»**: الواو: بحسب ما قبلها، اللام: للابتداء، وقد: حرف تحقيق. **«علمتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«إذا»**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «علمت». **«الرجال»**: فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور، مرفوع بالضمة. **«تناهزوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة. **«أيّي»**: اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. **«وأيّكم»**: الواو: حرف عطف، أيكم: معطوف على «أيّي» مرفوع بالضمة، وكم: مضاف إليه محله الجر. **«أعز»**: خبر «أيّي» مرفوع بالضمة. **«وأمنع»**: الواو: حرف عطف، «أمنع»: معطوف على (أعزّ).

وجملة «علمت»: بحسب الواو. وجملة «تناهز الرجال»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «تناهزوا»: تفسيرية. وجملة «**أيّي وأيّكم أعزُّ**»: سدّت مسد مفعولي علم لتصدرها بمعلق، وهو أداة الاستفهام (أيّ) فمحل الجملة النصب.

والشاهد فيه: إفراد «أي» لكل واحد من الاسمين، والمراد: «أيّنا»، والمستعمل إضافتهما إليهما معًا.

﴿ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(١). أفردَ «أيًا» ههنا، لأنه أحدُ الاسمَيْن المذكورَيْن. ومعناه: أَيَّ الاسمَيْن دعوتم اللَّهَ، فله الأسماءُ الحسنى. ولو قلت: «أيًا ضربتَ»، أو «بأيِّ مررتَ»، لم يجز، لأنّه لم يتقدّم ما يُسدّ مسدَّ المضاف إليه.

ولغَلَبةِ الإضافة عليه لمّا جاؤوا بـ«أيّ» وُصْلةً إلى نداءِ ما فيه الألفُ واللام غيرَ مضافة؛ عوّضوه من الإضافة هاءَ التنبيه بعده قبلَ صفته، نحوَ: «يا أَيُّهَا النّاسُ»، و«يا أيّها الرجلُ».

وقوله: «ولاستيِجابه الإضافةَ» يريد لُوجوبها له. فالاستيجابُ مصدرٌ بمعنى الُوجوب، كالاستقرار بمعنى القَرار، وفعلُه اسْتَوْجَبَ، كقولكم: «اسْتَوْهَبَ اسْتِيهَابًا»، و«اسْتَوْعَبَ اسْتِيعَابًا».

وقوله: «توسيط المُقْحَم» يعني بالمقحم هاءَ التنبيه. «بينه»، أي: بين «أَيِّ»، وصفتِه، فـ«ها» تنبيهٌ، وهي عِوَضٌ من لفظِ الإضافة، ولُزومُ الصفة عوضٌ من معناها، فاعرفه.

فصل
[حُكْم ما يُضاف إليه «كِلا»]

قال صاحب الكتاب: **وحقُّ ما يضاف إليه «كِلا» أن يكون معرفةً ومثنًى، أو ما هو في معنَى المثنَّى، كقوله** [من الوافر]:

٣٦١ ـ فإنَّ اللَّهَ يَعْلَمُني ووَهْبًا ... ويَعْلَمُ أنْ سَيَلْقاهُ كِلانَا

---

(١) الإسراء: ١١٠.

٣٦١ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص٣٩٥.

اللغة: وهب: اسم رجل.

الإعراب: «**فإنّ**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«إنّ»: حرف مشبه بالفعل. «**الله**»: لفظ الجلالة، اسم «إن» منصوب بالفتحة الظاهرة. «**يعلمني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**ووهبًا**»: الواو حرف عطف، و«وهبًا»: اسم معطوف منصوب. «**ويعلم**»: الواو: حرف عطف، و«يعلم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «**أنْ**»: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف. «**سيلقاه**»: السين: حرف استقبال وتنفيس، و«يلقاه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المُؤوّل من «أن سيلقاه سَدَّ مسدّ مفعولي «يعلم» «**كلانا**»: فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة «إن الله يعلمني»: بحسب الفاء. وجملة «يعلمني»: في محل رفع خبر «إن»، وجملة «يعلم»: معطوفة عليها. وجملة «سيلقاه كلانا»: في محل رفع خبر «أن».

والشاهد فيه قوله: «كلانا» حيث أضاف «كلا» إلى ضمير الجمع «نا»، مع أن «كلا» إنما يضاف إلى المثنى، فحملت هذه الإضافة على المعنى، لأن الشاعر عنى نفسه ووهبًا.

وقوله [من الرمل]:

٣٦٢ - إنّ للخَيرِ ولِلشَّرِّ مَدًى وكِلاَ ذٰلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ

ونظيرُه ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[1]. ويجوز التفريق في الشعر، كقولك: «كِلا زيدٍ وعمرٍو».

وحكمُه إذا أضيف إلى الظاهر أن يُجْرَى مُجْرَى «عَصا»، و«رَحًى». تقول: «جاءني كِلاَ الرجلَيْن»، و«رأيتُ كلا الرجلين»، و«مررت بكلا الرجلين»؛ وإذا أضيف إلى المضمر، أن يُجْرَى مُجْرَى المثنّى على ما ذُكر، وفي العرب مَن يُقِرُّ آخِرَه على الألف في الوجهَيْن.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على «كِلا» وأحكامِها، وأنّها مفردةٌ معناها التثنيةُ، وهي موضوعةٌ لتأكيدِ التثنية، كما أنّ «كُلاًّ»، و«أَجْمَعَ» لتأكيدِ الجمع، وهي من الألفاظ المضافة، التي: يُؤكَّد بها المعارفُ. وكلُّ لفظ مضاف يُؤكَّد به المعنى، يكون مضافًا إلى ضميرِ ذلك المؤكَّدِ، نحوَ: «جاءني زيدٌ نفسُه وعينُه»، و«أكلتُ الرَّغِيفَ كلَّه». وإنّما كان كذلك ليُعلَم أنه له، ومُمكِّنٌ لمعناه. فلذلك وجب أن تكون «كِلا» مضافةً إلى معرفةٍ ومثنًّى، لأنّه لا يؤكَّد بها إلاّ ما هذه سبيلُه، وإن خرج عن سَنَنِ التأكيد بأن يكون مبتدأً، نحوَ: «كِلاَ أخوَيْك جاءني»، أو فاعلاً، نحوَ: «جاءني كلا أخوَيْك»، فلن يخرجَ عن حكمِ التأكيد ومعناه. ومُجازُ ذلك على إقامةِ التأكيد مُقامَ المؤكَّد، كما تُقام الصفة مقامَ الموصوف، فإذا قال: «جاءني كِلاَ أخوَيْك»، فأصلُه: «جاءني أخواك كلاهما»، إلاّ أنّك وضعتَ التأكيد موضعَ المؤكَّد مبالغةً، ثمّ أضفتَه إلى لفظِ المؤكَّد للبَيان، فلذلك لزم أن يضاف إلى المثنّى، ولا يضاف إلاّ إلى معرفةٍ، لأنّه لا يكون تأكيدًا إلاّ لمعرفة.

---

٣٦٢ - **التخريج**: البيت لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه ص٤١؛ والأغاني ١٥/ ١٣٦؛ والدرر ٥/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٨؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص٣٨٩؛ والمقرب ١/ ٢١١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠.

اللغة: المدى: النهاية. القبل: الطريق الواضح. الوجه: الجهة.

المعنى: إن للخير والشرّ نهاية يصلان إليها، وجهة يتوجّهان إليها، وذلك أمر واضح لا يجهله أحد.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**للخير**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «إنّ». «**وللشر**»: الواو: حرف عطف، و«للشرّ»: تُعرب إعراب «للخير». «**مدى**»: اسم «إنّ» منصوب. «**وكلا**»: الواو: حرف عطف، و«كلا»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «**ذلك**»: اسم إشارة مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**وجه**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. «**وقبل**»: الواو: حرف عطف، و«قبل»: معطوف على «وجه» مرفوع بالضمة، وسُكّن لضرورة القافية.

وجملة «إنّ للخير...»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «كلا ذلك وجه»: معطوفة على الجملة السابقة.

والشاهد فيه قوله: «كلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى «ذلك»، وهو مفرد لفظًا ومثنّى معنى، وذلك لأنّه يعود على «الخير» و«الشرّ».

(١) البقرة: ٦٨.

وحكمُ «كِلْتَا» حكمُ «كِلا»، إلّا أنّ «كلتا» للمؤنَّث، و«كلا» للمذكَّر؛ فأمّا قوله [من الوافر]:

فإنّ الله يعلمني إلخ

فالبيت للنَّمِر بن تَوْلَب، والشاهدُ فيه إضافتُه إلى «نَا»، وهو ضميرُ جمع، و«كِلا» إنّما يضاف إلى تثنيةٍ. وذلك لأنّ الاثنين والجمعَ في الكناية عن المتكلِّم واحدٌ، وإن شئتَ أن تقول: هو للجمع، ولكنّه حمل الكلامَ على المعنى، لأنّه عَنَى نفسه ووَهْبًا. وإليه أشار صاحبُ الكتاب، وهو أجودُ، لأنّه قد يقع لفظُ الجمع على التثنية، نحوَ قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[1]، وقوله: ﴿تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾[2]، ثمّ قال: خَصْمَان، ويُروى: سيلقاه بالياء، وسنلقاه بالنون، فمَن رواه بالياء جعل «كلانا» فاعلَه، ومن رواه بالنون، جعل «كلانا» تأكيدًا لضميرِ المتكلّمين.

وأمّا قولُ ابن الزِّبَعْرى في يوم أُحُدٍ [من الرمل]:

يا غُرابَ البَيْنِ أَنْعَمْتَ فَقُلْ ... إنّما تَنْطِقُ شيئًا قد فُعِلْ

إنّ للخَيْرِ وللشَّرِّ مَدًى ... وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقِبَلْ

والعَطِيّاتُ خِساسٌ بَيْنَهم ... وسَواءٌ قَبْرُ مُثْرٍ ومُقِلْ

كلُّ عَيْشٍ ونَعِيمٍ زائلٌ ... وبَناتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بكُلْ

فالشاهد فيه إضافةُ «كِلا» إلى مفردٍ يرَاد به التثنيةُ، كما أُضيف في الذي قبلَه إلى لفظ الجمع، إذ كان المراد به التثنية.

ومثلُ ذلك في أنّ المراد به التثنيةُ قولُه تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[3]، أي: بين الفُروض والبَكارة، فجاز إضافةُ «كلا» إليه كما جاز إضافةُ «بَيْنَ» إليه، إلّا أنّ «بَيْنَ» يضاف إلى اثنين فصاعدًا، و«كلا» يضاف إلى اثنين فقط.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾[4]. أُضيف «كلٌّ» إليه حيث كان المراد به الكثرة.

وقوله: «ويجوز التفريقُ في الشعر»، يريد أنّك تُضيفه إلى اسم واحد، ثمّ تعطِف عليه اسمًا آخرَ، نحوَ: «كِلَا زيدٍ وعمرٍو»؛ لأنّ العطف بالواو نظيرُ التثنية، إذ كانت الواوُ لا تُرتِّب كالتثنية، فحُمل الكلام في الشعر على المعنى، نحو قوله [من الطويل]:

٣٦٣- كِلَا السَّيْفِ والساقِ الذي ضُرِبَتْ به ... على دَهَشٍ أَلْقاهُ باثْنَيْنِ صاحِبُه

---

(١) التحريم: ٤. (٢) ص: ٢١.

(٣) البقرة: ٦٨. (٤) الزخرف: ٣٥

٣٦٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في المقرب ١/ ٢١١.

الإعراب: «**كلا**»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «**السيف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والساق**»: الواو: حرف عطف، «**الساق**»: معطوف على «السيف» مجرور =

وصار ذلك كقولك: «زيدٌ وعمرٌو قامَا»، كما تقول: «الزيدان قاما»، ولا يجوز مثلُه في حالِ الاختيار والسعةِ، ألا ترى أنّك لا تقول: «كِلا أخِيك وأبِيك ذاهبٌ»، كما لم يجز: «كلُّ عبدِ الله وأخِيه وأبِيه ذاهِبون».

ولو قلت: «كِلا زيدٍ فعمرٍو جاءني»، لم يجز في الشعر، ولا غيرِه؛ لأنّك كنت تضيف «كلا» إلى مفردٍ مخصوصٍ، وإنّما يضاف إلى اثنين، أو إلى مفرد في معنى التثنية، أو إلى لفظٍ مشتركٍ بين التثنية والجمع، فاعرفه.

وقوله: «وحكمُه إذا أضيف إلى الظاهر أن يُجْرَى مُجْرَى عَصا ورَحى» يريد أنّ آخِره يكون بالألف إذا أضيف إلى ظاهرٍ في حالِ الرفع والنصب والجر. وهو القياسُ، لأنّه عندنا اسمٌ مفردٌ ومقصورٌ كـ«عصا» و«رحى»، ولا إشكالَ في ذلك على أصلنا، إنّما الإشكالُ على أصلِ الكوفيين؛ لأنها عندهم تثنيةٌ صحيحةٌ.

وقوله: «وإذا أضيف إلى المضمر أن يُجرى مَجْرَى المثنّى»، يعني أنّ ألفه تنقلِب ياءً في حالِ النصب والجرّ، كما تنقلب في التثنية، فتقول: «جاءني أخواكَ كِلاهما»، و«رأيت أخويكَ كليهما»، و«مررت بأخويك كليهما». تثبت الألف في حال الرفع، وتنقلب ياءً في حال النصب والجرّ. كما أنّ التثنية كذلك، إلّا أنّ انقلابها في التثنية للإعراب، واختلافِ العامل، وانقلابَها في «كلا» و«كلتا» لا للإعراب، بل للحمل على «لَدَى» و«عَلَى»، على ما تقدّم.

ومن العرب من يجري في «كلا» و«كلتا» على القياس، فيُقِرّ الألفَ بحالها، ولا يقلِبها لا مع ظاهرٍ، ولا مضمرٍ، فاعرفه.

فصل
[إضافة أفعل التفضيل]

قال صاحبِ الكتاب: **وأَفْعَلُ التفضيل يضاف إلى نحو ما يضاف إليه «أيّ». تقول: «هو أفضلُ الرجلَين، وأفضلُ القوم». وتقول: «هم أفضلُ رجلٍ»، و«هما أفضلُ رجلَين»، و«هم أفضلُ رِجالٍ». والمعنى في هذا إثباتُ الفَضْلِ على الرجال إذا فُصّلوا رجلاً رجلاً، واثنين اثنين، وجماعةً جماعةً.**

* * *

= بالكسرة. «**الذي**»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ صفة للسيف. «**ضربت**»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «**به**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ضربت». «**على دهش**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ألقاه». «**ألقاه**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**باثنين**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ألقاه». «**صاحبُه**»: فاعل «ألقى» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «كلا... ألقاه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ضربت»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ألقاه»: في محلّ رفع خبر «كلا».

والشاهد فيه قوله: «كلا السيف والساق» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد، ثم عطف عليه مفردًا آخر، فصارت بحكم الإضافة إلى المثنى.

قال الشارح: و«أَفْعَلُ» الذي يراد به التفضيلُ يضاف إلى ما بعده، وحكمُه في الإضافة حكمُ «أيّ»، لا يضاف إلاّ إلى ما هو بعضُه، نحوَ قولك: «زيدٌ أفضلُ الناس، وأفضلُ القومْ»، أضفتَه إليهم، لأنّه واحدٌ منهم. وتقول: «حِمارُك أفْرَهُ الحَمِير»، و«عبدُك خيرُ العَبِيد». فإضافةُ «أفعل» إلى ما بعده إضافةُ البعض إلى الكلّ، والواحد إلى الجنس، ولو قلت: «عبدُك أحسنُ الأحرار»، و«حمارُك أفرهُ البِغال» لم يجز، لأنّك لم تُضِفْه إلى ما هو بعضٌ له. وإنّما وجبت إضافتُه إلى ما هو بعضٌ له، لأنّك إذا أردت تفضيلَ الشيء على جنسه، فلم يكن بدٌّ من أن تُضيفه إلى الذي تُفضّله عليه، ليُعلَم أنّه قد فضل أمثالَه من ذلك الجنس. ولو أردتَ تفضيلَه على غيرِ جنسه، لأتَيْتَ بـ«منْ» فاصلةً له عن الإضافة، ويكون الأوّلُ في حكمِ المنوَّن، فقلت: «عبدُك أحسنُ من الأحرار»، و«حمارُك أفرهُ من البغال».

والذي يدلّ على أنّ الأوّل في حكمِ المنوَّن، إلّا أنه لا ينصرف لوزن الفعل والصفةِ أنّه إذا نقص عن وزن الفعل، يدخله التنوينُ، نحوَ قولك: «عبدُك خيرٌ من الأحرار»، و«بَغْلُك شرٌّ من الحَمِير»، لمّا حذفت الهمزة تخفيفًا، نقص الاسمُ عن لفظ الفعل، فانصرف، والذي يدلّ على أنّ ما لا ينصرف في حكمِ المنوّن، وإن لم يكن فيه تنوينٌ قولُك: «هؤلاء حَواجُّ بيتَ الله، وضوارِبُ زيدًا».

واعلمْ أنّ إضافةَ «أفعلَ» هذه التي يراد بها التفضيلُ من الإضافات المنفصِلة غير المحضة، فلا تفيد تعريفًا، لأنّ النيّة فيها التنوينُ والانفصالُ، لتقديرك فيها «مِنْ». وإنّما كانت «مِنْ» فيها مقدَّرةً، لأنّ المراد منها التفضيلُ. فإذا قلت: «زيدٌ أفضلُ من عمرو»، فقد زعمتَ أنّ فَضْلَ زيد ابتدأ من فضلِ عمرو راقِيًا صاعدًا في مَراتِبِ الزيادة، فعُلم بهذا أنّه أفضلُ من كلّ مَنْ كان مقدارُ فضله كفضلِ عمرو، وأنّه علا من هذا الابتداء، ولم يُعلَم موضعُ الانتهاء، كما تقول: «سار زيدٌ من بغدادَ» فعلِم المخاطَبُ ابتداءِ مَسِيره، ولم يعلم أَيْنَ انتهى. فلمّا كان معنى الباب الدَلالةَ على ابتداءِ التفضيل على مقدارِ المفضَّل عليه وكلِّ مَن كان في منزلته؛ لم يكن بدٌّ من الدلالة على هذا المعنى.

وقد تُحذف «مِنْ» من اللفظ تخفيفًا، ويضاف الاسم الأوّل إلى الثاني، وهي مرادةٌ مقدَّرةٌ، وإذا كانت «مِنْ» مقدَّرةً، فصلته ممّا قبله، فلذلك كانت إضافتُه منفصلةً، ولا يضاف إلّا إلى ما هو بعضُه، نحوَ قولك: «زيدٌ أفضلُ الرجال»، لأنّه واحدٌ منهم.

وتقول: «هو أفضلُ رجلٍ»، وأصله: أفضلُ الرجال، إلّا أنّك خفّفتَ فنزعتَ الألفَ واللام، وغيّرتَ بناءَ الجمع إلى الواحد الشائع دالاً على النوع مُغْنًى عن لفظ الجمع الدالّ على ذلك المعنى. وإن أتيتَ بالألف واللام والجمع، فقد حقّقتَ، وجئت بالأصل، وأعطيتَ الكلامَ حقَّه، وإن آثرتَ التخفيفَ والاختصارَ، اكتفيتَ بالواحد المنكورِ، لأنّه يدلّ على الجنس، فكان كقولك: «أفضلُ الرجال»، إذ المرادُ بالرجال الجنسُ، لا رجالٌ معهودون، فهو كقولهم: «أهْلَكَ الناسَ الدرهمُ والدينارُ»، أي: جنسُ الدراهم والدنانيرِ.

ومثلُ ذلك في تركِ الألف واللام، والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكورِ، قولُك: «كلُّ رجلٍ»، والمرادُ الرجال، ومثلُه قولهم: «عشرون درهمًا»، والمرادُ: من الدراهم.

وتقول: «هما أفضلُ رجلَيْن»، و«هم أفضلُ رجالٍ»، والمعنى أنّهما يفضُلان هذا الجنسَ إذا مُيِّزوا رجلَيْن رجلَيْن، ويفضلونه إذا مُيِّزوا جماعةً جماعةً فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وله معنَيان: أحدهما أن يُراد أنّه زائدٌ على المضاف إليهم في الخَصْلة التي هو، وهم فيها شُرَكاءُ. والثاني أن يُؤْخَذ مُطْلَقًا له الزيادةُ فيها إطلاقًا، ثمّ يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم، لكن لمجرَّدِ التخصيص، كما يضاف ما لا تفضيلَ فيه، وذلك نحو قولك: «الناقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِي مَرْوانَ»، كأنّك قلتَ: «عادِلا بني مروان»، فأنت على الأوّل يجوز لك توحيدُه في التثنية والجمع، وأن لا تؤنّثه. قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾[1]، وعلى الثاني ليس لك إلاّ أن تُثنّيه، وتجمعَه، وتؤنّثَه.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «أَفْعَلَ» على ضربَيْن: أحدُهما أن يكون مضافًا إلى جماعةٍ هو بعضُهم، تزيد صفتُه على صفتهم، وجميعُهم مشترِكون في الصفة، فتقول: «عبدُ الله أفضلُ القوم»، فهو أحدُ القوم، وهم شُركاءُ في الفضل المذكور، يزيدُ فضلُه على فضلهم. والذي قضى بذلك كلمةُ «أَفْعَلَ» من حيث كانت مقدَّرةً بالفعل والمصدرِ. فإذا قلت: «زيدٌ أَفضلُ القوم»، فالتقديرُ أنّه يزيد فضلُه عليهم، أو يرجَح فضلُه، والرجَحانُ إنّما يكون بعد التساوي، وكذلك لفظُ الزيادة يقتضي مَزيدًا عليه، فلذلك من المعنى اشترطوا الشرْكَةَ في الصفة.

وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ اشتراطَ الاشتراكِ في الصفة لا يلزمُه، واستدلّ على ذلك بقولهم: «ابنُ العَمّ أَحَقُّ بالمِيراث من ابن الخال»، وإن كان لا حقَّ لابن الخال في الميراث، ومثلُه قوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[2]، وإن كان لا خيرَ في مستقرِّ أهلِ النار، ولا حُسْنَ في مقيلهم.

وهذا لا حُجّةَ لهم فيه، لأنّ ذلك جاء على زَعْمهم واعتقادِهم، وذلك أنّهم كانوا يعتقِدون أنّ مُطْلَقَ القَرابةِ يوجِب الميراثَ، سواءً كانوا من ذوي الأرحامِ أو العَصَباتِ، فقيل: «ابنُ العمّ أحقُّ بالميراث من ابن الخال»، لأنّه أقربُ، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ جاء على زَعْمهم واعتقادِهم أنّ مقيلهم في الآخرة حسنٌ، ومستقَرّهم جميلٌ، فقال: إن نزلنا معكم نُزولَ نَظَرٍ، فأصحابُ الجنّة يومئذٍ خيرٌ مستقرًّا وأحسنُ مقيلاً.

---

(١) البقرة: ٩٦. (٢) الفرقان: ٢٤.

والثاني: أن تُؤخَذ الزيادة مُطْلَقًا من غيرِ تعرُّض إلى ابتدائها، ولا انتهائِها، وتصير من صفاتِ الذات بمنزلةِ الفاضل، إلاّ أنّ في الأفضل مبالغةً ليست في الفاضل، وتُضيفه إلى ما بعده، لا لتَفْضيله عليهم، وتقديرِ «مِنْ» على ما كان في الأوّل، لكن للتخصيص، كما تكون إضافةُ ما لا تفضيلَ فيه، فتقول: «أَفْضَلُكم» كما تقول: «فاضِلُكم»، أي: الفاضلُ المختصُّ بكم.

ومنه قولهم: «الناقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلَا بني مَرْوانَ»، فقولهم: «أعدلا» ههنا بمعنَى العادلين منهم، ألا ترى أنّه ثنّاه، ولو كان المرادُ التفضيلَ لكان موحَّداً على كلِّ حال.

والأَشَجّ ههنا عمرُ بن عبد العزيز بن مَرْوانَ، وكان يقال له: «أَشَجُّ بني أُمَيَّة» من أجلِ شَجَّةِ حافِرِ دابّةٍ، كانت بجَبْهته، وكان أعدلَ أهلِ زمانه، وأُمُّه أمُّ عاصم بنت عاصمِ بن عمر بن الخطّاب، رضي الله عنه. وكان يقول عمر بن الخطّاب: «إنّ من وُلْدِي رجلاً بوَجْهه أَثَرٌ يَمْلأُ الأرضَ عَدْلاً كما مُلِئتْ جَوْرًا». ولمّا نَفَحَه حمارٌ برِجْله، فأصاب جَبْهَتَه، وأَثَّرَ فيها، قيل: «هذا أشجُّ بني أُميَّةَ، يملِك ويملأ الأرضَ عدلاً»، فملك بعد سليمانَ بنِ عبد المَلِك سنةَ ستٍّ وتسعين، وكانت وِلايتُه سنتَيْن وتسعةَ أشْهُر.

والناقِص هو يزيدُ بن الوَلِيد بن يزيد بن عبد المَلِك بن مروان، وَلِيَ الخلافةَ ستّةَ أشهر، أو أقلَّ، وَلِيَ سنةَ ستٍّ وعشرين ومائةٍ، وكان عادلاً، مُنْكِرًا للمُنْكَر، وهو الذي قتل ابنَ عمّه الوليدَ، إذ كان مُسْرِفًا على نفسه، وكان يقال له: «الناقِصُ»، لأنّه نقص من أرْزاقِ الجُنْد، وحطّ منها. يقال: «نقصتُه فأَنَا ناقِصُهُ، ونَقَصَ الشيءُ فهو ناقِصٌ». يكون متعدّيًا وغيرَ متعدّ.

فالنوع الأول: منهما لا يُثنّى، ولا يُجمع، ولا يُؤنَّث؛ لأنه مقدَّرٌ بالفعل والمصدر، فإذا قلت: «زيدٌ أفضلُ القوم»، كان معناه يزيد فضلُه عليهم، فكلُّ واحد من الفعل والمصدرِ لا يصحّ تثنيتُه، ولا جمعُه، ولا تأنيثُه، فكذلك ما كان في معناهما، ولذلك لا يدخله ألفٌ ولامٌ، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[1] فوحّد، وإن كانوا جماعةً.

وقال بعضهم: إنّما لم يُثَنَّ «أفعلُ» ولم يُجمع، ولم يؤنَّث؛ لأنّه مضارعٌ لـ«بَعْض» الذي يقع للتذكير، والتأنيثِ، والواحدِ، والاثنين، والجمعِ، إذ كان بعضًا لِما أضيف إليه، ولا يكون إلّا نكرةً، كما أنّ الفعل كذلك، إذ حلّ محلّه.

وقال الكوفيون: إذا أضيف على معنَى «مِنْ»، فهو نكرةٌ، وهو رأيُ أبي عليّ، وإذا أضيف على معنى اللام، فهو معرفةٌ. وقال البصريون هو معرفةٌ بالإضافة على كلِّ حال إلّا أن يضاف إلى نكرة.

---

(١) البقرة: ٩٦.

وأمّا النوع الثاني: فإنّك تُثنّيه، وتجمعه، وتُؤنّثه، وتُدخِل فيه الألفَ واللام، فتقول: «زيدٌ الأفضلُ أبًا، والأكرمُ خالاً». وتقول في التثنية: «هما الأفضلان»، وفي الجمع: «هم الأفضلون، والأفاضِلُ». قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[1]، ويكون بناء المؤنّث على غيرِ بناءِ المذكَّر، فتقول: «هندٌ الفُضْلَى»، وفي التثنية: «الفُضْلَيان»، وفي الجمع: «الفُضْلَياتُ»، و«الفُضَلُ»، كما تقول: «الفاضلُ»، و«الفاضلةُ»، و«الفاضلان»، ولا يصحّ دخولُ «مِنْ» فيه، لا تقول: «الأفضلُ منك»؛ لأنّ «مِنْ» إنّما يُؤتَى بها إذا كان «أفضلُ» بمعنَى الفضل، فتدخل لابتداءِ الغاية التي منها ابتداءُ الفضل، فإذا نقلتَه إلى الذات، بطل ذلك المعنى. فأمّا قوله [من السريع]:

٣٦٤ـ ولَسْتَ بالأكْثرِ منهم حصًى وإنّما العِزّةُ للكاثِرِ

فإنّ «مِنْهُم» لا يتعلّق بـ«الأكثر» الملفوظِ بها، ويحتمِل أمرَيْن:

أحدُهما: أن يتعلّق بـ«أكثر» محذوفةً، دلّ عليها قوله: «بالأكثر» كأنّه قال: «ولست بالأكثر بأَكْثَرَ منهم» لأنّه إذا جاز أن تقول: «زيدٌ الأفضلُ أبًا»، جاز أن تقول: «زيدٌ أفضلُ أبًا» لأنّ كلّ واحد يدلّ على الآخر.

---

(١) الكهف: ١٠٣.

٣٦٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٩٣؛ والاشتقاق ص٦٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٣/ ٤٠٠، ٨/ ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤؛ والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ١١.

اللغة: الحصى (هنا): العدد والأنصار. العزّة: الغلبة. الكاثر: الكثير العدد.

المعنى: يقول هاجيًا علقمة بن علاثة: فيم تزعم أنّك أعزّ من عامر، ولست بأكثر منهم عددًا، وإنّما العزّة لصاحب الكثرة. لأنّ الجاهليين كانوا يعتبرون أنّ الكثرة العدديّة هي مقياس للتفاخر لما تثير في نفوس الأعداء من خوف ورعب، وفي نفوس أصحابها الشعور بالقوّة والمنعة.

الإعراب: «**ولست**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «ليس». «**بالأكثر**»: الباء: حرف جرّ زائد، و«الأكثر»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». «**منهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أكثر» محذوفة دلّ عليها قوله: «بالأكثر» والتقدير «ولست بالأكثر بأكثر منهم». «**حصى**»: تمييز منصوب. «**وإنما**»: الواو: حرف عطف، و«إنما»: كافّة ومكفوفة. «**العزة**»: مبتدأ مرفوع. «**للكاثر**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف.

وجملة «لست بالأكثر...»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّما العزّة للكاثر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: سيوضحه الشارح.

والثاني: أن يكون معناه التبيين، فيتعلّق بمحذوفٍ، كأنّه قال: «أَعْنِي منهم»، ويكون المعنى: ولستَ بالأكثرِ من قَبِيلتك، أي: فيهم مَن هو أكثرُ منك.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: «ألا أُخبِركُم بأَحَبّكم إليّ، وأقْرَبِكم مِنّي مَجالِسَ يومَ القِيامة، أَحاسِنُكم أخلاقًا المُوَطَّؤُونَ أكنافًا الّذين يَألَفون، ويُؤْلَفون، ألا أُخبِركم بأَبْغَضِكم إليّ، وأَبْعَدِكم منّي مجالسَ يومَ القيامة، أَساوِئُكم أَخلاقًا الثَّرثارون المُتَفَيهِقون»**(١).

* * *

قال الشارح: هذا الحَدِيث عن أبي هُرَيْرَةَ عن النبيّ ﷺ، يحُثّ فيه على حُسْنِ الخُلُق، ولِينِ الجانب، فالمُوَطَّؤُونَ: اللَّيِّنونَ، من قولهم: «وَطَّأْتُ الفِراشَ» أي: ليّنتُه، ومَهَّدْتُه. والأكناف: جمعُ كَنَفٍ، وهو الجانِبُ، ومنه كَنَفَا الطائر: جَناحاه، وقوله: «الذين يَألَفون ويُؤْلَفون» أي: يصحَبون الناس بالمعروف، فيُرغَب في صُحْبَتهم للِينهم، ورِفْقِهم، من قوله: «المؤمنون هَينون لَيِّنون» أي منقادون. وقوله: «الثَّرثارون المُتَفَيْهِقُون» يريد الذين يُكثِرون الكلامَ، ويتكلّفون فيه، فيخرجون عن القصد والحقّ. يقال: «رجلٌ ثَرْثارٌ»، وهو المِكْثار في الكلام، ومنه «عَيْنٌ ثَرَّةٌ، وثَرْثارَةٌ» إذا كانت واسعةَ الماء، ويقال: «الثرْثارُ: نهرٌ بعينه»، كأنّه سُمّي بذلك لكثرةِ مائه، وليس الثرثارُ من لفظِ الثَّرّة، إنّما هو من معناه، وإن وافَقَه في بعضِ حروفه، إنّما هو كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ، ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ، فـ«ثَرَّةٌ»، من باب «حَبٍّ»، و«دَرٍّ»، و«ثَرْثارَةٌ»: من بابِ «زَلْزَلَ»، و«قَلْقَلَ»، والمُتَفَيهِقُ: هو الذي يتوسّع في كلامه ويُفْهِق به فَمَه.

وقد جاء تفسيرٌ للحديث فيه: قيل: ما المُتفَيهِقون؟ قال: المتكبِّرون، وكأنّه يؤُول إلى الأوّل، لأنّه يكون من التكثير.

والشاهد فيه أنّه وحّد «أَحَبِّكُم»، و«أقربكم» لأنّه أراد المعنى الأوّلَ، وهو «أفعلُ» الذي بمعنى التفضيل، لأنّه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحدٍ، لا يُثنّى، ولا يُجمع، ولا يؤنّث. وجَمَعَ «أحاسنكم» وهو جمعُ «أَحْسَنَ» لأنّه لم يُرِد به التفضيلَ، وإنّما المرادُ به الذاتُ نحو «الحَسَن». وكذلك «أبغضكم» و«أقربكم» وحّدهما، لأنّ المراد بهما التفضيلُ، وجَمَعَ «أساوِئكم» وهو جمعُ «أَسْوَأَ» لأنّه بمعنَى السَّيِّءِ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وعلى الوجه الأوّل لا يجوز أن تقولَ: «يُوسُفُ أحسنُ**

---

(١) ورد الحديث في غريب الحديث والأثر ٦٥/ ٢٠١ (وطأ)؛ وكنز المال الرقم ٥٢٢٣؛ ومسند أحمد بن حنبل ٢/ ١٨٥. وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٤/ ٦٤.

إخوَتِه»؛ لأنّك لمّا أضفتَ «الإخوَة» إلى ضميره، فقد أخرجْتَه من جُمْلتهم من قِبَل أنّ المضاف حقُّه أن يكون غيرَ المضاف إليه، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: «هؤلاء إخوةُ زيد»، لم يكن «زيدٌ» في عِدادِ المضافِين إليه، وإذا خرج من جملتهم، لم يجز إضافةُ «أَفْعَلَ» الذي هو هو إليهم، لأنّ من شَرْطه إضافتَه إلى جملةٍ، هو بعضُها.

وعلى الوجه الثاني لا يمتنع، ومنه قولُ مَن قال لنُصَيْبٍ: «أنتَ أَشْعَرُ أهلِ جِلْدَتِك»، كأنّه قال: أنت شاعِرُهم.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ أفعل على ضربَيْن، **أحدُهما**: أن يكون بمعنى الفعل، نحوَ: «زيدٌ أفضلُ القوم»، أي: يفضُلهم. **والثاني**: أن يكون من صفاتِ الذات بمعنَى الفاضل فيهم، فإذا قلت: «زيدٌ أفضلُ القوم»، وأردتَ تفضيلَه عليهم، فلا بدّ من تقديرك «مِنْ» فيه، وإن لم تكن ملفوظًا بها، لأنّ التفضيل لا بدّ أنْ يُذْكَر فيه ابتداء الغاية التي منها بَدْءُ الفضل راقيًا، وذلك إنّما يكون بـ«منْ»، فإن أظهرتَها، فهو حقُّ الكلام، وإن حذفتَها، فلعِلْم المخاطَب أنّ التفضيل لا يقع إلاّ بها، إلاّ أنّك إذا أظهرتَها، فقد فضّلتَه على غيره، وإذا أضفتَه، ولم تأتِ بـ«منْ»، كنت قد فضّلتَه على جنسه الذي هو بعضُه، وإذ قد عُلِم أنّ «أفعل» إنّما يضاف إلى ما هو بعضُه، فَلْيُعْلَمْ أنّه لا يجوز أن تقول: «يوسف أحسنُ إخْوَتِه» وذلك أنّك إذا أضفت «الإخوة» إلى «ضميره» خرج من جملتهم، وإذا كان خارجًا منهم؛ صار غيرَهم، وإذا صار غيرَهم، لم يجز أن تقول: «يوسف أحسن إخوته» كما لا يجوز أن تقول: «الياقُوتُ أفضلُ الزُّجاج»؛ لأنّه ليس من الزجاج، فحينئذٍ يلزم من المسألة أحدُ أمرَيْن، كلُّ واحد منهما ممتنعٌ، أحدُهما ما ذكرناه من إضافةِ «أفعل» إلى غيره، إذ إخوةُ زيدٍ غيرُ زيد، والأمرُ الثاني إضافةُ الشيء إلى نفسه، وذلك أنّا إذا قلنا: إنّ زيدًا من جملةِ الأخوة نَظَرًا إلى مقتضَى إضافةِ «أفعلَ»، ثمّ أضفتَ «الأخوةَ» إلى ضميرِ «زيد»، وهو من جملتهم، كنت قد أضفتَه إلى نفسه بإضافتك إيّاه إلى ضميره، وذلك فاسدٌ.

فأمّا على النوع الثاني، وهو أن يكون «أفعلُ» فيه للذات بمعنَى «فاعلٍ»، فإنّه يجوز أن تقول: «يوسف أحسنُ إخوتِه»، ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأوّل، إذ المرادُ أنّه فاضلٌ فيهم، لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون «أفعلُ» بعضَ ما أضيف إليه، وعليه جاء قولهم لنُصَيْبٍ: «أنتَ أشعرُ أهلِ جِلْدتِك»؛ لأنَّ أهلَ جلدته غيرُه، وإذا كانوا غيرَه، لم تسغ إضافةُ «أفعلَ» إذا كان هو إيّاه إليهم، لِما ذكرتُه. ويجوز على الوجه الثاني، لأنّه بمعنَى الشاعر فيهم، أو شاعرهم فاعرفه.

* * *

[إضافة الاسم إلى غيره بأدنى مُناسَبة]

قال صاحب الكتاب: ويضاف الشيءُ إلى غيره بأَدْنَى مُلابَسةٍ بينهما، كقولِ أحد حامِلَي الخَشَبةِ لصاحِبه: «خُذْ طَرَفَكَ»، وقال [من الطويل]:

٣٦٥ـ إذا كَوْكَبُ الخَرقاءِ لاحَ بسُحْرَةٍ ... [سُهَيلٌ أذاعتْ غَزلَها في القرائبِ]

أضاف «الكوكبَ» إليها لجدِّها في عملها إذا طلع، وقال [من الطويل]:

٣٦٦ـ إذا قال قَدْنِي قال باللهِ حَلْفَةً ... لَتُغْنِيَ عَنِّي ذا إنائِكَ أَجْمَعَا

لمُلابسته له في شُرْبه، وهو لساقِي اللَّبَن.

* * *

٣٦٥ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٩٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٢، ٩/ ١٢٨؛ ولسان العرب ١/ ٦٣٩ (غرب)؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٩؛ والمقرب ١/ ٢١٣.

اللغة: الخرقاء: الحمقاء التي لا تحسن عملاً. لاح: ظهر، بدا. السحرة: آخر الليل قبيل الفجر. أذاعت: نشرت. الغزل: النسيج. القرائب: ج قريبة.

المعنى: إن الحمقاء من تترك عملها صيفًا وتجتهد إذا ما أقبل الشتاء، فتراها تجدّ في نسج غزلها وتحاول نشره بين قريباتها طالبة منهن المساعدة في نسجه.

الإعراب: «**إذا**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون، متعلق بالجواب. «**كوكب**»: فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «**الخرقاء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**لاح**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**بسحرة**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «لاح». «**سهيل**»: بدل من «كوكب»، أو عطف بيان منه مرفوع بالضمة الظاهرة. «**أذاعت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**غزلها**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**في القرائب**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أذاعت».

وجملة «إذا كوكب الخرقاء... أذاعت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لاح كوكب...»: في محل جر بالإضافة. وجملة «لاح بسحرة»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أذاعت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كوكب الخرقاء» حيث أضاف «كوكب» إلى «الخرقاء» لأدنى ملابسة بينهما، وهي أنها كانت تجتهد في العمل عند طلوعه.

٣٦٦ـ **التخريج**: البيت لحريث بن عناب في خزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣؛ والدرر ٤/ ٢١٧؛ ومجالس ثعلب ص٦٠٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٠٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، ٨٣٠؛ والمقرب ٢/ ٧٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

اللغة: قدني: اسم بمعنى حسبي، أو اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني. حلفة: المرّة من الحلف أي القسم واليمين. تغني عني: تصرف وتكفّ. ذا إنائك: صاحب وعائك، وهو الشراب أو اللبن. =

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ الإضافة المحضة على ضربَيْن: إضافةُ اسم إلى اسم هو بعضُه لبيان جنس المضاف لا لتعريف شخصه، ويقدَّر لذلك بـ «مِنْ» نحوَ قولك: «ثوبُ خَزٍّ وبابُ ساج»، والثاني: إضافة اسم إلى اسم غيرِه بمعنى اللام، لتعريفِ شخصِ المضاف وتخصيصِهِ بالتعريف، نحو: «غلامُ زيد»، عرّفتَ «الغلامَ» بإضافتك إيّاه إلى معرفةٍ، والتخصيصُ نحو قولك: «راكِبُ فَرَسٍ» فإضافتُه ههنا إلى نكرةٍ، لا تفيد التعريفَ، وإنّما تفيد ضربًا من التخصيص، وإخراجَ المضاف من نوعٍ إلى نوعٍ أَخَصَّ منه. ألا ترى أنّ «راكبَ فرسٍ» أخصُّ من «راكبٍ».

فالمراد بالإضافة الأُولى التبعيضُ، وأنّ الثاني أعمُّ من الأوّل، وأنّ له اسمَه. والمرادُ بالإضافة الثانية المِلْكُ، أو الاختصاص، فالملكُ نحو: «غلامُ زيد»، ومعناه أنّه يملِكه، والاختصاصُ نحو: «سَيِّدُ الغلام»، أي: يختصّ به بما بينهما من المُلابَسة والاختلاطِ. ومنه «جُلُّ الدابّة»، و«سَرْجُ الفَرَس».

ويضاف الشيء إلى الشيء بأدْنَى مُلابَسة، نحو قولك: «لَقِيتُه في طريقي»، أضفتَ «الطريقَ» إليك لمُجرَّدِ مُرورِكَ فيه، ومثلُه قولُ أحدِ حامِلَي الخَشَبَةِ: «خُذْ طَرَفَكَ»، أضاف «الطرفَ» إليه، لملابسته إيّاه في حالِ الحَمْل، فأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

إذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بسُحْرَةٍ ... سُهَيْلٌ أَذاعَتْ غَزْلَها في القَرائبِ

= **المعنى**: إذا قال ضيفه: يكفيني ما شربت، حلف عليه بالله مرّة: لا بدّ أن تصرف عني كلّ ما في وعائك، أي أن تشربه جميعًا.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط متعلق بالجواب. «**قال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**قدني**»: «قد»: اسم فعل مضارع بمعنى «يكفيني»، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**قال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، يعود إلى المضيف. «**بالله**»: الباء: حرف جر، و«الله»: لفظ الجلالة، اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، ويمكن تعليقهما بـ «قال» مع تضمينه معنى «حلف»، وتكون «حلفة» مفعولاً مطلقًا. «**حلفة**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، بتقدير: «حلف بالله حلفة». «**لتغني**»: اللام: حرف جرّ وتعليل، و«تغني»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد لام التعليل، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تشرب» المقدر. «**عني**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تغني». «**ذا**»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «**إنائك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**أجمعا**»: توكيد «ذا» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «إذا قال... قال...»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «قال» الأولى: في محل جر بالإضافة. وجملة «قال» الثانية: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «قدني»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «إنائك» حيث أضاف الإناء إلى الضيف لأدنى ملابسة، وهي الشرب.

فالشاهد فيه أنّه أضاف «الكوكبَ» إليها لجدِّها في عَمَلها عند طُلوعه، وذلك أنّ الكَيِّسة من النساء تستعِدّ صَيْفًا، فتنامُ وقتَ طُلوعِ سُهَيْلٍ، وهو وقتُ البَرْد، والخرقاءُ ذاتُ الغَفْلة تكسَل عن الاستعداد، فإذا طلع سهيلٌ، وبردتْ تَجِدُّ في العمل، وتُفرِّق قُطْنَها في قَبيلتها تستَعِين بهنّ، فخصّصها لذلك.

وكذلك قولُ الآخر [من الطويل]:

إذا قـال قَـدْنـي... إلـخ

كذا أنشده أبو الحسن باللام للقَسَم، وفتح آخِرِ الفعل على إرادةِ نونِ التأكيد، وحَذْفِها ضرورةً، وأنشد أحمدُ بن يَحْيَى: «لَتُغْنِنَّ عنّي» بنون التأكيد الشديدة.

والبيت الشاهدُ فيه أنّه أضاف «الإناءَ» إلى المخاطَب لمُلابَسته إيّاه وقتَ أَكْله منه، أو شُرْبِه ما فيه من لَبَنٍ، أو مأكولٍ. والعربُ تقول: «أَغْنِ عنّي وَجْهَك»، أي: اجْعَلْه بحيثُ يكون غنيًّا عنّي، لا يحتاج إلى رُؤْيَتي.

يقول له الضَّيْفُ: «قَدْنِي»، أي: حَسْبِي ما أكلتُ، أو شربتُ، فيقول المُضِيفُ: «لَتُغْنِيَنْ عنّي جميعَ ما في الإناء، ولا تَرُدُّه عليّ بل اشْرَبْه كلَّه». يصفُ رجلاً مِضْيافًا.

فصل

[موانع الإضافة]

قال صاحب الكتاب: **والذي أَبَوْه من إضافةِ الشيء إلى نفسه أن تأخذَ الاسمَيْن المعلَّقَيْن على عينٍ، أو معنًى واحدٍ، كاللَّيْث، والأَسَد، وزَيْد، وأبي عبدِ الله، والحَبْس والمَنْع، ونَظائرِهنّ، فتُضيفَ أحدَهما إلى الآخر، فذاك بمكانٍ من الإحالة، فأمّا نحو قولك: «جَمِيعُ القَوْم»، و«كُلُّ الدَّراهِم»، و«عَيْنُ الشيء»، و«نَفْسُهُ»، فليس من ذلك.**

* * *

قال الشارح: إضافةُ الشيء إلى نفسه ممّا لا يصحّ، وذلك من قِبَل أنّ الغرض من الإضافة التعريفُ، والتخصيصُ، والشيءُ لا يُعرَّف بنفسه، لأنّه إن كان معرفةً، كان مستغنيًا عن الإضافة بما فيه من التعريف، لأنّ نفسه موجودةٌ، غيرُ مفقودةٍ، وليس في الإضافة إلاّ ما فيه، وإن كان عاريًا منه، كان أذهبَ في الإحالة، والامتناع، لأنّ الاسمَيْن المترادِفين على حقيقةٍ واحدةٍ لا يصيران غَيْرَيْن بإضافة أحدهما إلى الآخر، ويَحْدُثَ بذلك تخصيصٌ، كما يحدُث من إضافةِ الأسماء المتباينةِ، نحو: «غلامُ زيد»، و«راكبُ فرس»، مع أنّ التضايُف إنّما يقع بين شيئَيْن، كلُّ واحد منهما غيرُ الآخر، كما أنّ التَّفْرِقَة تكون أيضًا فيما كان كذلك؛ فلذلك لا تضيف اسمًا إلى اسم آخرَ مُرادِفٍ له على حقيقته، ولا إلى كُنْيَته سواءٌ كان ذلك الاسمُ معلَّقًا على عينٍ، أو معنًى، فالعينُ نحو قولك: «اللَّيْثُ والأَسَدُ»، لا تقول: «ليثُ

الأسدِ»، ولا «أسامَةُ أبي الحارِث»، ولا «زيدُ أبي عبدِ الله»، وأبو عبد الله زيد. والمعنى نحو: «الحَبْس»، و«المَنْع»، فلا تقول: «حَبْسُ مَنْعٍ» إذ الحبس والمنع واحدٌ.

فأمّا إضافةُ الاسم إلى اللقب نحو: «سَعِيدُ كُرْزٍ»، و«قَيْسُ بَطَّةَ»، فذلك جائزٌ غيرُ ممتنع، وإن كانا لعَيْنٍ واحدةٍ، وذلك من قِبَلِ أنّه لمّا اشتهر باللقب، حتّى صار هو الأعرفَ، وصار الاسمُ مجهولاً، كأنّه غيرُ المسمّى بانفراده؛ اعتُقد فيه التنكيرُ، وأضيف إلى اللقب للتعريف، وجعلوا الاسمَ مع اللقب بمنزلةِ ما أضيف، ثمّ سُمّي به، نحوَ: «عبد الله» و«عبد الدار»، وكان اللقبُ أَوْلى أن يضاف إليه، لأنّه صار أعرفَ.

فأمّا قولهم: «جَمِيعُ القَوْم»، و«كلُّ الدراهِم»، و«عَيْنُ الشيء»، و«نَفْسُهُ»؛ فعلى تنزيلِ الأوّل من الثاني منزلةَ الأَجْنَبيّ، وإضافتُه راجعةٌ إلى معنى اللام و«مِنْ»، فـ«جميعٌ» و«كلٌّ» اسمان لأجزاءِ الشيء، و«نَفْسُهُ» و«عَيْنُهُ» منزَّلان عندهم منزلةَ الأجنبيّ بمعنَى خالِصِ الشيء وحقيقتِه، فيقولون: «نفسُ الشيء»، و«عينُه»، فتكون منزلتُه من الشيء منزلةَ البعض من الكلّ، والثاني منه ليس بالأوّل، ألا ترى أنّه يقال: «لَهُ نَفْسٌ، وله حقيقةٌ» كما يقال: «له عِلْمٌ، وله مالٌ» ونحوهما، ولذلك يُخاطِبون أَنْفُسَهم ويُراجِعونها مُراجَعَةَ الأجنبيّ، فيقال: «يا نفسُ لا تَفْعَلِي»، كذا قال الشاعر [من الوافر]:

٣٦٧ـ ولِي نَفْسٌ أقولُ لها إذا ما ... تُنازِعُني لَعَلِّي أو عَسانِي

---

٣٦٧ ـ **التخريج**: البيت لعمران بن حطان في تذكرة النحاة ص٤٤٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٧، ٣٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٣؛ والكتاب ٢/ ٣٧٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٤٩٥؛ والجنى الداني ص٤٦٦؛ والخزانة ٥/ ٣٦٣؛ والخصائص ٣/ ٥؛ ورصف المباني ص٢٤٩؛ والمقتضب ٣/ ٧٢؛ والمقرب ١/ ١٠١.

اللغة: تنازعني: تخاصمني، أو تزيّن لي الدنيا ومحبّتها، والخوف من الموت. لعلّي أو عساني: أي لعلّي أبلغ الهدف، أو أموت فأنال الشهادة في الحرب.

الإعراب: «**ولي**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«لي»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. «**نفس**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**أقول**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «أقول». «**إذا**»: ظرف زمان مبني متعلّق بالفعل «أقول». «**ما**»: زائدة. «**تنازعني**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**لعلّي**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «لعلّ»، وخبره محذوف، والتقدير: «لعلّي أتورّط في...» مثلاً. «**أو**»: حرف عطف. «**عساني**»: حرف بمعنى «لعلّ»، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب اسم «عسى»، وخبره محذوف والتقدير: «عساني أن أموت في...».

وجملة «لي نفس»: بحسب ما قبلها. وجملة «أقول»: في محل رفع نعت «نفس». وجملة «تنازعني»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لعلّي»: في محل نصب مفعول به. وجملة «عساني»: معطوفة على جملة «لعلّي».

وقال الآخر [من البسيط]:

٣٦٨ـ أقولُ للنفسِ تأساءً وتعزيةً إحدى يديَّ أصابتني ولم تُرِدِ

ويُؤيِّد ذلك أنّك لا تقول: «ضربتُنِي» بضمّ التاء، ولا «ضربتَك» بفتحها، لاتّحادِ الفاعل والمفعول، وتقول: «ضربتُ نفسي» كما تقول: «ضربتُ غلامي»، فاعرفه.

فصل

[ما لا يجوز إضافته]

قال صاحب الكتاب: **ولا يجوز إضافةُ الموصوف إلى صفته، ولا الصفةِ إلى موصوفها، وقالوا: «دارُ الآخِرةِ»، و«صَلاةُ الأولى»، و«مَسْجِدُ الجامِعِ»، و«جانِبُ الغَرْبيِّ»، و«بَقْلَةُ الحَمْقاءِ»، على تأويل «دارُ الحياةِ الآخرةِ»، و«صلاةُ الساعةِ الأُولَى»، و«مسجدُ الوَقْتِ الجامعِ»، و«جانبُ المكانِ الغربِّي»، و«بقلةُ الحَبّة الحمقاءِ».**

وقالوا: «عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ قَطِيفَةٍ، وأَخلاقُ ثِيابٍ»، و«هل عندك جائبةُ خَبَرٍ، ومُغَرِّبةُ خَبَرٍ» على الذاهب بهذه الأوصاف مذهبَ «خاتمٍ»، و«سِوارٍ»، و«بابٍ» و«مئةٍ» لكَونها محتمِلةً مثلَها ليَلخَّصَ أمرُها بالإضافة، كفعلِ النابِغة في إجراءِ الطير على العائذات بَيانًا، وتلخيصًا، لا تقديمًا للصفة على الموصوف حيثُ قال [من البسيط]:

٣٦٩ـ والمُؤمِنِ العائذاتِ الطَّيرِ [تَمْسَحُها رُكْبانُ مكّةَ بينَ الغيلِ والسَّنَدِ]

* * *

= **والشاهد فيه قوله**: «لعلي أو عساني» حيث جعل نفسه مخاطبة، فعاملها معاملة الأجنبيّ المخاطَب.

٣٦٨ ـ **التخريج**: البيت لأعرابيّ في خزانة الأدب ٤/ ٣١٢، ٦/ ٣٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٥.

الإعراب: **«أقول»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«للنفس»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أقول». **«تأساءً»**: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. **«وتعزية»**: الواو: حرف عطف «تعزية» اسم معطوف على «تأساءً» منصوب بالفتحة. **«إحدى»**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. **«يديّ»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والياء الثانية: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«أصابتني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«ولم»**: الواو: حالية، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. **«ترد»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية.

وجملة «أقول»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إحدى يديّ أصابتني»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «أصابتني»: في محلّ رفع خبر «إحدى».

والشاهد فيه قوله: «أقول للنفس» حيث جعل نفسه مخاطبة يعزّيها ويواسيها... أي: عامل نفسه معاملة الأجنبي المخاطَب.

٣٦٩ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٧١، ٧٣، ١٨٣، ٨/ ٤٥٠، =

قال الشارح: الصفة والموصوف شيءٌ واحدٌ، لأنّهما لعَيْن واحدة، فإذا قلت: «جاءني زيدٌ العاقلُ»، فـ«العاقلُ» هو زيدٌ، و«زيدٌ» هو العاقلُ، ألا ترى أنّك إذا سُئلتَ عن كلّ واحد منهما، جاز أن تُفسّره بالآخر، فتقول في جوابِ «مَن العاقلُ»: «زيدٌ»، وفي جوابِ «مَن زيدٌ»: «العاقلُ». فإذ كانت الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدًا، لم يجز إضافةُ أحدهما إلى الآخر، فلا تقول: «هذا زيدُ العاقِلِ»، و«هذا عاقلُ زيدٍ» بالإضافة، وأحدُهما هو الآخرُ.

وقد ورد عنهم ألفاظٌ، ظاهرُها من إضافةِ الموصوف إلى صفته، والصفةِ إلى موصوفها، والتأويلُ فيها على غيرِ ذلك. فمن ذلك قولهم: «صلاةُ الأُولى»، و«مَسْجِدُ الجامعِ»، و«جانبُ الغَرْبيّ»، و«بَقْلَةُ الحَمْقاءِ»، فهذه الأشياءُ حقُّها أن تكون صفةً للأوّل، إذ الصلاة هي الأُولى، والمسجد هو الجامعُ، وإنّما أُزيل عن الصفة، وأُضيف الاسمُ إليه على تأويلِ أنّه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، والتقديرُ: صلاة الساعةِ الأُولى، يعني من الزوال، ومسجدُ الوَقْت الجامعِ، أو اليوم الجامع، وجانبُ المكان الغَرْبيّ، وبَقْلَةُ الحَبَّة الحَمْقاءِ، سُمّيت حمقاءَ لأنّها تنبُت في مجارِي السَّيْل، فتجرُفُها السُّيُولُ.

فإن قلت: «الصلاةُ الأُولى»، و«المسجدُ الجامِعُ»، فأجريتَه وصفًا له، فهو الجيّدُ والأكثرُ، وإن أضفتَ، فوَجْهُه ما ذكرناه. وهو قبيحٌ لإقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف، وليس ذلك بالسهْل.

= ٤٥١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٨٦.

اللغة: المؤمن: الذي يحمي حمام مكة من الذبح، لأنها لما لجأت إلى مكة حرمَ قتلها. والعائذات: ما عاذ، أي: التجأ إلى البيت الحرام من الطير. الركبان: جمع ركب وهم الحجاج. السَنَدُ: ما قابلك من الجبل وعلا من السّفح. الغِيْل: ماء بعينه.

المعنى: والله الذي يؤمن الطير التي تعوذ بالحرم حتى إنّ الحجاج تمسحها، فلا تفزع منها.

الإعراب: **«والمؤمن»**: الواو: حرف عطف، و«المؤمن»: معطوف على اسم مجرور بالإضافة، فهو مجرور مثله. **«العائذات»**: مفعول به لاسم الفاعل «مؤمن» منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. **«الطيرِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تمسحها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«ركبانُ»**: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«مكة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«بين»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يمسحها» أو بحال من الضمير المتصل في «يمسحها»، وهو مضاف. **«الغيل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«والسند»**: الواو: حرف عطف، و«السند»: معطوف على «الغيل» مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «يمسحها ركبان مكة»: حال من «العائذات» محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «العائذات الطير» حيث أجرى الشاعر «الطير» على «العائذات» بيانًا وتلخيصًا لا تقديمًا للصفة على الموصوف.

ومثله «دارُ الآخِرةِ»، و«حَقُّ اليَقينِ» و«حَبُّ الحَصِيد»، وتأويلُه: دارُ الساعة الآخرةِ، ولذلك تُسمَّى القيامةُ الساعةَ، وحَقُّ الأمر اليقينِ، وحَبُّ النبْت الحَصِيدِ، وكذلك كلُّ ما جاء منه.

وقالوا: «عليه سَحْقُ عِمامةٍ، وجَرْدُ قَطِيفَةٍ، وأَخْلاقُ ثِيابٍ، وهل عندك جائبَةُ خَبَرٍ، ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ»، فهذا ظاهرُه عَكْسُ ما تقدّم، لأنّ ما تقدّم فيه إضافة الموصوف إلى صفته، وهذا فيه إضافةُ الصفة إلى موصوفها، ألا ترى أنّ المعنى: عليه عِمامةٌ سَحْقٌ، وهي الباليةُ، وقطيفةٌ جَرْدٌ، وهي الخَلَقُ، وثيابٌ أخلاقٌ، أي: باليةٌ، فقدّم هذه الصفاتِ، وأزالها عن الوصفيّة، وأضافها إلى الاسم إضافةَ البعض إلى الكلّ على مذهب «خاتَمُ ذَهَبٍ»، والمرادُ: من ذهبٍ، و«سِوارُ فِضّةٍ»، أي: من فضّةٍ، كأنّه سَحْقٌ من عمامةٍ، جَعَلَ السحق بعضَ العمامة. وكذلك «جَرْدُ قطيفةٍ» أي: من قطيفةٍ، وأَخْلاقٌ من ثيابٍ.

ومنه قولهم: «جائبَةُ خَبَرٍ»، ومعناه خبرٌ يجوبُ الأرضَ من بَلَدٍ إلى بلدٍ، أي: يقطَعُها. يقال: جُبْتُ البِلادَ أَجُوبُها، إذا قطعتَها، فلمّا قدّمها، وأزالها عن الوصفيّة، احتملت أشياء، وتردّدتْ فيها، فأضافها إلى الخَبَر إضافةَ بيانٍ، كقولك: «مائةُ درهمٍ» لمّا احتملت «المائةُ» معدوداتٍ، أضافها إلى نوعٍ منها للبيان.

ومثله «مُغرِّبةُ خبرٍ». يقال: «هل جاءَكم مُغرِّبةُ خبرٍ» يعني خبرًا طَرَأَ عليهم من بَلَدٍ سوى بَلَدكم، فهو لذلك غريبٌ، فلمّا قدّمها، احتملت الخَبَرَ، وغيرَه، فأضافها إلى الخبر على ما تقدّم لتلخيصِ أمرها، وتَبْيينه. والهاءُ في «جائبة»، و«مغرّبة» للمُبالَغة كـ«علّامةٍ» و«نَسّابَةٍ»؛ فأمّا قوله [من البسيط]:

والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطيْرِ تَمْسَحُها ... رُكْبانُ مَكّةَ بينَ الغَيْلِ والسَّنَد[1]

فالبيت للنابغة، والشاهدُ فيه إضافةُ «العائذات» إلى «الطير»، فهو من قبيلِ «سَحْقُ عِمامةٍ»؛ لأنّ «العائذاتِ» من صفةِ الطير. وجملةُ الأمر أنّ «المؤمن» اسمُ فاعلٍ من «آمَنَ»، كما قال الله تعالى: ﴿أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾[2]، فالمؤمنُ، هو الله تعالى، أي: آمنهم من الخَوْف لكونهم في الحَرَم، وحُلولِهم فيه.

و«العائذات» يحتمل أمرَيْن: أن يكون مجرورًا، وأن يكون منصوبًا، فمَن جعله مجرورًا؛ كانت الكسرةُ عنده علامة الجرّ على حدِّ «الحَسَن الوجهِ»، و«الضارب الرجلِ»، وجَرَّ «الطير» بإضافةِ «العائذات» إليه على حدِّ «هذا الضاربُ الرجلِ»، و«الحسنُ الوجهِ». وذلك أنّك لمّا أَوْقعتَ اسمَ الفاعل الذي هو المؤمنُ على العائذات، وأضفتَه إليه تخفيفًا على إقامةِ الصفة مقامَ الموصوف؛ احتمل أشياءَ من أَناسيَّ، وغيرِهم، فبَيَّنَ ذلك بإضافته إلى الطير.

---

(١) تقدم بالرقم ٣٦٩.

(٢) قريش: ٤.

ومَن نصبه، كانت الكسرةُ عنده علامةَ النصب على حدّ قولك: «الضارب الرجلَ» بالنصب، ويجوز مع ذلك خفضُ «الطير»، ونصبُه. فالخفضُ على الإضافة على ما سبق على حدّ «رأيتُ الضاربَ الرجلِ». ومَن نصبه، فعلى البدل من «العائذات»، أو عطفِ البيان، أو على التشبيه بالمفعول.

فصل

[إضافة المُسَمّى إلى اسمه]

قال صاحب الكتاب: **وقد أضيف المسمّى إلى اسمه في نحوِ قولهم: «لَقِيتُه ذاتَ مَرّةٍ، وذاتَ ليلةٍ»، و«مررتُ به ذاتَ يوم»، و«دارُه ذاتَ اليَمِينِ وذاتَ الشِّمالِ»، و«سِرْنا ذا صَباحٍ». قال أَنَسُ بن مُدْرِكةَ الخَثْعَمِيُّ** [من الوافر]:

٣٧٠ـ عَزَمْتُ على إقامةِ ذِي صَباحِ ... لأَمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

وقال الكُمَيت [من الطويل]:

إليكم ذوِي آلِ النبّي تَطلّعتْ ... نَوازِعُ من قَلْبِي ظِماءٌ وألْبُبُ[1]

❊ ❊ ❊

قال الشارح: اعلم أنّهم قد أضافوا المسمّى إلى الاسم مبالغةً في البيان؛ لأنّ الجمع بينهما آكَدُ من إفرادِ أحدهما بالذكر، وفي ذلك دليلٌ من جهةِ النحو أنّ الاسم عندهم غيرُ

---

٣٧٠ ـ **التخريج**: البيت لأنس بن مدركة في الحيوان ٣/ ٨١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٧، ٨٩؛ والدرر ١/ ٣١٢، ٣/ ٨٥؛ ولأنس بن نهيك في لسان العرب ٢/ ٥٠٣ (صبح)؛ ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٥٨؛ والجنى الداني ص٣٣٤، ٣٤٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ١١٩؛ والخصائص ٣/ ٣٢؛ والكتاب ١/ ٢٢٧؛ والمقتضب ٤/ ٣٤٥؛ والمقرب ١/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٧.

اللغة: عزمْتُ: قَرّرْتُ.

المعنى: قررت أن أقيم إلى وقت الصباح، لأني وجدت الرأي والحزم قد أوجبا ذلك، والحقيقة أن المرء لا يسوّده قومه إلا لما فيه من الخصال الحميدة والجميلة.

الإعراب: «عزمْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «على إقامة»: جار ومجرور متعلقان بـ «عزمت». «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة (في لغة خثعم). «صباحٍ»: مضاف إليه. «لأمرٍ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يسوَّد». «ما»: زائدة للتوكيد. «يسوَّدُ»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «مَنْ»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. «يسودُ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

وجملة «عَزَمت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يُسَوَّدُ من»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يسودُ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ذي صباح» حيث أضاف «ذي» إلى «صباح» وهو اسمه.

(١) تقدم بالرقم ٥٣.

المسمّى، إذ لو كان إيّاه لَمَا جاز إضافتُه إليه، وكان من إضافةِ الشيء إلى نفسه، فالاسمُ هو اللفظُ المعلّقُ على الحقيقة، عينًا كانت تلك الحقيقةُ أو معنًى، تمييزًا لها باللقب ممّن يُشارِكها في النوع، والمسمّى تلك الحقيقةُ، وهي ذاتُ ذلك اللقب، أي: صاحبُه. فمن ذلك قولُهم: «لقيتُه ذاتَ مرّةٍ»، والمراد الزمنُ المسمّى بهذا الاسم الذي هو مرّةٌ. ومثلُه «ذاتَ لَيْلَةٍ»، و«مررتُ به ذاتَ يومٍ»، و«داره ذاتَ الشّمال»، و«سِرْنا ذا صباحٍ». كلُّ هذا معناه وتقديرُه: دارُه شمالاً، وسرنا صباحًا بالطريق التي ذكرناها، إلاّ أنّ في قولنا: «ذا صباحٍ»، و«ذاتَ مرّةٍ» تفخيمًا للأمر. ومن ذلك قولُ الشاعر [من الوافر]:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ... إلـخ

المراد: على إقامةِ صاحبِ هذا الاسم، وصاحبُه هو صباحٌ، فكأنّه قال: على إقامةِ صباحٍ.

و«مَا» مجرورةُ الموضع؛ لأنّها وصفٌ لأَمْر، أي: عَتِيدٍ ومُؤَثّرٍ، يسوّد من يسود.

ومثله قولُ الكُمَيْت [من الطويل]:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النبيّ... إلـخ

المراد إليكم يا آلَ النبيّ، أي: يا أصحابَ هذا الاسم الذي هو آلُ النبيّ. ولو قال: «يا آلَ النبيّ»، لم يكن فيه ما في قوله: «يا ذَوِي آلِ النبيّ» من المَدْح، والتعظيم. وفائدةُ هذا الأُسْلُوبِ ظاهرةٌ، لأنّه لمّا قال: «يا ذوي آلِ النبيّ»، فقد جعلهم أصحابَ هذا الاسم، وهو آلُ النبيّ، ومن كان صاحبَ هذا الاسم؛ كان ممدوحًا معظّمًا لا محالةَ.

وكان قياسُ البيت «أَلَبُّ» بالادّغام، وإنّما فكّه لضرورةِ الشعر على حدّ قوله [من البسيط]:

٣٧١- [مهلاً أعاذِلَ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقي] أَنّي أَجُودُ لأَقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

---

٣٧١ - **التخريج**: البيت لقعنب بن أم صاحب في الخصائص ١/ ١٦٠، ٢٥٧؛ وسمط اللآلي ص٥٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٨؛ ولسان العرب ١١/ ٤٢٠ (ظلل)، ١٣/ ٢٦١ (ضنن)؛ والمنصف ١/ ٣٣٩، ٢/ ٣٠٣؛ ونوادر أبي زيد ص٤٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٥٠، ٣٤٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٤١؛ ولسان العرب ١٢/ ١٥٧ (حمم)؛ والمقتضب ١/ ١٤٢، ٢٥٣، ٣/ ٣٥٤؛ والمنصف ٢/ ٦٩.

المعنى: يريد الشاعر: إنك تلومينني مع أنك تعلمين أنك أكرم الناس في كل الأحوال حتى في الأوقات التي يشكو فيها الناس فيبخلوا.

الإعراب: «**مهلاً**»: مفعول مطلق منصوب. «**أعاذل**»: الهمزة: حرف نداء، «عاذل»: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم المقدّر على التاء المحذوفة، في محل نصب على النداء. «**قد جربت**»: «قد»: حرف تحقيق، «جربت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**من**»: حرف جر. «**خلقي**»: «خلق»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على =

ومنه قول الأَعْشَى [من البسيط]:

٣٧٢ـ فكَذَّبُوها بما قالت فصَبَّحَهم ذو آلِ حَسّانَ يُزْجِي الموتَ والشِّرَعَا

أي: صبّحهم الجيشُ الذي يقال له: «آلُ حَسّانَ»، ومثلُه قول الآخر [من الوافر]:

٣٧٣ـ إذا ما كنتُ مثلَ ذَوَيْ عَدِيٍّ ودِينارٍ فقامَ عَليَّ ناعِي

ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (جربت). «أني»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم «أن». «أجود»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «لأقوام»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أجود». «وإن»: الواو: حالية، «إن»: وصلية زائدة. «ضننوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق.

وجملة «تمهل مهلاً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جربت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أجود»: في محل رفع خبر أن. وجملة «جدت»: المحذوفة جواب شرط غير مقترن بالفاء لا محل له من الإعراب. وجملة «ضننوا»: حالية محلها النصب، عند من يقول بأن «إن» وصلية زائدة كما قلنا، أما من يقل بشرطيتها فالواو عنده عاطفة عطفت هذا التركيب الشرطي على تركيب آخر واقع حالاً، والتقدير: إن لم يفوا وإن ضنوا. وجملة «أعاذل»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ضننوا» حيث فك إدغام الفعل للضرورة والأصل فيه «ضنّوا».

٣٧٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٥٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٠٨؛ والخصائص ٣/ ٢٧؛ والمحتسب ١/ ٣٤٧؛ وتاج العروس (أول).

اللغة والمعنى: يزجي: يسوق. الشِّرع: جمع شِرْعة، وهي الحبالة التي يصيد بها الصائد. يقول: صبّحهم حسان بجيشه يسوق الهلاك وحبائل الموت.

الإعراب: «**فكذّبوها**»: الفاء: استئنافية، «كذّب»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**بما**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «كذبوها». «**قالت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**فصبحهم**»: الفاء: حرف عطف، «صبح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**ذو**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**آل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**حسان**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**يزجي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**الموت**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**والشرعا**»: حرف عطف، واسم معطوف على «الموت» منصوب مثله بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «كذبوها»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «صبحهم ذو..». وجملة «يزجي»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «فصبّحهم ذو آلِ حسّان» يريد: صبّحهم الجيش الذي يقال له آل حسّان.

٣٧٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦١ (ذا).

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «كنت»: فعل ماضٍ =

أي: مثلَ كلّ واحد من الرجلَيْن المسمَّيَيْن: عَدِيًّا، ودينارًا، وعليه قراءةُ ابن مَسْعُودٍ: ﴿وَفَوْقَ كُل ذِي عَالِم عَلِيمٌ﴾[1]، أي: وفوقَ كلِّ شخص يُسمّى عالمًا عليمٌ. ويحتمل أن يكون «العالمُ» هنا مصدرًا، بمعنى العِلْم، كالفالج، والباطِل، فيكون كقراءةِ الجماعة، أي: وفوق كلِّ ذي عِلْم عليمٌ. وحُكي عن العرب: «هذا ذو زيدٍ»، ومعناه هذا صاحبُ هذا الاسم. وقد كثُر ذلكَ عندهم. وربّما لطُف هذا المعنى على قومٍ، فحملوه على زيادة «ذِي» و«ذَاتٍ»، والصوابُ ما ذكرناه.

فصل

[إقحام المضاف]

قال صاحب الكتاب: **وقالوا في نحو قول لَبِيدٍ [من الطويل]:**

٣٧٤ـ إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عليكما [ومَنْ يَبْكِ حولاً كاملاً فقدِ اعْتَذرْ]

= ناقص واسمه. «مثل»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «ذوي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. «عدي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ودينار»: الواو للعطف، «دينار»: معطوف على «عدي» مجرور بالكسرة. «فقام»: الفاء: رابطة لجواب الشرط. «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «عليّ»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قام». «ناعي»: فاعل «قام» مرفوع بالضمّة.

وجملة «كنت مثل»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «فقام ناعي»: لا محلّ لها من الإعراب (جواب شرط غير جازم). والجملة الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ذوي عدي» حيث ثنّى «ذو» على إرادة تثنية العَلَمين: عدي ودينار.

(١) يوسف: ٧٦. وانظر: البحر المحيط ٥/ ٣٣٣؛ والمحتسب ١/ ٣٤٦.

٣٧٤ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢١٤؛ والأشباه والنظائر ٧/ ٩٦؛ والأغاني ١٣/ ٤٠؛ وبغية الوعاة ١/ ٤٢٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢؛ والخصائص ٣/ ٢٩؛ والدرر ٥/ ١٥؛ والعقد الفريد ٢/ ٧٨، ٣/ ٥٧؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧٥؛ والمنصف ٣/ ١٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي الزجّاجي ص٦٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٧؛ والمقرب ١/ ٢١٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٩، ١٥٨.

الإعراب: «إلى الحول»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قُوما» في بيت سابق. «ثم»: حرف استئناف. «اسم»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «السلام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عليكما»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. «ومن»: الواو: حالية، و«من»: اسم شرط جازم مبنيّ في محل رفع مبتدأ. «يبك»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «حولاً»: ظرف زمان متعلّق بـ «يبك». «كاملاً»: نعت «حولاً» منصوب. «فقد»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«قد»: حرف تحقيق. «اعتذر»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح وسكّن مراعاة للروي، وهو جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «اسم السلام عليكما»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «من يبك»: حالية محلها النصب. وجملة «قد اعتذر»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه: في محل رفع خبر«من». =

وفي قولِ ذي الرُمّة [من البسيط]:

٣٧٥ـ [لا يَنعَشُ الطَّرفَ إلاّ ما تَخَوَّنَهُ] داعٍ يُناديهِ بِاسْمِ الماءِ مَبْغُومُ

و[من الطويل]:

٣٧٦ـ تَداعَينَ باسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ [جوانبُهُ من بَصْرَةٍ وسِلامِ]

= والشاهد فيه قوله: «اسم السلام» حيث أقحم اللفظ «اسم» بحيث إذا سقط لا يختلّ المعنى.

٣٧٥ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٣٩٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٤٤؛ والخصائص ٣/ ٢٩؛ ومراتب النحويين ص٣٨.

اللغة: لا يَنعَشُ الطرف: لا يرفع طرفه أو جفنه من كثرة النوم والنعاس. تخوَّنَه: تعهَّدَ به. أو تَنقَّصه شيئًا ما. ماء: اسم صوت أم الغزال. مَبغُوم: غير مفهوم.

المعنى: أن هذا الغزال ناعس الطرف شديد النوم، فهو لا يرفع جفنه إلا عندما تدعوه أمه بصوتها عندما تتعهده بالرعاية.

الإعراب: «لا»: نافية. «يَنعَشُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، يعود على الغزال الذي يصفه الشاعر. «الطرف»: مفعول به منصوب بالفتحة. «إلا»: حرف حصر. «ما»: مصدرية زمانية. «تخوّنه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «داع»: فاعل «تخوّن» مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة. «يناديه»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء للثقل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «باسم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يناديه»، وهو مضاف. «الماء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مبغوم»: صفة لـ «داع» مرفوعة مثله، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «دعاءُ هذا الداعي مبغومٌ». والمصدر المؤول من «ما» والفعل «تخونه» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «ينعش».

وجملة «لا يَنعَشُ»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «يناديه»: صفة لـ «داع» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «اسم الماء» حيث جاءت كلمة «اسم» فيه زائدة مقحمة.

٣٧٦ ـ التخريج: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص١٠٧٠، وإصلاح المنطق ص٢٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٠٤، ٤/ ٣٤٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٠٧؛ ولسان العرب ١/ ٥٤ (شيب)، ٤/ ٦٧ (بصر)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٣٥؛ وجمهرة اللغة ص٣١٢، ٨٥٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٨٨، ٤٤٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩٧ (سلم).

اللغة: النون في «تداعين» ضمير الإبل. الشيب: حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب. المتثلِّمُ: المتكسّر والمتهدّم، وأراد هنا الحوض المتهدّم. البَصْرة: حجارة رخوة فيها بياض. السِّلام: الحجارة.

المعنى: يريد أنَّ هذه الإبل دعا بعضها بعضًا إلى الماء بما أثارته مشافرها من أصوات وهي تشرب من ذلك الحوض المتهدِّم.

الإعراب: «تَدَاعَينَ»: فعل ماض مبني على السكون، ونون النسوة: فاعل. «باسم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تداعين»، وهو مضاف «الشيب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في متثلِّم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تداعى». «جوانبه»: مبتدأ مرفوع بالضمة. والهاء: ضمير متصل مبني في =

إنّ المضاف، يَعْنون الاسمَ، مُقْحَمٌ: خروجُه ودخولُه سواءٌ، وحَكَوْا: «هذا حَيُّ زيدٍ»، و«أتيتُك وَحيُّ فلانٍ قائمٌ، وحيُّ فُلانةَ شاهِدٌ»، وأنشدوا [من الكامل]:

٣٧٧ـ يا قُرَّ إنّ أباكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ قد كُنْتُ خائفَهُ على الإحماقِ

وعن الأخفَش أنه سمِع أعرابيًا يقول في أبياتٍ: «قالهنّ حَيُّ رَباحٍ» بإقحام «حيّ». والمعنى: هذا زيدٌ، وإنّ أباكَ خويلدًا، وقالهنّ رباحٌ. ومنه قولُ الشّمّاخ [من الوافر]:

٣٧٨ـ [ذَعَرْتُ به القطا] ونَفَيْتُ عنهُ مَقامَ الذِئبِ [كالرَّجُلِ اللَّعينِ]

أي: الذئب.

* * *

= محلّ جرّ مضاف إليه. «من بصرة»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر، «وسلام»: الواو: حرف عطف، و«سلام»: معطوف على «بَصْرة» مجرور مثله.

وجملة «تداعين»: جواب شرط غير جازم (في البيت السابق) لا مَحل لها من الإعراب. وجملة «جوانبه من بصرة»: صفة لـ «متثلم» محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «اسم الشيب» حيث جاءت كلمة «اسم» فيه زائدة مقحمة.

٣٧٧ ـ **التخريج**: البيت لجَبّار بن سلمى في خزانة الأدب ٤/ ٣٣٤؛ وذيل سمط اللآلي ص٥٤؛ ونوادر أبي زيد ص١٦١؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٣؛ والخصائص ٣/ ٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٤٥٣؛ والمقرب ١/ ٢١٣.

اللغة: قُرّ: ترخيم قُرّة. الإحماق: مصدر أحْمَق الرجل: إذا ولد له وَلَد أحْمَقُ، وكذا «أحْمَقَتِ المرأة».

المعنى: أنني كنت أرى من أبيك مَعالمَ تدل على أنه سيلد ولدًا أحمق، وقد تحقّقَتْ نبوءتي بولادته إياك يا قرة.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**قُرّ**»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم، والتقدير: يا قرّةُ. فالترخيم على لغة من ينتظر. «**إنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**أباك**»: اسم «إنّ» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**حيّ**»: بدل من «أباك» منصوب بالفتحة. «**خويلد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**قدْ**»: حرف تحقيق. «**كنت**»: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «**خائفه**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**على الإحماق**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «خائف».

وجملة «يا قُرّ»: ابتدائية لا محل لها من الاعراب. وجملة «إنّ أباك... كنت خائفه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت خائفه»: خبر «إنّ» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «أباكَ حيّ خويلد» حيث أقحم اسم «حيّ» بحيث إنه إذا سقط لا يختلّ المعنى.

٣٧٨ ـ **التخريج**: البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ص٣٢١؛ وجمهرة اللغة ص٩٤٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٤٧، ٣٤٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٨٨ (لعن)؛ والمعاني الكبير ١/ ١٩٤؛ والمنصف ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢/ ٥٤٣؛ والمحتسب ١/ ٣٢٧.

اللغة: ذَعَرْتُ: خَوَّفْتُ، ونَفَّرْتُ. نَفَيْتُ: طَرَدْتُ. اللعين: المطرود.

المعنى: يوضح الشاعر مشقة الرحلة التي قام بها، فيقول: ربما مررت في طريقي بماء لا يؤمه بشر، =

قال الشارح: هذا الفصل يُخالِف ما قبلَه؛ لأنّ هذا فيه إضافةُ الاسم إلى المسمّى، والذي قبله فيه إضافةُ المسمّى إلى الاسم، فقولُ لَبِيد [من الطويل]:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا ومَن يَبْكِ حَوْلاً كامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

فإنّ المراد: ثمّ اسمُ معنى السلام عليكما، فحذف المضافَ. واسمُ معنى السلام هو السلامُ، فكأنّه قال: ثمّ السلامُ عليكما، فكذا قولُنا: «بِاسْمِ اللَّهِ» المرادُ باسمِ معنى الله، أو اسم معناه اللَّهُ، فكأنّه قال: «باللَّهِ» ومثلُه قول ذي الرُّمّة [من البسيط]:

لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلّا ما تَخَوَّنَهُ داعٍ يُنادِيهِ باسمِ الماءِ مَبْغُومُ

المراد: باسمِ معنى الماء، فحذف المضافَ، واسمُ معنى الماء هو الماء. و«ماء» حكايةُ صوت الشاة. قال الشاعر [من الطويل]:

٣٧٩ـ ونادَى بها ماءٍ إذا ثارَ ثَوْرَةً أُصَيْبِحُ نَوّامٌ إذا قام يَخْرَقُ

= فانفّر ما عليه من الطيور والحيوانات شأني في ذلك شأن الرجل الطريد الذي هام على وجهه لا يدري إلى أين ستفضي به رحلته.

الإعراب: «ذعرتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ذَعَرْتُ»، أو بحال من «القطا». «القطا»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «ونَفَيتُ»: الواو: حرف عطف، و«نَفَيْتُ»: تُعرب كإعراب «ذَعَرْتُ». «عنه»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نفيت». «مقامَ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الذئب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كالرجل»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل «نَفَيْت»، وهو مضاف. و«الرجلِ»: مضاف إليه، والتقدير: نفيت مقام الذئب مشبهًا الرجل اللعين في ذلك. «اللعين»: صفة لـ «الرجل» مجرورة مثله.

وجملة «ذَعَرْتُ»: ابتدائية لا محل لها، من الإعراب. وعطف عليها جملة «نفيتُ».

والشاهد فيه قوله: «مقام الذئب» حيث جاءت كلمة «مقام» زائدة مقحمة.

٣٧٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٤٨٢؛ والمخصص ٨/ ٢٧.

اللغة: يخرق: يعجز عن النهوض.

الإعراب: «ونادى»: الواو: بحسب ما قبلها، «نادى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «بها»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«نادى». «ماءٍ»: اسم صوت مبني في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلّق بـ «نادى». «ثار»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «ثورة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «أُصيبح»: فاعل «ثار» مرفوع بالضمّة. «نوام»: نعت «أصيبح» مرفوع بالضمّة. «إذا»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بـ«يخرق». «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «يخرق»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

وجملة «نادى»: بحسب الواو. وجملة «الصوت ماء» المقدّرة: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «ثار»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «قام»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة =

وإذا كان أصلُ الصوت ماء، فالألفُ واللام فيه زائدةٌ، لأنّها لا تلحَق بهذا القبيل، ألا ترى أنّهم لم يُلْحِقوا بها «غَاقِ»، و«صَهْ» ونحوَه من «قَبْ»، و«طَقْ». قال سيبويه في «لَوْ» و«لَيْتَ» إذا جُعِلا اسمَيْن، جعلوه بمنزلةِ «ابن عِرْسٍ»، وقال في الحاء والجِيم جعلوه بمنزلةِ «العَبّاس». ويجوز أن يُشبَّه أحدهما بالآخر، فيدخلَ عليه الألفُ واللام؛ لأنّه كثُر دخولُها فيه. ومنه قولُ الآخر [من الرجز]:

٣٨٠ـ يَـدْعُـونَـنِـي بـالـمـاءِ مـاءً أَسْـوَدَا

يعني: يدعونني الغَنَمُ بالماء، أي: يَقُلْنَ لي بهذا الصوت الذي هو ماء: «أَصَبْتَ مَاءً أَسْوَدَ»، وأمّا قول ذي الرُّمّة [من الطويل]:

تَداعَيْنَ باسمِ الشِّيبِ في مُتَثَلِّمٍ جَوانِبُهُ من بَصْرَةٍ وسِلامِ[1]

فإنّ «شِيبِ» حكايةُ صوتِ جَذْبِها الماءَ، ورَشْفِها عند الشُّرْب، قال الشاعر [من الطويل]:

٣٨١ـ فلمّا دَعَتْ شِيبًا بجَنْبَيْ عُنَيْزَةٍ مَشافِرُها في ماءِ مُزْنٍ وباقِلِ

= «يخرق»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ماءِ»، وهو حكاية لصوت الخروف أو الشاة.

٣٨٠ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «**يدعونني**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون الثانية للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**بالماء**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يدعونني». «**ماءً**»: مفعول به لفعل محذوف. «**أسودا**»: صفة «ماء» منصوبة بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «يدعونني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ماءً أسودًا» مع فعلها المقدّر: في محل نصب مفعول به مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «بالماء» على أن الماء هو حكاية صوت الغنم.

(١) تقدم بالرقم ٣٧٦.

٣٨١ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص٢٠٨؛ ولسان العرب ٤/ ٦٧ (بصر).

الإعراب: «**فلما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لما»: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «**دعت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، والتاء للتأنيث، «**شيبًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بجنبي**»: جارّ ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلّقان بـ«دعت». «**عنيزة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مشافرها**»: فاعل «دعت» مرفوع بالضّمّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**في ماء**»: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوف. «**مزنٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وباقل**»: الواو: حرف عطف. «باقل»: اسم معطوف على «مزن» مجرور بالكسرة.

وجملة «دعت»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «شيبًا» حيث جاءت حكاية صوت شرب الماء مفعولاً به.

وأبو عُبَيْدَةَ يحمِل المضافَ في ذلك كلّه على الزيادة في هذا الفصل والذي قبلَه، فالمرادُ عنده بقوله:

ثُمَّ اسمُ السلام عليكما

أي: السلامُ عليكما، فالمضافُ الذي هو «اسْمٌ» زائدٌ مُقْحَمٌ، وكذلك «اسْمٌ» من «باسْم اللَّهِ»، المرادُ: بالله، وكذلك قوله: «إليكم ذَوِي آلِ النبيِّ»[1]، المراد: آل النبيِّ، و«ذُو» زائدةٌ عنده. ولَعَمْرِي أنّ المعنى على ما ذكر، إلّا أنّ الطريقَيْن مختلفان، فهو يعتقِد في اللفظ زيادةَ مضافٍ، ونحن نعتقِد فيه حذفَ مضاف على ما تقدّم، وصاحبُ الكتاب، قد اعتقد زيادة المضاف الذي هو اسْمٌ هنا، ولم يعتقده في الذي قبله، فكأنّه مذهبٌ ثالثٌ، والحقُّ ما ذكرناه.

وأمّا قولهم: «حَيُّ زيدٍ» و«أتيتُك وحَيُّ فلانٍ قائمٌ، وحَيُّ فُلانةَ شاهِدٌ»، فهو من قبيل إضافةِ المسمّى إلى الاسم كالفصل المتقدّم، فالحيُّ هنا ليس بالقبيلة من قولك: «حَيُّ تميم»، و«قبيلةُ كَلْبٍ»، إنّما هو من قولك: «هذا رجلٌ حَيٌّ، وامرأةٌ حَيَّةٌ». وتلخيصُه: الشخص الحيُّ الذي اسمُه زيدٌ، وأتيتُك والشخص الحيُّ الذي اسمُه فلانٌ قائمٌ، ومنه قول الشاعر:

يا قُرَّ إنَّ أبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدٍ... إلخ

كأنّه قال: أباك الشخصَ الحَيَّ خويلدًا من أمْره كذا وكذا، ومثلُه قولُ الآخر [من الوافر]:

٣٨٢- ألا قَبَحَ الإلٰهُ بني زِيادٍ وحَيَّ أَبِيهِمِ قَبْحَ الحِمارِ

(١) تقدم بالرقم ٥٣.

٣٨٢ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص١٤٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٢٠، ٣٢١؛ وذيل الأمالي ص٥٤؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٥٥٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١٣ (حيا)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٧.

اللغة: قَبح الله فلانًا يقبَحُه: نحّاه عن فعل الخير. وبنو زياد: هم أبناء زياد بن أبيه، وهو زياد بن سُمَيّة.

المعنى: يدعو الشاعر على هؤلاء القوم أن يبعدهم الله عن فعل المكرمات.

الإعراب: «**ألا**»: حرف لوم وتوبيخ. «**قَبح**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الإله**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**بني**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مضاف. «**زيادٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وحيّ**»: الواو: حرف عطف، «**حَيَّ**»: معطوف على «بني» منصوبَ مثله، ولكن بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. «**أبيهم**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة؛ و«هم»: مضاف إليه محله الجر. «**قبحَ**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة وهو مضاف. «**الحمار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «قبح الإله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

=

يريد: وأباهم الشخصَ الحَيَّ. وأبو عُبَيْدة يحمِل ذلك كلَّه على الزيادة والإقحامِ، فاعرفه.

فصل

[إضافة أسماء الزمان]

قال صاحب الكتاب: **وتضاف أسماءُ الزمان إلى الفعل، قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(١). وتقول: «جئتُك إذ جاء زيدٌ»، و«آتِيك إذا احْمَرَّ البُسْرُ»، و«ما رأيتُك مُنْذُ دَخَلَ الشتاءُ، ومُذْ قَدِمَ فلانٌ». وقال [من الكامل]:**

٣٨٣ ـ حَـنَّـتْ نَـوارُ ولاتَ هَـنَّـا حَـنَّـتِ ... [وبـدا الـذي كـانـت نُـوارُ أَجَـنَّـتِ]

وتضاف إلى الجملة الابتدائيةِ أيضًا، كقولك: «أتيتُك زَمانَ الحَجّاجُ أَمِيرٌ، وإذ الخَليفةُ عبدُ المَلِك». وقد أضيف المكانُ إليهما في قولهم: «اِجْلِسْ حيثُ جلس زيدٌ وحيثُ زيدٌ جالسٌ».

* * *

= **والشاهد فيه قوله**: أنَّ كلمة «حَيّ» من نحو «حَيّ زيد» يريد: وأباهم الشخص الحيّ.

(١) المائدة: ١١٩.

٣٨٣ ـ **التخريج**: البيت لشبيب بن جعيل في الدرر ١/ ٢٤٤، ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص٩١٩؛ والمؤتلف والمختلف ص٨٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤١٨؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ص١٠٢؛ ولهما معًا في خزانة الأدب ٤/ ١٩٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٣٠؛ وتذكرة النحاة ص٧٣٤؛ والجنى الداني ص٤٨٩؛ وجواهر الأدب ص٢٤٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٦٦، ١٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٨، ١٢٦.

المعنى: لقد اعتمل الشوق في روح نوار إلى أهلها فأعلنته، وليس هذا هو الزمن المناسب لذلك.

الإعراب: **«حنت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. **«نوار»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«ولات»**: الواو: حالية، و«لات»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». **«هَنّا»**: اسم إشارة في محل نصب خبر «لات»، واسمها محذوف. **«حنت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«وبدا»**: الواو: حرف عطف، و«بدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **«الذي»**: اسم موصول مبني في محل رفع فاعل. **«كانت»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. **«نوار»**: اسم «كان» مرفوع بالضمة الظاهرة. **«أجنت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة «حنت نوار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لات هنا حنت»: في محل نصب حال. وجملة «حنت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «بدا...»: معطوفة على جملة «حنت» لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت نوار..»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أجنت»: في محل نصب خبر «كان».

والشاهد فيه قوله: «لات هنّا حنّت» حيث أضاف اسم الزمان «هَنّا» إلى الفعل «حنّت».

قال الشارح: قد تقدّم القولُ: إنّ الإضافة إلى الأفعال ممّا لا يصحّ؛ لأنّ الإضافة ينبغي بها تعريفُ المضاف، وإخراجُه من إبهام إلى تخصيصٍ على حسبِ خصوصِ المضاف إليه في نفسه، والأفعالُ لا تكون إلاّ نكِراتٍ، ولا يكون شيءٌ منها أخصَّ من شيءٍ، فامتنعت الإضافةُ إليها لعدمِ جَدْواها، إلاّ أنّهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال، فقالوا: «هذا يومُ يقومُ زيدٌ»، و«ساعةُ يذهَبُ عمرٌو»، وقال الله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1]. وقال: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾[2]. وقال الشاعر [من الطويل]:

على حِينِ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا ... وقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[3]

فأضاف «الحِينَ» إلى الفعل الماضي، فقال قومٌ: الإضافة إنّما وقعت إلى الفعل نفسِه تنزيلاً له منزلةَ الفعل المسمّى مصدرًا. وقد يقع الفعلُ موقعَ المصدر في مواضعَ، نحو قولهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ من أن تَراهُ»[4]، وكقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[5]. والمراد: الإنذارُ وعدمُ الإنذار، ومنه قول الشاعر [من الوافر]:

فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو ... [إلى الإصباحِ آثِرَ ذي أَثِيرِ][6]

قالوا: واختصّ الزمانُ بذلك من بين سائرِ الأسماء لمُلابَسةٍ بين الفعل وبينه، وذلك أنّ الزمان حَرَكَةُ الفَلَك، والفعلَ حركةُ الفاعل، ولاقترانِ الزمان بالحَدَث، فلمّا كان بينهما هذه المُنَاسَبةُ؛ اختصّ بالإضافة، ولمّا كان الفعلُ لا ينفكّ من الفاعل؛ صارت الإضافةُ في اللفظ إلى الجملة، والمرادُ الفعل نفسه.

وقال قومٌ: إنّما أضيف الزمان إلى الفعل، لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمانِ، فالزمانُ أحدُ مدلولي الفعل، فساغت الإضافةُ إليه كإضافةِ البعض إلى الكلّ. وذهب قومٌ إلى أنّ الإضافة إنّما هي إلى الجملة نفسِها، لا إلى الفعل وحدَه، فأضافوا الزمانَ إلى الجملة من الفعل والفاعل، كما أضافوه إلى الجملة من المبتدأ والخبر، فقالوا: «هذا يوم يقومُ زيدٌ»، كما قالوا: «رأيتُ يومَ زيدٌ أميرٌ، وزمنَ أبوكَ غائبٌ». وتكون الإضافةُ في اللفظ إلى الجملة، والمرادُ المصدرُ. فإذا قلت: «هذا يومُ يقوم زيدٌ، أو يومُ زيدٌ قائمٌ»،

---

(١) المائدة: ١١٩.

(٢) المطففين: ٦. وفي الطبعتين: «ويوم».

(٣) تقدم بالرقم ٣٨.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص٥٥؛ وتمثال الأمثال ١/ ٣٩٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦؛ وفصل المقال ص١٣٥، ١٣٦؛ والفاخر ص٦٥؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩؛ والوسيط في الأمثال ص٨٣.

والمُعيديّ: تصغير مَعَدّيّ على غير قياس. يُضرب لمَنْ خَبَرُه خيرٌ من مِرْآته.

(٥) البقرة: ٦.

(٦) تقدم بالرقم ٣١٦.

فإنّما تريد: يومُ قيام زيدٍ، فكأنّه أضاف إلى مدلولاتِ الجمل، ومدلولاتُها مَعانٍ، وإن كانت تتركّبُ من الأعيان والمعاني. والأزمنةُ تكون ظروفًا للمعاني دون الأعيان، نحو قولك: «القِتالُ اليومَ»، ولو قلت «زيدٌ اليومَ»، لم يصحّ، فالمُلابَسةُ إذًا بين الزمان والمعنى ظاهرةٌ.

والإضافة تصحّ بأدْنَى مُلابَسةٍ، فإذا قلت: «أتيتُك زمنَ الحَجّاجُ أميرٌ، وعبدُ الملك خليفةٌ»، والمعنى: زمنًا كان ظرفًا لإمارة الحجّاج، وخِلافةِ عبد الملك، فالإضافةُ في الحقيقة إنّما هي إلى الحدث الدالُّ عليه الجملةُ، لا إلى الجملة، إذ الإضافةُ لا تجوز إلا إلى ما تجوز إضافتُه.

وقد ردّ ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ القول الأوّل، وقال: الزمنُ إنّما أضيف إلى الجملة نفسِها، لا إلى الفعل وحدَه، ويدلّ على ذلك أنّ موضعَ الجملة خفضٌ بلا خلافٍ، ولو كانت الإضافة إلى الفعل؛ لكان مخفوضًا، أو كان مفتوحًا في موضعِ الخفض، فالإضافةُ إلى الجملة، والمرادُ مدلولُها الذي هو الحدث.

فأمّا قولُ صاحب الكتاب: «وتضاف أسماءُ الزمان إلى الفعل»، فالمراد إلى الجملة من الفعل والفاعل، ولم يذكر الفاعلَ للعِلْمِ بأنّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ، لا أنّه أراد أنّ الزمان مضافٌ إلى الفعل مفردًا من الفاعل، والذي يدلّ على ذلك قوله فيما بعدُ: وتضاف إلى الجملة الابتدائيّة أيضًا، فقوله: «أيضًا» دليلٌ على ما قلناه.

فأمّا: «إذْ» و«إذًا»، فظرفان من ظروف الزمان أيضًا، ويضافان إلى الجُمَل كسائرِ أسماء الزمان، إلّا أنّ غيرَهما من أسماء الزمان، البابُ فيه إضافتُه إلى المفرد، نحو: «صُمْتُ يومَ الجُمُعَة»، و«صلّيتُ يومَ الخَمِيس». وإضافتُها إلى الجملة على طريقِ الجواز والتأويلِ، و«إذْ» و«إذا» لا تضافان إلّا إلى الجمل، فـ«إذْ» تضاف إلى الجملتَيْن الفعليّة والاسميّة، نحو: «جئتُك إذ زيدٌ قائمٌ، وإذ قام زيدٌ». و«إذًا» لا تضاف إلّا إلى جملة فعليّة، نحو: «آتيك إذا احْمَرَّ البُسْرُ، وإذا طلعت الشمسُ». وسيأتي الكلامُ عليهما مستقصًى إن شاء الله تعالى.

فأمّا «مُنْذُ» فهي في نفسها لا تضاف البتّةَ، لأنّها تكون على ضربَيْن: حرفٌ، واسمٌ، فإذا كانت حرفًا كانت بمعنى الحاضر، وكانت الإضافةُ فيها أَبْعَدَ، وكان ما بعدها مخفوضًا بمعنى «في»، نحو قولك: «ما رأيتُه مُنْذُ الليلةِ»، أي: في الليلة. وإذا كانت اسمًا، كانت بمعنى «الأَمَد»، وكانت مرفوعةً بالابتداء، وما بعدها خبرُها. فهي لا تكون مضافةً البتّة، فإذا قلت: «ما رأيتُك مُذْ دَخَلَ الشِتاءُ، ومُنْذُ قام زيدٌ»، فالتقدير: ما رأيتك مُنْذُ زمنُ قام زيدٌ، أو وقتُ قام زيدٌ. فالزمنُ والوقتُ مضافٌ إلى الفعل، ثمّ حُذف المضاف للعلم بمكانه. فمثّل به لأنّه موضعٌ يضاف فيه الزمانُ إلى الفعل، لا أنّ «منذ» في نفسها هي المضافةُ. فالزمن والوقت

مضافٌ إلى الفعل. فأمّا قولُ سيبويه[١] في باب الإضافة إلى الفعل[٢] وممّا أضيف إلى الفعل قولُهم: «مُذْ كان كذا»؛ فليس يريد أنّ «مذ» مضافةٌ إلى الفعل، وإنّما المرادُ أنّ المضاف إلى الفعل الزمنُ المحذوفُ. والذي يقع بعد «مُذْ» خبرٌ للمبتدأ، وذلك أنّك إذا قلت: «ما رأيتُه مذ كان كذا وكذا»، فتقديرُه: مذ زمنُ كان كذا وكذا، فحُذف الزمن، وأُقيم الفعل مُقامَه. فالفعلُ في موضع خبرِ المبتدأ، ولا يجوز أن تكون «مُذْ» نفسُها مضافةً، لأنّه كان يلزم، لو أضفتَها إلى الفعل، أن تكون ظرفًا، و«مُذْ» لا تُستعمل إلّا مبتدأةً، ولذلك منعوا جوازَ الإخبار عنها.

وأمّا قوله [من الكامل]:

... ولَاتَ هَـنَّـا حَـنَّـتِ

فالشاهد فيه أنّه أضاف «هَنَّا» إلى «حنّت». و«هَنَّا» أصلُها المكان، وفيها ثلاثُ لغات: «هَنَّا»، و«هِنَّا»، و«هُنَّا»، وقد أُجْرِيَتْ مُجْرَى الزمان مَجازًا، قال الأَعْشَى [من الخفيف]:

٣٨٤ـ لاتَ هَـنَّـا ذِكْـرَى جُـبَـيْـرةَ أو مَـن   جـاءَ مـنـهـا بِـطـائـفِ الأَهْـوالِ

أي: ليس هذا أَوانَ ذِكْرَى جبيرةَ، وهي امرأةٌ، وكذلك قوله [من الرجز]:

حَـنَّـتْ نَـوارُ ولَاتَ هَـنَّـا حَـنَّـتِ

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١١٧ ـ ١١٩.

(٢) اسم الباب في الكتاب «هذا باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء». ولم أجد في الكتاب عبارة «مذكان كذا». وفيه «مذ جاءني»، ولعلّ الشارح استند إلى نسخة من الكتاب غير النسخة التي حقّقها عبد السلام هارون.

٣٨٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٥٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٩٦، ١٩٨؛ والخصائص ٢/ ٤٧٤؛ والدرر ٢/ ١١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٤ (هنا)؛ والمحتسب ٢/ ٣٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٦، ٤/ ١٩٨؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٨٩؛ ورصف المباني ص١٧٠؛ ولسان العرب ١/ ١٨٤، ١٨٥ (هنأ)؛ والمقرب ١/ ١٢٦.

اللغة: هنّا: اسم إشارة للبعيد. جبيرة: اسم امرأة. الطائف: المتجوّل ليلاً. الأهوال: ج الهول، وهو الأمر المخيف.

المعنى: يقول: ليس هذا المكان مكان تذكّر جبيرة، أو تذكّر خيالها الذي يبعث الخوف والرعب.

الإعراب: **«لات»**: حرف نفي. **«هنا»**: ظرف مكان متعلّق بمحذوف خبر «لات». **«ذكرى»**: اسم «لات» مؤخر مرفوع بالضمّة المقدّرة، وهو مضاف. **«جبيرة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لمنعه من الصرف للعلميّة والتأنيث. **«أو»**: حرف عطف. **«من»**: اسم موصول معطوف على «جبيرة». **«جاء»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«منها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«جاء». **«بطائف»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«جاء»، وهو مضاف. **«الأهوال»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة: «لات هنا...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جاء»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لات هنا» حيث أجرى «هنّا» مُجرى الزمان مجازًا.

أي: ليس هذا أوانَ حَنِينٍ. و«نَوارُ» اسمُ امرأة.

وقد أضيف «حَيْثُ» من الأمكِنة إلى الجملة، وذلك على التشبيه بـ«إذْ» و«إذا» في الزمان من جهة إبهامها. وذلك أنّ «حَيْثُ» ظرفٌ من ظروفِ الأمكنة، يقع على الجهات الستّ، وغيرِها من الأمكنة، فناسَبَ «إذْ» و«إذَا» في وُقوعهما على جميعِ الزمان الماضي والمستقبلِ.

فأمّا «إذْ» فمُبْهَمَةٌ في جميع الزمان الماضي، لا اختصاصَ لها بزمانٍ منه دون آخر، بل هي مبهمةٌ في الجميع. و«إذا» كذلك مبهمةٌ في جميع الأزمِنة المستقبلة كلِّها، فاحتاجت إلى جملةٍ بعدها تُوضحها وتُبيِّنها، كما كانت «إذْ» و«إذا» كذلك. وسيأتي الكلامُ عليها مستقصًى في موضعها من الظروف المبهمة.

* * *

[ممّا يُضاف إلى الفعل]

قال صاحب الكتاب: **وممّا يضاف إلى الفعل «آيَةٌ» لقُرْبِ معناها من معنى الوَقْت.**
قال [من الوافر]:

٣٨٥ـ بآيَةِ يُقْدِمون الخَيْلَ شُعْثًا كأنّ على سَنابِكِها مُدامَا

وقال [من الوافر]:

٣٨٦ـ ألاَ مَنْ مُبْلِغٌ عَنّي تَمِيمًا بآيَةِ ما يُحِبّون الطَعامَا

---

٣٨٥ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩٢ (سلم)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٢٥٠؛ والدرر ٥/ ٣٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١١؛ والكتاب ٣/ ١١٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٢ (أيا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

اللغة: آية: علامة. أشعث: مبعثر الشعر ملبده. السنبك: مقدمة الحافر. المدام: الخمر.

المعنى: أبلغهم عني كذا بعلامة إقدامهم الخيل للقاء العدو شعثًا متغيرة من السفر والجهد.

الإعراب: **«بآية»**: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف. **«يقدمون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«الخيل»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«شعثًا»**: حال منصوبة بالفتحة. **«كأن»**: حرف مشبه بالفعل. **«على سنابكها»**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة. **«مداماً»**: اسم «كأنّ» مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «يقدمون الخيل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كأن على سنابكها مداما»: حال ثانية لـ «الخيل» محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «بآية يقدمون» حيث أضيفت «آية» إلى الفعل «يقدمون».

٣٨٦ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦؛ والدرر ١/ ٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني =

و«ذُو» في قولهم: «اذْهَبْ بذِي تَسْلَمُ»، و«اذْهَبَا بذِي تَسْلَمانِ»، و«اذْهَبُوا بذِي تَسْلَمونَ» أي: بذِي سَلامتِك، والمعنى: بالأمر الذي يُسلِّمك.

* * *

قال الشارح: قد أضيف إلى الفعل غيرُ الزمان ممّا هو جارٍ مجراه، ومُشْبِهٌ له. قالوا: «أتيتَني بآيَةِ قام زيدٌ»، فأضافوا «آيَةَ» إلى الجملة من الفعل والفاعل؛ لأنّها بمنزلةِ الوقت. وذلك أنّ «الآية» العلامةُ، والأوقاتُ علاماتٌ لمَعْرفةِ الحوادث، وترتيبِها في كونها ما يتقدّم منها وما يتأخّر، وما يقترِن وجودُه بوجودِ غيره، والمِقدارِ الذي بين وجودِ المتقدّم منها والمتأخّرِ، فصار ذكرُ الوقت عَلَمًا له. ألا ترى أنّها تكون علاماتٍ لحُلولِ الدُيون وغيرِها؟ فصحّ إضافةُ «الآية» إلى الفعل كما تُضيف الوقتَ؛ لأنّهما في التحصيل يَؤُولان إلى شيء واحد، فأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

بآيَةِ يُقْدِمون الخَيْلَ شُعْثًا... إلخ

فالشاهد فيه إضافةُ «الآية» إلى الفعل الذي هو «يقدمون». يقول: أبلِغْهم كذا بعَلامةِ إقدامهم الخَيْلَ شُعْثًا متغيّرةً من الجَهْد، وشَبّهَ ما يتصبّبُ من عرَقها ودَمِها بالمُدام لحُمْرته. والسَّنابك: جمعُ سُنْبُكٍ، وهو مُقَدَّمُ الحَوافِر، يريد أنّه لمّا صار ذلك عادةً لهم، وأمرًا لازمًا؛ صار علامةً، وكذلك قال الآخر [من الوافر]:

ألا مَن مُبْلِغٌ... إلخ

البيت ليزيد[1] بن عمرو بن الصَّعِق، والشاهدُ فيه أيضًا إضافةُ «الآية» إلى «يُحِبُّونَ». والمعنى: إذا رأيتَ تميمًا، فبَلِّغْهم عنّي الرّسالة. فكأنّ قائلاً قال: «بأيِّ علامةٍ تُعْرَف تميمٌ؟» فقال: «بعلامةِ ما يُحِبّون الطعامَ.» وإنّما ذكر حُبَّ تميمٍ الطعامَ، وجعل

= ٢/ ٨٣٦؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠؛ والكتاب ٣/ ١١٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٢٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

المعنى: من يبلغ بني تميم عني ما أقول فيهم، وعلامتهم أنّهم يحبّون الطعام.

الإعراب: «**ألا**»: استفتاحية. «**من**»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «**مبلغ**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**عني**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «مبلغ». «**تميمًا**»: مفعول به لاسم الفاعل «مبلغ»، منصوبٌ بالفتحة الظاهرة. «**بآية**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «مبلغ». «**ما**»: زائدة. «**يحبون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**الطعاما**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهر على آخره، والألف: للإطلاق.

وجملة «من مبلغ تميمًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «يحبون»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه إضافة «آية» إلى الفعل «يحبون». ويرى بعضهم أن «ما» مصدرية، وأن «آية» مضافة إلى المصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها.

(١) في الطبعتين «لزيد»، وهذا تحريف.

ذلك آيةً لهم يُعْرَفون بها، لِما كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هِنْدٍ لهم، ووُفودِ البُرْجُميّ عليه، ثمّ شَمَّ رائحةَ المُحْرَقين فظَنَّهم طَعامًا يُصنَع، فقُذِفَ به إلى النار. والبَراجِمُ حَيٌّ من تميم، وخَبَرُهم مشهورٌ، وذلك أنّ عمرو بن هندٍ كان نَذَرَ أن يُحرق مائةَ رجلٍ من بني دارِمٍ، بسَبَبِ قَتْلهم أخًا له، فأحرق تسعةً وتسعين رجلاً من بني دارم، وأراد أن يُكمِّل مائةً، فلم يَجِد، فوَفَدَ عليه رجلٌ، فقال له عمرٌو: ما جاء بك؟ فقال: حُبُّ الطعام، قد أقويتُ الآنَ ثلاثًا، لم أَذُقْ طعامًا، ولمّا سطع الدُّخانُ ظننتُها نارَ طعامٍ. فقال له عمرٌو: مِمَّن أنتَ؟ فقال: من البَراجِم. فقال [من الرجز]:

إنَّ الشَّقِيَّ وافِدُ البَراجِمِ[1]

فذهبتْ مَثَلاً، ورُمي به إلى النار. قال أبو عُبَيْدَةَ: خمسةٌ من أولادِ حَنْظَلَةَ بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم: البَراجِمُ، ودارِمٌ من أولادِ حنظلةَ.

وأمّا قولهم: «اذْهَبْ بذِي تَسْلَمُ»، فمعناه: بذي سَلامتِك، فهو من إضافةِ المسمّى إلى الاسم، فكأنّه قال: «اذهب بسلامتك»، فنزّل الفعل منزلة المصدر على حدّ قوله [من الوافر]:

فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهُو [إلى الإصْباحِ آثِرَ ذي أثيرِ][2]

وقد ذكر بعضُ العلماء أنّ «ذي» هنا بمعنى «الّذي»، كأنّه قال: «اذهب بالذي تَسْلَمُ»، والهاء محذوفةٌ، وهو مصدرٌ، كأنّه قال: بالسلامة الذي تَسْلَمُه، وذَكَّرَ لأنّه أراد السلامَ، وإن لم يَستعمِلْ فاعرفه.

فصل

[الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

قال صاحب الكتاب: **ويجوز الفَصْل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر، من ذلك قول عمرو بن قَمِيئةَ** [من السريع]:

[لمّا رأتْ ساتيدَما استَعبَرَتْ] لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها[3]

وقول دُرْنَا [من الطويل]:

٣٨٧ـ هُما أَخَوا في الحَرْب مَنْ لا أخا لَهُ [إذا خافَ يومًا نَبوَةً فدعاهُما]

---

(١) ورد هذا المثل في جمهرة الأمثال ١/ ١٢١؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٢٦٠؛ وزهر الأكم ١/ ١١٤؛ وفصل المقال ص٤٥٤؛ وكتاب الأمثال ص٣٢٨؛ والمستقصى ١/ ٤٠٥؛ ومجمع الأمثال ١/ ٩، ٣٨٨، ٣٩٥.

(٢) تقدم بالرقم ٣١٦.

(٣) تقدم بالرقم ١٤٣.

٣٨٧ ـ **التخريج**: البيت لعمرة الخثعميّة في الدرر ٥/ ٤٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠٨٣؛ ولسان العرب ١٤/ ١٠ (أبي)؛ ولها أو لدرنا بنت عبعبة في الدرر ٥/ ٤٥؛ والمقاصد النحوية =

وأمّا قولُ الفَرَزْدَق [من المنسرح]:

٣٨٨ـ [يـا مَـنْ رأى عـارِضًـا أُسَـرُّ بـه] بَـيْـنَ ذِراعَـيْ وجَـبْـهَـةِ الأَسَـدِ

= ٣/ ٤٧٢؛ والكتاب ١/ ١٨٠؛ ولدرنا بنت عبعبة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٨؛ ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ص١١٥؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٩٥، ٢/ ٤٠٥؛ وكتاب الصناعتين ص١٦٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

اللغة: النّبوة: أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضربة.

المعنى: لقد كانا أخوين لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ بيده، ينصرانه إذا دهمه العدو، ويأخذان بيده إذا غشيه الهول، فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه.

الإعراب: «**هما**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**أخوا**»: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «**في الحرب**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير «هما». «**من**»: اسم موصول مبني على السكون في محلّ جرٍّ مضاف إليه. «**لا**»: نافية للجنس تعمل عمل «إن». «**أخًا**»: اسم «لا» مبني على الفتح لإجرائه مجرى الاسم المقصور، في محل نصب. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**إذا**»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بالخبر «أخوا». «**خاف**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**يومًا**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «خاف». «**نبوة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**فدعاهما**»: الفاء: حرف عطف، و«دعا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، و«هما»: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به.

وجملة «هما أخوا من...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لا أخًا له»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «خاف»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «دعاهما»: معطوفة على جملة «خاف».

والشاهد فيه قوله: «أخوا في الحرب من لا أخًا له» حيث فصل بين المضاف «أخوا» والمضاف إليه «من» بالجار والمجرور «في الحرب».

٣٨٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، ٥/ ٢٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩؛ والكتاب ١/ ١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥١؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، ٢/ ٢٦٤، ٣٩٠؛ وتخليص الشواهد ص٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧؛ والخصائص ٢/ ٤٠٧؛ ورصف المباني ص٣٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٢٩٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٢؛ ولسان العرب ٣/ ٩٢ (بعد)، ١٥/ ٤٩٢ (يا).

اللغة: العارض: السحاب يعترض الأفق، ذراعا الأسد: كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر. جبهة الأسد: كواكب سميت كذلك لموقعها من برج الأسد، فهي له بموقع الجبهة من الرأس.

المعنى: أيها القوم، من يبشّرني برؤية الغمام بين موقعي ذراعي، وجبهة الأسد في السماء، فأفرحَ وتفرحوا لأن هذا يعني المطر والخصب.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**من**»: اسم موصول بمعنى «الذي» مبني في محل نصب على النداء. «**رأى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**عارضًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**أُسرُّ**»: فعل مضارع مرفوع مبني للمجهول، =

وقولُ الأَعْشَى [من مجزوء الكامل]:

٣٨٩ـ إلاَّ عُـلالَـةَ أو بُـدا هَـةَ سـابِـحٍ [نَـهْـدِ الـجـزاره]

فعلى حذفِ المضاف إليه من الأوّل استغناءً عنه بالثاني، وما يقع في بعضِ نُسَخ الكتاب من قوله [من مجزوء الكامل]:

٣٩٠ـ فـزَجَـجْـتُـهـا بـمِـزَجّـةٍ زَجَّ الـقَـلُـوصَ أَبِـي مَـزادَهْ

فسيبويه بَرِيءٌ من عُهْدَته.

* * *

= ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أسر».
«بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «رأى»، وهو مضاف. «ذراعي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة. «وجبهة»: الواو: عاطفة. «جبهة»: اسم معطوف على «ذراعي» مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف. «الأسد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.
وجملة «يا من رأى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رأى»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسرّ به»: في محل نصب صفة لـ «عارضًا».
والشاهد فيه قوله: «بين ذراعي وجبهة الأسد» حيث حذف المضاف إليه الأول مع قرينة دالة على المحذوف وهي المضاف إليه الثاني، وقد جاز هذا مع أن المضافين مختلفان، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهته.

٣٨٩ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص٢٠٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٧٢، ١٧٣، ٤/ ٤٠٤، ٦/ ٥٠٠؛ والخصائص ٢/ ٤٠٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٤؛ والشعر والشعراء ١/ ١٦٣؛ والكتاب ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦؛ ولسان العرب ٤/ ١٣٥ (جزر)، ١٣/ ٤٧٥ (بده)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٢٦؛ ورصف المباني ص٣٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٨؛ والمقرب ١/ ١٨٠.
اللغة: العُلالَة بضم العين: البقيّة. والبُداهة: أول جري الفرس. السابح: الفرس السريع. نَهْد: مرتفع. الجُزارة: الرأس واليدان والرجلان، وهذه الأمور يأخذها الجزار لقاء ذبحه الناقة.
المعنى: يريد أنّه إذا واجه عدوه، فليس لهذا العدو منه ومن قومه إلا صولة فَرس هذه صفاته.
الإعراب: «إلاّ»: حرف استثناء. «علالة»: مستثنى بـ «إلاّ» منصوب بالفتحة. «أو»: حرف عطف. «بداهة»: اسم معطوف على «عُلالَة»، وهو مضاف. «سابح»: مضاف إليه مجرورة بالكسرة. «نَهْد»: صفة لـ «سابح» مجرورة مثله، وهو مضاف. «الجُزاره»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على التاء المقلوبة هاءً ساكنةً للقافية.
والشاهد فيه: أن المضاف إليه الأول يحذف استغناءً عنه بالثاني، فـ «عُلالة» مضاف إلى المجرور الظاهر، و«بُداهة» في الأصل مضاف إلى ضميره، والتقدير: إلا علالة سابح أو بُدَاهته، ثم حذف الضمير، وجعل «بُدَاهة» بين المتضايفين.

٣٩٠ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢؛ والخصائص ٢/ ٤٠٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٧؛ والكتاب ١/ ١٧٦؛ ومجالس ثعلب ص١٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٦٨؛ والمقرب ١/ ٥٤. =

قال الشارح: الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيحٌ، لأنهما كالشيء الواحد. فالمضافُ إليه من تمام المضاف، يقوم مقامَ التنوين، ويُعاقِبُه، فكما لا يحسُن الفصلُ بين التنوين والمنوَّنِ، كذلك لا يحسن الفصل بينهما. وقد فُصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورةً، فمِمَّا جاء في الشعر من ذلك قولُ عمرو بن قمِيئَةَ [من السريع]:

لـمّـا رَأَتْ سَـاتِـيـدَمَـا اسْـتَـعْـبَـرَتْ ... لِـلّـهِ دَرُّ الـيَـوْمَ مَـنْ لَامَـهَـا(١)

سَاتِيدَمَا: جَبَلٌ بعَيْنه، قيل: لا يَمُرُّ عليه يومٌ من الزمان، لا يُسْفَك فيه دَمٌ، فسُمّي: ساتيدما. يصف امرأةً أنّها مرّتْ بهذا الجبلِ، فذكرتْ بِلادَها لقُرْبه من بلادها، فبَكَتْ، فقال: «لله درُّ اليومَ مَن لامها على بُكائها وشَوْقِها». فـ«مَنْ» في موضعِ خَفْض بإضافةِ «دَرُّ» إليه، و«اليَوْمَ» نصبٌ على الظرف، وقد فُصل به بينهما، ولا يجوز إضافةُ «دَرُّ» إلى «اليومَ» على سبيلِ الاتّساع في الظروف، وجَعْلُه مفعولاً به، لأنّك لو خفضتَ «اليوم» بالإضافة، لم يكن لـ«مَنْ» ما يعمل فيه، بخلاف قول الآخر [من الرجز]:

رُبَّ ابـنِ عَـمٍّ لِـسُـلَـيْـمَـى مُـشْـمَـعِـلْ ... طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ(٢)

فهذا يُنشد بنصبِ «الزاد»، وإضافةِ «طبّاخ» إلى «ساعات». وساغ ذلك لأنّه لمّا أضفتَ «طبّاخ» إلى «ساعات»، صار بمنزلةِ المنوَّن، وكان ممّا يَنْصِب لِما فيه من معنى الفعل، فنَصَبَ «الزادَ». وليس كذلك «دَرٌّ» من قوله: «لله دَرُّ اليوم من لامها»؛ لأنّك لو نوّنت «دَرًّا»، لم يكن له أن يَنْصِب، فلذلك لزم نصبُ «اليوم» على الظرف، والحكمُ على «مَنْ» بالخفض. ويجوز في «طَبّاخِ ساعات الكرى» خفضُ «الزاد»، ويكون «ساعات الكرى» منصوبًا على الظرف، وقد فصلتَ به مُضطرًّا.

= **اللغة**: زججتها: طعنتها بالزُّج، والزُّج: الحديدة التي تركب في أسفل الرّمح. المزجّة: الرمح القصير. القلوص: الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية رجل.

المعنى: فطعنتها بأسفل الرّمح مثلما يطعن أبو مزادة القلوص.

الإعراب: «**فزججتها**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«زججتها»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. «**بمزجّة**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «زجّ». «**زجّ**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**القلوصَ**»: مفعول به للمصدر «زجّ» المضاف إلى «أبي»، منصوب بالفتحة. «**أبي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**مزاده**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، ووقف عليه بالسكون لضرورة الشعر. وجملة «زججتها»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «زجّ القلوصَ أبي مزادة» حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله: «زجّ»، والمضاف إليه الذي هو قوله: «أبي مزادة» بمفعول المضاف الذي هو قوله: «**القلوص**».

(١) تقدم بالرقم ١٤٣.

(٢) تقدم بالرقم ٢٦٠.

وممّا جاء الفصلُ فيه أيضًا قولُ دُرْنَا بنتِ عَبْعَبَة، من بني قَيْسِ بن ثَعْلَبَة [من الطويل]:

هما أَخَوَا في الحَرْبِ من لا أَخَا له إذا خافَ يومًا نَبْوَةً فَدَعَاهُما

الشاهد فيه إضافةُ «الأخوَيْن» إلى «مَنْ» مع الفصل بالجارّ والمجرور، وهو كالذي تقدّم، تَرْثِي أَخَوَيْها. تقول: كانا لِمَن لا أَخَ له في الحرب، ولا ناصرَ كالأخوَيْن ينصُرانه.
وأمّا قول الفَرَزْدَق [من المنسرح]:

يا مَن رَأَى عارِضًا أَرِقْتُ له بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

فأنشده سيبويه[١] على أنّه فصل بين المضاف والمضاف إليه، وأنّ المعنى بين ذراعَي الأسدِ، والجَبْهَةُ مُقْحَمةٌ على نيّة التأخير. وقد ردّ ذلك عليه محمّدُ بن يزيدَ[٢]، وقال: لو كان كما ظنّ؛ لقال: «وجَبْهَتِه»، لكنّه من بابِ العطف، والتقديرُ: بين ذراعَي الأسدِ، وجبهةِ الأسدِ. ومثلُه في حذفِ المضاف إليه من الأوّل لدلالةِ الثاني عليه قوله [من البسيط]:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ [لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوْأَةٍ عُمَرُ][٣]

والمراد: يا تيم عديٍّ تيمَ عديٍّ، فهو من قبيلِ «مررتُ بخيرِ وأفضلِ من ثَمّ».
والمرادُ: بخيرِ مَن ثَمّ، وأفضل مَن ثَمّ، وقد اختار صاحبُ هذا الكتاب هذا الوجه. وهذا لا يقدَح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّه يجوز أن يكون المراد ما ذكره، ويكون الفصلُ صحيحًا بالجبهة، ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العبّاس، ولا يخرج عن الفصل، وإن كان المضافُ إليه مقدّرًا؛ لأنّ المضاف إليه، لمّا حُذف من اللفظ؛ وَلِيَ المضافُ شيئًا غيرَ المضاف إليه. وهذه صورةُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ألا ترى أنّه استُقبح «علمتُ أنْ يقومُ زيدٌ»، وإن كانت الهاءُ مقدّرةً، لأنّها، لمّا لم تخرج إلى اللفظ؛ وَلِيَ الحرفُ الفعلَ، فقبح عندهم، حتّى تَعوَّضوا السينَ، أو «سَوْفَ»، أو «قَدْ». فكما أنّ هذا المحذوف لمّا لم يخرج إلى اللفظ؛ لم يُعتدّ به، كذلك المضافُ إليه إذا حُذف، لم يقع به اعتدادٌ، فحصل الفصل بين المضاف، والمضاف إليه.

وأمّا قوله: كان يلزم أن يقول[٤]: «وجبهتِه»؛ فتقول: وعلى ما ذهب إليه أبو العبّاس يلزمه أن يقول: «وجبهته» أيضًا، فعُذْرُه عن ذلك عُذْرُ سيبويه.

وأمّا معنى البيت؛ فإنّه وصفُ عارضِ سَحاب، اعترض بين نَوْءِ الذراع، ونَوْءِ الجبهة، وهما من أنواء الأسد. وأنواؤه من أحمد الأنواء، وذَكَرَ الذراعَيْن، والنَّوْءُ للذراع المقبوضةِ منهما، لاشتراكهما في أعضاء الأسد والتسمية، ونظيره قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا

---

(١) الكتاب ١/ ١٨٠.
(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٩.
(٣) تقدم بالرقم ٢٠٧.
(٤) في الطبعتين: «تقول»، وهذا تحريف.

ﭐللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾(١)، يريد: من البحرَيْن، وإنّما يخرج اللؤلؤُ والمرجان من أحدهما، وأمّا قول الأعشى [من الكامل]:

ولا نُـقـاتِـلُ بـالـعِـصِـيْـــ ـــي ولا نُـرامِـي بِـالـحِـجـارَهْ
إلّا عُـــلالَـــةَ أو بُـــدا هَـةَ سـابِـحٍ نَـهْـدِ الـجُـزارَهْ(٢)

فالشاهد فيه الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه، مثلُ الذي قبلَه، والخلافُ فيه كالذي قبله. والتقديرُ فيه: إلّا عُلالَةَ سابحٍ، أو بُداهتَه.

فأمّا الفصل بغير الظرف؛ فلم يَرِد به بيتٌ، والقياسُ يَدْفَعُه، فأمّا قوله [من مجزوء الكامل]:

فَـزَجَـجْـتُـهـا بـمِـزَجَّـةٍ... إلـــخ

فإنّه أنشده الأخفشُ في هذا الباب، والشاهدُ فيه أنّه أضاف المصدرَ إلى الفاعل، وفصل بينهما بالمفعول. وذلك ضعيفٌ جدًا، لم يصحّ نَقْلُه عن سيبويه، على أنّ ابن كَيْسانَ قد نقل عن بعض النحويّين أنّه يجوز أن يُفرَق بين المضاف والمضاف إليه، إذا جاز أن يُسكَت على الأوّل منهما، لأنّه يصير ما فرق بينهما كالسَّكْتَة التي تقع بينهما، وقد قرأ ابنُ عامرٍ: ﴿وكَذَلِكَ زُيِنَ لِكَثيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾(٣) بنصبِ «الأولاد»، وخَفْضِ «الشركاء»، فهذا فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. وحكى الكِسائيُّ: «أخذتُه بأَدّى أَلْفِ درهم». وهذا أفحشُ ممّا تقدّم، لأنّه أدخلَ حرفَ الجرّ على الفعل، وفصل به بين الجارّ والمجرور. ولا يُقاس على شيءٍ من ذلك. وإنّما جاز بالظرف، لأنّ الأحداث وغيرَها لا تكون إلاّ في زمانٍ أو مكانٍ، فكانت كالموجودة، وإن لم تُذكَر، فكأنّ ذِكْرَها وعدمَها سِيّان، فلذلك جاز إقحامُها فاعرفه.

فصل

[حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه]

قال صاحب الكتاب: **وإذا أَمِنوا الإلباسَ، حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مُقامَه، وأعْربوه بإعرابه. والعَلَمُ فيه قولُه عزّ وجلّ: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾(٤)؛** لأنّه لا يُلبِس أنّ المسؤولَ أهلُها، لا هي، ولا يقال: «رأيتُ هِنْدًا»، يعنون غلامَ هندٍ. وقد جاء المُلبِس في الشعر. قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

٣٩١ـ عَـشِـيَّـةَ فَـرَّ الـحـارِثـيّـونَ بَـعْـدَمـا قَـضَـى نَـحْـبَـه في مُـلْـتَـقَى الـقَـوْمِ هَـوْبَـرُ

---

(١) الرحمن: ٢٢.
(٢) تقدم بالرقم ٣٨٩.
(٣) الأنعام: ١٣٧.
(٤) يوسف: ٨٢.

٣٩١ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ٢/ ٦٤٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٧١؛ والدرر ٥/ ٣٧؛ ولسان =

وقال [من الطويل]:

٣٩٢ـ [فَهَلْ لَكُمْ فيها إِلَيَّ فإنَّني بَصيرٌ] بمَا أعْيَا النِّطاسِيَّ حِذْيَمَا

أي: ابنَ هَوْبَرِ وابنَ حِذْيَمِ.

❊ ❊ ❊

= العرب ٥/ ٢٤٨(هبر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٣٢٧، والمقرب ١/ ٢١٤، ٢/ ٢٠٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

اللغة: قضى نحبه: مات. ملتقى القوم: مكان التقائهم. هوبر: يزيد بن هوبر الحارثيّ.

الإعراب: «**عشية**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق ببيت سابق. «**فرّ**»: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. «**الحارثيون**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «**بعدما**»: «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل «فرّ»، و«ما»: مصدرية. «**قضى**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. والمصدر المؤول من «ما» والفعل «قضى» في محل جرّ بالإضافة. «**نحبه**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**في**»: حرف جر. «**ملتقى**»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«قضى» «**القوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**هوبر**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «فرّ الحارثيّون»: في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه: حذف المضاف «ابن» وإقامة المضاف إليه «هوبر» مقامه. وهذا من الملبس؛ لأنه من المحتمل أن السامع لا يعرف ابن هوبر هذا، وليس هناك قرينة تشير إلى ذلك.

٣٩٢ ـ **التخريج:** البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص١١١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ص١١٦، ١١٧؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٢ (نطس)، ١٢/ ١١٩ (حذم)، ١٥/ ٤٣٦ (إلى)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٣٨، ١٣٢٧؛ والخصائص ٢/ ٤٥٣.

اللغة والمعنى: حِذْيَم: المراد به ابن حذيم، وهو رجل من تَيْم الرباب كان أطَبّ العرب. النِّطاسي: الخبير. الضمير في «فيها» لمعزى الشاعر التي كان قد غنمها من بني الحارث بن سدوس بن شيبان الذين يطالبهم الشاعر بردها مهددًا إياهم بمقدرته على أن ينتقم منهم، وعلى رَدّ معزاه.

الإعراب: «**فهل**»: الفاء: استئنافية، و«هل»: حرف استفهام. «**لكم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هل لكم رغبة في رَدّ المعزى إليّ». «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «رغبة» وهو المبتدأ المقدر المحذوف، وفي «فيها» حذف وإقامة المضاف إليه مقام المضاف والتقدير: «هل لكم رغبة في رَدّها إليّ» فحذف المضاف «رَدّ» وأبقى المضاف إليه، وهو «ها». «**إليّ**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «رَدّ» المحذوف والمقدر. «**فإنني**»: الفاء: استئنافية، و«إنّني»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: اسم «إنَّ» محله النصب. «**بصيرٌ**»: خبر «إنّ» مرفوع. «**بما**»: الباء: حرف جر، و«ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالصفة المشبهة «بصيرٌ». «**أعيا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على «ما». «**النِّطاسيّ**»: مفعول به منصوب. «**حذيما**»: بدل من «النطاسي» منصوب مثله.

وجملة «هل لكم فيها إليَّ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «إنني بصير». =

قال الشارح: اعلم أنّ المضاف قد حُذف كثيرًا من الكلام، وهو سائغٌ في سعةِ الكلام، وحالِ الاختيار، إذا لم يُشْكِل. وإنّما سوّغ ذلك الثقةُ بعلم المخاطَب، إذ الغرضُ من اللفظ الدلالةُ على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينةِ حالٍ، أو لفظٍ آخرَ، استُغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا. وإذا حُذف المضاف، أقيم المضافُ إليه مُقامَه، وأعرب بإعرابه، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]. والمراد: أَهْلَ القريةِ، لأنّه قد عُلم أنّ القرية من حيثُ هي مَدَرٌ وحَجَرٌ، لا تُسْأَل؛ لأنّ الغرض من السؤال رَدُّ الجواب، وليس الحجرُ والمدرُ ممّا يُجيب واحدٌ منهما.

وقوله: و«العَلَمُ فيه» يريد أنّ الآية قد اشتهر أمرُها بذلك، حتى صارت عَلَمًا على جوازِ حذفِ المضاف، إذ الأمرُ واضحٌ فيها من جهة المعنى. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[2]، وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[3]. تقديره: بِرُّ مَنْ، وإن شئت؛ كان تقديرُه: ولكنّ ذا البرّ من اتّقى، فلا بدّ من حذفِ المضاف؛ لأنّ البِرّ حَدَثٌ، و«من اتّقى» جُثّةٌ، فلا يصحّ أن يكون خبرًا عنه؛ لأنّ الخبر إذا كان مفردًا، كان هو الأوّل، أو منزّلاً منزلته؛ فلذلك حُمل على حذفِ المضاف. والأوّل أشبهُ، لأنّ حذفَ المضاف ضربٌ من الاتّساع، والخبرُ أَوْلى بالاتّساع من المبتدأ؛ لأنّ الاتّساع بالأعجاز أَوْلى منه بالصُّدور، ومن ذلك قولهم: «الليلةُ الهِلال»، لا بدّ من حذفِ المضاف، رفعتَ «الليلة» أو نصبتَها، فإن رفعتَ، كان التقديرُ: الليلةُ ليلةُ الهلال، وإن نصبتَ، كان التقديرُ: الليلةَ حُدوثُ الهلال، أو طلوعُه، ومن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

٣٩٣ـ المالُ يُزْرِي بأقوامٍ ذَوِي حَسَبٍ   وقد يُسَوِّدُ غيرَ السَّيِّدِ المالُ

= **والشاهد فيه قوله**: «حذيم» على حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه مع اللبس، إذ إنّ اسم هذا الطبيب هو ابن حذيم. وهذا الحذف للضرورة. وقيل: إن اسمه حذيم كما أورده الشاعر، فلا ضرورة ولا شاهد في البيت.

(١) يوسف: ٨٢. (٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) البقرة: ١٨٩.

٣٩٣ ـ التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦٣٥ (مول)؛ وتاج العروس (مول)؛ وللأنصاري في المذكر والمؤنث للأنباري ص٣٤١؛ ولحيّة بن خلف الطائي في لسان العرب ٣/ ٣٧ (طبخ).

الإعراب: «**المال**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**يزري**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**بأقوام**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يزري». «**ذوي**»: صفة للأقوام مجرورة بالياء لأنها ملحقة بجمع المذكّر السالم، وهي مضاف. «**حسب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وقد**»: الواو: للاستئناف، «قد»: حرف تحقيق. «**يسود**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**غير**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**السيد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**المال**»: فاعل «يسوّد» مرفوعة بالضمّة. =

أي: فَقْدُ المال يُزْرِي. وهو كثيرٌ واسعٌ، وكان أبو الحسن، مع كثرته، لا يَقِيسه، بل يَقصِره على المسموع منه.

فأمّا ما يُلْبِس فلا يجوز لنا استعمالُه، ولا القياسُ عليه. لو قلت: «رأيتُ هِنْدًا»، وأنتَ تريد غلامَ هند، لم يجز؛ لأنّ الرُؤية يجوز أن تقع على هند، كما تقع على الغلام.

وقد جاء من ذلك شيءٌ يسيرٌ للثقة بدلالةِ الحال عليه، وإخبار القائل أو معرفةِ المخاطب، قال الشاعر [من الطويل]:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثِيُّونَ... إلخ

قال ابن الكَلْبيّ: الهَوْبَرُ هو يزيد بن هوبر، كان قُتل في المَعْرَكَة، فحذف المضافَ، لأنّ المخاطب مُشاهِد لذلك في الحرب، فلا يُشْكِل عليه المقتولُ. يُؤيّد صحّةَ ما قلناه قولُ عمر بن لَجَأ [من الطويل]:

٣٩٤ـ ونَحْنُ ضَرَبْنَا بالكُلَاب ابنَ هَوْبَرٍ وجَمْعَ بني الديّان حتّى تَبَدَّدُوا

فصرّح بابن هوبر. ومثله قوله [من الطويل]:

كَمَا أَعْيَا النِطَاسِيَّ حِذْيَمَا

هكذا يقع في نُسَخِ المفصّل: «كَمَا» بالكاف، وإنّما هو بالباء. وصَدْرُه:

فَهَلْ لَكُمُ فيما إلَيَّ فإنّني بَصِيرٌ بما أَعْيَا النِّطاسِيَّ حِذْيَمَا

= وجملة «المال يزري»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يزري»: في محلّ رفع خبر «المال». وجملة «يسوّد المال»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «المال يزري» حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وأصل الجملة «قلة المال تزري» أو «فقد المال يزري» كما أشار.

٣٩٤ ـ **التخريج**: لم أقع عليه في ديوان عمر بن لجأ.

الإعراب: **«ونحن»**: الواو: بحسب ما قبلها، «نحن» ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«ضربنا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«بالكلاب»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ضربنا». **«ابن»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«هوبر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وجمع»**: الواو: حرف عطف «جمع»: معطوف على «ابن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. **«الديان»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«حتّى»**: حرف جر. **«تبددوا»**: فعل ماض مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة.

وجملة «نحن ضربنا»: بحسب الواو. وجملة «ضربنا»: في محل رفع خبر «نحن». وجملة «تبددوا»: في محل جرّ بـ«حتى»، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «ضربنا».

والشاهد فيه قوله: «ابن هوبر» حيث أكد كلامه عن البيت السابق من أن الشاعر قد حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

والنِّطاسِيّ: الطبيبُ، يقال: «نِطِّيسٌ» مثلُ فِسِّيقٍ، ونِطاسيٌّ، بكسر النون. وقال أبو عُبَيْدَةَ: هو بفتح النون. والمرادُ: ابنُ جِذْيَمٍ، فحذف المضافَ. ومن ذلك قولُ كُثَيِّرٍ [من الخفيف]:

٣٩٥ـ حُزِيَتْ لي بِحَزْمِ فَيْدَةَ تُحْدَى كاليَهُودِيِّ من نَطاةَ الرِّقالِ

فَيْدَةُ: موضعٌ. ونَطاةُ: قَصَبَةُ خَيْبَرَ. والمرادُ: كنَخْلِ اليهوديّ. والرقْلُ: طِوالُ النخل. وحُزِيَتْ: قُدِّرَتْ. يقال: «حَزَيْتُ النخلَ أَحْزِيها»، إذا قدّرتَ ما عليها.

وقد جاء من ذلك في الشعر أبياتٌ مع ما فيه من الإلباس، كأنّ ذلك لثقةِ الشاعر بعِلْم المخاطب، أو نَظَرًا إلى كثرةِ حذفِ المضاف الذي لا لَبْسَ فيه، فلم يَعْبَأْ بالإلباس، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وكما أعطَوْا هذا الثابتَ حَقَّ المحذوفِ في الإعراب؛ فقد أعطوه حقَّه في غيره. قال حَسّانُ [من الكامل]:**

٣٩٦ـ يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهِمِ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

---

٣٩٥ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة ص٣٩٦؛ ولسان العرب ١/ ٤١٩ (رضب)، ١١/ ٢٩٣ (رقل)، ١٥/ ٣٣٢ (نطا).

الإعراب: «**حزيت**»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**لي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«حزيت». «**بحزم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«حزيت». «**فيدة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**تحدى**»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**كاليهودي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تحدى». «**من نطاة**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تحدى». «**الرقال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «حزيت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تحدى»: في محل نصب حال (صاحبه نائب الفاعل في «حزيت»).

والشاهد فيه قوله: «كاليهودي» حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل كما أشار «كنخل اليهودي».

٣٩٦ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٢٢؛ وجمهرة اللغة ص٣١٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٨١، ٣٨٤، ١١/ ١٨٨؛ والدرر ٥/ ٣٨؛ ولسان العرب ٣/ ٨٨ (برد)، ٧/ ٦ (برص)، ١٠/ ٢٠٢ (صفق)؛ ومعجم ما استعجم ص٢٤٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١؛ ولسان العرب ١١/ ٣٤٥ (سلسل)، ١٤/ ٤٧٨ (ضحا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

اللغة: ورد: جاء. البريص: اسم موضع، وقيل اسم نهر. بردى: اسم نهر. يصفّق: يُخلط. الرحيق: الخمرة البيضاء، وقيل: هي أجود أنواع الخمر. السلسل: السائغ الشارب.

المعنى: أنهم كرام يقدّمون للوافدين عليهم أجود أنواع الخمر أو الشراب الممزوج بالماء العذب.

الإعراب: «**يسقون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع =

فذكّر الضميرَ في «يصفّق» حيث أراد ماء بَرَدَى. وقد جاء قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا، فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا، أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[1] على ما للثابت والمحذوف جميعًا.

* * *

قال الشارح: قد أعربوا المضافَ إليه بإعرابِ المضاف؛ لوُقوعه موقعَه، ومُباشَرتِه العاملَ، نحو قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2]. فالأصلُ: فاسألْ أهلَ القرية، «فالقريةُ» مخفوضةٌ، كما ترى، بإضافة «الأهل» إليها. فلمّا حُذف المضاف، أقيم المضاف إليه مُقامَه، فباشَرَه العاملُ، فانتصب انتصابَ المفعول به، وإن لم يكن إيّاه في الحقيقة.

كذلك أعطوه حُكْمَه في غير الإعراب من التأنيث والتذكيرِ، فمن ذلك قولُ حَسّانَ بن ثابت [من الكامل]:

يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيصَ... إلخ

الشاهد فيه تذكيرُ الضمير الراجع إلى «بَرَدَى»، وهو مؤنّثٌ. ألا ترى أنّ ألفه كألفِ «حَمْراءَ»، و«بَشَكَى»[3]. وهذا البناءُ لا تكون ألِفُه إلّا للتأنيث، هذا ظاهرُ اللفظ، ويجوز أن يكون المضمرُ عائدًا إلى المحذوف، وهو الماء، فيكون المحذوف مُرادًا من وَجْهٍ، وغيرَ مراد من وجه. فمن جهةِ عَوْدِ الضمير إليه كان ملحوظًا مرادًا، ومن جهةِ الإعراب غيرَ مراد. والبَرِيصُ هاهنا: موضعٌ بِدِمَشْقَ بالصاد المهملة. وبَرَدَى: نهرٌ بها. وتصفيق الشَّراب: تحويلُه من إناءٍ إلى إناء. والرحيقُ: صَفْوَةُ الخمر. والسَّلْسَلُ الطيّبُ. يقال: «ماءٌ سَلْسَلٌ»، أي: سَهْلُ المَشْرَب عَذْبٌ.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[4] فالمراد: وكم من أهلِ قرية، ثم حُذف المضاف، وعاد الضميرُ على الأمرَيْن، فأُنّث في قوله: «فجاءها بأسُنا»

= فاعل. «مَن»: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به أوّل. «ورد»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «البريص»: مفعول به منصوب. «عليهم»: جار ومجرور متلعقان بـ «ورد». «بردى»: مفعول به ثانٍ منصوب. «يصفق»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمّة ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «بالرحيق»: جار ومجرور متعلقان بـ «يصفق». «السلسل»: نعت «الرحيق» مجرور.

وجملة «يسقون...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ورد...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يصفّق»: في محل نصب حال من «ماء بردى».

والشاهد فيه قوله: «بردى يصفّق» حيث حذف المضاف وهو «ماء»، وأبقى المضاف إليه «بردى» وأقامه مقام المضاف من حيث التذكير، بدليل الضمير المذكر في «يصفّق».

(١) الأعراف: ٤. (٢) يوسف: ٨٢.

(٣) بشكى: سريعة. (لسان العرب ١٠/ ٤٠١ (بشكى)).

(٤) الأعراف: ٤.

نظرًا إلى التأنيث في اللفظ، وهو القريةُ، وذُكّر في قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَآيِلُونَ﴾ مُلاحَظةً للمحذوف.

فصل

[حذف المضاف، وترك المضاف إليه على إعرابه]

قال صاحب الكتاب: **وقد حُذف المضاف، وتُرك المضاف إليه على إعرابه في قولهم: «ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرةً، ولا بَيْضاءَ شَحْمةً»**(١)**. قال سيبويه: «كأنّك أظهرتَ «كلُّ»، فقلتَ: و«لا كلُّ بيضاءَ»**(٢)**. وقال أبو دُؤَادٍ [من المتقارب]:**

٣٩٧ـ أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نارَا

ويقولون: «ما مِثلُ عبد الله يقول ذاك، ولا أخِيه». ومثلُه: «ما مثلُ أخيك، ولا أبيك يقولان ذاك». وهو في الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجارّ.

* * *

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الفاخر ص١٩٥؛ ولسان العرب ١١/ ٥٩١ (كلل)؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٨١؛ والمستقصى ٢/ ٣٢٨؛ والوسيط في الأمثال ص١٦١.
يُضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم. وقيل: يُضرب في موضع التُّهمة.

(٢) الكتاب ١/ ٦٦.

٣٩٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد في ديوانه ص٣٥٣؛ والأصمعيات ص١٩١؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤، ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١؛ والدرر ٥/ ٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٠؛ والكتاب ١/ ٦٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥؛ ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص١٩٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠؛ ورصف المباني ص٣٤٨؛ والمحتسب ١/ ٢٨١؛ والمقرب ١/ ٢٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

اللغة: تحسبين: تظنّين. توقد: تتوقّد، أي: تشتعل.

المعنى: لا تحسبي أنّ كل من كان على هيئة رجل هو رجل، ولا كلّ نار هي نار، وإنّما الرجل هو من تحلّى بالصفات الحقيقيّة للرجل، والنار هي التي تتوقد للقِرى.

الإعراب: **«أكلّ»**: الهمزة: للاستفهام، و«كلّ»: مفعول به أوّل مقدّم منصوب، وهو مضاف. **«امرىء»**: مضاف إليه مجرور. **«تحسبين»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«امرأ»**: مفعول به ثانٍ منصوب. **«ونار»**: الواو: حرف عطف، و«نار»: معطوف على «امرىء» مجرور. **«توقد»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«بالليل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «توقّد». **«نارًا»**: مفعول به منصوب.

وجملة «تحسبين»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «توقّد»: في محل جرّ نعت «نار».

والشاهد فيه قوله: «ونار» حيث حذف المضاف «كلّ»، وأبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل الحذف، وذلك لأنّ المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو: «كلّ».

قال الشارح: اعلم أنّ حذفَ المضاف وإبقاء عَمَله ضعيفٌ في القياس، قليلٌ في الاستعمال. أمّا ضُعفه في القياس؛ فلوجهَيْن:

أحدهما: أنّ المضاف نائبٌ عن حرفِ الجرّ، وخَلَفٌ عنه، فإذا قلت: «غلامُ زيدٍ»، فأصلُه: غلامٌ لزيدٍ. وإذا قلتَ: «ثَوْبُ خَزٍّ»، فأصله: ثوبٌ من خزٍّ، فحذفت حرفَ الجرّ، وبقي المضافُ نائبًا عنه، ودليلاً عليه. فإذا أخذتَ تحذفه؛ فقد أجحفتَ بحذفِ النائب، والمنوبِ عنه، وليس كذلك في الفصل قبلَه، نحو: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾؛ لأنّك أقمتَ المضافَ إليه مُقامَه، وأعربتَه بإعرابه، فصار المضافُ المحذوفُ كالمطَّرَح المَنْسيّ، وصارت المعاملةُ مع التأنيث الملفوظِ به.

والوجه الثاني: أنّ المضاف عاملٌ في المضاف إليه الجرَّ، ولا يحسُن حذفُ الجارّ، وتَبْقِيَةُ عَمَله. فمن ذلك قولُهم في المَثَل «ما كلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً، ولا بَيْضاء شَحْمَةً». موضعُ الشاهد أن ترفع «كُلاً» بـ«ما» وتخفِض «سوداء» بالإضافة. والفتحةُ علامةُ الخفض، لأنّه لا ينصرف. و«تَمْرَةً» منصوبٌ، لأنّه خبرُ «ما»، و«بيضاء» مخفوضٌ أيضًا على تقديرِ «كُلّ»، كأنّك لفظتَ بها، فقلت: و«لا كلُّ بيضاءَ». و«شَحْمَةً» منصوبٌ عَطْفًا على «تمرةً». وكان أبو الحسن الأخفشُ، وجماعةٌ من البصريين يحمِلون ذلك وما كان مثلَه على العطف على عاملَيْن، وهو رأيُ الكوفيين[1]. وذلك أنّ «بيضاءَ» جرٌّ عطفًا على «سوداء»، والعامل فيها «وَمَا كُلُّ». وقوله: «شَحْمَةً» منصوبٌ عطفًا على خبرِ «ما».

ومثلُه عندهم «ما زيدٌ بقائمٍ، ولا قاعدٍ عمرٌو». وتخفِضُ «قاعدًا» بالعطف على «قائم» المخفوضِ بالباء، وترفع «عمرًا» بالعطف على اسم «ما»، فهُمَا عاملان: الباء، وما، كما كان في المَثَل عاملان: «كُلٌّ»، و«مَا». قالوا: وقد عطفتَ شيئَيْن على شيئَيْن، والعاملُ فيهما شيئان مختلفان. وسيبويه والخليلُ لا يَرَيان ذلك، ولا يُجيزانه. والحجّةُ لهما في ذلك أنّ حرفَ العطف خَلَفٌ عن العامل، ونائبٌ عنه، وما قام مقامَ غيره، فهو أضعفُ منه في سائرِ أبوابِ العربيّةِ، فلا يجوز أن يتسلّط على عَمَلِ الإعراب بما لا يتسلّط ما أُقيم مُقامَه. فإذا أُقيم مقامَ الفعل؛ لم يجز أن يتسلّط على عَمَلِ الجرّ، فلهذه العِلّة، لم يجز العطفُ عندهما على عاملَيْن، فلذلك حملوه على حذفِ المضاف.

فإن قيل: حذفُ المضاف وإبقاءُ عمله على خلافِ الأصل، وهو ضعيفٌ، والعطفُ على عاملَيْن ضعيف أيضًا، فلِمَ كان حَمْلُه على الجارّ أَوْلى من حَمْله على العطف على عاملَيْن؟ قيل: لأنّ حذف الجارّ قد جاء في كلامهم، وله وَجْهٌ من القياس، فأمّا مَجيئُه، فنحوُ قوله [من الرجز]:

وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسُ[2]

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف. ص٤٧٢.

(٢) تقدم بالرقم ٣٠٠.

والمراد: ورُبَّ بلدةٍ. وقولهم في القَسَم: «اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ»، ويُحكى عن رُؤْبَةَ أنّه كان يقال له: «كيف أصبحتَ؟» فيقول: «خَيْرٍ عافاكَ اللَّهُ»، يريد: بِخَيْرٍ. وقد حمل أصحابُنا قِراءةَ حَمْزَةَ في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[1] على حذف الجارّ، وأنّ التقدير فيه: وبالأرحام، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البُعْدَ، فقد ثَبَتَ بهذا جوازُ حذفِ الجارّ في الاستعمال، وإن كان قليلاً، ولم يثبُت في الاستعمال العطفُ على عاملَيْن، فكان حملُه على ما له نظيرٌ أَوْلى. وهو من قبيلِ أحسنِ القبيحَيْن.

وأمّا من جهةِ القياس؛ فلأنّ الفعل لمّا كان يكثُر فيه الحذف، وشَارَكَهُ الحرفُ في كَوْنه عاملاً، جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل النُّدْرة، وقد كثُر التقلُّبُ بهذا المَثَل، وأجازوا فيه وجوهًا من الإعراب. وجُمْلَتُها خمسةُ أوجهٍ: أحدُها ما تقدّم. والآخَرُ أن تقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاء شَحْمَةٌ، ترفع، ولا تُعْمِل «ما»، وتعطِف جملةً على جملة. الثالث: «ما كلُّ سوداء تمرةً، ولا بيضاءُ شحمةٌ» تنصِب الأوّل على إعمال «ما» وترفع «بيضاءُ»، و«شحمةٌ» على الاستئناف، كأنّك عطفت جملةً على جملة. الرابع: «ما كلُّ سوداء تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ»، لا تُعمِل «ما» ولكن تحذِف «كُلاًّ»، وتُبْقِي أثَرَها. الخامس: «ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءُ شحمةً»، وهو أحسنُها؛ لأنّه لا حذفَ فيه.

فأمّا قول أبي دُؤَادٍ [من المتقارب]:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسِبِينَ امرَأً... إلخ

فسيبويه[2] يحمِله على حذفِ مضاف، تقديره: و«كلَّ نار»، إلّا أنّه حُذف، ويُقدِّرها: موجودةً. وأبو الحسن يحمله على العطف على عاملَيْن، فيخفِض «نارًا» بالعطف على «امرئٍ» المخفوض بـ«كلّ»، وينصب «نارًا» بالعطف على الخبر. وهذا البيتُ مِن أَوْكَدِ ما استشهد به أبو الحسن.

وأمّا قولهم: «ما مثلُ عبد الله يقول ذاك، ولا أخيه»، فهذا يجوز أن يكون المراد: ولا مثلُ أخيه، ويجوز أن لا يقدَّر «مثلٌ»، بل يكون «الأخُ» معطوفًا على «عبد الله» والعاملُ فيهما «مثلٌ» الأوّلُ، ودلّ على معنى خبره خبرُ الأوّل فاستغنى عنه. فلو أظهرَ خبرَ الثاني، وقال: «ما مثلُ عبد الله يقول ذاك، ولا أخيه يكرَهُه»، لم يكن بدٌّ من تقديرِ «مِثْلٍ» أو العطفِ على عاملَيْن، إذ كان «الأخ» مجرورًا بعاملٍ، و«يكرهه» في موضع نصبٍ بعاملٍ آخرَ، وإذ كان لا بدَّ فيه من أحد الوجهَيْن، وأحدُهما لا يصحّ، وَجَبَ حملُه

(١) النساء: ١. وهي قراءة قتادة والأعمش وغيرهما.
انظر: البحر المحيط ٣/ ١٥٧؛ وتفسير الطبري ٧/ ٥١٧؛ وتفسير القرطبي ٥/ ٢؛ والكشاف ١/ ٢٤١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٠٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٦٦.

على الوجه الآخر، وهو على تقدير مضافٍ محذوفٍ، وهو «مِثْلٌ». وكان أبو العبّاس يمنَع جوازَ هذه المسألةِ ونظائرِها؛ لأنّه كان لا يرى حذفَ الجارّ، ولا يرى العطفَ على عاملَيْن، ولا مَحْمِلَ لها سوى هذَيْن الوجهَيْن.

فأمّا قولك: «ما مثلُ أخيك، ولا أبيك يقولان ذاك»، فهذا لا بدّ فيه من تقدير «مِثْلٍ» أيضًا، وليس من جهةِ العطف على عاملَيْن، لكن من جهةٍ أخرى، وذلك أنّك إذا عطفْتَ «الأب» على «الأخ»؛ لم يجز تثنيةُ الخبر لوجهَيْن:

أحدهما: أنّه يلزم من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان، وهو «مثلٌ»، و«مَا» النافيةُ الحجازيّةُ، إذا جعلتَ موضعَ «يَقُولاَنِ» نصبًا؛ لأنّ العامل في الخبر هو العامل في المُخْبَر عنه. وإن لم تُعْمِلها، كان العاملُ في الخبر أيضًا شيئين: الابتداءُ، و«مثلٌ»، وذلك لا يجوز.

والوجه الثاني: أنّ «ما» لا تعمل في خبرِ ما لا تعمل فيه، ولا عَمَل لـ«ما» في «الأَبِ»، فلم يجز أن تعمل في خبره، فلذلك وجب تقديرُك «مِثْلُ» مع «الأب»، وساغ حذفُها لتقدُّم ذِكْرها. ويكون التقديرُ: ما مثلُ أخيك، ولا مثلُ أبيك يقولان ذاك. لأنّ «مَا» قد عملَتْ في «مثلِ» الأوّلِ و«مثلِ» الثاني، لأنّ حرف العطف يُشْرِك بين المعطوف عليه والمعطوف في عَمَلِ العامل، وقوله: «وهو في الشذوذ نظيرُ إضمار الجارّ» يعني حذف المضاف، وإبقاءَ عَمَله، نحو قوله [من الخفيف]:

٣٩٨ــ رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِن جَلَلِهْ

---

٣٩٨ ــ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص١٨٩؛ والأغاني ٨/ ٩٤؛ وأمالي القالي ١/ ٢٤٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠؛ والدرر ٤/ ٤٨، ١٩٩؛ وسمط اللآلي ص٥٥٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٥، ٤٠٣؛ ولسان العرب ١١/ ١٢٠ (جلل)؛ ومغني اللبيب ص١٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٧٨؛ والجنى الداني ص٤٥٤، ٤٥٥؛ والخصائص ١/ ٣٨٥، ٣/ ١٥٠؛ ورصف المباني ص١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص١/ ١٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٠؛ وشرح ابن عقيل ص٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٧٤؛ ومغني اللبيب ص١٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٧.

اللغة: الرسم: بقيّة الدار أو غيرها بعد رحيل أهلها. الطلل: ما شخص من آثار الدار كالوتد والأثافي. أقضي: أموت. الجلل: الخطب العظيم.

المعنى: ربّ آثار داو غادرها أهلها، وقفت أتأمّل أطلالها فكدت ممّا أصابها من بلاء أموت حزنًا عليها.

الإعراب: «**رسم**»: اسم مجرور لفظًا بـ«ربّ» المحذوفة مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف. «**دار**»: مضاف إليه مجرور. «**وقفت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «**في طلله**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«وقفت»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**كدتُ**»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كاد». =

ونحو قولِ رُؤْبَةَ: «خَيْرٍ عافاكَ اللَّهُ» يريد: بِخَيْرٍ. وكلاهما قليلٌ في الاستعمال والقياس معًا، والجامعُ بينهما أنّهما جميعًا من عواملِ الخفض.

فصل

[حذفُ المضاف إليه وحذفُ المضاف والمضاف إليه معاً]

قال صاحب الكتاب: **وقد حُذف المضاف إليه في قولهم: «كان ذلك إذٍ وحِينَئِذٍ»، و«مررتُ بكُلٍّ قائمًا». قال الله تعالى: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[1]. وقال: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾[2]. وقال: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[3]، و«فعلته أوّلُ» يريدون: إذ كان كذا، وكلِّهم، وبعضهم، وقبل كلِّ شيء، وبعده، وأوّل كلِّ شيء.**

وقد جاءا محذوفَيْن معًا في قول أبي دُؤَادٍ يصفُ البَرْقَ [من الطويل]:

٣٩٩ـ [أيـا مَـنْ رأى لـي رأيَ بَـرْقٍ شـريـقِ] أسـالَ الـبِـحـارَ فـانْـتَـحـى لـلـعَـقِـيـقِ

= «أقضي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «الحياة»: مفعول به منصوب. «من جلله»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أقضي»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.
وجملة «رسم دار وقفت»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «وقفت في طلله»: في محل رفع نعت «رسم». وجملة «كدت...»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «أقضي»: في محلّ نصب خبر «كاد».
والشاهد فيه قوله: «رسم دار» حيث جرّ «رسم» بـ«ربّ» المحذوفة. وهذا شاذ في الشعر.

(١) الأنبياء: ٧٩.
(٢) الزخرف: ٣٢.
(٣) الروم: ٤.

٣٩٩ ـ **التخريج:** البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص٣٢٧.
اللغة: رأى: لمع. شريق: مشرق. البحار: (هنا) الوديان. العقيق: اسم وادٍ. انتحى: قصد إليه.
الإعراب: «أيا»: حرف نداء. «من»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب على النداء. «رأى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «لي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «رأى». «رأي»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «برق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «شريق»: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. «أسال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «البحار»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «فانتحى»: الفاء: عاطفة، و«انتحى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «للعقيق»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «انتحى».
وجملة النداء «أيا من»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأى»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسال»: في محل جر صفة لـ «برق»، وعطف عليها جملة «انتحى».
والشاهد فيه قوله: «أسال البحار» حيث حذف المضاف والمضاف إليه، والتقدير: «أسال ماؤه، أو أسال سقيا سحابه البحارَ».

وقولِ الأَسْوَد [من الطويل]:

٤٠٠ـ [فـأَدْرك إبـقـاءَ الـعـرادَةِ ظَـلْـعُـهـا] وقَـدْ جَـعَـلَـتْـني من حَزِيـمـةَ إصْـبَـعَـا

قال الفَسَوِيُّ: أي: أسالَ سُقْيَا سَحابِهِ، وذا مَسافةِ إصْبَع.

❊ ❊ ❊

قال الشارح: اعلم أنّه قد جاء عنهم حذفُ المضاف إليه، وهو أقلُّ من حذفِ المضاف، وأبعدُ قياسًا. وذلك لأنّ الغرض من المضاف إليه التعريفُ، والتخصيصُ، وإذا كان الغرضُ منه ذلك وحُذف، كان نَقْضًا للغرض، وتراجُعًا عن المقصود. فمن ذلك قولُهم: «إذٍ»، و«حِينَئِذٍ». وأصله أنّ «إذْ» تكون مضافةً إلى جملةٍ، إمّا ابتدائيّةٍ، وإمّا فعليّةٍ، نحو: «جئتُك إذ الحَجّاجُ أميرٌ، وإذ قام زيدٌ». و«إذ» كانت إنّما تضاف إلى جملةٍ لتُوضِحها، وتُزيل إبهامَها، فإذا تقدّمتْها جملةٌ، إمّا فعليّةٌ، وإمّا اسميّةٌ، ربّما حذفوا الجملةَ المضاف إليها «إذ» لدلالةِ الجملة المتقدّمة عليها، فجاؤوا بالتنوين بعد «إذْ» عِوَضًا من المحذوف، وذلك نحوُ قولهم: «إذٍ» من قول الشاعر [من الوافر]:

٤٠١ـ نَـهَـيْـتُـكَ عـن طِـلابـك أُمَّ عـمـرٍو بـعـاقِـبَـةٍ وأنـتَ إذٍ صَـحِـيـحُ

---

٤٠٠ ـ **التخريج**: البيت للكلحبة اليربوعي في خزانة الأدب ٤/ ٤٠١؛ وشرح اختيارات المفضل ص١٤٦؛ ولسان العرب ١٢/ ١٢٧ (حرم)، ١٤/ ٨١ (بقي)؛ وللأسود بن يعفر في ملحق ديوانه ص ٦٨؛ وللأسود أو للكلحبة في المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٥.

اللغة: الإبقاء: ما تدخره الخيل من النشاط. العرادة: اسم فرسه. الظلع: العرج الخفيف. حزيمة: اسم رجل.

المعنى: أن فرسي أصيبت بالعرج فلم أستطع أسر حزيمة، فقد بقي بيني وبينه مسافة إصبع، وإلا كنت أسرته.

الإعراب: «**فأدرك**»: الفاء: حسب ما قبلها، و«أدرك»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «**إبقاء**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «**العرادة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**ظلعها**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**وقد**»: الواو: حالية، و«قد»: حرف تحقيق. «**جعلتني**»: فعل ماضٍ بني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**من حزيمة**»: «من»: حرف جر، «حزيمة»: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث اللفظي، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «جعلتني». «**إصبعا**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «فأدرك... ظلعها»: بحسب الفاء. وجملة «جعلتني»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «إصبعا» فقد حذف المضاف والمضاف إليه، والتقدير: «ذا مسافة إصبع».

٤٠١ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في خزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٧١؛ وشرح شواهد المغني ص٢٦٠؛ ولسان العرب ٣/ ٤٧٦ (أذذ)، ١١/ ٣٦٣ =

وأصله: وأنتَ إذ نهيتُك، فحذف الجملةَ، وعوّض منها التنوين. ومثله «حِينَئِذٍ»، و«ساعَتَئِذٍ» و«يَوْمَئِذٍ»، والمراد: حِينَ إذ كان كذا وكذا، وساعةَ إذ كان كذا وكذا، ويومَ إذ كان كذا كذا. قال الله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾(١)، والتقدير: يَوْمَ إذْ تَزَلْزَلَت الأرض، وإذْ أخرجتِ الأرضُ أثقالَها، وإذ قال الإنسان. فحُذفت هذه الجُمَلُ بأَسْرِها لدلالةِ ما تقدّم من الجمل، وعُوّض منها التنوينُ، فدخل وهو ساكنٌ، وكانت الذالُ قبله ساكنةً، فكُسرت الذال لالتقاء الساكنَيْن، فقيل: «يَوْمَئِذٍ».

وليست الكسرةُ في الذال بإعرابٍ، وإن كانت «إذ» هاهنا في موضع جَرّ بإضافة ما قبلها إليها، والذي يدلّ أنّ الكسرة لالتقاء الساكنَيْن، لا للإعراب قوله: «وأنتَ إذٍ صحيحٌ». ألا ترى أنّ «إذ» في هذا البيت ليس قبلها شيءٌ مضافٌ إليها، فتكونَ مجرورةً به، فثبت بما ذكرناه أنّها حركةُ بناءٍ، لا إعراب. على أنّه قد حُكي عن أبي الحسن أنّ «إذ» هاهنا مجرورةٌ بمضاف محذوف، كأنّه أراد: حينئذٍ، ثمّ حذف «حِينَ» وهو يريدها، فهي مجرورةٌ بالمضاف المقدَّرِ على حدّ قوله [من المتقارب]:

ونــارٍ تَــوَقَّــدُ بــالــلَّــيْــلِ نــارَا(٢)

وما أبعدَ اعتقادَ مثلِ هذا من فَضْلِ ذاك السيِّد، ومَحْمِلُه إن صحّ على التقريب، أو أنّه يريد مجرورةَ الموضع، لا اللفظِ، ألا ترى أنّ «إذ» مبنيّةٌ في حال إضافتها إلى الجملة،

= (شلل)، ١٥/ ٤٦٢ (أذ)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠١؛ وتذكرة النحاة ص٣٧٩؛ والجنى الداني ص١٨٧، ٤٩٠؛ وجواهر الأدب ص١٣٨؛ والخصائص ٢/ ٤٧٦؛ ورصف المباني ص٣٤٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٥٠٤، ٥٠٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦١.

اللغة: بعاقبة: بآخر ما وصّيتك به. ويروى، كما في طبعة ليبزغ، «بعافية».

المعنى: لقد حذرتك من هوى أم عمرو، آخر ما وصّيتك به، وها أنت الآن تقاسي ما كنت قد حذرتك منه وأنت صحيح القلب.

الإعراب: «**نهيتك**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**عن طلابك**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«نهيتك»، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**أمّ**»: مفعول به لـ«طلاب» منصوب بالفتحة. «**عمرو**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بعاقبة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«نهيتك». «**وأنت**»: الواو: حاليّة، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**إذ**»: ظرف للزمان الماضي في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بـ«صحيح»، والتنوين في «إذ» عوض عن جملة. «**صحيح**»: خبر «أنت» مرفوع بالضمّة.

وجملة «نهيتك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أنت صحيح»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «إذ» حيث إن التنوين اللاحق لـ«إذ» عوض عن الجملة، والأصل: وأنت، إذ نهيتك صحيح.

(١) الزلزلة: ١ ـ ٤.

(٢) تقدم بالرقم ٣٩٧.

نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ﴾(١)، ونحو: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾(٢)، فـ«إذْ» هذه مبنيّةٌ على السكون، وموضعُها نصبٌ بفعل مقدّر تقديرُه: واذكروا إذ قلتم، ونحوه. وإذا كانت مبنيّةً في حال الإضافة؛ فهي إذا لم تُضف بالبناء أجدرُ، لأنّ حذفَ المضاف إليه اقتطاعُ جُزْءٍ من الاسم.

فإن قيل: فلِمَ كانت النونُ أَوْلى بالعوض من غيرها؟ قيل: كان الأولى أن يكون حرفًا من حروف المَدّ واللينِ لخِفّتها، وكثرةِ زيادتها، لكنّهم لمّا كانت معتلّةً لا تثبُت على حالٍ؛ لم تُزَدْ أخيرًا، إذ الذالُ قبلها ساكنٌ.

وإذا زيد حرفُ المدّ، وكان ساكنًا؛ وجب تحريكُ الذال لالتقاء الساكنَيْن، فإن كُسرت الذال، وكان حرفُ المدّ ألفًا، أو واوًا؛ انقلبتْ ياءً، وإن كانت ياءً من أوّلِ مرّةٍ؛ لم يُؤْمَن حذفُها إذا لَقِيَها ساكنٌ بعدها، فلمّا كان زيادةُ حرف المدّ تُؤدّي إلى تغييره، أو حذفِه؛ تَأبّوا زيادتَه، وعدلوا إلى النون، لأنّه يُجامِع حروفَ اللين في الزيادة، ويُناسِبها من حيثُ إنّه غُنّةٌ تَمتدّ في الخَيْشُوم، فكان كالألف التي تمتدّ في الحَلْق، ولا مُعتمَدَ لها فيه مع أنّها قد جاءت عوضًا من الحركة في «يَفْعلانِ»، و«تَفْعلانِ»، و«يَفْعلونَ»، و«تَفْعَلونَ»، و«تَفْعلين».

وزادوها في التثنية والجمع عوضًا من الحركة، والتنوينِ، نحو قولك: «جاءني الزيدان، والزيدون»، و«رأيت الزيدَيْن، والزيدِينَ»، و«مررت بالزيدَيْن، والزيدِين». فالنونُ هنا عوضٌ من الحركة والتنوين، فلمّا كانت النونُ قد زيدت عوضاً فيما ذكرناه، واحتيج إلى حرفٍ يكون عوضًا في «يومئذٍ» و«حينئذٍ»، كانت النون أَوْلى؛ لأنّها مأنوس بزيادتها عوضًا.

وأمّا «كُلٌّ»، و«بَعْضٌ»، فمحذوفٌ منهما المضافُ إليه، وهو مرادٌ. يدلّ على ذلك أنّهما معرفتان، ولولا إرادةُ المضاف إليه فيهما؛ لكانا نكرتَيْن، نحو قولك: «غلامُ زيدٍ» إذا أردتَ المعرفةَ، و«غلامٌ» إذا أردت النكرةَ. والذي يدلّ على تعريفهما وقوعُ الحال منهما، نحو قولك: «مررت بكُلٍّ قائمًا، وببعضٍ جالسًا»، والحالُ إنّما تكون من المعرفة، ولا تكون الحالُ من النكرة إلّا على ضُعْفٍ وضرورةٍ. وإنّما يُحذف المضاف إليه إذا جرى ذكرُ قومٍ، فتقول: «مررت بكُلٍّ»، أي: بكلّهم، و«مررت ببعضٍ»، أي: ببعضهم، وتستغني بما جرى من الكلام، ومعرفةِ المخاطب عن إظهار الضمير المضاف إليه.

فذهب بعضُهم إلى أنّ التنوين عوضٌ من المضاف إليه كالذي في «يومئذٍ»، و«حينئذٍ». قال: وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ هذا لا يدخله تنوينُ التمكين من حيثُ كان في نيّةِ الإضافة، كما لا يدخله الألفُ واللام. فلمّا نُوّن مع إرادة الإضافة؛ عُلم أنّ التنوين عوضٌ من المحذوف. وأمّا مذهبُ الجماعة، فإنّه التنوين الذي كان يستحِقّه الاسم قبل الإضافة، والإضافةُ كانت المانعةَ من إدخالِ التنوين. فلمّا زال المانعُ، وهو الإضافةُ؛ عاد إليه ما

(١) البقرة: ٥٥، ٦١.
(٢) غافر: ٧١.

كان له من التنوين. وتقديرُ الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين؛ لأنّ المُعامَلة مع اللفظ، وأمّا امتناعُ الألف واللام من الدخول عليه؛ فإنّما كان لأجْلِ أنّه معرفةٌ، والألفُ واللام لا يدخلان المعارفَ، هذا هو الأصلُ، وامتناعُ الألف واللام من الإضافة غيرِ المَحْضَة إنّما كان بالحَمْل على المحضة المُعرِّفةِ، وليس كذلك التنوينُ، فإنّه يكون مع المعرفة، نحو: «زيدٍ» و«عمرٍو»، ونحوِهما.

وأمّا «قَبْلُ» و«بَعْدُ» ونحوُهما من الظروف؛ فمحذوفٌ منها المضافُ إليه، فإذا قلت: «جئتُ قَبْلُ، وبَعْدُ»، فالمرادُ: قبل كذا، وبعدَ كذا، ممّا قد عَرَفَه المخاطب. قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1]، والمراد ـ واللّهُ أعلمُ ـ من قبلِ الأشياء، ومن بَعْدِها، فحُذف ذلك، وهو مرادٌ، فذهب لفظُه، وبقي حُكْمُه، وهو التعريفُ، وبُني الاسم؛ لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف. فإذا قُطع عنه، فكأنّه قد بقي بعضُ الاسم، وبعضُه لا يستحِقّ الإعرابَ، فقام البناءُ فيه مقامَ العوض، إذ لو عوّضوا النونَ كما في «يومئذٍ»، و«حينئذٍ» ونظائرِهما؛ لم يُؤْمَن التباسُه بالمنكور المعرِب، وسَنَسْتقصي الكلامَ عليه في موضعه إن شاء الله.

وقوله: «وقد حُذفا معًا» يريد المضافَ والمضافَ إليه، وذلك إذا تكرّرت الإضافةُ، فمن ذلك مسألةُ الكتاب[2]: «أنتَ منّي فَرْسَخان»، والمرادُ «ذُو مَسافَةِ فرسخَيْن» فحُذف المضاف، والمضاف إليه، وأقيم المضافُ إليه الثاني مُقام المضاف للعِلْم به. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾[3]، أي: من تُرابِ أثرِ حافرِ فَرَسِ الرسول. ومنه قولُ أبي دُؤادٍ [من الطويل]:

أَيَا مَن رَأَى لي رَأْيَ بَرْقٍ شَرِيقِ ... أسالَ البِحارَ فانْتَحَى للعَقِيقِ[4]

يصف بَرْقًا، والمرادُ: سُقْيَا سَحابِه، أي: سحابِ البرق. والضميرُ، إذا كان مفردًا منصوبًا، أو مجرورًا؛ فإنّه يكون بارزًا، وإذا كان مرفوعًا، يكون مستتِرًا، فـ«سُقْيَا» فاعلُ «أسالَ» لا «البرقُ»، فإنّ البرق لا يُسِيل. فلمّا حُذف المضاف والمضاف إليه معًا، أقيم الضمير المجرور مُقامَ المضاف، وصار مرفوعًا، فاستكنّ في الفعل حين أُسند إليه الفعل. والبِحارُ: جمعُ بَحْرٍ، وهو المكان المتّسع، ومنه سُمّي البَحْر بَحْرًا لاتّساعه، وأمّا قول الأَسْوَد بن يَعْفُرَ [من الطويل]:

فأَدْرَكَ إِبْقاءَ العَرادةِ ظَلْعُهَا ... وقد جَعَلَتْني مِن حَزِيمَةَ إِصْبَعَا[5]

فالمراد: ذا مَسافةِ إصْبَعٍ، فحذف المضافَ والمضافَ إليه لمّا تكرّر، وأقام

---

(١) الروم: ٤.
(٢) الكتاب ١/ ٤١٥.
(٣) طه: ٩٦.
(٤) تقدم بالرقم ٣٩٩.
(٥) تقدم بالرقم ٤٠٠.

المضافَ إليه الثاني مُقام المضاف الأوّل، وأعربَه بإعرابه، وهو النصب. وحزيمةُ هذه بالزاي المعجمة: بَطْنٌ من باهِلَةَ بن عمرو بن ثَعْلَبَة، ويقال الحَزِيمَتان، والزَّبِينَتان، وهما حَزِيمَةُ وزَبِينَةُ.

فصل
[حكمُ ما أُضيفَ إلى ياء المتكلّم]

قال صاحب الكتاب: **وما أضيف إلى ياء المتكلِّم، فحكمُه الكسرُ، نحو قولك في الصحيح والجاري مجراه: «غلامِي»، و«دَلْوِي»، إلاّ إذا كان آخِرُه ألفًا، أو ياءً متحرِّكًا ما قبلَها، أو واوًا. أمّا الألف، فلا تتغيّر إلاّ في لغة هُذَيْلٍ في نحو قوله [من الكامل]:**

٤٠٢ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَواهُمُ [فَتُخُرِّمُوا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ]

---

٤٠٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب في إنباة الرواة ١/ ٥٢؛ والدرر ٥/ ٥١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٠؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٢؛ وكتاب اللاّمات ص٩٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٢ (هوا)؛ والمحتسب ١/ ٧٦؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٩٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩٩؛ وجواهر الأدب ص١٧٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٢؛ والمقرب ١/ ٢١٧.

اللغة: هَوَيّ: أصلها «هواي»، قلب الألف ياء، على لغة هذيل، وأدغمها في الياء الثانية، وهي بمعنى: ما تهواه النفس. أعنقوا: أسرعوا. تخرّموا: أخذهم الموت. لكلّ جنب مصرع: أي: لكلّ إنسان مكان يموت فيه.

الإعراب: «**سبقوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّة، والواو: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**هوي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف المقلوبة ياء، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في حلّ جرّ بالإضافة. «**وأعنقوا**»: الواو: حرف عطف، و«أعنقوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**لهواهم**»: اللاّم: حرف جرّ، و«**هواهم**»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أعنقوا». «**فتخرّموا**»: الفاء: حرف عطف، و«تخرّموا»: فعل ماضٍ للمجهول مبنيّ على الضمّ، والواو: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع نائب فاعل. «**ولكلّ**»: الواو: حالية، و«**لكلّ**»: اللام: حرف جرّ، و«كلّ»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ، وهو مضاف. «**جنب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مصرع**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة «سبقوا هويّ»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أعنقوا»: معطوفة على جملة «سبقوا». وجملة «تخرموا»: معطوفة على جملة «أعنقوا». وجملة «لكل جنب مصرع»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «هَوَيَّ»، وأصله «هواي»، فقلب الألف ياء على لغة هذيل، وأدغمها بالياء الثانية، وهي ياء المتكلّم.

وفي حديثِ طَلْحةَ رضي الله عنه «فوَضَعوا اللُجَّ على قَفَيَّ»، يجعلونها إذا لم تكن للتثنية ياءً، ويَدَّغِمونها. وقالوا جميعًا: «لَدَيَّ»، و«لَدَيْهِ» و«لَدَيْك»، كما قالوا: «عليَّ»، و«علَيْه»، و«علَيْك». وياء الإضافة مفتوحةٌ إلاّ ما جاء عن نافعٍ ﴿ومَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾[1]، وهو غريب.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ياء المتكلّم حكمُها أن يُكسَر ما قبلها نحو قولك: «غُلاَمِي»، و«صاحِبِي» و«دَلْوِي». وإنّما وجب كسرُ ما قبل ياء المتكلّم، لِيسلَم الياءُ من التغيير والانقلابِ، وذلك أنّ ياء المتكلّم تكون ساكنةً، ومفتوحةً. فلو لم يكن يُكسَر ما قبلها، لكانت تنقلب في الرفع واوًا في لغة من أسكنَها، وكان اللفظُ في الرفع: «هذا غُلامُو»، فيذهَب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفًا في لغةِ من فتحها، فكنت تقول: «رأيتُ غُلامَا». فلمّا كان إعرابُ ما قبلها يُؤدِّي إلى تغييرها وانقلابِها إلى لفظِ غيرها، رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسرِ ما قبلها البتّةَ.

فإن قيل: فأنتم قد قلبتموها ألفًا في النداء، نحو: «يا غُلَامَا»، قيل: ذلك شيءٌ اختصّ به النداء، كما اختصّ بالعَدْل، نحو: «يا غَدارِ»، و«يا فَساقِ»، و«يا غُدَرُ»، و«يا فُسَقُ»، و«يا هَنَاهْ». ولا يُستعمل ذلك في غير النداء، وليس كسرُ ما قبلها لِثِقَلِ الضمّة، ألا ترى أنّ الفتحة أخفُّ الحركات، ومع ذلك كسرتَ، فعُلم أنّ الكسرة فيها لغيرِ الاستثقال، فتقول: «هذا غلامي، وصاحبي»، ونحوهما من الصحيح اللام، أو ما جرى مجرى الصحيح. فالصحيحُ ما لم يكن حرفُ إعرابه ألفًا، ولا واوًا، ولَا ياءً، نحو: رجل، وفرس. والجاري مجرَى الصحيح ما كان آخرُه ياءً، أو واوًا قبلهما ساكنٌ، نحو: ظَبْيٍ، ودَلْوٍ؛ لأنّه إذا سكن ما قبلهما، بَعُدَتَا عن شَبَهِ الألف، وجرتَا مجرى الصحيح في تحمُّلِ حركاتِ الإعراب، فلذلك تقول: «هذا دَلْوِي، وظَبْيِي»، فتكسِر ما قبل ياء الإضافة، كما تكسر ما قبلها من الصحيح.

واعلم أنهم قد اختلفوا في هذه الكسرة، فذهب قومٌ إلى أنّها حركةُ بناء، وليست إعرابًا؛ لأنها لم تحدُث بعاملٍ، وإنّما حدوثُها عن علّةٍ، وهو وقوعُ ياءِ النفس بعدها، ولذلك لا تختلِف باختلافِ العوامل. ألا تراك تقول: «جاء غلامي»، و«رأيت غلامي» و«مررت بغلامي»، فتختلف العواملُ في أوّله، ولا تختلف حركةُ حرفِ الإعراب، بل يلزم الكسرَ البتّةَ مع إمكانِ تحرُّكه.

إلّا أنّ هذه الكسرة، وإن كانت بناءً، فهي عارضةٌ في الاسم، لوقوعِ الياء بعدها،

---

(١) الأنعام: ١٦٢ (في الطبعتين: «مَحْيايْ»، بإسقاط الواو). وهذه أيضًا قراءة ورش وقالون وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٦٢؛ وتفسير القرطبي ٧/ ١٥٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٤٠.

وليست الحركةُ فيها كالحركة في المبنيّ بمُشابَهةِ الحروف، أو تضمُّنِ معناها، أو التي تحدُثُ في الاسم بعد وجوبِ بناءه، وتلزمُ كالتي في «أَمْسِ»، و«هؤلاءِ». ألا ترى أنّ البناء فيهما وجب لتضمُّنِ الحرف، ثمّ عرض التحريكُ، لالتقاء الساكنَيْن. والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصِل أحدهما من الآخر، فصار ممّا يُثْبِت الكلمةَ على الحركة، فحركةُ الآخر كحركةِ أوّلها، وما هو حَشْوٌ فيها من جهةِ اللزوم والثباتِ. وإذا كانت عارضةً، لم تَصِرِ الكلمةُ بها مبنيّةً.

ونظيرُ ذلك حركةُ التقاء الساكنَيْن، نحو «لم يَقُم الرجلُ»، و«لم تَذْهَبِ الجاريةُ»، فهذه الكسرةُ ليست إعرابًا، ألا ترى أنّ «لَمْ» لا تعمل الكسرةَ، وإنّما عملُها الجزمُ الذي هو سكونٌ مع أنّ الحركة لالتقاء الساكنَيْن بناءٌ. فالكلمةُ باقيةٌ على إعرابها لكونها عارضةً، تزول عند زَوالِ الساكن. فالكسرةُ هنا كالضمّة في نحو: «لم يضربوا»، والفتحةِ في نحو «لم يضربا» في كونهما عارضتَيْن للواو والألِف.

وقد ذهب قومٌ إلى أنّ هذه الحركة لها حكمٌ بين حكمَيْن، وليست إعرابًا، ولا بناءً. أمّا كونُها غيرَ إعراب، فلأنّ الاسم يكون مرفوعًا، ومنصوبًا، وهي فيه، فدلّ على أنّها غيرُ إعراب، وأمّا كونُها غيرَ بناء، فلأنّ الكلمة لم يُوجَدْ فيها شيءٌ من أسبابِ البناء. وأسبابُ البناء مُشابَهةُ الحرف، نحو: «الَّذِي» و«الَّتِي»، أو تضمُّنُ معنى الحرف، نحو: «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، أو وقوعُه موقعَ الفعل المبنيّ نحو «نَزَالِ»، و«تَرَاكِ». فلمّا لم يُوجَد فيها شيءٌ من ذلك، دلّ على أنّها معربةٌ متمكّنةٌ، إذ لم يعرِض فيها ما يُخْرِجها عن التمكّن، ألا ترى أنّه لا فَرْقَ بين قولك: «غلامِي»، وقولك: «غلامُكَ» و«غلامُهُ» في التمكّن، واستحقاقِ الإعراب. فكما أنّ «غلامه»، و«غلامك» معربان، فكذلك «غلامي» معربٌ. والأوّلُ أقيسُ.

فإن كان الاسمُ المضاف معتلاً، فما كان آخِرُه ألفًا، فإنّك إذا أضفتَه إلى ياء المتكلّم أثبتَّ الألف، وفتحتَ الياء، وذلك نحو قولك: «عَصَايَ»، و«هُدَايَ»، و«بُشْرَايَ». وإنّما فتحتَ الياء لسكونِ الألف قبلها، فلمّا وجب تحريكُها؛ كان تحريكُها بحركتها الأصليّة أَوْلى من اجتلابِ حركةٍ غريبةٍ.

ومن العرب من يقلِب هذه الألفَ ياءً في الإضافة إلى ياء المتكلّم، فيقول: «هَوَيَّ»، و«عَصَيَّ»، و«هُدَيَّ». وله وجهٌ صالحٌ في القياس، وذلك أنّه لمّا كانت ياء المتكلّم أبدًا بكسر الحرف الذي قبلها إذا كان حرفًا صحيحًا، نحو: «هذا غلامي»، و«رأيت غلامي»، و«مررت بغلامي»، وكانت الياء وَسِيلَةَ الكسرة في نحو: «أخيك»، و«أبيك»، وفي التثنية والجمع من نحو: «الزيدَيْن»، و«الزيدِين»؛ وجب أن لا يقولوا: «رأيت عَصَايَ»، بإثبات الألف، كما لم يقولوا: «رأيت غُلامَيَ» بفتح الميم، فأبدلوا من

الألف ياء، كما أبدلوا من الفتحة كسرةً، فقالوا: «هذه عَصَيَّ، وهُدَيَّ»، كما قالوا: «صاحِبِي»، و«غلامِي»، وهو كثيرٌ. قال أبو ذُؤَيْبٍ الهُذَليُّ [من الكامل]:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فتُخُرِّمُوا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

والشاهد فيه «هَوَيَّ»، والمرادُ: هَوايَ، فأبدل من الألف ياءً، لوقوعها موقعَ كسرة، ولا يُمْكِن الكسرةُ فيها. يَرْثِي أولادَه، وكان له عشرةُ أولادٍ، فماتوا، فقال: كنتُ أَهْوَى حياتَهم، فسبقوا هَوَيَّ، أي: انقرضوا كلُّهم.

ومن ذلك حديث طَلْحَةَ، رضي الله عنه، يومَ الجَمَل، حين قال له عَلِيٌّ كرّم الله وجهَه: «عرفتَني بالحجاز، وأنكرتَني بالعِراق، فما عَدا مِمّا[1] بَدَا؟» فقال طلحةُ: بايَعْتُ واللُّجُ على قَفَيَّ، أي مُكْرَهاً. واللُّجّ: السيفُ. يُشبِّه السيفَ لكثرةِ مائه وبَصِيصِه باللُّجّ، وهو الماء الكثيرُ. ويُحكى عن يُونُسَ النحْويِّ أنّه قال: «لئنْ مَكَّنَنِي اللّهُ من ثلاثةٍ يومَ القيامةِ؛ لأَحُجَّنَّهم، منهم آدمُ، أقول: أنتَ خَلَقَكَ اللّهُ من تُرابٍ، وأسْكَنَكَ الجَنّةَ بغيرِ عَمَلٍ، ومَكَّنَكَ ممّا فيها من ثِمارٍ ونَعِيمٍ، ونَهَاكَ عن شجرةٍ، فلِمَ خالفتَ، حتّى أوقعتَ بَنِيك في هذا العَناء والتَّعَب؟ والثاني يوسفُ الصِّدِّيقُ، أقول: أنتَ فارقتَ أباكَ مُدَّةً، وأنت بمِصْرَ، وهو بأرضِ كَنْعانَ، بَيْنَكما مَسافةٌ يَسِيرةٌ، هَلّا كتبتَ إليه: إنّني في عافِيَةٍ، وخفّفتَ ما به. والآخِرُ طَلْحَةُ والزُّبَيْرُ، أقول لهما: أنْتُما بايَعْتما عَلِيًّا بالمَدِينة، وخَلَعْتماه بالكوفة، أيَّ شيء أحدث لكما؟ وقد قُرِىء ﴿يَا بُشْرَيَّ هَذَا غُلَامٌ﴾[2]. ويروي قُطْرُبٌ [من الوافر]:

٤٠٣ـ يُطَوِّفُ بي عِكَبٌّ في مَعَدٍّ ويَطْعُنُ بالصُّمُلَّةِ في قَفَيَّا
فإن لم تَثْأراني من عِكَبٍّ فلا رَوَّيْتُما أَبَدًا صَدَيَّا

(١) في الطبعتين: «عداهما»، وهذا تحريف.

(٢) يوسف: ١٩. وهذه هي قراءة الجحدريّ وغيره. انظر: البحر المحيط ٥/ ٢٩٠؛ وتفسير الطبري ١٢/ ١٠٠؛ وتفسير القرطبي ٩/ ١٥٣؛ والكشاف ٢/ ٣٠٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٥٨.

٤٠٣ ـ **التخريج**: البيتان للمنخّل اليشكريّ في الأغاني ٢١/ ٨؛ ولسان العرب ١/ ٦٢٦ (عكب)، ٤/ ١٨٤ (حرر)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٤١ (البيت الثاني).

شرح المفردات: عكبّ: عكبّ اللّخميّ، صاحب سجن النعمان بن المنذر. تثأراني: تثأران لي. الصدي: العطشان.

الإعراب: «**يطوّف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**بي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «يطوّف». «عكب»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**في معدّ**»: جارّ ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الياء في «بي». «**ويطعن**»: حرف عطف، وفعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**بالصملة**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل (يطعن). «**في قفيا**»: حرف جرّ، واسم مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والألف =

الصُمُلَّة: العَصَا. والصَّمْلُ الضربُ بالعصا. ومن قال هذا، لم يقل: «هذان غُلامَيَّ»، فيقلِبَ ألفَ التثنية في الرفع ياء، كما قلبها في «عَصَيَّ» و«هُدَيَّ»، لئلّا يذهب الدلالةُ على الرفع.

فإن قيل: فأنتم تقولون في الصحيح: «هذا غُلامِي»، و«رأيت غلامِي»، و«مررت بغلامِي»، فيزول عَلَمُ الإعراب، فهَلّا أَجَزْتم ذلك في التثنية. قيل: الدليلُ يقتضي ثبوتَ الإعراب في الجميع للبيان، وإنّما خالفناه في الصحيح خَوْفًا على لفظةِ ياء الإضافة وانقلابِها. ومع أَلِف التثنية فقد أَمِنّا تغييرَ الياء وانقلابَها، فكان لنا عن تغيير ألف التثنية وانقلابِها مَنْدُوحَةٌ.

قال: «وقالوا جميعًا: لَدَيَّ، ولَدَيْهِ، ولَدَيْكَ». يعني العربَ، وذلك أنّ الذي يقلِب ألفَ «عَصًا»، و«رَحًى» إنّما هو بعضُ العرب، لا كلُّهم. وكلُّ العرب تقلب ألفَ «لَدَى» إذا اتّصل بالمضمر، سواءً كان المضمرُ متكلّمًا، أو مخاطبًا، أو غائبًا، نحو: «لَدَيَّ»، و«لَدَيْكَ» و«لَدَيْهِ». فعلوا ذلك تشبيهًا لها بالأدَوات، نحو: «عَلَى»، و«إلَى»، فكما قالوا: «عَلَيَّ»، و«إلَيَّ»، و«عَلَيْكَ»، و«إلَيْكَ» و«عَلَيْهِ»، و«إلَيْهِ»، كذلك قالوا: «لَدَيَّ»، و«لَدَيْكَ»، و«لَدَيْهِ».

وإنّما قلبوا ألفَ «عَلَى» و«إلَى» تشبيهًا لها بالأفعال من جهةِ لُزومها الأسماء، وعَمَلِها فيها. فكما كانت الأفعال تنقلَب ألفاتِها عند اتّصالِ ضميرِ الفاعل بها من نحو: «رَمَيْت» و«سَعَيْت»، كذلك قلبوا ألفَ «على»، و«إلى»، فقالوا: «عليه»، و«إليه»؛ لأنّ المجرور يتنزّل من الجارّ منزلةَ الفاعل من الفعل من جهةِ لزومِه له وافتقارِه إليه.

وخُصّت ألفُ الأدوات بالياء دون الواو لوجهَيْن: **أحدهما** أنّ الياء أخفُّ من الواو، والغرضُ انقلابُ الألف إلى أحدهما بحُكْمِ الشَّبَه، فكان قَلْبُها إلى الأخفّ أَوْلى. **الثاني**:

= للإطلاق، والجارّ والمجرور متعلّقان بحال من «الصِملة». «**فإن**»: الفاء للاستئناف، «**إن**»: حرف شرط جازم. «**لم**»: حرف جزم ونفي. «**تثأراني**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**من عكب**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تثأران». «**فلا**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «لا»: نافية. «**رويتما**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، و«تما»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**أبدًا**»: ظرف لاستغراق المستقبل، منصوب بالفتحة. «**صديا**»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «يطرّف»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يطعن»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تثأراني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رويتما»: جملة جواب شرط جازم مقترن بالفاء في محل جزم جواب الشرط. وجملة فعل الشرط وجوابه استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قفيا» وأصلها قفايَ، فأبدل من الألف ياءً، لوقوعها موقع كسرة، ودمج الياء مع ياء المتكلّم.

أنّ الغالب على الألف، إذا كانت لامًا، الياءُ، والغالبَ عليها، إذا كانت عينًا، الواوُ، فلذلك قُلبت إلى الياء. وربّما جاءت هذه الألفُ مع المضمر غيرَ منقلبةٍ على حدّ مَجيئها مع الظاهر. أنشد أبو زيد [من الرجز]:

٤٠٤ـ طَارُوا عَلاهُنَّ، فَطِرْ عَلَاهَا   واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا

قال الجُرْجانيّ: إنّما قلبوها مع الضمير ياءً ساكنةً، لِيدلّوا بذلك على أنّها أصلٌ، وليست منقلبةً عن غيرها ممّا أصلُه الحركة، نحو الأفعال، مثل: «غَزَا» و«سَعَى»، فاعرفه.

قال: «وياء الإضافة مفتوحةٌ». يعني مع الألف لِما ذكرناه من التقاء الساكنَيْن. فأمّا قِراءةُ نافع: ﴿مَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾[1] بسكون الياء، فهو غريبٌ لخروجه عن القياس، وما عليه الجُمْهورُ. ووجهُ هذه القراءة اعتقادُ الوَقْف، فإنّه في الوقف يجوز أن يُجمَع بين ساكنَيْن، فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ الحركة؛ لأنّ الوقف على الحرف يَزيد في صوته مع أنّه استغنى بأحد الشرطَيْن، وهو المدُّ الذي في الألف، والشرطان المَرْعِيّان في الجمع بين ساكنَيْن، أن يكون الساكنُ الأوّلُ حرفَ مدٍّ ولِينٍ، والثاني مُدْغَمًا، كـ«الدابّة» و«شَابَّة»، فاعرفه.

* * *

٤٠٤ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٨٩ (علا)؛ وتاج العروس ١٨/ ١٢٠ (قلص)؛ وخزانة الأدب ٧/ ١١٣.

اللغة: طاروا علاهن: أي نفروا على النوق مسرعين، وطِرْ علاها: مثله. الحَقَب: حَبْل يُشَدُّ به الرحل إلى بطن البعير. المَثْنَى: مصدر ميمي من ثنيت الشيء ثنيًا ومثنًى إذا عطفته. حَقْواها: مثنى حَقْو، وهو الخصر ومَشدُّ الإزار.

المعنى: يريد أنَّ القوم نفروا مسرعين على هذه القلاص، ويطلب من مخاطبه أن ينفر عليها هو أيضًا، كما يطلب إليه أن يشدَّ بالحبل خاصرتها.

الإعراب: **«طارُوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. **«علاهنَّ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طاروا». **«فطِرْ»**: الفاء: استئنافية، «طرْ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«علاها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طر». **«واشددْ»**: الواو: عاطفة، «اشْدُدْ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«بمثنى»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «اشدد». **«حَقَبٍ»**: مضاف إليه مجرور. **«حَقْواها»**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، والأصل «حقويْها»، ولكن قُلِبَتْ الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا على لغة بني الحارث بن كَعْب و«ها»: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «طاروا»: صفة لمجرور متقدم محلها الجر. وجملة «طر»: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة «اشدُدْ».

والشاهد فيه قوله: «علاهن فطر علاها» حيث بقيت ألف «على»، ولم تقلب ياءً، والشائع المعروف: «عليهن فطر عليها».

(١) الأنعام: ١٦٢.

قال صاحب الكتاب: **وأمّا الياء فلا تخلو من أن ينفتح ما قبلها، كياء التثنية، وياء «الأَشْقَيْنَ»، و«المُصْطَفَيْنَ»، و«المُرامَيْنَ» و«المُعَلَّيْنَ»، أو ينكسر، كياء الجمع. والواوُ لا تخلو من أن ينفتح ما قبلها، كـ«الأَشْقَوْنَ» وأخواتِه، أو ينضمّ كـ«المُسْلِمُونَ»، و«المُصْطَفُونَ». فما انفتح ما قبله من ذلك، فمُدْغَمٌ في ياء المتكلّم ياءً ساكنةً بين مفتوحَين، وما انكسر ما قبله، أو انضمّ؛ فمدّغَمٌ فيها ياءً ساكنةً بين مكسور ومفتوح.**

* * *

قال الشارح: إذا كان آخِرُ الاسم ياءً قبلها مفتوحٌ، كياء التثنية، نحو: «غُلامَيْنِ»، و«مُسْلِمَيْنِ»، ونحو ياء جمع المقصورِ، كـ«الأَشْقَيْنَ» و«المُصْطَفَيْنَ»، و«المُرامَيْنَ»، و«المُعَلَّيْنَ». فالأَشْقَيْنَ: جمع الأَشْقَى، والمصطفَيْنَ: جمعُ المصطفَى، والمرامَيْنَ: جمعُ المُرامَى، والمُعَلَّيْنَ: جمعُ المُعَلَّى. فما كان من ذلك، وأضيف إلى ياء النفس، فإنّ نونه تُحذف للإضافة، ثمّ يُدّغَم في ياء الإضافة، فتقول: «رأيتُ غلامَيَّ، وصاحبَيَّ»، وتقول: «هؤلاء مصطفَيَّ، وأَشْقَيَّ»، فتحصُل الياء بين فتحتَيْن: فتحة ما قبل الياء، وفتحةِ ياء النفس.

فإن كان الآخِرُ من المضاف ياء مكسورًا ما قبلها بأن يكون الاسم منقوصًا، نحو: «قاضٍ»، و«داعٍ»، أو ياء جمع السلامة، نحو: «مسلمِينَ» و«صالِحينَ»، فإنّ المنقوص تُدْغَم ياؤه في ياء الإضافة مفتوحةً، نحو: «قاضِيَّ»، و«داعِيَّ». تُشدَّد الياء لأجل الادّغام، وتُفتح ياء النفس لسكونِ الياء المدّغمة، فتحصُل الياء المدّغمةُ بين كسرةِ ما قبل الياء، وفتحةِ ياء النفس.

فإن كان المضاف جمعًا؛ فإنّ ياء الجمع تُدّغم في ياء النفس بعد حذف النون، ولا تكون ياء الإضافة إلّا مفتوحةً، نحو: «رأيتُ مسلمِيَّ وصالِحيَّ».

فإن كان آخِرُ الاسم المضافِ واوًا، فإنّك تقلِب الواو ياءً، وتَدَّغِمها في ياء الإضافة، سواءً كان ما قبلها مفتوحًا، كـ«الأَشْقَوْنَ» وأخواته ممّا هو جمعُ سلامةِ المقصورِ، نحو «المُعَلَّوْنَ»، و«الأَعْلَوْنَ»، أو مضمومًا، نحو: «المسلمُونَ»، و«المُصْطَفُونَ» في جمع «مُصْطَفٍ»، وهو اسمُ فاعلٍ من «اصْطَفَى يَصْطَفِي» فالفاعلُ مُصْطَفٍ، وجمعُه مُصْطَفُونَ، بضمّ الفاء. والأصلُ: مُصْطَفِيُونَ، استُثقلت الضمّة على الياء المكسورِ ما قبلها، فحُذفت ثمّ حُذفت الياء لسكونها، وسكونِ واو الجمع بعدها، ثمّ ضَمُّوا الفاء لِتصحّ الواوُ، كما قالوا: «غازُونَ»، و«قاضُونَ».

وتقول في الإضافة: «هؤلاء أَشْقَيَّ، ومُعَلَّيَّ، ومصطفَيَّ»، فتقلِب الواوَ ياء، وتَدّغِمها في ياء النفس، فتصير الياء المنقلِبةُ عن الواو بين فتحتَيْن. وكذلك تقول في الواو المضموم ما قبلها: «هؤلاء مسلمِيَّ، ومصطفِيَّ». وأصلُه: مسلمُويَ ومصطفُويَ، فحُذفت النون للإضافة، وقُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء النفس ساكنةً على حَدِّ «شَوَيْتُ

شَيًّا، ولَوَيْتُ لَيًّا»، وأُدغمتْ في ياء الإضافة، فحصلت الياء المنقلبةُ هنا بين الكسرة المُبْدَلة من الضمّة، وفتحة ياء النفس.

وإنّما أُبدل من الضمّة هنا كسرةٌ، لأنّ الواو هنا جُعلت مَدّةَ حركةِ ما قبلها من جنسها، وكان القياس في ياء التثنية أن تكون كذلك، إلّا أنّهم فتحوا ما قبلها للفَرْق بينها وبين ياء الجمع. فلمّا وجب قلبُ الواو ياء؛ أُبدل أيضًا من الضمّة كسرةٌ، لتُناسِبَها، ولئلا يُخرَج عن المَدّ. وإن شئت أن تقول: إنّ الواو هنا في موضع كسرة لمكانِ ياء النفس بعدها، إذ ياء النفس لا يكون ما قبلها إلّا مكسورًا، والياء وَسِيلةُ الكسرة على ما تقدّم، فقُلبت الواو ياءً، كما تُقلب الضمّة كسرةً في «هذا غلامي».

فإن قيل: يلزم من ذلك قلبُ الألف ياءً في التثنية، إذا أضفتها إلى ياء النفس، ولا مُبالاة بالإعراب كما أبدلتم من الواو ياءً، ولم تُبالوا بالإعراب في قولك: «هذان غلامَايَ»؛ لأنّها في موضع كسرة. قيل: الواوُ أقربُ إلى الياء من الألف إلى الياء، ألا ترى أنّهما تَتَّفِقان في الرِّدْف، وتنفرِد الألفُ بالتأسيس، فلقُرْبِ ما بين الواو والياء اجتذبتْها الياء مع كونها في موضع كسرة، ولبُعْدِ ما بين الألف والياء، لم يَقْوَ السببُ على قَلْبها مع وجود المانع، وهو زَوالُ الدلالة على الإعراب.

فإن قيل: إذا زعمتم أنّ ياء الجمع، أو واو الجمع، إذا أضيف إلى ياء النفس، فإنّ الياء لا تكون إلّا مفتوحةً، فما وجهُ القراءة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[1]، قيل: هذه قراءة حَمْزَةَ والأَعْمَشِ[2]، وهي قليلةُ النظير جدًّا، على أنّها ليست في البُعْد من القياس بالمكان الذي تُعْزَى إليه، وذلك أنّ الإسكان في ياء النفس لمّا كثُر، صار كالأصل. فلمّا تقدّم ساكنٌ؛ حرّكوها بالكسرة لالتقاء الساكنَيْن، لِيدلّوا بذلك أنّ الحركة لالتقاء الساكنين، لا للبناء، فلم يُراعوا أصلَ حرفِ اللين فاعرفه.

فصل

[إضافة الأسماء الستّة]

قال صاحب الكتاب: **والأسماء الستّة متى أضيفت إلى ظاهرٍ، أو مضمرٍ ما خلا الياء، فحكمُها ما ذُكر، فأمّا إذا أضيفت إلى الياء، فحكمُها حكمها غيرَ مضافة، أي: تُحذَف الأواخرُ، إلاّ «ذُو»، فإنّه لا يضاف إلاّ إلى أسماء الأجناس الظاهرةِ، وفي شعرِ كَعْبٍ** [من الوافر]:

صَبَحْنا الخَزْرَجِيّةَ مُرْهَفاتٍ أَبارَ ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوهَا[3]

---

(١) الأنعام: ١٦٢.

(٢) وقراءة غيرهما. انظر: البحر المحيط ٥/ ٤١٩؛ وتفسير القرطبي ٩/ ٣٥٧؛ والكشاف ٢/ ٣٧٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٩٨، ٢٩٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٢٣.

(٣) تقدم بالرقم ٩٥.

وهو شاذّ، ولـ«الفَم» مجرَيان: أحدهما مجرى أخواته، وهو أن يقال فَمِي، والفصيحُ «فِيَّ» في الأحوال الثلاث، وقد أجاز المبرّدُ «أبِيَّ» و«أخِيَّ»، وأنشد [من الكامل]:

٤٠٥ ـ [قَدَرٌ أحلَّك ذا المجاز وقد أرى] وأبِيَّ ما لَكَ ذُو المَجازِ بِدارِ

وصِحّةُ مَحْمِله على الجمع في قوله [من المتقارب]:

٤٠٦ ـ [فلمّا تَبَيَّنَّ أصْواتَنا بَكَيْنَ] وفَدَّيْنَنا بالأبِينا

تدفَع ذلك.

* * *

---

٤٠٥ ـ **التخريج**: البيت للمؤرج السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢؛ ومعجم ما استعجم ص٦٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٠٢؛ وإنباه الرواة ٢/ ٢٦٩، ٢٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٣ (نخل)؛ ومجالس ثعلب ص٥٤٤.

اللغة: ذو المجاز: سُوق للعرب مثل عكاظ.

المعنى: أنه قدرك الذي أوصلك إلى ذي المجاز، وقد حصل رغم كرهك له ومحاولتك الابتعاد منه.

الإعراب: «**قدر**»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «**أحلك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**ذا المجاز**»: «ذا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«المجاز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**وقد**»: الواو: حالية، و«قد»: حرف للتحقيق. «**أرى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**وأبيّ**»: الواو: واو القسم، و«أبي»: اسم مجرور وعلامة جره الياء الأولى؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والياء الثانية: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أقسم. «**ما**»: حرف نفي من أخوات «ليس». «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «دار». «**ذو**»: اسم «ما» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «**المجاز**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**بدار**»: الباء: زائدة، و«دار»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ما».

وجملة «قدر أحلك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أحلك»: في محل رفع خبر. وجملة «قد أرى»: في محل نصب حال. وجملة «أقسم وأبي»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما ذو المجاز بدار»: في محل نصب سدّ مسدّ مفعولي «أرى».

والشاهد فيه قوله: «وأبيّ» حيث ردّ لام «أبو» في حالة الجر إلى الواو، ثمّ قلبها إلى الياء، ثم أدغمها في ياء المتكلم. وهذا جائز عند المبرد.

٤٠٦ ـ **التخريج**: البيت لزياد بن واصل السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٧٤، ٤٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨، ٤٦٧؛ والخصائص ١/ ٣٤٦؛ ولسان العرب ١٤/ ٦ (أبي)؛ والمحتسب ١/ ١١٢؛ والمقتضب ٢/ ١٧٤.

اللغة: تبيَّنَّ: تعرّفْن، وبه روي أيضًا. فَدَّيْننا: أي قُلْنَ: جعل الله آباءنا فِداءً لكم.

المعنى: البيت من أبيات يفخر فيها الشاعر بآباء قومه وأمهاتهم، وأنهم قد أبلوا في الحرب بلاءً حسنًا، فلما عادوا إلى نسائهم، وعرَفن أصواتهم، فَدَّينهم، لأنهم أبلوا في الحرب.

=

قال الشارح: قد تقدّم في أوّل هذا الكتاب الكلامُ على أحكامِ هذه الأسماء الستّةِ إذا أضيفت إلى ظاهرٍ، أو مضمرٍ ليس بمتكلّم، بما أغنى عن إعادته. والذي يختصّ بهذا المكان بيانُ حُكْمها إذا أضيفت إلى ياء النفس. وحكمُها إذا أضيفت إلى ياء النفس أن لا يعاد المحذوفُ، بل تُبقَى على حالها محذوفةَ اللام كما لو لم تُضِفْها، فتقول: «هذا أخِي، وأبِي، وحَمِي»، و«رأيت أخي، وأبي، وحمي»، و«مررت بأخي، وأبي، وحمي»، كما تقول: «هذا أَخٌ، وأَبٌ، وحَمٌ»، و«رأيت أَخًا، وأَبًا، وحَمًا» و«مررت بأخٍ، وأبٍ، وحَمٍ». تحذف لاماتها في الإضافة إلى ياء النفس كما تحذفها في الإفراد. وإنّما لم تُعِدْ لاماتِها في الإضافة إلى ياء النفس، كما تُعيدها إذا أضفتَها إلى غير ياء النفس في قولك: «أَخو زيدٍ» و«أَخُوكَ»؛ لأنّ حذفَ لاماتِ هذه الأسماء في حالِ الإفراد، إنّما كان لضربٍ من التخفيف على غير قياس، وإنّما أُعِيدَتْ حين أريد إعرابُها بالحروف للمعنى الذي ذكرناه، فكان إعادةُ ما هو منها أَوْلى من اجتلابِ حرفٍ غريبٍ أجنبيٍّ.

وأمّا إذا أضيفت إلى ياء النفس، فلا يظهَر فيها الإعرابُ، لأنّه موضعٌ يلزمُه الإعلالُ بالقلب، وقد استمرّ فيه الحذف، فأُمضي ذلك فيه، ولم يُرَدّ إليه ما كان يلزمُه من الإعلال.

وقد أجاز المبرّد رَدَّ اللام إذا أضيفت إلى ياء النفس، كإعادتها إذا أضيفت إلى غيرها، فيقول: «هذا أَخِيَّ، وأَبِيّ»، وأنشد [من الكامل]:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجازِ وقد أَرَى ... وأَبِيَّ ما لَكَ ذو المَجَازِ بِدارِ

والشاهد فيه قولُه: «وأَبِيَّ» بياءٍ مدّغَمةٍ على إعادة اللام المحذوفةِ. ولا حُجّةَ في ذلك لاحتمالِ أن يكون أراد جمعَ السلامة؛ لأنّهم يقولون: «أَبٌ»، و«أَبُونَ»، و«أَخٌ»،

= **الإعراب: «فلما»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«لما»: اسم زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «بكَيْنَ». **«تبيّنّ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. **«أصواتنا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«بكينَ»**: تعرب كإعراب «تبيَّنّ». **«وفدَّيننا»**: الواو: حرف عطف، و«فَدَّيننا»: تعرب كإعراب «تبيَّنَ» أيضًا، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«بالأبينا»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «فدَّينَ»، والاسم المجرور هٰهنا مجرور بالياء لأنه حمل على جمع المذكر السالم، والنون عوض من التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق.

وجملة «بكين لما تبيَّن»: بحسب الفاء. وجملة «تبيَّن»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «فَدَّيننا»: معطوفة على جملة «بكين».

والشاهد فيه جمع «أب» جمع مذكر سالم، وهو جمع غريب، لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة الجارية على الفعل كـ «مسلمين» و«مسلمات». وعليه فقد حمل «أبيَّ» على لفظ الجمع إذ ليس من قرينة تخلّصه للإفراد، وبذلك يسقط الاحتجاج به فيكون أصله على هذا «أبين» سقطت النون للإضافة وأدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم.

و«أَخُونَ»، كما قال [من المتقارب]:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

وقال الآخر [من الوافر]:

٤٠٧ـ [يَدَعْنَ نِسَاءَكُمْ فِي الدَّارِ نُوحاً] يُدَفِّنَّ البُعُولَةَ والأَبِينَا

ثمّ أضاف هذا الجمع الذي هو أَبِينَ، فقال: «أَبِيّ»، كما تقول «مسلمِيّ»، و«عِشْرِيَّ». ومثله قوله [من الوافر]:

٤٠٨ـ وقد شُنِئَتْ بها الأَقْوامُ قَبْلِي فَمَا شُنِئَتْ أَبِيَّ ولا شُنِيتُ[1]

فعلى هذا تكون الياءُ المدْغَمةُ ياءَ الجمع دونَ أن تكون منقلِبةً عن الواو التي هي

---

٤٠٧ ـ **التخريج**: البيت لغيلان بن سلمى الثقفي في شرح شواهد الإيضاح ص٥١١؛ ولسان العرب ١٤/ ٧ (أبى)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٦ وفي الطبعتين «يَدْ فِنَّ»، وهذا خطأ.

الإعراب: «**يدَعْنَ**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**نساءكم**»: مفعول به منصوب، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة: «**في الدار**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال أول من «نساءكم». «**نوحًا**»: حالة ثانية منصوبة بالفتحة الظاهرة. «**يدفن**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**البعولة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**والأبينا**»: حرف عطف، واسم معطوف على سابقه منصوب بالفتحة. وجملة «يدعن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «يدفنّ»: في محل نصب حال ثالثة من «نساءكم».

والشاهد فيه قوله: «والأبينا» حيث جمع «أب» جمع مذكر سالمًا، ونصبه بالياء.

٤٠٨ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

شرح المفردات: شُنِئَتْ: أُبْغِضتْ بُغْضًا شديدًا.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: بحسب ما قبلها. «قد»: حرف تحقيق. «**شنئت**»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**بها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(شنئت). «**الأقوام**»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. «**قبلي**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، وهو متعلق بـ «شُنئتْ». والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فما**»: الفاء حرف عطف، «ما»: نافية. «**شنئت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «**أبيّ**»: نائب فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المدغمة بياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ولا**»: الواو للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي «**شنيت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل.

وجملة «قد شنئت»: بحسب ما قبلها. وجملة «شنئت أبي»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة: «شُنيتُ»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها كذلك.

والشاهد فيه قوله: «أبيّ» حيث ردّ لام «أب» المحذوفة، ودمجها بياء المتكلم (ياء النفس).

(١) في الطبعتين «ولا شنئت»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٧.

لامٌ في قولك «أَبَوَانِ»؛ لأنّ هذا الموضع، لمّا كان يلزمُه الإعلال بالقلب، واستمرّ فيه الحذفُ، أُمضي ذلك فيه، ولم يُرَدّ فيه ما كان يُلْزِمه الإعلالُ له.

وذو المَجازِ موضعٌ بمِنًى كان به سُوقٌ في الجاهليّة، قال الحارث بن حِلِّزَةَ [من الخفيف]:

٤٠٩ ـ واذْكُرُوا حِلْفَ ذِي المَجازِ وقَدْ قُدْ دِمَ فيه العُهودُ والكُفَلاءُ

فاعرفه.

وأمّا «ذو» فإنّها لا تضاف إلى مضمرٍ، ولا تضاف إلّا إلى اسمِ جنس وقد تقدّم ذلك، فأمّا قول الكُمَيْت وقيل لكَعْبٍ [من الوافر]:

صبحنا الخَزْرجيّةَ... إلخ

فهو غريبٌ، وحسّنه قليلاً عَوْدُ الضمير إلى المرهفات، وهي، وإن كانت في الأصل صفةً؛ فالمرادُ بها هنا الموصوفُ، وهو السيوفُ، والسيوف جنسٌ، ولا يقاس عليه، ومثلُه [من مجزوء الرمل]:

إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْ لِ مِنَ النّاسِ ذَوُوهُ[1]

وهو في هذا البيت أسهلُ أمرًا لعَوْدِ الضمير إلى الفضل، وهو اسمُ جنس.

وأمّا «الفَمُ» إذا أضيف إلى ياء النفس، ففيه وجهان: **أحدهما** أن تُجْرِيَه على لفظِ إفراده، كما فعلتَ في أخواته، فتقول: «هذا فَمِي» و«فتحتُ فَمِي»، و«وضعتُه في فَمِي»، كما تقول: «أَخِي»، و«أَبِي». **والوجه الثاني** أن تَرُدَّ المحذوفَ، فتقول: «هذا فِيَّ»، و«فتحتُ فِيَّ»، و«وضعتُه في فِيَّ»، فيكون في الأحوال الثلاث بلفظٍ واحدٍ، وهي الياء المشدَّدةُ. وإنّما كان كذلك؛ لأنّك تقول: «هذا فُوكَ»، و«رأيت فَاكَ»، و«مررت بفِيكَ»،

---

٤٠٩ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن حلّزة في ديوانه ص٣٦؛ ولسان العرب ٥/ ٣٣٠ (جوز)؛ والبيان والتبيين ٣/ ٧؛ والحيوان ١/ ٦٩؛ وشرح القصائد السبع ص٤٧٨؛ وشرح القصائد العشر ص٣٩٢؛ وشرح المعلقات السبع ص٢٣٢؛ وشرح المعلقات العشر ص١٢٤.

الإعراب: «**واذكروا**»: الواو للاستئناف، وفعل أمر مبني على حذف النون؛ لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «**حلف**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**ذي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «**المجاز**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وقد**»: الواو للاستئناف، «**قد**»: حرف تحقيق. «**قدّم**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «**فيه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(قدّم). «**العهود**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «**والكفلاء**»: الواو للعطف، واسم معطوف على سابقه مرفوع بالضمّة.

وجملة «اذكروا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وكذلك جملة «قدّم».

والشاهد فيه قوله: «ذي المجاز» على أنه سوق كان بـ«مِنًى».

(١) تقدم بالرقم ٩٦.

فتكون حركةُ الفاء تابعةً لحركةِ ما بعدها من الحروف. فإن كان واوًا، كان مضمومًا؛ وإن كان ألفًا، كان مفتوحًا؛ وإن كان ياء، كان مكسورًا. وقد تقدّم أنّ هذه الحروف وَسِيلةُ الحركات، وجاريةٌ مجراها، فكما يلزم أن يكون ما قبل ياء الإضافة مكسورًا في قولك: «غلامِي»، كذلك يجب أن تأتيَ بالياء هنا. وإذا جاءت الياءُ، لزم أن تكسِر الفاء، لأنّ حركة الفاء تابعةٌ لما بعدها، نحو قولك: «ابْنُمٌ»، و«امْرُؤٌ»، ثمّ تُدّغم في ياء النفس، فصار اللفظُ في الأحوال الثلاث واحدًا، وهذا الوجه هو القياسيُّ الأكثرُ، والأوّلُ قليل.

فإن قيل: لِمَ قلبتم الألفَ هنا ياءً مع أنّها دالّةٌ على الإعراب، وامتنعتم مِن قلبِ ألفِ التثنية؟ وما الفرقُ بينهما؟ فالجوابُ أن في ألف التثنية وُجد سببٌ واحدٌ يقتضي قلبَها ياءً، وعَارَضَه الإخلالُ بالإعراب، وهاهنا وُجد سببان لقَلْبها ياء، وهو وقوعُها موقع مكسورٍ، وانكسارُ ما قبلها في التقدير من حيث إنّ الفاء في قولك: «هذا فُوكَ»، و«رأيت فَاكَ»، و«مررت بفِيكَ» يكون تابعًا لما بعده، فقَوِيَ سببُ قَلْبه، ولم يُعْتَدّ بالمُعارِض فاعرفه.

ذكر التوابع

فصل

[تعريفها]

قال صاحب الكتاب: **هي الأسماء التي لا يمَسُّها الإعرابُ إلا على سبيلِ التَّبَع لغيرها، وهي خمسةُ أضرب: تأكيدٌ، وصِفةٌ، وبَدَلٌ، وعَطْفُ بيان، وعطفٌ بحَرْف.**

* * *

قال الشارح: التَّوابع هي الثَّواني المُساويَةُ للأوّل في الإعراب بمُشارَكتها له في العوامل، ومعنَى قولنا: ثَوانٍ، أي: فُروعٌ في استحقاق الإعراب، لأنّهم لم تكن المقصودَ، وإنّما هي من لَوازم الأوّل كالتَّتِمّة له، وذلك نحو قولك: «قام زيدٌ العاقلُ»، فـ«زيدٌ» ارتفع بما قبله من الفعل المسنَد إليه. و«العاقلُ» ارتفع بما قبله أيضًا من حيثُ كان تابعًا لزيد كالتَّكمِلَة له، إذ الإسنادُ إنّما كان إلى الاسم في حالِ وصفه، فكانا لذلك اسمًا واحدًا في الحكم، ألا ترى أنّ الوصف، لو كان مقصودًا، لكان الفعلُ مسندًا إلى اسمَيْن، وذلك مُحالٌ. ونظيرُ ذلك أنّ الرجل ذا العَبِيد والأَتْباع يُدْعَى إلى وَلِيمَةٍ، فيَنالُ العبيدَ من الكَرامة مثلُ ما نال السيّدَ، لكن ذلك بحُكْم التَّبَعِيّة. والمقصودُ بذلك السيّدُ، كأنّهم ليسوا غيرَه، لأنّهم من لَوازِمه، كذلك هاهنا الإعرابُ يدخل التابعَ والمتبوعَ، لكنِ المتبوعَ بحُكْمِ أنّه أصلٌ ومقصودٌ، والتابع بحكم الفَرْعِيّة وأنّه تَكْمِلَةُ الأوّل.

والتوابع خمسةٌ: تأكيدٌ، وصفةٌ، وعطفُ بَيانٍ، وبَدَلٌ، وعطفٌ بحرفٍ. وإنّما رتّبناها هذا الترتيبَ، فقدّم التأكيد، لأنّ التأكيد هو الأوّلُ في معناه، والنَّعْتُ هو الأوّلُ على خِلافِ معناه، لأنّ النعت يتضمّن حقيقة الأوّل، وحالاً من أحواله، والتأكيدُ يتضمّن حقيقتَه لا غيرُ، فكان مُخالِفًا له في الدلالة. وقد يكون النعتُ بالجملة، وليس كذلك التأكيدُ. وقُدّم النَّعْت على عطف البيان، لأنّ عطف البيان ضربٌ من النعت، وقُدّم عطف البيان على البدل، لأنّ البدل قد يكون غيرَ الأوّل، وأُخِّر العطف بالحرف، لأنّه يتبَع بواسطةٍ، وما قبله يتبع بلا واسطة.

التأكيد

قال صاحب الكتاب: **هو على وجهَين: تكريرٌ صريحٌ، وغيرُ صريح، فالصريحُ**

نحو قولك: «رأيتُ زيدًا زيدًا»، وقال أعْشَى هَمدانَ [من الخفيف]:

٤١٠ـ مُرَّ إنّي قد امتَدَحْتُكَ مُرًّا   واثِقًا أنْ تُثِيبَني وتَسُرَّا
مُرَّ يا مُرَّ مُرّةَ بنَ تُلَيْدٍ   ما وَجَدْناكَ في الحَوادِثِ غِرًّا

وغيرُ الصريح، نحو قولك: «فَعَلَ زيدٌ نفسه، وعينه، والقوم أنفسهم، وأعيانهم، والرجلان كلاهما» و«لقيتُ قومَكَ كلهم، والرجال أجمعين، والنساء جُمَع».

* * *

قال الشارح: اعلم أنه يقال: تَأكِيدٌ وتَوْكِيدٌ بالهمزة والواوِ الخالصةِ، وهما لغتان، وليس أحدُ الحرفَيْن بَدَلاً من الآخر، لأنهما يَتصرّفان تصرُّفًا واحدًا، ألا تراك تقول: «أكَّدَ يُؤَكِّدُ تأكيدًا»، و«وَكَّدَ يُوَكِّدُ تَوْكِيدًا»، ولم يكن أحدُ الاستعمالَيْن أغلبَ، فيُجْعَلَ أصلاً، فلذلك قلنا: إنّهما لغتان.

والتأكيد على ضربَيْن: لفظيٌّ ومَعْنويٌّ، فاللفظيُّ يكون بتكريرِ اللفظ، وذلك نحو قولك:

---

٤١٠ ـ التخريج: البيتان للأعشى الهمداني في ديوان الأعشى ص ٣٢٦.

اللغة: مُرّ: مرخّم «مُرّة»، اسم الممدوح. تثيبني: تكافئني. غِرّ: قليل الخبرة والتجربة.

المعنى: إنّني متيقّن، يا مرّة، أنك ستكافئني على مدحي إيّاك بعد أن تُسرّ بذلك. وما ذاك إلاّ بعد أن اختُبرت في المصائب والشدائد فوُجِدت خبيرًا بها غير جاهلٍ بالخروج منها.

الإعراب: «مُرّ»: منادى بحرف نداء محذوف، مفرد علم مرخّم مبني على الفتح في محل نصب. «إنّي»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إنّ». «قد»: حرف تحقيق. «امتدحتك»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «مُرًّا»: تأكيد لفظي لـ «مرّ» الأولى، والألف: للإطلاق. «واثقًا»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «أن»: حرف مصدريّ ونصب. «تثيبني»: فعل مضارع منصوب بـ «أن»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «أن» والفعل في محل جرّ بحرف جرّ مقدر، والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل «واثق»، والتقدير: «واثقًا من إثابتك إيّاي». «وتسرا»: الواو: عاطفة، «تسرا»: فعل مضارع منصوب لأنه معطوف على فعل منصوب، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول معطوف على المصدر السابق. «مُرّ»: منادى مفرد علم مرخّم مبنيّ على الفتح في محل نصب. «يا مُرّ»: تأكيد لفظي. «مُرّةَ»: تأكيد أو عطف بيان منصوب. «ابن»: صفة منصوبة بالفتحة الظاهرة. «تليد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ما»: نافية. «وجدناك»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «في الحوادث»: جار ومجرور متعلقان بـ«غِرًّا». «غرًّا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة النداء «مرّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد امتدحتك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. «ما وجدناك غرًّا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيهما: تأكيد «مرّ»، تأكيدًا لفظيًّا صريحًا.

«ضربتُ زيدًا زيدًا»، فهذا تأكيدٌ لـ«زيدٍ» وحدَه بإعادةِ لفظه، و«ضربتُ زيدًا ضربت زيدًا»، فهذا تأكيدُ الجملة بأَسْرها، كما أكّدتَ المفردَ. ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

٤١١ـ أَلَا يا اسْلَمِي ثُمَّ اسلمي ثُمَّت اسْلَمِي ثَلاثَ تَحِيّاتٍ وإن لم تَكَلَّمِي

أَكّدَ الجملةَ الأَمْرِيّةَ بتكريرها.

ومنه قوله ﷺ: «فهي خِداجٌ فهي خِداجٌ»[1]، فأمّا قوله [من الخفيف]:

مُرَّ إنّي قَدِ امْتَدَحْتُكَ مُرَّا

البيتَيْن، الشعرُ لأَعْشَى هَمْدانَ يمدَح مُرَّةَ بن تُلَيْدٍ، والشاهدُ فيه تأكيدُ «مرّة» بتكريرٍ لفظيٍّ، وهو مرخَّمٌ بإسقاط التأنيث.

وأمّا التأكيد المعنويّ، فيكون بتكريرِ المعنى دون لفظه، نحو قولك: «رأيتُ زيدًا نفسَه»، و«رأيتُكم أنْفُسَكم»، و«مررتُ بكم كلِّكم».

وجملةُ الألفاظ التي يؤكَّد بها في المعنى تسعةُ ألفاظٍ: «نَفْسُهُ»، «عَيْنُهُ»، «أَجْمَعُ»، «أَجْمَعُونَ»، «جَمْعَاءُ»، «جُمَعُ»، «كُلُّهُم»، «كِلَاهُمَا»، «كِلْتَاهُما».

فأمّا «أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ»، «كَتْعاءُ بَصْعاءُ»، «كُتَعُ بُصَعُ»، فكلُّها توابعُ لأَجْمَعَ، لا تُستعمل إلّا بعده، ولا تُستعمل منفردةً، فهي شَبِيهةٌ بقولهم: «شَيْطانٌ لَيْطانٌ»، وقيل: إنّ معناها كمعنَى «أجمعين»، وهو الإحاطةُ والعُمومُ، فـ«أجمعون» من معنى الجَمْع ولفظِه، و«أكتعون» من قولِهم: «أتى عليه حَوْلٌ كتيعٌ»، أي: تامٌّ، ومنه قولُهم: «ما بالدار كتيعٌ»، أي: أحدٌ.

---

٤١١ ـ **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص١٣٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٤٥٣.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح وتنبيه. **«يا»**: حرف نداء، والمنادى محذوف؛ أو حرف تنبيه فقط. **«اسلمي»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«ثم»**: حرف عطف. **«اسلمي»**: كسابقتها. **«ثمت»**: حرف عطف. **«اسلمي»**: كسابقتيها. **«ثلاث»**: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف، بتقدير: أرسل لكِ ثلاث؛ ويجوز رفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي. **«تحياتٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وإن»**: الواو حاليّة، **«إن»**: حرف وصل زائد لا محلّ له من الإعراب. **«لم»**: حرف جزم وقلب ونفي. **«تكلمي»**: فعل مضارع مجرور بحذف النون لاتصاله بياء المخاطبة المؤنثة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل.

وجملة «اسلمي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب؛ «ثم اسلمي» و«ثمت اسلمي». وجملة «أرسل ثلاث» المقدّرة: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وإن لم تكلّمي» في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي» حيث كرر جملة الأمر توكيدًا للأولى.

(١) في الحديث: «كلُّ صلاةٍ ليستْ فيها قراءةٌ فهي خِداج» (النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٢). والخِداج: النُّقصان.

و«أبصعون» من البَصْع، وهو الجَمْع، وبعضُهم يقول: «أبضعون» بالضاد المعجمة، وليست بالفاشِيَة، كأنّه من «تَبَضَّعَ العَرَقُ»، إذا سَالَ، إلّا أنّ «أجمع» أظهرُ في التأكيد، فلذلك كانت مقدَّمةً. وأمّا «نفسه» و«عينه»، فيؤكَّد بهما ما تُثْبَت حقيقتُه. و«كُلٌّ»، و«أَجْمَعُ» فمعناهما الإحاطةُ والعُمومُ، فلا يؤكَّد بهما إلّا ما يتبعّضُ ويتجزأُ.

وتقول: «قام زيدٌ نفسُه»، و«ذهب عمرٌو عينُه»، فالعينُ هنا بمعنَى نفسِ الشيء.

فأمّا قول صاحب الكتاب: «فَعَلَ زيدٌ نفسُه، وعينُه، والقومُ أنفُسُهم وأعيانُهم»، فالمراد أنّ هذه الأشياء من ألفاظِ التأكيد، وتُؤكِّد بأيِّها شئتَ، لا أنّك تجمع بينهما بحرف العطف، لأنّ أسماءَ التأكيد لا يُعطَف بعضُها على بعض، وتقول: «جاءني القومُ كلُّهم أجمعون»، فتُفيد بذلك استيفاءَ عدّةِ القوم. ولو قلت: «جاءني زيدٌ كلُّه، أو أجمعُ»، لم يجز؛ لأنّ «زيدًا» ليس ممّا يتجزّأُ ويتبعّضُ، فإن أردتَ أنّه جاء سالِمَ الأعضاء والأجزاءِ، جاز. وتقول: «أكلتُ الرَّغِيفَ كلَّه»؛ لأنّ الرغيف ممّا يتجزّأ، فيجوز أن يكون أُكل الأكثر منه. فـ«نفسُه» و«عينُه» يؤكَّد بهما ما يتبعّض وما لا يتبعّض؛ لأنّهما لإثباتِ حقيقةِ الشيء. و«كلٌّ» و«أجمعُ» لا يؤكَّد بهما إلّا ما يتبعّض، فاعرفه.

فصل

[فائدة التوكيد]

قال صاحب الكتاب: **وجَدْوَى التأكيدِ أنّك إذا كرّرتَ؛ فقد قرّرتَ المؤكَّدَ، وما عُلّق به في نفسِ السامع، ومكّنتَه في قلبه، وأمطتَ شُبْهةً، رُبَّما خالجته، أو توهّمتَ غَفْلةً وذَهابًا عمّا أنت بصَدده، فأزلتَه. وكذلك إذا جئتَ بـ«النَّفْس» و«العَيْن»، فإنّ لظانٍّ أن يظُنّ حينَ قلتَ: «فعل زيدٌ» أنّ إسنادَ الفعل إليه تجوُّزٌ، أو سَهوٌ، أو نِسْيانٌ. و«كُلٌّ» و«أَجْمَعُونَ» يُجْدِيان الشُّمولَ والإحاطة.**

* * *

قال الشارح: فائدةُ التأكيد تمكينُ المعنى في نفس المخاطب، وإزالةُ الغَلَط في التأويل، وذلك من قِبَل أنّ المجازَ في كلامهم كثيرٌ شائعٌ، يُعبِّرون بأكثرِ الشيء عن جميعه، وبالمسبَّب عن السبب. ويقولون: «قام زيدٌ»، وجاز أن يكون الفاعلُ غلامَه، أو ولدَه، و«قام القومُ» ويكون القائمُ أكثرهم، ونحوَهم ممّن ينطلِق عليه اسمُ القوم. وإذا كان كذلك، وقلتَ: «جاء زيدٌ»، ربّما تتوهّمُ من السامع غفلةً عن اسم المُخْبَر عنه، أو ذَهابًا عن مُراده، فيحمِلُه على المجاز، فيُزال ذلك الوَهْمُ بتكريرِ الاسم، فيقال: «جاءني زيدٌ زيدٌ»، وكذلك «النفسُ»، و«العينُ» إذا قلت: «جاءني زيدٌ نفسُه أو عينُه»، فيُزيل التأكيدُ ظَنَّ المخاطَب من إرادةِ المَجاز، ويُؤْمِن غفلةَ المخاطب.

و«كُلٌّ»، و«أجمعُ» يُجْدِيان الشُّمول، والعُمومَ، والتأكيدُ بهما لإفادةِ ذلك، فإذا

قلت: «جاءني القومُ كلُّهم أجمعون»؛ جئتَ بالتأكيد لئلّا يُفهَم غيرُ المراد، ولَكَ أن تأتي بـ«كُلّ» وحدَها، وبـ«أَجْمَعَ» وحدَها، لأنّ معناهما واحدٌ في التأكيد من جهةِ الإحاطة والعموم، فإن جمعتَ بينهما، فللمُبالغة في التأكيد.

واعلمْ أنّه قد ذهب قومٌ إلى أنّ في «أجمع» فائدةً ليست في «كُلّ»، وذلك أنّك إذا قلت: «جاءني القومُ كلُّهم»، جاز أن يجيئوك مجتمِعين، ومفترِقين، فإذا قلت: «أجمعون»؛ صارت حالُ القوم الاجتماعَ، لا غيرُ، وذلك ليس بسديدٍ. والصوابُ أنّ معناهما واحدٌ من قِبَل أنّ أصلَ التأكيد إعادةُ اللفظ، وتَكْرارُه، وإنّما كرِهوا تَواليهما بلفظ واحد، فأبدلوا من الثاني لفظًا يدلّ على معناه، فجاؤوا بـ«كُلّ» و«أَجْمَعَ»، لِيدلّوا بهما على معنَى الأوّل، ولو كان في الثاني زيادةُ فائدة، لم يكن تأكيدًا؛ لأنّ التأكيد تمكينُ معنَى المؤكَّد. ألا تراك إذا قلت: «ضربتُ ضَرْبًا»، كان المصدرُ تأكيدًا، ولو قلت: «ضربتُ ضربًا شديدًا، أو الضربَ المعروفَ»، لم يكن تأكيدًا، لأنّه قد دلّ على ما لم يدلّ عليه الفعلُ، فكذلك لو دلّ «أجمع» على ما لم يدلّ عليه الأوّلُ، لم يكن تأكيدًا. ومع هذا لو أريد بـ«أجمع» معنَى الاجتماع، لوَجَبَ نصبُه، لأنّه يكون حالاً، لأنّ التقدير: فَعَلَ ذلك في هذه الحال.

فصل

[التأكيد بصريح التكرير]

قال صاحب الكتاب: **والتأكيد بصريح التكرير جارٍ في كلّ شيء في الاسم، والفعل، والحرف، والجملة، والمُظْهَر، والمُضْمَر، تقول: «ضربتُ زيدًا زيدًا»، و«ضربتُ ضربتُ زيدًا»، و«إنّ إنّ زيدًا منطلقٌ»، و«جاءني زيدٌ جاءني زيدٌ»، و«ما أكرمني إلاّ أنت أنت».**

* * *

قال الشارح: التأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه بابٌ يحصُره، لأنّه يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجُمَل، وكلّ كلام تريد تأكيدَه. تقول في الاسم: «رأيت زيدًا زيدًا»، و«هذا زيدٌ زيدٌ»، و«مررت بزيدٍ زيدٍ»، وفي الفعل «قَامَ قَامَ»، و«قُمْ قُمْ». قال الشاعر [من الطويل]:

ألا يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي [ثلاثَ تَحِيّاتٍ وإنْ لمْ تكَلَّمي][(١)]

وتقول: «ضربتُ زيدًا، ضربتُ زيدًا»، و«جاءني محمّدٌ، جاءني محمّدٌ»، وَ «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أكبرُ»، فتُؤكِّد الجملةَ من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر. وكذلك كلُّ كلام

---

(١) تقدم بالرقم ٤١١.

تريد تأكيدَه، نحو: «إنّ إنّ زيدًا منطلقٌ»، فتُؤكّد الحرفَ المؤكِّدَ، وتقول: «زيدٌ قائمٌ في الدار قائمٌ فيها»، فتُعيد فِيهَا توكيدًا، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[1]، إلاّ أنّ الحرف إنّما يُكرَّر مع ما يتّصِل به لا سيّما إذا كان عاملاً.

وتقول: «ما أكرمَني إلّا أنت أنت»، فتؤكّد الاسمَ المضمَر، لأنّ التأكيد بصريح يرجع إلى لفظِ المؤكَّد كائنًا ما كان.

فصل
[تأكيد الاسم الظاهر والضمير]

قال صاحب الكتاب: **ويؤكَّد المُظهَرُ بمثله، لا بالمُضمَر، والمُضمَرُ بمثله وبالمظهر جميعًا. ولا يخلو المُضمَران من أن يكونا منفصِلَين، كقولك: «ما ضربني إلاّ هو هو»، أو متّصلاً أحدُهما، والآخَرُ منفصِلاً، كقولك: «زيدٌ قام هو»، و«انطلقتَ أنتَ»، وكذلك «مررتُ بك أنت، وبه هو، وبنا نحن»، و«رأيتَني أنا»، و«رأيتَنا نحن».**

ولا يخلو المُضمَر، إذا أُكّد بالمظهر، أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فالمرفوعُ لا يؤكَّد بالمظهر إلاّ بعدَ أن يؤكَّدَ بالمضمر، وذلك قولك: «زيدٌ ذهب هو نفسُه، وعينُه»، و«القومُ حضروا هم أنفسُهم، وأعيانُهم»، و«النّساءُ حضرْن هنّ أنفسُهنّ، وأعيانُهنّ»، سَواءٌ في ذلك المستكِنُّ، والبارزُ. وأمّا المنصوب والمجرور، فيؤكَّدان بغيرِ شريطةٍ، تقول: «رأيتُه نفسَه»، و«مررتُ به نفسه».

* * *

قال الشارح: الاسم على ضربَيْن مُظْهَرٌ، ومُضْمَرٌ، فالمُظْهَرُ لا يؤكَّد إلاّ بظاهرٍ مثلِه، ولا يؤكَّد بمضمرٍ، فلا تقول: «جاءني زيدٌ هو»، ولا «مررت بزيدٍ هو». وذلك من قِبَلِ أنّ التأكيد بـ«النفس» و«العين» من التواكيد الظاهرةِ جارٍ مجرَى النعت في الإيضاح والبيانِ، ولذلك اشتركا في اشتراكِ الموصوف والمؤكَّدِ في الإعراب والتعريف، فلمّا كان بين التوكيد والصفة من المُناسَبة والمقارَنةِ ما ذُكر، وكان من شرط النعت أن لا يكون أَعْرَفَ من المنعوت، امتنع ذلك من التوكيد أيضًا. والمضمرُ أعرفُ من المظهر، فلم يجز أن يكون توكيدًا له؛ لأنّ التوكيد كالصفة من الجهة المذكورةِ، وأيضًا فإنّ الغرض من التوكيد الإيضاحُ والبيانُ، وإزالةُ اللَّبْس، والمضمرُ أَخْفَى من الظاهر، فلا يصلُح أن يكون مُبيِّنًا له.

وأمّا المضمرُ، فيؤكَّد بالظاهر، وبمثله من المضمرات أيضًا، فأمّا تأكيدُه بالظاهر؛ فيكون بـ«النفس» و«العين» و«كُلّ»، و«أَجْمَعَ»، وتَوابِعهما، وذلك لأنّ المظهر أَبْيَنُ من المضمر، فيصلُح أن يكون تأكيدًا له ومُبيِّنًا.

---

(١) هود: ١٠٨. وفي الطبعتين «فأمّا»، وهذا تحريف.

ولا يخلو المضمر من أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا. فإن أكّدتَ المضمرَ المرفوعَ بالنفس، والعينِ، لم يحسُن حتّى تؤكّده أوّلاً بالمضمر، ثمّ تأتي بالنفس، أو العينِ، فتقول: «قمتَ أنتَ نفسُك». ولو قلت: «قمتَ نفسُك، أو عينُك»؛ لكان ضعيفًا غيرَ حسن، لأنّ النفس والعين يَلِيان العواملَ. ومعنى قولنا: «يليان العواملَ» أنّ العوامل تعمل فيهما لا بحُكْم التَّبَعيّة، بل يكونان فاعلَيْن، ومفعولَيْن، ومضافَيْن، وذلك أنّها لم يَتمكّنا في التأكيد، بل الغالبُ عليهما الاسميّةُ. ألا تراك تقول: «طابتْ نفسُه»، و«صحّتْ عينُه»، و«نزلتُ بنفسِ الجَبَل»، و«أخرجَ اللّهُ نفسَه»؟ فلمّا لم يكن التأكيدُ فيهما ظاهرًا، فكان الغالبُ عليهما الاسميّةَ، لم يحسن تأكيدُ المضمر المرفوع بهما، لأنّه يصير لعدمِ ظهورِ التأكيد فيهما كالنعت، وعطفِ البيان، فقبُح لذلك، كما قبُح العطفُ عليه من غيرِ تأكيد.

فأمّا «كُلٌّ»، وإن كانت تلي العواملَ، فتقول: «جاءني كلُّ القوم»، و«رأيت كلَّ القوم»، و«مررت بكلِّ القوم»، فإنّ التأكيد غالبٌ عليها لِما فيها من معنَى الإحاطة والعمومِ، فكانت مشابِهةً لـ«أجمعين»، فلذلك جاز تأكيدُ المضمر المرفوع بها من غيرِ تقدُّم تأكيدٍ آخرَ بضمير.

ووجهٌ ثانٍ أنّ التأكيد بالنفس والعينِ من غيرِ تقدُّم تأكيد آخرَ ربّما أوْقعَ لَبْسًا في كثيرِ من الأمر، ألا ترى أنّك لو قلت: «هندٌ ضربتْ نفسُها»، لم يُعلَم: أَرَفَعْتَ نفسُها بالفعل وأخليتَ الفعلَ من الضمير، أم جعلتَ في الفعل ضميرًا لهِنْد، وأكّدتَه بالنفس، فإذا قلت: «هندٌ ضربَتْ هي نفسُها» حسُن من غيرِ قُبح؛ لأنّك لمّا جئت بالمضمر المنفصِل؛ عُلم أنّ الفعل غيرُ خالٍ من المضمر، لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون هُوَ الفاعلَ، أو تأكيدًا، فلا يجوز أن يكون فاعلاً، لأنّك لا تأتي بالمنفصل مع القُدْرَة على المتّصِل. ألا ترى أنّك لا تقول: «ضربتُ أنَا»؛ لأنّك قادرٌ على أن تقول: «ضربتُ». وإذا لم يجز أن يكون فاعلاً، تَعيّنَ أن يكون تأكيدًا، وإذا كان في الفعل ضميرٌ مؤكّدٌ بالضمير المنفصل، أمِنَ اللبسَ، وجاز توكيدُه بالنفس والعين، فاعرفه.

فأمّا إذا كان الضميرُ المؤكَّد منصوبًا، أو مجرورًا؛ جاز تأكيدُه بالنفس والعين، من غيرِ حاجة إلى تقدُّم تأكيدٍ بمضمر، فتقول: «ضربتُك نفسَك»، و«مررت بك نفسِك»، لأنّه لم يوجَد من اللبسِ هنا ما وُجد في المرفوع، فإن أكّدتَه بالضمير، ثمّ جئتَ بالنفس، فقلت: «ضربتُك أنتَ نفسَك»، و«مررت بك أنت نفسِك»؛ كان أبلغَ في التأكيد، وإن لم تأتِ به، فعَنْهُ مندوحةٌ، ومنه بُدٌّ.

وأمّا تأكيدُ المضمر بمثله من المضمرات، فنحو قولك: «قمتَ أنتَ»، و«رأيتُك أنتَ»، و«مررت بك أنتَ»، فيكون تأكيدُ المرفوع والمنصوب والمجرور، بلفظ واحد، وهو ضميرُ المرفوع، وإنّما كان كذلك من قِبَل أنّ أصلَ الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصبِ والجرّ، كما كانت الأسماءُ الظاهرةُ على صيغة واحدة، والإعرابُ في آخرِها يُبيِّن

أحوالَها، وكما كانت الأسماءُ المُبْهَمة المبنيّة على صيغة واحدة، وعواملُها تدلّ على إعرابها ومواضعها، نحوَ: «جاءني هذا»، و«رأيت هذا»، و«مررت بهذا».

وقد فصلوا بين ضميرِ المرفوع، والمنصوبِ، والمجرورِ في بعضِ المواضع، فقالوا: «ضربتَ زيدًا»، و«ضَرَبَك زيدٌ»، و«مررتُ بغلامي». فالتاءُ ضميرُ المرفوع، والكافُ ضميرُ المنصوب، والياءُ ضميرُ المجرور. ولفظُ كلّ واحد منها غيرُ لفظ الآخر، وقد ساوَوْا بين المرفوع، والمنصوب، والمجرور في بعضِ المواضع. وذلك نحو: «قُمْنَا»، و«ذَهَبْنَا»، النونُ والألف في موضعِ رفع، و«أكْرَمَنَا زيدٌ»، و«أعْطَانَا عمرٌو»، النونُ والألف في موضع نصب، ولذلك وقعَ الظاهرُ بعده مرفوعًا بحقّ الفاعل، وتقول: «نَزَلَ علينا»، و«غلامُنا»، فيكون النونُ والألف في موضعِ جرّ.

وأصلُ الضمير المنفصل المرفوعُ؛ لأنّ أوّلَ أحواله الابتداءُ، وعاملُ الابتداء ليس بلفظٍ، فإذا أُضمر، فلا بدّ أن يكون ضميرُه منفصلاً، والمنصوبُ والمجرورُ عاملُهما لا يكون إلّا لفظًا، فإذا أُضْمر، اتّصلا به، فصار المرفوعُ مختصًّا بالانفصال، فإذا أُكّد المضمر لتحقيقِ الفعل له دون من يقوم مقامَه، احتجنا إلى ضمير منفصل. وأصلُ الضمير المنفصل المرفوعُ. ولم يكن للمجرور ضميرٌ منفصلٌ، وكان المجرورُ والمنصوبُ من وادٍ واحدٍ، فحُملا عليه مع أنّهم أرادوا الفرقَ بين البَدَل والتأكيدِ، فإذا قالوا: «رأيتُك إيّاك»، كان بدلاً، وإذا قالوا: «رأيتُك أنت»، كان تأكيدًا. فلذلك استُعمل ضميرُ المرفوع في المنصوب والمجرورِ، واشترك الجميعُ فيه، كما اشتركن في «نَا». وجروا في ذلك على قياسِ اشتراكها كلّها في لفظ واحد كما ذكرنا. فإذا قلت: «قُمْتَ أنت»، فـ«أَنْتَ» في موضعِ رفع؛ لأنّه تأكيدٌ لمرفوع، والتأكيدُ تابعٌ للمؤكَّد. يدلّ على ذلك أنّك لو أتيتَ بالنفس والعينِ؛ لكان مرفوعًا، نحوَ قولك: «قمتَ أنت نفسُك»، وإذا قلت: «رأيتُك أنت»، فـ«أَنْتَ» في موضعِ نصب، لأنّه تأكيدٌ لمنصوبٍ، وإذا قلت: «مررتُ بك أنت»، فـ«أَنْتَ» في موضعِ مجرور.

فإن قيل: فهل هذا التأكيدُ من قبيلِ التأكيد اللفظيّ، أو من قبيلِ التأكيد المعنويّ؟ قيل: لا بل هو بالتأكيد اللفظيّ أشبهُ؛ لأنّ التأكيد المعنويّ له ألفاظٌ مخصوصةٌ وشروطٌ، وسيُوضَح أمرها بعد، فاعرفه.

* * *

[اختصاص «النفس» و«العين» بالتفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه]

قال صاحب الكتاب: **والنفس والعين مُخْتَصّتان بهذه التَّفْصِلة بين الضمير المرفوع وصاحبَيْه[1]، وفيما سِواهما لا فَصْلَ في الجواز بين ثلاثتها، تقول: «الكتابُ قُرىء كلُّه»، «وجاؤوني كلُّهم»، و«خرجوا أجمعون».**

* * *

(١) أي: الضمير المنصوب والضمير المجرور.

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ تأكيدَ المضمر المرفوع بالنفس والعين من غيرِ تقدّمِ تأكيدِ مضمرٍ منفصلٍ قبيحٌ، وهو جائزٌ مع قُبْحه. وهو مع بعضِ المضمرات أقبحُ، فقولُك: «زيدٌ جاء نفسُه» أقبحُ من قولك: «جئتُ نفسي»؛ لأنّه في المسألة الأُولى ربّما أوقع لَبْسًا. وقولُك: «قمتُ نفسي» أقبحُ من قولك «قُمْنَا أنفسُنا»؛ لأنّ في هذه المسألة الضميرَ بارزٌ، وهو على حرفَيْن كالأسماء الظاهرة من نحوِ «يَدٍ»، و«أَبٍ»، وفي المسألة الأُولى على حرف واحد، فكان بعيدًا من المتمكّنة.

وأمّا الضميرُ المنصوب والمجرور، فيجوز تأكيدُهما بالنفس والعين، وإن لم يتقدّمهما تأكيدٌ، لأنّه لا لَبْسَ فيهما، وليسا من الفعل كالجُزْء منه، كما كان ضميرُ الفاعل.

فالتأكيد بالنفس والعين مختصّ بهذه التَّفْصلة، أي بين تأكيدِ ضميرِ المرفوع بالنفس والعين، وبين تأكيد ضميرِ المنصوب والمجرورِ بهما، للفرق الذي ذكرناه.

وليس بين تأكيدهنّ بغيرِ النفس والعين فصلٌ، بل ذلك سائغٌ جائزٌ، فلذلك **قال**: «وفيما سِواهما» يعني: النفسَ، والعينَ، لا فَصْلَ في جوازِ ثلاثتها، فلذلك تقول: «الكتابُ قُرِىء كلُّه»، فتُؤكّد الضميرَ المستكِنَّ من غيرِ تقدُّمِ تأكيدِ مضمرٍ؛ لما ذكرناه من غَلَبَةِ التأكيد على «كُلّ»، فكانت كـ«أجمعين» فاعرفه.

فصل
[التأكيد بـ«كلّ» و«أجمع»]

قال صاحب الكتاب: **ومتى أكّدتَ بـ«كل» و«أَجْمَعَ» غيرَ جمع، فلا مذهبَ لصحّته حتّى تقصِدَ أَجْزاءَه، كقولك: «قرأتُ الكتاب، وسِرْتُ النهارَ كلَّه، وأجمعَ»، و«تبحَّرْتُ الأرضَ وسرتُ الليلةَ كلَّها، وجَمْعاءَ».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ «كُلاًّ» و«أجمع» معناهما الإحاطةُ والعمومُ، فلا يؤكَّد بهما إلاّ ما يتبعَّضُ، ويصحّ تَجزِئَتُه، فتقول: «قرأتُ الكتابَ كلَّه»؛ لأنّه يُمكِنُ قِراءةُ بعضه، و«سرتُ النهارَ أجمعَ»، لإمكانِ سَيْرِ جُزْءٍ منه، و«تبحرتُ الأرضَ»، أي: توسّعتُ فيها، و«سرتُ الليلةَ جَمْعاءَ». كلُّ هذه الأشياء يجوز تأكيدُها بـ«كل» و«أجمع»؛ لإمكانِ تجزئتها وتبعُّضِها.

وقوله: «لا مذهبَ لصحّته حتّى تقصِد أجزاءَه»، يريد: إذا كان العاملُ ممّا يقبَل التجزئةَ، نحوَ: «رأيتُ زيدًا»، و«ضربتُ عمرًا»، لأنّ الرؤية والضربَ يجوز أن يقعا ببَعْضه، وأن يقعا بكُلّه، فجاز تأكيدُه بـ«كل»، و«أجمع»، إذا أريد جميعُ أجزائه. ولو قلت: «جاء زيدٌ أو أقبلَ محمّدٌ كلُّه أو أجمعُ»، لم يصحّ؛ لأنّ المَجيء والإقبالَ لا يصحّ من أجزائهما، فإن أردتَ أنّه جاء سالم الأعضاء لم يُفقَد منها شيءٌ نحو اليَدَيْن والرِّجْلَيْن، لم يبعُد جوازُه.

فصل

[تأكيد النكرة بـ«كلّ» و«أجمعون»]

قال صاحب الكتاب: **ولا يقع «كلّ» و«أجمعون» تأكيدَيْن للنكرات، لا تقول: «رأيتُ قومًا كلَّهم»، ولا «أجمعين»، وقد أجاز ذلك الكوفيون**[1] **فيما كان محدودًا كقوله [من الرجز]:**

٤١٢ـ **قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ النكراتِ لا تُؤكَّد بالتأكيد المعنويّ، وإنّما تؤكَّد بالتأكيد اللفظيّ لا غيرُ، لو قلت: «أكلتُ رغيفًا كلَّه»، أو «قرأتُ كتابًا أجمعَ»، لم يجز، وإنّما تقول: «أكلت رغيفًا رغيفاً»، أو «قرأت كتابًا كتابًا». وإنّما لم تؤكَّد النكرات بالتأكيد المعنويّ؛ لأنّ النكرة لم يثبُت لها حقيقةٌ، والتأكيدُ المعنويُّ إنّما هو لتمكينِ معنَى الاسم، وتقريرِ حقيقته. وتمكينُ ما لم يثبت في النفس مُحالٌ. فأمّا التوكيدُ اللفظيُّ، فهو أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ، وتمكينِه من ذِهْنِ المخاطب، وسَمْعِه خَوْفًا من توهُّم المجاز، أو توهُّم غَفْلَة عن استماعه. فاللفظُ هو المقصود في التأكيد اللفظيّ، فأمّا المعنويُّ، فإنّما المرادُ منه الحقيقةُ، ولذلك أُعيد المعنى في غيرِ ذلك اللفظ.

وأمرٌ آخرُ أنّ الألفاظ التي يُؤكَّد بها في المعنى مَعارفُ، فلا تتبَع النكراتِ توكيدًا لها، لأنّ التوكيد كالصفة.

وذهب الكوفيون إلى جوازِ تأكيدِ النكرة بالتأكيد المعنويّ إذا كانت النكرة محدودةً، أي: معلومةَ المِقدار، نحوَ: «يوم»، و«شَهْر» و«فَرْسَخ» و«مِيل» و«ضَرْبَة»

---

(١) انظر المسألة الثالثة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٤٥١ ـ ٤٥٦.

٤١٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربيّة ص٢٩١؛ والإنصاف ٢/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ٥/ ١٦٩؛ والدرر ٦/ ٣٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٦٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٥؛ والمقرب ١/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٤.

اللغة: صرّت: صوّتت. البكرة: ما يستقى عليها من البئر.

الإعراب: **«قد»**: حرف تحقيق. «صرّت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«البكرة»**: فاعل مرفوع. **«يومًا»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «صرّ». **«أجمعا»**: توكيد معنوي لـ «يومًا» منصوب، والألف: للإطلاق. وجملة «صرّت» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب

والشاهد فيه قوله: «يومًا أجمعا» حيث أكّد النكرة المحدودة بـ «أجمعا»، وهذا هو مذهب المدرسة الكوفيّة، والمدرسة البصرية تأباه.

و«أَكْلَة»، ونحوِ ذلك، واستدلّوا على جوازه بقوله [من البسيط]:

٤١٣ـ [لكنّه شاقه أن قيل ذا رجب] يا ليتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّه رَجَبُ

فَجَرَّ «كُلِّه» على التأكيد لـ«حَوْل»، وهو نكرةٌ. وأنشدوا أيضًا [من الرجز]:

٤١٤ـ إذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدَا يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّه مُطَّرِدَا

---

٤١٣ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن مسلم الهذليّ في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠ (من قصيدة مفتوحة الرويّ)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٠٧؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٢٩٠؛ والإنصاف ص٤٥١؛ وأوضح المسالك ٢/ ٣٣٢؛ وتذكرة النحاة ص٦٤٠؛ وجمهرة اللغة ص٥٢٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٢٥؛ وشرح قطر الندى ص٢٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٦.

اللغة والمعنى: شاقه: هيّج شوقه. الحول: السنة.

يقول: إنّه في شهر رجب قد اشتدّ شوقه وهاج، فيا ليت جميع أشهر السنة رجب.

الإعراب: «**لكنّه**»: حرف مشبّه بالفعل. والهاء: ضمير في محلّ نصب اسم «لكنّ». «**شاقه**»: فعل ماضٍ، والهاء: في محلّ نصب مفعول به. أن: حرف مصدريّ. «**قيل**»: فعل ماضٍ للمجهول. والمصدر المُؤوّل من «أن قيل» في محلّ رفع فاعل «**شاقه**». «**ذا**»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**رجب**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**يا**»: حرف تنبيه. «**ليت**»: حرف مشبّه بالفعل. ويجوز أن تكون «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف تقديره: «يا قوم». «**عدة**»: اسم «ليت» منصوب، وهو مضاف. «**حول**»: مضاف إليه مجرور. «**كلّه**»: توكيد معنويّ لـ«حول» مجرور، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. «**رجب**»: خبر «ليت» مرفوع.

وجملة «لكنّه شاقه» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة «**شاقه**» الفعليّة: في محلّ رفع خبر «لكن». وجملة «ذا رجب» الاسميّة: في محلّ رفع نائب فاعل. وجملة «يا ليت» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «**ليت عدّة...**» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «حول كلّه» حيث أكّد النكرة التي هي قوله: «حول» لما كانت النكرة محدودة؛ لأنّ «العام» معلوم الأوّل والآخر، وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالّة على الإحاطة، وهو قوله: «كله»، وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين.

٤١٤ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص٢٩٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠.

اللغة: القَعود: البكر من الإبل حين يركب، أي يمكن ظهره من الركوب، وأدنى ذلك أن يأتي عليه سنتان. حَفَدَ: خَفَّ في العمل وأسرع. اليوم المطرد: الطويل، الكامل التام.

المعنى: إذا كرّ القعود فيها أسرع في السير والجري طيلة يوم جديد تام.

الإعراب: «**إذا**»: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية في محلّ نصب مفعول فيه، متعلقة بجوابها. «**القعود**»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. «**كرّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «كرّ». «**حفدا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح والألف للإطلاق، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «**يومًا**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «حفد». «**جديدًا**»: صفة «يوماً» منصوبة بالفتحة. «**كلّه**»: =

وقال الآخر [من الرجز]:

قـد صَـرَّتِ الـبَـكْـرَةُ يـومًـا أجـمـعـا[1]

فأكّد «يومًا» وهو نكرةٌ. ولا حجّةَ في هذه الأبيات لقِلّتها وشُذوذِها في القياس، مع أنّ الرواية [من البسيط]:

يـا لـيـت عـدّةَ حـولٍ كـلّـه رجـبُ

بالإضافة، وإذا أضيف كان معرفةً، والرواية في قوله [من الرجز]:

يـومًـا جـديـدًا كـلُّـه مـطَّـردا

برفعِ «كُلّ» على تأكيدِ المضمر في «جديد»، والمضمراتُ كلُّها معارفُ. وأما قوله [من الرجز]:

قـد صـرّت الـبـكـرة يـومًـا أجـمـعـا

فلا يُعرَف قائله مع شُذوذه.

فإن قيل: «ومن أينَ زعمتم أنّ هذه الأسماء التي يؤكّد بها معارفُ؟ فالجوابُ: أمّا ما أضيف منها إلى المضمر، فلا إشكالَ في تعريفه، نحو قوله: «كُلُّهُ»، و«نفسُه»، و«عينُه». وأمّا «أجمع»، و«أجمعون»، وتوابعُهما، فقد اختلف الناسُ في تعريفها، من أيِّ وجه وقع لها التعريفُ، فذهب قومٌ إلى أنّها في معنَى المضاف إلى المضمر؛ لأنّك إذا قلت: «رأيت الجَيْشَ أجمعَ»، كان في تقديرِ: «رأيت الجيشَ جَمِيعَه»، وكذلك إذا قلت: «رأيت القومَ أجمعين»، كان في تقديرِ «رأيت القومَ جميعَهم»، وكان يجب أن تقول: «جاءني القومُ كلُّهم، أَجْمَعُهم، أَكْتَعُهم، أَبْصَعُهم»، فحذفوا المضاف إليه، وعوّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون، فصارت الكلمةُ بذلك الجمع يراد بها المضافُ، والمضافُ إليه، ولهذا لم يَجْرِين على نكرةٍ، وصار ذلك كجَمْعهم «أَرْضٌ» على «أَرضينَ» عوضًا من تاءِ التأنيث.

فإن قيل: إنّ تاء التأنيث تتنزّلُ من الاسم منزلةَ جُزء منه، ولذلك كانت حرفَ الإعراب منه، فقالوا: «قائمةٌ»، و«قاعدةٌ»، عوّضوا منها كما عوّضوا ممّا حُذف من نفسِ

= توكيد معنوي منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «مطّردا»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة.

وجملة «إذا القعود كرّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «القعود وفعلها المحذوف»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «كرّ»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حَفَدَ فيها»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «يومًا جديدًا كله» حيث أكد قوله «يومًا» ـ وهو نكرة محدودة ـ بقوله «كله» فذلك يدل على جواز تأكيد النكرة المحدودة بألفاظ لتوكيد المعارف.

(١) تقدم بالرقم ٤١٢.

الكلمة، نحوِ: «مِائةٍ» و«مِئين»، و«قُلَةٍ» و«قُلِين»، و«ثُبَةٍ» و«ثُبِين»، والمضافُ إليه كلمةٌ قائمةٌ بنفسها، وحرفُ الإعراب ما قبلَها، فالجوابُ أنّ المضاف إليه أيضًا يتنزّلُ من المضاف منزلةَ ما هو من نفسِ الاسم، ولذلك لا يُفصَل بينهما.

وإذا صغّرتَ نحوَ «عبد الله» و«امرئ القَيْس»، ونحوهما من الأعلام المضافةِ، إنّما تُصغّر الاسمَ المضافَ دون المضاف إليه، فتقول: «هذا عُبَيْدُ الله»، و«مُرَيْئُ القيس»، كما تفعل ذلك في عَلَمِ التأنيث، ألا ترى أنّك تقول في تصغيرِ «طَلْحَةَ» ونحوه: «طُلَيْحَةُ»، وفي تصغير «حَمْراءَ»: «حُمَيْراء»، فتُصغّر الصدرَ، وتُبْقِي علمَ التأنيث بحاله، فلمّا تنزّل المضافُ إليه من المضاف منزلةَ الجزء من الكلمة؛ جاز أن يُعوَّض منه إذا حُذف، وأريد معناه.

وذهب قومٌ من المُحقّقين إلى أنّ تعريفَ هذه الأسماء بالوَضْع، وهو من قبيلِ تعريفِ الأعلام، نحو: «زيد»، و«عمرو». ويدلّ على صحّةِ ذلك أنّ «أجمعَ»، و«جُمَعَ» لا ينصرفان، فأمّا «أجمع»، فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، وأمّا «جُمَعُ» فلا ينصرف للتعريف والعَدْلِ، فذهب قومٌ إلى أنّه معدولٌ عن «جُمْع» لأنّ «فَعْلاء» ممّا مُذكّرُه على «أَفْعَلَ» تُجمع على «فُعْلٍ» نحوَ «حَمْراءَ» و«حُمْرٍ»، و«صَفْراءَ» و«صُفْرٍ»، وهو رأيُ أبي عثمانَ المازنيّ، وكان يعتقِد في التأكيد أنّه ضربٌ من الصفة. وذهب آخرون إلى أنّه معدولٌ عن «جَمَاعَى» لأنّ «فَعْلاء» إنّما تُجمع على «فُعْلٍ» إذا كانت صفةً، نحوَ: «حَمْراءَ وحُمْرٍ»، و«صَفْراءَ وصُفْرٍ»، وأمّا إذا كانت اسمًا، فبابُها أن تُجمع على «فَعَالَى»، نحوَ: «صَحْراءَ وصَحَارَى»، و«أَجْمَعَ، وجُمَعُ» اسمان غيرُ صفتَيْن.

ويُنقَل عن صاحب هذا الكتاب أنّه كان يذهب إلى أنّ «أجمع» و«أجمعين»، وما بعدهما معارفُ لأنّها معدولةٌ عن الألف واللام، والمرادُ «الأجمعُ»، و«الأجمعون»، كما أنّ «أَمْسِ» معدولٌ عن «الأمْسِ»، وقد تكرّر العدلُ في «جُمَعَ» كأنّه معدولٌ عن شيئَيْن: الألفِ واللام، وعن «جَماعَى» كـ«صَحارَى»، فاعرفه.

فصل

[التأكيد بـ«أكتعون» و«أبتعون» و«أبصعون»]

قال صاحب الكتاب: **و«أَكْتَعون»، و«أَبْتَعون»، و«أَبْصَعون» إتباعاتٌ لـ«أجمعون» لا يَجِئْنَ إلاّ على إثره، وعن ابن كَيْسانَ تَبْدَأُ بأَيَّتِهِنّ شئتَ بعدها. وسُمع: «أجمعُ أبصعُ»، و«جُمَعُ كُتَعُ»، و«جُمَعُ بُتَعُ»، وعن بعضهم: «جاءني القومُ أكتعون».**

* * *

قال الشارح: الأسماءُ التي يُؤكَّد بها مُرتَّبةٌ، فبعضُها مقدَّمٌ، فـ«نفسه» و«عينه»، مقدَّمان على «كُلّ»؛ لأنهما أشدُّ تمكُّنًا في الاسميّة من «كلّ» على ما تقدّم، و«كلٌّ» مقدَّمةٌ على «أجمعَ»؛ لأنّ «كلاًّ» تكون تأكيدًا وغيرَ تأكيد، و«أجمعُ» لا تكون إلاّ تأكيدًا، تقول:

«إنّ القوم كلُّهم في الدار»، فيجوز رفعُ «كُلّ» ونصبُها، فالنصبُ على التأكيد، والجارُّ والمجرور الخبرُ، وأمّا الرفع، فعلى الابتداء، وخبرُه الجارُّ والمجرور بعده، والجملةُ من الابتداء والخبرِ خبرُ «إنَّ». قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[1]، رُوي بنصبِ «كلّ» ورفعها، فالنصبُ على التأكيد، والرفعُ على الابتداء.

وأمّا ما بعدَ «أجمع»، فتَوابعُ لا تقع إلّا بعدها، فـ«أكْتَعُ» تابعٌ لـ«أجمع»، يقع بعده كقولنا: «حَسَنٌ بَسَنٌ»، و«أبصعُ» تابعٌ لـ«أكتعَ» يقع بعده هذا ترتيبها.

وحكى ابن كَيْسانَ أنّك تبدأ بأيّتهنّ شئت بعد «أجمع»، كأنّه يجعل هذه الألفاظ إتباعاتٍ لـ«أجمع»، فلا يُقَدَّمْنَ عليها بل لك أن تأتي بأيّتهنّ شئت بعد «أجمع»، وتُؤخّر الباقي.

وقد جاء عن العرب: «أجمعُ أبصعُ»، و«جُمَعُ كُتَعُ»، و«جُمَعُ بُتَعُ»، فيُقدِّمون «أجمع»، ثمّ يُتْبِعونها ما شاؤوا من هذه التوابع على ما ذكرناه.

وأجاز بعضُهم: «جاء القوم أكتعون»، فيجعلونها كـ«أجمعين»، وليست تابعةً، وقد تقدّم أنّ بعضهم يجعل هذه الأشياءَ كلَّها تَواكيدَ، ومعناها كمعنًى «أجمع»، فأَيَّها شئت قدّمتَ، وبأيّها شئت أكّدتَ، فاعرفه.

---

(١) آل عمران: ١٥٤.

الصفة

فصل
[تعريفها]

قال صاحب الكتاب: **هي الاسمُ الدالُّ على بعضِ أحوالِ الذات، وذلك نحو: «طويلٍ»، و«قَصير»، و«عاقِل»، و«أَحْمَق»، و«قائم»، و«قاعِد»، و«سَقيم»، و«صحيح»، و«فقير»، و«غَنيّ»، و«شَريف»، و«وَضيع»، و«مُكْرَمَ»، و«مُهان»، والذي تُساق له الصفةُ هو التَّفرِقةُ بين المشترِكَيْن في الاسم، ويقال إنّها للتخصيص في النكرات، وللتَّوْضيح في المعَارِف.**

* * *

قال الشارح: الصفة والنَّعْت واحدٌ، وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ النعت يكون بالحِلْية، نحو: «طويل»، و«قصير»، والصفةَ تكون بالأفعال، نحو: «ضاربٍ» و«خارج». فعلى هذا يقال للباريء سُبْحانَه: موصوفٌ، ولا يقال له منعوتٌ، وعلى الأوّل هو موصوفٌ ومنعوتٌ.

والصفةُ لفظٌ يتبع الموصوفَ في إعرابه تَحْلِيَةً وتخصيصًا له بذِكْرِ معنًى في الموصوف، أو في شيء من سَبَبه، وذلك المعنى عَرَضٌ للذات لازمٌ له.

وقوله: «الاسم الدالّ على بعضِ أحوالِ الذات» فتَقْريبٌ، وليس بحَدٍّ على الحقيقة، لأنّ الاسم ليس بجِنْس لها، ألا ترى أنّ الصفة قد تكون بالجملة والظرفِ، نحوِ «مررت برجلٍ قام»، و«مررت برجلٍ أبوه قائمٌ، وبرجل في الدار، ومن الكِرام». فقولُنا: «لَفْظٌ» أسدُّ؛ لأنّه يشمَل الاسمَ والجملةَ والظرفَ.

وقوله: «الدالّ على بعضِ أحوالِ الذات»، لا يكفِي فَصْلاً. ألا ترى أنّ الخبر دالٌّ على بعض أحوال الذات نحوَ «زيدٌ قائمٌ»، و«إنّ زيدًا قائمٌ»، و«كان زيدٌ قائمًا». فإن أضاف إلى ذلك الجَارِي عليه في إعرابه، أو التَّابعَ له في إعرابه، استقام حَدًّا، وفَصَلَه من الخبر، إذ الخبرُ لا يتبَع المُخْبَرَ عنه في إعرابه.

والغَرض بالنعت تخصيصُ نكرة، أو إزالةُ اشتراكٍ عارضٍ في معرفة، فمثال صفةِ النكرة قولُك: «هذا رجلٌ عالمٌ»، و«رأيت رجلاً عالمًا»، و«مررت برجلٍ عالم، أو من بني تَميم»، فـ«رجلٌ عالمٌ» أو «من بني تميم» أخصُّ من «رجلٍ». ومثالُ صفةِ المعرفة قولُك: «جاءني زيدٌ العاقلُ»، و«رأيت زيدًا العَاقلَ»، و«مررت بزيدِ العاقلِ». فالصفةُ ههنا

فصلته من زيد آخَر ليس بعاقلٍ، وأزالت عنه هذه الشركَة العارضَة، أي أنّها اتّفقت من غيرِ قصد من الواضع، إذ الأصلُ في الأعلام أن يكون كلُّ اسم بإزاءِ مسمًّى، فينفصِلُ المسمَّيات بالألقاب، إلّا أنّه ربّما ازدحمتِ المسمّياتُ بكَثْرتها، فحصل ثمّ اشتراكٌ عارضٌ، فأُتي بالصفة لإزالةِ تلك الشركة، ونَفْيِ اللَّبْس. فصفةُ المعرفة للتوضيح والبيان، وصفةُ النكرة للتخصيص، وهو إخراجُ الاسم من نوع إلى نوع أخصَّ منه.

وقوله: «الذي تُساق له الصفة هو التَّفْرِقة بين المشتركَيْن في الاسم»، يريد: أنّ الصفة تُزيل الاشتراكَ الجِنْسيَّ، نحوَ: «رجل»، و«فرس»، والاشتراكَ العارضَ في المعارف، وقيل: إنّها للتخصيص في النكرات، وللتوضيح في المعارف على ما ذكرناه. ولمّا كان الغرضُ بالنعت ما ذكرناه من تخصيصِ النكرة وإزالةِ الاشتراك العارض في المعرفة، وجب أن يُجعَل للمنعوت حالٌ تَعرَّى منها مُشارِكُه في الاسم، ليتميّزَ به، وذلك يكون على وجوهٍ: إمّا بخلْقه، نحو: «طويل»، و«قصير»، و«أبيضَ»، و«أسودَ»، ونحوِها من صفاتِ الحِلْية، وإمّا بفعلٍ اشتهر به، فصار لازمًا له. وذلك على ضربَيْن: آليٌّ، وهو ما كان عِلاجًا، نحوَ: «قائم»، و«قاعد»، و«ضارب» و«آكل» ونحوِها، ونَفْسانيٌّ، نحو: «عاقل»، و«أحمقَ»، و«سَقِيم»، و«صَحيح»، و«فَقير»، و«غَنِيّ»، و«شريف»، و«ظريف»، و«وضيع»، و«مُكْرَم»، و«مُهان» إذا اشتهر بوقوعِ ذلك به. وإمّا بحِرْفَةٍ، أو أمرٍ مُكْتَسبٍ، نحو «بَزّاز»، و«عَطّار»، و«كاتِب»، ونحو ذلك. وإمّا بنَسَبٍ إلى بَلَد، أو أبٍ، نحوِ: «قُرَشيّ»، و«بَغْداديّ»، و«عَرَبيّ»، و«عَجَميّ»، ونحوِ ذلك من الخاصّة التي لا تُوجَد في مُشارِكه فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: **وقد تجيء مَسُوقةً لمجرَّدِ الثناءِ والتعظيم، كالأَوْصاف الجارِيَة على القَديم سُبْحانَه، أو لِما يُضادّ ذلك من الذَّمّ والتحقير، كقولك: «فعل فُلانٌ الفاعلُ الصانعُ كذا»، وللتأكيد، كقولهم: «أمسِ الدابِرُ»، وقوله عزَّ وجل: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾**[1].

* * *

قال الشارح: وقد يجيء النعتُ لمجرَّد الثناء والمَدْح، لا يراد به إزالةُ اشتراك، ولا تخصيصُ نكرة، بل لمجرّد الثناء والمدح، أو ضِدِّهما من ذَمٍّ أو تحقيرٍ، وتعريفِ المخاطب من أمرِ الموصوف ما لم يكن يعرفُه، وذلك نحو قولك: «جاءني زيدٌ العاقلُ الكريمُ الفاضلُ»، تريد بذلك تَنْويهَ الموصوف والثناءَ عليه بما فيه من الخِصال الحميدة.

ومن ذلك صفاتُ البارىء سبحانه، نحو: «الحَيّ العالم، القادر» لا تريد بذلك فَصْلَه من شريكِ الله، تعالى عن ذلك، وإنّما المرادُ الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهةِ الإخبار عن نفسه بما فيه، لمعرفةِ ذلك والنَّدْبِ إليه.

---

(١) الحاقة: ١٣.

وتقول في الذمّ: «رأيتُ زيدًا الجاهلَ الخبيثَ» ذممتَه بذلك، لا أنك أردت أن تفصِله من شريكٍ له في اسمه ليس متّصِفًا بهذه الأوصاف، وقد تجيء الصفة للتأكيد، نحو قولهم: «أَمْسِ الدابِرُ»، و«أمس» لا يكون إلّا دابرًا، و«الميّتُ العابرُ»، والميّتُ لا يكون إلّا عابرًا، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[1]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[2]. ومعنى التأكيد هنا أنّ مدلولَ الصفة استُفيد ممّا في الموصوف، فصار ذكرُه في الصفة كالتكْرار، إذ ليس فيه زيادةُ معنًى بخِلاف قولك: «رجلٌ ظريفٌ» ألا ترى أنّ الظَّرْف لم يُفهَم من قولك: «رجلٌ»، فافْهَمْ.

فصل
[مجيء الصفة اسمًا مشتقًّا]

قال صاحب الكتاب: **وهي في الأمر العامّ. إمّا أن تكون اسمَ فاعل، أو اسمَ مفعول، أو صفةً مشبّهةً. وقولُهم: «تَمِيمِيٌّ»، و«بَصْرِيٌّ» على تأويلِ منسوبٍ، ومَعْزُوٌّ، وذُو مالٍ، وذاتُ سِوارٍ متأوَّلٌ بمُتَمَوِّل، ومُتَسَوِّرة، أو بصاحِبِ مال، وصاحبةِ سِوار، وتقول: «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وأيِّما رجلٍ» على معنًى كاملٍ في الرجوليّة. وكذلك «أنت الرجلُ كُلُّ الرجلِ» و«هذا العالِمُ وحَقُّ العالِمِ» يُراد به: البَلِيغُ الكاملُ في شأنه، و«مررتُ برجلٍ رجلِ صِدْقٍ، ورجلٍ رجلِ سَوْءٍ». كأنّك قلت: «صالحٍ، وفاسدٍ» والصدقُ ههنا بمعنى الصَّلاح، والجَوْدة، والسوءُ بمعنَى الفَساد والرَّداءة، وقد استضعف سيبويه[3] أن يقال: «مررت برجلٍ أَسَدٍ» على تأويل جَرِيءٍ.**

* * *

قال الشارح: ولا تكون الصفة إلاّ مأخوذةً من فعلٍ، أو راجعًا إلى معنى الفعل، وذلك كاسم الفاعل، نحو: «ضارب» و«آكل»، و«شارب»، و«مُكْرِم» و«مُحْسِن»، وكاسم المفعول، نحو: «مَضْروب»، و«مَأكول»، و«مَشْروب»، و«مُكْرَم»، و«مُحْسَن إليه»، أو صفةٍ مشبَّهةٍ باسم الفاعل، نحو: «حَسَن»، و«شديد»، و«بَطَل»، و«أبيضَ»، و«أسودَ». وذلك ليدلّ باشتقاقه على الحال التي اشتُقّ منها ممّا لا يُوجَد في مُشاركه في الاسم، فيتميّزَ بذلك.

وقد وصفوا بأسماء غير مشتقّة ترجع إلى معنى المشتقّ، قالوا «رجلٌ تميميٌّ، وبصريٌّ»، ونحوهما من النسَب، فهذا ونحوه ليس بمشتقّ؛ لأنّه لم يُؤخَذ من فعلٍ، كما أُخذ «ضاربٌ» من «ضَرَبَ»، وإنّما هو متأوَّلٌ بـ«منسوبٍ» و«مَعْزُوّ»، فهو في معنى اسم

---

(١) النساء: ١٧١.
(٢) الحاقة: ١٣. وفي الطبعتين «وإذا»، تحريف.
(٣) الكتاب ١/ ٤٣٤.

المفعول، إذ «منسوبٌ»، و«معزوٌّ» من أسماء المفعولين. تقول: «نسبتُه فهو منسوبٌ»، و«عزوتُه فهو معزوٌّ».

وقالوا: «هذا رجلٌ ذو مالٍ»، و«امرأةٌ ذاتُ مال»، فهذا أيضًا ليس مأخوذًا من فعلٍ، وإنّما هو واقعٌ موقع اسم الفاعل، وفي معناه؛ لأنّ قولك: «ذو مال» بمعنًى: صاحبِ مال، أو مُتَمَوِّلٍ؛ لأنّه إذا كان ذا مال كان متموّلاً. «وذاتُ سِوارٍ» بمعنى صاحبة سوار، أو مُتَسَوِّرَةٍ، فهو في تأويل اسم الفاعل، كما كان الذي قبله في تأويل اسم المفعول.

وقالوا: «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، وأيِّما رجلٍ، وبرجلَيْن أيِّ رجلَيْن وأيِّما رجلَيْن، وبرجالٍ أيِّ رجالٍ وأيِّما رجالٍ»، أرادوا بذلك المبالغةَ، فـ«أيٌّ» هنا ليس بمشتقّ من معنًى يُعرَف، وإنّما يضاف إلى الاسم للمبالغة في مَدْحه، ممّا يُوجِبه ذلك الاسم، فكأنّك قلت: «كاملٌ في الرجُوليّة».

وقالوا: «أنت الرجلُ كُلُّ الرجل»، و«هذا العالمُ جِدُّ العالم، وحَقُّ العالم» جاؤوا بهذه الألفاظ في صفاتِ المَدْح والذمّ، والمراد بها المبالغةُ فيما تضمّنه لفظُ الموصوف، فإذا قالوا: «الرجلُ كُلُّ الرجلِ»، فمعناه: الكاملُ في الرجال. قال الشاعر [من السريع]:

٤١٥ـ هو الفَتَى كُلُّ الفَتَى فاعلَموا لا يُفسِدُ اللَّحمَ لَدَيْهِ الصُّلُولْ

أي: هو الكاملُ في الفِتْيان، وإذا قالوا: «هو العالمُ جِدُّ العالم، وحَقُّ العالم»، فمعناه: البالغ الكاملُ في العلم. وكذلك لو قال: «اللَّئيمُ جِدُّ اللئيم، أو حقُّ اللئيم»، لكان معناه المبالغةَ في اللُّؤم والجِدُّ. والحقُّ هنا واحدٌ. يقال: «جَادَّهُ في الأمر» أي: حاقَّهُ، ولا يحسن: «هذا عبدُ الله كلُّ الرجلِ»؛ لأنّه ليس في لفظِ «عبد الله» معنى يكون

---

٤١٥ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص١٧٦؛ ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صلل)؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٧٤.

شرح المفردات: صَلَّ اللحمُ: أَنْتَنَ. يصف ممدوحه بالكرَم.

الإعراب: «**هو**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**الفتى**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**كلُّ**»: صفة (الفتى) مرفوعة بالضمّة وهو مضاف. «**الفتى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**فاعلموا**»: الفاء للاستئناف، وفعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «**لا**»: حرف نفي. «**يفسد**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**اللحم**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**لديه**»: ظرف مكان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بحال من «**اللحم**»، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**الصلول**»: فاعل «يفسد» مرفوع بالضمّة، وسُكّن لضرورة القافية.

وجملة «هو الفتى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فاعلموا»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يفسد»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «هو الفتى كلّ» حيث لم تأت «كلّ» للتوكيد، بل صفة للمدح بمعنى: الكامل في الفتيان.

«كُلُّ الرجل» مبالغةً فيه. وهو، مع قُبْحه، جائزٌ؛ لأنّه لو لم يذكُر عبد الله، وقال: «هذا كلُّ الرجل»، جاز ودلّ على معنى المبالغة والكَمالِ، ولأنّ «عبد الله» رجلٌ، فكأنّك قلت: «هذا الرجلُ المدعوُّ عبد الله كلُّ الرجل».

ولا فرق بين المعرفة والنكرة في صفاتِ المدح، تقول: «مررت برجلٍ كُلِّ رجل»، و«هذا عالمٌ حَقُّ عالم»، كما لا فرق بين أن تقول: «مررت بالعالم الكامل في عِلْمه»، وبين «مررت برجلٍ كاملٍ في علمه».

وتقول: «مررت برجلٍ رجلِ صِدْقٍ، وبرجلٍ رجلِ سَوْءٍ»، كأنّك قلت: «مررت برجلٍ صالحٍ»، و«مررت برجلٍ فاسدٍ»؛ لأنّ الصِّدْقَ صَلاحٌ، والسَوْءَ فَسادٌ، وليس الصدقُ هاهنا صدقَ اللسان. ألا تراكَ تقول: «ثَوْبُ صِدْقٍ»، و«حمارُ صِدْقٍ»؟ إنّما الصدقُ في معنى الجَوْدة والصَّلاحِ، فكأنّك قلت: «مررت برجلٍ ذي صلاحٍ». وكذلك السَّوْءُ ليس من «ساءني يَسُوءني»، إنّما السَّوْء هاهنا بمعنى الفساد، فكأنّه قال: «برجلٍ صاحب فسادٍ، وبحمارٍ ذي رداءةٍ».

وقولهم: «مررت برجلٍ أسَدٍ» ضعيفٌ عند سيبويه أن يكون نَعْتًا؛ لأنّ الأسد اسمُ جنس جَوْهَرٌ، ولا يُوصَف بالجواهر. لو قلت: «هذا خاتَمٌ حديدٌ، أو فِضّةٌ»، لم يحسن. إنّما طريقُ الوصف التَّحْلِيَةُ بالفعل، نحو: «آكِلٌ»، و«شاربٌ»، ونحوهما. ومُجازُه على حذفِ مضاف، تقديره: مِثْلِ أسد. و«مثلٌ» بمعنى «مُماثِل»، فهو مأخوذٌ من الفعل، وإنّه واقعٌ موقعَ «جَرِيءٍ»، أو «شديدٍ».

وقد أجاز أن يكون حالاً، فتقول: «هذا زيدٌ أسَدَ شِدَّةٍ» من غير قُبْح. واحتجّ بأنّ الحال مجراها مجرى الخبر، وقد يكون خبرًا ما لا يكون صفةً. ألا تراك تقول: «هذا مالُك درهمًا»، و«هذا خاتَمُك حديدًا»؟ ولا يحسن أن يكون وصفًا. وفي الفرق بينهما نَظَرٌ، وذلك أنّه ليس المرادُ من الأسد شخصَه، وإنّما المرادُ أنّه في الشدّة مثله. والصفةُ والحالُ في ذلك سواءٌ، وليس كذلك الحديدُ والدرهمُ، فإنّ المراد جَوْهَرُهما، فاعرفه.

فصل

[الوصف بالمصدر]

قال صاحب الكتاب: **ويوصَف بالمصادِر، كقولهم: «رجلٌ عَدْلٌ، وصَوْمٌ، وفطر، وزَوْرٌ، ورِضًى»، و«ضَرْبٌ هَبْرٌ»، و«طَعْنٌ نَتْرٌ»، و«رَمْيٌ سَعْرٌ»، و«مررت برجلٍ حَسْبِكَ، وشَرْعِك، وهَدِّك، وكَفْيك، وهَمِّك، ونَحْوِك»، بمعنى: مُحْسِبك، وكَافِيك، ومُهِمِّك، ومِثْلِك.**

* * *

قال الشارح: قد يوصَف بالمصادر كما يوصف بالمشتقّات، فيقال: «رجلٌ فَضْلٌ»، و«رجلٌ عَدْلٌ»، كما يقال: «رجلٌ فاضلٌ وعادلٌ». وذلك على ضربَيْن: مفردٌ، ومضافٌ.

فالمفردُ، نحو: «عَدْل»، و«صَوْم»، و«فِطْر»، و«زَوْر» بمعنى الزيرة، ولا يكون هنا جمعَ «زائر»، كصاحِب وصَحْبٍ، وشارب وشَرْبٍ؛ لأنّ الجمع لا يوصف به الواحدُ، وإذ كان مصدرًا، وُصف به الواحد والجمع.

وقالوا: «رجلٌ رِضًى»، إذا كثُر الرضى عنه. وقالوا: «ضربٌ هَبْرٌ»، وهو القَطْعُ، يقال: «هبرتُ اللحْمَ» أي: قطعتُه، والهَبْرَةُ: القِطْعَةُ منه. وقالوا: «طَعْنٌ نَتْرٌ»، وهو كالخَلْس، يقال: «طَعَنَه فأنْتَرَه»، أي: أَزْعَفه بمعنى قَتَلَه سريعًا. وقالوا: «رَمْيٌ سَعْرٌ»، أي: مُمِضٌ مُحْرِقٌ، من قولهم: «سعرتُ النارَ والحَرْبَ»: أي: ألهبتها. فهذه المصادرُ كلُّها ممّا وُصف بها للمبالغة، كأنّهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرةِ حُصوله منه.

وقالوا: «رجلٌ عَدْلٌ، ورِضًى، وفَضْلٌ»، كأنّه لكثرةِ عَدْله، والرضى عنه، وفَضْلِه، جعلوه نفسَ العدل، والرضى، والفضلِ. ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدَر موضع اسم الفاعل اتّساعًا، فعَدْلٌ بمعنى عادلٍ، وماءٌ غَوْرٌ بمعنى غائرٍ، ورجلٌ صَوْمٌ وفِطْرٌ بمعنى صائم ومُفْطِرٍ، كما وضعوا اسم الفاعل موضعَ المصدر في قولهم: «قُمْ قائمًا»، أي: قيامًا، و«اقْعُدْ قاعدًا»، أي: قُعودًا.

وأمّا المصادر التي يُنعَت بها، وهي مضافةٌ، فقولهم: «مررت برجلٍ حَسْبِك من رجلٍ، وبرجلٍ شَرْعِك من رجل، وبرجلٍ هَدِّك من رجل، وبرجلٍ كَفْيِك من رجلٍ، وبرجلٍ هَمِّك من رجل، ونَحْوِك من رجل». فهذه كلُّها على معنى واحد، فـ«حَسْبُكَ» مصدرٌ في موضع «مُحْسِبٍ»، يقال: «أَحْسَبَني الشيء»، أي: كفاني.

و«همّك»، و«شَرْعك»، و«هَدّك» في معنى ذلك. فقولهم: «همّك من رجلٍ» بمعنى: حَسْبك، وهو الهِمَّة واحدة الهِمَم، أي: هو ممّن يُهِمُّك طَلَبُه. وكذلك «شَرْعُك» بمعنى «حسبك»، من «شرعتُ في الأمر» إذا خُضْتَ فيه، أي: هو من الأمر الذي تشرَع فيه وتطلُبه، وفي المَثَل: «شَرْعُك ما بلَّغَك المَحَلَّ»[1]، يضرب في التبلُّغ باليسير.

وأمّا «هَدُّك»، فهو من معنى القُوّة، يقال: «فلانٌ يُهَدّ» على ما لم يُسمَّ فاعله، إذا نُسب إلى الجَلادة والكِفاية، فالهَدُّ بالفتح للرجل القويّ، وإذا أريد الذَمُّ والوصفُ بالضُعْف، كُسر، وقيل: هِدُّك.

وقال الأزهريّ[2]: وأمّا نَحْوُك، فهو من «نَحَوْتُ» أي: قصدتُ، أي: هو ممّن يُقصَد ويُطلَب. فهذه وما قبلها من المصادر المفردةِ جاريةٌ على ما قبلها جَرْيَ الصفة. والأصلُ أنها مصادرُ لا تُثنَّى، ولا تُجمع، ولا تُؤنّث، وإن جرت على مُثنًّى، أو مجموع،

---

(١) ورد المثل في زهر الأكم ٣/ ٢٣١؛ وفصل المقال ص٢٥٠؛ ولسان العرب ٨/ ١٧٩ (شرع)؛ والمستقصى ٢/ ١٣٢؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٦٢. ومعناه: حَسْبُك ما أوصلك إلى الغرض المطلوب.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٥/ ٢٥٢ (نحا).

أو مؤنث. تقول: «هذا رجلٌ عدلٌ»، و«رأيت رجلاً عدلاً»، و«مررت برجل عدل، وبامرأةٍ عدلٍ»، و«هذان رجلان عدلٌ»، و«رأيت رجلَيْن عدلاً»، و«مررت برجلين عدلٍ». وتقول: «هذا رجلٌ حسبُك من رجلٍ، وهَدُّك من رجل»، و«هذان رجلان حسبُك بهما من رجلَيْن»، و«هؤلاء رجالٌ حسبُك من رجال»، فيكون موحَّدًا على كلّ حال؛ لأنّ المصدر موحَّدٌ لا يُثنَّى، ولا يُجمع؛ لأنّه جنسٌ يدلّ بلفظه على القليل والكثير، فاستُغني عن تثنيته وجمعه، إلّا أن يكثُر الوصفُ بالمصدر، فيصير من حَيِّز الصفات، لغَلَبَةِ الوصف به، فيسوغ حينئذٍ تثنيتُه وجمعُه، نحو قوله [من الطويل]:

شُهُودِي على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ[1]

فإن قيل: فهذه مصادرُ مضافةٌ إلى معارفَ، وإضافةُ المصدر صحيحةٌ تُعرِّف، فما بالُكم وصفتم بها النكرةَ، فقلتم: «مررت برجلٍ حسبِك من رجل، وشَرْعِك من رجل، وهَدِّك»، وكذلك سائرُها؟ قيل: هذه، وإن كانت مصادرَ، فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال، وإضافةُ أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال، لا تُفيد التعريفَ، نحو: «هذا رجلٌ ضاربُك الآنَ أو غدًا». قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[2]، فوصف «عارضًا»، وهو نكرةٌ، بـ«ممطرنا» مع أنّه مضافٌ، فلو لم يكن نكرةً، لَمَا جاز ذلك منه، ومثله قول الشاعر [من البسيط]:

٤١٦ـ يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكم [لاقى مُباعَدَةً منكمْ وحِرمانا]

---

(١) تقدم بالرقم ١٨.

(٢) الأحقاف: ٢٤.

٤١٦ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص١٦٣؛ والدرر ٥/ ٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٢، ٨٨٠؛ والكتاب ١/ ٤٢٧؛ ولسان العرب ٧/ ١٧٤ (عرض)؛ ومغني اللبيب ١/ ٥١١، والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٦٤؛ والمقتضب ٤/ ١٥٠؛ وهمع الهوامع ٣/ ٤٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٧، ١/ ٢٨٩.

شرح المفردات: الغابط: هو من يتمنّى مثل ما عند غيره لنفسه، وقيل: المسرور.

المعنى: يقول: إنّ من يغبطنا لا يعلم ما في محبّتنا لكم وتعلّقنا بكم من العذاب واللوعة، ولو طلبكم للاقى ما لقيناه من عذاب وحرمان.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**رب**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**غابطنا**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو». «**يطلبكم**»: فعل مضارع مرفوع. و«كم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «**لاقى**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «**مباعدة**»: مفعول به منصوب. «**منكم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مباعدة». «**وحرمانا**»: الواو حرف عطف، «حرمانا»: =

ألا ترى كيف أدخل «رُبَّ»، وهي من خَواصِّ النكرات، على قوله: «غابطنا»، وهو مضافٌ إلى معرفةٍ، وهو كثيرٌ. وكذلك هذه المصادرُ، لمّا كانت في معنى اسم الفاعل، لم تَتعرَّف بالإضافة. ونحوه قول امرئ القيس [من الطويل]:

وقد أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُناتِها   بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ[1]

ألا ترى كيف وصف «منجردًا» بـ«قَيْد الأوابد»، وهو مضافٌ إلى معرفة، إذ المرادُ: مُقَيِّدِ الأوابدَ. والأوابدُ: الوَحْشيُّ. أي: يُدْرِكها لشدّةِ جَرْيه، فيمنَعُها من الانبعاث، فكأنّه قيدٌ لها. وربّما جاء من ذلك شيءٌ بلفظ الفعل الماضي، قالوا: «مررت برجلٍ هَدَّك من رجلٍ». قال القَتّالُ الكِلابيُّ [من الطويل]:

٤١٧ـ ولِي صاحبٌ في الغار هَدُّك صاحبًا   أخو الجَوْنِ إلّا أنّه لا يُعَلَّلُ

= معطوف على «مباعدة» منصوب.

وجملة «يا رب...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لو كان يطلبكم...» الشرطية: في محلّ رفع خبر المبتدأ وجملة: «كان يطلبكم»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يطلبكم»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «لاقى»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: «يا ربّ غابطنا» حيث جرّ اسم الفاعل «غابطنا» المضاف إلى ضمير المتكلّم بـ«ربّ» التي لا تدخل إلاّ على النكرة. فدلّ على أنّ اسم الفاعل «غابط» لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه «ربّ».

(١) تقدم بالرقم ٢٨٦.

٤١٧ ـ **التخريج**: البيت للقتال الكلابيّ في ديوانه ص٧٧؛ ولسان العرب ١٣/ ١٠٤ (جون)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤٣٣ (هدد).

شرح المفردات: أخو الجون: كان للقتّال أخ اسمه الجون، فشبّه النّمِرَ به، ويروى: أبو الجون، وهو كنية النمر.

الإعراب: «**ولي**»: الواو بحسب ما قبلها، «**لي**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. «**صاحب**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. «**في الغار**»: جارّ ومجرور متعلّقان بنعت محذوف من «صاحب». «**هدك**»: مصدر لإنشاء المدح، نعت «صاحب» مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**صاحبًا**»: مفعول به للمصدر، منصوب بالفتحة. «**أخو**»: نعت «صاحب» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «**الجون**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إلا**»: حرف استثناء. «**أنه**»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «**لا**»: حرف نفي. «**يعلل**»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو والمصدر المؤوّل من «أنّ» ومعموليها في محلّ نصب مستثنى.

وجملة «ولي صاحب موجود في الغار»: بحسب الواو. وجملة «يُعَلَّلُ»: في محلّ رفع خبر «أنّ».

والشاهد فيه قوله: «هدُّك» حيث يجوز فيه الرفع والنصب. فمن رفعه جعله مصدرًا نُعتَ به، ومن نصبه جعله فعلاً ماضيًا فيه ضمير.

يُروى برفع «هدّك» ونصبِه، فمن رفع جعله مصدرًا نُعِت به، ومن فتح، جعله فعلاً ماضيًا فيه ضميرٌ. فعلى هذا تقول: «مررت برجلَيْن هَدَّاك من رجلَيْن، وبرجالٍ هَدُّوك من رجال، وبامرأةٍ هَدَّتْك من امرأة، وبامرأتَيْن هَدَّتَاك من امرأتَيْن، وبِنِسْوةٍ هَدَدْنَك من نِساء». وكذلك تقول: «مررت برجلٍ كَفَاكَ من رجل، وبرجلَيْن كَفَيَاك من رجلَيْن، وبرجالٍ كَفَوْكَ من رجال، وبامرأةٍ كَفَتْكَ من امرأةٍ، وبامرأتَيْن كَفَتَاك من امرأتَيْن، وبنسوةٍ كَفَيْنَك من نسوةٍ». فما كان منها مصدرًا معربًا، يتبع الموصوفَ في إعرابه: إن كان الموصوفُ مرفوعًا، فالمصدرُ الذي هو نعتُه مرفوعٌ. وإن كان منصوبًا، فهو منصوبٌ. وإن كان مجرورًا، فهو مجرورٌ. وإن كان فعلاً، فهو بلفظِ الفعل الماضي، لا يدخله شيءٌ من الإعراب، فاعرفه.

فصل
[الوصف بالجُملة]

قال صاحب الكتاب: **ويوصف بالجُمَل التي يدخلها الصدقُ والكِذْبُ، وأمّا قوله** [من الرجز]:

٤١٨ ـ [حتّى إذا جنَّ الظّلامُ واختَلَطْ] جاؤوا بِمَذْقٍ هلْ رَأيتَ الذِّئبَ قطْ

---

٤١٨ ـ **التخريج**: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩؛ والدرر ٦/ ١٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٠، ٥/ ٢٤، ٤٦٨، ٦/ ١٣٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص٤٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٤١؛ ولسان العرب ٤/ ٢٤٨ (خضر)، ١٠/ ٣٤٠ (مذق)؛ والمحتسب ٢/ ١٦٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٦، ٢/ ٥٨٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٧.

اللغة: جنّ الظلام: اشتدّ سواده. اختلط: اعتكر. المذق: اللبن المخلوط بالماء.

المعنى: يقول هاجيًا قومًا بخلاء: لمّا حلّ الظلام، قدّموا لنا لبنًا ممزوجًا بالماء، فصار شبيهًا بلون الذئب في كدرته.

الإعراب: «**حتّى**»: حرف ابتداء. «**إذا**»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**جنّ**»: فعل ماضٍ. «**الظلام**»: فاعل مرفوع. «**واختلط**»: الواو: حرف عطف، و«اختلط»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**جاؤوا**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**بمذق**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جاؤوا». «**هل**»: حرف استفهام. «**رأيت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**الذئب**»: مفعول به منصوب. «**قط**»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب، متعلّق بـ «رأيت».

وجملة «إذا جن... جاؤوا» الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جن الظلام»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «اختلط»: معطوفة على جملة «جنّ». وجملة «جاؤوا...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «هل رأيت»: في محل نصب مفعول به لفعل القول المحذوف، والتقدير: «بمذق مقول فيه هل رأيت...».

فبمعنى: مَقُولٍ عنده هذا القولُ لوُزقّتِهِ؛ لأنّه سَمارٌ. ونظيرُه قولُ أبي الدرْداءِ: «وجدتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ»[1]، أي: وجدتُهم مقولاً فيهم هذا المَقالُ، ولا يوصف بالجمل إلاّ النكراتُ.

* * *

قال الشارح: وقد تقع الجُمَلُ صفاتٍ للنكراتِ، وتلك الجملُ هي الخَبَرِيّةُ المحتمِلةُ للصدْق والكذبِ، وهي التي تكون أخبارًا للمبتدأ، وصلاتٍ للموصولات. وهي أربعةُ أضرب:

الأوّلُ أن تكون جملةً مركّبةً من فعلٍ وفاعلٍ.

والثاني أن تكون مركّبةً من مبتدأ وخبر.

والثالث أن تكون شرطًا، وجَزاءٍ.

والرابعُ أن تكون ظرفًا.

فالأوّلُ قولُك: «هذا رجلٌ قام، وقام أبوه»، فـ«هذا» مبتدأٌ، و«رجلٌ» الخبرُ، و«قَامَ» في موضع رفع بأنّه صفةٌ. قال الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾[2]. فقوله: «أنزلناه» في موضع رفع على الصفة لـ«كتاب». يدلّ على ذلك رفعُ «مبارك» بعده، وفيه ذكرٌ مرتفع بأنّه الفاعلُ. وهذا الذكرُ يعود إلى الموصوف الذي هو «رجلٌ»، ولولا هذا الذكرُ، لَمَا جاز أن تكون هذه الجملة صفةً، لأنّ الصفة كالخبر، فكما لا بدّ من عائدٍ إلى المبتدأ إذا وقعت خبرًا، كذلك لا بدّ منه في الجملة إذا وقعتْ صفةً.

والثاني كقولك: «هذا رجلٌ أبوه منطلقٌ»، فـ«أبوه» مبتدأٌ، و«منطلقٌ» خبرُه، والجملةُ من المبتدأ والخبر في موضع رفع بأنّها صفةُ رجلٍ. والهاءُ في «أبوه» عائدةٌ إلى الموصوف.

والثالث أن تكون الجملة الصفةُ جملةً من شرط وجزاء. وذلك نحو: «مررت برجلٍ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ»، فقولك: «إن تكرمه يكرمك» في موضع الصفة لِـ«رجلٍ»، وقد عاد الذكرُ منهما إلى الموصوف، ولو عاد من أحدهما، لكان كافيًا، نحو: «مررت برجلٍ إنْ تَضْرِبْهُ تُكْرِمْ خالدًا». فالذكرُ هاهنا إنّما عاد من الشرط وحدَه، ولو قلت: «مررت برجلٍ

= **والشاهد فيه قوله:** «بمذق هل رأيت الذئب» حيث جاء ظاهر الجملة الاستفهاميّة وكأنه نعت للنكرة «مذق»، وفي الحقيقة هي مقول قول محذوف، والتقدير: «جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط».

(١) «اخبر تَقْلِه» من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ١/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٥/ ١٩٨ (قلا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٦٢؛ والمستقصى ١/ ٩٣.
والمعنى: إذا خبرت الناس قليتهم، أي: بغضتهم. يضرب في قلّة توقّع الخير عند الناس.

(٢) الأنعام: ٩٢، ١٥٥

إن تضربْ زيدًا يضربك»، لجاز أيضًا؛ لأنّه قد عاد الذكرُ إلى الموصوف من الجزاء، وإن عاد منهما، فأجْودُ شيءٍ.

والرابع الظرفُ ونحوه من الجارّ والمجرور، فهذا في حكم الجملة من حيثُ كان الأصلُ في الجارّ والمجرور أن يتعلّق بفعلٍ؛ لأنّ حرف الجرّ إنّما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، ويدلّ على أنه في حكم الجملة أنّه يقع صلةً، نحو: «جاءني الذي في الدار، ومن الكِرام»، والصلةُ لا تكون إلّا جملةً. وممّا يدلّ على ذلك أنّ الظرف إذا وقع صلةً، أو صفةً لنكرةٍ، جاز دخولُ الفاء في الخبر، نحو: «الذي في الدار فلَهُ درهمٌ»، و«كلُّ رجل في الدار فمُكْرَمٌ»، كما تقول: «الذي يأتيني فله درهمٌ»، و«كلُّ رجل يأتيني فله درهمٌ». ولو قلت: «كلُّ رجلٍ قائمٍ فله درهمٌ» لم يجز.

واعلم أنّ الظرف إذا وقع صفةً، كان حكمُه كحُكْمه، إذا وقع خبرًا إن كان الموصوفُ شخصًا لم تصفه إلّا بالمكان، نحو: «هذا رجلٌ عندك»، ولا تصفه بالزمان. لا تقول: «هذا رجلٌ اليومَ، ولا غدًا»؛ لأنّ الغرض من الوصف تَخْلِيَةُ الموصوف بحالٍ تختصّ به دون مُشارِكه في اسمه ليُفْصَل منه، والزمانُ لا يختصّ بشخص دون شخص، فلا يحصُل به فصلٌ.

وشَرَطْنا في الجملة التي تقع صفةً أن تكون محتمِلةً للصدق والكذب تحرُّزًا من الأمر، والنهي، والاستفهامِ، نحو: «قُمْ»، و«اقْعُدْ»، و«لَا تَقُمْ»، و«لَا تَقْعُدْ»، و«هل يقوم زيدٌ؟» فإنّ هذه الجُمَل لا تقع صفاتٍ للنكرات كما لا تقع أخبارًا، ولا صلاتٍ؛ لأنّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيانُ بذكرِ حالٍ ثابتةٍ للموصوف يعرفُها المخاطبُ له، ليست لمشارِكه في اسمه. والأمرُ، والنهي، والاستفهام ليست بأحوالٍ ثابتةٍ للمذكور يختصّ بها، إنّما هو طَلَبٌ واستعلامٌ، لا اختصاصَ له بشخص دون شخص.

فأمّا قول الشاعر، أنشده الأصمعيُّ [من الرجز]:

حَتَّى إذا جنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ ... جاؤوا بمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ

ويُروى: «بضَيْح»، و«الضيحُ» بالفتح: اللَّبَنُ الرقيقُ الممزوجُ، يقال: «ضَيَّحْتُ اللبنَ»، أي: مزجتُه، والمَذْقُ والمَذِيقُ مثله. وإنّما وُصف به، وهو استفهامٌ على الحكاية، وإضمار القَوْل، كأنّه قال: «جاؤوا بمذقٍ مَقُولٍ فيه ذلك». شَبَّهَ لَوْنَه بلونِ الذئب لوُرْقَته، والورقةُ لونٌ كلونِ الرَّماد، ولذلك قال: «لأنّه سَمارٌ»، والسمارُ: اللبنُ الرقيقُ.

ومثله قول أبي الدَّرْداءِ: «وجدتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ». وذلك أنّ «وجدتُ» كـ«عَلِمْتُ» يدخل على المبتدأ والخبر، فينصبهما، والمفعولُ الثاني خبرٌ لا يقع فيه من الجُمَل إلّا الخبريّةُ. وقوله: «اُخْبُرْ تَقْلِهْ» أَمْرٌ لا يقع خبرًا للمبتدأ، وكذلك لا يقع مفعولاً ثانيًا لـ«وَجَدْتُ». وإنّما ذلك على معنى «وجدتُ الناسَ مَقُولاً فيهم ذلك».

ويُروى: تَقْلَهْ، وتَقْلِهْ، بفتح اللام، وكسرِها؛ لأنّه يقال: «قَلَى، يَقْلَى ويَقْلِي». فمن قال: «يَقْلِي» بالكسر، قال: «تَقْلِهْ» مكسورًا، والأصلُ: تَقْلِيهِ، فلمّا جُزم بالأمر، حُذفت الياء للجزم، ثمّ دخلت هاء السَّكْت، فقلت: «تَقْلِهْ» بكسر اللام، وسكون الهاء. ومن فتح، وقال: «يَقْلَى»، وهو قليلٌ، جزم بحذف اللام، وبقي ما قبلها مفتوحًا، ثمّ دخلت هاء السكت.

واعلم أنّ كلّ جملة وقعتْ صفةً، فهي واقعةٌ موقعَ المفرد، ولها موضعُ ذلك المفرِد من الإعراب، فإذا قلت: «مررت برجلٍ يضربُ»، فقولُك: «يضربُ» في موضع «ضاربٍ»، فأبدًا تُقدِّر ما أصبتَ مكانَه فعلاً باسم فاعلٍ إن كان المنعوتُ كذلك، وباسمِ مفعول، إن كان المنعوتُ كذلك. وكذلك الجارُّ والمجرور، وتقديره بما يُلائم معناه، تقول في قولك: «هذا رجلٌ من بني تميم»، تقديره: تميميٌّ، و«تميميٌّ» بمعنى منسوبٍ، وفي قولك: «هذا رجلٌ من الكِرام»، تقديره: كريمٌ، فاعرف ذلك.

فإن قيل: فلِمَ زعمتم أنّ المفرد أصلٌ، والجملة واقعةٌ موقعَه، فالجوابُ أنّ البسيط أوّلٌ، والمركّبَ ثانٍ، فإذا استقلّ المعنى بالاسم المفرد، ثمّ وقع موقعَه الجملةُ، فالاسمُ المفردُ هو الأصلُ، والجملةُ فرعٌ عليه. ونظيرُ ذلك في الشَّريعة شَهادةُ المرأتَيْن فرعٌ على شهادةِ الرجل. واعلم أنّه لا يُنعَت بالجملة معرفة، لو قلت: «هذا زيدٌ أبوه قائمٌ» على أن تجعله صفةً، لم يجز، فإن جعلتَه حالاً، جاز. وإنّما لم توصَف المعرفة بالجملة، لأنّ الجملة نكرةٌ، فلا تقع صفةً للمعرفة؛ لأنّها حديثٌ. ألا ترى أنّها تقع خبرًا، نحو: «زيدٌ أبوه قائمٌ»، و«محمّدٌ قام أخوه». وإنّما تُحدِّث بما لا يُعرَف، فتُفيد السامعَ ما لم يكن عنده. فإن أردتَ وصفَ المعرفة بجملةٍ، أتيتَ بـ«الذي»، وجعلت الجملة في صلته، فقلتَ: «مررت بزيدٍ الذي أبوه منطلقٌ»، فتوصّلت بـ«الّذي» إلى وصف المعرفة بالجملة، كما توصّلتَ بـ«أيّ» إلى نداء ما فيه الألفُ واللام، نحو: «يا أيُّها الرجلُ».

فصل
[الوصف السَّبَبيّ]

قال صاحب الكتاب: **وقد نزّلوا نَعْتَ الشيء بحالِ ما هو من سَبَبه منزلةَ نعته بحاله هو، نحو قولك: «مررتُ برجلٍ كثيرٍ عَدُوُّه، وقليلٍ مَنْ لا سَبَبَ بينه وبينه»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم يصفون الاسمَ بفعلِ ما هو من سَبَبه كما يصفونه بفِعْله، والمَرضُ بالسبب هاهنا الاتّصالُ، أي: بفعلِ ما له به اتّصالٌ. وذلك نحو قولك: «هذا رجلٌ ضاربٌ أخُوه زيدًا، وشاكرٌ أبوه عمرًا». لمّا وصفتَه بـ«ضاربٍ»، ورفعتَ به «الأخ»، وأضفتَه إلى ضميرِ الموصوف، صار من سببه، وحصل بذلك من الإيضاح والبيان ما يحصُل بفعله. ألا ترى أنّك إذا قلت: «مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، أو غلامُه»، فقد تَخصّص

وتَميَّز من رجلٍ ليس بهذه الصفة، كما إذا قلت: «مررت برجلٍ قائم؟» ولو قلتَ: «مررت برجلٍ قائم عمرٌو أو ضاربٍ زيدٌ»، لم يحصل بذلك تخصيصٌ، ولاَ تَميَّز به من غيره، إذ ذلك ليسَ شيئًا يَخُصّه. فإذا قلت: «مررت برجلٍ كثير عدوُّه»، فقد اتّصل المضمرُ بالفاعل، وإذا قلت: «قليلٍ مَنْ لا سَبَبَ بينه وبينه»، فقد اتّصل الضميرُ بالفاعل. وإذا قلت: «مررت برجلٍ ضاربٍ أخاه»، فقد اتّصل الضمير بالمفعول، فكان من سببه، لذلك فاعرفه.

فصل

[مطابقة الصفة للموصوف]

قال صاحب الكتاب: **وكما كانت الصفةُ وَفْقَ الموصوف في إعرابه، فهي وَفْقُه في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، إلاّ إذا كانت فِعْلَ ما هو من سَبَبه، فإنّها تُوافِقه في الإعراب والتعريف والتنكير دونَ ما سِواها، أو كانت صفةً يَسْتوي فيها المذكَّرُ والمؤنّثُ، نحو: «فَعُولٍ»، و«فَعِيلٍ» بمعنى «مَفْعول»، أو مؤنّثةً تجري على المذكّر، نحو: عَلاّمةٍ، وهِلْباجَة، ورَبْعَة، ويَفَعَة.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولُنا: إنّ الصفة تابعةٌ للموصوف في أحواله. وجملتُها عشرةُ أشياءَ: رفعُه، ونصبه، وخفضه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتنكيره، وتعريفه، وتذكيره، وتأنيثه. إن كان الاسمُ الأوّلُ الموصوف مرفوعًا، فنعتُه مرفوعٌ. وإن كان منصوبًا، فنعتُه منصوبٌ. وإن كان مخفوضًا، فنعتُه مخفوضٌ. وكذلك سائرُ الأحوال. تقول: «هذا رجلٌ عاقلٌ»، و«رأيت رجلاً عاقلاً»، و«مررت برجلٍ عاقلٍ». فقد ترى كيف تبعتِ الصفةُ الموصوفَ في إعرابه، وإفراده، وتذكيره، وتنكيره. ولو قلت: «هذا رجلٌ الظريف»، أو «هذا زيدٌ ظريفٌ» على أن تجعل «ظريفًا» نعتًا لِمَا قبله؛ لم يجز، لمخالَفته إيّاه في التعريف، فإن جعلتَه بَدَلاً، جاز.

وإنّما وجب للنعت أن يكون تابعًا للمنعوت فيما ذكرناه من قِبَل أنّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحَق الاسم يلحق النعتَ. وإنّما قلنا: إنّهما كالشيء الواحد من قِبَل أنّ النعت يُخْرِج المنعوتَ من نوع إلى نوع أخصّ منه، فالنعتُ والمنعوت بمنزلةِ نوعٍ أخصَّ من نوع المنعوت وحده، فالنعتُ والمنعوت بمنزلة إنسان، والمنعوتُ وحدَه بمنزلةِ حَيَوان، فكما أنّ إنسانًا أخصُّ من حيوان، كذلك النعتُ والمنعوت أخصُّ من المنعوت وحده، ألا ترى أنّك إذا قلت: «مررت برجلٍ»، فهو من الرجال الذين كلٌّ واحد منهم رجلٌ، وإذا قلت: «مررت برجل ظريف»، فهو من الرجال الظُّرفاء الذين كلٌّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فالرجالُ الظرفاء جملةٌ لرجل ظريف، كما أنّ الرجال جملةٌ

لرجل، فرجلٌ ظريفٌ جُزءٌ للرجال الظرفاء، وهو أخصُّ من رجل، ألا ترى أنّ كلَّ رجل ظريف رجلٌ، وليس كلُّ رجل رجلاً ظريفًا. وقد تقدّم الكلام على شدّةِ اتّصالِ الصفة بالموصوف في مواضع من هذا الكتاب.

وقوله: «إلّا إذا كان فِعْلَ ما هو من سَبَبِه» يعني أنّ الصفة إذا رفعتِ الظاهر، وكان الظاهرُ، من سببِ الموصوف؛ فإنّ الصفة تكون موحَّدةً على كلِّ حال، وإن كان موصوفُها مثنًّى أو مجموعًا، نحو قولك: «هذا رجلٌ قائمٌ أخوه»، و«رجلان قائمٌ أخوهما، ورجالٌ قائمٌ أخوهم»؛ لأنّها هنا جاريةٌ مجرى الفعل إذا تقدّم، نحو قولك: «قام زيدٌ»، و«قام الزيدان». و«قام الزيدون». لمّا رفع الظاهرَ، خلا من الضمير. والتثنيةُ إنّما هي للضمير، لا للفعل نفسِه، فكذلك اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعول إنّما يُثنَّى كلٌّ واحد منهما، ويُجمع، إذا كان فيهما ضميرٌ؛ وأمّا إذا خَلَوا من الضمير، فيكونان موحَّدَيْن، وكذلك لا يُؤنَّثان إلّا أن يكون المرفوعُ بهما مؤنّثًا، نحو: «مررت بامرأةٍ ضاربةٍ جاريتُها»، فإن كان الفاعل مذكّرًا، ذكّرتَ الفعل، نحو قولك: «هذه امرأةٌ ضاربٌ غلامُها»، لأنّ الفعل للغلام، لا لامرأة، والفعلُ إنّما يتأنّثُ بتأنيث فاعله.

فأمّا الصفة التي يَستوي فيها المذكّرُ والمؤنّثُ، وذلك على ضربَيْن: منه ما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث في سقوط علامةِ التأنيث، ومنه ما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث في لزوم تاء التأنيث. **فالأوّل**، نحو: «فَعُولٍ» بمعنى «فاعلٍ»، نحو رجلٌ صَبُورٌ، وشَكُورٌ، وضروب، وامرأةٌ صَبور، وشكورٌ، وضروبٌ بمعنى صابرٍ، وصابرةٍ، وشاكرٍ، وشاكرةٍ، وضاربٍ، وضاربةٍ. كأنّهم أرادوا بسقوطِ التاء من المؤنّث هاهنا الفرقَ بين «فعولٍ» بمعنى «فاعل»، وبينه إذا كان بمعنى «مَفْعولٍ»، نحو: حَلُوبَةٍ، وحَمُولَةٍ. قال الشاعر [من الكامل]:

٤١٩- فيها اثنتان وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كخافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ

---

٤١٩ - **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٢٥.

اللغة: الحلوبة: أي المحلوبة؛ ويقال: ناقة حلوب وحلوبة. الخافية: جمعها الخوافي، وهي ريشات إذا ضمّ الطائر جناحيه خفيت. الأسحم: الأسود.

المعنى: في حمولتها اثنتان وأربعون ناقة تحلب، سوداً كخوافي الغراب الشديد السواد. وقد ذكر سوادها دون سائر الألوان لأنّها أعزّ النوق وأنفسها.

الإعراب: «**فيها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**اثنتان**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالألف لأنّه ملحق بالمثنّى. «**وأربعون**»: الواو: حرف عطف، «أربعون»: اسم معطوف على «اثنتان» مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم. «**حلوبة**»: تمييز منصوب. «**سودًا**»: نعت «حلوبة»، أو حال من العدد «اثنتان وأربعون»، أو حال من «حلوبة». «**كخافية**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ«سودًا»، وهو مضاف. «**الغراب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الأسحم**»: صفة «الغراب» =

أثبتَ التاء لأنّها بمعنى محلوبة، ومثل ذلك «فَعِيلٌ» إذا كان بمعنى مفعولٍ، نحو: «كَفٌّ خَضِيب»، و«لِحْيَة دَهِين»، المراد: مخضوبةٌ ومدهونةٌ، حُذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى «فاعِلٍ»، نحو: «عَلِيم»، و«سَمِيع». وذلك إنّما يكون فيهما عند ذكر الموصوف، وفَهْم المعنى بذكره، أو ما يقوم مقامَ ذكرِهِ، فأمّا مع حذف الموصوف، فلا. لو قلت: «رأيت خضيبًا»، وأنت تريد «كَفًّا»، لم يجز للالتباس.

وأمّا **الثاني**، فقولهم: «عَلاَّمةٌ»، و«نَسّابَةٌ»، لمن يكثُر علمُه، ومعرفتُه بالنَّسَب، وقالوا: «هِلْباجَةٌ» للأحمق، وقالوا «رَبْعَةٌ» للمتوسِّط في الطُّول، ليس طويلاً ولا قصيرًا، وقالوا: «غلامٌ يَفَعَةٌ» بمعنى اليافِع، وهو المرتفِعُ، يقال: «غلامٌ، وغِلْمانٌ يفعةٌ»، فهذا ونحوه لا يتبع الموصوفَ في تذكيره، بل يثبُت فيه التاء، وإن كان الموصوفُ مذكَّرًا؛ لأنّ التاء فيه للمبالغة في ذلك الوصف. ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تعالى، وإن كان معناها المبالغةَ لوجودِ لفظ التأنيث، ولا يحسُن إطلاقه على الباريء؛ لأنّها مبالغةٌ بعلامة نَقْص.

فصل

[ما يُوصف ويوصَف به]

قال صاحب الكتاب: **والمضمر لا يقع موصوفًا، ولا صفةً، والعَلَم مثله في أنّه لا يوصف به، ويوصف بثلاثةٍ: بالمعرَّف باللام، وبالمضاف إلى المعرفة، وبالمُبْهَم، كقولك: «مررتُ بزيدِ الكريم، وبزيد صاحبِ عمرو، وصديقِك، وراكبِ الأَدْهَم، وبزيدِ هذا». والمضافُ إلى المعرفة مثلُ العَلَم يوصف بما وُصف به. والمعرَّفُ باللام يوصف بمثله، وبالمضاف إلى مثله، كقولك: «مررت بالرجل الكريم، وصاحبِ القوم»، والمُبْهَمُ يوصف بالمعرَّف باللام اسمًا، أو صفةً، واتّصافُه باسم الجنسِ ما هو مستبِدٌّ به عن سائرِ الأسماء، وذلك قولك: «أَبْصِرْ ذاك الرجلَ، وأولئك القومَ»، و«يا أَيُّها الرجلُ»، و«يا هذا الرجلُ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المعارف خمسٌ: المضمراتُ، نحو: أنا، وأنتَ، وهُوَ، ونحو ذلك ممّا سيأتي وصفُه. والأعلام، نحو: زيد، وعمرو، وقد تقدّم بيانُها. والمبهماتُ، وهي أسماء الإشارة، نحو: هذا، وذلك، وذاك، وهؤلاء، ونحوها ممّا سيأتي بيانُها. وما عُرِّف بالألف واللام، نحو: الرجل، والغلام، وما أُضيف إلى واحد منها، نحو: غلامك، وغلامُ زيد، وصاحبُ هذا، وبابُ الدار، ونحو ذلك.

واعلم أنّ المعارف مرتَّبةٌ في التعريف والترتيب المذكور. فأعرفُها وأخصُّها

= مجرورة بالكسرة مثلها. جملة «فيها اثنتان...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة.
والشاهد فيه قوله: «اثنتان وأربعون حلوبةً» حيث أثبت التاء في «حلوبة» لأنّها بمعنى: محلوبة.

المضمراتُ، وذلك لأنّك لا تُضمِر الاسم إلّا بعد تقدُّم ذكره، ومعرفة المخاطب على من يعود، ومَن يُعْنَى، أو تفسيرٍ يقوم مقامَ الذكر، ولذلك استغنى عن الوصف، ثمّ العَلَمُ، ثمّ المبهمُ، وما أضيف إلى معرفةٍ من المعارف، فحكمُه حكمُ ذلك المضاف إليه في التعريف؛ لأنّه يسرِي إليه ما فيه من التعريف. ثمّ ما فيه الألفُ واللام. هذا مذهبُ سيبويه[1]. وذهب قومٌ إلى أنّ المبهم أعرفُ المعارف؛ لأنّه يتعرّف بالقَلْب والعين، وغيرُه يتعرّف بالقلب لا غيرُ، فكان ما يتعرّف بشيئَيْن أعرفَ ممّا يتعرّف بشيء واحد، ثمّ العَلَمُ، ثمّ المضمرُ، ثمّ ما فيه الألفُ واللام، وهو قولُ أبي بكر بن السَّرّاج. وذهب آخرون إلى أنّ أعرف المعارف العلم، لأنّه في أوّلِ وضعه لا يكون له مشاركٌ، إذ كان علامةً تُوضَع على المسمّى يُعرَف بها دون غيره، ويُميِّز من سائرِ الأشخاص، ثمّ المضمرُ، ثمّ المبهمُ، ثمّ ما عُرِّف بالألف واللام، وهو قول أبي سَعِيد السِّيرافيّ. فأمّا ما عُرِّف بالإضافة، فتعريفُه على حسب ما يضاف إليه من المضمر، والعلم، والمبهمِ، وما فيه الألف واللام على اختلافِ الأقوال.

فأمّا المضمرات فلا توصفَ، وذلك لوُضوح معناها، ومعرفة المخاطب بالمقصود بها، إذ كنت لا تُضْمِر الاسمَ إلّا وقد عرف المخاطَبُ إلى مَن يعود، ومَن تَعْنِي، فاستغنى لذلك عن الوصف، ولا يوصَف بها، لأنّ الصفة تَحْلِيَةٌ بحالٍ من أحوالِ الموصوف، والمضمراتُ لا اشتقاقَ لها، فلا تكون تحليةً.

وأمّا العَلَم الخالصُ، فلا يوصَف به؛ لعدم الاشتقاق فيه. وذلك أنّه لم يُسمَّ به لمعنًى استحقّ به ذلك الاسم دون غيره، ويوصَف لِما ذكرناه من إزالة الاشتراك في اللفظ. ووصفُه بثلاثةِ أشياء: بما فيه الألفُ واللام، نحو: «جاءني زيدٌ العاقلُ، والفاضلُ، والعالمُ»، ونحوها ممّا فيه الألفُ واللام، وبما أضيف إلى معرفةٍ من المعارف الأربع، نحو: «غلامك»، و«غلامُ هذا»، و«غلامُ زيد»، و«غلامُ الرجل». تقول: «جاءني زيدٌ غلامُك» فـ«زيدٌ» مرفوعٌ بأنّه فاعلٌ، و«غلامُك» نعتٌ له. وتقول: «جاءني محمّدٌ عبدُ خالدٍ، وغلامُ هذا، وصاحبُ الأمير» وما أشبهَ ذلك.

وربّما وقع في عبارة بعض النحويّين في وصف العلم أنّه يوصَف بكذا، وبالمضاف إلى مثله، وهي من عبارات سيبويه[2]. والمراد: إلى مثله في التعريف، لا في العَلَميّة. ويوصَف بالمبهم، نحو: مررت بزيدٍ هذا، لأنّ اسم الإشارة، وإن لم يكن مشتقًّا، فهو في تأويل المشتقّ، والتقديرُ: بزيد المشار إليه، أو القريب. هذا مذهبُ سيبويه، فإنّه كان يرى أنّ العلم أخصُّ من المبهم.

وشرطُ الصفة أن تكون أعمَّ من الموصوف، ومن قال: إنّ اسم الإشارة أعرفُ من

---

(١) الكتاب ٢/ ٥.
(٢) الكتاب ٢/ ٦.

العلم، لم يجز عنده أن يكون نعتًا له، إنّما يكون بَدَلاً، أو عطفَ بيانٍ.

وأمّا أسماء الإشارة، فتوصَف ويوصف بها، فتوصف لِما فيها من الإبهام. ألا ترى أنّك إذا قلت: «هَذَا»، وأشرتَ إلى حاضرٍ، وكان هناك أنواعٌ من الأشخاص التي يجوز أن تقع الإشارةُ إلى كلّ واحد منها، فيُبهِم على المخاطب إلى أيِّ الأنواع وقعتِ الإشارةُ، فتفتقِر حينئذٍ إلى الصفة للبيان. ويوصف بها؛ لأنّها في مذهب ما يوصف به من المشتقّات، نحو: الحاضر، والشاهد، والقريب، والبعيدِ، فإذا قلت: «ذَاكَ»، فتقديره: البعيدُ، أو المُتَنَحِّي، ونحو ذلك، ولا توصَف إلّا باسمِ جنس؛ لأنّ الغرض من وَصْفها بيانُ نوع المشار إليه لا فصلُ المشار إليه من مشاركٍ له بحالٍ من أحواله؛ لأنّ اسم الإشارة ثابتٌ لما وقع عليه، ثمّ شارَكَه في ذلك الاسم غيرُه، فاحتاج إلى فصلٍ بينهما بالصفة.

وإنّما أُتِي به وُصْلَةً إلى نَقْلِ الاسم من تعريفِ العَهْد إلى تعريف الحضور والإشارةِ. مثالُ ذلك أن يكون بحَضْرتك شخصان، فتُريد الإخبارَ عن أحدهما، ولا بدّ من تعريفه، وليس بينك وبين المخاطب فيه عَهْدٌ، فيدخل فيه الألف واللام، فَأُتِيَ باسم الإشارة وُصلةً إلى تعريفه ونَقْلِه من تعريف العهد إلى تعريف الحضور، فتقول: «هذا الرجلُ فَعَلَ، أو يفعلُ».

ونظيرُه دخولُ «أيّ» في النداء وصلةً إلى نداء ما فيه الألفُ واللام، ويجوز أن تتوصّل بـ«هذا» إلى نداء ما فيه الألفُ واللام، فتقول: «يا هذا الرجلُ»، كما تقول: «يا أيُّها الرجلُ». وقد يجوز أن لا تجعله وصلةً، فتقول: «يا هَذَا». فإذا جعلتَه وصلةً، لزمته الصفةُ. وإذا لم تجعله وصلةً، لم تلزمْه؛ فلذلك تقول: «هذا الرجلُ، والغلامُ»، ولا تقول: «الظريفُ»، ولا «العالمُ» إلّا على إرادةِ حذفِ الموصوف، وإقامة الصفة مُقامَه، فيكون المرادُ الاسم لا الصفةَ.

ولا يجوز أن يُنعت المبهم بمضافٍ، لأنّك إذا قلت: «هذا الرجلُ»؛ فالرجلُ وما قبله اسمٌ واحدٌ للزومِ الصفة له؛ لأنّك إذا أَوْمَأْتَ إلى شيء، لزِمك البيانُ عن نوعِ الذي تقصِده، فالبيانُ كاللازِم له. فلمّا كانت «هي» لا تضاف لأنّها معرفةٌ بالإشارة، والمضافُ يُقدَّر بالنكرة، والمبهمُ ممّا لا يصحّ تنكيرُه، لأنّ تعريفَ الإشارة لا يُفارِقه، فكما لا يصحّ إضافةُ الأوّل كذلك لا يصحّ إضافة الثاني؛ لأنّهما اسمٌ واحدٌ، ولذلك من المعنى لا يصحّ أن تفرُق الصفةَ، وتجمع الموصوفَ، فتقولَ: «مررت بهذَيْن الرجلِ والفرسِ»؛ لفَصْلك بين الصفة والموصوف بحرفِ عطف، بخلافِ غيره من الصفات، فإنّك تقول: «مررت برجلَيْن كريم، وفاضلٍ». ولا بدّ فيه من أن يكون على عدّةِ المجموع.

فأمّا ما عُرِّف بالألف واللام، فيوصَف بشيئين: بمثله ممّا فيه الألفُ واللام، وبالمضاف إلى ما فيه الألفُ واللام، نحو قولك: «مررت بالرجل العاقِل»، و«هذا الرجلُ

الفاضلُ». وتقول في الصفة بالمضاف: «هذا الرجلُ صاحبُ المال»، و«رأيت الأميرَ ذا العَدْلِ»، و«مررت بالغلام ذي الفضل». ولا يوصَف ما فيه الألفُ واللام بغير ذَيْنك؛ لأنّه أقربُ إلى الإبهام من سائرِ المعارف. ألا تراكَ تصفُه بما تصف به النكراتِ، فتقول: «مررت بالرجل مثلِك»، و«إنّي لأمرُّ بالغلام غيرِك، فيُكْرِمُني؟»

فأمّا المضاف إلى المعرفة، فإنّه يوصف بالمضاف إلى مثله في التعريف، وبالمضاف إلى ما هو أبهمُ منه على حسبِ الفائدة المذكورةِ، وبما فيه الألفُ واللام، وبالأسماء المبهمةِ، نحو: «مررت بصاحبك أخي زيدٍ، وصاحبِ هذا، والكريمِ». ولا تقول: «مررت بغلامِ زيد أخيك»؛ لأنّه أخصُّ من الموصوف، فاعرفه.

فصل

[حكم الموصوف بالنسبة إلى الصفة في الخصوصيّة]

قال صاحب الكتاب: **ومن حقّ الموصوف أن يكون أخَصَّ من الصفة، أو مُساوِيًا لها، ولذلك امتنع وصفُ المعرّف باللام بالمُبْهَم، وبالمضاف إلى ما ليس معرَّفًا باللام، لكونهما أخصّ منه.**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ الصفة ينبغي أن تكون وَفْقَ الموصوف، فإن كان الموصوف نكرةً، فصفتُه نكرةٌ. وإن كان معرفةً، فصفتُه معرفةٌ. ولا تكون الصفة أخصّ من الموصوف، إنّما يوصَف الاسمُ بما هو دونه في التعريف، أو بما يُساوِيه. وذلك لوجهَيْن: أحدهما أنّ الصفة تَتِمّةٌ للموصوف، وزيادةٌ في بيانه. والزيادةُ تكون دون المَزيد عليه، وأمّا أن تَفُوقه، فلا، فإذًا وجه الكلام أن تبدأ بالأعرف، فإن كَفَى، وإلاّ أتبعتَه ما يزيده بيانًا.

وأمّا الوجه الثاني، فإنّ الصفة خبرٌ في الحقيقة، ألا ترى أنّه يحسُن أن يقال لمن قال: «جاءني زيدٌ الفاضلُ»: كذبتَ فيما وصفتَه به، أو صدقتَ، كما يحسن ذلك في الخبر، وإذا كانت خبرًا، فكما أنّ الخبر لا يكون إلّا أعمَّ من المُخبَر عنه، أو مساوِيًا له، فالأوّلُ نحو: «زيدٌ قائمٌ»، والثاني نحو: «الإنسانُ بَشَرٌ»، إلّا أنّ الفرق بينهما أنّك في الصفة تذكُر حالاً من أحوالِ الموصوف لمن يعرِفها تعريفًا له عند توهُّم الجَهالة بالموصوف، وعدم الاكتفاء بمعرفته، وفي الخبر إنّما تُذكَر لمن يجهَلها، فتكونَ هي محلَّ الفائدة، فلذلك تقول: «مررت بزيدٍ الطويلِ»، والطويلُ نعتٌ لزيد، وهو أعمُّ منه وحدَه، إذ الأشياء الطِّوالُ كثيرةٌ، وزيدٌ أخصُّ من الطويل وحدَه.

فإن قيل: فكيف تكون الصفةُ بيانًا للموصوف، وهي أعمُّ منه؟ قيل: البيانُ منه إنّما حصل من مجموع الصفة والموصوفِ؛ لأنّ مجموعهما أخصُّ من كلّ واحد منهما منفردًا، فـ«زيدٌ الطويلُ» أخصُّ من «زيد» وحدَه، ومن «الطويل» وحده، ولذلك كانت

الصفةُ والموصوف كالشيء الواحد. فعلى هذا تقول: «مررت بزيدٍ هذا»، فيكون «هذا» نعتًا لزيد. هذا على مذهبِ من يرى أنّ «هذا» أنقصُ من العَلَم، ومَن جعل «هذا» أخصَّ من العلم جعله بَدَلاً، لا نعتًا، وتقول: «جاءني هذا الرجلُ»، فتصفُ «هذا» بما فيه الألفُ واللام؛ لأنّ ما فيه الألفُ واللام أنقصُ تعريفًا من أسماء الإشارة. ولو قلت: «مررت بالرجل هذا»، فتصف ما فيه الألفُ واللام باسم الإشارة، لم يجز؛ لأنّ الاسم لا يوصَف بما هو أَتَمُّ تعريفًا منه، فإن جعلتَه بدلاً أو عطفَ بيانٍ، جاز، فاعرفه.

فصل

[حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه]

قال صاحب الكتاب: **وحقّ الصفة أن تصحَب الموصوفَ إلاّ إذا ظهر أمرُه ظُهورًا يُستغنى معه عن ذِكره، فحينئذٍ يجوز تركُه، وإقامةُ الصفة مُقامَه، كقوله** [من الكامل]:

٤٢٠ ـ وعَلَيهما مَسْرودتانِ قَضاهما ... داوُدُ أو صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ

وقوله [من البسيط]:

٤٢١ ـ رَبّاءُ شَمّاءَ لا يَأْوِي لقُلَّتِها ... إلاّ السَّحابُ وإلاّ الأَوْبُ والسَّبَلُ

---

٤٢٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١/ ٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٦٠؛ ولسان العرب ٨/ ٣١ (تبع)، ٨/ ٢٠٩ (صنع)، ١٥/ ١٨٦ (قضى)؛ والمعاني الكبير ص١٠٣٩.

اللغة: المسرودة: الدرع المنسوجة. قضاهما: صنعهما. داود: النبي داود عليه السلام، عرف عنه إحكامه نسج الدروع. السوابغ: جمع السابغة، وهي الدرع الضافية الواسعة. تبّع: لقب ملك اليمن. الصَّنَع: الذي يحسن الصنع بيديه.

المعنى: يصف بطلين عليهما درعان محكمتا محكمتي النسج كأن داود نسجهما، فاخرتا النوع كأن ملك اليمن تفضّل بصنعهما.

الإعراب: **«وعليهما»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«عليهما»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **«مسرودتان»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى. **«قضاهما»**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، و«هما»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. **«داود»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«أو»**: حرف عطف. **«صنع»**: معطوف على «داود» مرفوع بالضمة الظاهرة. وهو مضاف **«السوابغ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«تبع»**: بدل من «صنع» مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «عليهما مسرودتان»: بحسب الواو. وجملة «قضاهما داود»: في محل رفع صفة لـ «مسرودتان».

والشاهد فيه قوله: «عليهما مسرودتان» حيث حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، والتقدير: «عليهما درعان مسرودتان». وكذلك «صنع السوابغ». وهذا الحذف لا يكون إلاّ مع قرينة تدل على الموصوف، كأن تغلب الصفة على الموصوف حتى يُعرفَ بها وإن لم يُذكر معها.

٤٢١ ـ **التخريج**: البيت للمتنخّل الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ٣، ٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨٥؛ =

وقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾[1] وهذا بابٌ واسعٌ. ومنه قولُ النابغة [من الوافر]:

كأنَّكَ من جِمالِ بَنِي أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[2]

أي: جَمَلٌ من جِمالهم. قال [من الرجز]:

٤٢٢ ـ لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تِيثَمِ ... يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

= وشرح شواهد الإيضاح ص٣١٥؛ وللهذلي في لسان العرب ١/ ٢٢٠ (أوب).

اللغة: رَبَّاءُ: صيغة مبالغة من «ربأ قومَه يربؤهم» إذا كان طليعة لهم فوق موضع مرتفع. شَمَّاء: مرتفعة. يأوي: معناه هنا يصل إلى قُلَّتها. وقُلَّةُ الشيء وقُنَّته: رأسه. الأوب: النحل، وقيل: هو الريح، وقيل: المطر. السُّبل: المطر.

المعنى: إن ابنه الذي يرثيه بأبيات منها هذا الشاهد كان طليعة قومه يرقب لهم الأعداء على ظهر قلة عالية لا يبلغها إلا النحل والسحاب والمطر.

الإعراب: «**ربّاءُ**»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ربّاءُ، وهو مضاف. «**شمّاء**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**لا**»: نافية. «**يأوي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. «**لقلتها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يأوي»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**إلا**»: حرف حصر. «**السحاب**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**وإلا**»: الواو: حرف عطف، «**إلا**»: زائدة لتوكيد الاستثناء والحصر. «**الأوب**»: معطوف على السحاب مرفوع مثله، وكذلك «السبل».

وجملة «هو ربّاءُ **شماء**»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**لا يأوي... إلا السحاب**»: صفة لـ «شمّاء» محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «رَبَّاءُ شماء» حيث حذف الموصوف، وأقيمَتْ الصفة مقامه، والتقدير: «هو رجلٌ رَبَّاءُ هضبةٍ شَمَّاءَ».

(١) الصافات: ٤٨.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٣.

٤٢٢ ـ **التخريج**: الرجز لحكيم بن معيّة في خزانة الأدب ٥/ ٦٢، ٦٣؛ وله أو لحميد الأرقط في الدرر ٦/ ١٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٧١؛ ولأبي الأسود الجمالي (وهذا تصحيف «الحماني») في شرح التصريح ٢/ ١١٨؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٤٧؛ والكتاب ٢/ ٣٤٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

اللغة: لم تيثم: أي لم تقع في الإثم أي الخطأ والكذب. يفضلها: يزيدها بالفضل. الحسب: الشرف. الميسم: الجمال.

المعنى: لو قلت إنّها تفوق بنات قومها في الحسن والجمال لم تخطىء، فهي تفوقهنّ حسبًا وجمالاً.

الإعراب: «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**قلت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**ما**»: حرف نفي. «**في قومها**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «ما في قومها أحد...»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**لم**»: حرف جزم. «**تيثم**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر =

أي: ما في قومها أحدٌ. ومنه [من الوافر]:

أَنَا ابْنُ جَلاَ [وطلاّعُ الثَّنَايَا ... متى أَضَعِ العِمَامَةَ تعرفوني][1]

أي: رَجُلٍ جلا، وقوله [من الرجز]:

٤٢٣ـ [جادت] بِكَفَّيْ كَانَ مِن أَرْمَى البَشَرْ

أي: بكفَّيْ رَجُلٍ. وسمع سيبويه[2] بعضَ العرب الموثوقِ بهم يقول: «ما منهما

= للضرورة الشعريّة. «يفضلها»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «في حسب»: جار ومجرور متعلقان بـ «يفضلها». «وميسم»: الواو: حرف عطف، و«ميسم»: معطوف على «حسب» مجرور بالكسرة.

وجملة «لو قلت...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت...» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب وجملة «ما في قومها»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «يفضلها»: في محل رفع صفة المبتدأ المحذوف. وجملة «لم تيثم»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ما في قومها يفضلها» حيث حذف الموصوف، وأبقى الصفة وهي جملة «يفضلها»، وأصل الكلام: «لو قلت ما في قومها أحد يفضلها».

(١) تقدم بالرقم ١٠٢.

٤٢٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٦٥؛ والخصائص ٢/ ٣٦٧؛ والدرر ٦/ ٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٥٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كون)، ٤٢١ (منن)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥١٣؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦٦؛ والمقتضب ٢/ ١٣٩؛ والمقرب ١/ ٢٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠. وقبله:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وحَجَرْ ... وغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الوَتَرْ

اللغة: الكبداء: القوس الواسعة المَقبض. الوتر: مجرى السهم من القوس. أرمى: أفعل تفضيل من رمى يرمي، أي الأشدّ رماية وإصابة.

المعنى: يهدّد أحدهم بقوله: ليس لك عندي خير، بل سهم مصيب، وحجر قاتل، وقوس شديدة، تعطي أفضل ما لديها عندما يستخدمها من كان أفضل الرّماة.

الإعراب: «**جادت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**بكفي**»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلّقان بـ «جادت». «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**من أرمى**»: جار ومجرور بالكسرة المقدّرة على الألف، متعلّقان بخبر «كان» المحذوف. «**البشر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «جادت»: في محلّ جرّ صفة لـ «كبداء». وجملة «كان»: في محل جرّ صفة للمضاف إليه المحذوف.

والشاهد فيه قوله: «بكفي كان» حيث حذف الموصوف «رجل» وأبقى صفته، وهي جملة: «كان من أرمى البشر»، والتقدير: «بكفّي رجل كان من أرمى البشر».

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٥.

مات حتّى رأيتُه في حالِ كذا وكذا»، يريد: ما منهما واحدٌ مات.

وقد يبلُغ من الظهور أنّهم يطرَحونه رأسًا، كقولهم: «الأَجْرَعُ، والأَبْطَح، والفارس، والصاحب، والراكب، والأَوْرَق، والأَطْلَس».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الصفة والموصوف لمّا كانا كالشيء الواحد من حيثُ كان البيانُ والإيضاحُ إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يُحذف واحدٌ منهما؛ لأنّ حذفَ أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجُعٌ عمّا اعتزموه. فالموصوفُ القياسُ يأبَى حذفَه؛ لِما ذكرناه، ولأنّه ربّما وقع بحذفه لبسٌ. ألا ترى أنّك إذا قلت: «مررت بطويلٍ»، لم يُعلم من ظاهرِ اللفظ أنّ الممرور به إنسانٌ، أو رُمْحٌ، أو ثَوْبٌ، ونحوُ ذلك ممّا قد يوصَف بالطُول؟ إلاّ أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمرهُ، وقَوِيَتِ الدلالةُ عليه، إمّا بحالٍ، أو لفظٍ. وأكثرُ ما جاء في الشعر، لأنّه موضعُ ضرورة. وكلما استبهم، كان حذفُه أبعدَ في القياس، فمن ذلك قولُ أبي ذُؤَيْب [من الكامل]:

وعليهما مسرودتان... إلخ

الشاهد فيه قولُه: مسرودتان، والمرادُ: دِرْعان مسرودتان. وكذلك السّوابغُ، المراد: الدُّروع السوابغ. ومن ذلك قولُ المُتَنَخِّل الهُذَليّ، وهو مالكُ بن عُوَيْمِر، والمتنخِّل لقبٌ [من البسيط]:

رَبّاءُ شَمّاءَ... إلخ

الشاهد فيه قوله: «ربّاء شمّاء»، والمرادُ: رَجُلٌ رَبّاءُ رَبْوَةٍ، أو رابِيَةٍ شَمّاءَ، فهو فَعّالٌ من قولك: «رَبَوْتَ الرابِيَةَ» إذا عَلَوْتَها. وضعّف العينَ للتكثير، والهمزةُ في آخِره بدلٌ من الواو التي هي لامُ الكلمة، كهمزةِ «كِساءٍ»، و«غِطاءٍ». ولم يُنَوِّنْه لأنّه مضافٌ إلى «شمّاء». وشمّاءُ من الشَّمَم، وهو الارتفاعُ، يُقال: «جبلٌ أشَمُّ، ورابِيَةٌ شَمّاءُ»، أي: مرتفعةٌ، ومنه الشَّمَمُ في الأنف، وهو ارتفاعُ قَصَبَته. وهو مخفوضٌ بإضافةِ «رَبّاء» إليه، والفتحةُ علامةُ الخفض، لأنّه لا ينصرف، وهمزتُه للتأنيث.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ﴾[1]، والمراد: حُورٌ قاصراتُ الطرف.

قال: «وهذا بابٌ واسعٌ»، يعني حذفَ الموصوف إذا كانت الصفةُ مفردةً متمكِّنةً في بابها غيرَ مُلْبِسة، نحوَ قولك: «مررت بظريفٍ»، و«مررت بعاقلٍ»، وشِبْهِهما من الأسماء الجاريةِ على الفعل. فأمّا إذا كانت الصفةُ غيرَ جارية على الفعل، نحوَ: «مررت برجلٍ أيِّ

(١) الصافات: ٤٨.

رجلٍ، وأيّمَا رجلٍ»، فإنّه يمتنِع حذفُ الموصوف، وإقامةُ الصفة مُقامَه، لأنّ معناه كاملٌ، وليس لفظُه من الفعل. وكذلك لو كانت الصفة جملةً، نحوَ «مررت برجلٍ قام أخوه»، ولقيتُ غلامًا وَجْهُه حسنٌ»، لم يجز حذفُ الموصوف فيه أيضًا؛ لأنّه لا يحسُن إقامةُ الصفة مقام الموصوف فيه. ألا تراكَ لو قلت: «مررت بقَامَ أخوه»، أو «لقيتُ وَجْهُه حسنٌ»، لم يحسن؟ وربّما جاء شيءٌ من ذلك، وما أقلّه! فمن ذلك قولُ النابغة [من الوافر]:

كأنّك من جمالِ بني أُقَيْش... إلخ

وقبله:

أتخذُلُ ناصِري وتُعِزُّ عَبْسًا أيَرْبُوعَ بنَ غَيْظٍ لِلْمِعَنِّ

أراد جَمَلاً من جمال بني أقيش، فحذف الموصوفَ، وأقام الصفة مقامه. وإنّما قال: «من جمال بني أقيش»، لأنها وَحْشيّةٌ مشهورةٌ بالنُفور. والشَّنُّ: القِرْبَةُ اليابسةُ. وإذا فُعل بها هذا، كان أشدَّ لنُفورها. وسببُ هذا الشعر أنّ بني عَبْس قتلوا رجلاً من بني أسد، فقتلت بنو أسدٍ رجلَيْن من عَبْس، فأراد عُيَيْنَةُ بن حِصْنٍ الفَزاريُّ أن يُعِين بني عبس، وينقُض الحلْفَ الذي بين بني ذُبيانَ وبني أسد، وبينهم حلفٌ وتناصُرٌ، فقال: كأنّك من جمال بني أقيش، أي: سريعُ الغَضَب تنفِر ممّا لا ينبغي لعاقلٍ أن ينفر منه. والذي حسّن حذفَ الموصوف ههنا كونُه خبرًا، والخبرُ يكون جملةً، وجارًّا ومجرورًا، نحوَ قولك: «إنّ زيدًا أبوه قائمٌ»، و«إن زيدًا من الكِرام»، فـ«أبوه قائمٌ» في موضع الخبر، وكذلك الجارُّ والمجرور. ومنه قول أبي الأسْوَد الحِمّانيّ [من الرجز]:

لو قلت ما في قومها... إلخ

والمراد: إنسانٌ يفضُلها، فحذف الموصوفَ الذي هو المبتدأُ، وأقام الجملة مقامه، يصف امرأةً. فالحَسَبُ: المَآثِرُ، والميسم: الجَمالُ، وهو من الواو، وإنّما قلبوها ياءً للكسرة قبلها، كأنّه من قولهم: «فلانٌ وَسِيمٌ»، أي: حسنُ الوجه. وقوله: «لم تِيثَم» يريد: تَأثَم، وإنّما لمّا كسر التاءَ، وجب قلبُ الهمزة ياءً. وإنّما كسروا التاءَ على مذهبِ مَن يرى كسرَ حروفِ المضارعة ما عدا الياءَ. وذلك إذا كان الفعل على «فَعِلَ»، نحوِ «تِعْلَمُ»، و«تِسْلَمُ».

ومثله في حذفِ الموصوف قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[1]، أي: قومٌ دون ذلك، أو ناسٌ. وقد حمل ناسٌ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ﴾[2] على هذا قالوا: تقديرُه: ومن الذين قالوا: إنّا نصارى قومٌ أخذنا ميثاقهم. ومثله: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[3]، والمراد: إنسانٌ له مقامٌ معلومٌ، وقولُه:

---

(١) الجن: ١١. (٢) المائدة: ١٤. (٣) الصافات: ١٦٤.

﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾[1]، أي: قومٌ يحرّفون. والكوفيون يُضمِرون موصولاً، وتقديرُه عندهم: إلاّ مَن له مقامٌ معلومٌ. والأوّلُ أسهلُ؛ لأنّ حذفَ الموصول أبعدُ من حذف الموصوف.

ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوقِ بهم: «ما منهما مَاتَ حتّى رأيتُه في حالِ كذا وكذا»، والمراد: ما منهما أحدٌ مات، فحذف «أحدًا»، وهو الموصوفُ. وهذا الحذفُ في المبتدأ أسهلُ منه مع الفاعل، لو قلت: «جاءني قام أخوه» على إرادةِ: «جاءني رجلٌ قام أخوه»، لم يحسُن حُسْنَه في المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ قد لا يكون اسمًا مَحْضًا، نحوَ «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خيرٌ مِن أن تَراه»[2]، والمراد: سَماعُك بالمعيديّ خيرٌ من رُؤْيَته، وليس كذلك الفاعلُ.

وأمّا قوله: «أنا ابنُ جَلَا» من قول سُحَيْمِ بن وَثِيلٍ الرِّياحيّ [من الوافر]:

أَنَـا ابـنُ جَـلَا وطَـلّاعُ الـثَّـنـايَـا ... مَـتَـى أَضَـعِ الـعِـمـامَـةَ تَـعْـرِفُـونِـي

فقيل: إنّه من هذا القبيل، والمرادُ: أنا ابنُ رجلٍ جَلَا، ثمّ حذف الموصوفَ، أي: جلا أمرُه ووضح، أو كشف الشدائدَ. وقيل: إنّه اسمٌ عَلَمٌ. واحتجّ به عيسى بن عمر شاهدًا في منع صرف كلّ اسم على وزن الفعل سواءً كان ذلك البناءُ ممّا يغلِب وجودُه في الأفعال، أو لا يغلب. وأصحابُ سيبويه يتأوّلونه على أنّه سُمّي به وفيه ضميرٌ، فهو جملةٌ، والاسمُ المنقول من الجملة يُحكَى، ولا يُعرَب، فيكون من قبيلِ: «بني شَابَ قَرْنَاهَا»، وقد تقدّم شرحُ ذلك في ما لا ينصرف. وقد قيل في قولِ الآخر [من الرجز]:

٤٢٤ ـ وَالـلّـهِ مـا لَـيْـلِـي بِـنَـامَ صـاحِـبُـهْ ... ولا مُـخـالِـطِ الـلَّـيَـانِ جـانِـبُـهْ

---

(١) النساء: ٤٦.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

٤٢٤ ـ التخريج: الرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٩٩، ١٠٠؛ والإنصاف ١/ ١١٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨، ٣٨٩؛ والخصائص ٢/ ٣٦٦؛ والدرر ١/ ٧٦، ٦/ ٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٧١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٤٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٥ (نوم)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٦، ٢/ ١٢٠.

اللغة: المخالط: المعاشر. الليان: ضدّ الخشونة.

المعنى: يقسم بأنّه لم يعرف النوم في هذه الليلة، وجانبه لم يعرف اللّين أيضًا.

الإعراب: **«والله»**: الواو: واو القسم حرف جرّ، «الله»: اسم الجلالة، مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف تقديره «أقسم». **«ما»**: حرف نفي. **«ليلي»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. وقد تكون «ليلي» اسم «ما» العاملة عمل «ليس» ـ على رأي الحجازيين ـ مرفوعًا. **«بنام»**: الباء: حرف جرّ زائد، مجروره محذوف تقديره: ما ليلي بليل مقول فيه: «نام صاحبه». **«نام»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة الظاهرة. **«صاحبه»**: فاعل مرفوع =

إنَّه عَلَمٌ اسمُ رجل، وقيل: إنّه على حذفِ الموصوف، كأنّه أراد: ما ليلي برجلٍ نام صاحبُه، ثمّ حذف الموصوفَ. ومن ذلك قوله [من الرجز]:

جادَتْ بِكَفَّيْ كَانَ مِن أرْمَى البَشَرْ

وقبله:

ما لَكَ عندي غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ

الشاهد فيه حذفُ الموصوف، وإقامةُ الصفة التي هي الجملةُ مقامه، والتقديرُ: بكَفَّيْ رجلٍ كان من أرمى البشرِ، وقد رُوي: «بكفّي كان مَن أرمى البشر»، بفتح ميم «مَنْ»، أي: بكفّي مَن هو أرمى البشرِ، و«كَانَ» زائدةٌ. وكَبِدُ القَوْس: مَقْبِضُها. وقوسٌ كبداءُ: غليظةُ المَقْبِضِ تملأُ الكفَّ. وجادتْ من الجُودة لا من الجُود. ولو صحّت الروايةُ الأُولى، لم يجز القياسُ عليه لقلّته وشُذوذه في القياس.

وربّما ظهر أمرُ الموصوف، وعُرف موضعه، فيُستغنى عن ذكره ألبتّة، وتقع المُعامَلةُ مع الصفة، وتصير الصفةُ كاسم الجنس الدالّ على معنَى الموصوف، وذلك نحوُ قولهم: «الأجرَعُ» و«الأبْطَحُ»، فالأجرعُ: مكانٌ سَهْلٌ مُسْتَوٍ لا يُنْبِت، يُقال: «مكانٌ أجرعُ»، و«رَمْلَةٌ جَرْعاءُ»، ثمُّ اشتهر المكانُ بذلك، فعُلم مكانه، وإن لم يُذكَر، فقيل: «الأجرعُ»، إذ لا يوصَف بذلك إلّا المكانُ. وأمّا الأبْطَحُ فالمكان المتّسِع، ومثلُه البَطْحاءُ، وأصلُه أن يُقال مكانٌ أبطحُ، ثمّ غلبت الصفةُ، وصارت كاسم الجنس.

ومثله الفارسُ، والصاحبُ، والراكبُ، أصلُ ذلك كلِّه الصفةُ، وإنّما، غلبتْ، فصارت كاسم الجنس، ولذلك يُجمَع جَمْعَه، فيقال: «فارسٌ وفَوارِسُ، وصاحبٌ وصَواحِبُ، وراكبٌ ورواكبُ»، كما يُقال: «كاهِلٌ، وكَواهِلُ»، فالفارسُ راكبُ الفرس خاصّةً، والراكبُ راكبُ الجَمل خاصّةً، لا يُقال لغيره، والصاحبُ معروفٌ.

ومثلُ ذلك الأوْرَقُ، والأطلسُ، فالأورقُ: المُغْبَرُّ اللَّوْن، كلَوْنِ الرماد، والحَمامةُ

= بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**مخالط**»: معطوف على المجرور بالباء الظاهرة، وقد تكون نعتًا لـ«ليل» المحذوف تبعًا للفظه، وهو مضاف. «**الليان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**جانبه**»: فاعل «مخالط» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة القسم: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما ليلي بليل»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «نام صاحبه»: في محلّ رفع أو نصب صفة «ليل» المحذوف، وقيل: في محل نصب مقول القول المحذوف تقديره: «والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه».

والشاهد فيه قوله: «بنامَ صاحبُه» حيث قيل إنّ «نام صاحبه» علم منقول عن جملة، وقيل: أراد: ما ليلي برجل نام صاحبُه، ثمّ حذف الموصوف. وقيل: إنّ حرف الجرّ داخل على محذوف، والتقدير: بمقول فيه: نام صاحبُه.

وَرْقاءُ للونها، والأطلسُ: أن يَضرِب إلى الغُبْرة، والذئبُ أطلسُ لَلونه، فأصلُهما الصفةُ. ثمّ ظهر أمرُهما، فصار الموصوفُ نِسْيًا منسيًّا، فصارا كالجنس.

وأمّا الصفةُ، فلا يحسن حذفُها أيضاً لِما ذكرناه، ولأنّ الغرض من الصفة، إمّا التخصيصُ، وإمّا الثّناءُ والمدحُ، وكلاهما من مَقاماتِ الإطناب والإسهابِ، والحذفُ من بابِ الإيجاز والاختصارِ، فلا يجتمعان لتدافُعهما. وقد حُذفت الصفة على قِلّةٍ ونَدْرَةٍ، وذلك عند قوّةِ دلالةِ الحال عليها، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: «سِيرَ عليه ليلٌ»[1]، وهم يريدون: «ليلٌ طويلٌ». وكأنّ هذا إنّما حُذف فيه الصفةُ لِما دلّ من الحال على موضعها، وذلك بأن يوجَد في كلامِ القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقامَ قوله: «طويلٌ». وذلك إذا كنتَ في مدْح إنسانٍ والثناءِ عليه، فتقول: «كان واللّهِ رجلاً»، وتَزيد في قوّةِ اللفظ باللّه، وتمطيطِ اللام، وإطالةِ الصوت بها، فيُفهَم من ذلك أنّك أردتَ كريمًا، أو شُجاعًا، أو كاملاً. وكذلك في طَرَفِ الذّمّ إذا قلت: «سألتُ فلانًا، فرأيتهُ رجلاً»، وتَزوِي وجهَك وتُقطِّبه، فتَغنَى عن «بخيلاً» أو «لَئِيمًا». ومنه الحديث «لا صلاة لجارِ المَسْجِد إلّا في المسجد»[2]، والمرادُ: لا صلاة كاملةً، أو تامّةً، ونحوُ ذلك. فإن عَرِيَتِ الحالُ من الدلالة، لم يجز الحذفُ، فاعرفه.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٠.

(٢) ورد الحديث في السنن الكبرى للبيهقي ٣/ ٧٥، ١١١؛ والحاوي في الفتاوي للسيوطي ١/ ٥٣٢؛ وإتحاف السادة المتقين ٢/ ٢٩؛ وتنزيه الشريعة ٢/ ٩٩. وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ٧/ ٢٦١.

البَـدَل

فصل

[أنواعه]

قال صاحب الكتاب: هو على أربعةِ أضرب: بدلُ الكُلّ من الكُلّ، كقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[1]. وبدلُ البعض من الكلّ، كقولك: «رأيت قومَك أكثَرَهُم، وثُلُثَيْهم، وناساً منهم، و«صرفتُ وُجوهَها أوَّلِها». وبدلُ الاشتمال، كقولك: «سُلب زيدٌ ثوبُه»، و«أعجبني عمرٌو حُسْنُه، وأدبُهُ، وعِلْمُهُ»، ونحوُ ذلك ممّا هو منه، أو بمنزلته في التلبُّس به. وبدلُ الغَلَط، كقولك: «مررتُ برجلٍ حِمارٍ»، أردتَ أن تقول: بـ«حمار»، فسَبَقك لِسانُك إلى «رجل»، ثمّ تداركتَه، وهذا لا يكون إلاّ في بَديئة الكلام، وما لا يصدُر عن رَوِيّةٍ وفَطانةٍ.

* * *

قال الشارح: البدل ثانٍ يقدَّر في موضعِ الأوّل، نحوَ قولك: «مررت بأخيك زيدٍ»، فـ«زيدٌ» ثانٍ من حيث كان تابعًا للأوّل في إعرابه. واعتبارُه بأن يقدَّر في موضعِ الأوّل، حتى كأنّك قلت: «مررت بزيدٍ»، فيعمل فيه العاملُ، كأنّه خالٍ من الأوّل. والغرضُ من ذلك البيانُ، وذلك بأن يكون للشخص اسمان، أو أسماءٌ، ويشتهر ببعضها عند قوم، وببعضها عند آخَرين، فإذا ذكر أحدَ الاسمَيْن، خاف أن لا يكون ذلك الاسمُ مشتهِرًا عند المخاطب، ويذكر ذلك الاسمَ الآخرَ على سبيلِ بدلِ أحدهما من الآخر للبيان، وإزالةِ ذلك التوهُّم. فإذا قلت: «مررت بعبد الله زيدٍ»، فقد يجوز أن يكون المخاطبُ يعرف عبدَ الله، ولا يعلم أنّه زيدٌ، وقد يجوز أن يكون عارفًا بزيدٍ، ولا يعلم أنّه عبدُ الله، فتأتي بالاسمَيْن جميعًا لمعرفةِ المخاطب. وكان الأصل أن يكونا خبرَيْن، أي: جملتَيْن، مثلَ: «مررت بعبد الله، مررت بزيد»، أو يدخلَ عليه واوُ العطف، لكنّهم لو فعلوا ذلك، لالتبس، ألا ترى أنّك لو قلت: «مررت بعبد الله مررت بزيد»، أو قلت: «مررت بعبد الله وزيدٍ»، ربّما تَوهَّم المخاطبُ أنّ الثاني غيرُ الأوّل، فجاؤوا بالبدل فِرارًا من اللبْس، وطَلَبًا للإيجاز.

---

(١) الفاتحة: ٦، ٧.

والبدل إمّا أن يكون الأوّلَ في المعنى، أو بعضَه، أو مشتمَلاً عليه، أو يكون على وجهِ الغَلَط.

فالأوّلُ: نحوُ قولك: «مررت بأخيك زيدٍ»، و«مررت برجلٍ صالحٍ زيدٍ»، فـ«زيدٌ» هو الأوّلُ، وقد أبْدَلَه منه للبيان. وذلك لجَوازِ أن يكون قد عرف أنّ له أخًا، ولا يعرف أنّه زيدٌ، أو يعرف زيدًا، ولا يعلم أنّه أخوه. وكذلك يجوز أن يكون يعرف زيدًا، ولا يعلم أنّه رجلٌ صالحٌ، أو يعرف أنّه رجل صالح، ولا يعرف أنّه زيدٌ، فجمع بينهما للبيان.

ومثله قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[1]، فالصراط الثاني بدلٌ من الأوّل، وهو هو؛ لأن الصراط المستقيم هو صراطُ المُنْعَم عليهم.

وأمّا الثاني: وهو بدلُ الشيءَ من الشيء، وهو بعضُه، كقولك: «رأيت زيدًا وجهَه»، و«رأيت قومَك أكثرَهم، وثُلُثَيْهِم، وناسًا منهم»، و«صرفتُ وُجوهَها أوّلِها». فالثاني من هذه الأشياء بعضُ الأوّل، وأبدلتَه منه لُيعلَم ما قصدتَ له، ولِيَتنبّهَ السامعُ، فتثْبت بقولك: «رأيت زيدًا وجهَه» موضعَ الرؤية منه، فصار كقولك: «رأيت وجه زيدٍ». وكذلك قولُك: «رأيت قومَك أكثرَهم، وثُلُثَيْهِم، وناسًا منهم»، بيّنتَ مَن رأيتَ منهم. فـ«أكثرهم»، و«ثلثاهم» بعضُهم، وكذلك «ناسًا منهم». قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[2] فـ«مَنْ» في موضع خفض؛ لأنّ المعنى «على من استطاع منهم». وتقول: «بِعْتُ طَعامَك بَعْضَه مَكِيلاً، وبعضَه مَوْزونًا». ويجوز أن ترفع، فتقول: «بعضُه مكيلٌ، وبعضُه موزونٌ».

والفرقُ بينهما أنّك إذا نصبتَ، فقد أوقعتَ الفعلَ على البعض منفصِلاً من الآخر، فكأنّك قلت: «هذا البعضُ أسلفتُه بكذا كَيْلاً، وهذا البعضُ أسلفتُه بكذا وَزْنًا». وإذا رفعتَ، فإنّما أوقعتَ الفعلَ على جملةِ الطعام الذي من صفته أنّ بعضَه مكيلٌ، وبعضَه موزونٌ. قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[3]، فهذا شاهدٌ في الرفع، ومن كلام العرب: «خَلَقَ اللّهُ الزَّرافَةَ يَدَيْها أطْوَلَ من رِجْلَيْها»، فهذا شاهدٌ في النصب، ولو قال: «يداها أطولُ من رجليها»، لجاز. ولا بدّ فيه من ضميرٍ يُعلّقه بالأول. فأمّا قولهم: «ضربتُ زيدًا اليَدَ والرِّجْلَ»، فالمرادُ: اليدَ والرجل منه، فحُذف الضمير للعلم به.

وأمّا الثالث: فهو بدل الاشتمال، نحوُ قولك: «سُلب زيدٌ ثوبُه»، و«أعجبني عمرٌو

---

(١) الفاتحة: ٦، ٧.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) الزمر: ٦٠.

علْمُه، وحسنُه، وأدبُه»، ونحوُها من المعاني. فالثاني بدلٌ من الأوّل، وليس إيّاه، ولا بعضَه، وإنّما هو شيءٌ اشتمَل عليه. والمرادُ بالاشتمال أن يتضمّن الأوّلُ الثانيَ، فيُفهَم من فَحْوَى الكلام أنّ المراد غيرُ المُبْدَل منه. وذلك أنّك لمّا قلت: «أعجبني زيدٌ»، فُهِم أنّ المُعجِب ليس زيدًا من حيث هو لَحْمٌ ودَمٌ، وإنّما ذلك معنًى فيه.

وعِبْرةُ الاشتمال أن تصحّ العِبارةُ بلفظه عن ذلك الشيء، فيجوز أن تقول: «سُلب زيدٌ»، وأنت تريد ثوبَه، و«أعجبني زيدٌ»، وأنت تريد عِلْمَه وأدبَه ونحوَهما من المعاني. قال الله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾(١)، فـ«النارُ» بدلٌ لأنّ الأُخدود مشتملٌ عليها. ومثله قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(٢)، فـ«القتالُ» بدلٌ من «الشهر الحرام»، وهو معنًى اشتمل عليه الشهرُ، وسُؤالُهم عن الشهر إنّما كان لأجلِ القتال فيه. ومن ذلك قول عَبْدَةَ بن الطبيب [من الطويل]:

٤٢٥ـ فما كان قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكُ واحدٍ ولكنّه بُنْيانُ قَوْمٍ تَهَدَّما

فهذا يُنشَد على وجهَيْن: بالرفع في «هلك واحد»، والنصبِ. فأمّا الرفعُ فعلى أن تكون الجملةُ خبرًا لـ«كَانَ». وأمّا النصبُ فعلى أن يكون المفردُ خبرًا لـ«كَانَ»، ويكون «هُلْكه» بدلاً من اسمِ «كان». فأمّا قول الآخر [من الوافر]:

٤٢٦ـ ذَرِيني إنّ أمْرَكِ لَنْ يُطاعا وما أَلْفَيْتِني حِلْمِي مُضاعا

---

(١) البروج: ٤ ـ ٥.

(٢) البقرة: ٢١٧.

٤٢٥ ـ **التخريج**: البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص٨٨؛ والأغاني ١٤/ ٧٨، ٢١/ ٢٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٠٤؛ وديوان المعاني ٢/ ١٧٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٩٢؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٣٢؛ ولمرداس بن عبدة في الأغاني ١٤/ ٨٦.

اللغة: قيس: هو قيس بن عاصم. هلكه: موته.

المعنى: إن موت قيس بن عاصم ليس موتًا لشخص، بل هدمًا لشمل قبيلة، وتقويضًا لبنيانها.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: استئنافية، ما: نافية. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**قيس**»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة. «**هلكه**»: «**هلك**»: بدل من «قيس» مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**هلك**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة وهو مضاف. «**واحد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولكنه**»: الواو: للاستئناف، لكن: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «لكن». «**بنيان**»: خبر «لكن» مرفوع بالضمّة وهو مضاف. «**قوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تهدّما**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والألف: للإطلاق.

وجملة «فما كان قيس هلك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لكنه بنيان»: استئنافية أيضًا لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تهدّم»: في محلّ رفع صفة لـ«بنيان».

والشاهد فيه: سيُبيّنه الشارح.

٤٢٦ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص٣٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤؛ =

فهذا لا يكون إلّا على البدل لأجلِ القافية.

ولا بدّ في بدل الاشتمال من عائدٍ أيضًا يربِطه بالأوّل، فأمّا قوله [من الطويل]:

٤٢٧ـ لَقَدْ كان في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيتُه تَقَضِّي لُباناتٍ ويَسْأمُ سائمُ

= والدرر ٦/ ٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٨٧؛ ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/ ١٥٦؛ ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية ٤/ ١٩٢؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص٥٠٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

اللغة: ذريني: دعيني. ألفيتني: وجدتني. حلمي: عقلي، أو تعقّلي.

المعنى: دعيني وشأني فإني لن أطيعك، ولن أخضع لأوامرك، لأنّ عقلي لم يُفقد بعد.

الإعراب: **«ذريني»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: فاعل، والنون: للوقاية. والياء الثانية: في محلّ نصب مفعول به. **«إن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«أمرك»**: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، الكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«لن»**: حرف نصب. **«يطاعا»**: فعل مضارع للمجهول منصوب، والألف: للإطلاق، ونائب الفاعل: هو. **«وما»**: الواو: حرف استئناف، «ما»: حرف نفي. **«ألفيتني»**: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به. **«حلمي»**: بدل من «ياء» المتكلّم في «ألفيتني»، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«مضاعًا»**: مفعول به ثانٍ لـ«ألفيتني».

وجملة (ذريني...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (إنّ أمرك...) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (لن يطاعا) الفعليّة: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة (ما ألفيتني...) الفعليّة: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وما ألفيتني حلمي مضاعًا» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من الضمير، وهو الياء في «ألفيتني» بدل اشتمال.

٤٢٧ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٢٧؛ والأغاني ٢/ ٢٠٦؛ والرد على النحاة ص١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٩؛ والكتاب ٣/ ٣٨؛ والمقتضب ١/ ٢٧، ٢/ ٢٦، ٤/ ٢٩٧؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٢٩٩؛ ورصف المباني ص٤٢٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٩٠.

اللغة: الحول: العام. قضى طلبه: ناله. لبانات: حاجات. ثواء: مقام.

المعنى: لقد مر عام أقمت بينهم فيه، حصلت فيه على حاجات وأمور كثيرة.

الإعراب: **«لقد»**: اللام: واقعة في جواب قسم محذوف، «قد»: حرف تحقيق. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره هو. **«في حول»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **«ثواء»**: بدل مجرور بالكسرة الظاهرة. **«ثويته»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«تقضي»**: خبر «كان» مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل وهو مضاف. **«لباناتٍ»**: مضاف إليه مجرور. **«ويسأم»**: الواو: عاطفة، «يسأم»: فعل مضارع. **«سائم»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «لقد كان»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «ثويته»: في محل جر صفة. وجملة «ويسأم سائم»: معطوفة في محلّ رفع.

والشاهد فيه قوله: «في حول ثواءٍ ثويته» حيث حذف رابط البدل، إذ التقدير ثويته فيه، لأن الهاء من =

فالمراد «ثواء فيه»، إلّا أنّه حُذف للعلم به. والثواءُ: الإقامةُ، والمرادُ في ثواءِ حَوْلٍ.

وأمّا الرابع: وهو بدلُ الغَلَط والنسيانِ، ومثلُ ذلك لا يكون في القرآن، ولا في شعرٍ. أمّا القرآن، فهو مُنزَّهٌ عن الغلط، وكذلك الشعرُ الفصيحُ، لأنّ الظاهر من حال الشاعر مُعاوَدةُ ما نَظَمَه، فإذا وجد غلطًا أصلحَه.

وإنّما يكون مثلُه في بَدْأةِ الكلام، وما يجيء على سبيلِ سَبْقِ اللسان إلى ما لا يريده، فيُلْغيه، حتّى كأنّه لم يذكُره، وذلك نحوُ: «مررت برجلٍ حِمارٍ»، كأنّك أردت أن تقول: «مررت بحمارٍ»، فسبق لسانُك إلى ذكرِ «الرجل»، فتَداركتَ، وأبدلتَ منه ما تريده. والأولى أن تأتي بـ«بل» للإضراب عن الأوّل.

فصل
[فائدته]

قال صاحب الكتاب: **وهو الذي يُعتمد بالحديث، وإنّما يُذكر الأوّل لنَحْوٍ من التَّوْطِئة، ولِيُفاد بمجموعهما فَضْلُ تأكيدٍ وتبيينٍ، لا يكون في الإفراد. قال سيبويه[1] عقيبَ ذِكْره أمثِلةَ البدل: «أراد: رأيت أكثَرَ قومِك، وثُلُثَيْ قومِك»، و«صرفتُ وُجوهَ أوّلِها»، ولكنّه ثنّى الاسمَ توكيدًا». وقولُهم: «إنّه في حكم تَنحِيَةِ الأوّل» إيذانٌ منهم باستقلالِه بنفسه، ومُفارَقتِه التأكيدَ والصفةَ في كونهما تَتِمّتَيْن لِما يَتْبَعانه، لا أن يعنوا إهْدارَ الأوّل واطِّراحَه. ألا تراك تقول: «زيدٌ رأيت غلامَه، رجلاً صالحًا»، فلو ذهبتَ تُهدِر الأوّلَ، لم يَسِدَّ كلامُك.**

* * *

قال الشارح: الذي عليه الاعتماد من الاسمَيْن أعني البدلَ والمُبْدَلَ منه هو الاسمُ الثاني، وذكرُ الأوّل تَوْطِئَةٌ لبيانِ الثاني. يدلّ على ذلك ظهورُ هذا المعنى في بدلِ البعض، وبدلِ الاشتمال. ألا ترى أنّك إذا قلت: «ضربتُ زيدًا رأسَه»، فالضرب إنّما وقع برأسه دون سائره، وكذلك قولُك: «سُرق زيدٌ مالُه»، إنّما المسروقُ المالُ دون زيدٍ.

ولذلك قدّر سيبويه هذا المعنى بقوله عَقِيبَ ذِكْره أمثلةَ البدلِ: «أراد رأيت أكثرَ قومِك، وثُلُثَيْ قومِك، وصرفت وجوهَ أوّلِها»، كأنّه أراد أنّ المعنى متعلّقٌ بالثاني حتّى لو تركتَه، ولم تذكره، لألبسَ. ألا ترى أنّك لو قلت: «ضربتُ زيدًا»، وسَكَتَّ، لَظَنَّ المخاطبُ أنّ الضرب وقع بجُمْلته، ولم يختصّ عُضْواً منه؟ فعلمتَ بذلك أنّ المعتمَد بالحديث هو الاسمُ الثاني، والأوّلُ بيانٌ، فالبيانُ في البدل مقدَّمٌ، وفي النعت والتأكيدِ مؤخَّرٌ.

واعلم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيدِ، لأنّ فيه إيضاحًا

= «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر رابط للبدل، وهو ثواء، بالمبدل منه وهو حول.

(١) الكتاب ١/ ١٥٠

للمُبدَل، ورَفْعَ لبسٍ كما كان ذلك في الصفة. وفيه رفعُ المَجاز، وإبطالُ التوسّع الذي كان يجوز في المبدل منه، ألا ترى أنّك إذا قلت جاءني أخوك، جاز أن تريد كِتابَه، أو رَسُولَه، فإذا قلت: «زَيْدٌ»، زال ذلك الاحتمالُ، كما لو قلت: «نفسُه»، أو «عينُه»؟

فلذلك قال صاحبُ الكتاب: «وليُفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيينٍ، لا يكون في الإفراد»، يعني أنّه حصل باجتماعِ البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصلُ بالنفس، والعين، ومن البيان ما يحصل بالنعت. ولو انفرد كلٌّ واحد من البدل، والمبدل منه، لم يحصل ما حصل باجتماعهما، كما لو انفرد التأكيدُ والمؤكَّدُ، أو النعتُ والمنعوتُ، لم يحصل ما حصل باجتماعهما.

وقول النحويّين: إنّه في حكم تَنْحِيَةِ الأوّل الذي هو المبدلُ منه ووَضْعِ البدل مكانَه، ليس ذلك على معنَى إلغائه، وإزالةِ فائدته، بل على معنى أنّ البدل قائمٌ بنفسه، وأنّه معتمَدُ الحديث، وليس مُبيِّنًا للمبدَل منه كتَبْيِينِ النعت الذي هو من تمام المنعوت. والدليلُ على أنّ المبدل منه ليس بمُلْغًى، ولا مطَّرَحًا، أنّك تقول: «زيدٌ رأيتُ أباه عمرًا»، فتجعل «عمرًا» بدلاً من «أباه». فلو كان المبدلُ مطّرحًا، لكان تقديرُ الكلام: «زيد رأيتُ عمرًا»، فتبقى الجملةُ التي هي خبرٌ بلا عائدٍ، وذلك ممتنِعٌ. وممّا يدلّ أيضًا على أنّه ليس مُلْغًى قولُ الشاعر [من الكامل]:

٤٢٨ـ فكأنّه لَهِقُ السَّراةِ كأنّه ... ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ

فصل

[الدلالة على استقلاليته]

قال صاحب الكتاب: **والذي يدلّ على كونه مستقِلاً بنفسه أنّه في حكم تكريرِ العامل، بدليلِ مَجِيءِ ذلك صريحًا في قوله عزّ وجلّ: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ**

---

٤٢٨ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في الدرر ٦/ ٢٥٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ١٩٧، ١٩٨؛ ولسان العرب ٣/ ٣٠٢ (عين)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٨.

اللغة: لهق السراة: ثور أبيض أعلى الظهر أسود الخدين.

المعنى: يصف ثورًا وحشيًا بأنه أبيض أعلى الظهر، أسود الخدين، كأن حاجبيه معينان بهذا السواد.

الإعراب: **«فكأنه»**: الفاء: حسب ما قبلها، «كأن»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «كأنّ». **«لهق»**: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة وهو مضاف. **«السراة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«كأنه»**: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: اسمها. **«ما حاجبيه»**: «ما»: زائدة، «حاجبيه»: بدل من الهاء في «كأنّه» منصوب بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«معين»**: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة. **«بسواد»**: جار ومجرور متعلقان بـ«معين».

وجملة «كأنه لهق»: بحسب ما قبلها. وجملة «كأنه معين»: في محل رفع صفة لـ«لهق السراة».

والشاهد فيه: أن اعتبار المبدل منه في اللفظ دون البدل، فإن قوله «حاجبيه» بدل من ضمير «كأنه».

مِنْهُمْ﴾[١]، وقوله: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾[٢]. وهذا من بدلِ الاشتمال.

* * *

قال الشارح: وقد أكّد صاحبُ الكتاب كونَ البدل مستقِلاً بنفسه، وأنّه ليس من تَتِمَّةِ الأوّل كالنعت، بكونه في حكمِ تكريرِ العامل.

وذلك أنّك إذا قلت: «مررت بأخيك زيدٍ»، تقديرهُ: مررت بأخيك بزيدٍ. وإذا قلت: رأيتُ أخاك زيدًا»، فتقديرهُ: رأيتُ أخاك رأيتُ زيدًا. فذلك المقدَّرُ هو العاملُ في البدل، إلّا أنه حُذف لدلالةِ الأوّل عليه، فالبدلُ من غيرِ جملةِ المبدل منه. هذا مذهبُ أبي الحسن الأخفش وجماعةٍ من مُحقِّقي المتأخّرين، كأبي عليّ، والرُّمّانيّ، وغيرِهم.

والحُجَّةُ لهم في ذلك أنّه قد ظهر في بعضِ المواضع، فمن ذلك قوله تعالى: و﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[٣]، فقوله: «لمن آمن منهم» بدلٌ من «الذين استضعفوا»، وهو بدلُ البعض؛ لأنّ المؤمنين بعضُ المستضعفين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾[٤]، فقوله: «لبيوتهم» بدلٌ مِن «لِمَنْ يكفر بالرَّحمٰن»، وهو بدلُ الاشتمال، وقد أظهر العاملَ. قالوا: فلو كان العاملُ في البدل هو العاملَ في المبدل منه، لأدّى ذلك إلى مُحال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان، وهما اللامُ الأولى، واللامُ الثانية، إذ حروفُ الخفض لا تُعلَّق عن العمل. وقيل لأبي عليّ: كيف يكون البدلُ إيضاحًا للمبدل منه، وهو من غيرِ جملته؟ فقال: لمّا لم يظهَر العاملُ في البدل، وإنّما دلّ عليه العاملُ في المبدل منه، واتّصل البدلُ بالمبدل منه في اللفظ، جاز أن يوضِحه.

وذهب سيبويه، وأبو العبّاس محمّدُ بن يزيد، والسِّيرافيُّ من المتأخّرين إلى أنّ العامل في البدل هو العاملُ في المبدل منه، كالنعت، والتأكيدِ، وذلك لتعلُّقهما به من طريق واحد؛ وأمّا ظهورُ العامل في بعض المواضع، فقد يكون توكيدًا كما يتكرّر العاملُ في الشيء الواحد، كقوله [من البسيط]:

٤٢٩ـ [قالتْ بنو عامرٍ: خالوا بني أسدٍ] يا بُؤسَ للجَهْلِ ضَرّارًا لأقوامِ

---

(١) الأعراف: ٧٥. (٢) الزخرف: ٣٣.

(٣) الأعراف: ٧٥. (٤) الزخرف: ٣٣.

٤٢٩ ـ التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٨٢؛ وتذكرة النحاة ص٦٦٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٠ ـ ١٣٢، ١١/ ٣٣، ٣٥؛ والدرر ٣/ ١٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠١؛ والكتاب ٢/ ٢٧٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ (خلا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص١١٥، ٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٦؛ ورصف المباني ص١٦٨، ٢٤٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي =

فاللام زائدةٌ مُؤكِّدةٌ للإضافة. ولولا إرادةُ الإضافة، لكان «يا بؤسًا» منوَّنًا. ومن تَكرارِ العامل للتأكيد قولُه تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[1]، فموضعُ «أنَّ» الثانيةِ موضعُ «أنَّ» الأولى، وإنّما كُرِّرت للتأكيد. وقولُه: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[2]، فـ«أنَّ» الثانيةُ مُكرَّرةٌ تأكيدًا، فكذلك ههنا يجوز أن يكون تكريرُ الحرف تأكيدًا، ولو كان العاملُ مقدَّرًا، لَكثُر ظهورُه، وفَشَا استعمالُه. وفي عدمِ ذلك دليلٌ على ما ذكرناه. والمذهب الأوّل، وعليه الأكثرُ، ويُؤيِّده قولُك: «يا أخانا زيدُ» بالضمّ لا غيرُ. ولو[3] كان العاملُ الأوّلَ، لوجب نصبُه كالنعت، وعطفِ البيان، فاعرفه.

فصل

[عدم اشتراط المطابقة بين البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير]

قال صاحب الكتاب: **وليس بمشروطٍ أن يَتطابق البدلُ والمُبْدَلُ منه تعريفًا وتنكيرًا، بل لك أن تُبْدِلَ أيَّ النوعَين شئتَ من الآخر. قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[4]، وقال: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[5]، خلا أنّه لا يحسُن إبدالُ النكرة من المعرفة إلاّ موصوفةً كـ«ناصِيَةٍ»**.

* * *

قال الشارح: ليس الأمرُ في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت، فيلزمَ تطابُقُهما

= ص١٤٨٣؛ واللامات ص١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

اللغة: خالوا: قاطعوا واتركوا.

المعنى: قالت قبيلة عامر: قاطعوا بني أسد، فما أجهلهم، والجهل يضرّ الناس كثيرًا.

الإعراب: «**قالت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «**بنو**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت النون للإضافة. «**عامر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**خالوا**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف للتفريق: «**بني**»: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «**أسد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يا**»: حرف نداء للتعجب. «**بؤس**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**للجهل**»: اللام: زائدة، الجهل: مضاف إليه مجرور. «**ضرارًا**»: تمييز منصوبة بالفتحة. «**لأقوام**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ضرارًا».

وجملة «قالت بنو عامر»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «خالوا»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «يا بؤس...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا بؤس للجهل ضرارًا» حيث زاد اللام بين المضاف (بؤس) والمضاف إليه (الجهل)، فكأنك قلت «يا بؤس الجهل».

(١) المؤمنون: ٣٥. (٢) التوبة: ٦٣.

(٣) في الطبعتين: «ولولا»، وهذا تحريف.

(٤) الشورى: ٥٢ ـ ٥٣. (٥) العلق: ١٥، ١٦.

في التعريف والتنكير، كما كان ذلك في النعت؛ لأنّ النعت من تمام المنعوت، وتَحْلِيةٌ له، والبدلُ منقطِعٌ من المبدل منه، يقدَّر في موضعِ الأوّل على ما ذَكرنا. فلذلك يجوز بدلُ المعرفة من المعرفة، والنكرةِ من المعرفة، والنكرِة من النكرة، والمعرفةِ من النكرة.

فمثالُ الأوّل: ـ وهو بدل المعرفة من المعرفة ـ قولك: «مررت بأخيك زيدٍ»، فـ«زيدٌ» بدلٌ من «الأخ»، وكلاهما معرفةٌ. ومثلُه قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(١)، فالصراطُ الأوّلُ معرفةٌ باللام، والثاني معرفةٌ بالإضافة، وقد أُبدل منه لتأكيد البيان.

ومثالُ الثاني: ـ وهو بدلُ النكرة من المعرفة ـ قولُك: «مررت بأخيك رجلٍ صالحٍ»، فـ«رجلٌ صالحٌ» نكرةٌ، وهو بدلٌ من «الأخ».

قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾(٢)، فـ«ناصيةٌ» نكرةٌ، وقد أُبدلت من الناصية الأُولى، وهي معرفةٌ.

ولا يحسن بدلُ النكرة من المعرفة حتّى توصَف، نحوَ الآية، لأنّ البيان مرتبِطٌ بهما جميعًا.

ومثالُ الثالث: ـ وهو بدلُ النكرة من النكرة ـ قولهُ تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾(٣)، فقولُه: «مفازًا» نكرةٌ، وقد أُبدل من النكرة وهو «حدائق»، ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

٤٣٠ـ وكُنْتُ كذِي رِجْلَيْن رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزَّمانُ فشَلَّتِ

---

(١) الفاتحة: ٦، ٧. (٢) العلق: ١٥، ١٦.

(٣) النبأ: ٣١ ـ ٣٢.

٤٣٠ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص٩٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١١، ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٢؛ والكتاب ١/ ٤٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٩٠.

المعنى: كنت كصاحب رجلين تمنيت لو شلت إحداهما حتى لا أبتعد عنها وأبقى ملازمًا لها.

الإعراب: «**وكنت**»: الواو: حسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «**كذي**»: الكاف اسم مبني في محلّ نصب خبر «كان»، «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. «**رجلين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**رجل**»: بدل مجرور بالكسرة. «**صحيحة**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**ورجل**»: الواو: عاطفة، «رجل»: اسم معطوف على «رجل» مجرور بالكسرة. «**رمى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف. «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رمى). «**الزمان**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**فشلت**»: الفاء: عاطفة، «شلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.

فأبدل قولَه: «رجلٍ صحيحةٍ» من قوله: «رجلَيْن»، وكلاهما نكرةٌ.

ومثالُ الرابع: ـ وهو بدلُ المعرفة من النكرة ـ قولُك: «مررت برجلٍ زيدٍ». قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[1]، فالثاني معرفةٌ بالإضافة، وقد أبدله من الأوّل، وهو نكرةٌ فاعرفه.

فصل

[إبدال الاسم الظاهر من الضمير]

قال صاحب الكتاب: **ويُبدَل المظهر من المضمر الغائبِ دونَ المتكلّم والمخاطَب، تقول: «رأيتُه زيدًا»، و«مررتُ به زيدٍ»، و«صرفتُ وجوهها أوّلِها»: ولا تقول: «بِيَ المِسْكِينِ كان الأمرُ»، ولا «عليك الكريمِ المعوَّلُ». والمضمرُ من المظهر، نحوَ قولك: «رأيت زيدًا إيّاه»، و«مررت بزيد به»، والمضمرُ من المضمر، كقولك: «رأيتُك إيّاك»، و«مررت بك بك».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ البدل يتجاذبُه شَبَهان: شبهٌ بالنعت، وشبهٌ بالتأكيد، فكما أنّ المضمرات تؤكَّد، فكذلك يُبدَل منها، فهو في ذلك كالمظهر، وليس الأمرُ فيه كالنعت على ما تقدّم. وهو في ذلك على ثلاثةِ أضرب: بدلُ مُظْهَرٍ من مضمر، ومضمرٍ من مظهر، ومضمرٍ من مضمر.

فمثالُ الأوّل: ـ وهو بدل المظهر من المضمر ـ **قولك**: «رأيتُه زيدًا». وإذا جرى ذكرُ قومٍ، قلت: «أكرموني إخْوَتُك». ومثلُه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[2] في أحدِ الوجوه[3]. ومثلُه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[4]، فـ«الّذين ظلموا» بدلٌ من المضمر، وكذلك «كَثِيرٌ». وهذا من بدل الشيء من الشيء، وهما لعَيْنٍ واحدةٍ.

= وجملة «كنت...»: بحسب الواو. وجملة «رمى الزمان»: في محلّ جر صفة (رجل). وجملة «فشلت»: معطوفة في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «رجل صحيحة» و«رجل رمى» حيث أبدلهما من قوله: «رجلين»، وكلاهما نكرة.

(١) الشورى: ٥٢ ـ ٥٣.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) هذه الوجوه أوصلها ابن هشام إلى أحد عشر وجهًا، فقال: «جُوِّز» ﴿**الّذين ظلموا**﴾ أن يكون بدلاً من الواو في ﴿**وأسَرّوا**﴾، أو مبتدأ خبره إما ﴿**وأسَرّوا**﴾ أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملة الاستفهام، أي: يقولونَ هل هذا، وأن يكون خبرًا لمحذوف: أي هُم الذين، أو فاعلاً بـ«أسرّوا» والواو علامة، أو بـ«يقول» محذوفًا، أو بدلاً من واو ﴿**استمعوه**﴾، وأن يكون منصوبًا على البدَل من مفعول ﴿**يأتيهم**﴾ أو على إضمار «أذمّ» أو «أعني»، وأن يكون مجرورًا على البدل من ﴿**الناس**﴾ في ﴿**ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ**﴾، أو من الهاء والميم في ﴿**لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ**﴾. فهذه أَحَدَ عَشَرَ وجهًا. (مغني اللبيب ٢/ ٣٦٦).

(٤) المائدة: ٧١.

وتقول: «صرفتُ وجوهَها أوّلِها»، فـ«أوّلها» بدلٌ من المضمر المجرور الذي أضفتَ «الوجوه» إليه، وهذا من بدلِ البعض من الكلّ؛ لأنّ الأوّل بعضُ وجوهِ الإبل. وممّا جاء في التنزيل من ذلك: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾(١)، أي: ذِكْرَهُ، وهو بدلٌ من الهاء في «أنسانيه». والمعنى: وما أنساني ذِكْرَه إلاّ الشيطانُ. ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٤٣١ـ على حالَةٍ لو أنَّ في القَوْمِ حاتِمًا ... على جُودِهِ لَضَنَّ بالماء حاتِمِ

جرّ «حاتمًا» لمّا جعله بدلاً من الهاء في «جوده».

وأمّا الثاني، وهو بدلُ المضمر من المظهر، فقولك: «رأيت زيدًا إيّاه»، فـ«إيّاه» مضمر «زيد» ظاهرٌ، وقد أُبدل منه للبيان. ومن ذلك «مررت بزيدٍ به»، الهاءُ ضميرٌ مجرورٌ، وقد أبدله من «زيد» وأعاد الجارَّ، لأنّه لا منفصِلَ للمجرور، والمتّصلُ لا يقوم بنفسه.

وأمّا الثالث، وهو بدلُ المضمر من المضمر، فنحوُ ذلك: «رأيتُه إيّاه»، فـ«إيّاه» ضميرٌ منفصلٌ، وهو بدلٌ من الهاء في «رأيتهُ»، وهو ضميرٌ متّصلٌ. وساغ ذلك، لأنّ الضمير المنفصل يجري عندهم مجرَى الأجنبيّ، ألا ترى أنّهم لا يُجيزون «ضربتُني»، ويجيزون «ما ضربتُ إلاّ إيّايَ»، و«إيّايَ ضربتُ»؟

وتقول: «مررت به به»، فالضمير الثاني بدلٌ من الأوّل، وأعدتَ حرفَ الجرّ، لِما ذكرنا من أنّ المجرور لا منفصلَ له. والأقربُ في هذا أن يكون تأكيدًا، لا بدلاً، لأنّك إذا أبدلتَ اسمًا من اسم، وهما لعينٍ واحدةٍ، كان الثاني مُرادِفًا للأوّل، لِيعلم السامعُ بمَجْموعهما. فأما إعادة اللفظ بعينه، فمن قبيل التأكيد.

---

(١) الكهف: ٦٣.

٤٣١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٧. ورواية العجز فيه:

* على جوده ضنّت به نفس حاتم *

وجمهرة اللغة ص١١٦٠؛ ولسان العرب ١٢/ ١١٥ (حتم)؛ والمخصص ١٧/ ١٤.

الإعراب: **«على حالة»**: جارّ ومجرور متعلّقان بما قبلهما. **«لو»**: حرف شرط وتمنٍّ. **«أن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«في القوم»**: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «أنّ» المقدّم المحذوف؛ أو هما الخبر المقدّم على رأي البعض. **«حاتمًا»**: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة. والمصدر المؤوّل من «أنّ» ومعموليها في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبُتَ وجود حاتم في القوم. **«على جوده»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ضنّ»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«لضنّ»**: اللام: حرف جواب وربط، «ضنّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«بالماء»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ضنّ». «حاتم»: بدل من الهاء في «جوده» مجرور بالكسرة.

وجملة «ثبت» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي، وجملة فعل الشرط وجوابه ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لضنّ»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حاتمِ» حيث جرّها على البدل من الضمير في (جوده).

واعلمْ أنّ المضمراتِ كلّها لك أن تُبدِل منها إلّا ضميرَ المتكلّم والمخاطب، فلا يحسن البدلُ من كلّ واحد منهما عند أكثرِ النحويّين، لو قلت: «مررتُ بك زيدٍ»، أو «مررتَ بي زيدٍ» أو «بي المِسكينِ»، كان الأمرُ لم يجز شيءٌ من ذلك؛ لأنّ الغرض من البدل البيانُ، وضميرُ المخاطب والمتكلّم في غايةِ الوضوح، فلم يحتج إلى بيان. وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفشُ، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾(١)، فقولُه «الذين خسروا أنفسهم» عنده بدلٌ من الكاف والميم، وهو ضميرُ المخاطبين. ولا دليلَ قاطعَ في ذلك، لأنّه يحتمِل أن يكونَ «الذين خسروا أنفسهم» مبتدأً مستأنَفًا، وخبرُه «فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ»، وقد أجمعوا في جوازِ ذلك في بدل الاشتمال، نحوِ قول الشاعر [من الوافر]:

ذَرِينِي إنّ أمْـرَكِ لـن يُـطـاعـا ... وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضاعا(٢)

وربّما جاء أيضًا في بدل البعض، نحوِ قوله [من الرجز]:

٤٣٢ـ أوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأداهِمِ ... رِجْلِي فرِجْلِي شَثْنَةُ المَناسِمِ

---

(١) الأنعام: ١٢.

(٢) تقدم بالرقم ٤٢٦.

٤٣٢ ـ **التخريج**: الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ٥/١٨٨، ١٨٩، ١٩٠؛ والدرر ٦/٦٢؛ والمقاصد النحويّة ٤/١٩٠؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص٢٢٦، ٢٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/٤٣٩؛ وشرح التصريح ٢/١٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٢١؛ وشرح ابن عقيل ص٥١٠؛ ولسان العرب ٣/٤٦٣ (وعد)، ١٢/ ٢١٠ (وهم)؛ ومجالس ثعلب ص٢٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

اللغة: أوعدني: هدّدني. الأداهم: ج الأدهم، وهو القيد. الشثنة: الغليظة. المناسم: ج المنسم، وهو خفّ البعير.

المعنى: هدّدني بالسجن والقيود، ولكن رجليّ قويتان تشبهان خفّ البعير (أي أنهما قادرتان على تحمّل المكروه).

الإعراب: **«أوعدني»**: فعل ماضٍ والفاعل: هو، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به. **«بالسجن»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«أوعدني». **«والأداهم»**: الواو: حرف عطف، «الأداهم»: معطوف على السجن. **«رجلي»**: بدل من «ياء» المتكلّم في «أوعدني»، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فرجلي»**: الفاء: حرف استئناف، «رجلي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«شثنة»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«المناسم»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة (أوعدني) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (رجلي شثنة المناسم) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «أوعدني... رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلي» من ضمير المتكلم، وهو الياء في «أوعدني» بدل بعض من كلّ.

فقوله: «حِلْمِي» بدلٌ من الياء في «ألفيتني»، وهو منصوبٌ من قبيلِ بدل الاشتمال، وكذلك «رِجْلِي» بدلٌ من «الياء» في «أوعدني»، والضميران للمتكلّم. وساغ ذلك هنا لأنّ فيه إيضاحًا، إذ كان الثاني ممّا يشتمِل عليه الأوّلُ، أو بعضًا منه، وهو المرادُ بالكلام، ولا تعلمُ كلَّ واحد منهما إلّا ببيانٍ. فأمّا تمثيلُه بقوله: «رأيتُك أيّاك»، و«مررت بك بك»، فمن قبيلِ إبدالِ الشيء من الشيء، وهو هو، إلّا أنّه أعاد حرفَ الجرّ؛ لأنّ المجرور لا منفصلَ له، فاعرفه.

عَطْفُ البَيان

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **هو اسمٌ غيرُ صفة يكشف عن المراد كَشْفها، وينزل من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعمَلة من الغريبة إذا تُرجمتْ بها. وذلك نحوُ قوله** [من الرجز]:

٤٣٣ ـ أقْسَمَ باللَّه أبو حَفْصٍ عُمَرْ   [ما إنْ بها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ]

أراد عُمَرَ بنَ الخطّاب، رضي الله عنه، فهو كما ترى جارٍ مجرَى التَّرْجَمة حيث كَشَفَ عن الكُنْية، لقِيامه بالشُّهْرة دونَها.

* * *

قال الشارح: عطفُ البيان مجراه مجرَى النعت، يُؤْتَى به لإيضاحِ ما يجري عليه،

---

٤٣٣ ـ **التخريج**: الرجز سينسبه الشارح لرؤبة؛ وليس في ديوانه، ولا يمكن أن يكون رؤبة هو قائله، ذلك أنَّ رؤبة غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات سنة ١٤٥هـ. وهو لعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي في خزانة الأدب ٥/ ١٥٤، ١٥٦؛ ولأعرابيّ في شرح التصريح ١/ ١٢١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ١١٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٢٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٩؛ وشرح ابن عقيل ص٤٨٩؛ ولسان العرب ١/ ٧٦٦ (نقب)، ٥/ ٤٨ (فجر)؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٩.

اللغة: أبو حفص: هو عمر بن الخطاب. النقب: رقّة خفّ البعير. الدبَر: جرح الدابة.

الإعراب: «**أقسم**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح. «**بالله**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقسم». «**أبو**»: فاعل مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**حفص**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**عمر**»: عطف بيان مرفوع، وسكّن للضرورة الشعرية. «**ما**»: حرف نفي. «**إنْ**»: حرف زائد. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. «**من**»: حرف جرّ زائد. «**نقبٍ**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخّر. «**ولا**»: الواو حرف عطف، و«لا»: حرف نفي. «**دبر**»: اسم معطوف على «نقب» مجرور لفظًا مرفوع محلاً، وقد سكّن للضرورة الشعريّة.

وجملة «أقسم...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «ما إن بها من نقب...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القَسَم.

والشاهد فيه قوله: «أبو حفصٍ عمر» حيث أراد بقوله: «عمر» عمرَ بن الخطّاب، فقد جاء البدل «عمر» ترجمةً للكنية، كاشفًا عنها لقيامه بالشهرة دونها.

وإزالةِ الاشتراكِ الكائنِ فيه، فهو من تَمامه كما أنّ النعت من تمام المنعوت، نحوَ قولك: «مررت بأخيك زيدٍ»، بيّنتَ «الأخ» بقولك «زيدٍ»، وفصلتَه من أخٍ آخرَ ليس بزيد، كما تفعل الصفةُ في قولك: «مررت بأخيك الطويلِ»، تفصِله من أخ آخرَ ليس بطويل. ولذلك قالوا: إن كان له إخْوَةٌ، فهو عطفُ بيان، وإن لم يكن له أخٌ غيرُه، فهو بدلٌ.

وهو جارٍ على ما قبله في إعرابه كالنعت: إن كان مرفوعًا، رفعتَ، وإن كان منصوبًا، نصبتَ، وإن كان مجرورًا، خفضتَ، إلّا أنّ النعت إنّما يكون بما هو مأخوذٌ من فعلٍ، أو حِلْيةٌ، نحوُ: «ضاربٍ» و«مضروب»، و«عالم»، و«معلوم»، و«طويل»، و«قصير»، ونحوِها من الصفات. وعطفُ البيان يكون بالأسماء الصريحةِ غيرِ المأخوذة من الفعل كالكُنَى والأعلامِ، نحوِ قولك: «ضربتُ أبا محمّد زيدًا»، و«أكرمْتُ خالدًا أبا الوليد»، بيّنتَ الكنية بالعَلَم، والعلمَ بالكنية، قال الراجز:

أقْسَمَ بِاللّه أبو حَفْصٍ عُمَرْ

البيت لرُؤْبَةَ وبعده:

ما إن بها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ إغْفِرْ له اللّهُمَّ إنْ كان فَجَرْ

يريد عمرَ بن الخَطّاب، رضي الله عنه. والشاهدُ أنّه بَيَّنَ الكنية حين تَوهّم فيها الاشتراكَ بقوله: «عُمَرْ»، إذ كان العَلَمُ فيه أشهرَ من الكنية.

وهذا معنى قوله: «لقِيامه بالشُّهْرة دونها»، يريد: لقِيام الثاني إن عَلَمًا وإن كنيةً، فالصفة تتضمّن حالاً من أحوال الموصوف يتميّز بها، وعطفُ البيان ليس كذلك، إنّما هو تفسيرُ الأوّل باسم آخر مُرادِفٍ له، يكون أشهرَ منه في العُرْف والاستعمالِ، من غيرِ أن يتضمّن شيئًا من أحوالِ الذات.

وهذا معنى قوله: «ينزل من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعمَلة من الغريبة إذا تُرْجمتْ بها»، أي: إذا فُسرت بها. وجملةُ الأمر أنّ عطف البيان يُشْبِه الصفةَ من أربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّ فيه بيانًا للاسم المتبوع كما في الصفة.

الثاني: أن العامل فيه هو العاملُ في الأوّل المتبوع، بدليلِ قولك: «يا زيدُ زيدٌ وزيدًا» بالرفع على اللفظ، والنصبِ على الموضع، كما تقول: «يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ»، و«يا عبدَ الله زيدًا» بالنصب، كما تقول: «يا عبدَ الله الظريفَ».

الثالثُ: أنّه جارٍ عليه في تعريفه كالصفة.

الرابعُ: امتناعُه أن يجري على المضمر كما يمتنِع من الصفة. ويُفارِقها من أربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّ النعت بالمشتقّ أو ما ينزِل منزلةَ المشتقّ على ما تقدّم، ولا يلزم ذلك في عطف البيان؛ لأنّه يكون بالجَوامِد.

الثاني: أنّ عطف البيان لا يكون إلاّ في المعارف، والصفةُ تكون في المعرفة والنكرة.

الثالثُ: أنّ النعت حكمُه أن يكون أعمَّ من المنعوت، ولا يكون أخصَّ منه، ولا يلزم ذلك في عطف البيان. ألا ترى أنّك تقول: «مررتُ بأخيك زيدٍ» و«زيدٌ» أخصُّ من أخيك؟

الرابعُ: أنّ النعت يجوز فيه القطعُ، فينتصبُ بإضمار فعلٍ، أو يرتفع بإضمار مبتدأ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان، فاعرفه.

فصل

[الفرق بين عطف البيان والبدل]

قال صاحب الكتاب: **والذي يفصِله لك من البدل شيئان: أحدهما قولُ المَرّار** [من الوافر]:

٤٣٤ـ أَنَا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطَّيرُ تَرْقُبُه وُقوعَا

لأنّ «بِشْرًا»، لو جُعل بدلاً من «البكريّ»، والبدلُ في حكمِ تكرير العامل، لَكان «التاركُ» في التقدير داخلاً على «بشر». والثاني أنّ الأوّل ههنا هو ما يعتمِده الحديثُ، ووُرودُ الثاني من أَجْلِ أن يُوضِحَ أمرَه، والبدلُ على خلافِ ذلك، إذ هو كما ذكرتُ المعتمَدُ بالحديث، والأوّلُ كالبِساط لذِكْره.

* * *

٤٣٤ ـ **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص٤٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥؛ والدرر ٦/ ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٣؛ والكتاب ١/ ١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤١؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٤؛ وشرح ابن عقيل ص٤٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٥٤، ٥٩٧؛ وشرح قطر الندى ص٢٩٩؛ والمقرب ١/ ٢٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد. البكري: نسبة إلى بكر بن وائل. ترقبه: تنتظر خروج الروح لتقع عليه، لأن الطيور لا تقع إلاّ على الموتى.

الإعراب: «**أنا**»: ضمير منفصل مبنيّ في محل رفع مبتدأ. «**ابن**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**التارك**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**البكريّ**»: مضاف إليه مجرور. «**بشر**»: عطف بيان على «البكري» مجرور. «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم. «**الطير**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**ترقبه**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**وقوعًا**»: حال منصوبة من الضمير في «ترقبه».

وجملة «أنا ابن...»: لا محل لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «عليه الطير»: في محل نصب مفعول به ثانٍ لاسم الفاعل «التارك». وجملة «ترقبه وقوعًا»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «بشرٍ» حيث جاء عطف بيان على «البكريّ» لا بدلاً منه، لأنه لو كان بدلاً منه والمبدل منه في حكم الطرح، لكان «التارك» داخلاً على «بشر» وذلك غير جائز.

قال الشارح: عطفُ البيان له شَبَه ببدلِ الشيء من الشيء، وهو هو من حيث أنّ كلّ واحد منهما تابعٌ، وأنّ الثاني هو الأوّل في الحقيقة. فلذلك تَعرّضَ للفصل بينهما. وجملةُ الأمر أنّ عطف البيان يُشْبه البدلَ من أربعة أوجهٍ:

أحدها: أنّ فيه بيانًا كما في البدل.

الثاني: أنّه يكون بالأسماء الجوامِد كالبدل.

الثالثُ. . . . **الرابعُ**: أن يكون لفظُه لفظ الاسم الأوّل على جهةِ التأكيد كما كان في البدل كذلك، كقولك: «يا زيدُ زيدٌ زيدًا»، كما تقول «يا زيدُ زيدُ». وعلى ذلك قولُ رُؤْبَة [من الرجز]:

إنّــي وأَسْــطــارٍ سُــطِــرْنَ سَــطْــرَا لَــقــائــلٌ يــا نَــصْــرُ نــصــرٌ نــصــرَا[1]

ويُفارِقه من أربعةِ أوجهٍ:

أحدها: أنّ عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليلِ قولهم: «يا أخانا زيدًا»، والبدلُ في التقدير من جملةٍ أخرى على الصحيح بدليل قولهم: «يا أخانا زيدُ».

الثاني: أنّ عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه، وليس كذلك البدلُ، لأنّه يجوز أن تُبدَل النكرة من المعرفة، والمعرفةُ من النكرة، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

الثالثُ: أنّ البدل يكون بالمظهر والمضمر، وكذلك المبدلُ منه، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

الرابعُ: أنّ البدل قد يكون غيرَ الأوّل، كقولك: «سُلب زيدٌ ثَوْبُه»، وعطفُ البيان لا يكون غيرَ الأوّل. وتَبيَّن الفرقُ بينهما بيانًا شافيًا في موضعَيْن:

أحدُهما: النداء، نحو قولك: «يا أخانا زيدًا»، ولو كان بدلاً، لقلت «يا أخانا زيدُ» بالضمّ، ولم يجز نصبُه، ولا تنوينُه؛ لأنّه من جملةٍ أخرى غيرُ الأوّل، كأنّك قلت: «يا أخانا يا زيدُ»، فالعاملُ الذي هو «يا» في حكم التكرير. وكذلك تَبيَّن الفرقُ بينهما في قولك: «أنا الضارب الرجلِ زيدٍ»، إن جعلتَ «زيدًا» عطفَ بيانٍ، جازت المسألةُ، وإن جعلته بدلاً، لم تجز؛ لأن حَدَّ عطف البيان أن تجرى الأسماء الصريحةُ مجرى الصفات، فيعمل فيه العاملُ، وهو في موضعه، بواسطةِ المتبوع، والبدلُ يعمل فيه العاملُ على تقديرِ تَنْحِيَةِ الأوّل، ووَضْعِه موضعَه مباشِرًا للعامل.

فأمّا قولُ المَرّار الأسَديّ [من الوافر]:

أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ. . . إلــخ

(١) تقدم بالرقم ١٩٢.

فإنّ الشاهد فيه أنّه أضاف «التارك» إلى «البكريّ» على حدّ «الضارب الرجلِ»، تشبيهًا بـ«الحسن الوجهِ»، وخَفَضَ «بشرًا» عطفَ بيانٍ على «البكريّ»، وأجراه عليه جَرْيَ الصفة على الموصوف.

هذا مذهبُ سيبويه[1]، ولو كان بدلاً، لم يجز «التاركِ بشرٍ»؛ لأنّ حكمَ البدل أن يُقدَّر في موضع الأوّل. وقد أنكر أبو العبّاس محمّد بن يزيد جوازَ الجر في «بشرٍ» عطفَ بيان كان، أو بدَلاً، وكان يُنشِد البيتَ:

أنـا ابـنُ الـتـاركِ الـبـكـريِّ بـشـرا

بالنصب. والقولُ ما قاله سيبويه، للسّماع والقياس. فأمّا السماعُ، فإنّ سيبويه رواه مجرورًا. قال: سمعناه ممّن يُوثَق به عن العرب[2]. ولا سبيلَ إلى رَدِّ روايةِ الثقة. وأمّا القياس، فإنّ عطف البيان تابعٌ كالنعت، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنّك تقول: «يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّة»، فتجعل «ذو الجُمّة نعتًا» للرجل، ولا يجوز أن يقع موقعَه؟ وكذلك تقول: «يا زيدُ الطويلُ»، ولا يجوز: «يا الطويلُ». وأمّا معنى البيت، فإنّه وصف أباه بأنّه صرع رجلاً من بَكْرٍ، فوقعتْ عليه الطَّيْرُ، وبه رَمَقٌ، فجعلتْ ترقُّب موتَه لِتتناولَ منه. و«الوقوعُ» جمعُ «واقع» كـ«جالِسٍ»، و«جُلُوسٍ»، وهو ضِدُّ الطائر. ونصبُه على الحال، إمّا من المضمر المستكِنّ في «عَلَيْهِ»، وإمّا من المضمر المرفوع في «ترقبه».

ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أنّ المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأوّلُ، والثاني بيانٌ كالنعت المستغنى عنه، والمقصودُ بالحديث في البدل: هو الثاني؛ لأنّ البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمًّى مترادِفان عليه. والثاني منهما أشهر عند المخاطب، فوقع الاعتمادُ عليه، وصار الأوّلُ كالتَّوْطِئَة والبِساطِ لذكرِ الثاني، وعلى هذا لو قلت: «زوّجتُك بِنْتِي فاطمةَ»، وكانت عائشَةَ، فإن أردتَ عطفَ البيان، صحّ النكاحُ؛ لأنّ الغَلَط وقع في البيان، وهو الثاني، وإن أردت البدلَ لم يصحّ النكاحُ؛ لأنّ الغلط وقع فيما هو معتمَدُ الحديث، وهو الثاني فاعرفه.

---

(١) الكتاب ١/ ١٨٢.

(٢) الكتاب ١/ ١٨٢.

العطف بالحرف

فصل

قال صاحب الكتاب: **هو نحو قولك: «جاءني زيدٌ وعمرٌو»، وكذلك إذا نصبتَ، أو جررتَ. يتوسّطُ الحرفُ بين الاسمَين، فيُشرِكهما في إعراب واحد، والحروفُ العاطفة تُذكَر في مكانها إن شاء الله.**

* * *

قال الشارح: هذا الضرب هو الخامسُ من التوابع، ويُسمَّى عطفًا بحرفٍ، ويسمّى نَسَقًا، فالعطفُ من عباراتِ البصريين، والنسقُ من عباراتِ الكوفيين. ومعنى العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل. وأصلُه المَيْلُ، كأنّه أُميل به إلى حَيِّزِ الأوّل، وقيل له نسقٌ لمُساواته الأوّل في الإعراب. يقال: ثَغْرٌ نَسَقٌ، إذا تَساوتْ أسنانُه، وكلامٌ نسقٌ، إذا كان على نظام واحد. ولا يتبع هذا الضربُ إلاّ بوسيطةِ حرف، نحو: «جاءني زيدٌ وعمرٌو»، فعمرٌو تابعٌ لزيد في الإعراب بواسِطَة حرف العطف الذي هو الواوُ.

وكذلك النصب والجرّ، نحو قولك: «رأيت زيدًا وعمرًا»، و«مررت بزيد وعمرو»، وإنّما كان هذا الضربُ من التوابع لا يتبع إلّا بتوسُّطِ حرف من قِبَلِ أنّ الثاني فيه غيرُ الأوّل، فلم يتّصِل إلّا بحرف، إذ كان يأتي بعدَ أن يستوفِيَ العاملُ عملَه، وهو غيرُ الأوّل، فلم يتّصل إلّا بحرف. وأمّا ما كان الثاني فيه الأوّل، فيتّصل بغيرِ حرف كالنعت، وعطف البيان، والتأكيد، والبدلِ، وإن كان يأتي في البدل ما الثاني فيه ليس الأوّلَ، إلّا أنّه بعضُه، أو معنًى يشتمل عليه، وهو ضميرٌ يُعلّقه بالأوّل، فلذلك لم يحتج إلى حرف، فأمّا الغلطُ، فليس بقياسٍ مع أنّ البدل مستقِلٌّ بالحديث، ليس في حكم التَّبَع، وإن كان ظاهرُ لفظه يُشْعِر بالتَّبَعيّة.

فأمّا أدوات العطف، فتُذكَر في قِسْم الحروف وفاءً بترتيبِ الكتاب، فاعرفه.

فصل

[عطفُ الضمير والعطف عليه]

قال صاحب الكتاب: **والمضمر منفصِلُه بمنزلةِ المُظْهَر: يُعطَف ويُعطَف عليه، تقول: «جاءني زيدٌ وأنتَ»، و«دعوتُ عمرًا وإيّاك»، و«ما جاءني إلاّ أنت وزيدٌ»، و«ما رأيت إلاّ إيّاك وعمرًا». وأمّا متّصِلُه، فلا يَتأتّى أن يُعطَف ويُعطَف عليه، خلا أنّه يُشرَط**

في مرفوعه أن يؤكَّد بالمنفصل. تقول: «ذهبتَ أنت وزيدٌ»، و«ذهبوا هم وقومُك»، و«خرجنا نحن وبنو تَمِيم». قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[1]. وقولُ عمر بن أبي رَبيعةَ [من الخفيف]:

٤٣٥ـ قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى [كنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا]

من ضرورات الشعر، وتقول في المنصوب: «ضربتُك وزيداً» ولا يقال: «مررتُ به وزيدٍ»، ولكنْ يُعاد الجار، وقِراءةُ حَمْزَةَ: ﴿والأرْحَامِ﴾[2] ليست بتلك القَوِيّةِ.

* * *

قال الشارح: الأسماء في عطفها والعطفِ عليها على أربعةِ أضربٍ: عطفُ ظاهرٍ على ظاهرٍ مثله، وعطفُ ظاهر على مضمر، وعطفُ مضمر على مضمر، وعطفُ مضمر على ظاهر.

فأمّا عطف الظاهر على الظاهر، فعلى ضربَيْن: أحدهما: أن تعطِف مفردًا على مفرد، نحو: «جاءني زيدٌ وعمرٌو»، و«رأيت زيدًا وعمرًا»، و«مررت بزيد وعمرو». عطفتَ «عمرًا» على «زيد»، وكلاهما مفردٌ. والغرضُ من ذلك اختصارُ العامل، واشتراكُ

---

(١) المائدة: ٢٤.

٤٣٥ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٥٨؛ واللمع ص١٨٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٩؛ والكتاب ٢/ ٣٧٩.

الإعراب: «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «إذ»: ظرف زمان متعلّق بـ «قلت». «أقبلت»: فعل ماضٍ، مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «وزهر»: الواو حرف عطف، و«زهر»: معطوف على الضمير المستتر في «أقبلت» مرفوع. «تهادى»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «كنعاج»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من الضمير في «أقبلت»، وهو مضاف. «الفلا»: مضاف إليه مجرور. «تعسّفن»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والنون: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «رملاً»: مفعول به منصوب.

وجملة «قلت»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقبلت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تهادى»: في محلّ رفع صفة لِ «زهر». وجملة «تعسفن»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» من غير فصل، والوجه فيه أن يقال: «أقبلت هي وزهر»، لتأكيد الضمير المستتر وهذا من ضرورات الشعر.

(٢) النساء: ١. وقراءة الجرّ هي قراءة حمزة، وإبراهيم النخعيّ وقتادة والأعمش. انظر: البحر المحيط ٣/ ١٥٧؛ وتفسير الطبري ٧/ ٥١٧؛ وتفسير القرطبي ٥/ ٢؛ والكشاف ١/ ٢٤١؛ وتفسير الرازي ٣/ ١٣١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٠٤.

الثاني في تأثيرِ العامل الأوّل. فإذا قلت: «قام زيدٌ وعمرٌو»، فأصله: قام زيدٌ قام عمرٌو، فحذفت «قام» الثانية لدلالة الأُولى عليها، وصار الفعلُ الأوّلُ عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه. هذا مذهبُ سيبويه وجماعةٍ من المحقّقين، وكان غيره يزعم أنّ العامل في الاسم المعطوف عليه العاملُ المذكورُ. والعاملُ في المعطوف حرفُ العطف بحُكْمِ نِيَابَته عن المحذوف، وهو رأيُ أبي عليّ. فإذا قلت: «قام زيدٌ وعمرٌو»، فالعامل في «زيد» العامل الأوّلُ، والعاملُ في «عمرو» حرفُ العطف. وقال آخرون: العاملُ في المعطوف المحذوفُ، فإذا قلت: «ضربتُ زيدًا وعمرًا»، فالمراد: وضربتُ عمرًا، فحذفت الثانية لدلالةِ الأُولى عليه، وبقي عملُه في «عمرًا» على ما كان، كما قلت: «زيدٌ عندك» وأصلُه: استقرَّ عندك، ثمّ حُذفت «استقرّ» لدلالةِ الظرف عليه، وبقي عملُه فيه على ما كان، كذلك ههنا.

والآخر عطفُ جملة على جملة، نحو: «قام زيدٌ، وقعد عمرٌو»، و«زيدٌ منطلقٌ، وبكرٌ قائمٌ»، ونحوها من الجُمَل. والغرضُ من عطف الجملِ رَبْطُ بعضها ببعضٍ، واتّصالُها، والإيذانُ بأنّ المتكلّم لم يُرِد قَطْعَ الجملة الثانية من الأُولى، والأَخْذَ في جملةٍ أخرى ليست من الأُولى في شيءٍ. وذلك إذا كانت الجملةُ الثانيةُ أجنبيّةً من الأولى غير ملتبِسة بها، وأُريد اتّصالُها بها، فلم يكن بدٌّ من الواو لرَبْطها بها؛ فأمّا إذا كانت ملتبسةً بالأولى بأن تكون صفة، نحو: «مررت برجلٍ يقوم»، أو حالاً، نحو: «مررت بزيدٍ يكتُب»، ونحوها، لم تحتج إلى الواو، فاعرفه.

وأمّا المضمر فعلى ضربَيْن: منفصلٌ ومتّصلٌ. فالمنفصلُ بمنزلةِ الظاهر. والمراد بالمنفصل عدمُ اتّصاله بالعامل فيه، نحو: «أنَا»، و«أنتَ»، و«هُوَ»، وستُذكَر في موضعها، وإنّما كانت بمنزلةِ الظاهر لعدمِ اتّصالها بما يعمل فيها، واستقلالِها بأنفسها كما كانت الظاهرةُ كذلك. والذي يُؤيِّد عندك ذلك أنّك تقول: «إيّاك ضربتَ»، و«إيّايَ ضربتُ»، كما تقول: «ضربتَ نفسَك»، و«ضربتُ نفسي»، ولا تقول: «ضربتُني»، ولا «ضربتَك» لاتّحادِ الفاعل والمفعول بالكُلّيّة، وإذ كان الضميرُ المنفصلُ عندهم جاريًا مجرى الظاهر، ومتنزِّلاً منزلتَه، كان حكمُه كحُكْمه، فلذلك تعطِفه، وتعطف عليه كما تفعل بالأسماء الظاهرة، فتقول في عطفِ الظاهر على المضمر: «أنت وزيدٌ قائمان»، و«إيّاك أكرمتُ وعمرًا»، وتقول في عطف المضمر على الظاهر: «زيدٌ وأنت قائمان»، و«ضربتُ زيدًا وإيّاك». قال الشاعر [من البسيط]:

٤٣٦ـ مُبَرَّأً من عُيُوبِ الناس كُلِّهِمِ ... فاللَّهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإيّانا

---

٤٣٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٧٢٥؛ والدرر ١/ ٢٠١؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٣. =

عطف «إيّانا» على الظاهر الذي هو «أبا حرب».

وتقول في عطف المضمر على المضمر «أنتَ وهو قائمان»، و«إيّاك وإيّاه ضربتُ». قال الشاعر [من مجزوء الرمل]:

٤٣٧ـ لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ لا نَرَى فيه عَرِيبَا
لَيْسَ إيّايَ وإيّا كِ ولا نَخْشَى رَقِيبَا

وأمّا المضمر المتّصل، فلا يصحّ عطفُه؛ لاتّصاله بما يعمل فيه. والعطفُ إنّما هو اشتراكٌ في تأثيرِ العامل، ومحالٌ أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد.

= **الإعراب: «مُبرًأ»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو مُبرًأ. **«من عيوب»**: جار ومجرور متعلقان بـ«مبرًأ». **«الناس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«كلِّهم»**: توكيد معنوي لـ«الناس» مجرور بالكسرة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«فالله»**: الفاء: استئنافية، **«الله»**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«يرعى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو. **«أبا»**: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. **«حربٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وإيّانا»**: الواو: حرف عطف، «إيانا»: معطوف على «أبا»، وهو ضمير نصب منفصل، و«نا»: حرف يدل على الجماعة المتكلمة، أي أن ضمير النصب هو «إيا» وحده على خلافهم في ذلك.

وجملة «هو مُبرًأ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الله يرعى»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يرعى» خبر المبتدأ (الله) محلُّها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «أبا حرب وإيّانا» حيث عطف «إيّانا» على الاسم الظاهر.

٤٣٧ ـ **التخريج**: البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٤٣٩؛ وله أو للعرجي في خزانة الأدب ٥/ ٣٢٢؛ وبلا نسبة في الكتاب ٢/٣٥٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢١٢ (ليس)؛ والمقتضب ٣/ ٩٨؛ والمنصف ٣/ ٦٢.

اللغة: لا نرى عريبًا: أي لا نرى أحدًا. الرقيب: العذول.

المعنى: يتمنّى الشاعر لو طال عليه وعلى محبّه الليل، حتّى يبلغ شهرًا، دون إزعاجٍ من أحد، أو خوفٍ من عذول.

الإعراب: «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. **«هذا»**: اسم إشارة في محلّ نصب اسم ليت. **«الليل»**: بدل من «هذا» منصوب بالفتحة. **«شهر»**: خبر «ليت» مرفوع بالضمّة. **«لا»**: حرف نفي. **«نرى»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله: نحن. **«فيه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«نرى». **«عريبًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«ليس»**: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره، هو يعود على «عريب». **«إياي»**: ضمير نصب منفصل في محلّ نصب خبر «ليس». **«وإياك»**: الواو: حرف عطف، «إياك»: معطوف على «إياي». **«ولا»**: الواو: حرف استئناف، «لا»: نافية. **«نخشى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، وفاعله: نحن. **«رقيبا»**: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «ليت هذا الليل شهر»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا نرى»: في محلّ رفع صفة لـ«شهر». وجملة «ليس إياي»: في محل رفع خبر ثانٍ لـ«ليت». وجملة «لا نخشى رقيبا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ليس إياي وإياك» حيث عطف المُضمَر على المضمَر.

وأمّا العطفُ عليه، فإنّه لا يخلو من أن يكون مرفوعَ الموضع، أو منصوبَ الموضع، أو مجرورَ الموضع.

فإن كان مرفوع الموضع، لم يجز العطفُ عليه إلّا بعد تأكيده، نحو: «زيدٌ قام هو وعمرٌو»، و«قمتُ أنا وزيد». قال الله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾(١)، لمّا أراد العطفَ على الضمير في «اسكن»؛ أكّده بالضمير المنفصل، ثمّ أتى بالمعطوف. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾(٢). أكّد الضميرَ المرفوعَ في «يراكم»، ثمّ عطف عليه.

ولو قلت: «زيدٌ قام وعمرٌو» بعطفِ «عمرو» على المضمر المستكِنّ في الفعل، لم يجز، ولكان قبيحًا، إلّا أن يطول الكلامُ، ويقع فصلٌ، فيحنئذٍ يجوز العطفُ، ويكون طُولُ الكلام، والفاصلُ سادًّا مَسَدَّ التأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ﴾(٣) بالرفع في قِراءةِ بعضهم، فإنّه عطف «الشركاء» على المضمر المرفوع في «أجمعوا» حين طال الكلامُ بالمفعول. ونحوه قوله: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾(٤)، عطف «الآباء» على المضمر المرفوع حين وقع فصلٌ بين حرف العطف، والمعطوف بحرف النفي وهو «لا»؛ فأما قوله [من الخفيف]:

قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى ... كنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا
قد تَنَقَّبْنَ بالحَريرِ وأبْدَيـ ... ـنَ عُيُونًا حُورَ المَدامِعِ نُجْلَا

فإنّ الشعر لعمر بن أبي رَبيعَةَ، والشاهدُ فيه عطفُ «زُهْر» على المضمر المستكِنّ في الفعل ضرورةً. وكان الوجهُ أن يقول: «إذ أقبلت هي وزُهْرٌ»، فيُؤكِّد الضمير المستكنَّ لِيقوَى، ثمّ يعطِف عليه. والزُّهْرُ: جمعُ زَهْراءَ، وهي البيضاء المُشْرِقة. وتَهادَى أي يَمْشِين مَشْيًا رُوَيْدًا بسكونٍ. والنِّعاجُ: بَقَرُ الوَحْش، شبّه النساء بها في سكون المَشْي فيه. وتعسّفن: ركبن. وإذا مشت في الرمل كان أسكنَ لمَشيها لصُعوبة المشي فيه. والمَلا: الفَلاةُ الواسعةُ. ومع ذلك فإنّه يتفاوَتُ قُبْحُه، فقولُك: «زيدٌ ذهب وعمرٌو»، أو «قُمْ وعمرٌو» أقبَحُ من قولك: «قمتُ وعمرٌو»؛ لأنّ الضمير في «قمتُ» له صورةٌ، ولفظٌ، وليس له في قولك: «قُمْ وعمرٌو» صورةٌ. وقولُك: «قمتُ وزيدٌ» أقبحُ من قولك: «قُمْنا وزيدٌ»؛ لأنّ الضمير في «قمتُ» على حرف واحد، فهو بعيدٌ من لفظِ الأسماء، والضميرُ في «قُمْنا» على حرفَيْن، فهو أقربُ إلى الأسماء. وعلى هذا، كلّما قوِي لفظُ الضمير، وطال، كان العطفُ عليه أقلَّ قُبْحًا.

---

(١) البقرة: ٣٥.
(٢) الأعراف: ٢٧.
(٣) يونس: ٧١. وهي قراءة أبي عمرو. والحسن وعيسى بن عمر وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٥/ ١٧٩؛ وتفسير الطبري ١١/ ٩٩؛ وتفسير القرطبي ٨/ ٣٦٢؛ والكشاف ٢/ ٢٤٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٨٥.
(٤) الأنعام: ١٤٨.

فإن قيل: ولِمَ كان العطفُ على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيحًا؟ قيل: لأنّ هذا الضمير فاعلٌ، وهو متّصلٌ بالفعل، فصار كحرفٍ من حروف الفعل؛ لأنّ الفاعل لازمٌ للفعل، لا بدّ له منه، ولذلك تُغيّر له الفعلَ، فتقول: «ضربْتُ وضربْنَا»، فتُسكّن الباء، وقد كانت مفتوحةً. وكونُه متّصلاً غيرَ مستقِلّ بنفسه يُؤكّد ما ذكرنا من شدّةِ اتّصاله بالفعل. وربّما كان مستتِرًا مستكِنًّا في الفعل، نحو: «قُمْ»، و«اضرِبْ» و«زيدٌ قام، وضرب»، ونحو ذلك. وإذ كان بمنزلةِ جزءٍ منه وحرفٍ من حروفه، قبُح العطفُ عليه، لأنّه يصير كالعطف على لفظ الفعل. وعطفُ الاسم على الفعل ممتنِعٌ. وإنّما كان ممتنعًا من قِبَل أنّ المراد من العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل، وعواملُ الأفعال لا تعمل في الأسماء، لا بل ربّما كان الفعلُ مبنيًّا إمّا ماضيًا، وإمّا أمرًا، فلا يكون له عاملٌ. فلذلك قبُح أن تقول: «قمتُ وزيدٌ» حتّى تقول: «قمتُ أنا وزيدٌ»، فتُؤكّده، فيكون التأكيدُ مُنبّهًا على الاسم، ويصير العطفُ كأنّه على لفظِ الاسم المؤكّد، وإن لم يكن في الحقيقة معطوفًا عليه. إذ لو كان معطوفًا عليه، لكان تأكيدًا مثله. وليس الأمر كذلك، لأنّ المراد إشراكُه في عملِ الفعل، لا في التأكيد.

وإن كان المضمر المتّصل منصوبَ الموضع، نحو الهاء في «ضربتُه»، والكاف في «ضَرَبَكَ»، جاز العطفُ عليه من غير تأكيد. فإن أكّدتَه كان أحسنَ شيء. فإن لم تُؤكّده، لم يمتنِع العطفُ عليه، فتقول: «ضربتُه وزيدًا»، و«أكرمتُه وعمرًا». قال الشاعر [من الوافر]:

فـإنّ الـلّـهَ يَـعْـلَـمُـنِـي ووَهْـبًـا [ويَـعْـلَـمُ أنْ سَـيَـلْـقَـاهُ كِـلانـا][(١)]

عطف «وهبًا» على الياء في «يعلمني» من غيرِ تأكيد، وذلك من قِبَل أنّ الضمير المنصوب فَضْلةٌ في الكلام يقع كالمستغنَى عنه، ولذلك يجوز حذفُه وإسقاطُه، نحو قولك: «ضربتُ»، و«قتلتُ»، ولا تذكر مفعولاً، وإنّما اتّصل بالفعل من جهةِ اللفظ. والتقديرُ فيه الانفصالُ، ولذلك لا تُغيِّر له الفعلَ من جهةِ اللفظ، فتقول: «ضَرَبَكَ»، وَ «ضَرَبَهُ»، فيكون آخِرُ الفعل مفتوحًا، كما كان قبل اتّصالِ الضمير به.

وأمّا إذا كان الضميرُ مخفوضًا، لم يجز العطفُ عليه إلّا بإعادة الخافض، لو قلت: «مررت بك وزيد»، «أو به وخالدٍ» لم يجز حتّى تُعِيدَ الخافضَ، فتقول «مررت بك وبزيدٍ، وبه وبخالدٍ»؛ من قِبَل أنّ الضمير صار عِوَضًا من التنوين. والدليلُ على استوائهما قولُهم: «يا غلامِ»، فيحذفون الياء التي هي ضميرٌ كما يحذفون التنوينَ. وإنّما استويا؛ لأنّهما يجتمِعانِ في أنّهما على حرف واحد، وأنّهما يُكمّلان الاسم الأوّل، ولا يُفصَل بينهما، ولا يصحّ الوقفُ على ما اتّصلا به دونهما. وليس كذلك الظاهرُ المجرورُ، لأنّه قد يُفصَل بالظرف بينهما، نحو قوله [من السريع]:

لَـمَّـا رَأَتْ سَـاتِـيـدَمَـا اسْـتَـعْـبَـرَتْ لِـلّـهِ دَرُّ الـيـومَ مَـن لامَـهـا[(٢)]

---

(١) تقدم بالرقم ٣٦١. (٢) تقدم بالرقم ١٤٣.

والمراد: لله درُّ من لامها اليوم، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

كأنّ أصْوَاتَ مِن إيغالِهِنَّ بنا أواخِرِ المَيْسِ أصْواتُ الفَرارِيجِ[1]

والمراد: أصواتَ أواخرِ الميس، ففصل بينهما بالجارّ والمجرور ضرورةً، ولو كان مكانَ الياء ظاهرٌ في نحو: «يا عِبادِ»، لَمَا حُذف. وقال أبو عثمان: لمّا صحّ «مرّ زيدٌ وأنتَ»، صحّ «مررتَ أنتَ وزيدٌ»، ولمّا صحّ «كلّمتُ زيدًا وإيّاك»، صحّ «كلّمتُك وزيدًا». ولمّا امتنع «مررتُ بزيدٍ وَكَ»؛ امتنع «مررت بك وزيدٍ»؛ لأنّ المعطوف والمعطوف عليه شَرِيكان، لا يصحّ في أحدهما إلّا ما صحّ في الآخر. فلمّا لم يكن للمخفوض ضميرٌ منفصلٌ يصحّ عطفُه على الظاهر، لم يصحّ عطفُ الظاهر عليه، فلمّا لم يصحّ، وأُريد ذلك، أُعيد الخافض، وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة، إذ كان عاملاً ومعمولاً، ولم يجز ذلك إلّا في ضرورة الشعر، نحو قوله [من البسيط]:

٤٣٨ ـ فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بك والأيامِ من عَجَبِ

عطف «الأيّام» على المضمر المتّصل بالباء. وذلك قبيحٌ، إنّما يجوز في ضرورة الشعر دون حالِ الاختيار، وسَعَةِ الكلام.

---

(١) تقدم بالرقم ١٤٤.

٤٣٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ص٤٦٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ والدرر ٢/ ٨١، ٦/ ١٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧؛ وشرح ابن عقيل ص٥٠٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٢؛ والكتاب ٢/ ٣٩٢؛ واللمع في العربية ص١٨٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٣؛ والمقرب ١/ ٢٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩.

المعنى: ها أنت اليوم تشتمنا وتسبّنا بعدما نلت خيراتنا، فلن نستغرب أو نعجب من تصرفاتك، ولا من الزمن العجيب بتغيّره.

الإعراب: **«فاليوم»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان متعلّق بالفعل «قرب». **«قربت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«تهجونا»**: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، و«نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. وكذلك إعراب **«تشتمنا»**، والواو: للعطف. **«فاذهب»**: الفاء: استئنافية، «اذهب»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. **«فما»**: الفاء: استئنافية، «ما»: نافية تعمل عمل ليس. **«بك»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ما» المحذوف. **«والأيام»**: الواو: حرف عطف، «الأيام»: اسم معطوف على كاف الخطاب في «بك» مجرور. **«من»**: حرف جر زائد. **«عجب»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه اسم «ما» المؤخر، بتقدير: «فما عجب موجودًا بك وبالأيام».

وجملة «قربت»: بحسب ما قبلها. وجملة «تهجونا»: في محلّ نصب حال، وكذلك جملة «تشتمنا» المعطوفة عليها. وجملة «فاذهب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فما بك...»: استئنافية أيضًا لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فما بك والأيام» حيث جرّ الأيام بدون إعادة الجارّ قبلها، وهذه ضرورة تبلغ حد الشذوذ.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[1] بجرّ «الأرحام» في قراءة حَمْزَةَ، فإنّ أكثرَ النحويّين قد ضَعّفَ هذه القراءة نَظَرًا إلى العطف على المضمر المخفوض. وقد ردّ أبو العبّاس محمّدُ بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تَحِلُّ القراءةُ بها. وهذا القول غيرُ مَرْضيّ من أبي العبّاس، لأنّه قد رواها إمامٌ ثِقَةٌ، ولا سبيلَ إلى رَدّ نَقْلِ الثقة مع أنّه قد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السبْعة كابن مسعود، وابن عبّاسٍ، والقاسم، وإبراهيمَ النَّخعيّ، والأَعْمَش، والحسن البصريّ، وقَتادَةَ، ومُجاهِدٍ. وإذا صحّت الروايةُ، لم يكن سبيلٌ إلى رَدّها. ويحتمِل وجهَيْن آخَرَيْن غيرَ العطف على المكنيّ المخفوضِ. أحدهما: أن تكون الواو واو قَسَم، وهم يُقْسِمون بالأرحام ويُعظِّمونها، وجاء التنزيلُ على مقتضَى استعمالهم، ويكون قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2] جواب القسم. والوجهُ الثاني: أن يكون اعتقد أنّ قبله باءً ثانيةً حتّى كأنّه قال: «وبالأرحام»، ثم حذف الباء، لتقدُّمِ ذكرها كما حذفت في نحو قولك: «بِمَن تَمُرُّ أَمُرُّ»، و«على من تنزِلُ أنزِلُ»، ولم تقل: «أمرّ به»، و«لا أنزلُ عليه»؛ لأنّها مثلُها في موضعِ نصب، وقد كثُر عنهم حذفُ حرف الجرّ، وأُنشد [من الخفيف]:

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِن جَلَلِهْ[3]

والمراد: ربُ رسم دار وقفتُ في طلله. وكان رُؤْبَةُ إذا قيل له: كيف أصبحتَ؟ يقول: «خَيْرٍ عافاكَ اللَّهُ»، أي: بخير فيحذف الباء لدلالةِ الحال عليه. وحذفُ حرف الجرّ هنا، وتَبْقيةُ عمله من قبيلِ حذف المضاف في قوله [من المتقارب]:

أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدَ بالليلِ نارَا[4]

والمراد: وكلَّ نار، إلّا أنّه حذف «كُلاً» الثانيةَ لتقدُّمِ ذكرها، وبقّى عملها. ومثلُه قول الآخر [من الطويل]:

٤٣٩- تُعلَّقُ في مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفُنا وما بَيْنَها والكَعْبِ غُوطٌ نَفانِفُ

---

(١) النساء: ١. (٢) النساء: ١.

(٣) تقدم بالرقم ٣٩٨. (٤) تقدم بالرقم ٣٩٧.

٤٣٩ - **التخريج**: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص٥٣ (وفيه «تنائف» مكان «نفانف»)؛ والحيوان ٦/ ٤٩٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٣؛ ولسان العرب ٧/ ٣٦٥ (غوط).

اللغة: السواري: ج سارية، وهي الأسطوانة (العمود). الغوط: ج غائط: وهو المطمئن من الأرض. ونفانف: ج نفنف وهو الهواء بين الشيئين، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفنف، والمعنى هنا: واسعة.

المعنى: إن قومي قوم طوال، والسيف على الفارس منا كأنه على سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرجل مسافة طويلة.

والمراد: وما بينها وبين الكعب، إلّا أنّه حذف الظرفَ لتقدُّمِ ذكره، وبقّى عملَه. إلّا أنّ حذفَ المضاف أسهلُ أمرًا، وأقربُ متناوَلاً؛ لأنّ حرف الجرّ يتنزّلَ منزلةَ الجُزْء ممّا جَرّه، ولا يجوز الفصل بينهما بظرفٍ، ولا غيرِه، ويُحكَم عليهما بإعرابٍ واحدٍ. وليس كذلك المضافُ والمضاف إليه. ونظيرُ الآية قولُ الشاعر، أنشده المُبَرّدُ في الكامل [من البسيط]:

فاليَوْمَ قَرّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا ... فاذْهَبْ فما بك والأيّامِ من عَجَبِ[1]

والقول فيه كالآية فاعرفه إن شاء الله تعالى.

= **الإعراب**: «**تعلّق**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة.. «**في مثل**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعلق. «**السّواري**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «**سيوفنا**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «**وما**»: الواو: استئنافية، و«ما»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. «**بينها**»: ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بفعل الصلة المحذوف المقدر بـ«استقرّ»، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**والكعب**»: الواو: عاطفة، «الكعب»: اسم معطوف على الضمير «ها» مجرور بالكسرة. «**غوط**»: خبر مرفوع بالضمة. «**نفانف**»: صفة لـ(غوط) مرفوع بالضمة.

وجملة «**تعلّق**.. سيوفنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما بينها غوط»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة الصلة المحذوفة: «استقر» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فما بينها والكعب» حيث حذف الظرف لتقدم ذكره، وبقّى علمه، والمراد: وما بينها وبين الكعب.

(١) تقدم بالرقم ٤٣٨.

ومن أصناف الاسم

المبني

فصل
[تعريفه وسبب بنائه]

قال صاحب الكتاب: **وهو الذي سكونُ آخرِهِ وحركتُه لا بعاملٍ. وسببُ بِنائه مُناسَبتُه ما لا تمكُّنَ له بوجهٍ قريبٍ أو بعيدٍ، بتضمُّنِ معناه، نحو: «أينَ»، و«أمْسِ»؛ أو شَبَهِه كالمُبهَمات؛ أو وُقوعِه موقعَه كـ«نَزالِ»؛ أو مُشاكَلتِه للواقع موقعَه كـ«فَجارِ»، و«فَساقِ»؛ أو وقوعِه موقعَ ما أَشْبَهَه، كالمُنادَى المضموم؛ أو إضافته إليه، كقوله عزّ وعلا: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾[1] و﴿هَذَا يَوْمَ لاَ يَنطِقُونَ﴾[2]** فيمَن قرأهما بالفتح. وقول أبي قَيْسِ بن رِفاعةَ [من البسيط]:

٤٤٠ـ لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ   حَمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ

---

(١) المعارج: ١١. وهي قراءة نافع والكسائي وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٣٤؛ والكشاف ٤/ ١٥٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٩.

(٢) المرسلات: ٣٥. وهي قراءة عاصم، والأعمش، والأعرج، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨/ ٤٠٧؛ وتفسير القرطبي ١٩/ ١٦٦؛ والكشاف ٤/ ٢٠٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٤٠.

٤٤٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص٨٥؛ وجمهرة اللغة ص١٣١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦؛ والدرر ٣/ ١٥٠؛ ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٥؛ والكتاب ٢/ ٣٢٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٥٤ (نطق)، ١١/ ٧٣٤ (وقل)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٩.

اللغة: الأوقال: جمع الوَقْل وهو شجر المقل.

المعنى: لم يمنع الشاربين من ورود الماء سوى حمامة صوّتت على غصون الشجر، فأهاجت الحنين والذكريات.

الإعراب: «**لم**»: حرف جزم ونفي وقلب. «**يمنع**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحُرّك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين. «**الشرب**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**منها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يمنع». «**غير**»: اسم مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «**أن**»: حرف مصدري. «**نطقت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «**حمامة**»: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «**في غصون**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف =

وقول النابغة [من الطويل]:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا [وقلتُ: أَلَمّا أَصْحُ والشَّيبُ وَازِعُ][1]

* * *

قال الشارح: البناء يُخالِف الإعرابَ، ويُضادّه من حيث كان البناء لزومَ آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون، أو الحركةِ، لا لشيءٍ أحدثَ ذلك من العوامل، فحركةُ آخِره كحركةِ أوّله في اللزوم والثّباتِ بخلافِ الإعراب. وإنّما سُمّي بناءً؛ لأنّه لمّا لزِم ضربًا واحدًا، ولم يتغيّر تغيُّرَ الإعراب. سُمّي بناءً. مأخوذٌ من بناء الطين والآجُرّ، لأنّ البناء من الطين والآجرّ لازمٌ موضعَه، لا يزول من مكان إلى غيره. وليس كذلك ما ليس ببناء من نحو الخَيْمة، وبيتِ الشَّعْر، فإنّها أشياءُ منقولةٌ من مكان إلى مكان.

والقياس في الأسماء أن تكون معرَبةً كلُّها من قِبَل أنّها سِماتٌ على مسمَّياتٍ، وتلك المسمّياتُ قد يُسنَد إليها فعلٌ، فتكون فاعلةً، وقد يقع بها فعلٌ، فتكون مفعولةً، وقد يضاف إليها غيرُها على سبيلِ التعريف، فاستحقّتِ الإعرابَ للدلالة على هذه المعاني المختلِفة. وما بُني منها، فبالحَمْل على ما لا تمكُّنَ له من الحروف والأفعالِ، لضربٍ من المناسَبة. فالمبنيُّ من الأسماء هو الخارجُ من التمكّن إلى شَبَهِ الحروف، أو الأفعالِ. والمرادُ بالتمكّن في الأسماء تعاقُبُ التعريف والتنكير بالعَلامة عليه، وأمّا ما لا تمكُّنَ له، فلا يتعرّف نكرتُه، ولا يتنكّر معرفتُه. فـ«رَجُلٌ»، و«فَرَسٌ» متمكّنان لتعاقُبِ التنكير والتعريفِ عليهما، نحو قولك: «رجلٌ، وفرسٌ، والرجل، والفرس»؛ وأمّا «زيدٌ» و«عمرٌو» ونحوهما من الأعلام، فمتمكّنان، لأنّهما قد يتنكّران، إذا ثُنّيا، فيقال: «الزيدان»، و«العمران» إذا أُريد تعريفُهما، وأمّا «هذا» ونحوه، فإنّه غيرُ متمكّنٍ؛ لأنّك لا تقول: «الهذان»؛ وأمّا «كَمْ»، و«كَيْفَ»، ونحوهما، فإنّهما غيرُ متمكّنَين؛ لأنّهما نكرتان لا تتعرّفان.

والأسباب المُوجِبة لبناءِ الاسم ثلاثةٌ: تضمُّنُ معنى الحرف، ومشابَهةُ الحرف، والوقوعُ موقعَ الفعل المبنيّ، فكلُّ مبنيّ من الأسماء فإنّما سببُ بنائه ما ذُكر، أو راجعٌ إلى ما ذُكر، فـ«أَيْنَ» و«كَيْفَ» ونظائرُهما بُنيا لتضمُّنهما معنى الحرف. والأسماء المضمرة، والموصولةُ، ونظائرُها مبنيّةٌ لمضارعة الحرف. والفرقُ بين ما تَضمّن معنى الحرف، وما ضارَعَه أنّ مضارَعَة الحرف إنّما هي مشابَهةٌ بينهما في خاصّة من خَواصّ

= صفة لـ «حمامة». **«ذات»**: صفة «غصون» مجرورة بالكسرة، وهو مضاف. **«أوقال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لم يمنع...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «غير» حيث جاء بها مبنيّة على الفتح في محلّ رفع فاعل لإضافتها إلى غير متمكن، وإن كان في موضع رفع.

(١) تقدم بالرقم ٣٨.

الحرف. والمرادُ بالحرف جنسُ الحروف، لا حرفٌ مخصوصٌ على ما سيُذكر في موضعه. وتضمُّنُه معنى الحرف أن يُنوَى مع الكلمة حرفٌ مخصوصٌ، فيُفيد ذلك الاسمُ فائدةَ ذلك الحرف المنويِّ حتّى كأنّه موجودٌ فيه، وكأنّ الاسمَ وعاءٌ لذلك الحرف. ولذلك قيل: تَضمَّن معناه، إذ كلُّ شيء اشتمل على شيء، فقد صار متضمِّنًا له. ألا ترى أنّ «أَيْنَ»، و«كَيْفَ» يُفيدان الاستفهامَ، كما تفيده الهمزةُ في قولك: «أفي الدار زيدٌ»؟ و«نَزالِ»، «وتَراكِ»، ونحوهما من أسماء الأفعال بُنيا لأنّهما وقعا موقعَ «انْزِلْ»، و«اتْرُكْ». فهذه أصولُ عِلَلِ البناء.

فقوله: و«سببُ بنائه مناسَبتُه ما لا تمكُّنَ له بوجهٍ قريبٍ، أو بعيدٍ» يريد مناسبةَ الحرف، أو فعلِ الأمر، فإنّه لا تمكُّنَ لهما بوجهٍ، بخلاف الأسماء المبنيّة، فإنّ لها تمكُّنًا في الأصل. وبعضُها أقربُ إلى المتمكِّنة من بعضٍ. فأقربُها من المتمكِّنة ما كان مبنيًّا على حركة، نحو: «يا زيدُ»، و«يا حَكَمُ». وأبعدُها منها ما كان مبنيًّا على السكون، إذ الأسماء المتمكّنةُ متحرِّكةٌ متصرِّفةٌ، فأراد أنّها في البناء محمولةٌ على ما لا حظَّ له في التمكّن بوجه قريب، نحو الأسماء المبنيّة على حركة، ولا بوجه بعيد، نحو الأسماء المبنيّة على السكون، وما عدا ذلك فمحمولٌ عليها، أو راجعٌ إليها، نحو: «فَجارِ»، و«فَساقِ» فإنّهما، وإن لم يكونا واقعَيْن موقعَ الفعل، فإنّهما مضارِعان لِما وقع موقعَه، وهو «نَزالِ»، و«تراكِ»، فبُنيا كبنائه، ونحو المنادَى في «يا زيدُ»، ونحوه ممّا هو مفردٌ، فإنّه، وإن لم يكن مشابِهًا للحرف، فهو واقعٌ موقعَ «أنْتَ» من حيث كان مخاطبًا. وأسماء الخطاب مبنيّةٌ، وستُذكَر مستوفًى.

فأمّا «يومَئذٍ»، و«حينَئذٍ»، و«ساعتَئذٍ»، ففيه وجهان: البناء والإعرابُ. فالإعرابُ على الأصل، والبناء لأنه ظرفٌ مبهمٌ أضيف إلى غير متمكّن من الأسماء، فاكتسى منه البناء؛ لأنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه، وقد أجروا «غيرًا»، و«مِثْلاً» مُجرى الظرف في ذلك؛ لإبهامهما، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾(١)، فإنّ «مثلاً» مبنيّةٌ لإضافتها إلى غير متمكّن، وهو أمثل وُجوهها.

فأمّا قوله [من البسيط]:

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أن نطقتْ . . . إلـخ

فالبيت لأبي قَيْسِ بن رِفاعةَ، وقيل: لرجلٍ من كِنانَةَ. والشاهدُ فيه أنّه بنى «غيرًا» على الفتح؛ لإضافتها إلى غير متمكّن، وإن كان في موضع رفع.

فإن قيل: فـ«أنْ» والفعلُ في تأويلِ المصدر، وكذلك «أنَّ» المشدَّدةُ مع ما بعدها، والمصدرُ اسمٌ متمكّنٌ، فحينئذ «غَيْرٌ»، و«مثْلٌ» قد أضيفتا إلى متمكّنٍ، فلِمَ وجب البناء؟

---

(١) الذاريات: ٢٣

قيل: كونُ «أَنْ» مع الفعل في تقدير المصدر شيءٌ تقديريٌ، والاسمُ غير ملفوظٍ به، وإنّما الملفوظُ به فعلٌ وحرفٌ، فلمّا أضيفتا إلى ما ذكرنا، مع لزومهما الإضافةَ، بُنيتا معها؛ لأنّ الإضافة بابُها أن تقع على الأسماء المفردةِ. فلمّا خرجتْ ههنا عن بابها، بُني الاسم، وسيوضّح بأكثرَ من ذلك. يقول: لم يمنعْنا من التعريج على الماء إلّا صوتُ حمامةٍ ذكّرتْنا من نُحِبّ، فهيَّجَنا، وحَثَّنا على السَّيْر. والأَوْقال: الأعالِي، ومنه التَّوَقُّلُ وهو الصُعود فيه. ونحو ذلك قول النابغة [من الطويل]:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[1]

الشاهد فيه إضافةُ «حِينَ» إلى الفعل الماضي، وبناؤه لذلك على الفتح، والإعرابُ جائزٌ على الأصل، غيرَ أنّ البناء ههنا أوجهُ منه في قوله: «غيرَ أن نطقتْ»؛ لأنّ الظرف ههنا مضافٌ إلى فعلٍ محضٍ، وفي قوله: «غيرَ أن نطقت» مضافٌ إلى اسم متأوَّلٍ، فكان الإعرابُ فيه أظهرَ. وصفَ أنّه بَكَى على الديار زمنَ مَشِيبه، ومُعاتَبتِه لنفسه على صِباه وطَرَبِه. والوازِعُ: الناهي. وأوقعَ الفعلَ على المشيب اتّساعًا. والمعنى: عاتبتُ نفسي على الصِّبا لمكانِ شَيْبي، فاعرفه.

[علامة البناء]

قال صاحب الكتاب: **والبِناءُ على السكون هو القياسُ، والعدول عنه إلى الحركة، لأحدِ ثلاثةِ أسباب: للهَرَب من التقاءِ الساكنَيْن في نحو «هؤُلاءِ»، ولئلاّ يُبتدأ بساكنٍ لفظًا، أو حُكْمًا كالكافَين: التي بمعنَى «مِثْلٍ»، والتي هي ضميرٌ، ولعُروضِ البناء، وذلك في نحو «يا حَكَمُ»، و«لا رجلَ في الدار»، و﴿مِن قَبْلُ ومن بَعْدُ﴾ و«خمسةَ عَشَرَ»[2].**

* * *

قال الشارح: القياس في كلِّ مبنيّ أن يكون ساكنًا، وما حُرِّك من ذلك، فلعِلّةٍ. فإذا وجدتَ مبنيًّا ساكنًا، فليس لك أن تسأل عن سببِ سُكونه؛ لأنّ ذلك مقتضَى القياس فيه. فإن كان متحرّكًا، فلك أن تسأل عن سبب الحركة، وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات. وإنّما كان القياس في كلِّ مبنيّ السكونَ لوجهَيْن: أحدهما أنّ البناء ضدُّ الإعراب، وأصلُ الإعراب أن يكون بالحركات المختلِفةِ للدلالةِ على المعاني المختلفة، فوجب أن يكون البناءُ الذي هو ضدُّه بالسكون. والوجه الثاني أنّ الحركة زيادةٌ مستثقَلةٌ بالنسبة إلى السكون، فلا يُؤتَى بها إلاّ لضرورةٍ تدعو إلى ذلك.

والأسباب المُوجِبة لتحريكِ المبنيّ أحدُ ثلاثةِ أشياء: الفِرارُ من التقاء الساكنَيْن، والبَداءَةُ بالحرف الساكن لفظًا أو حكمًا، وأن يكون المبنيُّ له حالةُ تمكُّنٍ. فالأوّلُ نحو

---

(١) تقدم بالرقم ٣٨.

(٢) الروم: ٤.

«أَيْنَ»، و«هؤُلَاءِ»، و«حَيْثُ». أصلُ حركةِ التقاء الساكنين الكسرةُ، وإنّما يُعدَل عنها لضربٍ من الاستحسان من قِبَلِ أنّا رأينا الكسرةَ لا تكون إعرابًا إلّا باقترانِ التنوين بها، أو ما يقوم مقامَه، وقد تكون الضمّةُ والفتحةُ إعرابَيْن من غيرِ تنوين يصحَبُهما، ولا شيء يقوم مقامَ التنوين، نحو ما لا ينصرِف، والأفعالِ المضارِعة، فإذا اضطُررنا إلى تحريكِ الساكن، حرّكناه بحركةٍ لا تُوهم فيه الإعرابَ، وهي الكسرةُ.

وأمّا تحريكُ الحرف لئلّا يُبتدأ بساكنٍ، فنحو همزة الاستفهام، وواوِ العطف، وفائِه. والقياسُ في هذه الحروف أن تكون سَواكِنَ، وإنّما الحركةُ فيها لأجلِ وقوعها أوّلاً. وهذا حكمُ كلِّ حرف في أوّلِ كلِّ كلمة يُبتدأ بها من اسمٍ، أو فعلٍ، أو حرفٍ لا يكون إلّا متحرّكًا.

وقوله: «لفظًا أو حكمًا»، فالمراد باللفظ ما ذكرناه من نحو: واو العطف، وألِف الاستفهام، وكافِ التشبيه في نحو: «زيدٌ كالأسد»، فهذه الحروفُ ونظائرُها لا تكون أبدًا إلّا مفتوحةً؛ لوُقوعها أوّلاً لفظًا. وأمّا كونُها أولاً في الحكم، فنحو كاف ضميرِ المفعول من نحو «ضَرَبَكَ»، و«أَكْرَمَك» فهذه الكافُ منفصِلةٌ في الحكم، يُبْدَأُ بها في التقدير. والمفعولُ فضلةٌ غيرُ لازم للفعل، ولذلك لا تُسكَّن له الفعل إذا اتّصل بضميره، كما سكّنتَه للفاعل.

واعلم أنّ أصحابنا يقولون إنّ الابتداء بالساكن لا يكون في كلام العرب. وقد أحالَه بعضهم ومنع من تصوُّره، ولا شُبْهَةَ في الإمكان. ألا ترى أنّه يجوز الابتداءُ بالساكن إذا كان مدّغمًا، نحو: «تّاقَلْتُمْ»، «تّخَذْتُمْ»، في «تَثاقَلْتُمْ»، و«اتَّخَذْتُمْ»؟ ويُؤيِّد ذلك وأنّه من لغة العرب أنّهم لم يُخفِّفوا الهمزة إذا وقعتْ أوّلاً بأيِّ حركةٍ تَحرّكتْ، نحو: «أَحْمَدَ» و«إبراهيمَ»، ونحو قوله [من البسيط]:

٤٤١ ـ أَأَنْ رَأَتْ رجلاً أَعْشَى [أَضَرَّ بهِ رَيْبُ المنون ودهرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ]

---

٤٤١ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٠٥؛ ومقاييس اللغة ١/ ٣٦٣؛ ومجمل اللغة ١/ ٣٤٤؛ وبلا نسبة في كتاب العين ٨/ ١٢٤.

شرح المفردات: الأعشى: الذي لا يُبصر بالليل ريب المنون: حوادث الدهر ومصائبه. مُفنِد: فاسِد. خبل: فاسد.

الإعراب: «أأن»: الهمزة: حرف استفهام، «أن»: حرف مصدري. «رأت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء ساكنين، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والمصدر المؤول من «أن رأت» في محلّ رفع مبتدأ، خبره آتٍ. «رجلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أعشى»: نعت منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. «أضرّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «به»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(أضرّ). «ريب»: فاعل «أضرّ» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «المنون»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ودهر»: حرف عطف، واسم معطوف على «ريب» =

لأنّ في تخفيفها تضعيفًا للصوت، وتقريبًا له من الساكن، فامتناعُهم من تخفيف الهمزة مع إمكانِ تخفيفها والنطْقِ بها دليلٌ على أنّ ذلك من لغة العرب. وذلك من قِبَل أنّ المبتدىء بالنطق مستجِمٌّ مستريحٌ، فيُعظِّم صوتَه، والواقفُ تَعِبٌ حَسِرٌ يقِف للاستراحة، فيُضعِّف صوتَه.

وأمّا عُروضُ البناء، فإنّ المبنيّ من الأسماء يكون على ضربَيْن: ضربٌ له حالةٌ يكون مُعرَبًا فيها، وإنّما يعرض له البناء في بعضِ الأحوال، نحو: «يا زيدُ» في النداء. وما كان مثله، فإنّه يكون في غير النداء معربًا، وإنّما عرض البناء في النداء، ومثلُه: «لا رجلَ» في النفي، فإنّ البناء عرض له في حالِ النفي، وفي غير النفي يكون معربًا، نحو: «هذا رجلٌ»، و«رأيت رجلاً»، و«مررت برجلٍ». وكذلك ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1] ونحوهما من الغايات، وكالأعداد المركَّبةِ من نحو «خمسةَ عشرَ» إلى «تسعة عشرَ»، فإنّه قبل التركيب كان معربًا.

وضربٌ آخرُ لم يكن له حالةُ تمكُّن البتّةَ، بل لا يكون قطّ إلّا مبنيًّا، فجُعل لكلّ واحد منهما مَرْتبةٌ غيرُ مرتبةِ الآخر. ولمّا كان السكونُ أنقصَ من الحركة، بَنَيْنَا عليه ما لم يكن له حَظٌّ في التمكّن، وبنينا على حركةٍ ما كان له حظٌّ في التمكّن، ليكونَ له بذلك فضيلةٌ على المبنيّ الآخر فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وسكون البناء يسمّى وَقْفًا، وحركاتُه ضَمًّا وفَتْحًا وكَسْرًا، وأنا أسوقُ إليك عامّةَ ما بَنَتْه العربُ من الأسماء، إلاّ ما عَسَى يشِذّ منها، أو قد ذكرناه في هذه المقدّمة، في سبعةِ أبواب، وهي: المُضْمَراتُ، وأسماء الإشارة، والمَوْصولاتُ، وأسماءُ الأفعال، والأصْواتُ، وبعضُ الظُروف، والمُرَكَّباتُ، والكِنايَاتُ.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ سيبويه وجماعةً من البصريين قد فصلوا بين ألقابِ حركاتِ الإعراب وسكونِه، وبين ألقابِ حركاتِ البناء وسكونِه، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئًا واحدًا، فجعلوا الفتحَ المطلقَ لقبًا للمبنيّ على الفتح، والضمَّ لقبًا للمبنيّ على الضمّ، وكذلك الكسر، والوقفَ. وجعلوا النصبَ لقبًا للمفتوح بعاملٍ، وكذلك الرفعَ والجرَّ والجزمَ. ولا يقال لشيء من ذلك مضمومٌ مطلقًا. لا بدَّ من تقييدٍ لئلاّ يدخل في

= مرفوع بالضمّة. «مُفْنِد»: نعت أوّل للدهر مرفوع بالضمّة. «خبل»: نعت ثان مرفوع بالضمّة.
وجملة «أضرّ ريب المنون به»: في محلّ نصب صفة ثانية لِـ«رجلاً».
والشاهد فيه قوله: «أأن» حيث لم يخفف الهمزة رغم وقوعها أوّلاً، ورغم أنها مفتوحة كالهمزة بعدها.

(١) الروم: ٤.

حيّزِ المبنيّات، أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانةَ الفرق بينهما، فإذا قال: هذا الاسمُ مرفوعٌ، عُلم أنّه بعاملٍ يجوز زَوالُه، وحُدوثُ عاملٍ آخرَ يُحْدِث خِلافَ عَمَله، فكان في ذلك فائدةٌ وإيجازٌ؛ لأنّ قولنا: «مرفوعٌ» يكفي عن أن يقال له: مضمومُ ضمّةٍ تزولُ أو ضمّةٍ بعاملٍ. وربّما خالَفَ في ذلك بعضُ الكوفيين، وسمّى ضمّةَ البناء رفعًا، وكذلك الفتح، والكسرَ، والوقفَ. والوجهُ الأوّلُ لِمَا ذكرناه من القياس، ووجهِ الحِكْمة.

وتنحصِر المبنيّاتُ في سبعةِ أبواب: اسم كُني به عن اسم وهو المضمرُ، نحو: «أَنَا»، و«أَنْتَ»، و«هُوَ» ونحوها؛ واسم أُشير به إلى مسمًّى وفيه معنى فعلٍ نحو «هذا»، و«هذان»، و«هؤلاء»؛ واسم قام مقامَ حرفٍ، وهو الموصولُ نحو «الّذي»، و«الّتي»، ونحوهما؛ واسم سُمّي به فعلٌ، نحو: «صَهْ»، و«مَهْ» وشِبْهِهما؛ والأصواتِ المَحْكيّةِ؛ والظروفِ لم تتمكّن؛ واسمِ رُكب مع اسمٍ مثلِه. وستَرِدُ عليك مُفصَّلةً إن شاء الله تعالى.

المضمرات

فصل

[أنواع الضمير]

قال صاحب الكتاب: **هي على ضربَين: متّصِلٌ، ومنفصِلٌ. فالمتّصلُ ما لا ينفكّ عن اتّصاله بكلمةٍ، كقولك: «أَخُوكَ»، و«ضَرَبَكَ»، و«مَرَّ بِكَ». وهو على ضربين: بارِزٌ، ومستتِرٌ. فالبارزُ ما لُفِظَ به، كالكاف في «أخوك». والمستترُ ما نُوِيَ كالذي في «زيدٌ ضَرَبَ». والمنفصلُ ما جرى مجرَى المظهَر في استبداده، كقولك: «هُوَ»، و«أَنْتَ».**

* * *

قال الشارح: لا فَرْقَ بين المضمر والمَكْنيّ عند الكوفيين، فهما من قبيلِ الأسماء المترادِفةِ، فمعناهما واحدٌ، وإن اختلفا من جهةِ اللفظ. وأمّا البصريون، فيقولون: المضمراتُ نوعٌ من المكنيّات، فكلُّ مضمر مَكنيٌّ، وليس كلُّ مكنيّ مضمرًا. فالكِنايةُ إقامةُ اسم مُقامَ اسم تَوْرِيَةً وإيجازًا، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرةِ، نحو: «فُلان»، و«الفُلان»، و«كَيْتَ، وكَيْتَ»، «وكَذَا، وكَذَا». فَفُلانٌ كنايةٌ عن أعلام الأناسيّ، والفلان كناية عن أعلام البَهائم، و«كَيْتَ وكَيْتَ» كنايةٌ عن الحديث المُدْمَجِ. و«كَذَا وكَذَا» كنايةٌ عن العدد المبهَم.

وإذ كانت الكنايةُ قد تكون بالأسماء الظاهرةِ كما تكون بالمضمرة، كانت المضمراتُ نوعًا من الكنايات. وإنّما أُتي بالمضمرات كلِّها لضربٍ من الإيجاز، واحترازًا من الإلباس. فأمّا الإيجاز فظاهرٌ، لأنّك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكَماله، فيكون ذلك الحرفُ كجُزْءٍ من الاسم، وأمّا الإلباس فلأنّ الأسماء الظاهرة كثيرةُ الاشتراك، فإذا قلت: «زيدٌ فعل زيدٌ»، جاز أن يُتوهَّم في «زيدٍ» الثاني أنّه غيرُ الأوّل. وليس للأسماء الظاهرة أحوالٌ تفترق بها إذا التبست. وإنّما يُزيل الالتباسَ منها في كثيرٍ من أحوالها الصفاتُ، كقولك: «مررت بزيدٍ الطويلِ، والرجلِ البَزّازِ». والمضمراتُ لا لَبْسَ فيها، فاستغنتْ عن الصفات؛ لأنّ الأحوال المقترِنة بها قد تغني عن الصفات. والأحوالُ المقترِنةُ بها حضورُ المتكلّم والمخاطبِ، والمشاهَدةُ لهما، وتقدُّمُ ذكرِ الغائب الذي يصير به بمنزلةِ الحاضر المشاهَد في الحكم. فأعرفُ المضمرات المتكلِّمُ؛ لأنّه لا يُوَهِّمك غيره، ثمّ المخاطبُ، والمخاطبُ تِلْوُ المتكلّم في الحضور والمشاهَدةِ. وأضعفُها

تعريفًا كنايةُ الغائب، لأنّه يكون كنايةً عن معرفةٍ ونكرةٍ حتّى قال بعضُ النحويّين: كنايةُ النكرة نكرةٌ.

والمضمرات كلُّها مبنيّةٌ، وإنّما بُنيت لوجهَيْن: أحدهما: شَبَهُها بالحروف، ووجهُ الشَّبَه أنّها لا تستبِدّ بأنفسها، وتفتقِر إلى تقدُّم ظاهرٍ ترجِع إليه، فصارت كالحروف التي لا تستبِدّ بنفسها، ولا تُفيد معنًى إلّا في غيرها، فبُنيت كبِنائها. والوجهُ الثاني: أنّ المضمر كالجزء من الاسم المظهر، إذ كان قولُك: «زيدٌ ضربته» إنّما أتيتَ بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالاً عليه، إلّا أنّك ذكرتَ الهاء، ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون في كلِّ ما تريد أن تُضمِره ممّا تقدّم ذكرُه، فكان لذلك كجزءٍ من الاسم، وجزء الاسم لا يستحقّ الإعرابَ.

والمضمر على ضربَيْن: متّصلٌ ومنفصلٌ. فالمتّصلُ: ما كان متّصلاً بعامله. وإنّما قال: «ما لا ينفكّ عن اتّصاله بكلمةٍ»، ولم يقل: بعاملٍ، تحرُّزًا من المضاف في نحو: «أخوك» و«شَبِيهك»، فإنّه على رأيِ جماعةٍ من المحقّقين العاملُ فيه حرفُ الجرّ المقدَّرُ، لا نفسُ الاسم المضافِ، فلذلك لم يُقيِّد اتّصاله بالعامل فيه.

والمنفصل: ما لم يتّصل بالعامل فيه، وذلك بأن يكون مُعَرًّى من عامل لفظيّ، أو مقدَّمًا على عامله، أو مفصولاً بينه وبينه بحرفِ الاستثناء، أو حرف عطف، أو شيءٍ يفصِل بينهما فصلاً لازمًا.

فإن قيل: ولِمَ كانت المضمراتُ متّصلةً ومنفصلةً، وهلّا كانت كلُّها متّصلةً، أو منفصلةً؟ قيل: القياسُ فيها أن تكون كلُّها متّصلةً؛ لأنّها أَوْجَزُ لفظًا، وأبلغُ في التعريف. وإنّما أُتي بالمنفصل لاختلافِ مواقعِ الأسماء التي تُضمَر، فبعضُها يكون مبتدأً، نحو: «زيدٌ قائمٌ». فإذا كنيتَ عنه، قلتَ: «هو قائمٌ»، أو «أنت قائمٌ»، إن كان مخاطبًا؛ لأنّ الابتداء ليس له لفظٌ يتّصل به الضميرُ، فلذلك وجب أن يكون ضميرُه منفصلاً.

وبعضُها يتقدّم على عامله، نحو: «زيدًا ضربتُ». فإذا كنيتَ عنه مع تقديمه، لم يكن إلّا منفصلاً، لتعذُّر الإتيان به متّصلاً مع تقديمه، فلذلك تقول: «إيّاه ضربتُ»، أو «إيّاك». قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، أتى بالضمير المنفصل لمّا كان المفعولُ مقدّمًا.

وقد يُفصَل بين المعمول وعامله، فإذا كُني عنه لا يكون ضميرُه إلّا مفصولاً، نحو: «ما ضَرَبَ زيدًا إلّا أنتَ»، و«ما ضربتُ إلّا إيّاك»، و«علّمتُ زيدًا إيّاه»، فلذلك كانت متّصلةً ومنفصلةً، والذي يُؤيّد عندك ذلك أنّ الاسم المجرور، لمّا كان عاملُه لفظيًّا، ولا يجوز تقديمُه عليه، ولا فصلُه عنه، لم يكن له ضميرٌ إلّا متّصلٌ، والمتّصل أَوْغَلُ في شَبَهِ

---

(١) الفاتحة: ٥.

الحرف لعدم استبداده بنفسه، وأعرفُ من المنفصل على ما ذكرنا، والمنفصلُ جارٍ مجرى الأسماء الظاهرةِ في استبداده بنفسه، وعدمِ افتقاره إلى ما يتّصل به، فاعرفه.

فصل
[تصريف الضمائر]

قال صاحب الكتاب: **ولكلٍّ من المتكلّم، والمخاطَب، والغائب، مذكَّره، ومؤنَّثِه، ومُفرَدِه، ومُثَنّاه، ومجموعه، ضميرٌ متّصل، ومنفصل في أحوالِ الإعراب، ما خَلاَ حالَ الجرّ، فإنّه لا منفصلَ لها، تقول في مرفوع المتّصل: «ضَرَبْتُ، ضربْنا، وضربتَ»، إلى «ضربتُنَّ»، و«زيدٌ ضَرَبَ» إلى «ضربْنَ»، وفي منصوبه: «ضَرَبَنِي، ضربَنَا، وضربَك» إلى «ضربكُنَّ»، و«ضربهُ» إلى «ضربهُنَّ»، وفي مجروره: «غلامِي، غلامُنا، وغلامكَ» إلى «غلامكُنَّ»، و«غلامهُ» إلى «غلامهُنَّ»، وتقول في مرفوع المنفصل: «أنَا، نَحْنُ، وأنْتَ»، إلى «أنْتُنَّ»، و«هُوَ» إلى «هُنَّ»، وفي منصوبه: «إيايَ، إيانَا، وإياكَ»، إلى «إياكُنَّ»، و«إياهُ» إلى «إياهُنَّ».**

* * *

قال الشارح: المضمرات ثلاثةُ أقسام: متكلِّمٌ، ومخاطَبٌ، وغائبٌ. وتختلِف ألفاظُها بحسبِ اختلافِ محلّها من الإعراب، فضميرُ المرفوع غيرُ ضمير المنصوب والمجرور.

فإن قيل: كيف اختلفتْ صِيَغُ المضمرات، والأسماءُ لا تختلف صيغُها؟ قيل: لمّا كانت الأسماءُ المضمرةُ واقعةً موقعَ الأسماء الظاهرة المعربةِ، وليس فيها إعرابٌ يدلّ على المعاني المختلفة فيها، جعلوا تغيُّرَ صيغها عوضًا من الإعراب، إذ كانت مبنيّةً. ولكل واحد من المضمرات ضميران: متّصلٌ، ومنفصلٌ، ما خلا حالَ الجرّ، فإنّه لا منفصلَ له، فلا يكون إلّا متّصلاً. فتقول في ضمير المرفوع المتّصلِ: «ضربتُ»، إذا كان المتكلّمُ وحدَه بتاء مضمومة يستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ؛ لأنّ الفصل بين المذكّر والمؤنّث إنّما يُحتاج إليه لئلّا يُتوهّم غيرُ المقصود في موضع المقصود. والمتكلّمُ لا يُشارِكه غيرُه في لفظه، وعبارته عن نفسه وغيرِه، إذ لا يجوز أنْ يكون كلامُ واحد من متكلّمين.

فإن قيل: ولِمَ كانت هذه التاءُ متحرِّكةً؟ وهلّا كانت ساكنةً، ولِمَ خُصّتْ حيث حُرّكتْ بهذه الحركة التي هي الضمُّ دون غيره؟ فالجوابُ: أمّا تحريكُها؛ فلأنّ التاء هنا اسمٌ قد بلغ الغايةَ في القلّة، فلم يكن بدٌّ من تقوِيَته بالبناء على حركةٍ، لتكون الحركةُ فيه كحرف ثانٍ. والذي يدلّ أنّ التاء اسمٌ ههنا أنّك تُؤكّدها كما تُؤكّد الأسماء، فتقول: «فعلتُ أنا نفسي». ولو كانت حرفًا كالتاء في «فَعَلَتْ» إذا أُريد المؤنّث، لم يجز تأكيدُها كما لم يجز تأكيدُ تاء التأنيث في نحو «قائمةٍ»، و«قاعدةٍ».

وإنّما خُصّ بالضمّ دون غيرِه لأمرَيْن: أحدهما: أنّ المتكلّم أوّلٌ قبل غيره، فأُعطي أوّل الحركات، وهي الضمّةُ. والأمرُ الآخر: أنّهم أرادوا الفرقَ بين ضميرَي المتكلّم

والمخاطَبِ، فنزّلوا المتكلّمَ منزلةَ الفاعل، ونزّلوا المخاطَبَ منزلةَ المفعول من حيث كان هذا مخاطَبًا، وذاكَ مخاطِبًا، فضمّوا تاء المتكلّم لتكون حركتُها مُجانِسةً لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطَب، لتكون حركتُها من جنسِ حركة المفعول. فإذا ثنّيتَ، أو جمعتَ المتكلّم، كان ضميرُه «نَا»، ويستوي في علامته الاثنان والجماعةُ، تقول: «ذَهَبْنَا»، و«تَحَدَّثْنَا» ومعكَ واحدٌ، و«ذهبْنا»، و«تحدّثْنا»، ومعك اثنان فصاعدًا، وإنّما استوى في الضمير لفظُ الاثنين والجمعِ؛ لأنّ تثنيةَ ضمير المتكلّم، وجمعَه ليس على منهاجِ تثنيةِ الأسماء الظاهرةِ وجمعِها؛ لأنّ التثنية ضمُّ شيء إلى مثله كزيد وزيد، ورجل ورجل، تقول فيهما: «الزيدان»، و«الرجلان». والجمعُ ضمُّ شيء إلى أكثرَ منه من لفظه، كرجل ورجل ورجل، وزيد وزيد وزيد، ونحو ذلك فتقول إذا جمعتَ: «الزيدون»، و«رجالٌ». وليس الأمرُ في هذا المضمر كذلك؛ لأنّ المتكلّم لا يُشارِكه متكلّمٌ آخرُ في خطابِ واحدٍ، فيكونَ اللفظُ لهما، لكنّه قد يتكلّم الإنسانُ عن نفسه وحدَه، ويتكلّم عن نفسه، وعن غيره، فيجعل اللفظَ المعبَّرَ به عن نفسه وعن غيره مخالِفًا للفظِ المعبّر به عن نفسه وحدَه، واستوى أن يكون المضمومُ إليه واحدًا أو أكثرَ، فلذلك تقول: «قُمْنَا ضاحكَيْن»، و«قمنا ضاحكِينَ».

فإن كان مخاطبًا، فصلتَ بين لفظِ مذكّره، ومؤنّثه، ومثنّاه، ومجموعه، فتقول في المذكّر: «ضربتَ»، وفي المؤنّث «ضربتِ»، فتفتح التاء مع المذكّر، وتكسرها مع المؤنّث للفرق بينهما. وخصّوا المؤنّث بالكسر؛ لأنّ الكسرة من الياء، والياء ممّا تُؤنّث بها في نحو «تَفْعَلِينَ» وفي «ذي». ولمّا اختصّت الضمّةُ بالمتكلّم لِمَا ذكرناه، والكسرةُ بالمؤنّث المخاطَبِ، لم يبق إلّا الفتحةُ، فخُصّ بها المخاطَبُ المذكّرُ.

وإنّما احتيج إلى الفصل بين المذكّر، والمؤنّث، والتثنيةِ، والجمع في المخاطب؛ لأنّه قد يكون بحضرةِ المتكلّم اثنان: مذكّرٌ، ومؤنّثٌ، وهو مُقْبِلٌ عليهما، فيخاطب أحدهما، فلا يُعرَف حتى يُبيِّنه بعلامةٍ، ولذلك من المعنى ثُنّي، وجمع خَوْفًا من انصرافِ الخطاب إلى بعضِ الجماعة دون بعضٍ، فلذلك تقول: إذا خاطبتَ مذكّرًا: «ضربتَ»، و«فعلتَ»، وفي التثنية: «ضربتما» و«فعلتما»، وفي الجمع: «ضربتم»، و«فعلتم»، وفي المؤنّث: «ضربتِ»، وفي التثنية «ضربتما»، وفي الجمع: «ضربتُنَّ». يستوي المذكّرُ والمؤنّثُ في التثنية، ويفترقان في الجمع. وذلك لأنّ التثنية ضربٌ واحدٌ لا يختلِف، فلا تكون تثنيةٌ أكثرَ من تثنيةٍ، فلمّا اتّفق معناهما، اتّفق لفظُهما. ويختلف الجمعُ في لفظه كما اختلف معناه. وأصلُ «ضربتم» في جمعِ المذكّر: «ضربتُمُوا» بواوٍ بعد الميم، كما كانت التثنيةُ بألفٍ بعد الميم. فالميمُ في الجمع لمُجاوزة الواحد، والواوُ للجمع، كما كانت الميمُ في التثنية لمجاوزة الواحد، والألفُ للتثنية.

وقد يُحذف الواو من الجمع لأَمْنِ اللبس، إذ الواحد لا ميمَ فيه، والتثنيةُ يلزمها

الميمُ والألف، فلا يُلْبِس بواحدٍ، ولا تثنيةٍ، لأنّ الواحد لا ميَم فيه، والتثنيةَ يلزم فيها الألفُ. وإذا حذفتَ الواو، سكّنتَ الميم؛ لأنّه أبلغُ في التخفيف، ومع ذلك، فالحركة قبل حرف اللين لمّا لم يكن بدٌّ منها، كانت من لَوازِمه وأعْراضِه، كالصَّفير لحروفِ الصفير، والتكريرِ للراء. فكما إذا حُذفت هذه الحروفُ، زالت هذه الأعراضُ معها؛ كذلك إذا حُذف حرفُ اللين، زالت الحركةُ معه، إذ كانت من لوازمه، وقلت في جمعِ المؤنّث: «ضربتُنَّ» بتشديد النون، لتكون نونان بإزاءِ الميم والواو في المذكّرين. وذلك أنّ ضمير المؤنّث على حسبِ ضمير المذكّر، فإن كانت علامةُ المذكّر حرفًا واحدًا، فعلامةُ المؤنّث حرفٌ واحدٌ، وإن كانت علامةُ المذكّر حرفَيْن، كانت علامةُ المؤنّث حرفَيْن، فقلت: «الهِندات ضَرَبْنَ»، بنون واحدة حيث قلت: «الزيدون قاموا»، وقلت: «ضربتُنَّ» بنونَيْن حيث قالوا: «قُمْتُموا»، و«ضربْتُموا» ليكون الزيادتان بإزاء الميم والواو في جمع المذكّر.

وتقول في ضمير الغائب المذكّر: «زيدٌ ضَرَبَ»، وفي التثنية: «الزيدان ضَرَبَا»، وفي الجمع: «الزيدون ضربوا»، فيكون ضميرُ الواحد بلا لفظٍ، والتثنيةُ والجمعُ بعلامةٍ ولفظٍ. فالألفُ في «قَامَا» علامةُ التثنية، وضميرِ الفاعل. والواوُ علامةُ الجمع، وضميرِ الفاعل. وإنّما كان الواحدُ بلا علامةٍ، والتثنيةُ والجمعُ بعلامةٍ، من قِبَل أنّه قد استقّر، وعُلم أنّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ كالكتابة التي لا بدّ لها من كاتبٍ، والبِناءِ الذي لا بدّ له من بانٍ، ولا يحدُث شيءٌ من تِلْقاءِ نفسه، فالفاعلُ معلومٌ، لا محالةَ، إذ لا يخلو منه فعلٌ، وقد يخلو من الاثنين والجماعةِ، فلمّا كان الفاعل معلومًا لاستحالةِ فعلٍ بلا فاعلٍ، لم يُحتج له إلى علامةٍ تدّل عليه. ولمّا جاز أن يخلو من الاثنَيْن والجماعةِ احتيج لهما إلى علامة.

وقد اختلف العلماء في هذه الألف والواو، فذهب سيبويه إلى أنّهما قد تكونان تارةً اسمَيْن للمضمرَيْن، ومرّةً تكونان حرفَيْن دالَّيْن على التثنية والجمع، فإذا قلت: «الزيدان قامَا» فالألفُ اسمٌ، وهي ضميرُ الزيدَيْن، وإذا قلت: «الزيدون قاموا»، فالواوُ اسمٌ، وهو ضميرُ «الزيدين». وإذا قلت: «قاما الزيدان»، فالألف حرفٌ مُؤذِنٌ بأنّ الفعل لاثنين، وكذلك إذا قلت: «قاموا الزيدون» فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعةٍ. وهي لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب، كثيرةٌ في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولُهم: «أكَلُوني البَراغِيثُ» في أحدِ الوجوه، ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

٤٤٢- يَلُومُونَنِي في اشْتِراءِ النْـ ـنَخيلِ أَهْلِي فكُلُّهم يَعْذُلُ

٤٤٢ـ التخريج: البيت لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٨؛ والدرر ٢/ ٢٨٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

وقولُ الآخر [من السريع]:

٤٤٣ـ أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فأَوْلَى لكَ ذا واعِيَهْ

وذهب أبو عثمان المازنيُّ، وغيره من النحويّين إلى أنّ الألف في «قاما»، والواو في «قاموا» حرفان يدلّان على الفاعلَيْن، والفاعلين المضمرين، والفاعلُ في النيّة، كما أنّك إذا قلت: «زيدٌ قام»، ففي «قام» ضمير في النيّة، وليست له علامةٌ ظاهرةٌ. فإذا ثُنّي، أو

= **الإعراب: «يلومونني»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجمع، والنون الثانية للوقاية. والياء ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«في اشتراء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يلوم»، وهو مضاف. **«النخيل»**: مضاف إليه مجرور. **«أهلي»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فكلّهم»**: الفاء حرف استئناف، «كل» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«يعذل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو».

وجملة «يلومونني»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كلهم يعذل»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعذل»: في محل رفع خبر المبتدأ «كلهم».

والشاهد فيه قوله: «يلومونني... أهلي» حيث ألحق واو الجماعة بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر على لغة بني الحارث بن كعب. والقياس «يلومني أهلي».

٤٤٣ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن ملقط في تخليص الشواهد ص٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٨؛ ونوادر أبي زيد ص٦٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧١٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٧٧.

شرح المفردات: ألفى الشيء: وجده. القفا: مؤخّره العنق. أولى لك: دعاء بالشرّ والتهديد. ويروى: «واقية» مكان «واعية».

المعنى: يقول هاجيًا وجلاً جبانًا: لقد وُجدت عيناك وكأنّهما على قفاك لكثرة تلفّتك إلى الوراء، فكن حذرًا، فالوقاية خير ملاذ وخير وسيلة للنجاة.

الإعراب: **«ألفيتا»**: فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول، والتاء للتأنيث، والألف حرف للمثنّى. **«عيناك»**: نائب فاعل مرفوع بالألف، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. **«عند»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بـ«ألفيتا»، وهو مضاف. **«القفا»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. **«أولى»**: مبتدأ مرفوع. **«فأولى»**: الفاء حرف عطف، «أولى»: معطوف على «أولى» السابقة. **«لك»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ، أو بـ«أولى»، ويكون الخبر عندئذ محذوفًا. وقيل: «أولى» اسم فعل بمعنى «قارب» أي المكروه. **«ذا»**: حال من الكاف في «لك» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«واعية»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «ألفيتا عيناك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أولى...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألفيتا عيناك» حيث اتّصلت ألف الاثنين بالفعل المسند إلى فاعل الاسم الظاهر، وذلك على لغة بني الحارث بن كعب وهي لغة: «أكلوني البراغيث».

جُمع، فالضميرُ أيضًا في النيّة، غيرَ أنّ له علامةً. والمذهب الأوّل؛ لأنّك إذا قلت: «الزيدان قاما»، فالألف قد حلّت محلَّ «أبوهما»، إذا قلت: «الزيدان قام أبوهما». فلمّا حلّت محلَّ ما لا يكون إلّا اسمًا، وجب أن يكون اسمًا.

وتقول في المؤنّث: «هندٌ ضَرَبَتْ»، فالفاعلُ في النيّة، والتاء مُؤْذِنةٌ بأنّ الفعل لمؤنّثٍ. والذي يدلّ أنّها ليست اسمًا أشياء، منها: أنّك تقول: «هندٌ ضربتْ جاريتُها»، فترفع «الجاريةَ» بأنّها فاعلةٌ، ولو كانت التاء اسمًا، لم يجز رفعُ الاسم الظاهرِ؛ لأنّ الفعل لا يَرْفع فاعلَيْن، أحدُهما مضمرٌ، والآخرُ ظاهرٌ. ومنها أنّها لو كانت اسمًا، لكنتَ إذا قلت: «قامت هند»، فقد قدّمت المضمرَ على المظهر، وذلك لا يجوز. ومنها أنّك تقول في التثنية: «قَامَتَا»، فتجمع بين التاء، وضمير التثنية، فيلزم من ذلك أن يكون الفعلُ خبرًا عن ثلاثةٍ من غيرِ اشتراك، فإذًا لا فَرْقَ بين قولك: «قامت هندٌ»، و«هندٌ قامت» في كون التاء حرفًا. فإذا ثنّيتَ قلت: «الهندان قامَتَا»، فيكون كلفظِ المذكّر لمَا ذكرناه من أنّ التثنية ضربٌ واحدٌ.

فإن جمعت المؤنّثَ، قلت: «الهندات قُمْنَ»، فتكون النونُ اسمًا ضميرًا لهندات. فإن قدّمتَ، وقلت: «ضربن الهنداتُ»، كانت حرفًا مُؤْذِنةً بأنَّ الفعل لجماعةِ المؤنّث، كما قلنا في التاء إذا قلت: «قامتْ هندٌ». ومنه بيتُ الفَرَزْدَق [من الطويل]:

٤٤٤ــ وَلــكِــنْ دِيــافِــيٌّ أَبُــوهُ وأُمُّــهُ ... بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقارِبُهْ

---

٤٤٤ ــ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٦؛ والاشتقاق ص٢٤٢؛ وتخليص الشواهد ص٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٦٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩؛ ٧/ ٣٤٦؛ والدرر ٢/ ٢٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٣٦، ٦٢٦؛ ولسان العرب ٧/ ٣٢١ (سلط)، ٩/ ١٠٨ (دوف)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص١٥٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٤٦، ١١/ ٣٧٣؛ والخصائص ٢/ ١٩٤؛ ورصف المباني ص١٩، ٣٣٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٤٤٦؛ ولسان العرب ١/ ٦٧ (خطأ)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

اللغة: ديافيٌّ: نسبة إلى قرية بالشام وهي (دِيافٌ). السليط: الزيت.

المعنى: هجا رجلاً فجعله من أهل القرى العاملين لإقامة عيشهم، ونفاه عمّا عليه العرب من الانتجاع والحرب.

الإعراب: **«ولكن»**: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف استدراك، خُفّف فأُهمل. **«ديافيٌّ»**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ديافيٌّ. **«أبوه»**: فاعل لـ«ديافي» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«وأمّه»**: الواو: حرف عطف، و«أمّه»: معطوف على «أبوه» مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محلّه الجرّ. **«بحوران»**: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بـ«يعصرن». **«يعصرن»**: فعل مضارع مبني على السكون، والنون: علامة تأنيث الجماعة، وقيل: فاعل محله الرفع على خلافهم في ذلك. **«السليط»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«أقاربه»**: فاعل لـ«يعصرن» على رأي من جعل نون «يعصرن» علامة جمع الإناث، ومبتدأ مؤخر على رأي من جعل جملة «يعصرن» هي الخبر، وبدل من النون على رأي آخر. =

فالنون في «يعصرن» حرفٌ، وليست اسمًا، فأمرُ النون كأمر الألف والواو في «قاما أَخَواكَ»، و«قاموا إخْوَتُك».

فإن قلت: فهلّا كان الاختيارُ «قاما أخواك»، و«قاموا إخوتك»، و«قُمْنَ الهنداتُ»، إذ كُنَّ حروفًا مُؤذِنةً بعددِ الفاعلين، كما كان الاختيارُ: «قامت هندٌ». قيل: الفرقُ بينهما أنّ التأنيث معنًى لازمٌ، لا يُفارِق الاسمَ، والتثنية غيرُ لازمة، لأنّك قد تزيد عليها، فتصير جمعًا، وقد تنقُص منها، فيبقى واحدٌ، فلِلُزوم معنى التأنيث؛ لزمت علامتُه، ولِزَوال معنى التثنية؛ لم تلزم علامتُها. ووجهٌ ثانٍ أنّهم لم يختاروا «قاما أخواك»، ولا «قاموا إخوتك»، لئلّا يُتوهَّم أنّه خبرٌ مقدَّمٌ، فيلتبِسَ الفاعلُ بالمبتدأ، فاعرفه.

وأمّا الضمير المنصوب المتّصل، فهو يُوافِق ضميرَ المجرور في اللفظ، ويُشارِكه في الصورة. وإنّما استوت علامةُ ضمير المنصوب والمجرورِ لتَوخيهما في الإتيان على معنى المفعول، أعني أنهما يأتيان فضلةً في الكلام. وهو على ثلاثةِ أضرب: متكلّمٌ، ومخاطَبٌ، وغائبٌ. فتقول في ضمير المتكلّم «ضَرَبَنِي»، فتكون العلامةُ الياء كما تكون في المجرور كذلك، نحو «غُلامي»، و«صاحبي»، إلّا أنّك أتيتَ بنونٍ قبل الياء، ليقع الكسرُ عليها، ويسلَمَ الفعلُ من الكسر، كأنّهم حرسوا أواخرَ الأفعال من دخولِ الكسر عليها لتباعُدِ الأفعال من الجرّ، والكسرُ لفظه لفظُ الجرّ. وذلك أنّ ياء المتكلّم تكْسِر ما قبلها إذا كان ممّا يُحرَّك، والذي يدلّ على أنّ النون زيادةٌ، والضميرَ هو الاسمُ وحده، أنّه متى اتّصل ضميرُ المتكلّم المنصوبُ، أو المجرورُ بالاسم، كان ياءً لا نون معها، وكسرتِ الياء ما قبلها؛ فأمّا المنصوب، فنحو: «الضاربي»، و«المُكْرِمِي»، فالياء منهما في موضع منصوب. والذي يدلّ على ذلك أنّك إذا أوقعتَ موقعه ظاهرًا، لم يكن إلّا منصوبًا، نحو: «الضاربُ زيدًا»، و«المُكْرِمُ خالدًا». فأمّا المجرورُ، فنحو: «مَعِي»، و«غلامي»، فعلمتَ بذلك أنّ النون في «ضَرَبَني» ليست من الضمير في شيءٍ، وإنّما أُتي بها لأمرٍ راجعٍ إلى الفعل، وهو ما ذكرناه من حِراسةِ الأفعال من الكسر. وممّا يُؤيِّد عندك زيادتَها، وأنّها ليست من الاسم أنّك قد تحذِفها في نحو: «أنّي» و«إنّي». قال الله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[1]، فأتى بنون الوِقاية على الأصل، وقال: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[2]، فحذف نون الوقاية. والذي يدلّ على أنّ المحذوف منها نونُ الوقاية أنّها قد حُذفت في أُخْتَيْها. قالوا: «لَعَلِّي»، و«لَيْتِي». قال الله

= وجملة «هو ديافي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعصرن»: خبر ثان لـ«هو» محلها الرفع، أو خبر «أقاربه» كما ذكرنا.

والشاهد فيه قوله: «يعصرن» فالنون هنا حرف، وليست اسماً، على لغة «أكلوني البراغيث»، والشائع في الكلام إفراد الفعل في مثل هذه الحالة.

(١) طه: ٤٦.

(٢) القصص: ٣٠.

تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[1] وقال الشاعر [من الوافر]:

٤٤٥ـ كَـمُـنْـيَـةِ جـابـرٍ إذ قـال لَـيْـتِـي   أُصـادِفُـه وأَفْـقِـدُ بَـعْـضَ مـالِـي

فالمحذوف هنا نون الوقاية غير ذي شَكٍّ، فثبت أنّ المحذوف في «إنّي»، و«أنّي» نون الوقاية.

وقد اختلفوا في علّةِ حذف هذه النون، فقال سيبويه[2]: إنّما حُذفت لكثرة الاستعمال، واجتماعِ النونات، وهم يستثقلون التضعيفَ. فإن قيل: فإذا كانوا إنّما حذفوا نون الوقاية لثِقَلِ التضعيف، واجتماع النونات، فما بالُهم حذفوها في «لَعَلِّي»، و«لَيْتِي»، ولم يجتمع في آخِرهما نوناتٌ؟ قيل: أمّا «لَعَلَّ»، فإنّها وإن لم يكن في آخرها نونٌ، فإنّ في آخِرها لامًا مضاعَفةً، واللامُ قريبةٌ من النون، ولذلك تُدغَم فيها، نحو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنَّهُ﴾[3]. ولا يُدْغَم في النون غير اللام. وأمّا «لَيْتَ» فلم يكن في آخرها نونٌ، ولا ما يُضارع النون، ويقرُب منها، فيلزمُها النونُ.

---

(١) القصص: ٣٨.

٤٤٥ـ **التخريج**: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص٨٧؛ وتخليص الشواهدص١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٥، ٣٧٧؛ والدرر ١/ ٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٧؛ والكتاب ٢/ ٣٧٠؛ ولسان العرب ٢/ ٨٧ (ليت)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٤٦؛ ونوادر أبي زيد ص٦٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص١٥٣؛ ورصف المباني ص٣٠٠، ٣٦١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٦؛ ومجالس ثعلب ص١٢٩؛ والمقتضب ١/ ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

اللغة: المنية: ما يتمنّاه المرء. جابر: رجل من غطفان كان يتمنّى لقاء زيد، ولمّا لقيه قهره زيد. ويروى: جُلَّ مالي، وجلّ: معظم.

الإعراب: **«كمنية»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لمنعوت محذوف، والتقدير: «تمنى تمنيًا مشابهًا لمنية جابر»، وهو مضاف. **«جابر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إذ»**: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بـ «منية». **«قال»**: فعل ماض مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«ليتي»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «ليت». **«أصالحه»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **«وأفقد»**: الواو: حالية، و«أفقد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره. أنا. **«بعض»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«مالي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة **«قال...»**: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة **«ليتي أصالحه»**: في محلّ نصب مفعول به. وجملة **«أصادفه»**: في محل رفع خبر «ليت». وجملة **«أفقد»**: في محلّ رفع خبر المبتدأ المحذوف، والتقدير: «أنا أفقد». وجملة **«أنا أفقد»**: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ليتي» حيث حذف نون الوقاية.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٩.

(٣) النساء: ٤٠؛ والكهف: ٢.

وقالوا: «لَيْتَنِي»، وقَلَّ في كلامهم: «لَيْتي»، وكان من قبيلِ الضرورة، ومع ذلك، فإنّها حروفٌ أُجريت مُجرى الفعل في العمل، وليست أفعالاً، فهي بحكم الشَّبَه تلزمها نونُ الوقاية كالفعل. ومن حيث هي حروفٌ يجوز إسقاطُ النون منها، لأنَّ الحروف في ذلك على ضربَيْن: تأتي بالنون والياء، وبالياء وحدَها، وذلك نحو قولك: «مِنِّي»، و«عَنِّي»، فهذه قد لزمتها النون على ما ترى.

وقالوا: «إلَيَّ»، و«بي» من غيرِ نون؛ لأنّ الحروف لا يُكرَه فيها الكسرُ كما كُره في الأفعال، مع أنّهم قد حذفوا هذه النونَ مع الفعل نفسِه، نحو قوله [من الوافر]:

٤٤٦ ـ تَـراهُ كـالـثَّـغـام يُـعَـلُّ مِـسْـكًـا يَـسُـوءُ الـفـالِـيـاتِ إذا فَـلَـيْـنِـي

وإذا أجازوا حذفَها مع الفعل؛ كان مع الحرف أسْوغَ. فأمّا الفرّاء، فإنّه احتجّ لسقوطِ النون في «إِنَّ»، و«كَأَنَّ»، و«لَعَلَّ» بأنها بُعدتْ عن الفعل، إذْ ليست على لفظه، فضعُف لزومُ النون لها، و«لَيتَ» على لفظ الفعل، فقوي فيها إثباتُ النون. ألا ترى أنّ أوّلها مفتوحٌ، وثانيَها حرفُ علّةٍ ساكنٌ، وثالثَها مفتوحٌ، فهو كـ «قَامَ»، و«بَاعَ»؟ وهو قولٌ حسنٌ، إلّا أنّه يلزمه أن يقلّ حذفُها مع «أنَّ» المفتوحة؛ لأنها على وزان الأفعالِ

---

٤٤٦ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص١٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣؛ والدرر ١/ ٢١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢١٣؛ والكتاب ٣/ ٥٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٣ (فلا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص٤٥٩؛ ولسان العرب ٢/ ٢٤٦ (حيج)؛ والمنصف ٢/ ٣٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة: الثغام: نبت إذا يبس ابيض لونه. يعل: يشرب بعد الشربة الأولى. يفلي: يفتش في الشعر عن القمل.

المعنى: ترى شعري أصبح مختلطًا أسوده بأبيضه، نعم وهذا ما يسوء الفاليات فيبتعدن عني.

الإعراب: **«تراه»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«كالثغام»**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. **«يعل»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«مسكًا»**: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. **«يسوء»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«الفاليات»**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. **«إذا»**: ظرف مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «يسوء». **«فلينى»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون الوقاية: محذوفة، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

جملة «تراه»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعل مسكًا»: في محل نصب حال. وجملة «يسوء»: في محل نصب حال. وجملة «فليني»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «فليني» فحذفت نون الوقاية للضرورة والأصل فيه «فلينني»، وبقيت نون النسوة؛ لأنها فاعل.

المضاعَفةِ، نحو: «رَدَّ»، و«شَدّ»، و«مَدَّ»، فإذا ثنّيتَ، أو جمعتَ، قلت: «ضَرَبَنَا»، فيستوي لفظُ التثنية والجمع. وقد تقدّمتْ علّةُ ذلك في ضميرِ الفاعل، إلّا أنّك هنا لا تُسكِّن آخِرَ الفعل، كما فعلتَ به حين اتّصل به ضميرُ الفاعل، نحو: «ضَرَبْنَا»، و«حَدَّثْنَا». فإذا سكّنت آخِرَ الفعل، فالضميرُ فاعلٌ، وإذا حرّكتَ، فالضميرُ مفعولٌ.

وأمّا المخاطب المنصوب إذا كان مذكّرًا، فضميرُه كافٌ مفتوحةٌ، نحو: «ضربتُكَ»، والمؤنّثَ كافٌ مكسورةٌ، نحو: «ضربتُكِ»، قال الله تعالى في قِصّةِ زَكَرِيّاءَ: ﴿يُبَشِّرُكَ﴾[1] وقال في قصّةِ مَرْيَمَ: ﴿يُبَشِّرُكِ﴾[2]، فتحوا الكافَ مع المذكّر، وكسروا مع المؤنّث للفرق بينهما. وخُصّ المؤنّث بالكسرة؛ لأنّ الكسرة من الياء، والياء ممّا يُؤنَّث به، نحو: «قُومِي»، و«تَذْهَبِينَ». فهذه الكافُ اسمٌ، وتُفيد الخطابَ. والذي يدلّ على أنّها اسمٌ أنّها وقعت موقعَ ما لا يكون إلاّ اسمًا، وهو المفعولُ، ألا ترى أنّك لو وضعتَ مكانَها ظاهرًا؛ لكان منصوبًا بحقّ المفعول، نحو: «ضرب زيدًا عمرٌو».

وقد تكون هذه الكافُ لمجرَّدِ الخطاب عَرِيَةً من معنى الاسميّة، نحو قولهم: «النَّجاءَكَ»، فالكافُ حرفٌ لمجرّدِ الخطاب. ولا يجوز أن يكون اسمًا؛ لأنّه لو كان اسمًا، لكان له موضعٌ من الإعراب، وليس له موضعٌ من الإعراب؛ لأنّه لو كان له موضعٌ من الإعراب، لم يَخْلُ إمّا أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا. لا يجوز أن يكون مرفوعًا؛ لأنّه لا رافعَ هناك. ولا يجوز أن يكون منصوبًا؛ لعدمِ الناصب أيضًا. ولا يجوز أن يكون مخفوضًا؛ لأنّ ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف إلّا في باب «الحسن الوجهِ»، وليس ذلك منه. ومنه الكافُ في «ذلِكَ»، و«أُولئِكَ» ونحوهما؛ لعدمِ جوازِ الإضافة فيهما. فإذا ثنّيتَ، قلت: «ضربتُكُما». ويستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ، وقد تقدّمتْ علّةُ ذلك.

وتقول في جمع المذكّر: «ضربتُكُمْ»، وأصلُه: «ضربتُكُمُوا» بواوٍ، وإنّما حذفتَ الواو تخفيفًا، وأسكنتَ الميم لِما ذكرناه. وتقول في المؤنّث: «ضربتُكُنَّ»، فتفصِل بين ضميرِ المذكّر، والمؤنّث، والتثنيةِ، والجمع لما ذكرناه في ضمير المرفوع. وأمّا ضميرُ الغائب، فإنّك تُثنّيه، وتجمعُه، وتفرق بين مذكّره ومؤنّثه كما فعلتَ مع المخاطب، وهو ههنا أَوْلى لأنّه ضميرُ ظاهرٍ قد جرى ذكره. والظاهرُ يُثنّى، ويُجْمَع، ويُذكَّر، ويُؤنَّث، فتقول في المذكّر: «ضربْتُه»، فالضميرُ الهاء، إلّا أنّك تزيد معها حرفًا آخَرَ، وهو الواو، وذلك لخَفاء الهاء.

وكان القياسُ أن يكون حرفًا واحدًا؛ لأنّ المضمراتِ وُضعت نائبةً عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضربٍ من الإيجاز والاختصارِ، كما جِيء بحروفِ المعاني نائبةً عن

---

(١) آل عمران: ٣٩.

(٢) آل عمران: ٤٥.

غيرها من الأفعال، فـ«مَا» نائبةٌ عن «أَنْفِي»، والهمزةُ نائبةٌ عن «أَسْتَفْهِمُ»، والواوُ في العطف، ونحوها من الفاء، و«ثُمَّ»، نائبةٌ عن «أَجْمَعُ» و«أَعْطِفُ»، فلذلك قلّتْ حروفُها كما قلّتْ حروفُ المعاني، فجُعل ما كان منها متّصلاً على حرف واحد كالتاء في «قُمْتَ»، والكاف في «ضَرَبَكَ»، وجُعل بعضُ المتّصل في النيّة كالضمير في «أَفْعَلُ»، و«يَفْعَلُ»، و«تَفْعَلُ»، وفي «زيدٌ قام» و«يقوم» مبالغةً في الإيجاز عند أَمْنِ اللَّبْس، بدلالةِ حروفِ المضارعة على المضمرين. ألا ترى أنّك إذا قلت: «أَفْعَلُ»، فالهمزةُ دلّت على أنّ الفعل للمتكلّم وحده، والنون دلّت على أنّ المتكلّم معه غيرُه، والتاء دلّت على أنّ الفعل للمخاطب، أو الغائبة؟

وتقدُّمُ الظاهر في قولك «زيدٌ قام» دلّ على أنّ الضمير له. واحتمل أن يكون على حرف واحد؛ لأنّه متّصلٌ بما قبله من حروفِ الكلمة، ولو كان منفصلاً، لكان على حرفَيْن، أو أكثرَ؛ لأنّه لم يُمكِن إفرادُ كلمةٍ على حرف واحد. والمنفصلُ منفردٌ عن غيره بمنزلةِ الأسماء الظاهرةِ. وتقول في المؤنّث: «ضربتُها»، وفي التثنية: «ضربتُهُما» الذَّكَرُ والأُنْثَى فيه سَواءٌ. وتقول في جمع المذكّر: «ضربتُهُمْ»، والأصلُ: «ضربتُهُمُوا» بواوٍ بعد الميم، وتحذف الواو وتُسكَّن ما قَبلها تخفيفًا. وتقول في جمع المؤنّث: «ضربتُهُنَّ» بنون مشدَّدة، ليكون نونان بإزاء الميم والواو في المذكّر.

وأمّا ضمير المجرور، فهو في اللفظ والصورة كلفظِ المنصوب على ما تقدّم، نحو قولك إذا كنيتَ عن نفسك وحدَك: «مَرَّ بي»، و«غُلامي»، فالضميرُ الياء كما كانت في المنصوب، إلّا أنّك لا تأتي ههنا بنون الوقاية لأنّه اسمٌ، والاسمُ لا يُصان عن الكسر، وهذه الياء تُفتَح وتُسكَّن، فمن فتحها، فلأنّها اسمٌ على حرف واحد، فقوِي بالحركة، كالكاف في «غلامكَ». ومَن أسكنَ، فحُجّتُه أنّه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها مع إرادة التخفيف فيها. فإذا ثنّيتَ، قلت: «مَرَّ بِنَا»، و«غلامُنَا»، يستوي في ذلك التثنيةُ والجمع، والمذكّر والمؤنّثُ استغناءً بقَرِينةِ المشاهدة والحضور عن علامةٍ تدلّ على كلّ واحد من هذه المعاني.

فإذا خاطبتَ، قلت: «بِكَ»، و«غلامُكَ» في المذكّر بكاف مفتوحة، كما كان المنصوبُ كذلك، وتقول في المؤنّث: «بِكِ»، و«غلامُكِ»، بكاف مكسورة كما فعلت في المنصوب كذلك. وتقول في التثنية: «بِكُمَا»، و«غلامُكُمَا» مذكّرًا كان، أو مؤنّثًا، كما كان في المنصوب كذلك. وتقول في الجمع: «بِكُمْ»، و«غلامُكُمْ»، وفي جمع المؤنّث «بِكُنَّ»، و«غلامُكُنَّ» فتُثنّي، وتجمَع، وتُؤنّث، والعلّةُ فيه ما تقدّم.

فأمّا المضمر المنفصل، فإنّا قد بَيَّنّا أنّه الذي لا يلي العاملَ، ولا يتصّل به، وذلك بأن يكون مُعرًّى من عاملٍ لفظيٍّ، كالمبتدأ والخبر في نحو قولك: «نَحْنُ ذاهبون»، و«كيف أنت؟»، و«أَيْنَ هو؟»؛ أو يكون مقدَّمًا على عامله، كقولك: «إيّاك أُخاطِبُ». قال

الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]؛ أو مفصولاً بينه وبينه بشيء، كالاستثناء والعطفِ، نحو: «ما قام إلاّ أنتَ»، و«ما ضربتُ إلاّ إيّاك»، ونحو: «ضربتُ زيدًا وإيّاه».

ولا يخلو من أن يكون مرفوعَ الموضع، أو منصوبَ الموضع، ولا يكون مخفوضَ الموضع؛ لأنّ المجرور لا يكون إلّا بعاملٍ لفظيٍّ، كحروفِ الجرّ والإضافةِ. ولا يجوز أن يتقدّم المجرورُ على الجارّ، ولا يُفصَل بينهما فصلاً لازمًا، وقولُنا: «لازمًا» احترازٌ ممّا قد يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، فإنّ ذلك لا يقع لازمًا؛ لأنّ الظرف ليس بلازمِ ذكره.

فأمّا ضميرُ المرفوع، فيكون متكلّمًا ومخاطبًا وغائبًا، فالمتكلّمُ «أَنَا» إذا كان وحده، فالألفُ والنون هو الاسمُ عند البصريين، والألفُ الأخيرة أُتي بها في الوقف لبيانِ الحركة، فهي كالهاء في «اغْزُهْ» و«ارْمِهْ». وإذا وصلتَ، حذفتَها كما تحذِف الهاء في الوصل. وذهب الكوفيون إلى أنّها بكمالها هو الاسمُ، واحتجّوا لذلك بقول الشاعر [من الوافر]:

٤٤٧ - أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُونِي   حُمَيْدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

وجهُ الشاهد أنّه أثبتَ الألفَ في حالِ الوصل. ومنه قِراءةُ نافع: ﴿أَنَا أُحْيِ﴾[2] قالوا: فإثباتُها في الوصل دليلٌ على ما قلناه، ولا حجّة في ذلك لقِلّته؛ ولأنّ الأعمّ

---

(١) الفاتحة: ٥.

٤٤٧ - **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص١٣٣؛ وأساس البلاغة ص١٤٣ (ذرى)؛ وشرح شواهد الشافية ٢٢٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧ (أنن)؛ ولحميد بن بحدل في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص١٤، ٤٠٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٥؛ والمقرب ١/ ٢٤٦؛ والمنصف ١/ ١٠.

اللغة: تذرّيت السنام: علوت الذروة منه.

المعنى: يفخر الشاعر بأنّه البطل، والسيف الذي تقاتل به عشيرتُه، وأنه تسنّم ذروة المجد والشرف.

الإعراب: **«أنا»**: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. **«سيف»**: خبره مرفوع وهو مضاف. **«العشيرة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فاعرفوني»**: الفاء: استئنافية، «اعرفوني»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم مفعول به محله النصب. **«حميدٌ»**: بدل من «سيف» مرفوع. **«قَدْ»**: حرف تحقيق. **«تذرَّيتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«السناما»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «أنا سيف العشيرة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اعرفوني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تذرّيتُ»: حال من «حميد» على الالتفات محلها النصب.

والشاهد فيه: ثبوت ألف «أنا» في الوصل.

(٢) البقرة: ٢٥٨. وانظر: البحر المحيط ٢/ ٢٨٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١٩٧.

الأغلبَ سُقوطُها. ومُجازُ البيت والقراءةِ على إجراء الوصل مُجرى الوقف، وهو بالضرورة أشبه، كقوله [من الرجز]:

٤٤٨ـ [كأنَّهُ السَّيلُ إذا اسْلَحَبَّا] مِثْلُ الحَرِيقِ صادَفَ القَصَبَّا

وقد قالوا: «أنَهْ»، فوقفوا بالهاء، حُكي عن بعضِ العرب، وقد عَرْقَبَ ناقتَه لضَيْفٍ، فقيل له: «هلّا فصدتَها وأطعمتَه دَمَها مَشْوِيًّا». فقال: «هذا فَصْدي أنَهْ». وقال الشاعر [من الرجز]:

٤٤٩ـ إنْ كُنتُ أَدرِي فعَلَيَّ بَدَنَهْ من كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ فِيَّ مَنْ أَنَهْ

---

٤٤٨ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٨، ٣٢٠؛ ولربيعة بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص٢٦٤؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٢/ ٣٤٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٣٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٦١؛ وشرح ابن عقيل ص٦٧٣.

شرح المفردات: اسلحبّ الطريق: كان ممتدًا. وهنا بمعنى امتلأ. القصبة: نوع من النبات.

المعنى: يصف الراجز الجراد الذي يخشى أن يراه، وقد أخصبت الأرض، أن يهجم على الأرض كالسيل الجارف، وكالحريق الذي يلتهم القصب.

الإعراب: «**كأنّه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء ضمير في محلّ نصب اسم «كأنّ». «**السيل**»: خبر «كأنّ» مرفوع. «**إذا**»: ظرف زمان، متعلّق بحال محذوفة من «السيل». «**اسلحبّا**»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، والألف للإطلاق. «**مثل**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، أو خبر لـ«كأنّ» المحذوفة، وهو مضاف. «**الحريق**»: مضاف إليه مجرور. «**صادف**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**القصبّا**»: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة «كأنّه السيل»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اسلحبّ»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «هو مثل الحريق»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صادف القصبّا»: في محلّ نصب حال من «الحريق».

والشاهد فيه قوله: «القصبّا» حيث شدّد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أنه وقف باجتلاب ألف الوصل، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف.

٤٤٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٤١؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٢٢.

اللغة: البَدَنة: ناقة أو بقرة. التخليط في الأمر: فساد فيه.

المعنى: إنّ الأمور اختلطت عليه كثيرًا، حتى إنّه لم يسعه أن يعرف نفسه.

الإعراب: «**إنْ**»: حرف شرط جازم. «**كنتُ**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم «كان» محله الرفع. «**أدري**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره. أنا. «**فَعَليّ**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «عليّ»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «**بدنَهْ**»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على التاء المقلوبة هاءً ساكنة للقافية. «**من كثرة**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أدري» المنفي ضمنًا. «**التخليطِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فيّ**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «التخليط». «**مَنْ**»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «**أَنَهْ**»: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، وأبدلت الألف هاءً للسكت.

ومنهم من يُسكّن النون في الوصل والوقف، فيقول: «أنْ فعلتُ». وهذا ممّا يؤيِّد مذهبَ البصريين، وأنّ الألف زائدةٌ لبيانِ الحركة، لوُقوعها موقعَ ما لا شُبْهَةَ في زيادتها، وهي الهاءُ، وسقوطِها في هذه اللغة. وقد حكى الفرّاء: «آنَ فعلتُ»، بقلبِ الألف إلى موضع العين، فإن صحّت هذه الروايةُ كان فيها تَقْوِيَةٌ لمَذْهبهم، فهو عند الكوفيين مبنيٌّ على السكون وهي الألف، وعند البصريين مبني على الفتح، ويحتمِل أنّهم إنّما فتحوه لئلا يُشْبِه الأدواتِ.

وأمّا «نَحْنُ» فللمتكلّم إذا كان معه غيرُه، يستوي فيه المذكّرُ والمؤنّث والتثنيةُ والجمع، فتقول: «نحن خارجان»، و«نحن خارجون». وإنّما استوى فيه لفظُ التثنية والجمع لِمَا تقدّم من أنّ التثنية والجمعَ ههنا ليس على منهاج غيرها من الأسماء الظاهرة؛ لأنّه لم يُرَد ضَمُّ متكلّم إلى متكلم كما كان التثنيةُ ضمَّ اسم إلى اسم. وإنّما المتكلّمُ يتكلّم عن نفسه وغيره، ولم يكن المتكلّم ممّا يُلْبِس بغيره لإدراكه بالحاسّة، فلم يحتج إلى الفصل بين التثنية والجمع، والتأنيث والتذكير.

وحركةُ النون لالتقاء الساكنَيْن، وخُصّت بالضمّ لوجوه: منها أنّ الصيغة للجمع، والواوُ من علاماتِ الجمع، نحو: «قاموا»، و«الزيدون»، والضمّةُ من جنسِ الواو، فلمّا وجب تحريكُها، حُرّكت بأقربِ الحركات إلى معنى الجمع. وهذا قولُ أبي إسحاق الزّجّاج. ومنها قولُ أبي العبّاس المبرّد إنّها شُبّهت بـ «قَبْلُ»، و«بَعْدُ»، في الغايات، وذلك من حيث صلحت لاثنين فصاعدًا كما صلحتْ «قبلُ» و«بعدُ» للشيء والشيئين فما فوقهما، فصارت لذلك غايةً كـ «قبلُ» و«بعدُ». ومنها أنّ هذا الضمير مرفوعُ الموضع، فحُرّك بحركةِ المرفوع، وهو قولُ أبي الحسن الأخفش الصغير، وقال قُطْرُبٌ: بُنيت على الضمّ؛ لأنّ أصلها «نَحُن» بضمّ العين، ثُمّ نُقلت الضمّة إلى اللام التي هي النونُ. وكان الذي دعاه إلى هذه المَقالة أنّه رآهم قد يقفون عليه بنقلِ الضمّة إلى الساكن قبله، فيقولون: «نَحُنْ»، كما يقولون: «هذا بَكُرْ»، فادّعى أنّ أصلها ذلك، ثمّ أسكنها تخفيفًا، كما يقولون في «عَضُدٌ»: «عَضْدٌ»، وكرِه الساكنين، فنقل حركتَه إلى الساكن قبله الثاني، كما قالوا: «يَرُدُّ»، و«يَفِرُّ»، و«يَعَضُّ»، لمّا أسكنوا للادغام، نقلوا حركتَه إلى الساكن قبله، وهذا لا يستقيم لأنّ النقل من عَوارِض الوقف، فلا يُجعَل أصلاً يُبْنَى عليه حُكْمٌ.

وأمّا المخاطب؛ فإنّك تفصِل بين مذكّره ومؤنّثه وتثنيته وجمعه بالعلامات؛ لأنّ

= جملة «إن كنت أدري فعليَّ بَدَنَه»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت أدري»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أدري»: خبر «كان» محلها النصب. وجملة «عَليَّ بدنَه»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «من أنَهْ»: في محلّ شذت مسد مفعولي الفعل «أدري».
والشاهد فيه قوله: أنّه قد بيّنَ فتح «أنا» في الوقف بهاء السكت كما في آخر قافية هذا البيت.

تعريفه دون تعريفِ المتكلِّم، لأنّه قد يُلبِس بأن تُخاطِب واحدًا، ويكون بحَضرته غيرُه، فيُتوهَمُ انصرافُ الخطاب إلى غيرِ المقصود. وليس كذلك المتكلّم؛ لأنّه إذا تكلّم، لا يشتبِه به غيرُه، فلذلك تقول: «أَنْتَ» إذا خاطبتَ واحدًا. فالاسمُ منه الألفُ والنون عندنا، وهي التي كانت للمتكلِّم، زيدت عليها التاء للخطاب، وهي حرفُ معنًى مجرَّدٌ من معنى الاسميّة، إذ لو كان اسمًا، لكان له موضعٌ من الإعراب. ولو اعتُقد له موضعٌ من الإعراب، لكان إمّا رفعًا، أو نصبًا، أو جرًّا، فلا يجوز أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا؛ لأنّه لا رافعَ ولا ناصبَ، ولا يجوز أن يكون مخفوضًا، لأنّه مضمرٌ، والمضمراتُ لا تضاف من حيث كانت معرفةً. وإذا بطل أن يكون له موضعٌ من الإعراب، بطل أن يكون اسمًا، فليست التاء في «أَنْتَ» كالتاء في «ضربتَ»، كما أنّ الكاف في «ذلِكَ» و«النَّجاءكَ» ليست كالكاف في «غلامك»، و«صاحبك».

وإذا ثبت أنّها حرفٌ، كان حقُّه السكونَ، وإنّما حُرّك لأجلِ الساكن قبله، وخُصّ بالفتحة لخِفّتها كواو العطف وفائه، وهمزة الاستفهام، ونحوهنّ من حروف المعاني، ولتكون حركتُها كالتاء في «ضربتَ»، و«قتلتَ»، حيث كانا جميعًا للخطاب، وإن اختلف حالاهما. وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ التاء من نفسِ الكلمة، والكلمةَ بكَمالها اسمٌ عَمَلاً بالظاهر، والصوابُ ما ذكرناه.

فإن خاطبتَ المؤنّث، كسرتَها، فقلت: «أَنْتِ». وذلك لأنّ الفتح لمّا استبَدّ به المذكّرُ، عُدل إلى الكسر، لأنّه أخفُّ من الضمّ، ولأنّ الكسرة من الياء، وهي ممّا يُؤنَّث بها على ما تقدّم قبلُ. فإن خاطبت اثنين، قلت: «أَنْتُمَا»، فالميم لمجاوَزةِ الواحد، وكانت الميم أَوْلى لشَبَهها بحروفِ المَدّ. وهي من مَخْرَجِ الواو، والواوُ تكون للجمع في «قاموا»، والألفُ للدلالة على التثنية، كما كانت كذلك في «قَامَا»، فإذًا الاسمُ منه الهمزةُ والنون، وباقِي الحروف زوائدُ لِما ذكرناه.

وقيل: إنّ الكلمة بكَمالها الاسمُ من غيرِ تفصيل، وهو الصوابُ؛ لأنّ هذه الصيغة دالّةٌ على التثنية، وليست تثنيةً صِناعيّة؛ لأنّ حدَّ المثنّى ما تتنكّرُ معرفتُه، والمضمرُ لا يتنكّرُ بحال، فكأنّ صيغته لذلك. ويستوي فيه المذكّرُ والمؤنّث كما يستوي في الظاهر، نحو: «الزيدان»، و«العمران» و«الهِنْدان»؛ لأنّ العِدّة واحدةٌ.

فإن خاطبتَ جماعةً، قلتَ: «أَنْتُمُو»، وإن شئتَ، قلت: «أَنْتُمْ». وثبوتُ الواو هو الأصلُ؛ لأنّ الواو تكون علامةَ ضميرِ الجمع في الفعل، نحو: «قاموا»؛ ولأنّه في مقابلَةِ جمع المؤنّث، نحو: قولك: «ضربتُنَّ». فكما أنّ علامة المؤنّث حرفان، فكذلك علامةُ الجمع حرفان، ويُؤكّد ذلك عندك أنّ الواو تظهَر بعد الميم مع الضمير في «أَعْطَيْتُكُمُوهُ»، والضمائرُ تَرُدّ الأشياء إلى أصولها في أكثر الأمر. وحذفُ الواو تخفيفٌ لثِقَلها عند أَمْنِ

اللبس، وزَوالِ الإشكال لأنّه لا يُلْبِس بالواحد لوجودِ الميم، ولا يُلْبِس بالتثنية؛ لأنّ المثنّى يلزمُه ثبوتُ الألف، وقد تقدّم نحو ذلك في المتّصل. والصوابُ أنّ الكلمة بكَمالها اسمٌ، كما ذكرنا في التثنية، وهي صيغةٌ موضوعةٌ للجمع.

فإن خاطبتَ جماعةَ مؤنّثاتٍ، قلت: «أَنْتُنَّ» بنون مشدّدة. والكلمةُ بكمالها الاسمُ على ما قدّمناه في التثنية والجمع المذكّر.

فأمّا ضميرُ الغائب، فإنّه يُثنّى، ويُجمع، ويُبيَّن بعلامةِ المؤنّث، وهو أولى بذلك، لما ذكرناه من أنّه ضميرُ ظاهرٍ قد جرى ذكرُه، والظاهرُ يُثنّى، ويجمع، ويؤنّث. فكذلك ما ناب منابَه، فإذا كنيتَ عن الواحد المذكّر، قلت: «هُوَ قائمٌ»، فـ«هُوَ» مرفوعُ الموضع؛ لأنّه مبتدأٌ، والمبتدأُ مرفوعٌ، ولأنّك لو وضعتَ مكانَه اسمًا ظاهرًا، لكان مرفوعًا، نحوَ: «زيدٌ قائمٌ». والاسمُ هُوَ بكَماله عند البصريين، وقال الكوفيون: الاسمُ الهاء وحدَها، والواوُ مَزيدةٌ، واحتجّوا لذلك بقول الشاعر [من الطويل]:

فبَيْناهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ(1)

فحذف الواوَ. وحذفُها يدلّ على زيادتها. والصوابُ مذهبُ البصريين؛ لأنّه ضميرٌ منفصلٌ مستقلٌّ بنفسه يجري مجرى الظاهر، فلا يكون على حرف واحد؛ ولأنّ المضمر إنّما أُتي به للإيجاز والاختصار، فلا يَليق به الزيادةُ ولا سِيّما الواوُ وثقلها. ولا دليلَ في البيت؛ لِقلّته، فهو من قبيل الضرورة.

وبُنيت على الفتح تقويةً بالحركة، ولم تضُمّها إتباعًا لضمّة الهاء، لِثِقَل الضمّة على الواو المضموم ما قبلها، وكانت الفتحةُ أخفَّ الحركات. وربّما جاء في الشعر سكونُها وتضعيفُها، قال الشاعر [من الطويل]:

٤٥٠ ـ وإنّ لِساني شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بها وهُوّ على مَن صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَمُ

---

(1) تقدم بالرقم ١١٩.

٤٥٠ ـ **التخريج**: البيت لرجل من همدان في شرح التصريح ١/ ١٤٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٥١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٦٥؛ والجنى الداني ص٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٦؛ والدرر ١/ ١٩٣، ٦/ ٢٣٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٨ (ها)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٦١، ٢/ ١٥٧.

اللغة: الشهدة: العسل في شمعه. العلقم: الشديد المرارة.

المعنى: إنّ لسانه كالشهد حين يمدح، وكالعلقم إذا غضب الله على امرىء وسلّطه عليه.

الإعراب: «**وإنّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**لساني**»: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه. «**شهدة**»: خبر «إنّ» مرفوع. «**يشتفى**»: فعل مضارع مبنيّ للمجهول مرفوع. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يشتفى» على أنهما نائب فاعل. «**وهوّ**»: الواو: حرف عطف، «هو»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**على من**»: جار ومجرور متعلّقان =

والإسكان تخفيفٌ. والتضعيفُ لكراهيةِ وقوعِ الواو طَرَفًا، وقبلَها ضمّةٌ. وتقول في التثنية: «هُمَا»، والكلام عليها على نحو من الكلام على «أَنْتُمَا» إلّا أنّ «أنتما»، ليس فيه حذفٌ. وقيل: إنّ أصلَ «هُمَا»: «هُومَا»، فحُذفت الواو، قالوا: لأنها لو بقيت، لَوجب ضمُّها؛ لأنّ هذه الميم يُضَمّ ما قبلها، والضمّةُ تُستثقل على الواو المضمومِ ما قبلها، فحُذفت الضمّة للثقل. ولمّا سكنت الواوُ، تَطرّق إليها الحذفُ لضعفها، وذلك لئلّا يُتوهّم أنّهما كلمتان منفصلتان أعني «ما» و«هُوَ». وثبتت الألفُ في «هما» كما ثبتت في «أنتما».

وتقول في جمع المذكّر: «هُمُوا»، تزيد «ميمًا» و«واوًا» علامةً للجمع، كما زادوهما لذلك في «قاموا» و«أنتموا». هذا هو الأصلُ، أعني إثباتَ الواو، وقد تُحذَف الواو فِرارًا من ثِقَلها ولأنّ اللبس مرتفِعٌ؛ لأنّه لا يُلْبِس بالواحد؛ لأنّ الواحد لا ميمَ فيه، والتثنيةُ يلزمُها الألفُ بعد الميم. ولمّا حُذفت الواو، أُسكنت الميم؛ لأنّ في إبقاء الضمّة إيذانًا بإرادة الواو المحذوفةِ، إذ كانت من أعراضها.

وتقول في الواحدة المؤنّثة: «هي»، بفتح الياء، كأنّهم قوّوها بالحركة، إذ كان الضميرُ المنفصل عندهم يجري مجرى الظاهر. وأقلُّ ما يكون عليه الظاهرُ ثلاثةُ أحرف، ولمّا كان «هُوَ»، و«هِيَ» على حرفَيْن، قُوّيا بالحركة، وكانت الفتحة أَوْلى لخفّتها. وذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم الهاء وحدها، كما ذكرنا في «هُوَ» الذي للمذكّر، واحتجّوا لذلك بحذفِ الياء في نحو قوله [من الرجز]:

٤٥١ - دِيــارُ سُــعْــدَى إذهِ مــن هَــواكَــا

= بـ«علقم»، أو بمحذوف نعت «علقم». «صبّه»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متّصل في محل نصب مفعول به. «الله»: اسم الجلالة فاعل مرفوع. «علقم»: خبر المبتدأ مرفوع.
وجملة «إنّ لساني شهدة»: بحسب ما قبلها. وجملة «يشتفى بها»: في محلّ رفع نعت «شهدة». وجملة «هو علقم»: معطوفة على جملة «إنّ لساني...». وجملة «صبّه الله»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «وهوّ» بتشديد الواو.

٤٥١ - **التخريج:** الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/٢، ١٣٨/٨؛ والخصائص ٨٩/١؛ والدرر ١/ ١٨٨؛ ورصف المباني ص١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣٤٧/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٩٠؛ والكتاب ٢٧/١؛ ولسان العرب ٣٧٦/١٥ (هيا)؛ وهمع الهوامع ٦١/١.
المعنى: هلا عرفت دار سعدى القائمة في منطقة تبراك، هي دار الحبيبة التي لم يقم لها قائم إلا بفضل عشقك لها.
الإعراب: «ديار»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، مرفوع بالضمة الظاهرة. «سعدى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «إذه»: «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بمحذوف صفة لـ«دار»، والهاء: ضمير «هي»: في محل رفع مبتدأ. «من هواكا»: جار ومجرور =

وليس في ذلك حجّةٌ، لأنّ ذلك من ضروراتِ الشعر. وفيها ثلاثُ لغاتٍ: «هِيَ» بتخفيف الياء وفتحِها لِما ذكرناه من إرادةِ تَقْوِية الاسم، و«هِيَّ» بتشديد الياء مبالغةً في التقوية، ولِتصير على أَبْنِيةِ الظاهر و«هِيْ» بالإسكان تخفيفًا، وهي أضعفُ لغاتها. وينبغي أن يكون الحذفُ في قوله: «إذْه من هواكا» على لغةِ من أسكن لضُعفها، إذ المفتوحةُ قد قُوِّيتْ بالحركة، فإن دخلتْ على كلِّ واحدة منهما واوُ العطف، أو فاؤه، أو لامُ الابتداء، كنتَ مخيَّرًا: إن شئتَ أسكنتَ الهاء، وإن شئت بقّيتَ الحركةَ، فمَن بقّى الحركة؛ فعلى الأصل، ومن أسكن؛ فلأنّ الحرف الذي قبلها، لمّا كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه، صار بمنزلةِ جزء منه، فشُبّه «فهي» بـ«كتِف»، و«فهو» بـ«عَضُد»، فكما يقال في «كتف»، و«عضد»: «كَتْفٌ»، و«عَضْدٌ»، كذلك قالوا في: «فَهِيَ»: «فَهْيَ»، وفي «فَهُو» «فَهْوَ»، قال الله تعالى: ﴿فَهْوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ﴾[١]، وقال الله تعالى: ﴿خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهْوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ، وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهْوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾[٣].

ولا يفعلون ذلك مع «ثُمَّ» ونحوها ممّا هو على أكثرَ من حرف واحد، إلّا على نَدْرةٍ، نحو قوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾[٤] قُرىء بإسكانِ اللام وكسرِها، فالكسرُ على الأصل لما ذكرناه. ومن أسكن، شَبَّه الميمَ مِن «ثُمّ» مع ما بعدها بـ«كتف»، فأسكن لذلك، وهو قليلٌ.

وتقول في التثنية: «هُمَا» للمذكّر. واستوى المذكّرُ والمؤنّث ههنا كما استويا في المخاطب والمتّصلِ، نحو: «أنتما فَعَلْتُمَا».

وتقول في جمع المؤنّث: «هُنَّ»، بتشديد النون، ليكون حرفَيْن، فيُقابِل الميمَ والواوَ في جمعِ المذكّر، نحو: «هُمُوا فعلوا».

وأمّا الضمير المنصوب المنفصل، فاثنَا عشرَ لفظًا. تقول: «إيّاي أكرمتَ»، إذا أخبرت عن نفسك، وفي التثنية والجمع: «إيّانَا»، يستوي فيه المذكّرُ والمؤنّثُ والتثنية والجمعُ؛ لأنّ حال المتكلّم واضحةٌ، فلم يحتج إلى علامةٍ فاصلةٍ.

فإن خاطبتَ مذكّرًا، قلت: «إيّاكَ أكرمتُ»، بفتح الكاف، كما تفتحُها مع المتّصل،

= متعلقان بالخبر المحذوف، والكاف: في محل جر بالإضافة، والألف: للإطلاق.

جملة «هي ديار سعدى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هي من هواكا»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إذهِ»، وفيه دليل للكوفيّين على أن ضمير الهاء وحدها، ولا حجّة في ذلك لأن ذلك من ضرورات الشعر.

(١) الحج: ٣٠. (٢) الزمر: ٦٢.

(٣) النحل: ١٢٦.

(٤) الحج: ١٥. وقراءة تسكين اللام هي القراءة المثبتة في النصّ المصحفيّ. وقرأ أبو عمرو ابن عامر وورش وغيرهم بكسر اللام. انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٢٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ١٦٩.

نحو: «أكرمتُك». وتقول في التثنية: «إيّاكما»، وفي الجمع: «إيّاكُمُوا»، وإن شئت حذفتَ الواو، وسكّنتَ الميم، كما فعلتَ في المتّصل، نحو: «أكرمتُكُمْ».

وتقول للمؤنّث المخاطب: «إيّاكِ»، بكسر الكاف، كما فعلت مع المتّصل، نحو: «أكرمتُكِ»، والتثنية: «إيّاكُما» كالمذكّر، والجمع: «إيّاكُنَّ»، شدّدتَ النون في المؤنّث، ليكون حرفَيْن بإزاء الميم والواو في المذكّر. وتقول في الغائب: «إيّاه لقيتُ»، وفي التثنية «إيّاهُما»، وفي الجمع «إيّاهُمُوا». فإن شئت، أقررتَ الواو، وإن شئت، حذفتَها، وأسكنتَ الميم. وتقول في المؤنّث: «إيّاها»، وفي التثنية: «إيّاهُما» كالمذكّر، وفي الجمع: «إيّاهُنَّ»، شدّدتَ النون لتكون بإزاءِ الميم والواو على ما ذكرناه، فاعرفه.

فصل
[اتصال بعض الأحرف بالضمائر]

قال صاحب الكتاب: **والحروف التي تتّصِل بـ«إيّا» من الكاف ونحوها لَواحِقُ للدلالة على أحوالِ المرجوع إليه، وكذلك التاء في «أنت» ونحوها في أخواته، ولا مَحَلَّ لهذه اللواحق من الإعراب، إنّما هي عَلاماتٌ كالتنوين، وتاء التأنيث، وياء النسب. وما حكاه الخَلِيلُ عن بعضِ العرب: «إذا بلغ الرجلُ السِّتّين فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ» ممّا لا يُعمَل عليه.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكالٌ، ولذلك كثُر اختلافُ العُلماء فيه. وأسدُّ الأقوال، إذا أُمعِن النَّظَرُ فيها، ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفشُ، وهو أنّ «إيّا» اسمٌ مضمرٌ، وما بعده من الكاف في «إيّاك» والياء في «إيّايَ»، والهاء في «إيّاه» حروفٌ مجرّدةٌ من مذهب الاسميّة، للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم، لا حَظَّ لها في الإعراب. وإنّما قلنا: إنّ «إيّا» اسمٌ مضمرٌ ليس بظاهرٍ؛ لأنّه في جميع الأحوال منصوبُ الموضعِ، وليس في الأسماء الظاهرة اسمٌ يلزمُه النصبُ، فلا يرتفع إلاّ ما كان ظرفًا غيرَ متمكّن، نحو: «ذات مَرَّةٍ»، و«بُعَيْداتِ بَيْنٍ»، «وذَا صَباحٍ»، وما جرى مجراهنّ، وشيءٌ من المصادر، نحو: «سُبْحانَ»، و«مَعاذَ»، و«لَبَّيْكَ». وليس «إيّا» واحدًا منها، فلمّا لزم النصبَ كلزوم «أنتَ»، وأخواتِه الرفعَ؛ دلّ على أنّه مضمرٌ مثلُه، فـ«إيّاك» في المنصوب كـ«أنت» في المرفوع.

وممّا يدلّ أيضًا على أنّه ليس بظاهرٍ تغيُّرُ ذاته في حالِ الرفع والجرّ. وليسَ كذلك الأسماءُ الظاهرةُ، فإنّ الأسماء الظاهرةَ يعتقِب على آخِرها حركاتُ الإعراب، ويُحكَم لها بها في موضعها إذا لم تَظهَر في لفظها من غيرِ تغيُّرِها أنفسِها، فلمّا خالَفَ هذا الاسمُ فيما ذكرناه الأسماء الظاهرة، ووافَقَ المضمراتِ، دلّ على أنّه مضمرٌ، وليس بظاهرٍ. وإذ ثبت أنّه اسمٌ مضمرٌ، كانت الكافُ اللاحقةُ له حرفًا مجرّدًا من معنى الاسميّة للخِطاب. وإنّما

قلنا ذلك؛ لأنّه لو كان اسمًا، لكان له موضعٌ من الإعراب. ولو كان له موضعٌ من الإعراب، لكان إمّا رفعًا، وإمّا نصبًا، وإمّا جرًّا. فلا يجوز أن يكون في موضع مرفوع؛ لأنّ الكاف ليست من ضمائرِ المرفوع. ولا يجوز أن يكون منصوبًا، لأنّه لا ناصبَ له. ألا ترى أنّك إذا قلت: «إيّاكَ أُخاطِبُ»، كانت «إيّا» هي الاسمَ بما ذكرناه من الدليل، وإذا كانت الاسمَ، كانت مفعولةً لهذا الفعل، وإذا كان كذلك، فبقي الكافُ بلا ناصبٍ، إذ هذا الفعلُ لا يتعدّى إلى أكثرَ من مفعولٍ.

ولا يجوز أيضًا أن يكون مجرورًا؛ لأنّ الجرّ في كلامهم إنّما هو من وجهَيْن: إمّا بحرفِ جرّ، وإمّا بإضافةِ اسم، ولا حرفَ جرّ ههنا يكون مجرورًا به. ولا يجوز أن يكون مخفوضًا بإضافةِ «إيّا» إليه؛ لأنّه قد قامت الدلالةُ على أنّه اسمٌ مضمرٌ، والمضمرُ لا يضاف، لأنّ الإضافة للتخصيص، والمضمراتُ أشدُّ المعارف تخصيصًا، فلم تحتج إلى الإضافة. وإذا ثبت أنّه ليس باسمٍ؛ كان حرفًا بمعنى الخطاب مجرّدًا من مذهب الاسميّة، كالكاف في «النّجاءَكَ» بمعنَى «انجُ». فالكافُ هنا حرفُ خطاب؛ لأنّ الألف واللام والإضافة لا تجتمعان. ومثله قولهم: «انظُرْكَ زيدًا»، فالكافُ حرفُ خطاب؛ لأنّ الفعل قد تعدّى إلى مفعوله، فلم يتعدّ إلى آخر، ولأنّ هذا الضرب من الفعل لا يتعدّى إلى ضمير المأمور، لا تقول: «اضرِبْكَ»، ولا «اُقتُلْكَ» إذا أمرتَه بضَرْبِ نفسه وقَتْلِه إيّاها.

وقالوا: «عنده رجلٌ لَيسَكَ زيدًا»، فالكافُ هنا ليست اسمًا؛ لأنّك قد نصبت «زيدًا» بأنّه خبرُ «ليس». ولو كانت الكافُ اسمًا، لكانت منصوبةً، ولو كانت منصوبة، لَمَا نصبتِ اسمًا آخر، وإذا كانت الكافُ قد وردت مرّةً اسمًا دالاً على الخطاب، نحو: «رأيتُك»، «ومررتُ بك» ومرّةً حرفًا دالاً على الخطاب مجرّدًا من معنى الاسميّة، كانت الكافُ في «إيّاك» من القبيل الثاني، لقيامِ الدليل عليه.

فإن قيل: إذا زعمتَ أنّ الكاف في «إيّاك» حرفُ خطاب كحالها في «ذلِكَ»، وما ذكرتَه من النظير، فما تصنع بقولهم «إيّاه» و«إيّايَ»، ولا كافَ هناك، وإنّما هنا «هاءٌ»، و«ياءٌ»، ولا نعلمُهم جرّدوا الهاء والياء في نحو هذا من مذهبِ الاسميّة، كما فعلوا ذلك في الكاف التي في «ذلك» و«أُولئِكَ»؟ قيل: قد ثبت ذلك في الكاف، ولم نَجِد أمرًا سوّغ ذلك في الكاف، وانكفّ عن الهاء والياء، مع أنّه قد جاء عنهم: «قاما الزيدان»، و«قاموا الزيدون»، و«قُمْنَ الهِنْداتُ». وأنتَ إذا قلت: «الزيدان قاما»، فالألفُ اسمٌ، وضميرُ الفاعل. وإذا قلت: «الزيدون قاموا»، فالواو اسمٌ. وإذا قلت: «قاموا الزيدون»، فهي حرفٌ. وكذلك النونُ في قولك: «الهنداتُ قُمْنَ» اسمٌ، وفي قولك: «قُمْنَ الهنداتُ» حرفٌ.

وإذا جاز في هذه الأشياء أن تكون في حالٍ دالّةً على معنى الاسميّة، ومعنى الحرفيّة، ثمّ يُخلَع عنها معنى الاسميّة في حالٍ أخرى، جاز أن تكون الهاء في «ضَرَبَهُ»، و«الياء» في «ضَرَبَنِي»، اسمين دالَّيْن على معنى الاسميّة والحرفيّة. وإذا قلت: «إيّايَ»

و«إيّاهُ»، تَجرّدتا من معنى الاسميّة، وخلصتا لدلالة الحرفيّة. ويُؤكِّد عندك كونَها حروفًا غير أسماء أنّه لم يُسمَع عنهم تأكيدُها. لم يقولوا: «إيّاك نفسَك»، ولا «إيّاكم كُلّكم»، ولا «إيّايَ نفسي»، ولا «إيّاهم كلّهم». ولو كانت أسماء، لساغ فيها ذلك. وقد ذهب الخليلُ[1] إلى أنّ «إيّا» في «إيّاك» اسمٌ مضمرٌ مضافٌ إلى الكاف. وحُكي عن المازنيّ مثله أنّه مضمرٌ أُضيفُ إلى ما بعده، واعتمد على ما حكاه عن العرب. قال سيبويه[2]: حدّثني من لا أتّهِمُ عن الخليل أنّه سمع أعرابيًّا يقول: «إذا بلغ الرجلُ السِتّين فإيّاهُ وإيّا الشَوابِّ». قال: وقوعُ الظاهر موقعَ هذه الحروف مخفوضًا بالإضافة يدلّ على أنها أسماءٌ في محلّ خفض. وحُكي عن أبي عثمان أنّه قال: لولا قولُهم: و«إيّا الشوابِّ»، لكانت الكافُ للمخاطب.

وحكى سيبويه[3] عن الخليل أنّ قائلاً لو قال: «إيّاك نفسَك»، لم أُعنِّفه. يريد: لو أكّدها بمُؤكِّد لم يكن مُخْطِئًا. وهو قولٌ فاسدٌ؛ لأنّه إذا سُلّم أنّه مضمرٌ، لم يكن سبيلٌ إلى إضافته، لما ذكرناه من أنّ الغرض من الإضافة التخصيصُ، والمضمراتُ أشدُّ المعارف تخصيصًا، وما أضيف من المعارف، نحو: «زيدكم»، «وعمركم»، فعلى تأويلِ التنكيرِ كأنّه توهّم أنّ جماعةً مسمَّيْنَ بهذَيْن الاسمَيْن، فأضافَهما. ولولا ذلك لم تسُغ إضافتُها. والمضمراتُ لا يُتصوّر تنكيرُها بحالٍ، فلا يمكن إضافتها. وأمّا قولهم: «وإيّا الشوابِّ» فمحمولٌ على الشُذوذ، وذلك أسهلُ من القول بإضافة المضمر. وأمّا قوله: لو أنّ قائلاً قال: «إيّاك نفسَك»، لم أُعنِّفه، فليس ذلك بروايةٍ رواها عن العرب، ولا مَحْضَ إجازةٍ، بل هو قياسٌ على ما رواه من قولهم: «وإيّا الشّوابِّ». وأبو الحسن استقلّ هذه الحكايةَ، ولم تكثُر، ولم يجز القياسُ عليها، فلم يجز «إيّاك وإيّا الباطلِ». ولم يستحسِن الجميعُ إضافةَ هذا الاسم إلى الظاهر.

وذهب أبو إسحاق الزجّاجُ إلى أنّ «إيّا» اسمٌ ظاهرٌ يضاف إلى سائرِ المضمرات، نحو قولك: «إيّاك ضربتُ»، و«إيّاهُ حدّثتُ»، ولو قلت: «إيّا زيدٍ حدّثتُ»، كان قبيحًا؛ لأنّه خُصّ به المضمرُ. قال: والهاء في «إيّاه» مجراها كالتي في «عصاه». وهذا القولُ يفسُد بما ذكرناه من الدلالة بأنّه اسمٌ مضمرٌ، ولو كان اسمًا ظاهرًا، وألفُه كألِف «عَصا»، و«مَغْزًى» وما أشبهَهما ممّا يُحكَم في حروفِ العلّة منه بالنصب، لَثبتتِ الألفُ في «إيّا» في حالِ الرفع والجرّ كما كانت في «عصا» كذلك. وليس كذلك، بل ثبتت في موضع النصب دون الموضعَيْن، فبَانَ أنّ «إيّا» ليس كـ«عصا» و«مَغْزًى»، لكنّه نفسَه في موضع نصب، كما أنّ الكاف في «رأيتُك» في موضع نصب، و«أنتَ»، و«هُوَ» في موضع رفع.

وذهب بعضُهم إلى أنّ «إيّاك» بكَمالها اسمٌ، حكى ذلك ابن كَيْسانَ. وفيه ضعفٌ

(١) الكتاب ١/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ١/ ٤٨٠ (شبب). والشوابّ: جمع شابّة.
(٢) الكتاب ١/ ٢٧٩. (٣) الكتاب ١/ ٢٧٩.

من قِبَل أنّه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرةِ ما يختلِف آخره، فيكون تارةً كافًا، وتارةً ياءً، وتارةً هاءً، نحو: قولك: «إيّاكَ»، و«إيّايَ»، و«إيّاهُ»، فيكونَ هذا مثله، بل لمّا كانت الكافُ مفتوحةً مع خطابِ المذكّر، مكسورةً مع خطابِ المؤنّث، فكذلك «إيّا» الاسمُ، والكافُ بعدها حرفُ خطاب. ولذلك تقول: «إيّاكَ»، و«إيّاكُما»، و«إيّاكُمْ»، كما تقول: «أَنتَ» و«أَنتُمَا»، و«أَنتُمْ».

وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء هي الأسماء، و«إيّا» عِمادٌ لها، وذلك لأنّها هي الضمائرُ في «أكرمتَني»، و«أكرمتُك»، و«أكرمتُه». فلمّا أُريد ذلك، فَصَلها عن العامل، إمّا بالتقديم، وإمّا بتأخيرها عنه، ولم تكن ممّا يقوم بنفسه لضُعْفها وقِلّتها، فدُعمتْ بـ«إيّا»، وجُعلت وُصلةً إلى اللفظ بها. فـ«إيّا» عندهم اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به إلى المضمر، كما أنّ «كِلا» اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به إلى المضمر في قولك: «كِلاهما».

وهذا القولُ واهٍ، وذلك لأنّ «إيّا» اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ بمنزلةِ «أَنَا»، و«أَنْتَ»، و«نَحْنُ»، و«هُوَ» في أنّها مضمراتٌ منفصلةٌ، فكما أنّ «أنا» و«نحن» و«أنت» مخالِفٌ لفظ المرفوع المتّصل، نحو التاء في «قمتُ»، والنون والألِف في «قُمْنَا»، وهي ألفاظٌ أُخَرُ غيرُ ألفاظِ المضمر المتّصل، وليس شيءٌ منها معمودًا، بل هو قائمٌ بنفسه، فكذلك «إيّا» اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ ليس معمودًا به غيرُه.

وكما أنّ التاء في «أَنتَ»، وإن كان لفظُها لفظَ التاء في «قُمْتَ»، ليست إيّاها معمودةً بما قبلها، وإنّما الاسمُ ما قبلها، وهي حرفُ معنًى، وافَقَ لفظَ الاسم، كذلك ما قبل الكاف في «إيّاك» هو الاسمُ، وهي حرفُ خطاب.

وأمّا تشبيهُهم «إيّا» بـ«كِلا» فليس بصحيح. والفرقُ بينهما ظاهرٌ، وذلك أنّ «كِلا» اسمٌ ظاهرٌ مفردٌ متصرّفٌ، يدلّ على الاثنَيْن كما أنّ «كُلًّا» اسمٌ مفردٌ ظاهرٌ يدلّ على الجمع، و«كِلا» ليس بوُصلةٍ إلى المضمر؛ لأنّه قد اطّردتْ إضافتُه إلى الظاهر اطّرادَها إلى المضمر، نحو قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[1] ونحو قول الشاعر [من الوافر]:

٤٥٢ـ كِلَا يَوْمَيْ طُوالَةَ وَصْلُ أَرْوَى [ظَنُونٌ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ]

(١) الكهف: ٣٣.

٤٥٢ ـ **التخريج**: البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ص٣١٩؛ وسمط اللآلي ص٦٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٧٩؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٥ (طول)؛ والمحتسب ١/ ٣٢١؛ ومعجم ما استعجم ص٨٩٧.

اللغة: طوالة: موضع. أروى: اسم امرأة (هنا)؛ وهو جمع أرويّة وهي أنثى الوعول. ظنون: مظنون. مطّرح: مصدر ميمي من طرح، بمعنى الاطراح.

المعنى: إن لقاء «أروى» أمر غير مؤكّد خلال يومي «طوالة»، وقد حان لي أن أطرح الظنون جانبًا.

الإعراب: «كلا»: ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف، متعلق بالخبر «ظنون». =

ولو كانت «كلا» وصلةً إلى الضمير، لم تُضَفْ إلى غيره. وقال سيبويه: «إيَّا» اسمٌ لا ظاهرٌ، ولا مضمرٌ، بل هو مبهمٌ كُني به عن المنصوب، وجُعلت الكافُ والياءُ والهاء بيانًا عن المقصود، وليُعلَم المخاطب من الغائب، ولا موضعَ لها من الإعراب. ويُعزَى هذا القولُ إلى أبي الحسن الأخفش، إلّا أنّه أشكلَ عليه أمرُ «إيَّا»، فقال: هي مبهمةٌ بين الظاهر والمضمر. وقد قامت الدلالةُ على أنّه اسمٌ مضمرٌ بما فيه مَقْنَعٌ، وشبهها بالتنوين، وتاء التأنيث، وياءي النِّسْبة من حيث كانت حروفًا دالّةً على أحوالٍ في الاسم، كما دلّت الحروفُ الواقعةُ بعد «إيَّا» على أعدادِ المضمرين، والحضورِ، والغَيْبةِ، والمتكلّمِ، فهي مثلُها من هذه الجهة، وخُلُوُّها من معنى الاسميّة، فاعرفه.

فصل

[استعمال الضمير المنفصل والضمير المتصل]

قال صاحب الكتاب: **ولأنّ المتّصل أَخْصَرُ لم يُسُوغُوا تَرْكَه إلى المنفصل إلاّ عند تعذُّرِ الوصل، فلا تقول: «ضَرَبَ أنت، ولا هو»، ولا «ضربتُ إيّاك»، إلاّ ما شذّ من قولِ حُمَيْدٍ الأَرْقَطِ** [من الرجز]:

٤٥٣ ـ [أتتكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَراكَا] إلَيكَ حتّى بَلَغَتْ إيّاكا

= «يومي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «طوالة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «وصل»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «أروى»: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذر، نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «ظنون»: خبر مرفوع بالضمّة. «آن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «مطرح»: فاعل مرفوع بالضمة وهو مضاف. «الظنون»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «وصل أروى...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «آن مطرح...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كلا يومي طوالة...» حيث أُضيفت «كِلا» إلى الاسم الظاهر.

٤٥٣ ـ **التخريج**: الرجز لحميد الأرقط في تخليص الشواهد ص٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٠، ٢٨١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٦٩؛ وتخليص الشواهد ص٨٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٤؛ ورصف المباني ص١٣٨؛ والكتاب ٢/ ٣٦٢؛ واللمع في العربية ص١٨٩.

المعنى: لقد جاهدت هذه الناقة في مسيرها حتى وصلت إليك وتنعّمت بقربك.

الإعراب: «أتتك»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. «عنس»: فاعل مرفوع بالضمة. «تقطع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «الأراكا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «إليك»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير في «تقطع». «حتى»: حرف جر وغاية. «بلغت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «إياكا»: ضمير نصب منفصل في محل نصب مفعول به، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» =

وقولِ بعضِ اللُصوص [من الهزج]:

٤٥٤ـ كأنّا يوم قُرّى إنـ ـنما نقتُلُ إيّانا

وتقول: «هو ضَرَبَ» و«الكريمُ أنت»، و«إنّ الذاهِبين نحن» و[قال] [من السريع]:

٤٥٥ـ [قَدْ عَلِمَتْ سَلمى وجاراتُها] ما قَطَّرَ الفارِسَ إلاّ أنـا

= المضمرة والفعل «بلغت» في محلّ جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تقطع».
وجملة «أتتك»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تقطع»: في محل رفع نعت «عنس».
والشاهد فيه قوله: «بلغت إيّاك» حيث وضع الضمير المنفصل «إيّاك» موضع الضمير المتصل «الكاف»، وهذا من الشاذّ.

٤٥٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الإصبع العدوانيّ في ديوانه ص ٧٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٠، ٢٨٢؛ والخصائص ٢/ ١٧٩؛ ولسان العرب ١٣/ ١١٥ (حسن)، ١٥/ ٤٣٩ (أيا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٩٤؛ والكتاب ٢/ ١١١، ٣٦٢.
اللغة: قُرّى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب. (معجم البلدان ٤/ ٣٤٠).
المعنى: كأن أعداءنا الذين أوقعنا فيهم القتل هم نحن في السيادة والحسن.
الإعراب: **«كأنّا»**: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ نصب اسم «كأنّ». **«يوم»**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «نقتل». **«قرّى»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف، للتعذر نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف. **«إنّما»**: كافّة ومكفوفة. **«نقتل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. **«إيّانا»**: ضمير نصب منفصل في محل نصب مفعول له.
وجملة «كأنا إنما نقتل إيانا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نقتل إيانا»: في محل رفع خبر «كأنّ».
والشاهد فيه قوله: «نقتل إيّانا» حيث جاء الضمير المنفصل في المكان الذي يكون فيه الضمير المتصل. والقياس: «نقتلنا».

٤٥٥ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص١٦٧؛ والأغاني ١٥/ ١٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٤١١؛ والكتاب ٢/ ٣٥٣؛ وله أو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٢/ ٧١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤٣؛ وتخليص الشواهد ص١٨٤؛ ولسان العرب ٥/ ١٠٦ (قطر).
اللغة: قطره: قتله.
المعنى: قد علمت سلمى وصويحباتها أنني قاتل الفارس ومجندله.
الإعراب: **«قد»**: حرف تحقيق. **«علمت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث. **«سلمى»**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **«وجاراتها»**: الواو: عاطفة، «جارات»: اسم معطوف على «سلمى» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«ما»**: نافية. **«قطر»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **«الفارس»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«إلا»**: حرف حصر. **«أنا»**: ضمير رفع منفصل مبنيّ في محل رفع فاعل.
وجملة «قد علمت سلمى»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما قطر الفارس إلا أنا»: في محل نصب سدّت مسد مفعولي «علمت». =

و«جاء عبدُ الله، وأنت»، و«إيّاك أكرمتُ»، إلاّ ما أنشده ثَعْلَبٌ [من البسيط]:

٤٥٦ ـ وما نُبالِي إذا ما كُنْتِ جارتَنا ألاّ يُجاوِرَنا إلاّكِ دَيّارُ

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القولُ: إنّ الضمير ضميران: متّصلٌ ومنفصلٌ. فما كان متّصلاً، كان أَقَلَّ حروفًا من المنفصل، فمِنه ما كان على حرف واحد، كالتاء في «قمتُ»، والكاف في «ضَرَبَكَ» طَلَبًا للإيجاز والاختصارِ، حتّى إنّهم جعلوا بعضَ المتّصلة في النّيّة كالضمير في «أَفْعَلُ»، و«يَفْعَلُ»، و«تَفْعَلُ»، وفي «زيدٌ قَامَ». وجاز أن يكون على حرف واحد لاتّصاله بما قبله من حروفِ الكلمة المتقدّمة.

فأمّا المنفصل، فلا يكون إلّا على حرفَيْن، أو أكثرَ؛ لأنّه منفردٌ عن غيره بمنزلةِ الأسماء الظاهرة، ولا يمكن إفرادُ كلمة على حرف واحد. وإذا ثبت أنّ المتّصل أقلُّ حروفًا من المنفصل وأَوْجزُ، كان النُّطْقُ بالمتّصل أخفَّ، فلذلك لا يستعملون المنفصلَ في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتّصلُ؛ لأنّهم لا يعدِلون إلى الأثقل عن الأخفّ، والمعنى واحدٌ إلّا لضرورةٍ. فلذلك لا تقول: «ضَرَبَ أنتَ»، ولا «هُوَ»؛ لأنّه يجوز أن يقع هنا المتّصلُ، فتقول: «ضَرَبْتَ» و«ضَرَبَ»، فتكون التاء الفاعلةَ، ولا حاجةَ إلى «أنتَ».

= **والشاهد فيه قوله**: «ما قطر الفارس إلا أنا» حيث فصلت «إلا» الضمير الذي كان يجب أن يكون متصلاً.

٤٥٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ص٣٨٥؛ وتخليص الشواهد ص١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨، ٣٢٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥؛ والدرر ١/ ١٧٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٨؛ وشرح شواهد المغني ص٨٤٤؛ وشرح ابن عقيل ص٥٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٤١؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٢٥٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٧.

اللغة: ما نبالي: لا نهتم ولا نكترث. ديّار: أحد.

المعنى: لا يهمّنا ألاّ يجاورنا أحد سواك، لأنّ جوارك يغنينا عن جميع الناس.

الإعراب: «**وما**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي. «**نبالي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. «**إذا**»: اسم شرط غير جازم مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «كان». «**جارتنا**»: خبر «كان» منصوب، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. «**ألاّ**»: «أن»: حرف نصب، و«لا»: حرف نفي. «**يجاورنا**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. «**إلاّك**»: «إلاّ»: حرف استثناء، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب على الاستثناء. «**ديار**»: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المنسبك من «أن» وما بعدها في محلّ نصب مفعول به لِـ «نبالي»، وجوّز بعضهم أن يكون منصوبًا على نزع الخافض، والتقدير: «ما علينا في عدم مجاورة غيرك إيّانا ضرر».

وجملة «ما نبالي»: بحسب ما قبلها. وجملة «كنت جاوتنا»: في محلّ جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إلاّك» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلاّ» شذوذًا للضرورة الشعريّة، والقياس: «إلا أنت».

وكذلك يكون الفاعل مستترًا في «ضَرَبَ»، ولا حاجةَ إلى «هُوَ»، لأنّ الأوّل أوجزُ. وكذلك لا تقول: «ضرب زيدٌ إيّاك»، وإن كان فَصَلَ بينهما الفاعلُ الظاهرُ؛ لأنّ الفصل ليس بلازمٍ، إذ ليس تقدُّمُ الفاعل على المفعول حَتمًا لازمًا؛ لأنّه يجوز أن تقول: «ضَرَبَكَ زيدٌ»، فتُقَدِّم المفعولَ من غيرِ قُبْح.

وأمّا قول حُمَيْد الأَرْقَطِ [من الرجز]:

إليكَ حتّى بلغتْ إيّاكا

فإنّه وضع «إيّاك» موضع الكاف ضرورةً، والقياسُ «بلغتْك». وكان أبو إسحاق الزجّاجُ يقول: تقديره: حتى بلغَتْك إيّاك. وهذا التقديرُ لا يُخرِجه عن الضرورة سواءً أراد به التأكيدَ، أو البدلَ؛ لأنّ حذفَ المؤكّد، أو المُبْدَل منه ضرورةٌ؛ والمرادُ: سارت هذه الناقةُ حتى بلغتْك. ومثله قولُ بعض اللُّصوص [من الهزج]:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إنْـ ... ـنَمَا نَقْتُلُ إيّانَا

البيت لذي الإصْبَع العَدْوانيّ، وقبله:

لَقِينَا مِنْهُمُ جَمْعًا ... فَأَوْفَى الجَمْعَ ما كانَا

وبعده:

قَتَلْنَا مِنْهُمُ كُلَّ ... فَتًى أَبْيَضَ حُسّانَا

الشاهد فيه وضعُ «إيّانا» موضعَ الضمير المتّصل، إلّا أنّه أسهلُ ممّا قبله. وذلك لأنه لا يُمْكِنه أن يأتي بالمتّصل، فيقول: «نَقْتُلُنَا»؛ لأنّه يتعدّى فعلُه إلى ضميره المتّصل، فكان حقّه أن يقول: «نقتل أنفسَنا» لأنّ المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال، ويقعان بمعنًى، نحو قولك: «ما أُكرمتَ إلّا نفسَك»، و«ما أكرمتَ إلّا إيّاك»، فلمّا كان المتّصل لا يمكن وقوعُه ههنا لِما ذكرناه، وكان النفسُ والمنفصلُ مترادِفَيْن، استعمل أحدهما موضع الآخر. و«قُرَّى» بضمّ الأوّل: موضعٌ، والمعنى أنّ قَتْلَنا إيّاهم بمنزلةِ قَتْلنا أنفسَنا؛ لأنَّا عشيرةٌ واحدةٌ.

قال: وتقول: «هو ضَرَبَ»، و«الكريمُ أنتَ» إلخ، يشير إلى أنّ المضمر إذا وقع في هذه المواقع، لا يكون إلّا منفصلاً، ولا حظّ للمتّصل فيها.

وجملةُ الأمر أنّ المضمرات المنفصلة تكون مرفوعةَ الموضع، ومنصوبةَ الموضع. والمرادُ بالمنفصل الذي لا يلي العاملَ، ولا يتّصل به بأن يكون مُعرًّى من عاملٍ لفظيٍّ، أو مقدَّمًا على عامله اللفظيّ، أو مفصولاً بينه وبين عامله.

فأمّا المرفوع، فخمسةُ مواضع: المبتدأ وخبرُه، وخبرُ «إنَّ» وأخواتِها، وبعدَ حروف الاستثناء، وحروفِ العطف. فقولُنا: «هو ضَرَبَ» فـ«هو» مبتدأٌ، و«ضَرَبَ» جملةٌ في

موضع الخبر. وقولُنا: «الكريمُ أنتَ» «الكريمُ» مبتدأٌ، و«أنت» الخبرُ، والمبتدأُ وخبرُه العاملُ فيهما الابتداءُ، وهو عاملٌ معنويٌّ، فلا يمكن وصلُ معموله به، فلذلك وجب أن يكون ضميرُهما منفصلاً. ومثلُ ذلك «كيفَ أنتَ؟» و«أَيْنَ هُوَ؟» فـ«كيف» و«أَيْنَ» خبران مقدَّمان، و«أنتَ» و«هُوَ» مبتدآن، فلذلك وجب أن يكون ضميرُهما منفصلاً أيضًا.

وقوله: «إنّ الذاهبين نَحْنُ»، فـ«نحن» خبرُ «إنَّ»، ولا يكون ضميرُه إلّا منفصلاً، لأنّه لا يصحّ اتّصاله بالعامل فيه، لأنّ مرفوعَ «إنّ» وأخواتِها لا يتقدّم على منصوبها.

وقوله [من السريع]:

ما قَطَّرَ الفارسَ إلّا أَنَا

لمّا وقعت الكنايةُ بعد حرف الاستثناء، لم تكن إلّا منفصلةً.

وقوله: «جاء عبدُ الله وأنتَ»، «أنت» عطفٌ على «عبد الله»، فانفصل؛ لأنّه وقع بعد حرف العطف، فلم يلتصِق بالعامل فيه.

وأمّا المنصوب المنفصلُ، فيقع في خمسةِ مواضع أيضًا، إذا تقدّم على عامله، نحو: «إيّاك أكرمتُ»؛ لأنّه لا يمكن اتّصالُه بالعامل مع تقدُّمه، أو كان مفعولاً ثانيًا، أو ثالثًا، نحو: «عِلمتُه إيّاه»، و«أعلمتُ زيدًا عمرًا إيّاه»، أو كان إغراءَ المخاطب، نحوَ: «إيّاك والطريقَ». وقد تقدّم شرحُ ذلك.

وربّما اضطُرّ الشاعر، فوضع المتّصلَ موضعَ المنفصل، نحو ما أنشده أحمدُ بن يَحْيَى [من البسيط]:

فما نُبالِي إذا ما كنتِ جارَتَنا... إلخ

فأتى بالكاف موضعَ «إيّاك» وهو ههنا أسهلُ من قوله [من الرجز]:

إليك حتّى بلغتْ إيّاكا[1]

لأنّ فيه عُدولاً إلى الأخفّ الأَوْجزِ، و«إلّا» في معنى العامل، إذ كانت مُقوِّيةً له، كيف، وقد ذهب بعضُهم إلى أنّها هي العاملةُ؟ وإنّما أتى بالضمير المنصوب بعد «إلّا» هنا؛ لأنّه استثناءٌ مقدَّمٌ، والمرادُ أن لا يُجاوِرنا ديّارٌ إلّا أنتِ، أي: أنت المطلوبةُ، فإذا خلصتِ، فلا التفاتَ إلى غيرِكِ.

فصل

[توالي ضميرين]

قال صاحب الكتاب: **فإذا التقَى ضميران في نحو قولهم: «الدرهمُ أعطيتُكَهُ»،**

(١) تقدم بالرقم ٤٥٣.

و«الدرهمُ أعطيتُكُمُوهُ» و«الدرهمُ زيدٌ مُعْطِيكَهُ»، و«عجِبتُ من ضَرْبِكَهُ»، جاز أن يتّصِلا كما ترى، وأن ينفصل الثاني، كقولك: «أعطيتُكَ إيّاه»، وكذلك البَواقِي. وينبغي، إذا اتّصلا، أن تُقدِّم منهما ما للمتكلّم على غيره، وما للمخاطب على الغائب، فتقول: «أعطانِيكَ»، و«أعطانِيهِ زيدٌ»، و«الدرهمُ أعطاكَهُ زيدٌ»، وقال الله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[1].

* * *

قال الشارح: المضمران إذا اتّصلا بعامل، فلا يخلو اتّصالهما إمّا أن يكون بفعلٍ، وإمّا باسم فيه معنى الفعل. فإن اتّصلا بفعلٍ، فإن كان أحدُ المضمرَيْن فاعلاً، والآخرُ مفعولاً، لَزِم تقديمُ الفاعل على كلّ حال من غيرِ اعتبارِ الأقرب، وذلك نحو «ضربتُك»، و«ضربتُه»، و«ضربتَني»، و«ضربتَه»، و«ضَرَبَني»، و«ضَرَبَك»، و«ضَرَبَه».

وإنّما لزم تقديمُ الفاعلِ مع الفعل على غيره من المضمرات، لأنّه كجزء منه، إذ كان يُغيِّر بناءه حتى يختلِط به، كأنّه من صِيغته، كقولك: «ذهبْتَ»، و«ذهبْتُمَا»، و«ذهبْتُمْ»، و«ذهبْتُنَّ»، فتُسكِّن آخِرَ الفعل، وقد كان مفتوحًا قبل اتّصاله به. وربّما اختلط به الضميرُ حتى يصير مقدَّرًا في الفعل بغيرِ علامة ظاهرة، كقولك: «زيدٌ قام»، و«أنت تقوم»، و«أنا أقوم»، و«نحنُ نقوم».

ولا يُوجَد ضميرٌ مرفوعٌ متّصلٌ بغيرِ فعل، ولذلك استحكمتْ علامةُ الإضمار في الفعل. فإن كان المتّصلُ به الضميران مصدرًا، نحو: «عجبتُ من ضَرْبي إيّاك، ومن ضَرْبيكَ»، فلك في الثاني وجهان: أن تأتي بالمتّصل، نحو: «عجبتُ من ضَرْبيكَ»، وأن تأتي بالمنفصل، نحو: «عجبتُ من ضَرْبي إيّاك». والثاني هو الأجودُ المختارُ. وإنّما كان المنفصلُ هنا هو المختارَ بخلاف الفعل، لوجهَيْن:

أحدُهما أنّ «ضَرْبًا» اسمٌ، ولا يستحكِم فيه علاماتُ الإضمار استحكامَها في الأفعال، إذ كانت علامةُ ضميرِ المرفوع، لا تتّصِل به، ولا بما اتّصل به، وإنّما يتّصل به علامةُ ضميرِ المجرور، والذي يُشارِكه في ذلك الأسماء التي ليس فيها معنى فعل، نحو: «غُلامي»، و«غلامك»، و«غلامه». ولا يتّصل بالضمير المضاف إليه «الغلامُ» ضميرٌ آخرُ متّصلٌ، فكان المصدرُ الذي هو نظيرُه كذلك.

والوجه الثاني: أنّ الضمير المضافَ إليه المصدرُ مجرورٌ حالٌّ محلَّ التنوين، ونحن لو نَوَّنّا المصدرَ، لَمَا وَلِيَه ضميرٌ متّصلٌ، وإنّما يَلِيه المنفصلُ، نحو قولك: «عجبتُ من ضَرْبٍ إيّاك، ومن ضربٍ إيّاه، ومن ضربٍ إيّايَ». ولذلك كان الأجودُ المختارُ أن تأتي بالمنفصل مع المصدر. ويجوز أن تأتي بالمتّصل معه جوازًا حسنًا، وليس بالمختار.

---

(١) هود: ٢٨.

وإنّما جاز اتّصالُ الضميرَيْن به من نحو: «عجبتُ من ضَرْبِيكَ»، وإن كان القياسُ يقتضي انفصالَ الثاني من حيث كان اسمًا كغيره من الأسماء غيرِ المشتقّة، نحو: «غلامك»، و«صاحبك»، لشَبَهه بالفعل من حيث كان الفعل مأخوذًا منه، ويعمل عَمَلَه. فشُبّه ما اتّصل بالمصدر بما اتّصل بالفعل، فقولُك: «عجبتُ من ضَرْبي إيّاكَ» هو الوجهُ والقياسُ. وقولُك: «عجبتُ من ضَرْبِيك» جائزٌ حسنٌ على التشبيه بالفعل، نحو: «ضربتُك»، فالياء في «ضَرْبِيك» بمنزلةِ التاء في «ضربتُكَ».

وإذا اتّصل الضميران بالمصدر، فالأوّل هو الفاعلُ، والثاني هو المفعول على الترتيب الذي ذكره من تقديم المتكلّم، ثُمّ المخاطبُ، ثمّ الغائبُ من نحو: «عجبتُ من ضَرْبِيك، وضَرْبِيه، ومن ضَرْبِكَهُ» على الترتيب الذي رتّبه صاحب الكتاب. فإن كان الفاعل المخاطبَ، وأضفتَ المصدر إليه، والمفعولُ به المتكلّمُ، لم يحسن إلّا المنفصلُ، نحو: «عجبتُ من ضَرْبك إيّايَ»، و«عجبتُ من ضَرْبه إيّاي».

فإن كان الضميران مفعولَيْن، لزم اتّصالُ ضمير المفعول الأوّلِ بالفعل؛ لأنّه يَليه. ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون قد اتّصل بالفعل ضميرُ فاعلٍ، وأن لا يكون اتّصل به؛ لأنّ ضمير الفاعل يصير كحرفٍ من حروف الفعل، فيتّصل به ضميرُ المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل، كما يتّصل به خاليًا من الضمير، فتقول: «ضربتُكَ»، و«ضربتَنِي»، كما تقول: «ضَرَبَكَ»، و«ضَرَبَنِي». فإذا جئتَ بعد اتّصالِ ضمير المفعول الأوّلِ بضميرِ مفعولٍ ثانٍ، جاز اتّصالُه وانفصالُه، نحو: «الدرهمُ أعطيتُكَهُ، وأعطيتُك إيّاه»، فاتّصالُه لقوّة الفعل، وأنّه الأصلُ في اتّصالِ المنصوب.

ولمّا كان المتّصلُ أخصَر من المنفصل، ومعناه كمعنى المنفصل، اختاروه على المنفصل. وأمّا جوازُ الإتيان بالمنفصل، فلأنّ ضميرَ المفعول الثاني لا يُلاقي ذاتَ الفعل، إنّما يُلاقي ضميرَ المفعول الأوّل، وليس كذلك ضميرُ المفعول الأوّل، لأنّه يلاقي ذاتَ الفعل حقيقةً في نحو: «ضَرَبَكَ»، أو ما هو منزَّلٌ منزلةَ ما هو حرفٌ من حروف الفعل، نحو: «ضربتُكَ». ألا ترى أنّه يلاقي الفاعلَ، والفاعلُ يتنزّلُ منزلةَ الجزء من الفعل؟ قال الله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[1]، فقدّم ضميرَ المخاطب على الغائب؛ لأنّه أقربُ إلى المتكلّم.

وقد اشترط صاحب الكتاب أنّه إذا التقى ضميران متّصلان، بُدِىء بالأقرب إلى المتكلّم من غير تفضيل. والصوابُ ما ذكرتُه، وهذا الترتيبُ رأيُ سيبويه[2]، وحكايتُه عن العرب. والعلّةُ في ذلك أنّ الأولى أن يبدأ الإنسانُ بنفسه؛ لأنّها أعرفُ وأهَمُّ عنده. وكما كان المختارُ أن يبدأ بنفسه، كان المختار تقديمَ المخاطب على الغائب؛ لأنّه أقربُ إلى

---

(١) هود: ٢٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٤.

المتكلّم. وقد أجاز غيرُه من النحويّين تقديمَ الضمير الأبعد على الأقرب قياسًا، وهو رأيُ أبي العبّاس محمّد بن يزيد، وكان يُسوّي بين الغائب والمخاطب والمتكلّم في التقديم والتأخير، ويُجيز «أعطاهُوكَ»، و«أعطاهُونِي». و«أعطاكَنِي». ويستجِيدُه، ولم يَرْضَ سيبويه مَقالتَهم وقال[1]: هو شيءٌ قاسُوه ولم يتكلّم به العربُ، فاعرفه.

[توالي ضميرين ثانيهما منفصل]

قال صاحب الكتاب: **وإذا انفصل الثاني، لم تُراعِ هذا الترتيبَ، فقلتَ: «أعطاهُ إياكَ»، و«أعطاكَ إيّايَ»، وقد جاء في الغائبَيْن: «أعطاهَاهُ»، و«أعطاهُوهَا». ومنه قوله [من الطويل]:**

٤٥٧ ـ وقد جعلتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمةٍ لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها

وهو قليلٌ، والكثيرُ: «أعطاها إيّاه»، و«أعطاه إيّاها». والاختيار في ضميرِ خبرِ «كان» وأخواتِها الانفصالُ، كقوله [من الطويل]:

٤٥٨ ـ لَئِنْ كانَ إيّاهُ لقدْ حَالَ بَعْدَنا [عنِ العَهْدِ والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ]

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٤.

٤٥٧ ـ **التخريج**: البيت لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد ص٩٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٧٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٣٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٨١؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٥٧ (ضغم).

اللغة: جعلت (هنا): بمعنى شرعت، والضغمة: العضة، والمقصود هنا الشدة.

المعنى: طابت نفسي في مصيبة هذين الرجلين، بسبب شدة ألمّت بهما بلغت عظمهما بفتكها.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: استئنافيّة، و«قد»: حرف تحقيق. «**جعلت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. «**نفسي**»: اسم «جعلت» مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة للياء، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**تطيبُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**لضغمة**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تطيب». «**لضغمهماها**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يقرع»، و«هما»: مضاف إليه لفظًا محله الجر، ومفعول به معنًى، وذلك من إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل محذوف، والمعنى: «لضغمهما إياها» وعلى ذلك فإنّ «ها» في «الضغمهماها»: في محل نصب على المفعولية المطلقة كالهاء في قوله تعالى: ﴿**إنّ هذا لمكر مكرتموه في المدينة**﴾ [الأعراف: ١٢٣]. «**يقرعُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «**العظم**»: مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. «**نابُها**»: فاعل مؤخر مرفوع بالضمة، و«**ها**»: مضاف إليه محلُّه الجر.

وجملة «جعلت نفسي تطيب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تطيب»: خبر «جعل» محلُّها النصب. وجملة «يقرع العظم نابُها»: صفة لـ «ضغمةٍ» محلُّها الجر.

والشاهد فيه: أن الضمير الثاني إذا كان مساويًا للأول شذّ وصله كما هنا، فإنه جمع بين ضميري الغيبة في الاتصال، وكان القياس: **لضغمهما إيّاها**.

٤٥٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٩٤؛ وتخليص الشواهد ص٩٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣١٢، ٣١٣؛ وشرح التصريح ١/ ١٠٨؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٣١٤؛ وبلا نسبة في شرح =

وقوله [من مجزوء الرمل]:

لَـيْـسَ إيّـاي وإيّـا ... كِ ولا نَـخْـشَـى رَقِـيـبَـا[(١)]

وعن بعضِ العرب: «عليه رجلاً لَيْسَنِي». وقال [من الرجز]:

٤٥٩ ـ [عَدَدْت قومي كعَديدِ الطَّيس] ... إذ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيْسِي

* * *

= الأشموني ١/٥٣؛ والمقرب ١/٩٥.

اللغة: حال: تغيّر. عن العهد: عمّا كنّا عليه سابقًا.

المعنى: لئن كان هو الشخص الذي كنّا نعرفه؟! لقد تغيّر، والدهر قد يغيّر الإنسان، ويبدّل أحواله.

الإعراب: «لئن»: اللام: الموطئة لجواب القسَم، و«إن»: حرف شرط جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط، واسم «كان» ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «إيّاه»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ نصب خبر «كان». «لقد»: اللام: رابطة لجواب القسم، و«قد»: حرف تحقيق. «حال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «بعدنا»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «حال»، وهو مضاف و«نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «عن العهد»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حال». «والإنسان»: الواو: حالية، و«الإنسان»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «قد»: حرف توقّع. «يتغيّرُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «أقسم» المحذوفة: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «حال...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. والجملة الشرطية «إن كان...» مع الجواب المحذوف: اعتراضية بين القسم وجوابه، لا محل لها من الإعراب وجملة: «كان إياه»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم. وجملة «الإنسان قد يتغيّر»: في محلّ نصب حال. وجملة «يتغيّر»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «لئن كان إيّاه» حيث جاء خبر «كان» ضميرًا منفصلاً، وهو الاختيار كما أشار المصنّف.

(١) تقدم بالرقم ٤٣٧.

٤٥٩ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٥؛ وخزانة الأدب ٥/٣٢٤، ٣٢٥؛ والدرر ١/٢٠٤؛ وشرح التصريح ١/١١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٤٨٨، ٧٦٩؛ ولسان العرب ٦/١٢٨ (طيس)؛ والمقاصد النحوية ١/٣٤٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٩٩؛ والجنى الداني ص١٥٠؛ وجواهر الأدب ص١٥؛ وخزانة الأدب ٥/٣٩٦، ٩/٢٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٣٢؛ وشرح ابن عقيل ص٦٠؛ ولسان العرب ٦/٢١١ (ليس)؛ وهمع الهوامع ١/٦٤، ٢٣٣.

اللغة: عددت قومي: أحصيتهم. الطيس: العدد الكثير. ليسي: غيري.

المعنى: أحصيت قومي فوجدتهم كثيري العدد غير أنّي لم أجد فيهم كريمًا، إذ ذهب الكرام، ولم يبق سواي.

الإعراب: «عددت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «قومي»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. «كعديد»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: «عددت قومي عدًّا مماثلاً لعديد...» أو الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محلّ نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر، وهو مضاف، «عديد»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «الطيس»: مضاف إليه مجرور. «إذ»: حرف تعليل، أو =

قال الشارح: ومتى انفصل الضميرُ الثاني عن الأوّل، لم يلزم فيه هذا الترتيب، بل يجوز لك أن تبدأ بأيّهما شئتَ، فتقول: «أعطاه إيّاك»، و«أعطاه إيّايَ»، و«أعطاك إيّايَ»، فتكون مخيّرًا: أيّهما شئتَ قدّمتَ. وإنّما كان كذلك من قِبَل أنّ الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر لاستقلاله بنفسه، وعدمِ افتقاره إلى غيره، فكما أنّ الأسماء الظاهرة لا يُراعَى فيها الترتيبُ، بل تُقدِّم أيّها شئتَ، فكذلك الضميرُ المنفصل.

فإذا كان الضميران غائبَيْن، جاز لك الجمعُ بينهما متّصلَيْن، فتقول: «أعطاهُوها»، و«أعطاهاهُ»، وكنتَ مخيَّرًا في أيّهما بدأتَ به. وذلك من قِبَل أنّهما كِلاهما غائبٌ، وليس فيهما تقديمُ بعيدٍ على قريبٍ. قال سيبويه[1]: وهو عربيٌّ جيّدٌ، وليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثرُ في كلامهم: «أعطاه إيّاها»، و«أعطاها إيّاهُ»، فتأتي بضميرِ المفعول الثاني منفصلاً. وإنّما قَلَّ في كلامهم؛ لأنّه ليس فيه تقديمُ الأقرب على الأبعد لتساويهما في المرتبة.

فأمّا قولُ مُغَلِّس بن لَقِيط الأَسَديّ [من الطويل]:

وقد جعلتْ نفسي... إلخ

فالشاهد فيه أنّه جمع بين ضميرَين بلفظِ الغيبة، الأوّلُ مجرورٌ بإضافةِ المصدر إليه، والثاني في محلّ نصب بالمصدر. والجيّدُ الكثيرُ: «لضَغْمِهما إيّاها»، فيأتي به منفصلاً. واتّصالُ الضميرَيْن في البيت أقبحُ؛ لأنهما اتّصلا بالمصدر، وهو اسمٌ، ولم يستحكم في اتّصال الضمير به استحكامَ الفعل. يصف حالَه مع بني أخيه مُدْرِكٍ ومُرَّةَ، وهو من أبيات أوّلها:

وأَبْقَتْ لِيَ الأَيّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا ... ومُرَّةَ والدُّنْيا كَرِيهٌ عِتابُها

قَرِينَيْنِ كالذِّئْبَيْنِ يَقْتَسِمانني ... وشَرُّ صَحاباتِ الرجالِ ذِئابُها

الضَّغْم: العَضُّ. والضمير الأوّلُ المثنّى يعود إلى «قرينين»، والضميرُ الثاني يعود إلى النفس. وقوله: «يقرعُ العظمَ نابُها»، يصف شدّة العضّ بحيث يصل نابُه إلى العظم.

= ظرف زمان مبنيّ في محلّ نصب متعلّق بـ «عددت». «ذهب»: فعل ماضٍ. «القوم»: فاعل مرفوع. «الكرام»: نعت «القوم» مرفوع. «ليسي»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، والمعنى: ليس الذاهبُ إياي، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب خبر «ليس».
وجملة «عددت...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذهب...»: تعليلية لا محل لها من الإعراب، أو في محل جر بالإضافة باعتبار «إذ» ظرف زمان وجملة «ليسي»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «ليسي»، حيث حذف النون تشبيهاً لها بالحرف، لقلّة تمكنها، وعدم تصرّفها. وهذا شاذّ. ومن الشاذ أيضًا حذف نون الوقاية فيه.

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٥، وفيه «وهو عربيّ»، بدون كلمة «جيّد».

فأمّا ضميرُ خبرِ «كَانَ» وأخواتِها، ففيه وجهان: أحدهما: الاتّصالُ، نحو قولك: «كَانَهُ»، و«كَانَني». قال أبو الأَسْوَد [من الطويل]:

٤٦٠ـ [دعِ الخَمْرَ يَشْرَبْها الغُواةُ فإنّني رأيتُ أخاها مُجْزِيًا لمكانِها]
فإنْ لم يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنّه أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلِبانِها

---

٤٦٠ ـ **التخريج**: البيتان لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص١٦٢، ٣٠٦؛ والبيت الثاني مع نسبته في أدب الكاتب ص٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص٢٩٧؛ وتخليص الشواهد ص٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٧، ٣٣١؛ والرد على النحاة ص١٠٠، والكتاب ١/ ٤٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧١ (كنن)، ٣٧٤ (لبن)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٥٣؛ والمقتضب ٣/ ٩٨؛ والمقرب ١/ ٩٦.

اللغة: الغواة: جمع غاوٍ وهو الضالّ. فإن لا يكنها: أي: فإلا يكن أخو الخمر هو الخمر. أو تكنه: أي: أو تكن الخمر هي أخاها. فاسم «يكن» الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها.

المعنى: دعك من هذا الإثم يرتكبه السفهاء من الناس؛ فإني وجدت أخا الخمر، أي العنب أو الزبيب، مغنيًا عنها صالحًا لأن يحلّ محلها، فإن لم يكونا شيئًا واحدًا فهما أخوان رضعا من ثدي أمّ واحدة.

الإعراب: «دع»: فعل أمر مبني على السكون وحرّك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «الخمر»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «يشربها»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب وعلامة جزمة السكون، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «الغواة»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «فإنني»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: في محل رفع فاعل. «أخاها»: مفعول به أول منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «مُجْزياً»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «لمكانها»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «مُجْزياً». «فإن»: الفاء استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. «لم يكنها»: «لا»: نافية لا عمل لها، «يكنها»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهر، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب خبر «كان»، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو، يعود إلى (أخاها). «أو»: حرف عطف، «تكنْهُ»: فعل مضارع ناقص مجزوم عطفاً على «يكنها» وعلامة جزمه السكون، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب خبر «كان»، واسمها ضمير مستتر تقديره: هي، يعود إلى «الخمر». «فإنه»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «أخوها»: خبر «إن» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، و«ها»: مضاف إليه. «غذته»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والهاء: ضميرٌ متصل في محل نصب مفعول به. «أمه»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «بلبانها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (غذته).

وجملة «دع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يشربها»: جواب شرط جازم لأداة شرط مقدرة غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب، والتقدير: «دع الخمر إن تدعها يشربها». وجملة «إنني رأيت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأيت»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «إن لا يكنها فإنه أخوها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يكنها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكنه»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب فهي مثلها. وجملة «فإنه أخوها»: في محل جزم جواب شرط مقترن بالفاء. وجملة «غذته أمه»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «يكنها أو تكنه» حيث جاء بخبر تكن ضميرًا متصلاً، والقياس أن يكون خبرها ضميرًا منفصلاً.

والثاني: أن يأتي منفصلاً، نحو: «كان زيدٌ إيّاه»، و«كان إيّايَ». قال الشاعر [من مجزوء الرمل]:

لَيتَ هذا الليلَ شَهرٌ ... لا نَرَى فيه عَريبَا
لَيسَ إيّايَ، وإيّا ... كِ ولا نَخشَى رقيبَا[1]

وقال عمر بن أبي رَبِيعَةَ [من الطويل]:

لَئِنْ كان إيّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عن العَهْدِ والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ[2]

وهذا هو الوجهُ الجيّدُ؛ لأنّ «كَانَ» وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فكما أنّ خبر المبتدأ منفصلٌ من المبتدأ، كان الأحسنُ أن تفصِله ممّا دخلن عليه. فأمّا الاسمُ المُخْبَرُ عنه، فإنّ ضميره متّصلٌ؛ لأنّه بمنزلةِ فاعِلِ هذه الأفعال، ولا يكون إلّا اسمًا، فصار مع الفعل كشيءِ واحد، ولذلك تتغيّرُ بِنْيةُ الفعل له. ولمّا كان الخبرُ قد يكون جملةً، وظرفًا غيرَ متمكّن، وهذه الأشياء لا يجوز إضمارُها، ولا تكون إلّا منفصلةً من الفعل، اختير في الخبر الذي يمكن إضمارُه إذا أُضمر أن يكون على منهاجِ ما لا يصحّ إضمارُه من الأخبار في الانفصال من الفعل.

ووجهٌ ثانٍ أنّا لو وصلنا ضميرَ الخبر بضميرِ الاسم، نحو: «كُنْتُكَ»، و«كَانَهُ»، و«كَانَنِي»، فالفاعلُ في هذا الباب والمفعولُ لشيء واحد، وفعلُ الفاعل لا يتعدّى إلى نفسه متّصلاً، ويتعدّى إلى نفسه منفصلاً، فلا يجوز «ضربتُنِي»، ولا «ضربتَكَ»، ويجوز «إيّايَ ضربتُ»، و«إيّاك ضربتَ». فأمّا وجهُ جوازِ «كُنْتُهُ»، و«كَانَنِي»، فعلى التشبيه بالفعل الحقيقيّ حين جُعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول.

فأمّا قولهم: «عليه رجلاً لَيْسَنِي»، فهو حكايةٌ عن بعض العرب، قال ذلك لرجلٍ ذُكر له أنّه يريده بسُوءٍ، فوصل الضمير بنونِ الوقاية على ما ذكرنا من التشبيه بالأفعال الحقيقيّة. فأمّا قول الشاعر [من الرجز]:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ ... إذْ ذهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي[3]

فوصله بغيرِ نون تشبيهًا لها بالحرف، لقلّةِ تمكُّنها، وعدمِ تصرُّفها.

فصل

[الضمير المستتر]

قال صاحب الكتاب: **والضمير المستتِر يكون لازمًا، وغيرَ لازم. فاللازمُ في أربعةِ أفعال: «افْعَلْ»، و«تَفْعَلُ» للمخاطب، و«أَفْعَلُ»، و«نَفْعَلُ». وغيرُ اللازم في فعل الواحد**

---

(١) تقدم بالرقم ٤٣٧.
(٢) تقدم بالرقم ٤٥٨.
(٣) تقدم بالرقم ٤٥٩.

الغائب، وفي الصفات. ومعنى اللُّزوم فيه أنّ إسنادَ هذه الأفعال إليه خاصّةً لا تُسنَد البتّةَ إلى مظهر، ولا إلى مضمر بارزٍ. ونحو «فَعَلَ»، و«يَفعَلُ» يُسنَد إليه وإليهما في قولك: «عمرٌو قام»، و«قام غلامُه»، و«ما قام إلاّ هو»، ومن غير اللازم ما يستكِنّ في الصفة، نحو قولك: «زيدٌ ضاربٌ»؛ لأنك تُسنِده إلى المظهر أيضًا في قولك: «زيدٌ ضاربٌ غلامُه»، وإلى المضمر البارز في قولك: «هِندٌ زيدٌ ضارِبَتُه هي»، و«الهندانِ الزيدانِ ضاربتُهما هما»، ونحو ذلك ممّا أجريتَها فيه على غيرِ ما هي له.

* * *

قال الشارح: لمّا كانت المضمرات إنما جِيءَ بها للإيجاز والاختصارِ، قلّت حروفُها، فجُعل ما كان متّصلاً منها على حرف واحد، كالتاء في «قمتُ»، والكاف في «ضَرَبَكَ» إلاّ أن يكون هاء، فإنّه يُردَف بحرف لين لخَفائه، واحتمل أن يكون على حرف واحد، لاتّصاله بما قبله من حروف الكلمة.

فأمّا المنفصل فيكون على أكثر من حرف واحد، لانفصاله ممّا يعمل فيه، واستقلالِه بنفسه، فهو جارٍ لذلك مجرى الظاهر. وجُعل بعضُ المضمرات مستتِرًا في الفعل منويًّا فيه، غُلُوًّا في الإيجاز، وذلك عند ظهور المعنى، وأَمْنِ الإلباس، وذلك في أفعالٍ مخصوصةٍ، فمن ذلك الفعلُ الماضي إذا أُسند إلى واحدٍ غائبٍ، نحو: «زيدٌ قام»، و«عمرٌو ضرب»، لا يظهر له علامةٌ في اللفظ، فإن ثُنّي وجُمع، ظهرت علامتُه، نحو: «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا».

فإن قيل: ولِمَ كان لا يظهر له علامةٌ مع الواحد، وتظهر مع التثنية والجمع، قيل: قد عُلم أنّ كلَّ فعل لا بدّ له من فاعلٍ، إذ لا يحدُث شيءٌ من ذلك من تِلْقاء نفسه، فقد عُلم فاعلٌ لا محالةَ، فلمّا كان الفعل لا يخلو من فاعلٍ، لم يُحتَج له إلى علامة.

فإن قيل: ولِمَ الفاعلُ الغائبُ إذا أُسْنِدَ إلى الماضي، لا يظهر له علامةٌ، ومع المتكلّم والمخاطب يظهر له علامةٌ، نحوَ: «قمتُ»، و«قمتَ»؟ قيل: مع دلالةِ الفعل على فاعلٍ، وقد تقدّم ظاهرٌ يعود إليه ذلك المضمرُ، أُغني عن علامةٍ له، وليس كذلك مع المتكلّم والمخاطب، فإنّه لا يتقدّم لهما ذكرٌ، فاحتيج إلى علامةٍ لهما لذلك، فاعرفه.

ومن ذلك الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول، نحوِ: «ضاربٍ»، و«مضروبٍ»، ونحوِهما من الصفات، فإنّها إذا جرت صفةً لواحد، كان فيها مضمرٌ من الموصوف لِما فيها من معنَى الفعليّة، إلّا أنّه لا يظهر له علامةٌ في اللفظ لِما ذكرناه، نحوَ قولك: «هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ»، فإن وصفتَ بها اثنَيْن أو جماعةً، ثنّيتَ الصفةَ، أو جمعتَها، فتقول: «هذان رجلان ضاربان، وغلامان مضروبان». وقامت علامةُ التثنية والجمع مقامَ علامة المضمر، وإن لم تكن إيّاها. والذي يدلّ على أنّ التثنية ههنا قائمةٌ مقامَ علامة الضمير، وإن لم تكن إيّاها، أنّه إذا خلتِ الصفةُ من المضمر، لم تحسن تثنيتُها، ولا

جمعُها، وذلك إذا أُسندت إلى ظاهر، نحوَ قولك: «هذا رجلٌ ضاربٌ غلامُه»، لم تُثنّه، ولم تجمعه، نحوَ قولك: «هذان رجلان ضاربٌ غلامُهما، ومضروبٌ أخواهما». ومن ذلك الأفعالُ المضارِعةُ، نحو: «أقوم»، و«نقوم»، و«يقوم» و«تقوم» يستوي فيها ضميرُ المخاطب، والمتكلّم، والغائب في الاستتار، وعدمِ ظهورِ علامةٍ؛ لأنّ تصريفَ الفعل، وما في أوّله من حروف المضارعة يدلّ على المعنى، ويُغْنِي عن ذِكْرِ علامة له.

وهذا الضمير المستتر على ضربَيْن: لازمٌ وغيرُ لازم، والمراد بقولنا: «لازمٌ» أن لا يُسنَد الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرةِ ذَواتِ العلامة، وذلك نحوُ: «أقومُ»، إذا أخبرتَ عن نفسك وحدَها، و«نَقومُ» إذا أخبرتَ عن نفسك وعن غيرك، فإنّه لا يكون الفاعلُ فيهما إلّا مستكِنًّا مستترًا، وإنّما لم يُسنَد إلى ظاهرٍ؛ لأنّ الظاهر موضعٌ للغيبة، والمتكلّمُ حاضرٌ، فاستحال الجمعُ بينهما، ولم يظهر فيه علامةُ تثنيةٍ، ولا جمعٍ، لامتناعِ حقيقةِ التثنية والجمع منه، إذ المُتكلِّمُ لا يُشارِكه متكلّمٌ آخرُ في خطابٍ واحدٍ، فيكونَ اللفظُ لهما، لكنّه قد يتكلّم عن نفسه وعن غيره، فجُعل اللفظ الذي يتكلّم به عنه وعن غيره مخالِفَ اللفظ الذي له وحدَهُ، واستوى أن يكون غيرُه المضمومُ إليه واحدًا واثنين وجماعةً، وقد تقدّم نحوُ ذلك.

فأمّا قولُ صاحبِ الكتاب: فاللازمُ في أربعةِ أفعال: «افْعَلْ» للأمر فالفاعلُ فيه مستكنٌ لا يمكن إبرازُه. و«تَفْعَلُ» للمخاطب. و«أفْعَلُ» للمتكلّم وحدَه. و«نَفْعَلُ» للمتكلّم إذا كان معه غيرُه. ومعنى اللزوم أنّ إسنادَ هذه الأفعال إليه خاصّةً لا تُسنَد إلى مظهر، ولا إلى مضمر بارزٍ. والمرادُ بالبارز أن يكون له علامةٌ لفظيّةٌ، وذلك أنّ «افعَلْ» في الأمر للواحد لا يظهر ضميرُه، ويظهر في التثنية والجمع، نحوِ: «افعَلَا»، و«افعَلُوا»، وكذلك «تَفْعَلُ» إذا خاطبت واحدًا لا يظهر له صورةٌ. وتظهر العلامةُ في التثنية والجمع، نحوِ: «تفعلان»، و«تفعلون». فأمّا «أفْعَلُ» إذا أخبر عن نفسه، و«نَفْعَلُ» إذا أخبر عن نفسه وعن غيره، فلا يظهر له صورةُ فاعلٍ ألبتّةَ استغناءً عن ذلك بالعلامة اللاحقةِ للفعل، نحوِ الهمزة في «أفْعَلُ»، والنونِ في «نَفْعَلُ»، وما عدا ما ذكر من الأفعال لا يلزم استتارُ الضمير فيه، فاعرفه.

فصل

[ضمير الفصل أو العماد]

قال صاحب الكتاب: **ويتوسّطُ بين المبتدأ وخبره قبل دخولِ العوامل اللفظيّة وبعده، إذا كان الخبرُ معرفةً، أو مُضارِعًا له في امتناعِ دخولِ حرفِ التعريف عليه، كـ«أفْعَلُ من كذا» أحدُ الضمائر المنفصلة المرفوعةِ، لِيُؤْذِنَ من أوّلِ أمره بأنّه خبرٌ لا نَعْتٌ، ولِيُفِيدَ ضَرْبًا من التوكيد. ويُسمّيه البصريون فَصْلاً، والكوفيون عِمادًا، وذلك في قولك: «زيدٌ هو المنطلقُ»، و«زيدٌ هو أفضلُ من عمرٍو». وقال الله تعالى: ﴿إن**

كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[1]، وقال: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[2]، وقال: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[3]، وقال: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾[4].

ويدخل عليه لامُ الابتداء، تقول: «إن كان زيدٌ لَهو الظريفَ»، و«إن كنا لَنحن الصالحين». وكثيرٌ من العرب يجعلونه مبتدأً، وما بعده مبنيًا عليه، عن رُؤْبَةَ أنّه كان يقول: «أظُنُّ زيدًا هو خيرٌ منك»، ويقرؤون: ﴿وما ظَلَمْنَاهُمْ وَلٰكِنْ كَانُوا هُمُ الظالِمُونَ﴾[5] و﴿أنَا أقَلُّ﴾[6].

❊ ❊ ❊

قال الشارح: اعلم أنّ الضمير الذي يقع فَصْلاً له ثلاثُ شرائطَ:

أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضعِ، ويكونَ هو الأوّلَ في المعنى.

الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبرِه، أو ما هو داخلٌ على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: «إنَّ» وأخواتها، و«كَانَ» وأخواتِها، و«ظننتُ» وأخواتِها.

الثالثُ: أن يكون بين معرفتَيْن أو معرفةٍ وما قَارَبَها من النكرات.

ويُقال له: فَصْلٌ، وعِمادٌ. فالفصل من عباراتِ البصريين، كأنّه فصل الاسمَ الأوّل عمّا بعده، وآذن بتَمامه، وأن لم يبق منه بَقيّةٌ من نعتٍ، ولا بدلٍ إلّا الخبرَ لا غيرُ. والعِمادُ من عبارات الكوفيين، كأنّه عمد الاسمَ الأوّلَ، وقوّاه بتحقيق الخبر بعده.

والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادةِ الإيذان بتمام الاسم وكَمالِه، وأنّ الذي بعده خبرٌ، وليس بنعتٍ، وقيل: أُتي به ليُؤْذِن بأن الخبر معرفةٌ، أو ما قارَبَها من النكرات.

وإنّما اشتُرط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضعِ، لأنّ فيه ضربًا من التأكيد، والتأكيدُ يكون بضميرِ المرفوع المنفصل، نحوُ: «قمتُ أنَا»، و﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[7]، ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمرُ هو الأوّلَ في المعنى؛ لأنّ التأكيد هو المؤكّدُ في المعنى. ولهذا المعنى يُسمّيه سيبويه وَصْفًا كما يسمّى التأكيدَ المحضَ.

---

(١) الأنفال: ٣٢. (٢) المائدة: ١١٧.

(٣) آل عمران: ١٨٠. (٤) الكهف: ٣٩.

(٥) الزخرف ٧٦. وقراءة الرفع هي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي زيد (عبد الله بن أبي إسحاق).
انظر البحر المحيط ٨/ ٢٧؛ وتفسير الطبري ٢٥/ ٥٨؛ والكشاف ٣/ ٤٩٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ١٢٦.

(٦) من الآية: ﴿إن ترنِ أنا أقلَّ منك مالاً وولدًا﴾ [الكهف: ٣٩]، وقراءة الرفع هي قراءة عيسى بن عمر.
انظر: البحر المحيط ٦/ ١٢٩؛ والكشاف ٢/ ٤٨٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣٢/ ٣٦٧.

(٧) الأعراف: ١٩.

ولو قلت على هذا: «كَانَ زيدٌ أنتَ خيرًا منه»، أو «ظننتُ زيدًا أنتَ خيرًا منه»، لم يجز؛ لأنّ الفصل ههنا ليس الأوّلَ، فلا يكون فيه تأكيدٌ له، فأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

٤٦١ـ وكَائِنْ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ   يَرَانِي لو أُصِبْتُ هو المُصَابَا

فإنّك لو حملتَه على ظاهره، لم يجز أن يكون «هُوَ» فصلاً، لأنّ «هُوَ» ضميرُ غائبٍ، و«نِي» ضميرُ متكلّم، فلا يصحّ أن يكون تأكيدًا له، فإن حملتَه على حذفِ مضاف، كأنّه قال: «يرى مُصَابي هو المصابَا»، جاز؛ لأنّ الثاني هو الأوّلُ. وإنّما اشترط أن يكون بين المبتدأ والخبر، أو ما دخل عليهما ممّا يقتضي الخبرَ. وذلك من قِبَل أنّ الغرض به إزالةُ اللبس بين النعت والخبر، إذ الخبرُ نعتٌ في المعنى. وذلك نحوُ قولك: «زيدٌ هو القائمُ»، لأنّ الذي بعده معرفةٌ، يمكن أن يكون نعتًا لِما قبله، فلمّا جئت بـ«هُوَ» فاصلةً بَيَّنَ أنّك أردتَ الخبرَ، وأنّ الكلام قد تَمَّ به لفَصْلك بينهما، إذ الفصلُ بين النعت والمنعوت قبيحٌ.

فإن قيل: إذا كان الغرض بالفصل إنّما هو الفرق بين النعت والخبر، فما بالُه جاء فيما لا لَبْسَ فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَارِثِينَ﴾[1]، و﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[2]. ولا لَبْسَ في ذلك؛ لأنّ المضمرات لا تُوصَف؟ فالجوابُ أنّ هذا هو الأصلُ:

---

٤٦١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في خزانة الأدب ٥/٣٩٧، ٤٠١؛ والدرر ١/٢٢٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٠٠؛ وشرح شواهد المغني ص٨٧٥؛ ولم أجده في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/٥٣، ٥/١٣٩؛ ورصف المباني ص١٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/٦٣٩؛ وهمع الهوامع ١/٦٨، ٢٤٦، ٢/٧٦.

اللغة: الأباطح: ج أبطح، وهو السيل كثير الرمل والحصى.

المعنى: كثيرون على هذه الأرض يرون في مصابي مصابًا لهم، فالذين يعرفونني كثر.

الإعراب: **«وكائن»**: الواو: حسب ما قبلها، «كائن»: اسم تكثير بمعنى «كم» مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«بالأباطح»**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة مقدمة من «صديق». **«من صديق»**: «من»: حرف جر زائد، «صديق»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز لـ«كائن». **«يراني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«لو»**: حرف امتناع لامتناع. **«أصبت»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. **«هو»**: حرف فصل لا محل له من الإعراب. **«المصابا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «كائن بالأباطح... يراني»: بحسب ما قبلها. وجملة «يراني»: في محل رفع خبر. وجملة «لو أصبت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أصبت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: سيوضحه الشارح.

(١) القصص: ٥٨.   (٢) الكهف: ٣٩.

أن لا يقع الفصلُ إلاّ بعد الاسم الظاهر ممّا يُوصَف، فلمّا ثبت هذا الحكمُ للظاهر، أُجري المضمر مُجراه، وإن كانت المضمراتُ لا تُنعَت، إذ كان أصلُه المبتدأ والخبرَ، كما ذكرنا في «يَعِدُ»، و«تَعِدُ» و«نَعِدُ»: أصلُ الحذف في «يَعِدُ» لوقوع الواو بين ياء وكسرة، وباقي أخواته محمولةٌ عليه، كذلك ههنا. فلذلك تقول: «كان زيدٌ هو القائمَ»، و«كنتُ أنا القائم».

قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾(١). وتقول: «ظننتُ زيدًا هو القائمَ»، و«حسِبتُ زيدًا هو الجالسَ». قال الله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾(٢). وقال: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾(٣) من رؤيةِ القَلْب.

واعلم أنّ قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾(٤)، و﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾(٥) و﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾(٦)، يجوز أن يكون المضمر فيه فصلاً، ويجوز أن يكون تأكيدًا؛ لأنّه بعد مضمرٍ، والمضمرُ يُؤكَّد بالمضمر المرفوع إذ كَانَهُ، سواءً كان الأوّلُ مرفوعَ الموضع، أو منصوبَه، أو مجرورَه.

واعلمْ أنّ الفصل لا يظهر له حكمٌ في بابِ «إنَّ» وأخواتِها، وبابِ المبتدأ والخبر، لأنّ أخبارها مرفوعةٌ، فإذا قلت: «زيدٌ هو القائمُ»، و«إنّ زيدًا هو القائمُ»، لم يُعلَم أنّ المضمر فصلٌ أو مبتدأٌ، إلّا بالإرادة والنيّةِ. ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ، ويظهر مع الفعل، لأنّ أخباره منصوبةٌ، نحوَ قولك: «كان زيدٌ هو القائمَ»، و«ظننتُ زيدًا هو العاقلَ». فعُلم أنّ «هُوَ» فصلٌ بنصبِ ما بعده.

وإنّما وجب أن يكون بعد معرفةٍ؛ لأنّ فيه ضربًا من التأكيد، ولفظُه لفظُ المعرفة، فوجب أن يكون الاسمُ الجاري عليه معرفةً، كما أنّ التأكيد كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفةً أيضًا؛ لأنّه لا يكون ما بعده إلّا ما يجوز أن يكون نعتًا لِما قبله، ونعتُ المعرفة معرفةٌ. فلذلك وجب أن يكون بين معرفتَيْن.

وقولنا: «أو ما قَارَبَ المعرفةَ» إشارةٌ إلى بابِ «أفْعَلُ مِن كذا»؛ لأنه يقع بعد الفصل، وإن لم يكن معرفةً، وذلك لأنّه مُشابِهٌ للمعرفة من أجلِ أنّه غير مضاف.

ويمتنع دخولُ الألف واللام عليه؛ لأنّ الألف واللام تُعاقِب «مِنْ»، فلا تُجامِعها، فجرى مجرَى العَلَم، نحو: «زيد» و«عمرو» في امتناعه من الألف واللام، وليس بمضافٍ مع أنّ «مِنْ» تُخصِّصه؛ لأنّها من صلته، فطال الاسمُ بها، فصارت كالصلة للموصول، وذلك نحوُ قولك: «كان زيدٌ هوخيرًا منك»، و«حسِبتَني أنَا خيرًا منك».

---

(١) المائدة: ١١٧.
(٢) سبأ: ٦.
(٣) الكهف: ٣٩.
(٤) المائدة: ١١٧.
(٥) القصص: ٥٨.
(٦) الكهف: ٣٩.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[1]، يُقرَأ: «تحسبنّ» في الآية بالتاء والياء[2]، فمن قرأ بالتاء، فتقديرُه: لا تحسبَنَّ بُخْلَ الذين يبخلون بما آتاهم اللّهُ، ثمّ حُذف المضاف. ومَن قرأ بالياء، فـ«الذين» في موضع الفاعل، والمفعولُ الأوّلُ محذوفٌ، والتقديرُ: البخلَ هو خيرًا لهم. وحَسُنَ إضمارُه لِما في «يبخلون» من الدلالة عليه، وصار كقولهم: «مَن كَذَبَ كان شرًّا له»، أي: كان الكَذِبُ شرًّا له. ولو قلت على هذا: «ما ظننتُ أحدًا هو خيرًا منك»، لم يجز؛ لأنّه لم يأتِ بعد معرفة، وكذلك لو قلت: «ما ظننتُ زيدًا هو قائمًا»، لم يجز؛ لأن الذي بعده ليس معرفةً، ولا مُقاربًا للمعرفة.

ويجوز رفعُ ما بعد هذه المضمرات سواءً كان قبلها معرفةٌ، أو بعدها، أو لم تكن، وذلك نحوُ قولك: «ما ظننتُ أحدًا هو خيرٌ منك»، فـ«أحدًا» مفعولٌ أوّلٌ، وقولُك: «هو خيرٌ منك» مبتدأٌ وخبرٌ في موضع المفعول الثاني. وكذلك لو قلت: «ما ظننتُ زيدًا هو قائمٌ». كلُّ ذلك جائزٌ. وكذلك تقول: «زيدٌ هو القائمُ»، و«إنّ زيدًا هو العالمُ»، و«ظننتُ محمّدًا هو الشاخصُ»، و«كنتُ أنا الراكبُ»، وهو استعمالُ ناس كثير من العرب حكاه سيبويه[3].

وعَن رُؤْبَةَ أنّه كان يقول: «أظُنّ زيدًا هو خيرٌ منك» بالرفع، وحكى عيسى بن عمر أنّ ناسًا كثيرًا من العرب يقولون: **﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾**[4]، وقال قيس بن ذُرَيْح [من الطويل]:

٤٦٢ـ تُبَكّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها وكُنتَ عليها بالمَلا أنتَ أقْدَرُ

---

(١) آل عمران: ١٨٠.

(٢) القراءة بالياء هي المثبتة في النصّ المصحفيّ. وقراءة التاء هي قراءة حمزة.
انظر: البحر المحيط ٣/ ١٢٧؛ وتفسير الطبري ٧/ ٤٢٨؛ وتفسير القرطبي ٤/ ٢٩٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٨٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٢.

(٤) الزخرف: ٧٦. وقد تقدمت منذ قليل.

٤٦٢ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن ذريح في ديوانه ص٤٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٩٢ (ملا)؛ والمقتضب ٤/ ١٠٥.

اللغة: الملا: ما اتسع من الأرض.

المعنى: يصف تتبُّع نفسه للبنى بعد أن طلّقها، فيعنّف نفسه على ما كان، فيقول: لقد كنت أقدر عليها وأنت مقيم معها بالملا قبل تطليقها.

الإعراب: «**تُبكي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت. «**على لبنى**»: جار ومجرور متعلقان بـ«تبكي» وعلامة جرّ «لبنى» الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**وأنت**»: الواو: حالية، «أنت»: مبتدأ محلُّه الرفع. «**تركتها**»: فعل ماضٍ مبني على =

جاء مرفوعًا، لأنّ القافية مرفوعةٌ. والذي يُفارِق به المبتدأُ الفصلَ ههنا أنّ الضمير إذا كان مبتدأً، فإنّه يُغيِّر إعرابَ ما بعده، فيرفعُه ألبتّةَ بأنّه خبر المبتدأ، وإذا كان فصلاً، لا يُغيِّر الإعرابَ عمّا كان عليه، بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجودًا. فتقول في المبتدأ: «كان زيدٌ هو القائمُ»، ترفع «القائمَ» بعد أن كان منصوبًا، وتكون الجملةُ في موضع الخبر. وكذلك تقول: «ظننتُ زيدًا هو القائمُ»، ترفعُه أيضًا، وتكون الجملةُ في موضعِ المفعول الثاني لِـ«ظننتُ».

فأمّا إذا كان الفصلُ بين المبتدأ وخبرِه، أو بين اسم «إنَّ» وخبرِها، فإنّه لا يظهر الفرقُ بينهما من جهة اللفظ؛ لأنّ ما بعد المضمر فيه مرفوعٌ في كِلا الحالَيْن، لأنّ خبرَ المبتدأ مرفوعٌ، وخبر «إنَّ» مرفوعٌ. وإنّما يقع الفصلُ بينهما من جهةِ الحكمِ والتقدير. فإذا جعلتَه مبتدأً، كان اسمًا، فله موضعٌ من الإعراب وهو الرفعُ، بأنّه مبتدأٌ، والمبتدأُ يكون مرفوعًا. ويدلّ على ذلك أنّك لو أوقعتَ موقعَه اسمًا ظاهرًا، لكان مرفوعًا، نحوَ قولك: «كان زيدٌ غلامُه القائمُ». وإذا جعلتَه فصلاً، فقد سلبتَه معنَى الاسميّة، وابتززتَه إيّاه، وأصرتَه إلى حَيِّزِ الحروف، وألْغَيْتَه كما تُلْغِي الحروفَ، نحوَ إلغاءِ «مَا» في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[1]، فلا يكون له موضعٌ من الإعراب، لا رفعٌ، ولا نصبٌ، ولا خفضٌ، وليس ذلك بأبعدَ من إعمالِ «مَا» عَمَلَ «لَيْسَ» لَشَبَهِها بها، والقياسُ أن لا تعمل. ونظيرُ ذلك من الأسماء التي لا موضعَ لها من الإعراب الكافُ في «ذَٰلِكَ»، و«أُولَـٰئِكَ» و«رُوَيْدَكَ»، و«النَّجاءَكَ»، ونحوِ ذلك.

وربّما التبس الفصلُ بالتأكيد والبدلِ في مواضعَ، والذي يفصِل بينهما. أمّا الفرقُ بين الفصل والتأكيد، فإنّه إذا كان التأكيدُ ضميرًا، فلا يُؤكَّد به إلّا مضمرٌ، نحوَ: «قمتَ أنتَ»، و«رأيتُك أنت»، و«مررتُ بك أنت». والفصلُ ليس كذلك، بل يقع بعد الظاهر

= السكون، والتاء: فاعل محلها الرفع، وها: مفعول به محلُّه النصب. «**وكنت**»: الواو: حالية، وتجوز الاستئنافية على ما سيتضح بعد قليل، «كنت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، التاء: اسم «كان» محلُّه الرفع. «**عليها**»: جار ومجرور متعلقان بـ«أقدر» «**بالملا**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير في «عليها». «**أنت**»: مبتدأ محله الرفع. «**أقدر**»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «تُبكي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت تركتها»: حالية محلُّها النصب. وجملة «تركتها»: خبر للمبتدأ «أنت» محلُّها الرفع. وجملة «كنت أنت أقدرُ»: استئنافية على جعل الواو استئنافية، ويقوّي ذلك أن الجملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت غير مسبوق بـ«قد»، وحالية محلُّها النصب على تقدير «قد» عند الجمهور، ويؤيد ذلك أن المعنى يوحي بالحالية. وجملة «أنت أقدَرُ»: خبر «كان» محلُّها النصب.

والشاهد فيه جعل «أنت» مبتدأ، ورفع «أقدرُ» على الخبر، ولولا القافية لكان جعل «أنت» فصلاً، ونصب «أقدر» على أنّه خبر لـ«كان» أوجه.

(١) آل عمران: ١٥٩.

والمضمر، فإذا قلت: «كان زيدٌ هو القائمَ»، لم يكن «هُوَ» ههنا إلّا فصلاً لوقوعه بعد ظاهرٍ، ولو قلت: «كنتَ أنتَ القائمَ»، جاز أن يكون فصلاً ههنا، وتأكيدًا. ومن الفصل بينهما أنّك إذا جعلتَ الضمير تأكيدًا، فهو باقٍ على اسميّته، ويُحكَم على موضعه بإعرابِ ما قبله، وليس كذلك إذا كان فصلاً على ما بيّنا.

وأمّا الفصلُ بينه وبين البدل، فإن البدل تابعٌ للمُبدَل منه في إعرابه كالتأكيد، إلّا أنّ الفرق بينهما أنّك إذا أبدلتَ من منصوبٍ، أتيتَ بضميرِ المنصوب، فتقول: «ظننتُك إيّاك خيرًا من زيد»، و«حسِبتُه إيّاه خيرًا من عمرو». وإذا أكّدتَ، أو فصلتَ، لا يكون إلّا بضمير المرفوع.

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أنّ لامَ التأكيد تدخل على الفصل، ولا تدخل على التأكيد والبدل، فتقول في الفصل: «إن كان زيدٌ لَهو العاقلَ»، و«إن كنّا لَنَحْنُ الصالحين»، ولا يجوز ذلك في التأكيد والبدل؛ لأنّ اللام تفصِل بين التأكيد والمؤكَّد، والبدلِ والمبدلِ منه، وهما من تمامِ الأوّل في البيان. وقد ذهب قومٌ إلى أنّ «هُوَ» ونحوَها من المضمرات لا تكون فصلاً، وإنّما هي في هذه المواضع وصفٌ وتأكيدٌ، وهي باقيةٌ على اسميّتها. وقد بيّنّا فَسادَ ذلك بُوقوعه بعد الظاهر والمضمر، ولا يُؤكَّد به الظاهرُ، وبدخولِ لام التأكيد عليه، فاعرفه.

فصل

[ضمير الشأن أو القصّة]

قال صاحب الكتاب: **ويُقدّمون قبل الجملة ضميرًا، يسمّى ضميرَ الشأنِ والقِصّةِ، وهو المجهولُ عند الكوفيين، وذلك نحوُ قولك: «هو زيدٌ منطلقٌ»، أي: الشأنُ والحديث زيدٌ منطلقٌ. ومنه قولُه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] ويتّصِل بارزًا في قولك: «ظننتُه زيدٌ قائمٌ»، و«حسِبْتُه قام أخوك»، و«إنّه أَمَةُ اللّه ذاهبةٌ»، و«إنّه مَن يأتِنا نأتِه»، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾[2] ومستكنًا في قولهم: «ليس خَلَقَ اللّهُ مثلَه»، و«كان زيدٌ ذاهبٌ»، و«كان أنت خيرٌ منه»، وقوله تعالى: ﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾[3]، ويجيء مؤنّثًا إذا كان في الكلام مؤنّثٌ، نحوَ قوله عزّ وجلّ:**

---

(١) الإخلاص: ١.

(٢) الجن: ١٩.

(٣) التوبة: ١١٧. والقراءة: «تزيغ» هي قراءة الكسائي وابن عامر، ونافع، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٥/ ١٠٥؛ والكشاف ٢/ ٢١٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٤٩.

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾(١)، وقوله: ﴿أَوَلَمْ تكن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾(٢)، وقال [من الطويل]:

٤٦٣ـ على أنّها تَعْفو الكُلومُ [وإنّما نُوَكَّلُ بالأدنى وإنْ جَلَّ ما يَمْضي

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم إذا أرادوا ذِكْرَ جملة من الجُمَل الاسميّة، أو الفعليّة، فقد يُقدِّمون قبلها ضميرًا يكون كنايةً عن تلك الجملة، وتكون الجملةُ خبرًا عن ذلك الضمير، وتفسيرًا له. ويُوَحِّدون الضمير؛ لأنّهم يريدون الأمرَ والحديثَ، لأنّ كلَّ جملة شأنٌ وحديثٌ، ولا يفعلون ذلك إلاّ في مواضعِ التفخيم والتعظيم، وذلك قولُك: «هو زيدٌ قائمٌ»، فـ«هُوَ» ضميرٌ لم يتقدّمه ظاهرٌ. إنّما هو ضميرُ الشأن والحديثِ، وفَسَّرَه ما بعده من الخبر، وهو «زيدٌ قائمٌ»، ولم تأتِ في هذه الجملة

---

(١) الحج: ٤٦.

(٢) الشعراء: ١٩٧. و«تكن» قراءة ابن عامر والجحدري.

انظر: البحر المحيط ٧/ ٤١؛ والكشاف ٣/ ١٢٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٢٨.

٤٦٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي خراش الهذليّ في أمالي المرتضى ١/ ١٩٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٠٥، ٤١٥؛ وسمط اللآلي ص٦٠١؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٣٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢١؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٤٥٣؛ والخصائص ٢/ ١٧٠؛ والمحتسب ٢/ ٢٠٩.

الإعراب: «**على أنّها**»: «على»: حرف جر، و«أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أنَّ». والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها في محل جرّ بـ «على»، والجار والمجرور متعلّقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: القصة كائنة. «**تعفو**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو. «**الكلوم**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**وإنما**»: الواو: استئنافية، و«إنما»: كافة ومكفوفة. «**نوكل**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. «**بالأدنى**»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلّقان بـ «نوكل». «**وإن**»: الواو: حالية، و«إن»: حرف شرط جازم. «**جل**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محلّ جزم فعل الشرط. «**ما**»: اسم موصول مبني في محلّ رفع فاعل. «**يمضي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة المبتدأ والخبر: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعفو»: في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «نوكل»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب وجملة «جَلّ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط محذوفة. وجملة «يمضي...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن جلّ ما يمضي»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «على أنها» على تأنيث «القصّة»، أي: على أن القصة تعفو الكلوم.

بعائدٍ إلى المبتدأ، لأنّها هو في المعنى، ولذلك كانت مُفسِّرةً له، ويُسمِّيه الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنّه لم يتقدّمه ما يعود إليه.

فأمّا قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(١) فقد قال جماعةُ البصريين والكسائيُّ من الكوفيين: إنّ «هُوَ» ضميرُ الشأن والحديث، أُضمر ولم يتقدمه مذكورٌ، وفسّره ما بعده من الجملة. وقال الفرّاء: هو ضميرُ اسم اللّه تعالى، وجاز ذلك وإن لم يَجْرِ له ذكرٌ لِما في النفوس من ذِكْره، وكان يجيز: «كان قائمًا زيدٌ»، و«كان قائمًا الزيدان والزيدون»، فيكون «قائمًا» خبرًا لذلك الضمير وما بعده مرتفعٌ به، والبصريون لا يُجيزون أن يكون خبرُ ذلك الضمير اسمًا مفردًا؛ لأنّ ذلك الضمير هو ضميرُ الجملة، فينبغي أن يكون الخبر جملةً، كما تقول: «كان زيدٌ أخاك»، فتجعل «الأخَ» خبرًا له، إذ كان هو إيّاه، غير أنّ الخبر إذا كان مفردًا، كان مُعرّبًا، وظهر الإعرابُ في لفظه، وإذا كان جملةً، كان الإعرابُ مقدّرًا في موضعه دون لفظه. ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: «إنَّ» وأخواتِها، و«ظننتُ» وأخواتها، و«كَانَ» وأخواتها، وتعمل فيه هذه العواملُ.

فإذا كان منصوبًا، برزتْ علامتُه متّصلة، نحوَ قولهم: «ظننتُه زيدٌ قائمٌ»، و«حسبته قام أخوك»، فالهاء ضميرُ الشأن والحديثِ، وهي في موضع المفعول الأوّل، والجملةُ بعدها في موضع المفعول الثاني، وهي مُفسِّرةٌ لذلك المضمر. وتقول: «إنّه زيدٌ ذاهبٌ»، فالهاءُ ضميرُ الأمر، و«زيدٌ ذاهبٌ» مبتدأٌ وخبرٌ في موضع خبرِ الأمر.

ومثله: «إنّه أَمَةُ اللّه ذاهبةٌ»، و«إنّه مَن يأتِنا نَأتِه»، الهاء في ذلك كلّه ضميرُ الحديث، وما بعده من الجملة تفسيرٌ له في موضع الخبر، ولا يُحتاج فيها إلى عائدٍ في الجملة، لأنّها هي الضميرُ في المعنى.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾(٢)، ولا يجوز حذفُ هذه الهاء إلاّ في الشعر. لا يجوز في حال الاختيار «إنّ زيدٌ ذاهبٌ» على معنى «إنّه زيدٌ ذاهبٌ»، وقد جاء في الشعر. قال [من الخفيف]:

٤٦٤ـ إنّ مَن لَامَ في بَنِي بِنْتِ حَسّا نِ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوب

---

(١) الإخلاص: ١.

(٢) الجن: ١٩.

٤٦٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ١٠/ ٤٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١١٤؛ وشرح شواهد المغني ص٩٢٤؛ والكتاب ٣/ ٧٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٥، ١٣٩، ١٠/ ٤٣٠، ٤٤٨، ١١/ ٢٣٠.

=

وقال [من الخفيف]:

٤٦٥ـ إنّ مَن يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فيها جَآذِرًا وظِبَاءَ

= **اللغة**: بنت حسان: بنت أحد ملوك اليمن (تبابعتهم). ألمه (ألومه): أناله باللوم والتقريع. الخطوب: جمع خطب وهو الشأن صَغُر أو عظم.

المعنى: من يلمني في بنت التُّبّع حسان فألومه وأعصيه في حوادث الدهر وكروبه.

الإعراب: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، واسمها محذوف تقديره ضمير الشأن (إنّه). «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «لام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «في بني»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، متعلّقان بـ«لام». «بنت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حسان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «ألمه»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه جواب شرط جازم، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «وأعصه»: الواو: حرف عطف، «أعصِ»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة لأنه معطوف على الفعل المجزوم (ألمه)، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «في الخطوب»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أعصيه».

وجملة «إنه من لام...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «من لام ألمه» الشرطية: في محلّ رفع خبر «إنّ» وجملة «لام»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فعل الشرط وجوابه»: في محل رفع خبر للمبتدأ (من) وجملة «ألمه»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعصه»: معطوفة على جملة «ألمه» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إن من» حيث إن اسم «إنّ» هو ضمير الشأن المحذوف.

٤٦٥ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في خزانة الأدب ١/ ٤٥٧؛ والدرر ٢/ ١٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨؛ وليس في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠، ٩/ ١٥٥، ١٠/ ٤٤٨؛ ورصف المباني ص١١٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٦.

اللغة: الجآذِر: ج جُؤذُر، وهو ولد البقرة الوحشيّة. وهي هنا كناية عن الأولاد. الظباء: ج ظبية وهي الغزالة. وهي هنا كناية عن النساء.

المعنى: من يدخل الكنيسة يلق فيها أولاد النصارى الذين هم كالجآذر في دعتها، ويلق نساء النصارى اللواتي هن كالغزلان في جمالها ورشاقتها.

الإعراب: «إنَّ»: حرف مشبّه بالفعل، واسم «إنَّ» ضمير الشأن المحذوف. «مَنْ»: اسم شرط جازم، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «يدخل»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وحركه بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «الكنيسة»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «يومًا»: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بالفعل «يدخل». «يلقَ»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «فيها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يلقَ». «جآذرًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وظباءً»: الواو: حرف عطف، «ظباءً»: اسم معطوف على «جآذرًا» منصوب مثله بالفتحة.

وجملة «إنّ من يدخل... يلقَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مَنْ يدخل... يلقَ» الاسمية: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «يدخل» الفعلية: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها =

الهاء مرادةٌ، والتقديرُ: إنَّهُ، وذلك لأنّ «مَنْ» ههنا شرطٌ، ولا يعمل في الشرط ما قبله من العوامل اللفظيّة، فلذلك قلنا: إنّ الهاء مرادةٌ، وكذلك باقي أخواتها.

وإذا كان مرفوعًا متّصلاً، استكنّ في الفعل، واستتر فيه، لأنّ ضمير الفاعل، إذا كان واحدًا غائبًا، استكنّ في الفعل، نحوَ: «زيدٌ قام»، فلذلك قالوا: «ليس خَلَق اللَّهُ مثلَه»، ففي «لَيْسَ» ضميرٌ منويٌّ مستكنٌّ، لأنّ «لَيْسَ»، و«خَلَقَ» فعلان، والفعلُ لا يعمل في الفعل، فلا بدّ من اسمٍ يرتفع به، فلذلك قيل: فيه ضميرٌ.

وتقول: «كان زيدٌ قائمٌ»، و«كان أنتَ خيرٌ منه»، ففي «كَانَ» ضميرُ الأمر مستكنًا فيها، والجملةُ بعده في موضع الخبر، وهو تفسيرٌ لذلك المضمر، وكذلك باقي أخواتها. قال الشاعر [من الطويل]:

إذا مُتُّ كان الناسُ صِنْفان شامِتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ[1]

أضمر في «كَانَ» ضميرَ الشأن والحديث، وأوقع الجملةَ بعده تفسيرَه. ومنه قول الآخر [من البسيط]:

٤٦٦ـ هي الشِّفاءُ لِداءٍ لو ظَفِرتُ بها ... وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ

= من الإعراب. وجملة «يلقَ» الفعلية: لا محل لها من الإعراب، لأنها جملة جواب الشرط الجازم ولم تقترن بالفاء أو «إذا». وجملة فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر «مَنْ»، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسة... يلقَ» حيث حذف اسم «إنّ»، وهو ضمير الشأن. ولا يجوز اعتبار «مَنْ» اسمها، لأنها شرطيّة بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله. وضمير الشأن يُحذف في الشعر كثيرًا.

(١) تقدم بالرقم ١٢٣.

٤٦٦ ـ **التخريج**: البيت لهشام بن عقبة في الأزهية ص١٩١؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٨٥، ٦/ ٧٨؛ وتذكرة النحاة ص١٤١، ١٦٦؛ والدرر ٢/ ٤٢؛ ولذي الرمّة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢١؛ ولهشام أخي ذي الرمّة في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٤؛ والكتاب ١/ ٧١، ١٤٧؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٨؛ ورصف المباني ص٣٠٢؛ والمقتضب ٤/ ١٠١؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١.

اللغة: الداء: المرض. مبذول: اسم فاعل من بذل أي أعطى وجاد.

المعنى: وما مرضي إلا البين منها، وما تجود علي بوصالها فأشفى.

الإعراب: «**هي**»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «**الشفاء**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**لداءٍ**»: اللام: حرف جر، و«داءٍ»: اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر «شفاء» وهو مصدر، «**لو**»: حرف تمنٍ. «**ظفرت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل ظفرت. «**وليس**»: الواو: استئنافية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح واسمها محذوف. «**منها**»: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول مبذول. «**شفاء**»: مبتدأ مرفوع بالضمة وهو مضاف. «**النفس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**مبذول**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. =

جعل في «لَيْسَ» ضميرًا، لم يتقدّمه ظاهرٌ، ثمّ فَسَّرَهُ بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبرُه.

فأمّا قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[1]، فقد قرأ حَمْزةُ وحَفْصٌ: «كاد يزيغ» بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. وفي رفعِ «قلوب» وجهان:

أحدُهما: أنّها مرتفعةٌ بـ«تزيغ»، وفي «كَادَ» ضميرُ الأمر؛ لأنّ «كَادَ» فعلٌ، و«تزيغ» فعلٌ، والفعل لا يعمل في الفعل، فلم يكن بدٌّ من مرتفعٍ به.

الثاني: أنّها مرتفعةٌ بـ«كَادَ»، والخبرُ مقدَّمٌ، وهو «تزيغ»، والأوّلُ أجودُ؛ لأنك جعلتَ ما يعمل فيه الأوّلُ يلي الآخِرَ، وهذا لا يحسن.

قال: «وربّما أنّثوا ذلك الضمير على إرادةِ القصّة». وأكثرُ ما يجيء إضمارُ القصّة مع المؤنّث، وإضمارُها مع المذكّر جائزٌ في القياس؛ لأنّ التذكير على إضمارِ المذكّر، وهو الأمرُ والحديثُ، فجائزٌ إضمارُ القصّة والتأنيثُ لذلك.

وأمّا قوله تعالى: ﴿أو لم تكن لهم آيةٌ أن يعلمه علماءُ بني إسرائيل﴾[2]، فإنّ ابن عامرٍ وحدَه قرأ بالتاء، ورفعِ «آية»، وقرأ سائرُ السبعة بالياء، ونصبِ «آية»، فالنصبُ على خبرِ «كان» و«أنْ يعلمَه» الاسمُ. ومن قرأ بالتاء والرفع، فعلى إضمارِ القصّة، والتقديرُ: أو لم تكن القصّة أن يعلمه علماء بني إسرائيل آيةٌ. كأنّك قلت: «عِلْمُ بني إسرائيل آيةٌ»، كما تقول: «لم تكن هندٌ منطلقةٌ»، وأنتَ تريد لم تكن القصّةُ، و«أن يعلمه» مبتدأٌ، و«آيةٌ» الخبرُ، وقد تقدّم عليه، كقولهم: «تَمِيمِيٌّ أنَا»، و«مشنوءٌ مَن يَشْنَأُك». ولا يحسن أن يكون «آيةٌ» اسمَ «تَكُنْ»؛ لأنّها نكرةٌ، و«أن يعلمه» معرفةٌ، فإذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ، فالاسمُ هو المعرفةُ، والخبرُ النكرةُ، فلذلك عدل المحقّقون عن هذا الظاهر إلى إضمار القصّة. وقد ذهب بعضهم إلى أنّ «آية» اسمُ «تكن» وتأنيثَ الفعل لذلك، و«أنْ يعلمه» الخبرُ. قال: لأنّ الاسم والخبر شيءٌ واحدٌ مع أنّها قد خصّتْ بقوله: لَهُمْ. وهذا ضعيفٌ لا يكون مثلُه إلاّ في الشعر، وموضعِ الضرورة. ويُقوّي الوجهَ الأوّلَ قراءةُ الجماعة، فأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

عـلـى أنّـهـا تَـعْـفُـو الـكُـلـومُ وإنّـمـا نُوَكَّلُ بالأدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضِي[3]

= وجملة «هي الشفاء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ظفرت بها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وليس... إلخ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شفاء النفس مبذول»: في محل نصب خبر ليس.

والشاهد فيه قوله: «ليس منها شفاء النفس مبذول» فقد جعل في «ليس» ضميراً، لم يتقدمه ظاهر، ثم فسره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبره.

(١) التوبة: ١١٧. وقد تقدمت منذ قليل. (٢) الشعراء: ١٩٧. وقد تقدمت منذ قليل.

(٣) تقدم بالرقم ٤٦٣.

البيت من الحَماسة لأبي خِراشٍ الهُذَليّ، وهو من قِطْعةٍ أوّلُها:

حَمِدْتُ إلهِي بعدَ عُرْوَةَ إذْ نَجا ... خِراشٌ وبعضُ الشَّرِّ أهْوَنُ من بَعْضِ

والشاهد فيه قولُه: «على أنّها» على تأنيثِ القصّة، أي: على أنّ القصّة تعفو الكلومُ. الكلومُ: جمعُ كَلْم، وهي الجِراحُ. تعفو أي: تَدْرُسُ، من قولهم: «عَفَتِ الرِّياحُ المنزلَ»، أي: درستْه. والمرادُ: أنّ الكلوم والمَصائب قد تُنسَى، وإنّما نُوَكَّل منها بما يقرُب حدوثُه، وإن كان ما مضى منه جليلاً، فاعرفه.

فصل

[تمييز الضمير]

قال صاحب الكتاب: **والضمير في قولهم: «رُبَّهُ رَجُلاً» نكرةٌ مُبْهَمٌ يُرْمَى به من غيرِ قَصْد إلى مضمر له، ثمّ يُفسَّر كما يفسَّر العَدَدُ المبهمُ في قولك: «عشرون درهمًا». ونحوُهُ في الإبهام والتفسيرِ الضميرُ في «نِعْمَ رجلاً».**

* * *

قال الشارح: هذا الضمير كالضمير المتقدّم في احتياجه إلى ما يُفسّره، إلاّ أنّ ذلك الضمير يُفسَّر بجملةٍ، والضميرَ في «رُبَّ» يفسَّر بمفردٍ، وإنّما دخلتْ «رُبَّ» على هذا المضمر، و«رُبَّ» مختصّةٌ بالنكرات من حيث كان ضميرًا لم يتقدّمه ذكرٌ، فكان مبهمًا مجهولاً يحتاج إلى ما يُفسّره ويُبيّنه، فأشبهَ النكراتِ، فساغ دخولُها عليه لذلك.

وصار كالعدد إذا قلت: «عشرون»، أو «ثلاثون» مَثَلاً، فإنّه يُفيد مقدارًا معلومًا من غيرِ أن يدلَّ على نوعِ المعدود، فهو مبهمٌ، ولذلك فُسّر بالواحد، ليدلّ على نوع المعدود.

ونظيرُ هذا المضمر المضمرُ في «نِعْمَ»، و«بِئْسَ» في أحدِ ضربَيْ فاعلهما، فإنّه يكون مضمرًا لم يتقدّمه ذكرٌ، ثمّ يُفسَّر بالواحد المنكورِ، نحوَ: «نِعْمَ رجلاً زيدٌ»، و«بِئْسَ غلامًا عمرٌو»، وسنذكُر حكمَهما في موضعهما إن شاء الله تعالى.

فصل

[الضمير بعد «لولا»]

قال صاحب الكتاب: **وإذا كُنّي عن الاسم الواقع بعد «لَوْلاَ»، وَ«عَسَى»، فالشائعُ الكثيرُ أن يُقال: «لولا أنت»، و«لولا أنا»، و«عسيتَ»، و«عسيتُ». قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[1]، وقال: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[2]. وقد روى الثِّقاتُ عن العرب: «لولاكَ»،**

---

(١) سبأ: ٣١.

(٢) محمد: ٢٢.

و«لولايَ»، و«عساكَ»، و«عساني». قال يَزِيدُ بن أُمّ الحَكَم [من الطويل]:

٤٦٧ـ وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَى بأجْرامه من قُلَّةِ النِّيق مُنْهَوِي

وقال [من السريع]:

٤٦٨ـ [أَوْمَتْ بعينيها مِن الهَوْدَجِ] لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ

---

٤٦٧ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الحكم في الأزهية ص١٧١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢؛ والدرر ٤/ ١٧٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٣٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٢؛ والكتاب ٢/ ٣٧٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٩٢ (جرم) ١٥/ ٣٧٠ (هوا)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٩١؛ والجنى الداني ص٦٠٣؛ وجواهر الأدب ص٣٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٣؛ ورصف المباني ص٢٩٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إمّا لا)؛ والممتع في التصريف ١/ ١٩١؛ والمنصف ١/ ٧٢.

اللغة: طحت: هلكت. هوى: سقط. الأجرام: ج الجرم، وهو الجسد. القلّة. الرأس. النيق: أعلى موضع في الجبل. المنهوي: الساقط.

المعنى: يعاتب الشاعر أحد أنسبائه بقوله: كم معركة كنت فيها منتصرًا بفضل جهودي، حيث كانت الأجساد تتساقط فيها كتساقط المنهوي.

الإعراب: «وكم»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كم»: خبريّة تكثيرية، اسم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف. «موطن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والخبر محذوف، والتقدير: «كم موطن كنت فيه». «لولاي»: حرف جرّ أو حرف شرط غير جازم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ (بحسب رأي سيبويه)، وفي محلّ رفع مبتدأ (بحسب رأي الأخفش) وخبره محذوف وجوبًا. «طحت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «كما»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول مطلق، و«ما»: مصدريّة. «هوى»: فعل ماضٍ. «بأجرامه»: جار ومجرور متعلّقان بـ «هوى»، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «من قلّة»: جار ومجرور متعلّقان بـ «هوى». «النيق»: مضاف إليه مجرور. «منهوي»: فاعل «هوى» مرفوع، والياء: للإشباع. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة.

وجملة «كم موطن...»: بحسب ما قبلها. وجملة «طحت»: في محل جرّ نعت «موطن».

والشاهد فيه قوله: «لولاي» حيث اتصل الضمير (الياء) بـ «لولا»، والقياس: «لولا أنا».

٤٦٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٨٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢؛ وكتاب الصناعتين ص١١٤؛ وللعرجي في الدرر ٤/ ١٧٦؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ٢٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٣.

اللغة: أومت: أومأت أي أشارت. الهودج: مركب للنساء يوضع على ظهر البعير.

المعنى: أشارت إليّ بعينيها من الهودج، تدعوني إلى لقائها، مدّعية بأنّها لولا هذا اللّقاء لما خرجت إلى الحجّ.

الإعراب: «أومت»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «بعينيها»: الباء: حرف جرّ، و«عينيها»: اسم مجرور بالياء لأنّه مثّنى، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أومت». «من»: حرف جرّ. «الهودج»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أومت». =

وقال [من الرجز]:

يـا أبـتـا عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا[١]

وقال [من الوافر]:

ولِـي نَـفْـسٌ أقـولُ لـهـا إذا مـا تُـنـازِعُـنـي لَـعَـلِّـي أو عَـسـانِـي[٢]

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ الاسم الواقع بعد «لَوْلاَ» الظاهرَ يرتفع بالابتداء عند جماعةِ البصريين، فإذا كُنّي عنه، فينبغي أن لا يختلِف إعرابُه؛ لأنّ العامل في الحالَيْن شيءٌ واحدٌ. فكما أنّه إذا كان ظاهرًا يكون مرفوعًا بالابتداء، فكذلك إذا كُنّي عنه، يكون في محلّ رفع بالابتداء، ويكون لفظُه من الضمائر المرفوعة المنفصلة. هذا هو القياسُ، وعليه أكثرُ الاستعمال فعلى ذلك تقول: «لولا أنتَ»، و«لولا أنتُمَا»، و«لولا أنتم». قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٣]. وقال عامر بن الأكْوَع، وهو يَحْدُو برسول الله ﷺ [من الرجز]:

٤٦٩ـ لَا هُـمَّ لـولا أنـتَ مـا اهْـتَـدَيْـنَـا ولا تَـصَـدَّقْـنَـا ولا صَـلَّـيْـنَـا

= «لولاك»: حرف جرّ شبيه بالزائد، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بحرف الجرّ، وقيل: في محلّ رفع مبتدأ وخبره محذوف. «هذا»: «ها»: للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «أحجج». «العام»: بدل من «ذا» منصوب بالفتحة. «لم»: حرف جزم. «أحجج»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

وجملة «أومت»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «لولاك... لم أحجج»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لولاك» حيث اتّصل بـ «لولا» الامتناعية ضمير متصل هو الكاف، والقياس يقتضي قوله: «لولا أنت».

(١) تقدم بالرقم ٢١٣.

(٢) تقدم بالرقم ٣٦٧.

(٣) سبأ: ٣١.

٤٦٩ ـ **التخريج**: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص١٠٨؛ ولعامر بن الأكوع في المقاصد النحوية ٤/٤٥١؛ وله أو لعبد الله في الدرر ٤/٢٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٨٧؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص١٦٧؛ وهمع الهوامع ٢/٤٣.

الإعراب: «لا هُمّ»: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء المحذوف، والميم عوض من حرف النداء المحذوف. «لولا»: حرف امتناع لوجود. «أنت»: مبتدأ في محلّ رفع. وخبره محذوف تقديره: «لولا أنت موجود». «ما»: نافية. «اهتدينا»: فعل ماضٍ و«نا»: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «ولا»: الواو: حرف عطف. «لا» زائدة لتأكيد النفي. «تصدّقنا»: فعل ماضٍ و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. ولا صلّينا: معطوفة على «لا تصدّقنا» وتعرب إعرابها. =

وأمّا الكِسائيُّ، فكان يرى ارتفاعَ الاسم بعد «لولا» بفعل مضمر معناه: لو لم يكن، فعلى هذا ينبغي إذا كُنِّي عنه أن تقول: «لولا أنا»، و«لولا أنت»؛ لأنّ الفعل لم يظهر، فيتّصلَ به كنايتُه، فوجب أن يكون الضمير منفصلاً. وأمّا «عَسَى»، فهو فعلٌ من أفعالِ المقاربة، وهو محمولٌ في العمل على «كَانَ»، لاقتضائه اسمًا وخبرًا، واسمُها مشبَّهٌ بالفاعل يرتفع ارتفاعَه، كما أنّ «كَانَ» كذلك، فإذا كُنِّي عن اسم «عَسَى»، فينبغي أن يكون كالكناية عن اسم «كَانَ»، ضميرًا متّصلاً مرفوعَ الموضع، وعليه الاستعمالُ، نحوُ: «عَسَيْتُ»، و«عسيتَ»، و«عسيتُمَا»، و«عسينَا»، و«عسيتُم».

قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾[1] قُرىء بفتح السين وكسرها[2]، وهما لغتان، والفتحُ أشهرُ، إلاّ أنّه قد ورد عن العرب: «لولاكَ»، و«لولايَ». قال الثَّقفيّ [من الطويل]:

وكــم مــوطــن لــولايَ... إلــخ

وقبله:

عَدُوُّك يَخْشَى صَوْلَتِي إن لَقِيتُه   وأنتَ عَدُوِّي ليس ذاك بمُسْتَوِي

الشاهد فيه إتيانُه بضميرِ المجرور بعد «لَوْلَا»، وهي من حروف الابتداء، ومعنَى طِحْتَ: هُلكتَ، والأجرامُ: جمعُ جِرْم، وهو الجَسَدُ، والنِّيقُ: أعلى الجبل، ومُنْهَوِ: ساقِطٌ، وهو شاذٌّ لأنّ نونَ المطاوَعة إنّما تدخل فعلاً متعدّيًا، نحوَ: «كسرتُه فانْكَسَر»، و«حسرتُه فانحسر»، و«هَوَى» كما ترى لازمٌ. ومنه قول الآخر [من السريع]:

لــولاكَ هــذا الــعــامَ لــم أحْــجُــجِ

البيت لعمر بن أبي رَبِيعَةَ، وصدرُه:

أوَمَــتْ بــكَــفَّــيْــهــا مِــنَ الــهَــوْدَجِ

وكان أبو العبّاس يُنْكِر هذا الاستعمال، ويقول: إنّه خَطَأٌ. والذي استغواهم بيتُ الثَّقَفيّ، وفي قصيدته اضطرابٌ، وإنكارُ مثلِ هذا لا يحسن، إذ الثقفيُّ من أعيانِ شعراءِ

= وجملة النداء ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لولا أنت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب وجملة «أنت موجودٌ» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما اهتدينا»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا تصدقنا»: معطوفة على سابقتها. وجملة «لا صلينا»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «لولا أنت» حيث جاء ضمير الرفع المنفصل «أنت» بعد «لولا»، وهو في محلّ رفع بالابتداء.

(١) محمد: ٢٢.

(٢) قراءة الفتح هي المثبتة في النصّ المصحفيّ، وقد قرأ نافع والحسن وغيرهما بالكسر.
انظر: تفسير الطبري ٢٦/ ٣٦؛ وتفسير القرطبي ١٦/ ٢٤٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ١٩٢.

العرب، وقد روى شِعْرَه الثِّقاتُ، فلا سبيلَ إلى مَنْعِ الأخْذِ به مع أنّه قد جاء من غير جهةِ الثقفيّ نحوُ بيت عمر، وهو قوله:

لــولاكَ هــذا الــعــامَ لــم أَحْــجُــجِ

الكاف في «لولاك» مفتوحةٌ، والخطابُ لعمر، يشير إلى أنها أوْمَأتْ إليه، وقالت ذلك. ومنه قول الآخر [من الطويل]:

٤٧٠ـ أتَـطْـمَـعُ فِـيـنَـا مَـن أراقَ دِمـاءَنـا ولـولاكَ لـم يَـعْـرِضْ لأحْـسـابِـنا حَـسَـنْ

وورد عنهم أيضًا «عَساكَ»، و«عَسانِي»، قال الشاعر [من الوافر]:

ولــي نــفــسٌ أقــول لــهــا... إلــخ

البيت لعِمْرانَ بن حِطّان[1] الخارجيّ، والشاهدُ فيه اتّصالُ ضمير النصب بـ«عَسَى»، والقياسُ: «عَسَيْتُ»، فتأتي بضميرِ الرفع كما أنّ الظاهر كذلك. ودخولُ نون الوقاية في «عساني» دليلٌ على أنّ الضمير في موضع نصب. يقول: إذا نازعتْني نفسي في أمر الدنيا، خالفتُها، وقلتُ: لعليّ أتورّطُ فيها، فأكُفُّ عمّا تدعوني إليه. وقيل: المرادُ إذا نازعتُها لأحمِلَها على الأصلح لها، ثمّ سوّفتْني، قلتُ لها: لَعَلّي أقبَل هذا، وأصبِر على ما تدعوني إليه، وقبلَ هذا البيت:

ومَـن يَـقْـصِـدْ لأهْـلِ الـحـقِّ مـنـهـمْ فـإنّــي أتَّـقِـيــه بـمــا اتَّــقــانــي

---

٤٧٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٩٣؛ وجواهر الأدب ص٣٩٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إما لا).

اللغة: أراق: أسال، سفك. الحسب: الشرف.

الإعراب: «أتطمع»: الهمزة للاستفهام، «تطمع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنت». «فينا»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تطمع». «من»: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «أراق»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «دماءنا»: مفعول به، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «ولولاك»: الواو: حرف استئناف، «لولا»: حرف شرط غير جازم، والكاف في محلّ جرّ بحرف الجرّ (حسب رأي سيبويه)، وفي محلّ رفع مبتدأ (حسب رأي الأخفش) وخبره محذوف وجوبًا. «لم»: حرف جزم. «يعرض»: فعل مضارع مجزوم بالسكون. «لأحسابنا»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يعرض»، وهو مضاف، و«نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «حسن»: فاعل مرفوع بالضمّة وسكّن للضرورة.

وجملة «أتطمع...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أراق...» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لولاك لم يعرض» الشرطية: استئنافية. وجملة «لم يعرض»: جواب شرط غير جازم، إذا اعتبرنا «لولا» شرطية، أو استئنافية لا محلّ لها من الإعراب إذا اعتبرنا «لولا» جارة.

والشاهد فيه قوله: «لولاك» حيث اتّصلت الكاف بـ«لولا».

(١) في الطبعتين: «خطاب»، وهذا تحريف.

يُريد أنّ من يقصد الخَوارجَ ويُخالِفها، أُدافِعه، وأُحارِبه، وأتَّقِيه. ومن ذلك قولُ رُؤْبَةَ [من الرجز]:

يــا أبَــتَــا عَــلَّــكَ أو عَــسَــاكَــا

وقبلــه:

تَــقُــول بِــنْــتِــي: قَــد أَنَــى أنــاكَــا

الشاهد فيه «عساكا»، ووضعُ ضمير النصب موضعَ ضمير الرفع. والمعنى: إنّه قد حان وقتُ رَحيلكَ في طَلَبِ الرزق، وقولُه: «عَلَّكَ»، أي: لَعَلَّكَ إن سافرتَ أصبتَ مُلْتَمَسَك.

* * *

قال صاحب الكتاب: **واختُلف في ذلك. فمذهبُ سيبويه[1]، وقد حكاه عن الخليل ويونسَ أنّ الكاف والياءَ بعد «لولا» في موضع الجرّ، وأنّ لـ«لولا» مع المكنّى حالاً ليس له مع المظهر، كما أنّ لـ«لَدُنْ» مع «غُدْوَةٍ» حالاً ليس له مع غيرها. وهما بعد «عسى» في محلّ النصب بمنزلتهما في قولك: «لَعَلَّكَ»، و«لَعَلِّي». ومذهبُ الأخفش أنّهما في الموضعَيْن في محلّ الرفع، وأنّ الرفع في «لولا» محمولٌ على الجرّ، وفي «عسى» على النصب، كما حُمل الجرّ على الرفع في قولهم: «ما أنا كأنْتَ»، والنصبُ على الجرّ في مواضعَ.**

* * *

قال الشارح: لمّا ورد عنهم «لَوْلايَ»، وَ«لَوْلاكَ»، و«عساكَ»، و«عساني»، وليست هذه الكناياتُ من ضمائرِ المرفوع، والموضعُ موضعُ رفع، تَشعَّب فيه أراءُ الجماعة.

فذهب سيبويه إلى أنّ موضعَ الضمير في «لولايَ»، و«لولاكَ» خفضٌ، وحكاه عن الخليل ويونسَ، واحتجّ بأنّ الياء والكاف لا يكونان علامةَ مضمرٍ مرفوعٍ، وأنّ «لَوْلَا» في عَمَلِها الخفضَ مع المكنّى، وإن كانت لا تعمله مع الظاهر بمنزلةِ «عَسَى» في عملها النصبَ مع المكنّى، نحوِ: «عساك»، و«عساني»، وإن كان عملُها مع الظاهر الرفعَ، فَلِـ«عسىٰ»، ولـ«لَوْلَا» مع المضمر حالٌ تُخالِف الظاهرَ. كما أنّ لـ«لَدُنْ» مع «غُدْوَةٍ» حالاً ليست مع غيرها. ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرَها. والمرادُ أنّه غيرُ مستنكَر أن يكون للحرف عملٌ في حالٍ، لا يكون له في حالٍ أُخرى. وحاصلُه إبرازُ نظيرٍ ليقعَ الاستئناسُ به. ومن ذلك «لَاتَ» من قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[2]، فإنّها تعمل في الأحيان عَمَلَ «لَيسَ»، ومع غيرها لا يكون لها عملٌ.

فإن قيل: إذا جعلتم «لَوْلَا» خافضة، وحروفُ الخفض جيء بها لإيصالِ[3] الأفعال

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) ص: ٣.

(٣) في الطبعتين: «لاتصال»، وهذا تحريف.

إلى الأسماء، فـ«لَوْلَا» وُصلةٌ لِماذا؟ فالجوابُ أنّ حروف الجرّ قد تقع زوائدَ في موضعِ ابتداء، وذلك نحوُ قولهم: «بحَسْبِكَ زيدٌ»، والمرادُ: حسبُك زيدٌ، وقولِهم: «هل من أحدٍ عندك؟» والمرادُ: هل أحدٌ عندك؟ فموضعُ الحرفَيْن رفعٌ بالابتداء وإن كانا عمِلا الخفضَ، فكذلك «لَوْلَا» إذا عملت الجرَّ، صارت بمنزلة الباء في «بحسبك زيدٌ». و«مِنْ» في «هل من أحد عندك» غيرَ متعلّقة بشيء، وموضعُها رفعٌ بالابتداء، والخبرُ مقدّرٌ محذوفٌ كما كان مع الرفع.

وقال الأخفش ـ وهو قول الفرّاء ـ: إنَّ الكاف والياء في «لولاك» و«لولاي» في موضعِ رفع، واحتجّ بأنّ الظاهر الذي وقعت هذه الكناياتُ موقعَه مرفوعٌ.

قال: وإنّما علامةُ الجرّ دخلتْ على الرفع ههنا، كما دخلت علامةُ الرفع على الجرّ في قولهم: «ما أنا كأنتَ». و«أنتَ» من علاماتِ المرفوع، وهو ههنا في موضعِ مجرور، وكذلك الكافُ والياءُ من علاماتِ المجرور، وهما في «لولاي»، و«لولاك» من علاماتِ المرفوع، ويُؤيِّد ذلك أنّك تجد المكنّى يستوي لفظُه في الخفض والنصب، فتقول: «ضربتُك»، و«مررت بك»، ويستوي أيضًا في الرفع والنصب والخفض، فتقول: «ضَرَبَنَا»، و«مَرَّ بنا»، و«قُمْنَا» فتكون النونُ والألف علامةَ المنصوب والمجرور والمرفوع. وإذا كان كذلك، جاز أن تكون الكافُ في موضعِ «أنتَ»، و«أنتَ» في موضع الكاف، ويُفرَّقَ بين إعرابهما بالقَرائن، ودَلالاتِ الأحوال، وقد ردّ سيبويه هذه المقالةَ، فقال: لو كان موضعُ الياء والكاف في «لولاي»، و«لولاك» رفعًا، وأنّ كنايةَ الرفع وافقتِ الجرَّ كما وافقه النصبُ إذا قلت: «معك»، و«ضَرَبَكَ»؛ لفُصِلَ بينهما في المتكلّم، فكنتَ تقول في الرفع: «لولاني»، وفي الجرّ: «لولايَ»، كما تقول في النصب: «ضَرَبَنِي»، وفي الجرّ: «مَعِي»، فاعرفه.

وأمّا «عساك»، و«عساني»، ففيه ثلاثةُ أقوال:

أحدُها: قولُ سيبويه[1]، وهو أنّ «عَسَى» بمنزلةِ «لَعَلَّ» ينتصب بعدها الاسمُ، والخبر محذوفٌ مرفوعٌ في التقدير، كما أنّ «عَلَّكَ» خبرُها محذوفٌ مرفوعٌ في التقدير، والكافُ اسمُها، وهي منصوبةٌ. والذي يدلّ على أنّ الكاف في «عساك» منصوبةٌ أنّها ليست من ضمائر الرفع، ويدخل عليها نونُ الوقاية في قولِ عِمْران:

لـعـلّـي أو عـسـانـي[2]

والنون والياء فيما آخِره ألفٌ لا تكون إلّا للنصب.

والثاني: وهو قول الأخفش، أنّ الكاف والنون والياء في موضعِ رفع، وأنّ لفظ النصب استعير للرفع كما استعير له لفظُ الجرّ في «لولاي» و«لولاك».

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) تقدم بالرقم ٣٦٧.

والثالث: قول أبي العبّاس المبرد، وهو أنّ الكاف والنون والياء في موضع نصب بأنّها خبرُ «عسى»، وأنّ اسمها مضمرٌ فيها مرفوعٌ. وجعله كقولهم: «عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤُسًا»[1]، إلاّ أنّه قُدّم الخبر؛ لأنّها فعلٌ، ونُوِيَ الاسم للعلم به، كما قالوا: «لَيْسَ إلاّ»، فاعرفه.

فصل

[نون الوقاية]

قال صاحب الكتاب: **وتُعمَد ياءُ المتكلّم إذا اتّصلتْ بالفعل بنونٍ قبلها صَوْنًا له من أخِي الجرّ. وتُحمَل عليه الأحرفُ الخمسة لشَبَهها به، فيقال: «إنَّنِي»، وكذلك الباقيةُ، كما قيل «ضَرَبَنِي»، وَ«يَضْرِبُنِي». وللتضعيف مع كثرةِ الاستعمال جاز حذفُها من أربعةٍ منها في كلّ كلام، وجاء في الشعر «لَيْتِي»؛ لأنّها منها قال زيدُ الخَيْل [من الوافر]:**

كـمُـنْـيـةِ جـابِـرٍ إذْ قـالَ لَـيْـتِـي ... أُصـادِفُـه وأفـقِـدُ بَـعْـضَ مـالِـي[2]

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ضمير المنصوب إذا كان للمتكلّم، واتّصل بالفعل، نحوَ: «ضَرَبني»، و«خاطَبَني»، و«حَدَّثَني»، فالاسمُ إنّما هو الياءُ وحدَها، والنونُ زيادةٌ. ألا تراها مفقودةً في الجرّ من نحوِ «غلامي»، و«صاحبي»، والمنصوبُ والمجرورُ يستويان.

وإنّما زادوا النونَ في المنصوب إذا اتّصل بالفعل وِقايةً للفعل من أن تدخله كسرةٌ لازمةٌ. وذلك أنّ ياء المتكلّم لا يكون ما قبلها إلّا مكسورًا إذا كان حرفًا صحيحًا، نحوَ: «غلامي»، و«صاحبي». والأفعالُ لا يدخلها جرٌّ، والكسرُ أخو الجرّ؛ لأنّ مَعْدِنَهما واحدٌ، وهو المَخْرَجُ، فلمّا لم يدخل الأفعالَ جرٌّ، آثروا أن لا يدخلها ما هو بلفظه ومن مَعْدِنه خوفًا وحِراسةً من أن يتطرّق إليها الجرُّ، فجاؤوا بالنون مزيدةً قبل الياء، ليقع الكسرُ عليها، وتكون وِقايةً للفعل من الكسر. وخصّوا النونَ بذلك، لقُرْبها من حروف المدّ واللين، ولذلك تُجامِعها في حروف الزيادة، وتكون إعرابًا في «يفعلان»، و«تفعلان»، و«يفعلون»، و«تفعلون»، و«تفعلين»، كما تكون حروفُ المدّ واللين إعرابًا في الأسماء الستّة المعتلّة من نحوِ قولك: «أخوك»، و«أبوك»، وأخواتِهما، وفي التثنية والجمع؛ ولأنّ هذه النون قد

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٨/ ٣٨٦، ٩/ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٢ (جبأ)، ٥/ ٣٨ (غور)، ٦/ ٢٣ (بأس)، ١٥/ ٥٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢/ ١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.

والغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بُؤس، وهو الشِّدَّة. والمثل قالته الزَّبّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ومعناه: لعلَّ الشرّ يأتيكم من قِبَل الغار. يضرب مثلاً للرجل يُخبِر بالشرّ فيُتَّهم به.

(٢) تقدم بالرقم ٤٤٥.

تكون علامةَ إضمار، فكرهوا أن يأتوا بحرفٍ غيرِ النون، فيخرجَ عن علامات الإضمار.

فإن قيل: فلِمَ زِدتموها فيما آخِرُه ألفٌ من الأفعال، نحو: «أعطاني»، و«كساني»، والكسرُ لا يكون في الألف؟ قيل: لمّا لزمت النونُ والياءُ في جميع الأفعال الصحيحة لِما ذكرناه، صارت كأنّها من جملةِ الضمير، فلم تُفارِقها لذلك، مع أنّ الحكم يُدار على المَظِنّة لا على نفس الحِكْمة، والياءُ مظنّتُه كسرُ ما قبلها، والذي يدلّ على أنّ النون مزيدةٌ لِما ذكرناه أنّ هذا الضمير إذا اتّصل باسمٍ، لم تأت فيه بنون الوقاية، نحو: «الضاربي»، و«الشاتمي»، فالياء ههنا في محلِّ نصبٍ، كما تقول: «الضاربُ زيدًا»، ولم تأت معه بنون الوقاية؛ لأنّه اسمٌ يدخله الجرُّ، فلمّا كان الجرُّ ممّا يدخله، لم يمتنع ممّا هو مقاربٌ له.

فإن قيل: فهلّا حُرست الأفعالُ من الكسر في مثلِ «اضْرِبِ الرجلَ». قيل: الكسرةُ هٰهنا عارضةٌ لالتقاء الساكنين، فلا يُعْتَدّ بها موجودةً، ألا ترى أنّك لا تُعيد المحذوفَ لالتقاء الساكنين في مثل: «رَنَتِ المرأةُ»، و«بَغَتِ الأَمَةُ»، وإن كان أحدُ الساكنين قد تَحرّك، إذ الحركةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنين.

وقد أدخلوا هذه النون مع «إنَّ» وأخواتها، فقالوا: «إنَّنِي»، و«أنني»، و«كَأَنَّنِي»، و«لكِنَّنِي»، و«لَعَلَّنِي» و«لَيْتَنِي»، لأنّها حروفٌ أشبهتِ الأفعالَ، وأُجريت في العمل مُجراها، فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعلَ.

وقد جاءت محذوفةً، وأكثرُ ذلك في «إنَّ»، و«أنَّ»، و«لكِنَّ»، و«كَأَنَّ»، فقالوا: «إنّي»، و«أنّي»، و«لكِنّي»، و«كَأَنّي»، وإنّما ساغ حذفُ النون منها لأنّه قد كثُر استعمالُها في كلامهم، واجتمعت في آخِرها نوناتٌ، وهم يستثقلون التضعيف، ولم تكن أصلاً في لحاقِ هذه النون لها، وإنّما ذلك بالحمل على الأفعال، فلاجتماع هذه الأسباب سوّغوا حذفَها. وقد حذفوها من «لَعَلَّ»، فقالوا: «لَعَلّي»؛ لأنّه، وإن لم يكن آخِرُه نونًا؛ فإنّ اللام قريبةٌ من النون، ولذلك تُدْغَم فيها في نحو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[1]، فأُجريت في جواز الحذف مجراها.

وأمّا «لَيتَ»، فلمّا لم يكن في آخِرها نونٌ، ولا ما يُشْبِه النونَ؛ لزمتها النونُ، ولم يجز حذفُها إلّا في ضرورة الشعر.

فأمّا قوله [من الوافر]:

كمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قال لَيْتِي ... إلخ

البيت لزيدِ الخَيْلِ، وهو زيدُ بن مُهَلْهِل بن يزيد بن مُنْهِب الطائيّ، وكان شاعرًا مُجيدًا، قدم على النبيّ ﷺ في وَفْدِ طيّىءٍ سنةَ تسعٍ، فأسلمَ، وسمّاه النبيُّ ﷺ: زيدَ الخَيْر، وقال: ما وُصف لي أحدٌ في الجاهليّة إلّا رأيتُه دون ما وُصف غيرك، وقبله:

تَمَنّى مَزْيَدٌ زيدًا فلاقى ... أَخا ثِقَةٍ إذا اخْتَلَفَ العَوالي

---

(١) النساء: ٤٠.

ومَزْيَدٌ رجلٌ من بني أسَد كان يتمنّى أن يلقى زيدَ الخيل، فلَقِيَه زيدُ الخيل، فطعنه، فهرب منه. وقوله: «كمُنْيَة جابرٍ». يريد أنّ مزيدًا تمنّى أن يلقاه كما تمنى جابرٌ، وكلاهما لقي منه ما يكرَه. والشاهد في البيت حذفُ النون من «لَيْتِي» ضرورةً، شبّهها بأخواتها، يصف أنّ مزيدًا تمنّى لقاءه، فكان تَمَنِّيه عليه كمنيةِ جابر.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وقد فعلوا ذلك في «مِنْ»، و«عَنْ» و«لَدُنْ»، و«قَطْ»، و«قَدْ» إبقاءً عليها من أن تُزيل الكسرةُ سكونَها. وأمّا قوله [من الرجز]:**

قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[1]

فقال سيبويه[2] **لمّا اضطُرّ شَبَّهَه بـ«حَسْبي»، وعن بعضِ العرب: «مِنِي» و«عَنِي»، وهو شاذّ. ولم يفعلوه في «عَلَيّ»، و«إلَيّ»، و«لَدَيَّ»، لأَمْنِهم الكسرة فيها.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «مِنْ»، و«عَنْ»، من الحروف المبنيّة على السكون، و«لَدُن»، و«قَطْ»، و«قَدْ» بمعنى «حَسْبُ» أسماءٌ مبنيّةٌ أيضًا على السكون، ومن الحروف والأسماء ما هو متحرّكٌ بحركةِ بناء، أو إعرابٍ. وياء المتكلّم يكون ما قبلها متحرّكًا مكسورًا، فكرهوا اتّصال الياء بهذه الكِلَم، فتُكسَر أواخرُها لها، فتلتبِس بما هو مبنيٌّ على حركة، أو بما هو معربٌ من الأسماء التي على حرفَيْن من نحو: «يَدٍ»، و«هَنٍ»، فجاؤوا بالنون حِراسةً لسكونِ هذه الكلم، وإيثارًا لبَقاء سكونها، لئلاّ يقعوا في بابِ «اللبْس»، فلذلك قالوا: «مِنّي»، و«عَنّي»، و«لَدُنّي»، و«قَطْني»، و«قَدْني»، فكان لفظُ المجرور هنا كلفظ المنصوب.

فأمّا قوله [من الرجز]:

قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

البيت لأبي بَحْدَلَةَ، وبعده:

ليس الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

والشاهد فيه حذفُ النون من «قَدِي»، تشبيهًا لها بـ«حَسْبِي»، إذ كان معناهما واحدًا، وإثباتُها هو المستعمل، لأنّها في البناء ومضارَعةِ الحروف بمنزلة «مِنْ»، و«عَنْ»، فألزموها النونَ قبل الياء، لئلا يُغيَّر آخِرُها عن السكون. والمراد بأبي خُبَيْب عبدُ الله بن الزُّبَيْر، وكان مكنًّى بابنٍ له اسمُه خبيبٌ، وثنّاه لأنّه أراده ومُصْعبًا. وغلّب أبا خبيب لشُهْرته كما قيل: «العُمَران». ومن قال الخُبَيْبِينَ بلفظ الجمع، فإنّه أراد عبد الله وشِيعَتَه. يصف رَغْبَتَه عن عبد الله وأخيه إلى عبد الملك بن مَرْوانَ، وقد جاء عن

---

(١) تقدم بالرقم: ٣٥٦.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٧١.

بعض العرب: «مِنِي»، و«عَنِي» بحذف نون الوقاية. أنشد بعضهم [من الرمل]:

٤٧١ـ أيُّهَا السائلُ عنهم وعَنِي لَستُ من قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِي

وهو قليل في الاستعمال، وإن كان القياسُ لا يأباه كلَّ الإباء من حيث كانت حروفًا، والحروفُ قد تأتي بالنون والياء، نحوُ: «مِنِّي» و«عَنِّي»، وقد تأتي بالياء وحدَها، نحو: «بِي» و«لِي»، فلذلك حَذَفَها مَنْ حذف حملاً لها على غيرها من الحروف.

فأمّا ما في آخِره ألفٌ من الحروف، والأسماء غير المتمكّنة، نحو: «عَلَى»، و«إلى»، و«لَدَى»، فإنّهم لم يأتوا فيها بالنون إذا أضافوها إلى ياء النفس، وإن كانت أواخرُها ساكنةً، كما أتوا بها مع «مِنْ»، و«عَنْ»، و«قَطْ»، و«قد» حيث قالوا: «منّي»، و«عنّي»، و«قطني»، و«قدني» من قوله [من الرجز]:

امتَلأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِي(١)

وذلكَ من قِبَل أنّهم إنّما أتوا بنون الوقاية في «مِنّي»، و«عَنّي» حِراسةً لسكونهما، وشَحًّا عليه أن يذهب؛ لأنّ ياء النفس تَكْسِر ما قبلها، وهٰهنا ألفٌ تنقلِب مع المضمر ياءً، والألفُ والياء لا تُكسَران لياء النفس، ولا تزولان عن السكون معها، أمّا الألفُ فلتعذُّرِ تحريكها، وأمّا الياء فالادّغامُ يُحصِّنها من التحريك، فاستغنوا عن النون التي تكون وقايةً للكسرة لذلك.

---

٤٧١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٩٠؛ وتخليص الشواهد ص١٠٦؛ والجنى الداني ص١٥١؛ وجواهر الأدب ص١٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٨٠، ٣٨١؛ ورصف المباني ص٣٦١؛ والدرر ١/ ٢١٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٦؛ وشرح التصريح ١/ ١١٢؛ وشرح ابن عقيل ص٦٣؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

اللغة: قيس: هو قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد.

الإعراب: «**أيّها**»: «أيّ»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. و«ها»: للتنبيه. «**السائل**»: نعت «أيّ» مرفوع بالضمّة. «**عنهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«السائل». «**وعني**»: الواو: حرف عطف، «عني»: جار ومجرور معطوفان على «عنهم». «**لست**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع اسم «ليس». «**من قيس**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليس». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**قيس**»: معطوف على اسم «ليس» مرفوع. «**مني**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليس»؛ أو «قيس»: مبتدأ، و«مني»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ (قيس).

وجملة «أيّها السائل...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لست من قيس»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا قيس مني» الاسمية: معطوفة على جملة «لست من قيس»، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عني» و«مني» حيث حذف النون للضرورة الشعريّة، والقياس «عنّي» و«منّي».

(١) تقدم بالرقم ٣٥٥.

أسماء الإشارة

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: «ذا» للمذكّر، ولمثنّاه «ذَانِ» في الرفع، و«ذَينِ» في النصب والجرّ، ويجيء «ذانِ» فيهما في بعضِ اللغات، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[1]، و«تَا»، و«تِي»، و«تِهْ»، و«ذِهْ» بالوصل، وبالسكون، و«ذِي» للمؤنّث، ولمثنّاه «تانِ»، و«تَينِ». ولم يُثَنَّ من لغاته إلاّ «تَا» وحدَها. ولجَمْعهما جميعًا «أُولاء» بالقَصْر، والمَدّ مستويًا في ذلك أولو العَقْل وغيرُهم. قال جَرِيرٌ [من الكامل]:

٤٧٢ ـ ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... والعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيّامِ

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الضرب من الأسماء هو البابُ الثاني من المبنيّات، وهي

---

(١) طه: ٦٣.

٤٧٢ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٩٩٠ (وفيه «الأقوام» مكان «الأيام»)؛ وتخليص الشواهد ص١٢٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٨؛ وشرح شواهد الشافية ص١٦٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ (أولي)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٠٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٣؛ وشرح ابن عقيل ص٧٢؛ والمقتضب ١/ ١٨٥.

اللغة: ذمّ: ضد مدح. اللوى: اسم موضع.

المعنى: لا تمدح منزلة بعد منزلة اللوى، ولا عيشًا بعد عيش تلك الأيّام التي انقضت في ذلك المكان، أي: لا منازل ترضيه ولا عيش يحلو له إلاّ في منزلة اللوى ومع أهلها.

الإعراب: **«ذمّ»**: فعل أمر مبني على السكون، وقد حُرّك بالفتح منعاً من التقاء ساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«المنازل»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«بعد»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «ذمّ»، أو بمحذوف حال من «المنازل»، وهو مضاف. **«منزلة»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«اللوى»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. **«والعيش»**: الواو: حرف عطف، و«العيش»: معطوف على «المنازل». **«بعد»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «ذمّ»، أو بمحذوف حال من «العيش»، وهو مضاف. **«أولئك»**: اسم إشارة مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«الأيّام»**: بدل من «أولئك» مجرور.

وجملة «ذُمّ»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أولئك الأيّام» حيث أشار بـ «أولاء» إلى جمع غير العاقل، وهو «الأيّام»، ممّا يدل على جواز ذلك. والغالب أن يستعمل للعاقل.

الأسماءُ التي يشار بها إلى المسمّى، وفيها من أجلِ ذلك معنى الفعل، ولذلك كانت عاملةً في الأحوال، وهي ضربٌ من المبهم. وإنّما كانت مبنيّةً لتضمُّنها معنى حرفِ الإشارة. وذلك أنّ الإشارة معنًى، والموضوع لإفادةِ المعاني إنّما هي الحروفُ، فلما استُفيد من هذه الأسماء الإشارة، عُلم أنّ للإشارة حرفًا تَضمَّنه هذا الاسم، وإن لم يُنْطَق به، فبُني كما بُني «مَنْ»، و«كَمْ» ونحوُهما. وقال قومٌ: إنّما بُني اسمُ الإشارة لشَبَهه بالمضمر، وذلك لأنّك تشير به إلى ما بحَضْرتك ما دام حاضرًا، فإذا غاب، زال عنه ذلك الاسمُ. والأسماءُ موضوعة للزوم مسمَّياتها، ولمّا كان هذا غيرَ لازم لِما وُضع له؛ صار بمنزلة المضمر الذي يُسمَّى به إذا تقدّم ظاهرٌ، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك، فهو اسمٌ للمسمّى في حال دون حال، فلمّا وجب بناءُ المضمر، وجب بناء المبهم كذلك.

ويقال لهذه الأسماء: مبهماتٌ؛ لأنّها تشير بها إلى كلّ ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتُلْبِس على المخاطب، فلم يدر إلى أيّها تشير، فكانت مبهمةً لذلك. ولذلك، لزمها البيانُ بالصفة عند الإلباس.

ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجارحةٍ أو ما يقوم مقامَ الجارحة، فيتعرّفُ بذلك، فتعريفُ الإشارة أن تخصِّص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسّةِ البَصَرِ، وسائرِ المعارف هو أن تختصّ شخصًا يعرفه المخاطبُ بقلبه، فلذلك قال النحويّون: إنّ أسماء الإشارة تتعرّف بشيئَيْن: بالعين وبالقلب.

فـ«ذا» إشارةٌ إلى مذكّرٍ، وهو ثُلاثيٌّ، ووزنُه «فَعْلٌ» ساكنَ العين محذوفَ اللام، وألفُه منقلبةٌ عن ياء، فهو من مضاعَفِ الياء من بابِ «حَيِيتُ»، و«عَيِيتُ». هذا مذهبُ البصريين، قالوا: أصلُه: «ذَيٌّ» على لفظِ «حَيٍّ»، و«عَيٍّ»، ثمّ حُذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي «ذَيْ» ساكن الياء، فقُلبت ياؤه ألفًا، لئلّا يُشْبِه الأدواتِ، نحو: «كَيْ»، و«أَيْ».

فإن قيل: فمن أَيْنَ زعمتم أنّ ألفَه منقلبةٌ عن ياء؟ وهلّا كانت أصلاً، لبُعْدها من التمكّن، وعدم اشتقاقِها كما قلتم ذلك في أَلِف «مَتَى» و«لَدَى»، و«إذا» ونحوها من الأسماء غير المتمكّنة. فالجوابُ: أنّهم قد قالوا في «ذَا»: «ذا»، فأمالوها، حكاه سيبويه، فدلّ أنّها من الياء. وذهب قومٌ إلى أنّها من الواو، قالوا: لأنّ بابَ «شَوَيْتُ»، و«لَوَيْتُ» أكثرُ من بابِ «حَيِيتُ» و«عَيِيتُ». والأوّلُ أقيسُ لمجيء الإمالة فيها.

فإن قيل: ولِمَ حكمتم عليها بأنّها من ذواتِ الثلاثة؟ وهلّا كانت ثُنائيّةً كـ«منْ»، و«كَمْ». قيل: لأنّ «ذَا» اسمٌ منفصلٌ قائمٌ بنفسه، قد غلب عليه أحكامُ الأسماء الظاهرة، نحو وَصْفه، والوصف به، وتثنيته، وتحقيره. فلمّا غلب عليه شَبَهُ الأسماء المتمكّنة، حُكم عليه بأنّه ثُلاثيٌّ كالأسماء المتمكّنة. وقد جعله بعضُهم من الأسماء الظاهرة، وهو القياسُ، إذ لا يفتقر إلى تقدُّم ظاهرٍ، فيكونَ كنايةً عنه.

فإن قيل: فهلّا كان ممّا أُضمر على شريطةِ التفسير، ويكون ما بعده من النعت بيانًا له، كما فُسّر المضمر بالظاهر في قولك: «أَكْرَمَني، وأكرمتُ زيدًا». قيل: لو كان كذلك، لزم نعتُه، ولم يجز أن لا تذكره. ألا تراك تقول: «هذا زيدٌ»، و«رأيتُ هذا»، فلا تأتي له بصفةٍ، إنّما تأتي بها إذا التبس للإيضاح، فلذلك كان القياس أن يكون ظاهرًا.

وقد أشكل أمرُه على قوم، فجعلوه قِسْمًا ثالثًا بين الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ لأنّ له شَبَهًا بالظاهرة، وشبهًا بالمضمرة. فمن حيث كانت مبنيّةً، ولم يُفارِقها تعريفُ الإشارة، كانت كالمضمرة، ومن حيث صُغّرت، ووُصفت، ووُصف بها، كانت كالظاهرة.

وذهب الكوفيون[1] إلى أنّ الاسم إنّما هو الذالُ وحدها، والألف مزيدةٌ لتكثير الكلمة، قالوا: والدليلُ على ذلك قولُهم في التثنية: «ذَانِ»، و«ذَيْنِ»، فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامَها في التكثير. وهذا فاسدٌ لقولهم في التحقير: «ذَيَّا»، فأعادوه إلى أصله، وهذا شأنُ التصغير. وأمّا ذَهابُ ألفه في التثنية، فلم يكن لِما ذكروه من الاستغناء عنه بحرف التثنية، إنّما حذفُه لالتقائه مع حرف التثنية، فحُذف لالتقاء الساكنين. ولم يقلبوه كما قلبوه في «رَحَيان»، لبُعده من التمكّن، وعدمِ تصرُّفه.

فإن قيل: الزيادة في حال التصغير لا تدلّ على أنّ ذلك أصلٌ فيها، فإنّا لو سمّينا بـ«قَدْ» أو «هَلْ» ونحوهما ممّا هو على حرفَيْن، ثمّ صغّرناه، لزِدْنا فيه ما لم يكن له، فكذلك اسمُ الإشارة لمّا كان على حرفَيْن، وصغّرناه، زدنا فيه زيادةً، كمّلتْ له بناء التصغير. قيل: نحن إذا سمّينا بـ«قَدْ» وأشباهِه، فإنّا ننقُله من الحرف إلى الاسم، فإذا صغّرناه، فإنّما نُصغّره على أنه اسمٌ، فوجب أن نجتلِب له حرفًا، يوجِبه الاسميّةُ. وإذا صغّرنا «ذا» ونحوَه من أسماء الإشارة، فإنّما نصغّره، وهو على معناه من الاسميّة الذي وُضع له، على أنّه لو ذهب ذاهبٌ إلى أنّ «ذا» ثُنائيٌّ، وليس له أصلٌ في الثلاثيّة، نحوَ: «مَنْ»، و«كَمْ» في المبهمة، وأنّ ألفه أصلٌ كالألف في «لَدى» و«إذَا»، لم أرَ به بأسًا لعدم اشتقاقه، وبُعْدِه عن التصرّف.

والذي يُؤيّد ذلك أنّك لو سمّيت بـ«ذا»، لقلت: «هذا «ذاءٌ»، فتزيدها ألفًا أخرى، ثمّ تقلِبها همزةً لاجتماعِ الألفَيْن، كما تقول: «لاءٌ»، إذا سمّيت بـ«لا». ولو كان أصلُها الثلاثيّة، ولامُها ياءً، لكنت تقول إذا سمّيت به: «هذا ذايٌ»، فتأتي بالياء الأصليّة، ولا تقلبها لوقوعها بعد ألفٍ أصليّةٍ، كما تقول: «زايٌ»، و«رايٌ». فأمّا الإمالة، فإنّما ساغت فيه، لأنّ الألف قد تنقلب ياء في «ذِي»، فإذا ثنّيتَه، قلت: «ذَانِ» في الرفع. وهذه الألفُ علامةُ الرفع، وقد انحذفت ألفُ الأصل لالتقاء الساكنين، دلّ على ذلك انقلابُها في النصب والجرّ من نحو: «رأيت ذَيْنِ»، و«مررت بذَيْنِ».

---

(١) انظر المسألة الخامسة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصرين والكوفين». ص٦٦٩ ـ ٦٧٧.

وقد اختلف النحويّون في هذه التثنية، فذهب قومٌ إلى أنّها تثنيةٌ صِناعيّةٌ، والنونُ عوضٌ من الحركة والتنوين، كما كانت في قولك: «الزيدان»، و«العمران» كذلك، وإن كان الواحدُ مبنيًا لا حركةَ ولا تنوينَ فيه؛ لأنّه بالتثنية فَارَقَ الحرفَ، وعاد إلى حكم التمكّن، فقُدّر فيه في التثنية الحركةُ والتنوينُ، فصارت النونُ عوضًا منهما.

وقال آخرون: إنّ النون في «هذَانِ»، و«هذَيْن» عوضٌ من الألف الأصليّة حين حُذفت في التثنية لالتقاء الساكنين.

وذهب آخرون إلى أنّها ليست تثنيةً صناعيّةً، وإنّما هي صيغةٌ للتثنية، كما صيغت «اللَّذَانِ»، و«اللَّتَانِ» للتثنية، وليست النونُ عوضًا من الحركة والتنوين، ولا عوضًا من الحرف المحذوف، وذلك أنّ أسماء الإشارة لا تصحّ تثنيةُ شيء منها، من قِبَل أنّ التثنية إنّما تأتي في النكرات، وأسماء الإشارة لا يصحّ تنكيرُها بحالٍ، فلا يصحّ أن يُثنّى شيءٌ منها. وهو الصوابُ. ألا ترى أنّ حال أسماء الإشارة بعد التثنية على حدّ ما كانت عليه قبل التثنية، وذلك نحو قولك: «هذان الزيدان قائمَيْن»، فتنصب «قائمين» على الحال، بمعنى الفعل الذي دلّ عليه الإشارة والتنبيهُ، كما كنتَ تنصب في الواحد، نحو: «هذا زيدٌ قائمًا»، فتجد الحالَ واحدةً قبل التثنية وبعدها. فإذًا طريقُ «هذان»، و«هاتان» غيرُ طريقِ «الزيدان»، و«العمران». ألا ترى أنّ تعريفَ «زيد»، و«عمرو» بالوضع والعَلَميّةِ، فإذا ثنّيت واحدًا منهما، تنكّر حتّى صار كأسماءِ الأجناس الشائعة، فتقول: «هذان زيدان ظريفان»، و«رأيت زيدَيْن ظريفَيْن». فلو لم يكونا نكرتَيْن، لما صحّ وصفُهما بالنكرة. فإذا أردت بعد ذلك التعريفَ، فبالألف واللام، أو بالإضافة. فتعريفُهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها.

وإذ امتنع تثنيةُ الأسماء المشار بها لامتناع تنكيرها، كان قولهم: «هذان»، و«هاتان»، و«هذَيْن»، و«هاتَيْن»، صيغًا موضوعةً للتثنية مخترعةً لها. وليست تضُمّ هذا إلى هذا كما ضممتَ «زيدًا» إلى «زيد» حين قلت: «الزيدان»، إلّا أنّهم جاؤوا بها على منهاجِ التثنية الحقيقيّة، فقالوا: «هذان» و«هذَيْن»، لئلّا يختلف طريقُ التثنية. ونظيرُ ذلك الأسماء المضمرةُ، نحو قولك: «أنتَ» و«أنْتُمَا»، و«هُوَ»، و«هما» في أنّها صيغٌ صيغتْ للتثنية، وأسماءٌ مخترعةٌ لها، وليست تثنيةً صِناعيّةً.

فإن قيل: فإذا كان «هذان»، و«هاتان» صيغًا للتثنية كـ«هُمَا» و«أَنْتُمَا» في المضمرات، فهلّا قالوا في «أنت»: «أنتان»، وفي «هُوَ»: «هُوان»، كما قالوا في «هذا»، و«هاتا»: «هذان»، و«هاتان». قيل: أسماء الإشارة أشدُّ شَبَهًا بالمتمكّنة من المضمرة، ألا تراهم يصفون أسماءَ الإشارة، ويصفون بها، فيقولون: «مررت بهذا الرجل»، و«مررت بزيدٍ هذا؟» فلمّا قاربت أسماءُ الإشارة المتمكّنةَ هذه المقارَبةَ، ودانتْها هذه المُداناةَ، صيغت في التثنية على منهاج تثنيةِ الأسماء المتكّنة، ولذلك أُعربت التثنية، وإن كان

الواحدُ مبنيًا، كأنّ ذلك لئلّا يختلف طريقُهما. ولمّا بعُدت المضمراتُ من المتمكّنة، وتَوغّلتْ في شَبَهِ الحروف، صاغوا لها أسماء للتثنية على غير منهاجِ تثنيةِ المتمكّنة تمييزًا لما قارب المتمكّنة على ما لم يُقارِبها، وبُعد عنها.

فأمّا قول صاحب الكتاب: «ويجيء ذَانِ» فيهما في بعض اللغات»، فإنّ المراد بذلك أنّه يكون في حالِ الرفع والنصب والجرّ بالألف، فتقول: «جاءني ذان»، و«رأيت ذان»، و«مررت بذان». وليس ذلك ممّا يختصّ بأسماء الإشارة، بل يكون في جميع الأسماء المثنّاة، نحو قولك: «جاءني الزيدان»، و«رأيت الزيدان»، و«مررت بالزيدان»، وهي لغةٌ لبني الحارث وبُطون من رَبِيعَةَ، فمن ذلك قوله [من الطويل]:

٤٧٣ـ تَزَوَّدَ مِنّا بَيْنَ أُذْناهُ طَعْنَةً ... دَعَتهُ إلى هابِي التُّرابِ عَقِيمِ

وقال الآخر [من الطويل]:

٤٧٤ـ فأَطْرَقَ إطراقَ الشُّجاع ولو يَرَى ... مَساغًا لِناباهُ الشُّجاعُ لَصمَّما

---

٤٧٣ ـ **التخريج**: البيت لهوبر الحارثي في لسان العرب ٨/ ١٩٧ (صرع)، ١٤/ ٤٣٤ (شظى)، ١٥/ ٣٥١ (هبا)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٠٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٣؛ والدرر ١/ ١١٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٠.

اللغة والمعنى: هابي التراب: ما ارتفع ودقّ. العقيم: التي لا تُثنّى، لأنّها نافذة. يصف الشاعر رجلاً قتله قوم الشاعر بطعنة نافذة أصابت منه مقتلاً.

الإعراب: **«تزوّد»**: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو. **«منا»**: جار ومجرور متعلقان بـ«تزوّد». **«بينَ»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف حال من «طعنة»، وهو مضاف. **«أذناه»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. (ويروى: «أذنيه» على الأصل)، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. **«طعنة»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«دعته»**: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والهاء ضمير منفصل مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب مفعول به، **«إلى»**: حرف جرّ. **«هابي»**: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلّقان بـ«دعته»، و«هابي» مضاف. **«الترابِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«عقيم»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي وقد جرّها الشاعر مُراعاةً للقافية. وجملة «تزوّد» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب؛ وجملة «دعته» في محلّ نصب صفة لـ«طعنة»، وكذلك جملة «هي عقيم».

والشاهد فيه قوله: «بين أذناه» حيث استعمل المثنّى بالألف في حالة الجر، وذلك على لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة، وغيرهم، الذين يستعملون المثنى بالألف في جميع حالاته ويروى «بين أذنيه»، ولا شاهد في هذه الرواية.

٤٧٤ ـ **التخريج**: البيت للمتلمس في ديوانه ص٣٤؛ والحيوان ٤/ ٢٦٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٧؛ والمؤتلف والمختلف ص٧١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٥٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤.

اللغة: أطرق: نكس رأسه وسكت عن الكلام. الشجاع: الحيّة العظيمة. المساغ: المكان السهل، وهو اسم مكان من «ساغ» إذا دخل ونفذ. صمّم: عضّ.

المعنى: نكس رأسه إلى الأرض صامتًا كما تفعل الحيّة العظيمة التي تثب على الفارس لتعضّه كلّما =

وأنشدوا [من الرجز]:

٤٧٥ـ إنّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوانَا   أَخْزَى فُلانًا وابْنَهُ فلانَا
أَعْرِفُ منها الأنْفَ والعَيْنَانَا   ومَنْخَرَيْن أشْبَهَا ظَبْيَانَا

= سنحت لها الظروف وتهيّأ لها الأمر.

الإعراب: «**فأطرق**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أطرق»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**إطراق**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الشجاع**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولو**»: الواو: حالية، «لو»: حرف شرط غير جازم. «**يرى**»: فعل مضارع مرفوع. «**مساغًا**»: مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. «**لناباه**»: اللام: حرف جرّ، «ناباه»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**الشجاع**»: فاعل «رأى» مرفوع بالضمّة. «**لصمّما**»: اللام: واقعة في جواب «لو»، «صمما»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «**أطرق...**»: بحسب ما قبلها. وجملة «يرى» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صمما»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة فعل الشرط وجوابه استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لناباه» حيث أجرى المثنى مجرى الاسم المقصور فجرّه بالكسرة مقدّرة على الألف بدلاً من الياء. والأصل أن يقال: «لنابيه». وهذا دليل على أن بعض العرب يجعلون المثنى بالألف في جميع أحواله.

٤٧٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٧؛ ولرؤبة أو رجل من ضبّة في الدرر ١/ ١٣٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٨٤؛ ولرجل في نوادر أبي زيد ص١٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٨٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧؛ ورصف المباني ص٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٨٩، ٧٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٩؛ وشرح التصريح ١/ ٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

اللغة: المنخر: ثقب الأنف. ظبيان: قيل اسم رجل، وقيل: مثنّى «ظبي»، وهو الغزال، وهنا لا معنى له. والمرجّح أن يكون اسم علم.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**لسلمى**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من «ديوانا». «**عندنا**» ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**ديوانًا**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. «**أخزى**»: فعل ماض مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**فلانًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وابنه**»: حرف عطف واسم معطوف، والهاء مضاف إليه. «**فلانًا**»: بدل منصوب بالفتحة. «**أعرف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**منها**»: جار ومجرور متعلّقان بحال مقدمة محذوفة من «الأنف». «**الأنف**»: مفعول به منصوب. «**والعينانا**»: الواو: حرف عطف، «العينانا»: معطوف على «الأنف» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «**ومنخرين**»: الواو: حرف عطف، «منخرين»: معطوف على «الأنف» منصوب بالياء لأنّه مثنّى. «**أشبها**»: فعل ماضٍ، والألف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**ظبيانا**»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «إنّ» ومعموليها: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**أخزى**»: في محلّ نصب نعت =

يريد العينَيْن، ثمّ جاء بمنخرَيْن على القياس، وقال آخر [من الرجز]:

طَـارُوا عَـلاهُـنَّ فـطِـرْ عَـلاهَـا واشْـدُدْ بِمَـثْـنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا[١]
إنّ أبـاهـا وأبَـا أبـاهـا قد بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها

وهي لغةٌ فاشيةٌ.

فأمّا قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٢]، فقد قرأ ابنُ كَثِير وحَفْصٌ «إن» بالتخفيف، وقرأ أبو عمرو: «إنَّ هذَيْن لساحران» بتشديد النون والياء في «هذين». وقرأ الباقون بتشديد النون والألف. فأمّا قراءةُ ابن كثير وحفص، فعلى أنّ «إن» المخفّفةُ من الثقيلة، ودخلت اللامُ فَرْقًا بينها وبين النافية، وأبطل عملُها لنقصِ لفظها وخروجِها لذلك عن شَبَه الفعل، وهو المختار في «إنِ» المكسورةِ إذا خُفّفت، وقال الكوفيون: «إنْ» هُهنا بمعنى النفي، واللامُ بمعنى «إلاّ»، والتقديرُ: ما هذان إلاّ ساحران، وهو حسنٌ على أصلهم، غير أنّ أصحابنا لا يُثْبِتون مجيء اللام بمعنى «إلاّ».

وأمّا قراءةُ الجماعة: «إنّ هذان لساحران»، فأمثلُ الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث في جَعْلهم المثنى بالألف على كلّ حال، كأنّهم أبدلوا من الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنةً، كقولهم في «يَيْأَسُ»: يَاءَسُ. وقال أبو إسحاق: الهاء مرادةٌ، والتقديرُ: إنَّهُ هذان لساحران، واللامُ مزيدةٌ فيه للتأكيد، وحسُن دخولُها في الخبر حيث كانت الجملةُ مفسِّرةً لذلك المضمر، فكأنّها في الحكم بعد «إنّ»، فدخلت اللامُ مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها. وقال قومٌ: «إنَّ» هُهنا بمعنى «نَعَمْ»، والمعنى: نَعَمْ هذان لساحران، واللامُ مزيدةٌ للتأكيد، وكان محلُّها أن تكون في الاسم إلّا أنّهم أخّروها إلى الخبر لوجودِ لفظِ «إنَّ»، و«إنَّ» كانت بمعنى «نَعَمْ». وإذا كانوا قد أخّروا لام التأكيد من الاسم إلى الخبر نحو قوله [من الرجز]:

٤٧٦ ـ أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

= لـ«ديوان». وجملة «أعرف...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أشبها ظبيانا»: في محل نصب نعت «منخرين».

والشاهد فيهما: أن لزوم الألف في المثنى «العينان» وفي الأحوال الثلاثة، لغة بني الحارث بن كعب.

(١) تقدم البيت الأول بالرقم ٤٠٤؛ والبيت الثاني بالرقم ٩٤.

(٢) طه: ٦٣.

٤٧٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٤؛ وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣؛ والدرر ٢/ ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٣٥٨؛ وجمهرة اللغة ص١١٢١؛ والجنى الداني ص١٢٨؛ ورصف المباني ص٣٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، ٣٨١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح ابن عقيل ص١٨٥؛ ولسان العرب ١/ ٥١٠ (شهرب)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٠، ٢٣٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤. =

على توهُّمِ «إنَّ» لكثرةِ دخولها على المبتدأ، فلأنْ يُؤخِّروها مع وجود لفظها أجدرُ. وإلى هذا الوجه ذهب أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُثَنَّى، ومحمّدُ بن زيد، وأبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش. وقد جاءت «إنَّ» بمعنى «نَعَمْ» كثيرًا. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٤٧٧ـ بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبُو ح يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا كَ وقد كَبِرْتَ، فقلتُ: إنَّهْ

= **اللغة**: أم الحليس: الأتان. الحلس: كساء رقيق يوضع تحت برذعة الدابة. شهربة: عجوز كبيرة.
الإعراب: **«أمّ»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«الحليس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لعجوز»**: اللام: حرف زائد، و«عجوز»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة. **«شهربة»**: نعت «عجوز» مرفوع، وسكّن للقافية. **«ترضى»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«من اللحم»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ترضى». **«بعظم»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ترضى». **«الرقبة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «أمّ الحليس لعجوز»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترضى»: في محلّ رفع خبر ثانٍ لـ«أمّ».
والشاهد فيه قوله: «لعجوز» حيث جاء ما ظاهره دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخّر مجرّداً من «إنّ». ولهذا ذهب العلماء إلى أنّ اللام ليست للابتداء ولكنها زائدة. وقيل: «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به: «أم الحليس لهي عجوز».

٤٧٧ ـ **التخريج**: البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ص٦٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢١٣، ٢١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٥٤؛ وجمهرة اللغة ص٦١؛ والجنى الداني ص٣٩٩؛ وجواهر الأدب ص٣٤٨؛ ورصف المباني ص١١٩، ١٢٤، ٤٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٢، ٥١٦؛ ولسان العرب ٣/ ٩٨ (بيد).
اللغة: العواذل: جمع عاذل وعاذلة، وهم اللوّام. الصبوح: شراب الصباح.
المعنى: جاءتني اللائمات مبكرين، فلُمنني وعتبن عليّ، وعاتبتهن، فيقلن لي: لقد كبرت وصار شعرك مبيضًا، فأقول لهن: نعم لقد صدقتنّ.
الإعراب: **«بكر»**: فعل ماض مبني على الفتح. **«العواذل»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«في الصبوح»**: جار ومجرور متعلقان بـ«بكر». **«يلمنني»**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون الأولى: ضمير في محل رفع فاعل، والنون الثانية: نون الوقاية لا محلّ لها، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. **«وألومهنه»**: الواو: حرف عطف، ألوم: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، و«هن»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والهاء: للسكت لا محلّ لها من الإعراب. **«ويقلن»**: الواو: للعطف، «يقلن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«شيب»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«علاك»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«وقد»**: الواو: للعطف، «قد»: حرف تحقيق. **«كبرت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«فقلت»**: الفاء: للعطف، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في =

أي: نَعَمْ هو كذلك، والهاء لبيانِ الحركة. وقال الآخر [من الكامل]:

٤٧٨ـ قالوا: غَدَرْتَ فقلتُ: «إنَّ» ورُبَّمَا ... نالَ العُلَى وشِفا الغَلِيلِ الغادِرُ

أي: نعم، فإذا أشرتَ إلى المؤنّث، ففيه خمسُ لغات، قالوا: «ذِي»، و«ذِهْ»، و«تَا»، و«تِي»، و«تِهْ». فأمّا «ذِي»، فهو تأنيثُ «ذَا»، ووزنُه فِعْلٌ، كـ«بِنْتٍ»، والياء فيه أصلٌ، وليس للتأنيث، إنّما هي عينُ الكلمة، واللامُ محذوفةٌ كما كانت في «ذا» كذلك. والتأنيثُ مستفادٌ من الصيغة، وصحّت الياء لانكسار ما قبلها. وأمّا «ذِهْ» فهي ذِي، والهاء فيها بدلٌ من الياء، وليست للتأنيث أيضًا.

فإن قيل: فلِمَ قلتم: إنّ الهاء بدلٌ من الياء في «ذي»؟ وهلّا كان الأمرُ فيها بالعكس. قيل: إنّما قلنا: إنّ الياء هي الأصلُ، لقولهم في تصغير «ذَا»: «ذَيَّا». و«ذِي» إنّما هو تأنيثُ «ذَا»، فكما أنّ الهاء ليس لها أصلٌ في المذكّر، فكذلك هي في المؤنّث؛ لأنّها من لفظه.

فإن قيل: فهلّا كانت الهاء للتأنيث على حدّها في «قائمة»، و«قاعدة»، فالجوابُ:

= محلّ رفع فاعل. «إنه»: «إن»: حرف جواب بمعنى نعم، والهاء: للسكت لا محلّ لها، ومنهم من قال: «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: اسمها، وخبرها: محذوف تقديره: إنه كذلك.
وجملة «بكر العواذل»: بحسب ما قبلها. وجملة «يلمنني»: في محلّ نصب حال، وعطف عليها جملة «ألومهنّه». وجملة «ويقلن»: معطوفة على جملة في البيت السابق في محلّ نصب حال.
وجملة «شيب قد علاك»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «علاك»: في محلّ رفع خبر (شيب). وجملة «كبرت»: معطوفة على جملة «شيب قد علاك». وجملة «فقلت»: معطوفة على جملة (ويقلن) في محلّ نصب حال أيضًا.
والشاهد فيه قوله: «إنّه» حيث اعتبرها حرف جواب بمعنى «أجَلْ».

٤٧٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص٧٣٢؛ وجواهر الأدب ص٣٤٨.
الإعراب: «**قالوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «**غدرت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**فقلت**»: الفاء: حرف استئناف، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**إن**»: حرف جواب لا محلّ له من الإعراب. «**وربما**»: الواو للاستئناف، «ربّ»: حرف جرّ مكفوف عن العمل، و«ما»: حرف زائد. «**نال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**العلى**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر. «**وشفا**»: الواو للعطف، «شفا»: اسم معطوف على (العلى) منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «**الغليل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الغادر**»: فاعل (نال) مرفوع بالضمّة.
وجملة «قالوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «غدرت»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «قلت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نال»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «فقلت: إنّ» حيث جاءت (إن) حرف جواب بمعنى (نعم).

أنّها لو كانت للتأنيث على حدّها في «قائمة»، و«قاعدة»، لكانت زائدةً، وكان يؤدّي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد، وقد بيّنا ضُعْفَ مذهب الكوفيين في ذلك. وأمرٌ آخرُ أنّك لا تجد الهاء علامةً للتأنيث في موضع من المواضع. والياء قد تكون علامةً للتأنيث في قولك: «اضْرِبِي»، فأمّا «قائمةٌ» و«قاعدةٌ»، فإنّما التأنيثُ بالتاء. والهاء من تغيُّرِ الوقف، ألا تراك تجدها تاء في الوصل، نحو: «طَلْحَتان»، و«هذه طلحةٌ يا فَتَى، وقائمة يا رجلُ»، فإذا وقفتَ كانت هاء؟ والهاء في «ذِهْ» ثابتةٌ وصلاً ووقفًا، والكلامُ إنّما هو في حقيقته، وما يندرج عليه، ألا ترى أنّنا نُبْدِل من التنوين ألفًا في النصب، وهو في الحقيقة تنوينٌ على ما يُدْرَج عليه الكلامُ؟ ويؤيّد ذلك أنّ قومًا من العرب ـ وهم طَيّيءٌ ـ يقِفون على هذا بالتاء، فيقولون: «شَجَرَتْ»، و«حَجَفَتْ»، فثبت بما ذكرناه أنّ الهاء في «ذِهْ» ليست كالهاء في «قائمة»، فلا تُفيد فائدتَها من التأنيث.

وقوله: «بالوصل والسكون» يريد أنّ هذه الهاء يجوز فيها وجهان: أن تكسِرها وتَصِلها بحرفِ مدّ كما تفعل بهاء الإضمار. والآخرُ أن تُسكِّنها وصلاً ووقفًا. فمن حرّكها؛ فلأنّها هاء في اسم مبهم غير متمكّن، فشُبّهت بهاء الإضمار، نحو: «مررت بهِ»، و«نظرت إلى غلامهِ». ومَن سكّنها؛ فإنّه جرى على القياس، إذ كانت بدلاً من حرف ساكن، وهو الياء، فيقول: «هذه أمةُ الله»، و«نظرت إلى هذِهْ يا فَتَى». فإذا لَقِيَها ساكنٌ، لم يكن بدٌّ من تحريكها بالكسر، فتقول: «هذهِ المرأةُ قائمةٌ»، و«هذه الأَمَةُ عاقلةٌ». ويحتمل ذلك أمرَيْن:

أحدهما: أن يكون لمّا صار إلى موضعٍ يُحتاج فيه إلى حركةِ الهاء لئلاّ يجتمع ساكنان، عاد إلى لغةِ من يكسر، ولم يجعلها في قوله: «هذه أمةُ الله»، لالتقاء الساكنين. وذلك أقيسُ من اجتلابِ حركة غريبة. ويدلّ على ذلك أنّ من قال: «هُمْ قاموا»، فأسكنَ الميمَ من «هُمْ»، متى احتاج إلى حركتها، ردّ إليها الضمّة التي في لغةِ من يقول: «هُمُو قاموا». وعلى ذلك من قال: «مُذْ»، فأسكنَ الذالَ لزَوالِ النون الساكنة من قبلِها، إذا احتاج إلى حركةِ الذال، ردّها إلى الضمّ، فقال: «مُذُ اليومِ». وكذلك من أعملَ «مَا» النافيةَ، إذا عرض ما يُبْطِل الإعمالَ من اعتراضِ الاستثناء، أو تقديمِ الخبر، صار إلى لغةِ من لا يُعْمِل.

والأمر الآخر: أن تكون الكسرة لالتقاء الساكنين، وكذلك الضمُّ في «هُمُ القومُ» لالتقاء الساكنين، وإنّما عُدل إلى الضمّ للإتباع، وكذلك الضمُّ في «مُذُ الليلةِ»، ويؤيّد ما قلناه أنّ بعضَ ذلك قد جاء مكسورًا. قال الشاعر فيما أنشده قُطْرُبٌ [من الطويل]:

٤٧٩ ـ ألا إنّ أصحابَ الكَنِيفِ وَجَدْتُهُم هُمِ القَوْمُ لَمّا أَخْصَبوا وتَمَوَّلُوا

---

٤٧٩ ـ **التخريج**: البيت لعروة من الورد في ديوانه ص ١١٩؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٨؛ والمحتسب ١/ ٤٥.

وأنشد الكوفيون [من الكامل]:

٤٨٠ـ فَهُمُو بِطَانَتُهُمْ وهُمْ وُزَراؤُهمْ وَهُمِ القُضاةُ ومِنْهُمِ الحُكّامُ

وهي لغةٌ لبعضِ بني سُلَيْم. وحكى اللِّحْيانيُّ: «مُذِ اليوم»، و«مُذِ الليلة»، والكسرُ لا محالةَ لالتقاء الساكنين، فكذلك يكون الضمُّ لالتقاء الساكنين. وعدلوا عن الكسرة للإتباع على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَقَالَتُ اخرُجْ﴾[1]، و﴿بِنُصْب وَعَذَابٍ ارْكُضْ﴾[2]، وإذا جاز الإتباعُ مع الفصل فيما ذكرناه، فجوازُه مع غير الفصل أولى.

فإذا ثنّيتَ، قلت: «تانِ» في الرفع، و«تَيْنِ» في النصب والجرّ، كما ذكرنا في المذكّر. وقال صاحب الكتاب: و«لم يُثَنَّ من لغاته إلّا تَا وحدَها». والذي أراه أنّ «ذِي»، و«ذِهْ» لا يصحّ تثنيتهما؛ لأنّك لو فعلت، لكنت تحذف الياء من «ذي»، لسكونها، والهاء من «ذِهْ»؛ لأنّها بدلٌ من الياء، وكنت تقول: «ذَانِ»، و«ذَيْنِ»، فيُلْبِس بالمذكّر.

= **الإعراب**: **«ألا»**: حرف استفتاح. **«إنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«أصحاب»**: اسم «إن» منصوب بالفتحة وهو مضاف. **«الكنيف»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وجدتهم»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به أوّل. **«هم»**: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«القوم»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«لمّا»**: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بـ«أخصبوا». **«أخصبوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. **«وتموّلوا»**: الواو للعطف، «تموّلوا»: تعرب إعراب «أخصبوا».

وجملة «إن أصحاب...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وجدتهم»: في محلّ رفع خبر (إن). وجملة «هم القوم»: في محلّ نصب مفعول به ثان للفعل **«وجدتهم»**. وجملة «أخصبوا»: في محلّ جر بالإضافة. وعطف عليها جملة «**تموّلوا**».

والشاهد فيه قوله: «هم القوم» حيث كسر ميم الضمير (هم) منعًا لالتقاء الساكنين، والغالب ضمّ الميم على الإتباع للهاء.

٤٨٠ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٣٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٨؛ والمحتسب ١/ ٤٥.

الإعراب: **«فهمو»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«هم»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ، والواو للمدّ. **«بطانتهم»**: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«وهم وزراؤهم»**: الواو للعطف، والبقيّة لها إعراب «هم بطانتهم» نفسه. **«وهم»**: الواو للعطف، «هم»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«القضاة»**: خبر مرفوع بالضمة. **«ومنهم»**: الواو للعطف، «منهم»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. **«الحكام»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة «هموا بطانتهم»: بحسب الفاء. وجملة «هم وزراؤهم»: معطوفة عليها، وكذلك جملتي «هم القضاة» و«الحكام مختارون منهم».

والشاهد فيه قوله: «وهم القضاةُ ومنهُم الحكامُ» حيث كسر ميم الجمع في الضمير منعًا لالتقاء الساكنين.

(١) يوسف: ٣١. وهي قراءة ابن كثير ونافع وغيرهما. انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ١٦٦.

(٢) ص: ٤١ ـ ٤٢.

وأمّا «تَا»، و«تِي»، و«تِهْ»، فلا مانعَ من تثنيتها، فإذا قلت: «تَانِ»، جاز أن يكون على لغةِ من يقول: «تَا»، فحذف الألفَ لالتقاء الساكنين، وجاز أن يكون على لغةِ من يقول: «تِي»، فحذف الياء، وفتح التاء لمُجاوَرةِ ألف التثنية، ويجوز أن يكون على لغةِ من يقول: «تِهْ»، فحذف الهاء؛ لأنّها عوضٌ من الياء في «تِي»، فأجراها مُجرى الياء في الحذف، وفتح التاء لمجاورةِ ألف التثنية.

فإذا أردت الجمع؛ قلت: «أُولَا»، و«أولاء» بالقصر والمدّ، وهذا اللفظُ يُعبَّر به عن المذكّر والمؤنّث. وهي صيغةٌ من غيرِ لفظ الواحد، كـ«الإبل» و«الخَيْل». والقصرُ هو الأصل، ونظيرُه: «قُرًى»، و«بُرًى»، ولم يلتق في آخِره ساكنان، فيُكْسَرَ لالتقائهما، فبقي ساكنًا على ما يقتضيه القياسُ في كلّ مبنيّ. ومَن مدّ، فإنّه زاد ألفًا قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المدّ، فاجتمع ألفان: الألفُ المبدلة من اللام، وألفُ المدّ، فوجب حذفُ أحدهما، أو تحريكه لالتقاء الساكنين، فلم يجز الحذفُ لئلّا يزول المدُّ، وقد بنيت الكلمة على المدّ، فوجب التحريكُ، فلم يجز تحريكُ الأُولى؛ لأنّ تحريكها يُؤدّي إلى قَلْبها همزةً. ولو قُلبت همزةً، لفارقتِ المدَّ، فوجب تحريكُ الثانية، فانقلبت همزةً؛ لأنّها أقربُ الحروف إليها، وكان القياسُ أن تكون ساكنةً على أصلِ البناء، وإنّما كُسِرت لالتقاء الساكنين. وهذه الصيغة يستوي فيها المذكّرُ والمؤنثُ، لأنّها واقعةٌ على جمعٍ، أو جماعةٍ، فكأنّه قال: أُشير إلى هذه الجماعة، أو إلى هذا الجمع. والجمعُ والجماعةُ، كلُّ واحد منهما يقع على المذكّر والمؤنّث، والحَيَوانِ والجَمادِ، فلذلك استوى فيه لفظُ المذكّر، والمؤنّث، ووزنُه «فُعالٌ» على وزنِ «غُرابٍ».

فأمّا قولُ جَرِير [من الكامل]:

ذمّ المنازل[1]... إلخ

فالشاهد فيه استعمالُ «أولئك» فيما لا يعقل، وهي الأيّامُ، على حدّ ما يُستعمل في العُقلاء. ألا ترى أنّه قال: «أولئك الأيّام» كما يقولون: «أولئك القومُ»؟ ومثلُه قول الآخر [من البسيط]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنا ... من هؤُلَيّائِكُنّ الضالِ والسَّمُرِ[2]

فجاء بـ«أولاءِ» للضال والسَّمُر كما جاء به جريرٌ للأيّام.

فصل

[لحوق كاف الخطاب بأواخرها]

قال صاحب الكتاب: **ويُلحَق حرفُ الخِطاب بأواخِرها، فيقال: «ذاكَ»، و«ذانّكَ»،**

---

(١) تقدم بالرقم ٤٧٢.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٤.

بتخفيف النون وتشديدها. قال الله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[(١)]، و«ذَيْنِكَ»، و«تاكَ»، و«تِيكَ»، و«ذِيكَ»، و«تانِكَ»، و«تَيْنَكَ»، و«أُولاكَ»، و«أُولَئِكَ». ويتصرّف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع. قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾[(٢)]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾[(٣)]، وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾[(٤)] وقال: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[(٥)].

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ كاف الخطاب على ضربَيْن: أحدهما ما يُفيد الخطابَ والاسميّة، والآخرُ ما يفيد الخطاب مجرّدًا من معنى الاسمية. فالأوّلُ نحو الكاف في «أخيك»، و«أبيك»، و«غلامك»، ونحوها ممّا له موضعٌ من الإعراب، ألا ترى أنّ موضعَ هذه الكاف خفضٌ بإضافةِ الاسم الأوّل إليه، وكذلك إذا وضعتَ مكانَه ظاهرًا، كان مخفوضًا، نحو: «أخي زيدٍ»، و«أبي خالدٍ»، و«غلامِ عمرو».

والثاني نحو الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة، نحو: «ذاك»، و«ذانِّك»، و«ذَيْنِك»، و«تاك»، و«تانِك»، و«تَيْنِك»، و«تِيك»، و«ذِيك»، و«أُولئك». الكاف في جميع ذلك للخطاب مجرّدًا من معنى الاسميّة. والذي يدلّ على تجرُّدها من معنى الاسميّة أنّها لو كانت باقيةً على اسميّتها، لكان لها موضعٌ من الإعراب، إمّا رفعٌ، وإمّا نصبٌ، وإمّا خفضٌ. وذلك ممتنِعٌ هٰهنا، وقد تقدّم بيانُ ذلك وشرحُه في «إيّاكَ» من المضمرات.

وممّا يدلّ على أنّ هذه حروفٌ، وليست أسماء، إثباتُ نون التثنية معها في «ذانك»، و«تانك»، ولو كانت أسماء، لوجب حذفُ النون قبلها، وجَرُّها بالإضافة، كما تقول: «غلاماك»، و«صاحباك».

ونظيرُ الكاف في ذلك ونحوه من أسماء الإشارة الكافُ في «النَّجاءَكَ» بمعنى «انْجُ»، الكافُ فيه حرفُ خطاب، إذ لو كانت اسمًا، لَمَا جازت إضافةُ ما فيه الألفُ واللام إليها. وكذلك قولهم: «انْظُرْكَ زيدًا»، الكافُ حرفُ خطاب؛ لأنّ هذا الفعل لا يتعدّى إلى ضميرِ المأمور المتّصل. وقولهم: «لَيْسَكَ زيدًا»، «زَيْدًا» هو الخبرُ، والكافُ حرفُ خطاب، ومثلُه: «أَرَأَيْتَكَ زيدًا ما يصنعُ»، الكافُ هنا للخطاب، وليست اسمًا. قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[(٦)]، فإذا قلت: «لك»، أو إليكَ؛ فقد خاطبتَه باسمه كنايةً، وإذا قلت: «ذاك»، أو «ذلك»، فقد خاطبتَه بغير اسمه، ولذلك لا يحسن أن يقال للمُعظَّم من الناس: «هذا لك»، ولا «إليك». ويحسن أن يقال: «قد كان ذلك»، و«هو كذلك».

---

(١) القصص: ٣٢.
(٢) مريم: ٢١.
(٣) يوسف: ٣٧.
(٤) الأنعام: ١٠٢.
(٥) يوسف: ٣٢.
(٦) الإسراء: ٦٢.

وقوله: «يتصرّف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث»، فالمراد أنّه تختلف حركاتُ هذه الكاف، ليكون ذلك أمارةً على اختلافِ أحوالِ المخاطب من التذكير والتأنيث، وتلحَقُه علاماتٌ تدلّ على عَدَدِ المخاطبين. ويُوضِح لك ذلك نعتُ اسم الإشارة، ونداءُ المخاطب، فإذا سألتَ رجلاً عن رجل، قلت: «كيف ذلك الرجلُ يا رجلُ»، بفتح الكاف؛ لأنّك تُخاطِب مذكّرًا قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾[1].

وإذا سألتَ امرأةً عن رجل، قلت: «كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ»، كسرتَ الكاف حيث خاطبتَ مؤنّثًا. قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾[2].

وإذا سألت رجلَين عن رجل، قلت: «كيف ذلكُمَا الرجلُ يا رجلان»، ألحقتَ الكاف علامةَ التثنية حيث خاطبتَ رجلَيْن. قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾[3].

فإن سألت رجلاً عن رجلَيْن، قلت: «كيف ذانك الرجلان يا رجلُ»، ثنّيتَ «ذَا» حيث كنت تسأل عن رجلَيْن، وفتحتَ الكاف حيث كنت تخاطب واحدًا.

وإذا سألت رجالاً عن رجال، قلت: «كيف أولئكم الرجال يا رجالُ»، جمعتَ اسم الإشارة؛ لأنّ المسؤول عنه جمعٌ، وألحقتَ الكافَ علامة الجمع، إذ كنت تخاطب جماعةً. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[4].

فإن سألت رجلاً عن جماعةٍ مذكّرِين؛ قلت: «كيف أولئك الرجال يا رجلُ» فإن سألت نساء عن نساء، قلت: «كيف أولئكنّ النساء يا نساء». قال الله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[5]، ألحقَ علامة جمع المؤنّث حيث كان الخطابُ للنسوة، وهنّ صواحباتُ يوسُف. و«كيف ذلكنّ الرجلُ يا نساءُ»، إذا سألت نساء عن رجل. وعلى هذا فقِسْ ما يأتيك من هذا. هذه هي اللغة الفاشيةُ التي يقتضيها القياسُ، وعليها مُعْظَمُ الاستعمال.

وفيها لغةٌ أخرى نقلها الثقاتُ، وهي إفرادُ علامة الخطاب وفتحها على كلِّ حالٍ تغليبًا لجانبِ الواحد المذكّر، فتقول للرجل: «كيف ذلكَ المرأةُ يا رجلُ»[6]، بفتح الكاف كخطاب المذكّر، وكذا إذا خاطبتَ اثنين، أو جماعةً. وفي التنزيل ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[7] وقياسُ اللغة الأُولى: «وكذلكُمْ» لأنّ الخطاب لجماعةٍ كما في الآية الأخرى ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ﴾[8] ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾[9] إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾[10] ولم يقل: «ذلِكُمْ»، والمخاطبُ جماعةٌ.

---

(١) يوسف: ٥٢.
(٢) مريم: ٢١.
(٣) يوسف: ٣٧.
(٤) الأنعام: ١٠٢.
(٥) يوسف: ٣٢.
(٦) في الطبعتين: «كيف ذلك الرجلُ يا امرأةُ»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.
(٧) البقرة: ١٤٣.
(٨) الفتح: ١٥.
(٩) محمد: ٧.
(١٠) محمد: ٩.

فصل
[الإشارة إلى القريب والمتوسط والبعيد]

قال صاحب الكتاب: **وقولهم: «ذلِكَ» هو «ذاكَ»، زيدت فيه اللامُ، وفُرق بين «ذا»، و«ذاك»، و«ذلك»، فقيل: الأوَّلُ للقريب، والثاني للمتوسِّط، والثالثُ للبعيد، وعن المبرّد أنّ «ذَانّكَ» مشدَّدةً تثنيةُ «ذلِكَ»، ومثلُ ذلِكَ في المؤنّث «تِلْكَ»، و«تالِكَ»، وهذه قليلةٌ.**

* * *

قال الشارح: قولهم «ذلِكَ»، الاسمُ فيه «ذَا»، والكافُ للخطاب، وزيدت اللامُ لتدلّ على بُعْدِ المشار إليه، وكُسرت لالتقاء الساكنين، ولم تُفتَح لئلاّ تُلْبِس بلام المِلْك، لو قلت: «ذا لَكَ». فـ«ذَا» إشارةٌ إلى القريب بتجرُّدها من قرينةٍ تدلّ على البُعْد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأنّ حقيقةَ الإشارة الإيماء إلى حاضرٍ. فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ متباعِدٍ، زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامةً لتباعُدِ المشار إليه، فقالوا: «ذَاكَ»، فإن زاد بُعْدُ المشار إليه، أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: «ذَلِكَ». واستُفيد باجتماعهما زيادةٌ في التباعد، لأنّ قوّةَ اللفظ مُشْعِرةٌ بقوّة المعنى.

فأمّا تشديدُ النون في «ذانّ»، و«هذانّ»، فعوضٌ من حرف محذوف، فأمّا في «ذانّ» فعوضٌ من أَلِف «ذا»، وهي في «ذانّك» عوضٌ من لامِ «ذلِكَ». قاله المبرّدُ. فإذا قلت: «ذَاكَ» في الواحد، قلت في التثنية: «ذانِكَ». وإذا قلتَ: «ذلِكَ»، قلت في التثنية «ذَانِّكَ» بالتشديد. ويحتمل أن يكون التشديدُ عوضًا من أَلِف «ذَلِكَ»، وإذا كان عوضًا من حرفٍ، صار بمنزلةِ الميم المشدّدة في آخِرِ «اللَّهُمَّ» عوضًا من «يَا» فشُدّدت كتشديد الميم. ويجوز أن يكون تشديدُ النون للفرق بين النون التي هي عوضٌ من حرفٍ، وبين النون التي هي عوضٌ من الحركة والتنوين، جعلوا لِما هو عوضٌ من الحرف مَزِيَّةً، فشُدّدت.

فإن قيل: فلِمَ عوّضوا من الحرف الذاهبِ، وحذفُه عارضٌ لالتقاء الساكنين؟ قيل: من قِبَل أنّ التثنية لا يسقُط منها شيءٌ لالتقاء الساكنين إلّا المبهمَ، فلمّا خالف المتمكّنَ، ونقص منه حرفٌ، عُوّض من ذلك. وبعضهم لا يجعل التشديدَ في «ذانّ» عوضًا، بل من قبيل الادّغام، وذلك أنّا ثنّينا «ذا»، فصار «ذَانِ»، ثمّ دخلت اللامُ بعد النون للمعنى الذي أُريد منها، وهو بُعْدُ المشار إليه، فصار «ذَانِلِ»، فاجتمعت النونُ واللامُ، وكلُّ واحد منهما يجوز ادّغامُه في صاحبه، فقُلب الثاني إلى لفظِ الأوّل، فصارت اللامُ نونًا، وادُّغمت فيها النونُ الأُولى كما قالوا: «مُذَّكِرٌ». بالذال المعجمة، وأصلُه «مُذْتَكِرٌ». ولا يكون ذلك في «هذَانِ»؛ لأنّ هاء التنبيه واللام لا يجتمعان، لأنّ «هَا» للقريب، واللامَ للبعيد، والبُعْدُ والقُرْبُ معنيان متدافِعان.

وقوله: **ومثلُ ذلك في المؤنّث، «تِلْكَ»، و«تَالِكَ»**، يريد أنّه كما زادوا اللامَ مع

المذكّر لبُعْدِ المشار إليه، فقالوا: «ذلِكَ»، كذلك زادوها مع المؤنّث، فقالوا «تِلْكَ»، و«تَالِكَ». فأمّا «تلك» فهي «تِي»، وإنّما حذفوا الياء لسكونها وسكونِ اللام بعدها. ولم يكسروا اللامَ كما فعلوا في «ذلِكَ»، كأنّهم استثقلوا وقوعَ الياء بين كسرتَيْن لو قالوا: «تِيلِكَ». وقالوا في «تَا» «تَالك»، فلم يحذفوا الألفَ كما لم يحذفوها في «ذِلكَ». وهي قليلةٌ في الاستعمال، والقياسُ لا يأباها. ولم يقولوا: «ذِيكَ»، كأنّهم استغنوا عنه بـ«تِيكَ».

فصل

[دخول «ها» التي للتنبيه على أوائلها]

قال صاحب الكتاب: **وتدخل «هَا» التي للتَّنْبِيه على أوائلها، فيقال: «هٰذَا»، و«هٰذاكَ»، و«هٰذانِ»، و«هاتَا»، و«هاتِي»، و«هٰذِي»، و«هاتِيكَ»، و«هٰؤُلاَءِ»، و«هٰؤُلاَ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «هَا» كلمةُ تنبيهٍ، وهي على حرفَيْن كـ«لاَ»، و«مَا»، فإذا أرادوا تعظيمَ الأمر والمبالغةَ في إيضاح المقصود، جمعوا بين التنبيه والإشارة، وقالوا: «هٰذَا»، و«هٰذِهِ»، و«هاتِهِ»، و«هاتَا»، و«هاتِي». قال الشاعر [من الطويل]:

٤٨١ ـ ونَبَّأْتُمانِي إنَّمَا المَوْتُ بالقُرَى ... فَكَيْفَ وهَاتِي هَضْبَةٌ وكَثِيبُ

---

٤٨١ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات ص٩٧؛ والحيوان ٣/ ٥٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٤ (تفسير هذا)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٢٨٤؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٨، ٤/ ٢٧٧.

اللغة: الهضبة: الجبل. الكثيب: الرمل المستطيل المحدودب، وأراد به القبر.

المعنى: نُصِح للشاعر أن يخرج بأخيه المريض من القرى إلى البادية لأن الموت في القرى لكثرة أوبئتها، فخرج، فرأى في البادية قبرًا فاستنكر على الناصح نصيحته، وأكد أنَّ الموت لا نجاة منه.

الإعراب: **«ونبّأتماني»**: الواو: بحسب ما قبلها، «نبّأتماني» فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تما»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية والياء: للمتكلم مفعول به محله النصب. **«إنّما»**: كافة ومكفوفة. **«الموتُ»**: مبتدأ مرفوع. **«بالقرى»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **«فكيف»**: الفاء: حرف استئناف، «كيف»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بخبر محذوف لمبتدأ محذوف عند سيبويه، كأن يكون التقدير: فكيف ذلك؟ أي كيف قولهم، أو إخبارهم؟ والجواب عند سيبويه: إخبارهم في الضلال أو الخطأ أو ما في معناهما، وغير سيبويه يرى أنها في هذه الحالة هي الخبر، كونت مع المقدر جملة اسمية، وهي حال، أو مفعول مطلق بحسب المقصود إذا كانت متلوة بفعل تام كأن يقال: **فكيف خبَّرتماني**؟ فإن كان السُّؤال عن حالهما في الإخبار كانت «كيف» في محل نصب حال، وإن كان المقصود السؤال عن الإخبار ذاته كانت «كيف» في محل نصب على المفعولية المطلقة. **«وهاتي»**: الواو: حالية، و«ها»: للتنبيه، و«تي»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«هضبةٌ»**: خبر للمبتدأ (هاتي). **«وكثيب»**: الواو: حرف عطف، «كثيب»: اسم معطوف على «هضبة».

=

وقال الآخر [من الوافر]:

٤٨٢ - وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هذا مَهاه ولَيْسَتْ دارُنَا هاتَا بِدارِ

فـ«هَا» للتنبيه، و«ذَا» للإشارة، والمرادُ تَنَبَّهْ أيُّها المخاطبُ لِمن أُشِيرُ إليه. وتسقُط ألفُه في الخطّ لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظًا.

وقد يكون معهما خطابٌ، فتقول: «هاذاك»، و«هاتاك»، فـ«هَا» تنبيهٌ، و«ذَا»، و«تَا» إشارةٌ، والكافُ حرفُ خطاب.

وفي التثنية «هاذانِ»، و«هاتانِ»، وإن جئت بالخطاب، قلت: «هاذانِكَ»، و«هاتانِكَ»، فـ«هَا» تنبيهٌ، و«ذان» إشارةٌ إلى اثنين، والكافُ حرفُ خطاب.

وتقول في الجمع «هٰؤلاءِ». وفيه ثلاثُ لغات أشهرُها «هٰؤلاءِ» بالمدّ، و«هاؤلَا» بالقصر، و«هَؤلاءِ» بحذفِ ألفِ «هَا» التي للتنبيه، كأنّه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة، فخفّفوه بحذفِ ألفه. قال الشاعر [من الوافر]:

٤٨٣ - تَجَلَّدْ لا يَقُلْ هَؤلاءِ هذا بَكَى لمّا بَكَى أَسَفًا وغَيْظَا

= وجملة «نبأتماني»: بحسب الواو. وجملة «الموت بالقرى»: سدّت مسدّ مفعولي «نبأتماني» الثاني والثالث. وجملة «كيف خبّرتماني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هاتي هضبةٌ»: حالية محلُّها النصب.
والشاهد فيه قوله: «هاتي»، ومعناه «هذه»، فإذا صُغّرت قيل: هاتيا على لفظ «هاتا» كي لا يلتبس بالمذكر.

٤٨٢ - **التخريج**: البيت لعمران بن حطان في ديوانه ص١١٢؛ وتخليص الشواهد ص١٢١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٦٠٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٦؛ والكتاب ٣/ ٤٨٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٢ (مهه)؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٨، ٤/ ٢٧٧.
اللغة: المهاه: الصفاء والرونق الجميل.
المعنى: ليس لحياة المرء رونق بهي، وليس باقيًا فيها، بل لا بد من نهايتها وانتقاله إلى الدار الآخرة.
الإعراب: «**وليس**»: الواو: عاطفة، و«ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة. «**لعيشنا**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم، وهو مضاف و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**هذا**»: الهاء: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة في محل جر نعت لِـ«عيشنا». «**مهاه**»: اسم «ليس» مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**وليست**»: الواو: عاطفة، و«ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. «**دارنا**»: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**هاتا**»: «ها»: للتنبيه، و«تا»: اسم إشارة في محل رفع صفة اسمها. «**بدار**»: الباء: حرف جر زائد، «دار»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر ليس.
وجملة «ليس لعيشنا مهاه»: بحسب الواو. وجملة «ليست دارنا بدار»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «هاتا بدارِ» حيث جاءت «هاتا» اسم إشارة للمؤنث بمعنى «هذه».

٤٨٣ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٤٣٧؛ وتذكرة النحاة ص٥٠٦.
اللغة: تجلّد: من الجلادة، وهو التحفّظ من الجزع.
الإعراب: «**تجلّدْ**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره. أنت. «**لا**»: حرف =

وقال الأعشى [من الخفيف]:

٤٨٤ـ هؤلا ثُمَّ هؤلائك أعطيـ ـتُ نِعالاً مَحْذُوَّةً بنِعالِ

فصل

[الإشارة إلى المكان]

قال صاحب الكتاب: **ومن ذلك قولهم إذا أشاروا إلى القريب من الأمْكِنة: «هُنَا»، وإلى البعيد: «هَنَّا». وقد حُكي فيه الكسرُ، و«ثَمّ». وتُلحَق كافُ الخطاب، وحرفُ التنبيه بـ«هُنَا»، و«هَنَّا». ويُقال: «هُنالِكَ»، كما يُقال: «ذٰلِكَ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الأسماء من أسماءِ الإشارة أيضًا، فهي مشارٌ بها كما يشار بـ«هذَا» و«هؤلاء»، إلاّ أنّ هذه الأسماء لا يشار بها إلاّ إلى ما حضر من المكان، وتلك يُشار بها إلى كلِّ شيء، وهي مبنيّةٌ كبناءِ «ذَا»، و«ذِهْ» على السكون، والعلّةُ في بنائها كالعلّة في بناءِ «ذَا»، و«ذِهْ»، وهو تضمُّنُها معنَى حرف الإشارة، أو شَبَهُها بالمضمرات على ما تقدّم.

= نفي. «يقُلْ»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب، وعلامة جزمه السكون. «هَؤلاءِ»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل. «هذا»: «ها»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «بكى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «لَمَّا»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلّق بالفعل «بَكَى». «بكى» الثانية: مثل الأولى. «أسفًا»: مفعول لأجله منصوب. «وغيظًا»: الواو: حرف عطف. «غيْظًا»: معطوف على «أسفًا» منصوب مثله.

جملة «تجلَّدْ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا يَقُلْ هَؤلاءِ»: جواب الطلب لا محل لها من الإعراب. وجملة «هذا بكى أسفًا»: مقول القولِ محلها النصب. وجملة «بكى» الأولى: خبر للمبتدأ «هذا» محلها الرفع، وأمَّا جملة «بكى» الثانية: فمضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه: أنَّ «هَؤلاءِ» بفتح الهاءِ وضمّ الهمزة، وحذف ألف «ها» هي لغة في «هؤلاء».

٤٨٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٦١؛ والمقتضب ٤/٢٧٨.

اللغة: محذوَّةً: مقطوعة ومُقَدَّرة بمثال.

المعنى: يشير الأعشى إلى إيقاع الممدوح ببني محارب حين أحمى لهم الأحجار، وسَيَّرهم عليها، فيقول على سبيل التهكُّم: إنَّه ألبسهم نِعالاً.

الإعراب: «هاؤلا»: «ها» زائدة للتنبيه، «ألا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدَّم. «ثم»: حرف عطف. «هاؤلائك»: معطوف على «هاؤلاً» الأولى. «أعْطيت»: فعل ماضٍ، والتاء فاعل. «نعالاً»: مفعول به ثانٍ لـ«أعطيت». «محذوة»: صفة لـ«نعالاً». «بنعال» جار ومجرور متعلقان بـ«مَحْذُوّة».

جملة «أعطيت» ابتدائية: لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هؤلا ثم هؤلائك» حيث جاء بها مرَّةً محذوفة الهمزة، ومرّة بإضافة الكاف إليها.

وفيها ثلاثُ لغاتٌ: «هُنَا»، و«هَنَّا»، و«هِنَّا»، فأفصحُها «هُنَا» بضمّ الهاء، وأردؤُها «هِنَّا» بالكسر. وألفُ «هُنَا» لامٌ، ووزنُه «فُعَلٌ» كـ«صُرَدٍ»[1] و«نُغَرٍ»[2]. وأمّا «هِنَّا» بتضعيف العين، فينبغي أن لا يكون من لفظِ «هُنَا»، بل من معناه، وإن وافَقَه في بعضِ حروفه، كـ«سَبِطٍ»، و«سِبَطْرٍ»، و«دَمِثٍ»، و«دِمَثْرٍ». وألفُه زائدةٌ، ووزنُه «فَعْلَا»، العينُ واللامُ من واد واحد، كـ«حَبٌّ»، و«دَرٌّ»، وذلك لقلّةِ ما جاء في الأسماء على وزنِ «فَعَّلَ»، إنّما جاء في أسماء قليلة من المعارف، نحوِ: «خَضَّمَ»، و«عَثَّرَ».

ويحتمل أن تكون ألفُه للإلحاق، نحو: «أرْطًى» فيمن قال: «أدِيمٌ مأروطٌ»، و«عَلْقًى»، ولم يُنوَّن للبناء. ويحتمل أن تكون للتأنيث كـ«سَلْمَى»، و«رَضْوَى»، وأمّا مَن كسر الهاءَ، فقال: «هِنَّا»، فهي أردأ اللغات وأقلُّها، وألفُه زائدةٌ أيضًا؛ لأنّه قد ثبتت زيادتُها في لغةِ مَن فتح الهاءَ، فتكون زائدة في لغةِ مَن كسر؛ لأنّها لا تكون أصلاً في لغةٍ، زائدةً في لغة أُخرى. ويحتمل أن تكون ألفُه للإلحاق بـ«دِرْهَم»، كـ«مِعْزًى». ويحتمل أن تكون للتأنيث كـ«دِفْلَى»، قال ذو الرُّمّة في التشديد [من البسيط]:

٤٨٥ ـ هُنَّا وهِنَّا ومِن هُنَّا لَهُنَّ بها ... ذاتَ الشَّمائلِ والأيْمانِ هَيْنُومُ

فأمّا قول الراجز:

٤٨٦ ـ قد وَرَدَتْ مِن أمْكِنَهْ ... مِن هٰهُنَا ومِن هُنَهْ
إنْ لم أرَوِّها فَمَهْ

---

(١) الصُّرَد: طائر أكبر من العصفور، أبيض البطن، ضخم الرأس والمنقار، يصيد صغار الحشرات والعصافير.

(٢) النُّغَر: البلبل، وفرخ العصفور.

٤٨٥ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٤٠٩؛ وتخليص الشواهد ص١٣٣؛ وجمهرة اللغة ص١٢٠٤، وشرح شواهد الإيضاح ص٤٣٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٦٢٣ (هنم)، ١٥/ ٤٨٤ (هنا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤١٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٨.

اللغة: هنّا وهنا: أي هنا وهنا. هينوم: صوت لا يفهم.

المعنى: يقول: يُسمع صوت الجنّ من هنا ومن هنا، ولا يفهم منه شيئًا.

الإعراب: «هنّا»: ظرف مكان مبنيّ في محلّ نصب متعلّق بما سبق. «وهنا»: الواو: حرف عطف، «هنا»: ظرف مكان معطوف على الأول. «ومن هنا»: الواو: حرف عطف، «من هنا»: جار ومجرور متعلقان بما سبق. «لهنّ»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. «بها»: جار ومجرور متعلقان بما سبق. «ذات»: مفعول فيه متعلق بما تعلّق به الجار والمجرور السابقان، وهو مضاف. «الشمائل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والإيمان»: الواو: حرف عطف، «الإيمان»: معطوف على «الشمائل» مجرور بالكسرة. «هينوم»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة.

والشاهد فيه قوله: «هنّا وهنّا ومن هنّا» حيث استعملت «هنا» مُشدَّدة مشارًا بها إلى المكان.

٤٨٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٤٧٢ (ما)؛ والدرر ١/ ٢٤٢، ٢/ ٢١٤؛ ورصف =

فإنّه أراد «هُنَا»، فأبدل من الألف هاءً.

ويجوز إدخالُ «هاءِ» التنبيه عليها كما تُدْخِله على «ذَا»، فتقول: «هَاهُنَا»[(١)]، و«هاهَنَا»، و«هاهِنًا». قال الله تعالى: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[(٢)].

ويدخل عليها كافُ الخطاب، فيقال: «هُنَاكَ»، فـ«هُنَا» إشارةٌ إلى مكان قريب، و«هُناكَ» إشارةٌ إلى مكان متباعِد، كما كان في «ذاكَ» كذلك.

فإن أرادوا زيادةَ البُعْد، جاؤوا باللام، فقالوا: «هُنالِكَ»، كما قالوا: «ذٰلِكَ». قال الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾[(٣)].

وأمّا «ثَمَّ»، فإشارةٌ إلى المكان البعيد، جعلوا لفظَه وصيغتَه تدلّ على بُعْد، فلم يحتاجوا معه إلى قرينةٍ من كافِ خطاب، أو لام، إذ نفسُ الصيغة تدلّ على ذلك. فإذا قلت: «هُناكَ»، دلّت الكافُ على مثلِ ما يدلّ علَيه «ثَمَّ» بمُجرَّدها. وهي مبنيّةٌ لتضمُّنها حرفَ الإشارة، أو شَبَهِ المضمر على ما ذكرناه في «ذٰلِكَ» و«هُنَالِكَ»، وكان أصلُها أن تكون ساكنةً، وإنّما حُرّكت لالتقاء الساكنين، وهما الميمان في آخِرها، وفُتحت طَلَبًا للخفّة لاستثقالِ الكسرة مع التضعيف، فإذا وقفتَ عليها، إن شئت، ألحقتَها هاءَ السَّكْت، فقلت: «ثَمَّهْ»، وإن شئت، لم تأتِ بها، وقلت: «ثَمَّ»، فاعرفه.

= المباني ص١٦٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٦٣؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٧٩؛ والمحتسب ١/ ٢٧٧؛ والمقرب ٢/ ٣٢؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠٠؛ والمنصف ٢/ ١٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٨، ٢/ ١٥٧؛ وتاج العروس (ما).

الإعراب: **«قد»**: حرف تحقيق. **«وردت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي». **«من أمكنه»**: جار ومجرور متعلقان بـ«وردت». **«من ها هنا»**: «من»: حرف جرّ، و«ها»: للتنبيه، وجار ومجرور بدل من (من أمكنة). **«ومن هنه»**: معطوف على «من ها هنا». **«إن»**: حرف شرط جازم. **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«أروّها»**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة، و«ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنا». **«فمه»**: الفاء: رابطة جواب الشرط، و«ما»: اسم استفهام في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: «ما أفعل؟» مثلاً، ويجوز أن تكون «مه» اسم فعل أمر بمعنى: «اكفف».

وجملة «قد وردت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم أروها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فمه»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء في محل جزم. وجملة «إن لم أروها فمه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هنه» حيث أبدلت الألف بـ«هاء»، والأصل: «هنا»، وكذلك «فمه» قد يجوز أن تكون «فما» حيث أبدلت الألف بـ«هاء»، ويجوز أن تكون «مه» اسم فعل أمر بمعنى «اكفف».

(١) تكتب «هاهنا» بالألف، وبدونها: «ههنا».

(٢) المائدة: ٢٤.

(٣) الكهف: ٤٤.

الموصولات

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: «الَّذِي» للمذكّر، ومن العرب من يُشدِّد ياءَه. و«اللَّذانِ» لمثنّاه، ومنهم من يُشدِّد نونَه. و«الَّذينَ» ـ وفي بعضِ اللغات ـ «اللَّذُونَ» لَجمْعه. و«الأُلَى»، و«اللاؤون» في الرفع، و«اللائِينَ» في الجرّ والنصب. و«الَّتِي» لمؤنّثه، و«اللَّتانِ» لمثنّاه، و«اللاتِي»، و«اللاتِ»، و«اللائي»، و«اللاءِ»، و«اللايِ»، و«اللَّواتي»، لجمعه.

* * *

قال الشارح: معنى الموصول أن لا يتِمّ بنفسه، ويفتقِر إلى كلامٍ بعده، تصلُه به ليَتِمّ اسمًا، فإذا تَمَّ بما بعده، كان حكمُه حكمَ سائر الأسماء التامّة، يجوز أن يقع فاعلاً، ومفعولاً، ومضافًا إليه، ومبتدأ، وخبرًا. فتقول: «قام الذي عندك»، فموضعُ «الَّذِي» رفعٌ بأنّه فاعلٌ. وتقول: «ضربتُ الذي قام أبوه» فموضعُه نصب بأنّه مفعول. وتقول: «جاءني غلامُ الذي في الدار»، فيكون موضعُ «الَّذي» خفضًا بإضافةِ الغلام إليه، وتقول: «الذي في الدار زيدٌ»، فيكون موضعُ «الَّذي» رفعًا بأنّه مبتدأ. وتقول: «زيدٌ الذي أبوه قائمٌ»، فموضعُ «الَّذي» رفعٌ بأنه خبر المبتدأ.

ولهذا المعنى من احتياجه في تَمامه اسمًا إلى جملةٍ بعده تُوضِحه، وجب بناؤُه؛ لأنّه صار كبعضِ الكلمة، وبعضُ الكلمة لا يستحِقّ الإعرابَ، أو لأنّه أشبهَ الحرف من حيث إنّه لا يُفيد بنفسه، ولا بدّ من كلامٍ بعده، فصار كالحرف الذي لا يدلّ على معنًى في نفسه، إنّما معناه في غيره، ولذلك يَقول بعضُهم: إن الموصول وحدَه لا موضعَ له من الإعراب، وإنّما يكون له موضعٌ من الإعراب إذا تمّ بصلته. والصوابُ عندي أنّ الإعراب للاسم الأوّل الموصولِ، ومجرَى الصلة من الموصول مجرَى الصفة من الموصوف، فكما لا يتوقّف إعرابُ الموصوف على تمامه بالصفة، كذلك لا يتوقّف إعرابُ الموصول على تمامه بالصلة. ويُوضِح ذلك لك أنّ المُعْرَب من الموصولات يظهر الإعرابُ فيه، نحوَ: «أيّ»، ألا تراك تقول: «جاءني أيُّهُمْ أبوه قائمٌ»، و«رأيت أيَّهم أبوه قائمٌ»، و«مررت بأيِّهم أبوه قائم»، فكما أن الإعراب هنا ظاهرٌ في «أيّ»، كذلك ينبغي أن

يكون في «الَّذي» وأخواتِها، إلّا أن الفرق بين الصلة والصفة، أنّ الجملة إذا كانت صفةً كان لها موضعٌ من الإعراب؛ لأنّها واقعةٌ موقعَ المفرد، إذ كانت الصفةُ تكون بالمفرد، والصلةُ لا موضعَ لها من الإعراب؛ لأنّها لم تقع موقعَ المفرد؛ لأنّ الصلة لا تكون مفردًا.

واعلمْ أنّ الموصولاتِ ضربٌ من المُبْهَمات، وإنّما كانت مبهمةً لوقوعها على كلّ شيء من حَيَوان وجَماد وغيرِهما، كوقُوعِ «هٰذَا»، و«هٰؤُلاءِ» ونحوِهما من أسماء الإشارة على كلّ شيء.

وجملةُ الأمر أن الموصولات تسعةٌ، وهي «الَّذِي»، و«الَّتِي»، وتثنيتُهما وجمعُهما، و«مَنْ»، و«مَا» بمعناهما، واللام بمعنَى «الَّذي»، و«أيّ»، و«ذُو» في لغةِ طَيِّئ، و«ذَا» إذا كان معها «مَا»، وَ«الأُلَى» في معنَى «الَّذِينَ».

فأمّا «الَّذِي»، فيقع على كلِّ مذكّر من العُقلاء وغيرهم، تقول: «جاءني زيدٌ الذي قام أبوه»، و«رأيت الثَّوْب الذي تعرفُه»، قال الله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾(١)، وقال تعالى: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾(٢). وفيها أربعُ لغات. قالوا: «**الَّذِي**» بياء ساكنة، وهو الأصل فيها.

و«**اللَّذِ**»، بكسر الذال من غيرِ ياء، كأنّهم حذفوا الياء تخفيفًا، إذ كانت الكسرةُ قبلها تدلُّ عليها، فعلوا ذلك كما قالوا: «يا غُلامِ»، و«يا صاحبِ»، بالكسرة اجتزاءً بها عن الياء.

الثالثُ: «اللَّذْ»، بسكون الذال، ومُجازُه أنّهم لمّا حذفوا الياء اجتزاءً بالكسرة منها، أسكنوا الذال للوقف، ثمّ أجروا الوصل مُجرى الوقف، كما قالوا [من الرجز]:

مِثْلَ الحَرِيقِ صادَفَ القَصَبَّا(٣)

وهو من قبيل الضرورة، وعند الكوفيين قياسٌ لكثرته.

الرابعُ: «الَّذِيُّ»، بتشديد الياء للمبالغة في الصفة، كما قالوا: «أَحْمَرِيٌّ»، و«أَصْفَرِيٌّ»، وكما قال [من الرجز]:

والدَّهْرُ بالإنسانِ دوّارِيُّ(٤)

وليس منسوبًا.

وأصلُ «الَّذي»: «لَذِي»، كـ«عَمٍ» و«شَجٍ»، فاللامُ فاءُ الكلمة، والذال عينها، والياء لامها. هذا مذهبُ البصريين، وقال الكوفيون(٥): الأصل في «الَّذي» الذال وحدَها، وما

---

(١) الفرقان: ٤١.
(٢) الإسراء: ١.
(٣) تقدم بالرقم ٤٤٨.
(٤) تقدم بالرقم ١٧٩.
(٥) انظر المسألة الخامسة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٦٦٩ ـ ٦٧٧.

عداها زائدٌ، فأصلُ «الَّذِي» كأصلِ «هٰذَا». و«هٰذا» عندهم أصلُه الذال وحدها، فجَوْهَرُهما واحدٌ، وإنّما يفترقان بحسبِ ما يلحَقهما من الزيادات المختلفة لاختلافِ معنَيَيْهما. واحتجّوا لذلك بأن قالوا: رأينا الياء تسقُط في التثنية، نحوِ قولك: «اللّذانِ»، و«اللّذيْن»، وقالوا في إحدى لغاتِها: «اللَّذْ»، بسكون الذال، قال الشاعر [من الرجز]:

٤٨٧ـ [فَظَلْتُ في شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كيدا] كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدا

وهو فاسدٌ، لأنّه لا يجوز أن يكون اسمٌ في كلام العرب على حرف واحد، إلّا أن يكون مضمرًا متّصلاً. ولو كان الأصل الذالَ وحدَها، لَما جاز تصغيرَها. والتصغيرُ ممّا يرُدّ الأشياءَ إلى أُصولها، ولا يدخل إلّا على اسم ثُلاثيّ. وقد قالوا في التصغير: «اللَّذَيّا»، فالياءُ الأُولى للتصغير، والألفُ كالعِوَض من ضمّ أوّله، والموجودُ بعد ذلك ثلاثةُ أحرف: اللام، والذال، والياء. ولا يدْفَع المسموع وما عليه اللفظُ إلّا بدليلٍ، إذ الأصلُ عدمُ الزيادة.

وأمّا احتجاجُهم بحذفِ الياء في التثنية، نحو قولهم: «اللّذانِ»، فإنّما كان لالتقاء الساكنين، كما قلنا في «هٰذانِ»، ولم تثبت الياءُ وتتحرّكَ، فيقالَ: «اللّذيَانِ»، كما قالوا:

---

٤٨٧ ـ **التخريج**: الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/ ٤٢٢١؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٥١؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٢٩٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣، ٤، ٥؛ ورصف المباني ص٧٦؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٥٣ (زبي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٨٣.

اللغة: تزَبّى: اتخذ زُبْية، وهي حفرة بعيدة الغور تصطنع لاصطياد السبع، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها. كِيدَ: فعل ماضٍ مبني للمجهول من الكيد.

المعنى: لقد ظللت في شر من الذي كدت في حقه، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد بها فإذا هو واقع فيها.

الإعراب: «**فَظَلْتُ**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ظلت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير رفع متحرك مبني على الضم في محل رفع اسمها. «**في شر**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**من اللذ**»: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «شرّ». «**كيدا**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر على آخره، والألف: للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**كاللذ**»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ظل» المحذوف. «**تزبى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**زبية**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**فاصطيدا**»: الفاء: عاطفة، «اصطيدا» فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر على آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والألف: للإطلاق.

وجملة «ظلت في شر»: بحسب ما قبلها. وجملة «كيدا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تزبى»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «اصطيدا»: معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «كاللَّذْ تَزَبَّى» حيث وردت كلمة «اللذ» في هذا الموضع وفي قوله «في شَرٍّ من اللَّذْ» محذوفة الياء ساكنة الذال.

«العَمِيانِ»، لنقصِ تمكُّنها وخروجِها إلى شَبَهِ الحروف. والحروفُ جامدةٌ لا تصرُّفَ لها كتصرّفِ المتمكّنة، وأمّا حذفُ الياء وإسكانُها؛ فلضربٍ من التخفيف كحَذْفهم لها في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾[1] في قراءةِ كثيرٍ من القُرّاءِ. ومثلُه [من الكامل]:

٤٨٨ـ كَنَواحِ رِيشِ حَمامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ... ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ

وأمّا الألف واللام في «الّذي» و«الّتي»، وتثنيتِهما وجمعِهما، فذهب قومٌ إلى أنّها زائدة للتعريف على حدّها في «الرجل»، و«الغلام»؛ لأنّها معارفُ، والألف واللام مُعرِّفان، فكان إفادةُ التعريف بهما. والذي عليه المحقِّقون أنّهما زائدتان، والمرادَ بهما لفظُ التعريف لا معناه، والذي يدلّ أنّهما ليستا لمعنى التعريف أمران:

أحدهما: أنّ الألف واللام في الموصولات زيادةٌ لازمةٌ، ولامُ التعريف لا نعرفُها جاءت لازمةً، بل يجوز إسقاطها، نحوُ: «الرجلُ» و«الغلامُ»، و«رجلٌ»، و«غلامٌ». ولم نجدْهم قالوا: «لَذِ»، كما قالوا: «غُلامٌ»، فلمّا خالفتْ ما عليه نظائرُها؛ دلّ على أنّها زائدة لغيرِ معنى التعريف، كما يُزاد غيرُها من الحروف.

والأمرُ الثاني: أنّا نجد كثيرًا من الأسماء الموصولة مُعَرّاةً من الألف واللام، وهي مع ذلك مُعرَّفةٌ، وهي «مَنْ»، و«مَا»، و«أيٌّ»، نحوُ قولك: «ضربتُ مَنْ عندك»، و«أخذتُ ما أعطيتَني»، و«لأُكرِمَنَّ أيَّهُمْ في الدار». فهذه الأشياءُ كلُّها معارفُ، ولا ألفَ ولامٌ فيها كما كانتا في «الّذي» و«الّتي». وإنّما تعرّفُها بما بعدها من صلاتها، وإذا ثبت أنّ الصلة مُعَرِّفةٌ، لم يكن الألفُ واللام فيما دخلا فيه من الموصولات مُعرِّفةً أيضًا؛ لأنّ

---

(١) الإسراء: ٩٧.

٤٨٨ ـ **التخريج**: البيت لخفاف بن ندبة في ديوانه ص٥٤١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٤؛ والكتاب ١/ ٢٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٦ (تيز)، ١٥/ ٤٢٠ (يري)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٥؛ والمنصف ٢/ ٢٢٩.

اللغة: عصف الإثمد: ما سحق منه.

المعنى: وشفتا حبيبتي كنواحي ريش الحمامة في رقتهما ولطافتهما، ولثاتها تضرب إلى السمرة فكأنها مسحت بالإثمد.

الإعراب: **«كنواح»**: جار ومجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق، وهو مضاف. **«ريش»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«حمامة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«نجدية»**: صفة مجرورة بالكسرة. **«ومسحت»**: الواو استئنافية، «مسحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعل. **«باللثتين»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل مسحت. **«عصفَ»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف. **«الإثمد»**: مضاف إليه.

وجملة «مسحت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كنواح» أراد كنواحي، فاجتزأ بالكسرة عن الياء، كما يجتزئون بالضمة عن الواو، وبالفتحة عن الألف.

الاسم لا يَتعرّف من جهتَيْن مختلفتَيْن. وإذا ثبت أنّ الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف؛ كان زيادتُهما لضربٍ من إصلاح اللفظ. وذلك أنّ «الّذي» وأخواته ممّا فيه لامٌ إنّما دخل توصُّلاً إلى وصفِ المَعارف بالجمل، وذلك أنّ الجمل نكراتٌ. ألا ترى أنّها تجري أوصافًا على النكرات، نحوَ قولك: «مررتُ برجلٍ أبوه زيد»، و«نظرتُ إلى غلام قام أخوه». وصفةُ النكرة نكرةٌ. ولولا أنّ الجمل نكراتٌ، لم يكن للمخاطب فيها فائدةٌ؛ لأنّ ما تَعرَّف لا يُستفاد، فلمّا كانت تجرى أوصافًا على النكرات لتنكُّرها؛ أرادوا أن يكون في المعارف مثلُ ذلك، فلم يَسُغ أن تقول: «مررت بزيدٍ أبوه كريمٌ»، وأنت تريد النعت لـ«زَيْد»؛ لأنّه قد ثبت أنّ الجمل نكراتٌ، والنكرةُ لا تكون وصفًا للمعرفة. ولم يمكن إدخالُ لام التعريف على الجملة؛ لأنّ هذه اللام من خَواصّ الأسماء، والجملةُ لا تختصّ بالأسماء، بل تكون جملةً اسميّةً، وفعليّةً فجاؤوا حينئذ بـ«الّذِي» متوصّلين بها إلى وصف المعارف بالجمل، فجعلوا الجملة التي كانت صفةً للنكرة صفةً لـ«الذي»، وهو الصفة في اللفظ، والغرضُ الجملة، كما جاؤوا بـ«أيّ» متوصّلين بها إلى نداءِ ما فيه الألف واللام، فقالوا: «يا أيُّها الرجلُ»، والمقصود نداءُ الرجل، و«أيّ» وُصلةٌ، وكما جاؤوا بـ«ذِي» التي بمعنَى «صاحِب»، متوصّلين إلى وصف الأسماء بالأجناس، إلاّ أنّ لفظَ «الّذي» قبل دخولِ الألف واللام، لم يكن على لفظِ أوصافِ المعارف، فزادوا في أوّلها الألفَ واللام، ليحصُل لهم بذلك لفظُ المعرفة الذي قصدوه، فيتطابقَ اللفظُ والمعنى.

فإذا ثنّيتَ «الّذي»، قلت في الرفع: «اللّذانِ»، وفي النصب والجرّ: «اللّذَيْنِ». واعلمْ أنّ جميعَ هذه الأسماء المُبهَمة، نحو: «الّذي»، و«الّتي»، وأسماءِ الإشارة، ونحوِها ممّا لا يُفارِقه التعريفُ لا يصحّ تثنيتُه. فالتثنية فيه إنّما هي صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية. لأنّ التثنية إنّما تكون في النكرات، نحوِ قولك: «رجلٌ»، و«رجلان»، و«فرسٌ» و«فرسان». فأمّا «زيدٌ»، و«عمرٌو»، و«زيدان»، و«عمران»، فإنّك لم تُثَنّه إلّا بعد سَلْبه ما كان فيه من تعريفِ العَلَميّة، حتّى صار شائعًا كـ«رجلٍ» و«فرسٍ». وإنّما كان كذلك من قِبَل أنّ المعرفة لا يصحّ تثنيتُها؛ لأنّ حدَّ المعرفة ما خصّ الواحدَ من جنسه، ولم يَشِع في أُمّته. وإذا ثُنّي، فقد شُورِكَ في اسمه، وخرج عن أن يكون معرفةً.

وإذا ثبت أنّ المعرفة لا تصحّ تثنيتُها مع بَقاءِ تعريفها، فما لا يصحّ تنكيرُه، لا تصحّ تثنيتُه. ولمّا كانت هذه الأسماءُ ممّا لا يصحّ اعتقادُ التنكير فيها، لم تكن تثنيتها تثنيةً حقيقيّةً، وإنّما هي صيغةٌ موضوعةٌ للدلالة على التثنية، إلّا أنها جرت على منهاج التثنية الحقيقيّة في الإعراب، لقُربها من الأسماء المتمكّنة. وممّا يؤيّد أنّها وَضْعيّةٌ حذفُ الياء في التثنية. ولو كانت تثنيةً صِناعيّةً، لَثبت فيها الياءُ، كما تثبت في «عَمٍ»، و«عَمِيانِ».

ومجرى النون فيها مجراها في «هٰذانِ». وكانت مكسورةً؛ لأنّها جرت على منهاج التثنية الحقيقيّة، تقول: «رجلان»، و«فرسان»، بكسر النون، كذلك ههنا. ومنهم من

يقول: دخلت النونُ في «اللَّذانِ»، و«اللَّتانِ» عوضًا من الياء المحذوفة، كما كانت في «هٰذانِ» كذلك. ومنهم من لا يجعلها عوضًا من شيء؛ لأنّها صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية على ما تقدّم.

ومنهم من يُشدِّد النون، فيقول: «اللَّذانِّ»، وقد قرأ ابن كَثِير: ﴿وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾[1] بتشديد النون. فمن خفّف النونَ، فقد جرى على منهاج التثنية على حد نونِ «رَجُلانِ»، و«فَرَسانِ». ومن شدّدها، فإنّه جعل التشديد فَرْقًا بين ما يُضاف من المثنّى، وتسقُط نونُه للإضافة، نحو: «غلاما زيدٍ»، و«صاحبا عمرٍو»، وبين ما لا يُضاف، نحو: «الَّذي»، و«الَّتي»، وسائرِ المبهمات. ومنهم من يقول: التشديدُ فرقٌ بين النون الداخلة عوضًا من الحركة والتنوينِ، وبين النون الداخلة عوضًا من حرف ساقط من نفس الكلمة، كأنّهم جعلوا لِما هو عوضٌ من أصل الكلمة مَزِيّةً على ما هو عوضٌ من شيء زائد ليس من الكلمة.

وتقول في الجمع: «الَّذِينَ»، بالياء في الرفع والنصب والجرّ لا يختلف، لأنّه مبنيٌّ كالواحد، ومنهم من يقول: «اللَّذُونَ» في الرفع، و«الَّذِينَ» في النصب والخفض يجعلُه كالتثنية، إذ كان على منهاجها في الصحّة، والأوّل أكثرُ.

وأمّا «الأُلَى» بمعنى «الَّذين»، فهو جمعُ «الَّذي» من غير لفظه، كـ«رَجُل» و«نَفَر»، و«امْرَأة» و«نِسْوَة»، وهو بوزنِ «الحُطَم» و«اللُّبَد».

وأمّا «اللَّاءُ»، فهو بمعنَى «الَّذي»، نحوِ: «جاءني اللَّاءُ فَعَلَ كذا»، أي: الَّذِي فعل، فهو بوزنِ «رجلٌ مالٌ»، إذا كثُر مالُه، و«كَبْشٌ صافٌ» إذا كثر صُوفُه، و«يَوْمٌ راحٌ»، إذا كثرتْ فيه الرِيح. ويُجمع «اللَّاءُ» جمعَ السلامة كما فعلوا ذلك بـ«الَّذِي»، فقالوا: «اللَّاؤُونَ» في الرفع، و«اللَّائِينَ» في النصب والجرّ.

وأمّا «الَّتِي»، فهي عبارةٌ عن كلِّ مؤنّث من حَيَوان وغيرِه، تقول: «جاءَتْني المرأةُ الَّتي تعرفُها»، و«رأيتُ الناقة الَّتي عندك»، و«عُنِيتُ بالشجرة الَّتي حَمْلُها طيِّبٌ»، والكلامُ فيها كما الكلامُ في «الَّذِي». والألفُ واللام فيها زائدة كما كانت في «الَّذِي» لإصلاحِ لفظها لوصفِ المعارف. وهي ثُلاثيّةٌ، الاسمُ: اللامُ والتاء والياء، لأنّه الموجود، والذي عليه اللفظُ، وقال الكوفيون: هي منقولة من «تَا» في الإشارة، وأصلُ «تَا» عندهم التاءُ وحدَها، والكلامُ عليها كالكلام في «الَّذي». وفيها أربعُ لغات كلغاتِ «الَّذي». يقولون:

«الَّتِي» بإسكان الياء، واللَّتِ بالكسر، واللَّتْ بالسكون، واللَّتِيُّ بالتشديد. والكلامُ عليها كالكلام على «الَّذِي»، وقد تقدّم ما فيه مَقْنَعٌ.

---

(١) النساء: ١٦. وانظر: البحر المحيط ٣/ ١٩٧؛ والكشاف ١/ ٢٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١١٨.

وتُثنِيّ «الَّتِي»، فتقول: «اللَّتانِ» في الرفع، و«اللَّتَيْنِ» في النصب والجرّ، وهو معربٌ، لأنّ مِنهاجَ التثنية لا يختلف، ولا تكون إلّا من لفظِ الواحد، وليس كذلك الجمع، فإنّه يختلف، فيكون جمعٌ أكثرَ من جمعٍ، ولا تكون تثنيةٌ أكثرَ من تثنية، ويكون الجمعُ من غير لفظِ واحده، كالنَّفَر، والنِّسْوَة، والإبِل، فلذلك حافظوا على التثنية، وأجروها في الإعراب على منهاج واحد، وتركوا الجمع على حاله من البناء كواحده.

ويقولون في جمع «الَّتِي»: «اللَّاتِي»، على وزنِ «القاضِي»، و«اللَّائِي»، و«اللَّاءِ» بغير ياء، كما قالوا في «الَّذِي»: «الألَى»، فأتوا به على غير لفظ الواحد. قال تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾[1].

وربّما قالوا: «اللَّوَائِي»، و«اللَّوَاءِ» بغيرِ ياء، كما قالوا: «اللَّوَاتِي»، و«اللَّوَاتِ»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والـلامُ بمعنى «الَّذِي» في قولهم: «الضارِبُ أباه زيدٌ»، أي: الذي ضَرَبَ أباه، و«مَا»، و«مَنْ» في قولك: «عرفتُ ما عرفتَه، ومَن عرفتَه»، و«أيُّهم» في قولك: «اضْرِبْ أيُّهم في الدار»، و«ذُو» الطائيّةُ الكائنةُ بمعنَى «الَّذِي» في نحوِ قولِ عارِقٍ [من الطويل]:**

٤٨٩ ـ [لَئِنْ لم تغيِّرْ بعضَ ما قد صَنَعْتُمُ] لأنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمُ ذُو أنا عارِقُهْ

«وذَا» في قولك: «ما ذا صنعتَ»، بمعنَى: أيُّ شيءٍ الذي صنعتَه.

* * *

(١) الطلاق: ٤.

٤٨٩ ـ التخريج: البيت لعارق الطائي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٧٤٦؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٥٠ (عرق)؛ وله أو لعمرو بن ملقط في نوادر أبي زيد ص٦١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٣٨، ١١/ ٣٣٩؛ ورصف المباني ص٢٤٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧.

اللغة: أنتحين: أقصد. ذو: الذي. العرق: أخذ اللحم عن العظم بالسكّين.

المعنى: إن لم تغير بعض صنعك، لأقصدن كسر العظم الذي صرت أعرقه، وهذا تهديد.

الإعراب: **«لئن»**: اللام: حرف موطّىء لجواب القسم، و«إن»: حرف شرط. **«لم»**: حرف جزم. **«تغير»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«بعضَ»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«ما»**: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«صنعتم»**: فعل ماض، و«تم»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«لأنتحين»**: اللام: واقعة في جواب القسم، و«أنتحين»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«للعظم»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أنتحين». **«ذو»**: اسم موصول مبني على محل جرّ بدل من «العظم». **«أنا»**: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. **«عارقه»**: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة الشرط: ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة «لم تغيّر» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «صنعتم»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة =

قال الشارح: قد ذكرنا عدّةَ الأسماء الموصولة، وقد تقدّم الكلام على «الَّذِي»، و«الَّتي»، وتثنيتهما، وجمعهما.

فأمّا الألفُ واللام، فتكون موصولة بمعنَى «الَّذي» في الصفة نحوِ اسم الفاعل، واسم المفعول، تقول: «هذا الضاربُ زيدًا»، والمراد: الَّذي ضرب زيدًا، و«هذا المضروبُ» والمراد الَّذي ضُرب، أو يُضرَب. وذلك أنّهم أرادوا وصفَ المعرفة بالجملة من الفعل، فلمّا لم يُمكِن ذلك لتَنافِيهما في التعريف والتنكير، توصّلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنَى «الَّذي»، بأن نَوَوْا فيها ذلك، ووصلوها بالجملة، كما وصلوا «الَّذي» بها، إلّا أنّه لمّا كان من شأنها أن لا تدخل إلّا على اسم، حوّلوا لفظَ الفعل إلى لفظ الفاعل، أو المفعول، وهم يريدون الفعل. فإذا قلت: «الضَّارِبُ»، فالألفُ واللام اسمٌ في صورة الحرف، واسمُ الفاعل فعلٌ في صورة الاسم. ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: «هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ»، فتُعمِلَه فيما بعده بل تُضيفه ألبتّةَ؟ ويجوز أن تقول: «هذا الضاربُ زيدًا أمس»، فتُعمِلُه، لأنّك تنوي بـ«الضارب» الذي ضَرَبَ. ومتى لم تَنوِ بالألف واللام «الَّذِي»، لم يحسن أن يعمل ما دخلا عليه، وصار كسائرِ الأسماء، ويؤيِّد ما ذكرناه أنّ الشاعر قد يُضطرّ، فيُدخِل الألف واللام على لفظ الفعل من غيرِ أن ينقُله إلى اسم الفاعل، وما أقلَّه! قال الشاعر [من الطويل]:

فيُسْتَخْرَجُ اليَرْبُوعُ من نافِقائه ... ومن جُحْرِهِ ذِي الشِّيْخَةِ اليُتَقَصَّعُ[1]

وقال الآخر [من الطويل]:

٤٩٠ - يقول الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا ... إلى رَبِّهِ صَوْتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

= «أنتحين»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم، وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليه. وجملة «أنا عارقه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: مجيء «ذو» بمعنى «الذي» في لغة طيّىء.

(١) تقدم بالرقم ٣٥.

٤٩٠ - **التخريج**: البيت لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ص١٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢؛ والدرر ١/ ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٢؛ ولسان العرب ٨/ ٤١ (جدع)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٦٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٧؛ وجواهر الأدب ص٣٢٠، ورصف المباني ص٧٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨؛ وكتاب اللامات ص٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٨٦ (عم)، ١٢/ ٥٦٤ (لوم)؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٩؛ ونوادر أبي زيد ص٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة: الخنا: الفحش. العجم: جمع أعجم وعجماء وهو من لا ينطق. اليجدع: الذي يجدع: أي: يقطع أنفه أو أذنه أو شفته.

المعنى: يصف رجلاً بأنّه يقول الفحش، ثم يذكّر بالآيات الكريمة: ﴿**إن أنكر الأصوات لصوت الحمير**﴾ [لقمان: ١٩] فيقول: إن أبغض أصوات الحيوانات صوت الحمار الذي يقطع أنفه أو أذنه.

الإعراب: «**يقول**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**الخنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. «**وأبغض**»: الواو: استئنافية. «أبغض»: مبتدأ مرفوع بالضمّة وهو =

والمراد: الذي يتقصّعُ، والذي يُجدَّع.

وقد اختُلف في هذه اللام، فذهب قومٌ إلى أنّها حرف وليست اسمًا، وإن نُوي بها مذهبُ الاسميّة، ولذلك أُعرب الاسم الواقع بعدها بإعرابِ «الَّذي» بغيرِ صلة. ولو كانت اسمًا، لكان الإعرابُ لها، وحُكِم على موضعها بالإعراب الذي يستحِقُّه «الَّذي».

وذهب قومٌ إلى أنّها اسم، واحتجّوا لذلك بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها إليها، كما يعود إلى «الَّذي» من صلتها. والصوابُ الأوّل أنّها حرف، إذ لو كانت اسمًا، لكان لها موضعٌ من الإعراب. ولا خلافَ أنّه لا موضعَ لها من الإعراب، ألا ترى أنّها لو كان لها موضع من الإعراب، لكنت إذا قلت: «جاءني الضاربُ»، يكون موضعُها رفعًا بأنّها فاعلٌ، فكان يؤدّي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غيرِ تثنية، أو عطفٍ: الألفُ واللام، واسمُ الفاعل. وإذا قلت: «ضربتُ الكاتبَ»، يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز، لأنّ هذا الفعل لا يكون له أكثرُ من مفعول واحد. وإذا قلت: «مررت بالضارب»، يكون لحرفِ الجرّ مجروران، وذلك مُحال. وأمّا قولهم: إنّه يعود إليها الضميرُ من الصفة، فلا تقول إنّ الضمير يعود إلى نفس الألف واللام، بل تقول إنّه يعود إلى الموصوف المحذوف لأنّك إذا قلت: «مررت بالضارب»، فتقديرُه: «مررت بالرجل الضارب»، فالضميرُ يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنّه في حكمِ المنطوق به، وتارةً تقول: إنّه يعود إلى مدلولِ الألف واللام، وهو «الَّذِي»، فاعرفه.

وأمّا «مَنْ»، فإنّها تكون بمعنَى «الَّذي»، وتحتاج من الصلة إلى مثلِ ما احتاجت إليه «الَّذي»، إلّا أنّها لا تكون إلّا لذَواتِ مَن يعقِل، وهي اسمٌ بدليلِ أنّها تكون فاعلةً، نحوَ قولك: «جاءني من قام»، فموضعُ «مَنْ» رفعٌ بأنّه فاعلٌ، ومفعولةً، نحوَ: «رأيت مَن عندك»، فيكون موضعُها نصباً بأنّه مفعول به كما تكون الأسماءُ كذلك. ولا بد لها من ضمير يعود إليها، وذلك من خصائص الأسماء.

ويدخل عليها حروفُ الجرّ، نحوَ قولك: «مررت بِمَنْ عندك». قال الله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[1]، وهي مبنيّة كما كانت «الَّذِي» كذلك، لأنّ ما بعدها من الصلة من

= مضاف. «**العجم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ناطقًا**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**إلى ربه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أبغض». «**صوت**»: خبر مرفوع بالضمّة وهو مضاف. «**الحمار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**اليجدع**»: «**ال**»: اسم موصول بمعنى «الذي»، مبني على السكون في محل جر صفة لـ«الحمار»، يجدّع: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره هو.

وجملة «يقول الخنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أبغض العجم... صوت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يجدع»: صلة الموصول لا محل لها الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «اليجدّع» حيث دخلت «ال» الموصولة بمعنى «الذي» على الفعل المضارع.

(١) الفتح: ١٤.

تمامها، فهي بمنزلةِ بعض الاسم، وبعضُ الاسم مبنيٌ لا يستحِقّ الإعرابَ، وذلك نحوُ قولك: «جاءني مَن عندك»، أي: الذي عندك. قال الله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ﴾(١)، إلاّ أنّها تُفارِق «الّذي» في أنّها لا توصَف كما توصف «الّذي»، ولا يوصَف بها كما يوصف بـ«الّذي». ألا تراك تقول: «جاءني زيدٌ الذي قام»، و«جاءني الذي قام الظريفُ»، فتصف «الذي»، وتصف بها، ولا تفعل ذلك في «مَنْ»؛ لخروجها عن شَبَهِ الأسماء المتمكّنة، وشَبَهِها بالمضمرات بنَقْصِ لفظها. ألا ترى أنها على حرفَيْن، والأسماءُ الظاهرة لا تكون على أقلَّ من ثلاثةِ أحرف. فلمّا بعُدتْ من الظاهر، لم توصَف، ولم يوصَف بها. وليس كذلك «الّذي» فإنّها على ثلاثة أحرف، إذ أصلُها «لَذِ»، مثلُ: «عَمٍ» و«شَجٍ».

فإنْ قيل: إذا زعمتَ أنّها لا تقع إلّا على ذواتِ مَن يعقِل، فما تصنع بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖ﴾(٢)، والذي يمشي على بطنه، والذي يمشي على أربع ليسوا من العُقلاء؛ لأنّ الذي يمشي على بطنه من جنسِ الحَيّات، والذي يمشي على أربع من جنسِ الأنعام والخيل؟ فالجوابُ أنّه لمّا خلط ما يعقل وما لا يعقل، غَلَّبَ جانبَ من يعقل، وذلك أنّه قال: «فَمِنۡهُم»، فجمع كنايةَ من يعقل وما لا يعقل بلفظِ ما يعقل، فلمّا كان كنايةُ الجمع الذي فيه ما يعقل وما لا يعقل مثلَ كناية الجمع الذي ليس فيه ما لا يعقل، كان تفصيلُه كذلك، ولِـ«مَنْ» مواضعُ غيرُ ذلك تُذكَر فيما بعدُ.

وأمّا «مَا»، فتكون موصولة بمعنى «الّذي»، تحتاج من الصلة إلى مثلِ ما تحتاج وهي مبنيّةٌ لِما ذكرناه في «مَنْ»، من أنّها هي وما بعدها اسمٌ واحدٌ، فكانت كبعضِ الاسم. وهي تقع على ذواتِ ما لا يعقل وعلى صفاتِ من يعقل. قال الله تعالى: ﴿يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ﴾(٣)، أي: يُذاب ما في بطونهم وجلودُهم وقال: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ رِزۡقٗا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا﴾(٤)، فأوقع «مَا» على ما كانوا يعبدون من الأصنام. وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾(٥). وقد ذهب بعضهم إلى أنّها تقع لِما يعقل بمعنى «مَنْ»، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ﴾(٦)، وبقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾(٧). وحكى أبو زيد من قول العرب: «سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لنا»، فأجرى «مَا» على القديم سبحانه، وهذا ونحوُه محمولٌ عندنا على الصفة، وقد ذكرنا أنّها تقع على صفاتِ من يعقل، فقولُه: ﴿مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، بمعنى:

---

(١) الأنبياء: ١٩.
(٢) النور: ٤٥.
(٣) الحج: ٢٠.
(٤) النحل: ٧٣.
(٥) النحل: ٥٣.
(٦) النساء: ٣.
(٧) الشمس: ٥.

الطَيِّب منهنّ. وقولُه: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾، بمعنَى: البانِي لها في أحدِ القولَيْن، والقولُ الآخر أن يكون بمعنى المصدر، أي: وبنائِها. وقولُهم: «سبحانَ ما سخّركنّ لنا» بمعنَى المُسخِّر، ومهما جاء من ذلك، فمتأوّلٌ على ما يَرجِعه إلى ما أصّلنا، ولها مواضعُ تُذكر أقسامُها فيها فيما بعدُ، إن شاء الله.

وأمّا «أيّ»، فإنّها تكون موصولة أيضًا تحتاج إلى كلامٍ بعدها، تتِمّ به اسمًا كاحتياج «الّذِي» و«مَنْ»، و«مَا»، إذا كانا بمعنَى «الّذي». ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في «الّذي»، فتقول: لأَضرِبَنَّ أَيَّهُمْ في الدار»، والمعنى «الذي في الدار» منهم، فـ«أيّ» بمنزلةِ «الّذي»، إلّا أنّها تُفيد تبعيضَ ما أُضيفت إليه، ولذلك لزمتْها الإضافةُ. ألا ترى أنّك إذا قلت: «لأضربنّ الذي في الدار»، لم يكن في اللفظ دلالةٌ على أنّه واحدٌ من جماعة، كما تُفيد «أيّ» ذلك؟

وقد تُفرَد ومعناها الإضافة، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]، والمعنى: أيَّ الاسمَيْن دعوتَ اللَّهَ به، فله الأسماء الحسنى.

ولا بدّ من عائد في الجملة التي هي صلةٌ له. ألا تراك تقول: «جاءني أيُّهم قام أبوه»، والعائدُ الهاء في «أبوه»، وتقول: «لأضربَنَّ أيَّهُم قام غلامُه، وأيَّهُم هو أحسنُ»؟ فإن حذفتَ العائد المرفوع الذي لا يحسُن حذفُه في «الّذِي»، بُنِي على الضمّ، نحوَ قولك: «لأضربَنَّ أيُّهم أحسنُ». قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[2]، والمعنى أيُّهم هو أشدُّ.

وإنّما بُنيت، لأنّ القياس فيها أن تكون مبنيّة على حدّ نظيرَيْها، وهما «مَنْ»، و«مَا»؛ لأنّها إذا كانت استفهامًا، فقد تضمّنتْ معنَى همزة الاستفهام؛ وإذا كانت جزاء، فقد تضمّنت معنى حرف الجزاء، وهو «إنْ»؛ وإذا كانت خبرًا بمعنَى «الّذي» فهي كبعضِ الاسم على ما أصّلنا.

وإنّما أُعربت لتمكّنها بلزوم الإضافة لها حَمْلاً لها على نقيضها ونظيرها، وهو «بَعْضٌ» و«كُلٌّ»، فلمّا حُذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفُه مع «الّذي»، دخلها نقصٌ بإزالتها عن ترتيبها، فعادت إلى أصلها. ومقتضَى القياس فيها من البناء كما أنّ «مَا» الحِجازيّةَ إذا قدّم خبرُها، أو دخلها الاستثناءُ الناقضُ لمعنَى الجَحْد، رُدّت إلى قياسِ نظيرها في الابتداء، نحوِ: «هَلْ»، و«إنَّمَا» ونحوِهما ممّا يكون بعده المبتدأُ والخبر، وإنّما بُني على الضمّ على التشبيه بـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ»، و«يَا زيدُ»؛ لأنّه يكون مُعرَبًا في حال، ومبنيًّا في حال، كما تقول: «جئتُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ»، و«يَا رجلاً»، ثمّ تقول: «جئت من قبلُ

---

(١) الإسراء: ١١٠.
(٢) مريم: ٦٩.

ومن بعدُ»، إذا أردت المعرفة، و«يَا زيدُ». هذا مذهبُ سيبويه، والكوفيون يُخالِفونه في هذا الأصل[١]، وينصبون «أيًّا» إذا وقع عليها فعلٌ، سواءً حذفوا العائد من الصلة، أو لم يحذفوه، ولا فرقَ عندهم بين قولهم: «لأضربَنَّ أيَّهم هو أفضلُ»، وبين «لأضربَنَّ أيُّهم أفضلُ» ولا يضمّون «أيَهُم» إلّا في موضعُ رفع، فأمّا قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٢]، فإنّهم يقرؤونها بالنصب، حكاه هارونُ القارىء عنهم، وقرأ بها أيضًا، وتأوّلوا الضمّ على وجوهٍ:

أحدُها: أنّه معربٌ، وأنّه رفعٌ بأنّه مبتدأ، و«أشَدُّ» الخبرُ، ويكون «أيٌّ» هنا استفهامًا، كأنّه اكتفى بالجارّ والمجرور في قوله: ﴿مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾، كما يُقال: «لأقْتُلَنَّ من كلِّ قَبِيلٍ»، و«لآكُلَنَّ من كلِّ طَعامٍ»، ثُمَّ ابتدأ «أيُّهُمْ أشدُّ على الرَّحمٰن عتيًّا»، وهو رأيُ الكسائيّ والفرّاء، وعلى هذا، لا يكون للجملة التي هي «أيُّهُم أشدُّ» موضعٌ من الإعراب.

والوجهُ الثاني: أن يكون «أيُّهُم» أيضًا استفهامًا على ما ذكرنا، وهو رفعٌ بأنّه مبتدأ، وما بعده الخبرُ، والجملةُ في موضع المفعول لقوله: ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾، والنَّزْعُ بمعنى التبيين، فهو قريب من العِلْم، فلذلك جاز تعليقُه عن العمل.

والوجه الثالث: أن يكون رفعًا على الحكاية، والمعنى: ثُمَّ لننزعنّ من كلِّ فَرِيق تَشايَعُوا الذي يُقال فيه: أيُّهم أشدُّ على الرّحمٰن عتيًّا، وهو رأيُ الخليل[٣]، وشبّهه بقول الأخْطَل [من الكامل]:

٤٩١ - [ولَقَد أبيتُ من الفتاة بمنزِلٍ] فأبِيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ

---

(١) انظر المسألة الثانية بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص٧٠٩ - ٧١٦.

(٢) مريم: ٦٩.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٩.

٤٩١ - **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص٦١٦؛ وتذكرة النحاة ص٤٤٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٤٨٨؛ والكتاب ٢/ ٨٤، ٣٩٩؛ ولسان العرب ٤/ ٤٩٢ (ضمر)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٠.

اللغة: الحَرِج: المضيّق عليه. المحروم: الممنوع مما يريده.

المعنى: إنني أبيت في المكان الذي لا أجد فيه حرجًا أو مَنعًا من زيارته.

الإعراب: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام: للابتداء، «قد»: حرف تقليل. «أبيت»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «من الفتاة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أبيت». «بمنزل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أبيت». «فأبيت»: الفاء: عاطفة، «أبيت»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «لا حرج»: «لا»: نافية، «حرج»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أو هذا، مرفوع =

وهذا بابُه الشعر، وفي حال الاختيار عنه مندوحةٌ. ويونسُ[(١)] يجعله من قبيلِ «أَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ» في تعليقِ الفعلِ عن العملِ سواءً كان من أفعال القلب، أو لا يكون، ويُجيز «لأضربنّ أيُّهُم هو أفضلُ»، ويُعلّق الضَّرْب. وهذا ضعيف؛ لأنّ التعليق ضربٌ من الإلغاء. ولا يجوز أن يُعلَّق من الأفعال عن العمل إلّا ما يجوز إلغاؤه، والذي يجوز إلغاؤه أفعالُ القلب، نحوُ: «ظننتُ»، و«علمتُ»، والكوفيون لا يروون «لأضربنّ أيُّهُم قائمٌ» بالضمّ، ولا يقولونه إلّا منصوبًا. ويعضُد ما قالوا ما حكاه الجَرْميُّ، قال: من حينِ خرجتُ من الخَنْدَق، يعني خندقَ البصرة، حتّى صرتُ إلى مكّةَ، لم أسمع أحدًا يقول: «اضرب أيُّهُم أفضلُ»، أي: كلُّهم ينصب. وهذه الحكايةُ لا تمنع أن يكون غيرُه سمع خلافَ ما رواه، ويكونَ ما سمعه لغةً لبعض العرب. وذلك أنّ سيبويه سمع ذلك وحكاه. ويدلّ على ذلك قولُه[(٢)]: وسألتُ الخليل عن قولهم: «اضرب أيّهم أفضلُ»، يعني العربَ، وقال: القياسُ هو النصب. وتأوّلُ الرفع على الحكاية، وأنشد أبو عمرو [من المتقارب]:

٤٩٢ـ إذا ما أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

= بالضمة. «ولا»: الواو: عاطفة، «لا»: زادة لتوكيد النفي. «محروم»: اسم معطوف مرفوع بالضمة. وجملة «أبيت»: بحسب ما قبلها، (أو جواب قسم محذوف). وجملة «أبيت» الثانية: معطوفة على الأولى. وجملة «هو لا حرج»: في محل نصب مفعول به مقول قول محذوف، والتقدير: «أبيت مقولاً لي: هذا لا حرج ولا محروم».

والشاهد فيه قوله: «لا حرج ولا محروم» على الحكاية، وعند الخليل: حرج: خبر لمبتدأ محذوف ليس ضمير المتكلم. وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب على الحكاية بقول محذوف أيضًا، وتقدير الكلام على هذا: فأبيت مقولاً في شأني: هو لا حرج ولا محروم.

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٩.

٤٩٢ ـ **التخريج**: البيت لغسّان بن وعلة في الدرر ١/ ٢٧٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٦؛ وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ١/ ٢٣٦؛ ولغسّان في الإنصاف ٢/ ٧١٥؛ ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب ٦/ ٦١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٥٨؛ وجواهر الأدب ص٢١٠؛ ورصف المباني ص١٩٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص٨٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٩ (أيا)؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

الإعراب: «إذا»: اسم شرط غير جازم مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «أتيت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «بني»: مفعول به منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «مالكٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فسلّم»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«سلّم»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا: أنت. «على»: حرف جرّ. «أيّهم»: اسم موصول مبنيّ على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان =

وهذا نَصٌّ في محلّ النِّزاع، ولـ«أيّ» و«ما» و«مَنْ» أقسامٌ تُذكر فيما بعدُ إن شاء الله.

وأمّا «ذُو» فإنّ طَيِّئًا تقول: «هٰذَا ذُو قال ذاك»، يريدون: الَّذِي قال ذاك. وهي «ذُو» التي بمعنَى «صاحِب»، نقلوها إلى معنَى «الَّذِي»، ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصَل بها «الَّذي»، وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت «الَّذي» مبنيّةً، فقالوا: «هذا زيدٌ ذُو قام»، و«رأيت زيدًا ذو قام»، و«مررت بزيدٍ ذو قام أبوه»، فيكون في حال الرفع والنصب والجرّ بالواو.

وهذه الواوُ عينُ الكلمة، وليست علامةَ الرفع. وتقول «مررت بالمرأة ذو قامت، وبالرجلَيْن ذو قاما، وبالرجال ذو قاموا»، فيستوي فيه التثنيةُ والجمع والمؤنّث. قال الشاعر [من الوافر]:

٤٩٣ ـ فإنّ الماءَ ماءُ أَبِي وجَدِّي وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ

= بـ «سلّم». «أفضل»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو أفضل».

وجملة «إذا ما أتيت... فسلم» الشرطية: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أتيت...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «سلّم»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هو أفضل»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «على أيّهم» حيث جاء «أيّ» اسمًا موصولاً مضافًا وصلته محذوفة، والتقدير: «أيّهم هو أفضل». ولهذا بُني على الضمّ. ويروى: «أيِّهم» معربة.

٤٩٣ ـ **التخريج**: البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٤، ٣٥؛ والدرر ١/ ٢٦٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٩١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٦؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٢٩٥؛ وأوضح المسالك ١/ ١٥٤؛ وتخليص الشواهد ص١٤٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

اللغة: ذو حفرت: أي التي حفرتها. ذو طويت: أي التي طويتُها، أي بنيتُها بالحجارة.

المعنى: إنّ هذا الماء كان يرده أبي وجدّي، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وبنيتها بالحجارة، إذن لا يحقّ لكم ورودها.

الإعراب: «**فإنّ**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إنّ» حرف مشبّه بالفعل. «**الماء**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة الظاهرة. «**ماء**»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «**أبي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**وجدّي**»: الواو: حرف عطف، «جدي»: معطوف على «أبي» ويعرب إعرابه. «**وبئري**»: الواو: حرف عطف، «بئري»: معطوف على «الماء» منصوب بالفتحة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، أو مبتدأ مرفوع.... وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**ذو**»: اسم موصول معطوف على خبر «إنّ»، أو خبر المبتدأ مبنيّ في محلّ رفع. «**حفرت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**وذو طويت**»: معطوف على «ذو حفرت»، وتعرب إعرابها.

وجملة «إن الماء...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بئري ذو حفرت»: معطوفة على =

وصف البئر بـ«ذُو» وهي مؤنّثة، ومن أبياتِ الحَماسة لمَنْظُور بن سُحَيْم [من الطويل]:

٤٩٤- فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُون أتَيْتُهُمْ فحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ ما كَفانِيَا

أي: مِن الذي عندهم، ووَصَلَه بالظرف كما تَصِل «الَّذِي» به في قولك: «جاءني الذي عندهم»، فأمّا قوله [من الطويل]:

لَئِنْ لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قد صَنَعْتُمُ لأنتَحِيَنْ للعَظْمِ ذُو أنَا عَارِقُهْ[1]

= جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حفرت»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة «ذو طويت»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل «ذو» اسمًا موصولاً بمعنى «التي»، وأجراه على غير العاقل، لأنّ المقصود بها «البئر» وهي مؤنّثة.

٤٩٤ ـ **التخريج**: البيت لمنظور بن سحيم في الدرر ١/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٦٣، ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٠؛ والمقرب ١/ ٥٩؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٢٧؛ وللطائي (؟) في مغني اللبيب ٢/ ٤١٠؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٥٤، ١٤٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٢، وشرح ابن عقيل ص٣٠، ٨٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص١٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

شرح المفردات: الموسرون: الأغنياء. حسبي: كفاني. ذي: أي الذي.

المعنى: إنّ الناس إمّا أن يكونوا أغنياء وعندهم ما يقدّمونه للضيفان، وحسبي ما لقيته عندهم من كرم الضيافة وحسن استقبال...

الإعراب: **«فإمّا»**: الفاء بحسب ما قبلها، و«إمّا»: حرف شرط وتفصيل. **«كرام»**: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده تقديره: «إما قابلني...». **«موسرون»**: نعت «كرام» مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم. **«أتيتهم»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، و«هم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **«فحسبي»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «حسبي»: خبر مقدّم، أو مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «من ذو»: جار ومجرور متعلّقان بـ«حسبي». **«عندهم»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بفعل محذوف تقديره «استقر» صلة الموصول، أو بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«ما»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ أو خبر المبتدأ «حسب». **«كفانيا»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو»، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، والألف للإطلاق.

وجملة «إمّا كرام...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب وجملة «قابلني كرام» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أتيتهم» الفعليّة: مفسّرة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فحسبي...» الاسميّة: في محلّ جزم جواب الشرط. والجملة المحذوفة المؤلفة من المبتدأ والخبر، أو من الفعل «استقر» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «كفانيا» الفعلية: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من ذو» حيث جاءت «ذو» اسمًا موصولاً بمعنى «الذي».

(١) تقدم بالرقم ٤٨٩.

وقبلَـه:

حَلَفتُ بِهَدْيٍ مُشْعَرٍ بَكَراتُهُ ... تَخُبُّ بصَحْراءِ الغَبِيطِ دَرادِقُهْ

فالبيت لعَارِق الطائيّ، وعارقٌ لقبٌ غلب عليه، لُقِّب بذلك لقوله في آخِرِ البيت: «ذُو أنا عارِقُهْ». واسمُه قَيْس بن جِرْوَةَ بن سَيْف بن مالِك بن عمرو بن أبان. ويُروى: «لَئِنْ لم يُغيِّرْ»، ويروى: «لأنتَحِيَنَّ العَظْمَ». والشاهد فيه جعلُ «ذُو» بمعنَى «الَّذِي» ووصلُها بالمبتدأ والخبر. وقولُه: «لَئِنْ» فيما بين القَسَم والمُقسَم عليه تَوْطئةٌ للقسم، وجوابُ القسم «لأنتحينْ للعظم». يقول: آلَيْتُ إن لم تُغيِّر بعضَ صَنِيعك، لأقصِدنّ في مُقابَلته كَسْرَ العَظْم الذي صرتُ أعْرُقُه، أي: أنتزِعُ اللحمَ منه. جعل شَكْواه كالعَرْق، وجعل ما بعده إن لم يُغيِّر مُعامَلتَه تأثيرًا في العَظْم نفسِه. وهذا وَعِيدٌ.

وذهب بعضهم إلى أنّك تقول في المؤنث: «ذاتُ قالت ذاك»، وفي التثنية، والجمع، ويكون مضمومًا في كلّ حال. وحُكي أنّه يجوز أن تقول في جماعةِ المؤنّث: «ذَواتُ قلن»، وفي ذلك دلالةٌ أنّه منقول من «ذِي» التي بمعنَى «صاحبٍ». والفرق بين «ذُو» التي بمعنَى «الَّذِي» على لغةِ طيِّئ، وبين «ذُو» التي بمعنَى صاحب من وجوهٍ:

منها أنّ «ذُو» في لغةِ طيِّئ توصَل بالفعل، ولا يجوز ذلك في «ذُو» التي بمعنى «صاحب».

ومنها أنّ «ذُو» في مذهبِ طيِّئ لا يوصَف بها إلّا المعرفةُ، والتي بمعنَى «صاحب» يوصف بها المعرفة والنكرة. إن أضفتَها إلى نكرة، وصفت بها النكرة، وإن أضفتها إلى معرفة، صارت معرفةً، ووصفت بها المعرفة، وليست «ذُو» التي بمعنَى «الَّذِي» كذلك؛ لأنّها مُعرَّفةٌ بالصلة على حدّ تعريفِ «مَنْ»، و«مَا». ومنها أنّ التي في لغةِ طيِّئ لا يجوز فيها «ذَا» ولا «ذِي»، ولا تكون إلّا بالواو، تقول: «مررت بالرجل ذُو قال»، أي: «الذي قال»، و«رأيت الرجلَ ذُو قال»، وليس كذلك التي بمعنَى «صاحب»، فاعرفه.

فأمّا «ذَا» من قولك: «مَا ذَا صنعتَ» فهي على وجهَيْنِ:

أحدُهما: أن تكون «مَا» استفهامًا، وهي اسم تامّ مرفوعُ الموضع بالابتداء، و«ذَا» خبرُه، وهي بمعنَى «الَّذي»، وما بعده من الفعل والفاعل صلتُه، والعائدُ محذوف، والتقديرُ: صنعتَهُ.

والوجه الثاني: أن تجعل «مَا»، و«ذَا» جميعًا بمنزلةِ «مَا» وحدَها، وتكون قد ركّبت من كلمتَيْن كلمةً واحدةً، نحوَ: «إنّمَا»، و«حَيْثُمَا» ونحوِهما من المركّبة، وتكون «مَا» مع «ذَا» في موضع نصب بـ«صَنَعْتَ»، ويكون جوابُ الأوّل مرفوعًا، وجواب الثاني منصوبًا؛ لأنّ الجواب بدلٌ من السؤال. قال الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[1]، قرىء

(١) البقرة: ٢١٩.

برفعِ «العفو» ونصبِه[1]، فالرفعُ على أن يكون «ذَا» بمعنَى «الَّذي»، والمعنى: مَا الذي ينفقونه. قال الشاعر [من الطويل]:

٤٩٥ ـ أَلَا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَا ذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ؟!

والنصب على تركيبِ «مَا»، و«ذَا»، وجعلِهما معًا كلمةً واحدةً في موضعِ منصوب بالفعل بعدهما، قال الله تعالى: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ: خَيْرًاۗ﴾[2].

فإن قيل: فهلّا كانت «ذَا» في قولك «مَاذَا صنعتَ؟» زائدةً مُلغاة. قيل عنه جوابان:

أحدهما: أنّه لو كانت «ذَا» زائدةً، لقلتَ في الجواب: «عَمَّ ذَا تسألُ؟» بحذفِ ألفِ «مَا»، كما تقول «عَمَّ تسألُ؟» لأنّ «مَا» إذا كانت استفهامًا، ودخل عليها حرفُ الجرّ، حُذفت أَلفُها، نحوَ قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[3] و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[4]، فلمّا ثبتت

---

(١) قراءة النصب هي المثبتة في النصّ المصحفيّ، وقرأ بالرفع أبو عمرو والحسن وابن أبي إسحاق وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٢/ ١٥٩؛ وتفسير الطبري ٤/ ٣٤٦، ٣٤٧؛ والكشاف ١/ ١٣٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٢٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١٦٩.

٤٩٥ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٥٤؛ والأزهيّة ص٢٠٦؛ والجنى الداني ص٢٣٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٦/ ١٤٥ ـ ١٤٧؛ وديوان المعاني ١/ ١١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ٢/ ٧١١؛ والكتاب ٢/ ٤١٧؛ ولسان العرب ١/ ٧٥١ (نحب)، ١١/ ١٨٧ (حول)، ١٥/ ٤٥٩ (ذو)؛ والمعاني الكبير ص١٢٠١؛ ومغني اللبيب ص٣٠٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص١٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٣؛ وكتاب اللامات ص٦٤؛ ومجالس ثعلب ص٥٣٠.

اللغة: يحاول: يطلب بالحيلة. والنحب: النذر.

المعنى: اسألا المرء عمّا يسعى إليه في هذه الحياة، أهو نذر يقضيه أم ضلال باطل؟

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح. **«تسألان»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«المرء»**: مفعول به منصوب. **«ما»**: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«ذا»**: اسم موصول مبني في محل رفع خبر. **«يحاول»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«أنحب»**: الهمزة: حرف استفهام، و«نحب»: بدل من «ما» مرفوع. **«فيقضى»**: الفاء: حرف عطف، و«يقضى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو. **«أم»**: حرف عطف. **«ضلال»**: معطوف على «نحب» مرفوع. **«وباطل»**: الواو: حرف عطف، و«باطل»: معطوف على «ضلال» مرفوع.

وجملة «ألا تسألان...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ماذا» في محل نصب مفعول به ثان للفعل «سأل» وجملة «يحاول»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ماذا يحاول» حيث إنّ «ذا» فيه اسم موصول والجملة بعده صلته، وذلك لأن الاستفهام تقدّمه.

(٢) النحل: ٣٠.

(٣) النبأ: ١.

(٤) النازعات: ٤٣.

الألفُ، وقلتَ: «عَمَّا ذَا تسأَلُ؟»؛ دلّ على أنّهما رُكّبا تركيبَ «إنَّما»، وصارت الألفُ حَشْوًا.

والثاني: لو كانت مُلغاةً، لكان التقديرُ في «مَا ذَا تصنعُ؟»: ما تصنعُ؟ وتكون في موضعِ نصب. فلمّا قال [من الطويل]:

أَنَـحْـبٌ فـيُـقْـضَـى أم ضـلالٌ وبـاطـلُ

فأبدل المرفوعَ من «مَا» دلَّ أنّها مرفوعة بالابتداء، والخبرُ «ذَا»، والفعلُ صلةٌ على ما ذُكر.

فصل

[صلة الموصول والعائد]

قال صاحب الكتاب: **والموصول ما لا بُدّ له في تَمامه اسمًا من جملةٍ تردَفه من الجُمَل التي تقع صفاتٍ، ومن ضميرٍ فيها يرجع إليه، وتُسمَّى هذه الجملة صِلَةً، ويسمّيها سيبويه الحَشْوَ**[1]. **وذلك قولُك «الّذي أبوه منطلقٌ زيدٌ»، و«جاءني مَنْ عَهِدَه عمرٌو». واسمُ الفاعل في «الضارب» في معنَى الفعل، وهو مع المرفوع به جملةٌ واقعةٌ صلةً للاّم، ويرجع الذكرُ منه إليه، كما يرجع إلى «الَّذِي»**.

* * *

قال الشارح: الموصول ما لا يتِمّ حتّى تَصِلَه بكلام بعده تامٍّ، فيصير مع ذلك الكلام اسمًا تامًّا بإزاء مسمًّى، فإذا قلت: «جاءني الرجلُ الذي قام»، فـ«الَّذِي» وما بعده في موضعِ صفةِ «الرجل» بمعنَى: القائم. وإذا قلت: «جاءني مَنْ قام»، فـ«مَنْ» وما بعدها في موضعِ اسم معروفٍ غيرِ صفة، فمنزلةُ «الَّذِي»، ونحوه من الموصولات وحدَه منزلةُ حرفٍ من الكلمة، من حيث كان لا يُفهَم معناه إلاّ بضمِّ ما بعده إليه، فصار لذلك من مُقدِّماته، ولذلك كان الموصول مبنيًّا، فالموصولُ وحدَه اسمٌ ناقصٌ، أي: ناقصُ الدلالة، فإذا جئتَ بالصلة، قيل: مَوْصُولٌ حينئذٍ.

وقوله: «لا بدّ له في تمامه اسمًا من جملةٍ تردفه»، أي: تتبعه، وكلُّ شيء يتبع شيئًا فقد رَدِفَه.

وقوله «من الجمل التي تقع صفاتٍ»، يريد من الجمل التي تُوضِح وتُبيِّن، وهي الجملُ المتمكِّنة في بابِ الخبر، وصلح فيها أن يقال فيه: صِدْقٌ، أو كِذْبٌ، وجاز أن تقع صفةً للنكرة. فأمّا الاستفهامُ فلا يجوز أن يُوصَل به «الَّذِي» وأخواتُها، لا يجوز «جاءني الذي أَزَيْدٌ أبوه قائمٌ»، وكذلك الأمرُ والنهيُ، لِما ذكرناه من أنّها لا تقع صفةً للنكرة، إذ كانت لا تحتمِل الصدقَ والكذبَ.

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٠٥.

وجملةُ الأمر أنّ الصلة بأربعةِ أشياء: الفعلِ والفاعل، والمبتدأ والخبر، والشرطِ وجوابه، والظرفِ. ولا بدّ في كلّ جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول، وهو ضميرُ ذلك الموصول ليربِط الجملةَ بالموصول، ويُؤذِنَ بتعلُّقها بالموصول، إذ كانت الجملة عبارةً عن كلّ كلامٍ تامٍّ قائم بنفسه. فإذا أتيتَ فيها بما يتوقّف فهمُه على ما قبله، آذَنَ بتعلُّقها به. فمِثالُ وَصْلك بالفعل قولُك: «جاءني الذي قام»، فـ«الَّذِي» الموصولُ، و«قَامَ» الصلةُ، والعائد الفاعل، وهو ضميرُ الموصول، واستتر في الفعل؛ لأنّه له. ولو كان لغيره، لم يستتر، نحوَ «الذي قام غلامُه زيدٌ».

وسواءٌ في الفعل الفعلُ اللازم والمتعدّي، والحقيقيّ وغيرُ الحقيقيّ، نحو «كَانَ» و«لَيْسَ»، فمثالُ اللازم ما تقدّم من قولنا: «جاءني الذي قام، والذي قام غلامُه»، ومثالُ المتعدّي «جاءني الذي ضرب زيدًا، والذي أعْطَى عمرًا درهمًا، والذي ظَنَّ زيدًا قائمًا، والذي أَعْلَمَ عمرًا زيدًا خيرَ الناس». فـ«الَّذِي» هو الموصول، و«ضَرَبَ زيدًا» هو الصلة، والعائدُ الفاعل المستتر في «ضرب». وكذلك الباقي، الصلةُ الفعل وما يتبعُه من الفاعل والمفعولين.

ومثالُ وَصْلك بالفعل غير الحقيقيّ قولُك: «جاءني الذي كان قائمًا، والذي ليس قائمًا»، فـ«كَانَ» واسمها وخبرها الصلةُ، والعائدُ الاسم المستتر، ولا فرقَ في ذلك بين أن تكون الجملة إيجابًا، أو سَلْبًا. فمثالُ الإيجاب: «الذي قام زيدٌ»، ومثال السلب: «الذي ما قام زيدٌ». وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر: «جاءني الذي أبوه قائمٌ»، فـ«الّذي» اسمٌ موصولٌ، و«أبوه قائمٌ» الصلةُ، والعائدُ الهاء في «أبوه». ومثلُه: «جاءني الذي هو قائمٌ»، فقولُك: «هو قائمٌ» صلةٌ، و«هُوَ» العائدُ إلى الموصول، ومثالُ وَصْلك بالشرط والجزاء قولك: «جاءني الذي إنْ تَأْتِه يَأْتِك عمرٌو»، فقولك: «إن تأته يأتك عمرٌو» صلةٌ، والعائدُ الهاء في «تأته».

واعلمْ أنّ كلّ واحد من الشرط والجزاء جملةٌ فعليّةٌ تامّةٌ، فلمّا دخل عليهما حرفُ الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كلّ واحدة من الجملتَيْن إلى الأخرى، كافتقار المبتدأ إلى الخبر، فالجملةُ الأولى التي هي شرطٌ بمنزلة المبتدأ، والجملةُ الثانية التي هي جزاءٌ كالخبر. وإذا كان كذلك، فأنتَ بالخيار في إلحاقِ العائد: إن شئت أتيت به في الجملة الأولى، نحوَ ما تقدّم من قولك: «جاءني الذي إن تأته يأتك عمرٌو». فالعائدُ الهاء في «تأتِهِ». وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية، نحوَ قولك: «جاءني الذي إن تُكرِمْ زيدًا يَشْكُرْك»، فالعائدُ المضمر في «يشكرك». فإن جئت بالضمير فيهما، فأحسنُ شيء، نحوَ قولك: «جاءني الذي إن تَزُرْه يُحْسِنْ إليك»، فالعائدُ الأوّل الهاء المنصوبة في «تزره»، والآخَرُ الضمير المرفوع في «يحسن إليك»، كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلةً كذلك، إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحدَه، نحوَ: «جاءني الذي أبوه قائمٌ»،

وإن شئت أتيت به مع الخبر وحدَه، نحوَ: «الذي أخوك غلامُه زيد»، وإن شئت أتيت به معهما، نحوَ: «الذي أبوه أخوه زيدٌ»، و«الذي عَمُّه خالُه عمرٌو».

وأمّا الصلة إذا كانت ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا؛ فنحو: «الذي عندك زيدٌ»، و«الذي في الدار خالدٌ». واعلمْ أنّ الظرف إذا وقع صلةً، فإنّه يتعلّق بفعل محذوف، نحو: «اسْتَقَرّ» أو «حَلّ» ونحوِه، ولا يتعلّق باسمِ فاعل؛ لأنّ الصلة لا تكون بمفردٍ، إنّما تكون بجملةٍ.

وأكثرُ النحويّين يسمّي هذه الجملة صِلَةً، وسيبويه يسمّيها حَشْوًا. فالصلَةُ مصدرٌ كالوَصْل من قولك: «وَصَلْتُ الشيءَ وَصْلاً وصِلَةً». والمراد أنّ الجملة وَصْلٌ له، فأمّا تسميةُ سيبويه لها حَشْوًا، فمن معنى الزيادة، أي أنّها ليست أصلاً، وإنّما هي زيادةٌ يُتمّم بها الاسم، ويُوضَح بها معناه. ومنه: «فُلانٌ مِنْ حَشْوِ بني فُلانٍ»، أي: من أتْباعهم، وليس من صَمِيمهم.

وقوله: «واسم الفاعل في «الضارب» في معنى الفعل»، قد تقدّم القول: إنّ الألف واللام بمعنى «الّذي»، واسمَ الفاعل بمعنى الفعل. وذلك أنّهم أرادوا أن يصفوا بالجملة الفعليّة المعرفةَ كما وصفوا بها النكرةَ، فلم يُمْكِنهم ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير، فجاؤوا بالألف واللام، ونَوَوْهما بمعنى «الّذي»، ولم يمكن إدخالُهما على لفظ الفعل، لأنّهما من خصائصِ الأسماء، فحوّلوا لفظَ الفعل إلى لفظِ اسم الفاعل، فصار اسمًا في اللفظ، وهو فعلٌ في الحكم والتقدير، وفيه ضميرٌ يعود إلى الألف واللام، إذ كانت في تأويلِ «الّذي». والصوابُ أنّه عائدٌ إلى مدلولِ الألف واللام، وهو الموصوف باسم الفاعل، واسمُ الفاعل، مع ما فيه من الضمير المرفوع، في تقدير الجملة كسائر الصلات.

قال صاحب الكتاب: **وقد يُحذف الراجع كما ذكرنا، وسمع الخليلُ عربيًا يقول: «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا»[1]، وقُرِىء: ﴿تَمَامًا عَلَى الذِي أحْسَنُ﴾[2]، بحذفِ شَطْرِ الجملة. وقد جاءت «الّتي» في قولهم: «بَعْدَ اللَّتَيّا والّتِي»[3] محذوفَةَ الصلةِ بأسْرِها،**

---

(١) الكتاب ٢/ ١٠٨. وفيه: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا».

(٢) الأنعام: ١٥٤؛ وقراءة «أحسنُ» بالضمّ، هي قراءة الحسن، والأعمش، ويحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٥٥؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٢٣٦؛ وتفسير القرطبي ٧/ ١٤٢؛ والكشاف ٢/ ٤٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٣٥.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ١/ ٢٢٣؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٢؛ وفصل المقال ص٣٧٠؛ وكتاب الأمثال ص٢٥٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢٠ (منن)، ١٥/ ٢٤٠ (لتا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٩٢. قيل: هما الداهية الكبيرة والصغيرة، وكَنّى عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيهًا =

والمعنى بعد الخُطّة التي من فَظاعةِ شأنها كَيتَ وكَيتَ. وإنّما حذفوا ليُوهِموا أنّها بلغتْ من الشّدّة مَبْلَغًا تقاصرتِ العِبارةُ عن كُنهِه.

❁ ❁ ❁

قال الشارح: اعلم أنّهم قد حذفوا الرَّواجع من الصلة، وكثُر ذلك عندهم، حتّى صار قياسًا. وليس حذفُها دون إثباتها في الحُسْن، وقد جاء الأمران في كتاب الله تعالى، نحو قوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾(١) والمراد: بَعَثَهُ، وقال في موضع آخر: ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾(٢)، فأتى بالعائد، وهو الهاء. وإنّما حذفوا العائد من الصلة؛ لأنّ «الّذِي»، وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعًا كاسم واحد، وكذلك كلُّ موصول يكون هو وصِلَتُه كاسم واحد، فكأنّهم استطالوا الاسمَ، وأنْ يكون أربعةُ أشياء كشيء واحد، فكرهوا طُولَه، كما كرهوا طولَ «اشْهِيبَاب»، و«اخْمِيرار»، فخفّفوه بحذف الياء، وقالوا: «اشْهِباب»، و«اخمِرار». كذلك لمّا استطالوا الاسم بصلته، حذفوا من صلته العائدَ تخفيفًا.

وإنّما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة، إذ لم يكن سبيلٌ إلى حذف الموصول، لأنّه هو الاسمُ، ولا إلى حذف الفعل، لأنّه هو الصلةُ، ولا إلى حذف الفاعل، لأنّ الفعل لا يَستغني عنه، فحذفوا الراجع.

ولا يُحذف هذا الراجع إلّا بمجموع ثلاث شرائط: أحدُها: أن يكون ضميرًا منصوبًا، لا ضميرًا مرفوعًا، ولا مجرورًا، لأنّ المفعول كالفضلة في الكلام، والمستغنى عنه، وأن يكون الراجعُ متّصلاً، لا منفصلاً لكثرةِ حروف المنفصل، وأن يكون على حذفه دليلٌ، وذلك أن يكون ضميرًا واحدًا، لا بدّ للصلة منه، فتقول: «الذي ضربتُ زيدٌ»، فتحذف العائد الذي هو الهاء؛ لأنّ الكلام والصلة لا يتمّ إلّا بتقديره. ولو قلت: «الذي ضربتُه في داره زيدٌ»، لم يجز حذفُ الهاء؛ لأنّ الصلة تتمّ بدونه، فلا يكون في اللفظ ما يدلّ عليه.

وقد حذفوا العائد على الموصول، إذا كان مبتدأً، نحوَ قولك: «جاءني الذي ضاربٌ زيدًا»، والمراد: الذي هو ضاربٌ، وحكى صاحبُ الكتاب عن الخليل: «مَا أنا

= بالحيّة التي إذا كَثُر سمّها صغُرت، لأنّ السمّ يأكل جسدها. وقيل: الأصل فيه أنّ رجلاً من جديس تزوج امرأةً قصيرة، فقاسى منها الشدائد، وكان يُعبِّر عنها بالتصغير، فتزوّج امرأةً طويلةً، فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة، فطلّقها وقال: «بعد اللتيّا والتي لا أتزوّج أبدًا»، فجرى ذلك على الداهية.

يقوله من وصل إلى الأمر بعد الجهد والمشقّة.

(١) الفرقان: ٤١.

(٢) البقرة: ٢٧٥. وفي الطبعة المصرية: «كالذي يتخبّطه» وهذا تحريف.

بالذي قائلٌ لك شيئًا»، أي: الذي هو قائلٌ، ومن ذلك قراءةُ بعضهم ﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ﴾[(١)] برفعِ «بعوضة» كأنّه جعل «مَا» موصولةً بمعنَى «الّذي»، والمرادُ أنّ الله لا يَستحيي أن يَضرِبَ مَثَلاً الّذي هو بعوضةٌ، ومثلُه قراءةُ بعضهم: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾[(٢)] أي الذي هو أحسنُ، ومثله قوله [من المنسرح]:

٤٩٦ـ لَمْ أَرَ مِثْلَ الفِتْيَانِ في غِيَرِ الأَيَّامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها

أي: ينسون الذي هو عواقبُها. وحذفُ الضمير من هذا ضعيف جدًّا؛ لأنّ العائد هنا شَطْرُ الجملة، وليس فضلةً كالهاء في قولك: «الذي كلّمتُه». والذي سَهّلَه قليلاً العِلْمُ بموضعه إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد.

وقد جاءت الصلة محذوفةً بالكلّيّة، وذلك شاذّ في الاستعمال والقياس. أمّا قِلّتُه في الاستعمال، فظاهرٌ، وأمّا في القياس؛ فلأنّ الصلة هي الصفة في المعنى. وإنّما جيء بـ«الّذي» وُصْلةً إلى ذلك، فلا يسوغ حذفها؛ لأنّ فيه تفويتَ المقصود، كما لا يجوز حذفُ الصفة من المُبهَم في قولك: «يَا أيُّها الرجلُ»؛ لأنّه هو المقصود بالنداء، و«أَيٌّ» وُصْلة إلى ذلك.

فمن ذلك قولُهم في المَثَل: «بَعْدَ اللَّتَيَّا والَّتِي»[(٣)]، بحذفِ الصلة من كلّ واحد

---

(١) البقرة: ٢٦. وقراءة الرفع هي قراءة قطرب ورؤبة بن العجاج وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ١/ ١٢٣؛ وتفسير القرطبي ١/ ٢٤٣؛ والمحتسب ١/ ٦٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٣٩.

(٢) الأنعام: ١٥٤. وقد تقدّم تخريج هذه القراءة منذ قليل.

٤٩٦ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧؛ والمعاني الكبير ٣/ ١٢٧٠؛ ولعدي بن زيد أو لأحيحة بن الجلاح في خزانة الأدب ٣/ ٣٥٣؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٤٥٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٣٨٢؛ والمحتسب ١/ ٦٤، ٢٣٥، ٢/ ٢٥٥.

الإعراب: «**لم**»: حرف جزم وقلب ونفي. «**أر**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**مثل**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الفتيان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**في غير**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ(أرى). «**الأيام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ينسون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**ما**»: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. «**عواقبها**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «لم أر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينسون»: في محلّ نصب حال من (الفتيان). وجملة «هي عواقبها»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ما عواقبُها» حيث جاءت «ما» اسمًا موصولاً وحذف الضمير من صلتها، وهذا ضعيف جدًا كما ذكر.

(٣) تقدم تخريج هذا المثل منذ قليل

منهما؛ لأنّ الغرض أنّ هذه الخُطّة لعِظَمها وفخامةِ أمرها موصوفةٌ بصغيرِ المكروه وعظيمِه. وقيل: «اللُّتَيّا»، و«الّتي» من أسماء الداهية كأنّها سُمّيت بالموصول دون الصلة. وأمّا قول الشاعر، أنشده أبو عثمان [من الرجز]:

٤٩٧ـ حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ   مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ

فإنّه شبّه الّذِي بـ«مَنْ» و«مَا»، فحذف صلتَها ووصفها كما يُفعل بـ«مَنْ» و«مَا». فأمّا على أصل الكوفيين، فإنّهم يجعلون «الّذي» هنا موصولةً على بابها، ويصلونها بـ«مِثْل»؛ لأنّهم يجرونها مُجرى الظرف.

فصل

[تخفيف الموصول]

قال صاحب الكتاب: وَ «الَّذِي» وُضع وُصْلةً إلى وصفِ المعارِف بالجُمَل، وحَقُّ الجملة التي يوصَل بها أن تكون معلومةً للمخاطب، كقولك: «هذا الذي قَدِمَ من الحَضْرة»، لمَن بلغه ذلك.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «الّذِي» إنّما أُتي بها توصُّلاً إلى وصف المعارف بالجُمَل حين احتاجوا إلى وصفها بالجمل كما كانت النكراتُ كذلك. وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلةً معلومةً عند المخاطب؛ لأنّ الغرض بها تعريفُ المذكور بما يعلمُه المخاطب من حاله، ليصحَّ الإخبارُ عنه بعد ذلك، والصلةُ تُخالِف الخبرَ؛ لأنّ الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب، لأنّ الغرض من الخبر إفادةُ المخاطب شيئًا من أحوالِ مَن يعرفه. فلو كان ذلك معلومًا عنده، لم يكن مُفيدًا له شيئًا، فلذلك لا تقول: «جاءني الذي قام»، إلاّ لمن عرف قيامَه، وجهل مجيئَه؛ لأنّ «جاءَ» خبرٌ، و«قَامَ» صلةٌ.

---

٤٩٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٨١؛ والدرر ١/ ٢٧٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٦.

شرح المفردات: الجديل: الزّمام. المُحَمْلَج: المفتول فتلاً شديدًا.

الإعراب: «**حتى**»: حرف ابتداء. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**كانا**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «**هما**»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع توكيد لضمير التثنية. «**اللذين**»: اسم موصول منصوب بالياء لأنه مثنى على أنه خبر «كان». «**مثل**»: صفة «اللذين» منصوبة بالفتحة، وهي مضاف. «**الجديلين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنّى. «**المحملجين**»: نعت مجرور بالياء لأنه مثنّى.

وجملة «كانا هما اللذين»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «اللذين مثلَ» حيث حذف صلة «اللذين» ووصفها بـ«مثل». والكوفيون يجعلون «مثل» صلةً لأنهم يُجرونها مجرى الظرف.

وكذلك لا تقول: «أَقْبَلَ الذي أبوه منطلقٌ»، إلاّ لِمن عرف انطلاقَ أبيه، وجهل إقبالَه، فاعرف ذلك.

قال صاحب الكتاب: **ولاستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرةِ الاستعمال خفّفوه من غيرِ وجه، فقالوا: «اللَّذِ» بحذفِ الياء، ثمّ «اللَّذْ» بحذفِ الحركة، ثمّ حذفوه رَأْسًا، واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبِس به، وهو لامُ التعريف. وقد فعلوا مثلَ ذلك بمؤنّثه، فقالوا: «اللَّتِ»، وَ «اللَّتْ»، و«الضاربتُه هِنْدٌ» بمعنَى «الّتي ضربتْه هندٌ»، وقد حذفوا النون من مثنّاه ومجموعه، قال الفَرَزدَق**[1] **[من الكامل]:**

٤٩٨ـ أَبَنِي كُلَيْبٍ إنّ عَمَّيَّ اللَّذَا ... قَتَلاَ المُلوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالاَ

وقال [من الطويل]:

٤٩٩ ـ وإنّ الّذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهم ... [هُم القومُ كلُّ القوم يا أُمَّ خالِدِ]

---

(١) كذا في الطبعتين، والبيت للأخطل.

٤٩٨ ــ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص٣٨٧؛ والأزهية ص٢٩٦؛ والاشتقاق ص٣٣٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥، ٦/ ٦؛ والدرر ١/ ١٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٢؛ والكتاب ١/ ١٨٦؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج) ١٤/ ٢٣٣ (حظا) ١٥/ ٢٤٥(لذي)؛ والمقتضب ٤/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢١٠؛ ورصف المباني ص٣٤١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٧٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٨٤؛ والمحتسب ١/ ١٨٥؛ والمنصف ١/ ٦٧.

اللغة: بنو كليب: المقصود قوم جرير. عمّيّ: مثنّى «عمّ» وهو أخو الأب، والمراد بهما: أبو حنش عصم بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، ودوكس بن الفدوكس، وقيل عمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند. الأغلال: ج الغل، وهو القيد.

المعنى: يفتخر الشاعر على جرير بأنّ عمّيه من أبطال تغلب، وقد قهرا الملوك، وحرّرا الأسرى، وحطّما القيود.

الإعراب: **«أبني»**: الهمزة: حرف نداء، و«بني»: منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«كليب»**: مضاف إليه مجرور. **«إنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«عمّيّ»**: اسم «إنّ» منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والياء الثانية: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«اللذا»**: خبر «إنّ» مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. **«قتلا»**: فعل ماضٍ، والألف: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«الملوك»**: مفعول به. **«وفكّكا»**: الواو: حرف عطف، «فكّكا»: فعل ماضٍ، والألف: في محلّ رفع فاعل. **«الأغلالا»**: مفعول به منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة النداء «أبني كليب»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنّ عمّيّ...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قتلا الملوك»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فكّكا الأغلالا»: معطوفة على جملة «قتلا الملوك».

والشاهد فيه قوله: «اللذا» يريد «اللذان»، فحذف النون تخفيفًا، لاستطالة الموصول بالصلة.

٤٩٩ ــ **التخريج**: البيت للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/ ٧، ٢٥ ـ ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧؛ والكتاب ١/ ١٨٧؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج)، ١٥/ ٢٤٦ (لذا)؛ والمؤتلف والمختلف =

وقال الله تعالى: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾(١).

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّهم استطالوا الاسم الموصول بصلته، ولاستطالتهم إيّاه تجرّؤوا على تخفيفه من غيرِ جهة واحدة، فتارةً حذفوا الياء منها، واجتزؤوا بالكسرة منها، وقالوا: «اللَّذِ». وتارةً يحذفون الياء والكسرة معًا؛ لأنّه أبلغُ في التخفيف، فإذا غالَوْا في التخفيف، حذفوا «الّذي» نفسَها، واقتصروا على الألف واللام التي في أوّلها، وأقاموها مقامَ «الّذي»، ونووا ذلك فيها، ولم يمكن إدخالُها على نفس الجملة، لأنّها من خصائصِ الأسماء، فحوّلوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل، وأدخلوا عليه اللامَ، وهم يريدون «الّذي»، وقد تقدّم ذلك.

وقد فعلوا في المؤنّث مثلَ ذلك، فقالوا: «اللَّتِ»، بكسر التاء، وَ «اللَّتْ» بسكونها، كما كان في المذكّر كذلك، وقالوا: «الضاربتُه هندٌ»، والمراد «التي ضربتْه»، فحذفوا «الّتي»، واجتزؤوا بالألف واللام، وحَوَّلوا لفظ الفعل إلى اسم الفاعل مبالغةً في التخفيف.

وقد حذفوا النون أيضًا تخفيفًا من مثنّاه ومجموعه، فقالوا: «جاءني اللَّذَا قاما،

= ص٣٣؛ والمحتسب ١/ ١٨٥؛ ومعجم ما استعجم ص١٠٢٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢؛ والمقتضب ٤/ ١٤٦؛ والمنصف ١/ ٦٧؛ وللأشهب أو لحريث بن مخفض (تصحيف محفض) في الدرر ١/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٢٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠؛ والدرر ٥/ ١٣١؛ ورصف المباني ص٣٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧.

اللغة: فلج: موضع قرب مكّة. حانت دماؤهم: ذهبت هدرًا.

المعنى: أن الذين ذهبت دماؤهم هدرًا في فلج، ليسوا قلّة، بل هم القوم جميعًا.

الإعراب: **«وإنّ»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **«الذي»**: اسم موصول مبني في محلّ نصب اسم «إنّ»، وأصله «الذين» وحذفت النون تخفيفًا. **«حانت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«بفلج»**: جار ومجرور متعلقان بـ «حانت». **«دماؤهم»**: فاعل «حانت» مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«هم»**: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. **«القوم»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«كلّ»**: صفة «القوم» مرفوعة بالضمّة، وهو مضاف. **«القوم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يا»**: حرف نداء. **«أم»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«خالد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إن الذي...»: بحسب ما قبلها. وجملة «حانت»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هم القوم»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة النداء: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وحقّها الابتداء.

والشاهد فيه قوله: «الذي» حيث إن أصله «الذين» فحذف النون تخفيفًا.

(١) التوبة: ٦٩.

والَّذي قاموا»، والمراد: «اللَّذان، والَّذينَ»، فحذفوا النون تخفيفًا لطُولِ الاسم بالصلة، فأمّا قول الفَرَزْدَق [من الكامل]:

أبنِي كليب إنّ عَمّيّ اللذا... إلخ

فإنّ الشاهد فيه حذفُ النون من «اللّذان». وقولُه: «اللَّذا» يفخَر على جَرِيرٍ، وهو من بني كُلَيْب بن يَرْبُوع، بمن اشتهر من بني تَغْلِبَ كعمرو بن كُلْثُوم قاتلِ عمرو بن هِنْد الملك، وعصِم[1] بن النُّعْمان بن مالك بن عَتّاب بن أبي حَنَش بن حنش قاتلِ شُرَحْبِيل بن عمرو بن حُجْر يومَ الكُلاب الأوّل، وغيرهما من ساداتِ تغلب. وقيل أراد بعَمَّيْه هُذَيْلَ بن هُبَيْرَة التغلبيّ الشاعر، والهذيلَ بن عِمْرانَ الأصْفَر الذي كان أخًا لأُمّه. وأمّا قول الآخر [من الطويل]:

وإنّ الّذي حانتْ بِفَلْجٍ دَماؤُهم ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ

فإنّ البيت للأَشْهَب بن رُمَيْلَة، ويروى: زُمَيْلَة بالزاي. والشاهدُ فيه حذفُ النون من «الَّذين» استخفافًا على ما تقدّم، والذي يدلّ أنّه أراد الجمعَ قولُه: «دماؤهم»، فعَوْدُ الضمير من الصلة بلفظ الجمع، يدلّ أنّه أراد الجمع. ومثلُه قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓا۟﴾[2] والمراد: «الّذين»، لقوله: «خاضوا». ويجوز أن يكون «الّذي» واحدًا، ويُؤدّي عن الجمع. فإنْ عاد الضمير بلفظ الواحد، فنَظَرًا إلى اللفظ، وإن عاد بلفظ الجمع، فبالحمل على المعنى على حدّ «مَنْ». ومثلُه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[3]. وقال سبحانه: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[4]، فعاد الضمير مرّةً بلفظ الواحد، ومرّةً بلفظ الجمع حَمْلاً على المعنى. وهو يرثي قومًا قُتلوا بفَلْج، وهو موضع معروف بين البصرة وضَرِيّة، وهو مذكّر مصروف.

فصل
[الإخبار بـ«الذي»]

قال صاحب الكتاب: **ومجالُ «الَّذِي» في بابِ الإخبار أَوْسَعُ من مجالِ اللام التي بمعناه حيث دخل في الجملتين الاسميّةِ والفعليّةِ جميعًا، ولم يكن للاّم مَدْخلٌ إلاّ في الفعليّة، وذلك قولك إذا أخبرتَ عن زيد في «قام زيدٌ»، و«زيدٌ منطلقٌ»: «الذي قام زيدٌ»، و«الذي هو منطلقٌ زيدٌ»، و«القائمُ زيدٌ»، ولا تقول: «الْهُوَ منطلقٌ زيدٌ»، والإخبارُ عن كلّ اسم في جملة سائغٌ إلاّ إذا منع مانعٌ.**

* * *

قال الشارح: الإخبار ضربٌ من الابتداء والخبرِ تُصدّر فيه بـ«الَّذِي» أو بالألف

(١) في الطبعتين «عاصم»، وهذا تحريف.
(٢) التوبة: ٦٩.
(٣) الزمر: ٣٣.
(٤) البقرة: ١٧.

واللام بمعناها، وقد ذكرنا أنّ «الَّذِي» إذا تَمَّ بصلته، كان اسمًا مفردًا كـ«زيد» و«عمرو» لا يُفيد إلاّ بضمّ جزء آخرَ إليه. فإذا قيل لك: أَخْبِرْ عن اسم من الأسماء، فالمرادُ أَلْحِقِ الكلامَ «الَّذِي» أو الألفَ واللام، واجعلهما في موضعِ مبتدأ، وانزِعْ ذلك الاسمَ من مكانه الذي كان فيه، وضَعْ موضعَه ضميرًا يقوم مقامَه، يكون راجعًا إلى «الّذي»، أو إلى الألف واللام، واجعلْ ذلك الاسمَ خبرًا.

مثالُ ذلك إذا قيل لك: أَخْبِرْ عن زيد من قولك: «قام زيدٌ» بـ«الَّذِي»، قلتَ: «الذي قام زيدٌ»، فيكون «الَّذِي» مبتدأً، و«قَامَ» صلتَه، وفيه ضميرٌ قام مقامَ «زيد» في كونه الفاعلَ، وهو ضميرٌ راجعٌ إلى «الَّذِي»، وبه تَمّ الكلامُ، وهو في المعنى زيدٌ؛ لأنّه ضميرُ «الَّذِي»، و«الَّذِي» هو زيدٌ. ولذلك كان خبرًا عنه؛ لأنّ الخبر إذا كان مفردًا هو المبتدأُ في المعنى، فإن أخبرتَ عنه بالألف واللام، قلت: «القائمُ زيدٌ»، فالألفُ واللام قائمٌ مقامَ «الَّذِي»، واسمُ الفاعل الذي هو «قائمٌ» عوضٌ عن «قَامَ». وفي اسم الفاعل ضميرٌ عائدٌ إلى الألف واللام، والألفُ واللام هما «زيدٌ»، غيرَ أنّك أعربتَ الألف واللام بتمامه بإعرابِ «الَّذِي» وحدَها.

فإن أخبرتَ عن «زيد» من قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، قلت: «الذي هو منطلقٌ زيدٌ»، جعلتَ بدلَ «زيد» ضميرَه، وهو مبتدأ كما كان «زيدٌ» مبتدأً، و«منطلقٌ» الخبرُ، و«هُوَ منطلقٌ» صلةُ «الَّذِي»، «وهُوَ» راجعٌ إلى «الَّذِي»، و«زيدٌ» خبرُ «الَّذِي»؛ لأنّ «زيدًا» هو «الَّذِي» في المعنى. فلو أخذتَ تُخْبِر عنه بالألف واللام، لم يصحّ؛ لأنّك تحتاج أن تنقُله إلى اسم الفاعل، واسمُ الفاعل إنّما يكون من الفعل، لا من الاسم. ولذلك قال: «إنّ مجالَ «الَّذِي» في باب الإخبار أوسعُ من مجال الألف واللام»؛ لأنّ «الَّذِي» يكون مع الجملتين الاسميّة والفعليّة، والألفُ واللام لا تكون إلّا مع جملة فعليّة، فكلُّ ما يُخْبَر عنه بالألف واللام يصحّ أن يُخبَر عنه بـ«الَّذِي»، وليس كلُّ ما يخبر عنه بـ«الّذي» يجوز أن يخبر عنه بالألف واللام، فكان الإخبارُ بـ«الّذي» أعمَّ.

وقوله: «والإخبار عن كلّ اسم في جملةٍ سائغٌ»، يريد الجملةَ الخبريّة التي يحسن في جوابها صِدْقٌ وكِذْبٌ، لأن هذه الجمل تقع صلاتٍ وصفاتٍ، كما تقع أخبارًا، والأسماءُ بحُكْم أنّها أسماءٌ سِماتٌ على مسمَّياتٍ يجوز الإخبارُ عنها بأحوالها، إلّا إذا منع مانعٌ، وسنذكُر الموانعَ فيما بعدُ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وطريقةُ الإخبار أن تُصدِّر الجملةَ بالموصول، وتُزَحْلِفَ الاسمَ إلى عَجزها واضعًا مكانَه ضميرًا عائدًا إلى الموصول. بيانُه أنّك تقول في الإخبار عن زيد في «زيدٌ منطلقٌ»: «الذي هو منطلقٌ زيدٌ»، وعن «منطلق»: «الذي زيدٌ هو منطلقٌ»، وعن**

«خالد» في «قام غلامُ خالِدٍ»: «الذي قام غلامُه خالدٌ»، أو «القائمُ غلامُه خالدٌ»، وعن اسمِكَ في «ضربتُ زيدًا»: «الذي ضرب زيدًا أنا»، أو «الضاربُ زيدًا أنا»، وعن «الذُّباب» في «يَطِيرُ الذُّبابُ فيغضَب زيدٌ»: «الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ»، أو «الطائرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ»، وعن زيد: «الذي يطير الذبابُ فيغضب زيدٌ»، أو «الطائرُ الذبابُ فيغضب زيدٌ».

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ طريقةَ الإخبار أن تُصدِّر الجملة بالموصول الذي هو «الّذي»، و«الّتي»، أو الألفُ واللام بمعناهما، وتنزع الاسم الذي تريد الإخبارَ عنه من الجملة، وتضع موضعَه ضميرًا يعود إلى الموصول يكونه في المعنى، ثمّ تأتي بذلك الاسم الذي تُخْبِر عنه آخِرًا، تجعله خبرًا عن الموصول.

وإنّما قال النحويّون: «أُخْبِرَ عنه»، وهو في اللفظ خبرٌ؛ لأنّه في المعنى مُحَدَّثٌ عنه، إذ قد يكون خبرٌ، ولا يُخبَر عنه، نحو الفعل، فأرادوا التنبيه على أنّه خبرٌ ومحدَّثٌ عنه في المعنى.

فإذا أخبرتَ عن «زيد» من قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، فإنّك تقول: «الذي هو منطلقٌ زيدٌ». نزعتَ «زيدًا» من الجملة، وجعلتَ بدلَه ضميرَه، وهو مبتدأٌ كما كان «زيد» مبتدأً، و«منطلق» خبرُه على ما كان، والجملةُ من المبتدأ والخبر صلةُ «الَّذِي»، وهُوَ راجعٌ إلى «الّذي»، وَ «الّذي» هو «زيدٌ»، ولذلك كان خبرًا عنه؛ لأنّ الخبر إذا كان مفردًا يكون هو المخبرَ عنه في المعنى.

فإن أخبرتَ عن «منطلق» من قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، قلت: «الذي زيدٌ هو منطلقٌ»، فتجعل الضمير موضعَ «منطلق» خبرًا عن «زيد»، كما كان «زيدٌ» كذلك. وجعلتَ الجملة صلةَ «الّذي»، ثمّ أتيتَ بـ«منطلق»، وجعلتَه خبرًا عن الموصول الذي هو «زيدٌ»، ولا يصحّ الإخبارُ بالألف واللام هنا؛ لأنّ الألف واللام لا مَدْخَلَ لها في المبتدأ والخبر على ما بيّنّا.

فإن أخبرت عن خالدٍ في قولك: «قام غلامُ خالد»، قلت: «الذي قام غلامُه خالدٌ»، جعلتَ الهاء موضعَ «خالد»، وهي مضافٌ إليها الغلامُ، كما كان «خالدٌ» كذلك، وجعلت «خالدًا» خبرًا عن الموصول الذي هو الهاءُ في المعنى.

فإن أخبرت بالألف واللام، قلت: «القائم غلامُه خالدٌ»، فـ«القائم» مبتدأٌ، و«غلامُه» مرتفع ارتفاعَ الفاعل، كأنّك قلت: «الذي قام غلامُه»؛ لأنّ الألف واللام في معنَى «الَّذِي»، واسمُ الفاعل في معنى الفعل، وجعلتَ «خالدًا» الخبرَ، كما كان في «الَّذِي» كذلك.

وجملةُ الأمر أنّ الإضافة تنقسم قسمَيْن:

أحدُهما: أن يدلّ المضاف إليه على شخصٍ بعينه، والآخَرُ أن لا يدلّ على شخص

بعينه. فأمّا ما دلّ على شخص مفرد، فنحو: «غلامُ زيد»، و«صاحبُ عمرو»، وأمّا ما لا يدلّ على شخص مفرد، فنحو: «سام أَبْرَصَ»، و«أبي الحُصَيْن».

فأمّا الثاني: وهو ما لا يدلّ على شخص مفرد، فلا يجوز الإخبارُ عنه؛ لأنّه لا يتخصّص بالإضافة، وأمّا الأوّلُ ـ وهو ما يدلّ على شخص مفرد ـ فإنّه يجوز الإخبارُ عن المضاف مفردًا، وعن المضاف إليه مفردًا، ولا يجوز الإخبارُ عنهما معًا؛ لأنّ المضمر لا يدلّ على أكثرَ من واحد.

ولو قيل لك: أَخْبِرْ عن «قَامَ» من قولك: «قام غلامُ خالد»، قلت: هذا لا يجوز؛ لأنّ الفعل لا يُضمَر، وقد بيّنّا أنّ معنى الإخبار أن تنزع الاسمَ المخبرَ عنه من الكلام، وتأتي موضعه بضميره، إن كان مبتدأ كان ضميرًا منفصلاً، وإن كان مفعولاً أو مضافًا إليه، كان المضمرُ متّصلاً.

فإن أخبرت عن اسمك في «ضربتُ زيدًا»، قلت في الإخبار بـ«الّذي»: «الذي ضرب زيدًا أَنَا»، نزعتَ ضميرَ المتكلّم من الفعل، ووضعتَ مكانَه ضميرَ الغَيْبة؛ لأنّه راجعٌ إلى «الّذي»، و«الّذي» موضوعٌ للغيبة، واستتر الضميرُ في الفعل؛ لأنّ الفعل، إذا كان واحدًا غائبًا، لم تظهر له علامةٌ، ثمّ جعلت ضميرَ المتكلّم المنتزعَ خبرًا. فلمّا صار خبرًا، وجب أن يكون ضميرًا مرفوعًا منفصلاً للمتكلّم، نحوَ: «أَنَا». وإنّما كان مرفوعًا؛ لأنّه خبرُ المبتدأ، وخبرُ المبتدأ لا يكون إلّا مرفوعًا. وإنّما كان منفصلاً؛ لأنّ خبر المبتدأ ليس عاملُه لفظًا، فيتّصلَ به. وكان ضميرَ متكلّم على حدّ ما كان في «ضربتُ». وتقول في الإخبار بالألف واللام: «الضاربُ زيدًا أنا»، فـ«الضارب» مبتدأٌ، وفيه ضميرٌ يعود إلى الألف واللام، و«أَنَا» الخبرُ.

فإن أخبرت عن المفعول الذي هو زيدٌ بـ«الّذي»، قلتَ: «الذي ضربتُه زيدٌ». فـ«الّذي» مبتدأٌ، و«ضربتُه» صلتُه والهاء عائدة إليه، و«زيدٌ» خبر. ويجوز حذف الهاء، فتقول: «الذي ضربت زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[1]. فإن أخبرت بالألف واللام، قلت: «الضاربُه أنا زيدٌ»، فالهاء في «الضاربه» ترجع إلى ما دلّ عليه الألفُ واللام، وهو «الّذِي»، و«أَنَا» مرتفعٌ بـ«ضارب»، وأظهرتَ المضمر الذي هو «أَنَا»؛ لأنّ «ضاربًا» لك، وقد جرى على الألف واللام الذي لـ«زيد»، وقد جرى على غيرِ مَنْ هو له. واسمُ الفاعل إذا جرى على غيرِ مَن هو له، برز ضميرُهُ.

وتقول: «يَطِير الذُّباب فيغضَب زيدٌ»، إن أخبرتَ عن الذباب، قلت: «الذي يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ»، فيكون «الّذي» في موضع رفع؛ لأنّه مبتدأٌ، و«يطير» صلتُه، وفيه ضميرٌ يعود إلى «الّذي»، وهو الفاعلُ، استكنّ فيه لكونه واحدًا لغائب. وضميرُ الفاعل

---

(١) الفرقان: ٤١.

إذا كان بهذه الصفة، كان مستكنًا في الفعل بلا علامة لفظيّة. وقولُه: «فيغضب زيدٌ» جملةٌ معطوفةٌ على «يطير»، والمعطوفُ والمعطوف عليه داخلٌ في الصلة. و«الذبابُ» خبرُ المبتدأ، وقد كان قبلَ الإخبار فاعلَ «يطير». فلمّا أخبرت عنه، وضعتَ مكانَه ضميرَه، وأخّرتَه، فجعلته خبرًا. فإن أخبرت بالألف واللام، قلت: «الطائرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ»، فيكون «الطائر» مبتدأً، وفيه ذكرٌ يعود إلى مدلولِ الألف واللام، وهو مرتفعٌ به. وقولُه: «فيغضب زيدٌ» معطوفٌ عليه، لأنّه، وإن كان مفردًا، فهو في تأويل الجملة؛ لأنّ «الطائر» بمعنَى «الذي يطير»، فكأنّك عطفت جملةً على جملة في الحكم. ومثلُه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[1]، على معنى: إنّ الذين تصدّقوا وأقرضوا، و«الذبابُ» الخبرُ، فهو الآنَ مرفوعٌ، لأنّه خبرُ المبتدأ، وقبلُ كان مرفوعًا بأنّه فاعلٌ.

فإن أخبرت عن «زيد»، قلت: «الذي يطير الذبابُ، فيغضب زيدٌ»، فـ«الّذي» مبتدأٌ، و«يطير الذبابُ» صلةٌ. وقولُه: «فيغضب» معطوفٌ عليه، وفيه ذكرٌ يعود إلى المبتدأ والموصولِ، وهو «الّذي»، و«زيدٌ» الخبرُ. والفاءُ ربطت الجملتَيْن، وجعلتهما كالجملة الواحدة؛ لأنّها أحدثت فيهما معنَى الجزاء، وصار بمعنَى «إن طار الذبابُ يغضب زيدٌ». ولمّا كان الشرطُ والجزاء كالجملة الواحدة، فاقتضى كلُّ واحدة من الجملتين الأخرى، كفى عودُ الضمير إلى الموصول من إحداهما إذا كانتا صلةً، نحوَ قولك: «الذي أبوه قائمٌ زيدٌ». ولو كان مكانَ الفاء الواوُ، لم يصحّ الإخبارُ عن «الذباب»، ولا عن «زيد»؛ لأنّ الواو لا تُحْدِث في الكلام معنى الجزاء، فتبقى إحدى الجملتَيْن أجنبيّةً من الموصول لخُلُوّها من العائد. وتقول في الإخبار بالألف واللام: «الطائرُ الذبابُ فيغضب زيدٌ»، فـ«الطائرُ» مبتدأٌ، و«الذبابُ» رفعٌ به، وليس فيه ذكرٌ؛ لأنّه قد رفع ظاهرًا. و«يغضب» معطوفٌ عليه، وفيه ذكرٌ يعود إلى الموصول، وبه تمّت الصلةُ. و«زيدٌ» خبرُ المبتدأ.

* * *

[ما يمنع فيه الإخبار]

قال صاحب الكتاب: **وممّا امتنع فيه الإخبارُ ضميرُ الشأن؛ لاستحقاقِه أوّلَ الكلام، والضميرُ في «منطلق» في «زيدٌ منطلقٌ»، والهاءُ في «زيدٌ ضربتُه» و«مِنْهُ» في «السَّمْنُ مَنَوانِ[2] منه بدرهم»؛ لأنّها إذا عادت إلى الموصول، بَقِيَ المبتدأُ بلا عائدٍ، والمصدرُ والحالُ في نحوِ «ضَرْبِي زيدًا قائمًا»؛ لأنّك لو قلت: «الذي هو زيدًا قائمًا ضربي»، أعملتَ الضمير، ولو قلت: «الذي ضربي زيدًا إيّاه قائمٌ»، أضمرتَ الحال، والإضمارُ إنّما يسوغ فيما يسوغ تعريفُه.**

* * *

(١) الحديد: ١٨.

(٢) مثنّى «منا»، وهو مكيال للسمن ونحوه. (لسان العرب ١٥/ ٢٩٧ (منا)).

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ كلّ اسم من جملةٍ تامّةٍ خبريّةٍ يجوز الإخبارُ عنه، إلاّ أن يمنع منه مانعٌ. فمن المواضع التي يمتنع الإخبارُ عن الاسم فيها ضميرُ الشأن والحديثِ. لو قلت: «كان زيدٌ قائمٌ»، فأضمرتَ في «كَانَ» ضميرَ الشأن والحديث، لم يجز الإخبارُ عن ذلك الضمير. فلا يجوز: «الذي كان زيدٌ قائمٌ هو»، ولا «الكائنُ زيدٌ قائمٌ هو»؛ لأنّ ضمير الشأن والحديث لا يكون إلاّ أوّلاً غيرَ عائد على ظاهر، وإنّما تُفسِّره الجملةُ بعده. وأنتَ إذا أخبرتَ عنه، أخرجتَه عن هذه الصفة بأن يصير متأخّرًا يعود على ما قبله من الموصول غيرَ مفسَّرٍ بجملةٍ، وهذا غيرُ ما وُضع عليه.

ومن ذلك الضميرُ في «منطلقٌ» في قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، لا يجوز الإخبارُ عنه. لو قلت: «الذي زيدٌ منطلقٌ هو»، لم يجز؛ لأنّ الضمير في «منطلقٌ» كان عائدًا إلى المبتدأ الذي هو «زيدٌ»، وأنتَ حينَ أخبرتَ عنه، نزعت منه ذلك الضميرَ، وجعلت فيه ضميرًا يعود إلى الموصول، وأخّرت الضميرَ الذي كان مستكنًّا فيه إلى موضع الخبر، وجعلته منفصلاً، فبقي المبتدأُ الذي هو «زيدٌ» بلا عائدٍ إليه. فإن أعدتَ الضمير إلى «زيد»، بقي الموصولُ بلا عائد، فكانت المسألة باطلةً من هذا الوجه.

ومثله امتناعُ الإخبارُ عن الهاء في «زيدٌ ضربتُه»؛ لأنّ هذه الهاء عائدةٌ إلى «زيد». ولو أخبرتَ عنه، لنزعتَ هذا المضمر، وجعلت مكانَه ضميرًا آخرَ يعود إلى الموصول، وأخّرتَ الضمير الذي في «ضربتُه» إلى موضع الخبر، على القاعدة المذكورة، وكنت تجعله منفصلاً، لتعذُّرِ الإتيان بالمتّصل، ولو فعلت ذلك، لأخليتَ المبتدأ الذي هو «زيدٌ» من عائد عليه.

ومثله امتناعُ الإخبار عن الهاء في «مِنْهُ» من قولك: «السَّمْنُ مَنَوان منه بدرهم»، لأنّك لو أخبرتَ عنها، لكنت قائلاً: «الذي السمنُ منوان منه بدرهم هو»، فتجعل الهاءَ في «منه» عائدةً على الموصول، ويبقى المبتدأُ الذي هو «السمن» بلا عائد، وذلك ممتنعٌ.

ومن ذلك قولك: «ضَرْبِي زيدًا قائمًا». لا يجوز الإخبارُ عن المصدر ههنا، ولا عن الحال؛ لأنّك إن أخبرت عن المصدر، لَزِمَك إضمارُه، وكنت تقول: «الذي هو زيدًا قائمًا ضَرْبي»، فكنت تنصب «زيدًا قائمًا» بـ«هُوَ»؛ لأنّها كنايةٌ عن المصدر الناصبِ. والمصدرُ إذا أُضمر لا يعمل. لو قلت: «مُرُوري بزيدٍ حسنٌ، وهو بعمرٍو قبيحٌ»، لم يجز؛ لأنّ المصدر إنّما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديرِه بـ«أنْ» والفعلِ، وبعد الكناية تزول منه حروفُ الفعل، ويمتنع تقديرُه بـ«أنْ» والفعلِ. وكذلك لو أخبرتَ عن الحال، فقلت: «الذي ضَرْبي زيدًا إيّاه قائمٌ»، لم يجز؛ لأنّ الحال لا يكون إلّا نكرةً، وأنتَ إذا كنيتَ عنه عرّفته. وذلك لا يجوز في الحال، فلو أخبرت عن المفعول، وهو «زيدٌ»، لجاز، وكنت تقول: «الذي ضربي إيّاه قائمًا، أو ضربتُه قائمًا، زيدٌ»، فاعرفه.

فصل
[أوجه «ما»]

قال صاحب الكتاب: و«مَا» إذا كانت اسمًا على أربعة أوجه: موصولةٌ كما ذُكر، وموصوفةٌ، كقوله [من الخفيف]:

٥٠٠ ـ رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمـ ـرِ لـه فَرجَةٌ كحَلِّ العِقالِ

ونكرةٌ في معنَى شَيءٍ من غيرِ صلةٍ، ولا صفةٍ، كقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[١]. وقولِهم في التعجّب: «ما أَحْسَنَ زيدًا!»، ومضمَّنةٌ معنَى حرفِ الاستفهام، والجزاء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[٢]، وقولِه: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾[٣].

* * *

٥٠٠ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص٥٠؛ والأزهيّة ص٨٢، ٩٥؛ وحماسة البحتري ص٢٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٠٨، ١١٣، ١٠/ ٩؛ والدرر ١/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣؛ والكتاب ٢/ ١٠٩؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤١ / فرج)؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧، ٧٠٨؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٨٤؛ وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب ٦/ ١١٥؛ ولعبيد بن الأبرص في ديوانه ص١٢٨؛ وبلا نسبة في إنباه الرواة ٤/ ١٣٤؛ وأساس البلاغة ص٣٢٧ (فرج)؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٨٦؛ والبيان والتبيين ٣/ ٢٦٠؛ وجمهرة اللغة ص٤٦٣؛ وجواهر الأدب ص٣٦٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٢٩٧؛ والمقتضب ١/ ٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨.

الإعراب: **«ربّما»**: «رُبَّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد، و«ما»: نكرة بمعنى «شيء» في محلّ رفع مبتدأ، وفي محلّ جر بحرف الجرّ لفظًا. **«تكره»**: فعل مضارع مرفوع. **«النفوس»**: فاعل مرفوع. **«من الأمر»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تكره». **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«فرجة»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«كحلّ»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «فرجة»، وهو مضاف. **«العقال»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «ربّما تكره النفوس...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافية. وجملة «تكره النفوس»: في محل رفع نعت لـ «ما». وجملة «له فرجة»: في محل رفع خبر المبتدأ «ما»، أو في محل جرّ صفة لـ «الأمر» لأنّه محلّى بـ «أل» الجنسيّة.

والشاهد فيه قوله: «رُبّما» حيث دخلت «ربَّ» على «ما» مِمّا يدلّ على أنّ «ما» قابلة للتنكير، لأنّ «ربَّ» لا تدخل إلّا على نكرة، وجملة «تكره النفوس» صفة لِـ «ما».

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) طه: ١٧.

(٣) المزمل: ٢٠.

قال الشارح: لمّا ذكر الموصولات، وذكر في جملتها «مَا»، أتبعها ذِكْرَ أقسامها، وهي على أربعةِ أضرب:

أحدُها: أن تكون موصولةً معرفةً بمنزلةِ «الَّذي». **والآخر**: أن تكون منكورةً غيرَ موصولة. **والثالثُ**: أن تكون استفهامًا. **والرابُع**: أن تكون جَزاءً.

فأمّا الأوّل منها ـ وهو أن تكون بمعنَى «الَّذي»، وتوصَل بما يوصَل به «الَّذي» ـ فقد تقدّم الكلامُ عليها.

وأمّا الثاني: وهو أن تكون منكورةً، فهي على ضربَيْن: **أحدُهما**: أن تكون غيرَ موصوفة، والآخرُ: أن تكون موصوفةً. فأمّا الموصوفةُ، فكقوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾(١). «عتيدٌ» خبرٌ ثانٍ، أو صفةٌ ثانيةٌ. ويجوز أن تكون «مَا» بمعنَى «الّذي»، و«الديّ» بعده الصلةُ، وهو خبرٌ عن «هٰذَا»، و«عتيدٌ» خبرٌ ثانٍ على حدّ ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(٢). والفصلُ بين الصفة والصلة أنّ الصلة لا تكون إلّا جملةً، والصفةُ قد تكون اسمًا مفردًا. فإذا وقعت الجملةُ صفةً للنكرة، فإنّما تقع من حيث تُوصَف النكراتُ بالجمل، لا أنّ ذلك لازمٌ، بخِلاف الصلة. والفرقُ بين الجملِ التي تكون صلةً لـ«ما»، وبين الجمل التي تكون صفةً لها، أنّ الجملَ التي تكون صفةً لها، لها موضعٌ من الإعراب بحسبِ إعرابِ موصوفها، والجملُ التي تكون صلةً لا موضعَ لها من الإعراب.

وممّا جاءت فيه منكورةً موصوفةً قولُه تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾(٣). أجاز بعضُهم أن تكون «مَا» نكرةً، و«بعوضة» وصفٌ لها على أن تكون «مَا» في موضع البدل مِن «مثلاً». فإن قيل: كيف ساغ وصفُها بـ«بعوضة» وهو نوعٌ؟ قيل: لا يبعد ذلك ههنا؛ لأنّ «مَا» اسمٌ عامٌّ قرُبت في الإبهام والعمومِ من «ذَا». وحكمُ هذه الأسماء أن تُبيَّن بأسماء الأنواع، وقد تقدّم علّةُ ذلك. وكذلك «ما» الثانيةُ في قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾(٤)، يجوز أن تكون نكرةً، ويكون «فوقها» صفةً، والتقديرُ: إنّ الله لا يَستحي أن يضرب مَثَلاً شيئًا بعوضةً فشيئًا فوقها.

فأمّا قولُ الشاعر [من الخفيف]:

رُبّ مــا تــكــره... إلــخ

فالبيت لأُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْت، والشاهدُ فيه كونُ «ما» نكرةً، وما بعدها صفةٌ لها. والذي يدلّ أنّها نكرةٌ دخولُ «رُبَّ» عليها، وهي بمعنَى «شَيْء». والعائدُ من الصفة محذوفٌ. والمعنى: رُبَّ شيءٍ تكرهه النفوسُ من الأمور الحادثة الشديدةِ، وله فَرْجَةٌ

---

(١) ق: ٢٣.
(٢) هود: ٧٢.
(٣) البقرة: ٢٦.
(٤) البقرة: ٢٦.

تعقُّب الضيقَ كحَلِّ عِقالِ المقيَّد. والفَرْجَةُ بالفتح في الأمر، وبالضمّ في الحائط ونحوه ممّا يُرَى. حكى أبو عُبَيْدة عن أبي عمرو بن العَلاء، قال: أخافنا الحجّاج، فهرب إلى نحوِ اليَمَن، وهربتُ معه، فبَيْنَا نحن نَسِير، وقد دخلنا إلى أرض اليمن، لَحِقنَا أعرابيٌّ على بَعِيرٍ يُنشِد [من الخفيف]:

لا تَضِيقَنَّ بالأُمور فقد يُكْـ ... ـشَفُ غَمّاؤُها بغَيْرِ احْتِيالِ

رُبّ ما تكرَه النفوسُ من الأمـ ... ـرِ له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقال

فقال أبو عمرو: وما الخبرُ؟ قال: مات الحجّاجُ. قال أبو عمرو: وكنتُ بقوله: «فَرْجَةٌ»، بفتح الفاء، أَشَدَّ فَرَحًا من قوله: «مات الحجّاج».

والضرب الآخر من ضربي النكرة: هو أن تكون نكرةً غيرَ موصوفة. وذلك من نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾(١)، فـ«مَا» ههنا نكرةٌ غيرُ موصوفة، والذي يدلّ على ذلك أنّها لو كانت موصوفةً؛ لكان بعدها صفةٌ، وليس بعدها ما يصلح أن يكون صفةً؛ لأنّ الصفة إنّما تكون مفردةً أو جملةً. وإذا كان الوصفُ مفردًا، وجب أن يكون نكرةً لإبهام الموصوف، وليس ما بعده نكرةً ولا جملةً، فيكونَ صفةً. فثبت بما ذكرناه أنّها غيرُ موصوفة، وأنّها نكرةٌ لعدم الصلة. وإذا كانت نكرةً، فهي في موضع نصب كما لو كانت النكرةُ ملفوظًا بها، والتقديرُ: إن تُبْدُوا الصدقاتِ، فالصدقاتُ نِعْمَ شيئًا إبداؤها، أي: نِعْمَ الشيءُ شيئًا، فـ«إبداؤها» هو المخصوص بالمدح، فحُذف المضاف الذي هو «الإبداء»، وأُقيم المضاف إليه، وهو ضميرُ «الصدقات» مُقامه للدلالة عليه. وإنّما قلنا ذلك، لأنّ «هي» ضميرُ «الصدقات» غيرَ ذي شكّ، فلا يخلو إمّا أن يكون على تقديرِ حذفِ المضاف الذي هو الإبداءُ، أو لا على تقديره. فلو لم يكن المضاف مقدّرًا، لكان المعنى: فنِعْمَ شيئًا الصدقاتُ، وتكون «الصدقاتُ» هي الممدوحةَ، وليس المعنى على ذلك، إنّما المدحُ راجعٌ إلى إبداءِ الصدقات لا إليها نفسِها، وإخفاؤُها وإيتاؤُها الفُقراءَ خيرٌ.

ومن ذلك «مَا» في التعجّب، نحو قولك: «ما أحسن زيدًا!» ومنه قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾(٢)، فـ«مَا» نكرةٌ غير موصوفة في موضع رفع بالابتداء، و«أكفره» الخبرُ، ومعناه التعجّب، أي: هو ممّن يُتعجّب منه، ومثلُه ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾(٣)، أي: هم ممّن يقال فيهم ذلك، وقيل: إنّ «مَا» استفهامٌ، وهو ابتداءٌ، و«أكفره» الخبرُ، أي: أيُّ شيءٍ حملهم على الكُفْر مع ما يرون من الآيات الدالّة على التوحيد.

وأمّا القسم **الثالث**: وهو كونُها استفهامًا، فهي فيه غيرُ موصولة ولا موصوفةٍ، وهي سُؤالٌ عن ذواتِ غيرِ الأناسيّ، وعن صفاتِ الأناسيّ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ

---

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) عبس: ١٧.

(٣) البقرة: ١٧٥.

بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾[٢]، فـ«مَا» اسمٌ نكرةٌ في موضع رفع بالابتداء، والتقديرُ: أيُّ شيء تلك بيمينك.

وهي مبنيّةٌ لتضمُّنها همزةَ الاستفهام، وإنّما جيءَ بها لضرب من الاختصار، وذلك أنّك إذا قلت: ما بيدك؟ فكأنّك قلت: أعصًى بيدك، أم سيفٌ، أم خَنْجَرٌ، ونحو ذلك ممّا يكون بيده، وليس عليه إجابتُك عمّا بيده، إذا لم تأت على المقصود، فجاؤوا بـ«ما»، وهو اسمٌ واقعٌ على جميع ما لا يعقِل، مُبْهَمٌ فيه، وضمّنوه همزة الاستفهام، فاقتضى الجوابَ من أوّلِ وَهْلَةٍ، فكان فيه من الإيجاز ما ترى.

وأمّا كونُها جزاءً؛ فنحو قولك: «ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ مثله»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[٣]، ونحو قوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[٤]. وحكمُها في الجزاء في حَصرها الأسماءَ، ووقوعِها عليها، كحكمها في الاستفهام، فإذا قال: «ما تَأْكُلْ آكُلْ»، فتقديرُهُ: إن تأكلْ خُبْزًا، أو إن تأكلْ لَحْمًا، أو غيرَ ذلك ممّا يُؤكَل، فـ«مَا» قامت مقامَ هذه الأشياء، وأغنت عن تَعْدادها، كما كانت في الاستفهام كذلك.

فأمّا موضعُها من الإعراب، فعلى حسبِ العامل، كما أنّها في الاستفهام كذلك. إن كان الشرطُ فعلاً غيرَ متعدّ، كان الموضعُ رفعًا بالابتداء، نحوَ: «مَا تَقُمْ أَقُمْ»، و«ما تَقُمْ أَضْرِبْ»، كما أنّها في الاستفهام كذلك. وإن كان متعدّيًا، كانت منصوبةَ الموضع به. وإن دخل عليها حرفُ جرّ، أو أُضيف إليها اسمٌ، كانت مجرورةَ الموضع به، كما أنّها في الاستفهام كذلك. فأمّا انجزامُ الفعل بعدها، وبعد غيرها من أسماء الجزاء، فينبغي أن يكون بتقديرِ «إنْ»، ولا يكون بالاسم؛ لأنّا لم نجد اسمًا عاملاً في فعلٍ، وإنّما الأفعالُ تعمل في الأسماء.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وهي في وجوهها مُبهَمةٌ، تقع على كلّ شيء، تقول لشَبَح رُفع لك من بعيد، لا تشعُر به: «ما ذاك؟» فإذا شعرتَ أنّه إنسانٌ، قلت: «مَن هو؟»، وقد جاء «سُبْحَانَ ما سخّركنّ لنا»، و«سبحانَ ما سبّح الرَّعْدُ بحَمْده».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ «ما» في وجوهها الأربعة تقع على ذواتِ غيرِ الأَناسيّ، وعلى صفاتِ الأناسيّ، فإذا قلت: «ما في الدار؟» فجوابُه: «ثوبٌ»، أو

---

(١) طه: ١٧.
(٢) الأنبياء: ٥٢.
(٣) المزمل: ٢٠.
(٤) فاطر: ٢.

«فرسٌ»، ونحو ذلك ممّا لا يعقِل. وإذا قلت: «ما زيدٌ؟» فجوابُه: «طويلٌ»، أو «أسودُ»، أو «سَمِينٌ»، فتقع على صفاته.

وقد تُقام الصفة مُقام الموصوف في الخبر، نحو: «مررت بعاقلٍ وكاتبٍ»، فكذلك يجوز أن تقوم مقامَه في الاستخبار، فإذا قيل: «ما عندك؟» قلت: «زيدٌ» أو «عمرو» ونحوهما من أشخاصِ الأناسيّ. وذلك على إقامةِ «مَا»، وهو استخبارٌ عن الأوصاف، مقامَ «مَنْ» في الاستخبار عن المعارف، كما أقمت «الكاتبَ» مقامَ «زيد»، وكما أقمته مقامه في الاستخبار.

كذلك يجوز أن تُقيمه مقامه في الخبر، وعليه قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾[1]. ومن ذلك ما حُكي عن أبي زيد «سُبْحانَ ما سبّح الرَّعْدُ بحَمْده»، و«سبحانَ ما سخّركنّ لنا».

فأمّا إذا قلت في جوابِ «مَا عِندَكَ؟»: «رجلٌ»، أو «فرسٌ»، فليس على إقامة الصفة مقامَ الموصوف؛ لأنّ «ما» يُسأل بها عن الأنواع والأشياء التي تدلّ على أكثرَ من واحد[2]. فمن حيث كان «رجلٌ» و«فرسٌ» نوعَيْن يَعُمّان جماعةً كثيرةً، جاز أن يقعا في جواب «ما»، وليس ذلك باتّساع، كما كان وقوعُ «زيد» و«عمرو» في جوابها اتّساعًا.

وقوله: «تقول لشَبَحٍ رُفع لك من بعيد لا تشعر به: ما ذَاكَ؟»، يريد أنّك إذا رأيت شخصًا من بُعْد، ولا تتحقّقُ أنّه من العُقلاء، أو غيرهم، عبّرتَ عنه بـ«مَا»؛ لأنّها تقع على الأنواع، فكأنّ السؤال وقع عن نوعِ الشبح المَرْئيّ. فإذا تحقّقتَ أنّه إنسانٌ، قلت «مَنْ هو»، فتُعبِّر عنه بـ«مَنْ»، إذ كانت مختصّةً بالعقلاء، وقد تقدّم الكلام عليها.

فصل

[قلب ألف «ما» وحذفها]

قال صاحب الكتاب: **ويُصيب ألفَها القَلْبُ، والحذفُ، فالقلب في الاستفهاميّةِ جاء في حديثِ أبي ذُؤَيْبٍ: «قِدمتُ المدينةَ ولأهلها ضَجِيجٌ بالبُكاء كضجيجِ الحَجِيج أهلّوا بالإحرام، فقلتُ: مَهْ؟ فقيل: هَلَكَ رسولُ الله».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه لمّا كثُر استعمالُ هذه الكلمة، وتَشعّبتْ مواضعُها، وأوقعوها

---

(١) المؤمنون: ٦.

(٢) يخطِّىء بعضهم استخدام هذا التعبير «أكثر من واحد»، وقد أجازه مجمع اللغة العربية في القاهرة. انظر: القرارات المجمعية ص١١٦؛ والألفاظ والأساليب ص٥٢؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص٣٢٣.

على ما لا يعقل، وعلى صفاتِ من يعقل، وربّما اتّسعوا فيها وأوقعوها على ذواتهم على ما ذكرناه، اجترؤوا على ألفها تارةً بالقلب، وتارةً بالحذف.

فأمّا القلب، ففي الاستفهاميّة، وذلك قولهم: «مَهْ»، والمراد: ما الأمرُ؟ أو ما الخبرُ؟ فقلبوا الألف هاءً؛ لأنّها من مَخْرَجها، وتُجانِسها في الخَفاء، إلّا أنّها أبينُ منها. قال الراجز [من الرجز]:

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَهْ
مِنْ هٰهُنَا ومِنْ هُنَهْ
إن لم أَرَوِّهَا فَمَهْ[1]

قوله: «فَمَهْ»، أي: فما أَصْنَعُ؟ أو فما قُدرتي؟ ونحو ذلك حديثُ أبي ذُؤَيبٍ: قدمتُ المدينةَ إلخ، والمراد: ما الخبرُ؟ أو ما الأمرُ؟ فقلبوا الألف هاء، وحذفوا الخبر لدلالة الحال عليه. وأبو ذؤيب هذا هو الشاعرُ، كان مُسْلِمًا على عهد رسول الله ﷺ، ولم يَرَه، وكان جاهليًا إسلاميًا. واسمُه خُوَيْلِدُ بن خالد بن محرَّث. وهذا الحديثُ رواه ابنُ يسارٍ يرفعه إلى أبي ذؤيب أنّه قال: بَلَغَنا أنّ رسول الله ﷺ عليلٌ، فاستشعرتُ حُزنًا، فبِتُّ بأَطْولِ ليلة، لا ينجاب دَيْجُورُها، ولا يطلعُ نورُها، وظللتُ أُقاسي طُولَها، حتّى إذا كان قريبُ السَّحَر، أغفيتُ، فهتف بي هاتفٌ، وهو يقول [من الكامل]:

خَطْبٌ أجَلُّ أَنَاخَ بالإسلامِ ... بَيْنَ النُّخَيْلِ ومَقْعَدِ الآطامِ
قُبِضَ النَّبِيُّ محمّدٌ فعُيُونُنا ... تُذْرِي الدُّموعَ عليه بالتَّسْجامِ

قال أبو ذُؤَيب: فوثبتُ من نَوْمي فَزِعًا، فنظرتُ إلى السماء، فلم أر إلّا سَعْدَ الذابح، فتفأّلتُ به ذَبْحًا يقع في العرب، وعلمتُ أنّ النبيّ ﷺ قد قُبض، وهو ميّتٌ من عِلّته. فركبتُ ناقتي، وسرتُ، فلمّا أصبحتُ، طلبتُ شيئًا أَزْجُرُ به، فعَنَّ لي شَيْهُمٌ، يعني: القُنْفُذَ، وقد قبض على صِلٍّ، يعني: الحَيَّةَ، فهي تلتوي، والشَّيْهَمُ يَعَضُّها، حتى أكلها. فزجرتُ ذلك، فقلت: شيهمٌ شيءٌ مُهِمٌّ، والتواءُ الصلّ التواءُ الناس على القائم بعد رسول الله. ثمّ أوّلتُ أَكْلَ الشيهم غَلَبَةَ القائم بعده على الأرض. فحثثتُ ناقتي، حتى إذا كنتُ بالغابة، زجرتُ الطائرَ، فأخبرني بوَفاته. ونعب غرابٌ سانحٌ، فنطق بمثلِ ذلك، فتَعوّذتُ بالله من شَرّ ما عَنَّ لي في طريقي، وقدمتُ المدينة، ولهم ضجيجٌ بالبكاء كضجيج الحجيج إذا أهلّوا بالإحرام، فقلتُ: «مَهْ»؟ قالوا: «قُبض رسول الله ﷺ». فجئتُ إلى المسجد، فوجدتُه خاليًا، فأتيتُ بيتَ رسول الله، فوجدتُ بابَه مُرْتَجًا، وقيل: هو مُسَجًّى، وقد خلا به أهلُه. فقلتُ: «أَيْنَ الناسُ»؟ فقالوا في سَقِيفةِ بني ساعِدَةَ، صاروا

(١) تقدم بالرقم ٤٨٦.

إلى الأنصار. فجئتُ إلى السقيفة، فوجدتُ أبا بكرٍ، وعمر، وأبا عُبَيْدَةَ بن الجرّاح، وسالِمًا، وجماعةً من قُرَيْش، ورأيتُ الأنصار فيهم سَعْدُ بن عُبادَةَ، وفيهم شُعراؤهم: حَسّانُ بن ثابتٍ، وكَعْبُ بن مالكٍ، ومَلأٌ منهم. فأويتُ إلى قريش. وتَكلّمتِ الأنصارُ، فأطالوا الخِطاب، وأكثروا الصَّواب، وتكلّم أبو بكرٍ، فلِلّه درُّه من رجلٍ! لا يُطيل الكلامَ، ويعلم مواضعَ فَصْلِ الخِصام، واللّهِ لقد تكلّم بكلامٍ لا يسمعه سامعٌ إلّا انقاد له، ومال إليه. ثمّ تكلّم عمرُ بعده بدُونِ كلامه، ثمّ مدّ يدَه إليه، وبايَعَه، وبايَعوه. ورجع أبو بكر، ورجعتُ معه. قال أبو ذؤيب: فشهِدتُ الصلاةَ على محمّد ﷺ، وشهدتُ دَفْنَه. ثمّ أنشد أبو ذؤيب يبكي النبي ﷺ [من الكامل]:

لـمّـا رأيـتُ الـنـاسَ فـي عَـسَـلانِـهـم ... مـا بَـيْـنَ مَـلْـحـودٍ لـه ومُـضَـرَّحِ
مُـتَـبـادِريـنَ لـشَـرْجَـعٍ بـأَكُـفِّـهِـم ... نَـصَّ الـرِّقـابِ لـفَـقْـدِ أَرْوَعَ أَرْوَحِ
فهُناكَ صِرْتُ إلى الهُمومِ ومَن يَبِتْ ... جـارَ الـهُـمـومِ يَـبِـيـتُ غـيـرَ مُـرَوَّحِ
كُـسِـفَـتْ بـمَـصْـرَعِـه الـنُّـجـومُ وبَـدْرُهـا ... وتَـزَعْـزَعَـتْ آطـامُ بَـطْـنِ الأَبْـطَـحِ
وتَـزَعْـزَعَـتْ أَجْـبـالُ يَـثْـرِبَ كـلُّـهـا ... ونُـخَـيْـلُـهـا بـحُـلـولِ خَـطْـبٍ مُـفْـدحِ
ولَـقَـدْ زَجَـرْتُ الـطَّـيْـرَ قَـبْـلَ وفـاتـه ... بـمُـصـابِـه وزجَـرْتُ سَـعْـدَ الأَذْبَـحِ
وزَجَرْتُ إذْ نَعَبَ الـمُـشَـحَّـجُ سـانحًا ... مُـتَـفـائـلاً فـيـه بِـفَـأْلٍ أَقْـبَـحِ

ثمّ انصرف أبو ذؤيب إلى بادِيَته. وتُوفّي أبو ذؤيب في خلافةِ عثمان بن عَفّانَ بطريقِ مكّةَ ذاهبًا إليها، ودفنه ابن الزُّبَيْر.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والجَزائيّةِ، وذلك عند إلحاقِ «مَا» المزيدة بآخِرها، كقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾**[1].

* * *

قال الشارح: وقد قلبوا ألفها هاءً أيضًا إذا كانت جزاءً، فقالوا: «مَهْمَا»، وأصلها عند الخليل «مَا»[2]. وحروفُ الجزاء قد تُزاد فيها «مَا»، كقولك: «متى ما تأتِني آتِك»، و«أَيْنَ ما تكن أكن»، فزادوا «ما» على «مَا» كما يزيدون «ما» على «مَتى» فصار «مَامَا»، فاستقبحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفَيْن، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً، فقالوا: «مَهْمَا»، إذ الألفُ والهاء من مَخْرَج واحد.

وقال آخرون: هي مركّبةٌ من «مَهْ» بمعنى: «اكْفُفْ» و«ما» الشرطيّةِ. والمعنى عندهم: اكففْ عن كلّ شيء ما تَفعلْ أَفعلْ. وقال غيرهم هي اسمٌ مفردٌ معناه العمومُ. قالوا: لأنّ الأصل عدمُ التركيب. ويؤيّد القولَ الأوّلَ عَوْدُ الضمير إلى «مَهْمَا» كما يعود إلى

---

(١) الأعراف: ١٣٢.
(٢) الكتاب ٣/ ٥٩.

«ما»، قال الله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[1]. ويؤيّد الثاني قول الشاعر [من الطويل]:

٥٠١ـ أَمَاوِيَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ فِي صَدِيقِهِ   أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدَمِ

فركّب «مَهْ» مع «مَنْ» كما ركّبتَها مع «مَا»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والحذف في الاستفهامية عند إدخالِ حروفِ الجرّ عليها، وذلك قولك: «فِيمَ»، و«بِمَ»، و«عَمَّ»، و«لِمَ»، و«حَتَّامَ»، و«إلامَ»، و«عَلامَ».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ألفَ «مَا» إذا كانت استفهامًا، ودخل عليها حرفٌ جارٌّ، فإنّها تُحذف لفظًا وخطًّا، نحو قولك: «فِيمَ» و«بِمَ»، و«عَلامَ»، و«عَمَّ»، و«لِمَ»، و«حَتّامَ»، و«إلامَ». وإنّما حذفوها؛ لأنّ الاستفهام له صدرُ الكلام، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظيّة إلّا حروفُ الجرّ. وذلك لئلّا يخرج عن حكم الصدر. وإنّما وجب لحروف الجر أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف، لتنزُّلها ممّا دخلت عليه منزلةَ الجزء من الاسم، يُحكَم عليهما جميعًا بالنصب. ولذلك يُعطَف عليهما بالنصب، نحو قوله [من الوافر]:

فَلَسْنَا بِالجِبَالِ ولا الحَدِيدَا[2]

---

(١) الأعراف: ١٣٢.

٥٠١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٥٤٢ (مهه)؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٦.

اللغة: ماويّ: مرخم ماويّة، وهي من أسماء النساء. مهمن: اسم شرط جازم كـ«مَن».

المعنى: يريد أن الإنسان إذا اهتم لما يقوله الناس في صديقه يندم، لأنهم كثيرًا ما يتقوّلون على هذا الصديق ما لم يكن منه أو فيه.

الإعراب: «**أماويّ**»: الهمزة: حرف نداء. «ماويّ»: منادى مفرد علم مرخم، مبني على الضم المقدر على هاء التأنيث المحذوفة للترخيم. «**مهمن**»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**يستمع**»: فعل مضارع مجزوم بـ«مهمن» وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**في صديقه**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «أقاويل»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**أقاويلَ**»: مفعول به منصوب. «**هذا**»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «**الناس**»: بدل من «ذا» مجرور مثله. «**ماويّ**»: مثل الأولى. «**يندم**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «أماويّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مهمن يستمع.. يندم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يستمع»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يندم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب، ومجموع جملتي الشرط والجواب «يستمع... يندم»: في محل رفع خبر للمبتدأ «مهمن». وجملة «ماويّ» الثانية: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن الكوفيين حكوا عن العرب مجيء «مَهْمَنْ» بمعنى «من» الشرطية الجازمة كما في هذا البيت.

(٢) تقدم بالرقم ٣٣٠.

وإذا دخل على «ما» الاستفهاميّةِ حرفُ جرّ، بَعُدَ من الاستفهام حيث عمِل فيه ما قبله، وقرُب من الخبريّة، فحذفوا ألفَه للفرق بين الخبر والاستخبار، فقالوا: «فِيمَ»، و«عَمَّ»، والأصلُ: «فيمَا»، و«عَمَّا». قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[1]. وقال: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[2]. وإنّما خصّوا ألف الاستفهاميّة بالحذف دون الخبريّة؛ لأنّ الخبريّة تلزمها الصلةُ، والصلةُ من تمام الموصول، فكأنّ ألفها وقعتْ حَشْوا غيرَ متطرّفةٍ، فتَحصّنتْ عن الحذف. وربّما أثبتوها في الشعر وهو قليلٌ، قال الشاعر [من الوافر]:

٥٠٢- علَى ما قام يَشْتِمُني لَئيمٌ كخِنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

فصل
[أوجه «مَنْ»]

قال صاحب الكتاب: **و«مَنْ»، كـ«ما» في أوْجُهها إلّا في وقوعها غيرَ موصولة، ولا موصوفةٍ، وهي تختصّ بأُولِي العِلْم.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «مَنْ» اسمٌ مبهمٌ يقع على ذواتِ ما يعقل. والدليلُ على أنّه اسمٌ أنّه يقع فاعلاً ومفعولاً، ويدخل عليه حروفُ الجرّ، ويعود عليه الضميرُ، وهذه الأشياءُ من خصائص الأسماء.

---

(١) النازعات: ٤٣.

(٢) النبأ: ١.

٥٠٢ - **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه ص٣٢٤؛ والأزهية ص٨٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٣٠، ٦/ ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر ٦/ ٣١٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٥؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٢٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٩٧ (قوم)؛ والمحتسب ٢/ ٣٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٤٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١٧.

المعنى: على أي شيء يشتمني، هذا الدنيء القبيح كخنزير تلطّخ بالطين الآسن والرماد.

الإعراب: «**على ما**»: «على»: حرف جرّ، «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يشتمني». «**قام**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**يشتمني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**لئيم**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**كخنزير**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من (لئيم). «**تمرغ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**في رماد**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تمرغ».

جملة «قام يشتمني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يشتمني لئيم»: في محل نصب حال. وجملة «تمرغ في رماد»: في محل جرّ صفة «خنزير».

والشاهد فيه قوله: «على ما قام» حيث بقيت ألف (ما) على الرغم من سبقها بحرف جر.

فأمّا وقوعُها فاعلةً، ففي غير الاستفهام والجزاء، وذلك إذا كانت موصولةً، أو نكرةً؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والفاعلُ لا يكون إلّا بعد فعلٍ، وأمّا المفعول فيكون في جميعِ ضروبها؛ لأنّ المفعول يجوز تقديمُه على فعله، نحو قولك: «مَنْ ضربتَ؟» فـ«مَنْ» في موضع نصب.

وأقسامُها كأقسامِ «ما» في جميعِ مواضعها، إلّا في وقوعها نكرةً غيرَ موصوفة على ما ذكرناه في «ما»، نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1]، وفي التعجّب نحو: «ما أحسنَ زيدًا!» عند سيبويه وأصحابِه، فإنّ «مَنْ» لا تُستعمل في ذلك.

ولها ثلاثة مواضع: **الأوّل**: أن تكون موصولةً بمعنى «الّذِي» تحتاج إلى جملة بعدها تتِمّ بها اسمًا، وقد تقدّم شرحه.

الثاني: أن تكون استفهامًا، نحو قولك: «مَنْ قام؟» و«مَنْ عندك؟» فـ«مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها الخبرُ. والذي يدلّ على ذلك أنّك لو أوقعتَ موقعها اسمًا معربًا ممّا يظهر فيه الإعراب، لظهر فيه الرفعُ، نحو قولك: «أيُّ إنسانٍ عندك؟» و«أيُّ رجلٍ قام؟» قال الله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾[2]. وقال: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا﴾[3]. وقال الشاعر [من الخفيف]:

٥٠٣ ـ مَن رأيتَ المَنُونُ خَلَّدْنَ أَمْ مَنْ   ذا عليه مِن أَنْ يُضامَ خَفِيرُ

---

(١) البقرة: ٢٧١.   (٢) البقرة: ٢٥٥.   (٣) البقرة: ٢٤٥.

٥٠٣ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص٨٧؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٠٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤١٥، ٤١٦ (منن).

شرح المفردات: المنون: **الموت**. خلّدن: خلّدنه.

الإعراب: «**من**»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «**رأيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**المنون**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**خلّدن**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**أمْ**»: حرف عطف. «**من**»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**ذا**»: اسم إشارة مبني في محلّ رفع خبر «**من**». «**عليه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر المقدّم المحذوف. «**من**»: حرف جر. «**أن**»: حرف مصدري ناصب. «**يضام**»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. والمصدر المؤوّل من «أن يضام» في محلّ جرّ بحرف الجر (من)، والجارّ والمجرور متعلّقان بالخبر المقدّم المحذوف. «**خفير**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة.

جملة «من المنون خلّدن»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «المنون خلدن»: في محلّ رفع خبر المبتدأ (من). وجملة «خلدن»: في محلّ رفع خبر «المنون». وجملة «من ذا»: معطوفة على الأولى لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عليه خفير»: في محل رفع بدل من اسم الإشارة (ذا).

والشاهد فيه قوله: «من رأيت المنونُ» و«من ذا» حيث جاءت «من» اسم استفهام في موضع رفع بالابتداء.

فـ«مَنْ» هنا استفهامٌ في موضع رفع، إذا رُفع «المنون»، وأُلْغي الفعل الذي هو «رأيت». فإن أعملتَ الفعل، نصبتَ «المنون»، وكانت «مَنْ» في موضع نصب بـ«خلّدن». وهي مبنيّةٌ لتضمُّنها همزة الاستفهام، وذلك أنّك إذا قلت: «من هذا؟» فكأنّك قلت: «أزيدٌ هذا أعمرٌو هذا؟» والأسماء لا تُحصَى كثرةً، فأتوا باسمٍ يتضمّن جميعَ ذلك، وهو «مَنْ»، فاستُغني به عن تَعْداد الأسماء كلِّها على ما تقدّم في «ما».

الموضع **الثالث**:

أن تقع للمُجازاة وتختصّ أيضًا بذواتِ من يعقل، وهي مبنيّةٌ أيضًا لتضمُّنها حرفَ الجزاء، وهو «إنْ»، وذلك نحو قولك: «من يأتِني آتِه»، و«من يُكْرِمْني أشْكُرْه»، كأنّك قلت: إن يكرمني زيدٌ أو عمرٌو ونحوهما ممّن يعقل أشكره. قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾(١).

الرابع: أن تكون نكرةً موصوفةً، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾(٢) في أحد الوجهَيْن، أي: كلُّ شيءٍ عليها هَالِكٌ إلّا وَجْهَه. ومثله قول الشاعر [من السريع]:

٥٠٤ـ يا رُبَّ مَن يُبْغِضُ أذْوادَنا ... رُحْنَ على بَغْضائه واغْتَدَيْنْ

---

(١) الطلاق: ٣.

(٢) الرحمن: ٢٦.

٥٠٤ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ص١٩٦؛ والأزهية ص١٠١؛ ولعمرو بن لأي بن موألة في معجم الشعراء ص٣١٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ١/ ٤١؛ والحيوان ٣/ ٣٠٦.

اللغة: الأذواد: جمع ذَوْدٍ، وهو القطيع من الإبل بين الثلاثة جمال والثلاثين.

المعنى: إننا أعزّاء لا يستطيع أحدٌ صدَّ إبلنا عن المرعى، فإبلُنا على بغض الناس لها تروح إلى مراعيها وتعود غير آبهةٍ بأحد.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه فقط، ويمكن أن يكون حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا قومُ ربَّ مَنْ... «**ربّ**»: حرف جر شبيه بالزائد. «**مَنْ**»: اسم مبني على السكون مجرور على اللفظ بـ«رب» مرفوع على المحل على أنّه مبتدأ، «**يبغض**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازًا تقديره (هو). «**أذوادنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«نا»: مضاف إليه محله الجر. «**رُحن**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: فاعل محله الرفع. «**على بغضائه**»: جار ومجرور متعلقان بـ«رُحن»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**واغتدين**»: الواو: حرف عطف، «اغتدينَ»: مثل «رحن» ولكن نون «اغتدين» سكنت للضرورة.

جملة «يا قوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**من يبغض أذوادنا رُحن على بغضائه**»: صفة لـ«من» محلها الرفع على المحل. وجملة «رُحن»: خبر المبتدأ (من) محله الرفع. وجملة «اغتدين»: معطوفة على جملة «رُحنَ».

والشاهد فيه: دخول «رب» على «مَن» وهذا دليل تنكير «من» لأن «ربَّ» لا تدخل إلا على النكرة، لذا فالجملة بعد (من) صفة لها كما لاحظنا.

ومثله قول الآخر [من الرمل]:

٥٠٥- رُبَّ مَن أَنضَجتُ غَيظًا صَدرَهُ قد تَمَنَّى لِيَ مَوتًا لم يُطَعْ

فـ«مَنْ» في ذلك كلّه نكرةٌ لدخولِ «رُبَّ» عليها، وما بعدها من الجملة صفةٌ لها. وقد وُصفت بالمفرد، نحو قوله [من الكامل]:

٥٠٦- وكَفَى بنا فَضلاً على مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النَّبِيِّ محمَّدٍ إيّانا

---

٥٠٥ - **التخريج**: البيت لسويد بن أبي كاهل في الأغاني ١٣/٩٨؛ وخزانة الأدب ٦/١٢٣ - ١٢٥؛ والدرر ١/٣٠٢؛ وشرح اختيارات المفضّل ص٩٠١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٠؛ والشعر والشعراء ١/٤٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٧٠؛ ومغني اللبيب ١/٣٢٨.

اللغة: أنضج قلبه غيظًا: أي ملأه غيظًا.

المعنى: ربّ حاقد ملأت قلبه غيظًا قد تمنّى لي الموت فلم تُستجب أمنيته.

الإعراب: «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**من**»: نكرة بمعنى «إنسان»، مبنيّ في محلّ جرّ لفظًا، وفي محلّ رفع مبتدأ محلاً؛ «**أنضجت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. «**غيظًا**»: تمييز منصوب. «**صدره**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**تمنّى**»: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. «**لي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تمنّى». «**موتًا**»: مفعول به منصوب. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يطع**»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، ونائب الفاعل: هو.

جملة «رب من أنضجت...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «أنضجت»: في محلّ جرّ أو رفع نعت لـ«من». وجملة «قد تمنّى»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «لم يطع»: في محلّ رفع خبر ثانٍ للمبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «ربَّ مَنْ»، و«ربَّ» لا تدخل إلّا على نكرة، فدلَّ على أن «مَنْ» هنا نكرة موصوفة بجملة «أنضجت».

٥٠٦ - **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٨٩؛ وخزانة الأدب ٦/١٢٠، ١٢٣، ١٢٨؛ والدرر ٣/٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٣٥؛ ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب ١٣/٤١٩ (منن)؛ ولحسّان بن ثابت في الأزهية ص١٠١؛ ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن رواحة في الدرر ١/٣٠٢؛ ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني ١/٣٣٧؛ والمقاصد النحوية ١/٤٨٦؛ وللأنصاري في الكتاب ٢/١٠٥؛ ولسان العرب ١٥/٢٢٦ (كفى)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥٢؛ ورصف المباني ص١٤٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٤١؛ ومجالس ثعلب ١/٣٣٠؛ والمقرب ١/٢٠٣؛ وهمع الهوامع ١/٩٢، ١٦٧.

المعنى: يكفينا أن محمدًا ﷺ يحبنا، لنفخر ونستعلي بهذا الفضل على سوانا من الناس.

الإعراب: «**وكفى**»: الواو: استئنافية، «كفى» فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «**بنا**»: الباء: حرف جرٍّ زائد، و«**نا**»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به لـ«كفى» محلاً، وفي محلّ جرٍّ بحرف الجر لفظًا. «**فضلاً**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**على من**»: «على»: حرف جرّ، «**من**»: اسم موصول في محلّ جرٍّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بـ«فضلاً». «**غيرنا**»: «غير»: صفة لـ«من» مجرورة بالكسرة، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**حب**»: فاعل «كفى» مرفوع =

فقوله «غيرنا» مخفوضٌ على أنّه نعتٌ لـ«مَنْ».

والكوفيون يزيدون في أقسامها قسمًا خامسًا: يجعلونها زائدةً مُؤكِّدةً كما تُزاد «مَا». وأنشد الكِسائيّ لعَنْتَرَةَ [من الكامل]:

٥٠٧ـ يا شاةَ مَن قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له   حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَهَا لم تَحْرُمِ

قال: أراد «يا شاةَ قنصٍ». وأصحابُنا يُنشِدونه: «يا شاةَ ما قنصٍ». فإن صحّت روايتُهم، حُمل على أنّها موصوفةٌ، و«قنصٌ» الصفة، فهو مصدرٌ بمعنى: قانصٍ، كما قالوا: «ماءٌ غَوْرٌ»، أي: غائرٌ، و«رجلٌ عَدْلٌ»، أي: عادلٌ. والمراد: يا شاةَ إنسانٍ قانصٍ.

وإنّما قال «تختصّ بأُولي العِلْم»، ولم يقل: «بأُولي العقل» على عادة النحويّين، لأنّه رآها تُطلَق على الباريء سبحانه في نحو قوله: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[1]، ونحو

= بالضمّة. «النبي»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الياء. «محمد»: بدل من «النبي» مجرور مثله بالكسرة. «إيانا»: «إيا»: ضمير منفصل في محلّ نصب مفعول به للمصدر «حبّ»، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «كفى حبّ النبي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هو غيرنا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «على من غيرنا» حيث وصفت «من» بالاسم المفرد «غير».

٥٠٧ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص٢١٣؛ والأزهية ص٧٩، ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٣٠، ١٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٠٩ (شوه)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٣٢٩.

اللغة: الشاة: الامرأة. قنص: صيد.

المعنى: ليتني استطعت الزواج منها، فقد أحلت لغيري، فواه لهذا الحظ السيىء.

الإعراب: «**يا شاة**»: «يا» حرف نداء يفيد التعجب، و«شاة» منادى مضاف منصوب بالفتحة. من قنص: «من»: زائدة، و«**قنص**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لمن**»: اللام: حرف جر، «من»: اسم موصول في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلقان بصفة لـ(شاة). «**حلت**»: فعل ماض مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حلت». «**حرمت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. «**علي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حرمت». «**وليتها**»: الواو: استئنافية، و«ليت»: حرف مشبه بالفعل و«ها»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**تحرم**»: فعل مضارع مجزوم بلم، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر.

جملة «حلت له»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «حرمت علي»: في محل نصب حال. وجملة «ليتها لم تحرم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم تحرم» في محل رفع خبر. وجملة «يا شاة قنص»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا شاة من قنص» فقد وقعت «من» زائدة فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

(١) المؤمنون: ٨٨.

قولِه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾(١)، والباريءُ سبحانه يوصف بالعلم، ولا يوصف بالعقل، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وتوقَع على الواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث، ولفظُها مذكّرٌ، والحَمْلُ عليه هو الكثيرُ، وقد تُحمَل على المعنى ـ وقُرِىء قوله تعالى:** ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾(٢) **بتذكير الأوّل، وتأنيث الثاني**(٣)**، وقال:** ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾(٤). **وقال الفَرَزْدَق [من الطويل]:**

[تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتني لا تخونني] نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ(٥)

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «مَنْ» لفظُها واحدٌ مذكّرٌ، ومعناها معنى الجنس لإبهامها تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنّث، فإذا وقعتْ على شيء من ذلك، ورددتَ إليها الضميرَ العائد من صلتها، أو خبرِها على لفظها نفسِها، كان مفردًا مذكّرًا؛ لأنّه ظاهرُ اللفظ، سواء أردتَ واحدًا مذكّرًا، أو مؤنّثًا، أو اثنين، أو جماعةً. وإن أعدتَ الضمير إليها على معناها، فهو على ما يقصِده المتكلّمُ من المعنى، فأمّا ما أُعيد إليه على اللفظ؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾(٦) على حدّ قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾(٧)، وقوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾(٨)، ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾(٩)، وعليه أكثرُ الاستعمال. وأمّا ما أُعيد إليه على معناه في الجمع، فنحو قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾(١٠)، ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ﴾(١١). وأمّا ما أُعيد بلفظ التثنية، فنحو قول الفَرَزْدَق [من الطويل]:

تَعَشَّ فإنْ عاهَدتَّني لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ(١٢)

ويُروى: «تَعالَ»، وقبلَه:

وأَطْلَسَ عَسّالٍ وما كان صاحِبًا رَفَعْتُ لِنارِي مَوْهِنًا فأَتانِي

---

(١) الملك: ١٤.

(٢) الأحزاب: ٣١.

(٣) هذه هي قراءة الجمهور، وقرأ الكسائي، وحمزة، والأعمش، وخلف، وغيرهم «يعمل» بالتذكير.
انظر البحر المحيط ٧/ ٢٢٨؛ وتفسير الطبري ٢٢/ ٣؛ والكشاف ٣/ ٢٥٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٤٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ١٢٣.

(٤) يونس: ٤٢.

(٥) تقدم بالرقم ٣٥٨.

(٦) الأنعام: ٢٥.

(٧) يونس: ٤٣.

(٨) الطلاق: ٢.

(٩) التغابن: ١١.

(١٠) يونس: ٤٢.

(١١) الأنبياء: ٨٢.

(١٢) تقدم بالرقم ٣٥٨.

الشاهد فيه قوله: «يصطحبان»، ثنّى الضمير الراجع إلى «من» حيثُ إنّه أراد معنى التثنية؛ لأنّه عنى نفسَه والذئب. وصف أنّه أوقدَ نارًا وطرقه الذئبُ، فدعاه إلى العَشاء. وقد فرق بين الصلة والموصول بقوله: «يا ذئبُ». وساغ ذلك لأنّ النداء موجودٌ في الخطاب، وإن لم يذكره، فإن قدّرتَ «مَنْ» نكرةً، و«يصطحبان» في موضع الصفة، كان الفصلُ بينهما أسهلَ.

وأمّا المؤنّث، فنحو قولهم فيما حكاه يونس[1]: «مَنْ كانت أُمَّك»، أنّث «كَانَتْ» حيث كان فيها ضميرُ «مَنْ» وكان مؤنّثًا؛ لأنّه هو الأمُّ في المعنى. هذا إذا نصبت «أُمَّك»، فإن رفعت «الأمّ» كان اسمَ «كَانَ»، وكان التأنيثُ ظاهرًا، إذ كان الفعل مسندًا إلى مؤنّث ظاهرٍ، وتكون «مَنْ» في موضعِ نصب خبرَ «كان». وعلى الوجه الأوّل تكون في موضع رفع بالابتداء.

ومن ذلك قراءةُ الزَّعْفرانيّ، والجَحْدَريّ: ﴿**وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا**﴾[2]، بالتاء فيهما، حيث أراد واحدةً من النساء. جعل صلته إذ عنى المؤنّث كصلةِ «الَّتي». وقرأ حَمْزَةُ والكِسائيُّ: ﴿**يَقْنُتْ ويَعْمَلْ**﴾ بالياء على التذكير حملاً على اللفظ فيهما. وقرأ الباقون من السبعة: ﴿**يَقْنُتْ**﴾ بالتذكير على اللفظ، و﴿**تَعْمَلْ**﴾ بالتأنيث على المعنى. وقال بعضُ الكوفيين: إذا حُمل على المعنى، لم يجز أن يُرَدّ إلى اللفظ، وإذا حُمل على اللفظ جاز حملُه على المعنى. وهو ضعيف؛ لأنّه لا فَرْقَ بينهما. وقد جاء ذلك في التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾[3]، فجمع حملاً على المعنى، ثمّ قال: ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾[4].

فصل
[استفهام الواقف عن نكرة بـ«مَنْ»]

قال صاحب الكتاب: **وإذا استفهم بها الواقفُ عن نكرة، قابَلَ حركتَه في لفظِ الذاكر من حروفِ المَدّ بما يُجانِسها، يقول إذا قال «جاءني رجلٌ»: «مَنُو»؟ وإذا قال: «رأيت رجلاً»: «مَنَا»؟، وإذا قال: «مررت برجلٍ»: «مَنِي»؟ وفي التثنية: «مَنَانْ»؟ و«مَنَيْنْ»؟ وفي الجمع: «مَنُونْ»؟ و«مَنِينْ»؟ وفي المؤنّث: «مَنَهْ»؟ و«مَنْتانْ»؟ و«مَنْتَيْنْ»؟ و«مَنَاتْ»؟ والنونُ والتاء ساكنتان.**

* * *

(١) الكتاب ٢/ ٤١٥.
(٢) الأحزاب: ٣١. وقد تقدمت منذ قليل.
(٣) الطلاق: ١١.
(٤) الطلاق: ١١.

قال الشارح: اعلم أنّ الاستفهام هنا استثباتٌ، وهو ضربٌ من الحكاية، والغرضُ به إعلامُ السامع أنّه قد تقدّم كلامُ هذا إعرابُه، خَوْفًا من أن يكون عرض له غفلةٌ من استماعِ الكلام المتقدّم. وكان القياسُ أن تُعاد الكلمة جَمْعاءَ بالألف واللام، أو تُضمَر؛ لأنّها تصير معهودةً لتقدُّم ذكرها. قال الله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[1]، إلّا أنّهم عدلوا عن ذلك، لئلّا يُتوهّم فيه أنّه معهودٌ غيرُ الأوّل، فزادوا على «مَنْ» في الوقف زيادةً تُؤذِن بأنّه قد تقدّم كلامٌ هذا إعرابُه، وأنّ القصد إليه دون غيره.

وكانت تلك الزيادةُ من حروف المدّ واللّين؛ لأنّها تُجانِس الحركاتِ. فقابلوا كلَّ حركة في لفظ المُذكّر بما يُجانِسها من هذه الحروف. فإن كان مرفوعًا، زدتَ في أداة الاستفهام واوًا. وإن كان منصوبًا، زدت ألفًا. وإن كان مجرورًا، زدت ياءً. فإذا قال القائلُ: «هذا رجلٌ»، قلت في جوابه: «مَنُو»؟ وإذا قال: «رأيت رجلاً»، قلت في جوابه: «مَنَا»؟ وإذا قال: «مررت برجلٍ»، قلت: «مَنِي»؟ وتُثنّي، وتجمع، وتُؤنّث، فتقول إذا قال: «هذان رجلان»: «مَنَانْ»؟ وإذا قال: «رأيت رجلَيْن»، أو «مررت برجلَيْن»، قلت: «مَنَيْنْ»؟ وإذا قال: «هؤلاء رجالٌ»، قلت: «مَنُونْ»؟ وإذا قال: «رأيت رجالاً» أو «مررت برجالٍ»، قلت: «مَنِينْ»؟ فإن قال: «رأيت امرأةً»، قلت: «مَنَهْ»؟، و«مَنْتْ»؟، كما يقال: «ابْنَهْ»، و«بِنْتْ». وإذا قال: «هاتان امرأتان»، قلت: «مَنْتَانْ»؟ وإذا قال: «رأيت امرأتَيْن»، أو «مررت بامرأتَيْن»، قلت: «مَنْتَيْنْ»؟ بإسكان النون، كأنّه ثنّى «مَنْت»، فقال: «مَنْتَان»، كما يقال: «بِنْتَان»، و«ثِنْتَان». وإذا قال في الجمع: «رأيت نساءً»، قلت: «مَنَاتْ»؟ بإسكان التاء.

واعلم أنّك إذا قلت في الاستثبات «مَنُو»، أو «مَنَا»، أو «مَنِي»، فـ«مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، والخبرُ محذوف، والتقديرُ: مَن المذكورُ؟ أو مَن المستفهَمُ عنه؟ أو يكونَ خبرًا، والمحذوفُ هو المبتدأُ، وهذه الزياداتُ ليست إعرابًا لما دخلتْ عليه، وإنّما هي علاماتٌ يُحكَى بها حالُ الاسم المتقدّم. وإنّما قلت ذلك لأمرَيْن: أحدُهما: أنّ «مَنْ» مبنيّةٌ لتضمّنها حرفَ الاستفهام، وذلك مستمِرٌ فيها. وإذا كان مستمرًّا فيها، استمرّ البناءُ لاستمرارِ سَبَبه. والأمرُ الثاني: أنّ هذه العلامات لا تثبُت إلّا في الوقف، والإعرابُ لا يثبت في الوقف.

وقد اختلف العُلماء في كَيْفِيّةِ دخولِ هذه الحروف، فقال قومٌ: إنّما دخلت الحركات التي هي الضمّةُ والفتحة والكسرة «مَنْ» في حال الوقف حكايةً لإعراب الاسم المتقدّم، ولم تكن الحركةُ ممّا يُوقَف عليها، فوصلوها بهذه الحروف لتبيينِ ما قصدوه من الدلالة، فوصلوا الضمّةَ بالواو، والفتحةَ بالألف، والكَسرةَ بالياء،

---

(١) المزمل: ١٥ ـ ١٦.

كوَصْلهم القافيةَ المُطْلَقة بهذه الحروف، نحو قوله [من الوافر]:

٥٠٨ـ[متى كان الخيامُ بذي طلوحٍ] سُقِيتِ الغَيْثَ أيّتُها الخِيامُو

ونحو قوله [من الوافر]:

أَقِلّي اللَوْمَ عاذِلَ والعِتابَا [وقولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابا][1]

ونحو [من الطويل]:

[قِفا نبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومَنزِلِ بِسقْطِ اللّوى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي[2]

وقال المبرّد: أدخلوا هذه الحروف قبل الحركات، فالواوُ في «مَنُو» قبلَ ضمّة النون، والألفُ في «مَنَا» قبل الفتحة، والياءُ في «مَنِي» قبل الكسرة. وإنّما حرّكوا النون، وأصلُها البناء على السكون لعِلّتَيْن: إحداهما: أنك تقول في النصب: «مَنَا»، فتفتح النون، لأنّ ما قبل الألف لا يكون إلّا مفتوحًا. فلمّا وجب تحريكُها في النصب، حرّكوها في الرفع والجرّ، ليكون الجميعُ على منهاج واحد، لا يختلف. والعلّةُ الثانية أنّ الواو

---

٥٠٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٢٧٨؛ والأغاني ٢/ ١٧٩؛ وجمهرة اللغة ص٥٥٠؛ والجنى الداني ص١٧٤؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١، ٢/ ٧٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦١٧؛ والكتاب ٤/ ٢٠٦؛ ومعجم ما استعجم ص٨٩٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص١٦٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٥٠٢، ٥٠٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٦٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٤٩ (روي)، ١٥/ ٢٠٩ (قوا)؛ والمنصف ١/ ٢٢٤.

اللغة: ذو طلوح: واد في أرض بني العنبر من تميم، سمي به لكثرة شجر الطلح به، وهو شجر عظام ترعاه الإبل. الغيث: المطر.

المعنى: يتساءل الشاعر فيقول: متى كانت الخيام منصوبة في هذا المكان ومتى فارقه أهله، ثم يتوجه بالدعاء ـ وهو يتذكر أهل هذه الخيام ـ أن ينزل عليها المطر.

الإعراب: «**متى**»: اسم استفهام في محلّ نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «كان» بعده أو بخبره. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**الخيام**»: اسمها مرفوع بالضمة. «**بذي**»: الباء: حرف جر، «ذي»: اسم مجرور بالباء وعلامة جرة الياء لأنه من الأسماء الخمسة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب خبر كان. «**طلوح**»: مضاف إليه مجرور. «**سقيت**»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. «**الغيث**»: مفعول به منصوب. «**أيتها**»: «أية»: منادى نكرة مقصودة، بأداة نداء محذوفة، مبني على الضمّ في محل نصب على النداء، و«ها»: حرف تنبيه لا محل له. «**الخيامو**»: بدل من أيتها مرفوع مثله على البناء، وقد أشبعت الضمة فقلبت واوًا.

جملة «كان الخيام بذي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سقيت الغيث»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «أيتها الخيامو».

والشاهد فيه قوله: «الخيامو» حيث أشبعت الضمة التي على الميم، فتولدت واو الإشباع.

(١) تقدم بالرقم ٣٦. (٢) تقدم بالرقم ٣٥٣.

والياء خَفِيّتان، فإذا جعلوا قبل كلّ واحد منهما الحركةَ التي هي منها، ظهرتا وتَبيّنتا.

وأمّا «مَنَهْ» فإنّما فُتحت النون، لأنّ هاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، وأمّا تحريكُها في التثنية والجمع فمن قبل أنّهم أرادوا أن يكون الاستثباتُ في التثنية والجمع على منهاجِ التثنية والجمع الحقيقيّ، فلمّا كان ما قبل حرف التثنية مفتوحًا، فتحوا النون في حكايته، ولمّا كان ما قبل الواو في الجمع مضمومًا، وما قبل الياء مكسورًا اعتمدوا، مثلَ ذلك في حكايته إذا استثبتوا. فأمّا «مَنْتَانْ»، و«مَنْتَيْنْ» بسكون النون في حكايةِ تثنية المؤنّث، فكأنّه ثُنّي «مَنْتْ»، بسكون النون، كما تقول «بِنْتَانِ»، و«أُخْتَانِ» جَعل التاء للإلحاق بـ«فَلْسٍ» و«كَعْبٍ»، كما كانت في «بِنْتٍ»، و«أُخْتٍ» ملحقتَيْن بـ«عِذْلٍ»، و«بُرْدٍ».

* * *

قال صاحب الكتاب: **وأمّا الواصلُ، فيقول في هذا كلّه: «مَنْ يا فَتَى؟» بغيرِ علامة، وقد ارتكب من قال [من الوافر]:**

٥٠٩ـ أَتَـوْا نـارِي فـقـلـتُ مَـنُـونَ أَنْـتُـمْ [فقالوا: الجنُّ. قلت: «عِمُوا ظلامًا»]

شُذوذَيْن: إلحاقَ العلامة في الدَّرْج، وتحريكَ النون.

* * *

---

٥٠٩ ـ **التخريج**: البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤/ ٤٨٢، ٦/ ١٩٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠؛ والدرر ٦/ ٢٤٦؛ ولسان العرب ٣/ ١٤٩ (حسد)، ١٣/ ٤٢٠ (منن)؛ ونوادر أبي زيد ص١٢٣؛ ولسمير الضّبّي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٣؛ ولشمر أو لتأبط شرًّا في شرح التصريح ٢/ ٢٨٣؛ ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/ ٤٩٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٢؛ وجواهر الأدب ص١٠٧؛ والحيوان ١/ ٣٢٨؛ والخصائص ١/ ١٢٨؛ والدرر ٦/ ٣١٠؛ ورصف المباني ص٤٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٦٤٢؛ وشرح ابن عقيل ص٦١٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٩٥؛ والكتاب ٢/ ٤١١؛ ولسان العرب ٦/ ١٢ (أنس)، ١٤/ ٣٧٨ (سرا)؛ والمقتضب ٢/ ٣٠٧؛ والمقرب ١/ ٣٠٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢١١.

اللغة: أتوا ناري: أي قصدوا النار التي أوقدتها لهداية الضالّين. منون أنتم: أي: من أنتم. عموا ظلامًا: أنعموا ظلامًا.

المعنى: قصدوا النار التي أوقدتها لهداية الضالّين، فقلت لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن جنّ. فقلت لهم: أنعموا ظلامًا.

الإعراب: **«أتوا»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ المقدّر على الألف المحذوفة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«ناري»**: مفعول به منصوب، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«فقلت»**: الفاء: حرف عطف، و«قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«منون»**: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، أو خبر مقدم. **«أنتم»**: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع خبر المبتدأ، أو مبتدأ مؤخّر. **«فقالوا»**: الفاء: حرف عطف، و«قالوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«الجن»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن. **«قلت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«عموا»**: فعل أمر =

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ هذه العلامات إنّما تلحق في حال الوقف فقط، فإذا وصلت، عادت إلى حالها من البناء على السكون، ومقتضى القياس فيها. فلذلك إذا قال في الوقف: «مَنُو»، و«مَنَا»، و«مَنِي» يقول إذا وصل: «مَنْ يا فتى؟» وكذلك إذا قال: «رأيت نساءً»، فقال في الوقف: «مَنَاتْ؟»، وإذا قال: «رأيت رجالاً»، فقال: «مَنِينْ؟»، وإذا قال: «رأيت امرأةً» فقال «مَنَهْ؟»، أو «مَنْتْ؟» فإنّه إذا وصل قال: «مَنْ يا فتى؟» بإسكان النون وكذلك إذا قال: «رأيت رجلاً، وامرأةً»، فَبَدَأَ بالمذكّر، قلت في السؤال: «مَنْ ومَنَهْ؟» وإن بدأ بالمؤنّث، قلت: «مَنْ ومَنَا؟» لأنّ العلامة إنّما تلحق الذي تقِف عليه، وهو الثاني، والأوّلُ لا تلحَقُه علامةٌ، لأنّه موصولٌ بالثاني. هذا مذهبُ الخليل وسيبويه[1]، وأمّا يونس[2]، فكان يُجيز «مَنَةٌ»، و«مَنَةً» و«مَنَةٍ» في الوصل كما يكون مع الوقف، ويَقِيسه على «أيّ»، وزعم أنّه سمع عربيًا يقول: «ضرب مَنٌ مَنًا»[3]. وعلى هذا ينبغي إذا ثَنّى، أو جمع فقال: «منان»، أو «منون» أن لا يُغيّره، ويُثْبِته وصلاً، ووقفًا. واستدلّ على ذلك بقولِ شَمِر بن الحارث الطائيّ الشاعر [من الوافر]:

أتَـوْا نـارِي فـقـلـتُ: مَـنُـونَ أَنْـتُـمْ؟ فـقـالـوا: الـجِـنُّ قُـلْـتُ: عِـمُـوا ظَـلامَـا
فـقـلـتُ: إلـى الـطَّـعـامِ فـقـال مـنـهـم زَعِـيـمٌ: نَـحْـسُـدُ الأَنْـسَ الـطَّـعـامَـا

وبعضهم يرويه: «عِمُوا صَباحًا»، والأكثرُ «ظَلامًا». ويؤيّده البيتُ الثاني. وهو شاذّ، وشذوذُه من وجهَيْن: أحدهما: أنّه أثبتَ الزيادة في الوصل، وهي إنّما تكون في الوقف لا غيرُ. والثاني: أنّه فتح النونَ، وحقُّها السكون. وكان أبو إسحاق يقول فيه: إنّ الشاعر اعتقد الوقفَ على «منون»، ثمّ ابتدأ بما بعده.

وأمّا قياسُ «مَنْ» على «أيّ» فليس بصحيح، لأنّ «أيًّا» معربةٌ، و«مَنْ» مبنيّةٌ. وأمّا ما حكاه من قولهم: «ضرب مَنٌ مَنًا»، فهي حكايةٌ نادرةٌ لا يُؤخَذ بها، وقد استبعدها

= مبنيّ على حذف النون، والواو: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «ظلامًا»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «عم».
وجملة «أتوا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت لهم»: معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «منون أنتم»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «قالوا»: معطوفة على «قلت»، فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نحن الجن»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «قلت»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عموا»: في محلّ نصب مفعول به.
والشاهد فيه قوله: «منون أنتم» حيث وقع فيه شذوذان: الأول: زيادة الواو والنون في الوصل، والثاني: تحريك النون التي من حقها أن تكون ساكنة.

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٨، ٤٠٩.
(٢) الكتاب ٢/ ٤١٠.
(٣) الكتاب ٢/ ٤١١.

سيبويه[1]، فقال: لا يتكلّم به العربُ. ووجهُه من القياس أنّه جرّد «مَنْ» من الدلالة على الاستفهام، حتى صارت اسمًا كسائرِ الأسماء، يجوز إعرابُها، وتثنيتُها، وجمعُها، كما جرّدوا «أيًا» من الاستفهام حين وصفوا بها، فقالوا: «مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ»، أي: كاملٍ. وقد فعلوا ذلك في مواضعَ، فمن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

٥١٠ـ [هل ما عَلمتَ وما استُودعْتَ مكتومُ   أمْ حَبْلُها إذْ نأتْكَ اليومَ مَصْرومُ؟]
أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ   إثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مشكومُ

(١) الكتاب ٢/ ٤١١.

٥١٠ ـ **التخريج**: البيتان لعلقمة الفحل في ديوانه ص٥٠؛ والأزهيّة ص١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٧/ ٤٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤؛ والدرر ٥/ ١٤٥، ٦/ ١٠٤؛ وشرح اختيارات المفضل ص١٦٠٠، ١٦٠١؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٧ (أمم)؛ واللمع ص١٨٢؛ والمحتسب ٢/ ٢٩١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٥٧٦؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص١٤٠؛ وجواهر الأدب ص١٨٩؛ والدرر ٦/ ١٠٥، ١٠٧؛ ورصف المباني ص٩٤، ٤٠٦؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٣٣.

اللغة: مكتوم: مستور. نأتك: الأصل نأت عنك أي بعدت عنك. مصروم: مقطوع. العَبْرة: الدمعة. إثر: بعد. البين: الفراق. مشكوم: مشكورٌ، أو مجازى بفعلته.

المعنى: هل تبوح بما استودعتْك من سرِّها يأسًا منها، أو تصرم حبلها لنأيها عنك، وبعدها. ثم يستأنف الشاعر تساؤلاته فيقول: أم هل تجزي هذه الحبيبة بكاءك في إثرها ببكاءٍ مماثل.

الإعراب: «**هل**»: حرف استفهام. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**علِمْتَ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «**وما**»: الواو: حرف عطف، «ما» معطوفة على «ما» السابقة. «**استودعت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: نائب فاعل محله الرفع. «**مكتوم**»: خبر للمبتدأ «ما»، وكان يجب أن يقول: «**مكتومان**» بالتثنية لأنّه اسم مشتق خبرٌ عن متعاطفين، ولكن التصريع أحْوَجَه إلى الإفراد، ويمكن تخريجه على أنه خبر لأحد المتعاطفين، وليكن خبرًا لـ«ما» الثانية، وحذف خبر المبتدأ الأول لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، وعلى ذلك يكون العطف في قوله: «ما...» عطف جمل لا عطف مفردات. «**أم**»: المنقطعة استئنافية، تفيد هنا الإضراب الانتقالي. «**حَبْلُها**»: مبتدأ مرفوع، و«ها»: مضاف إليه محلّه الجر. «**إذ**»: حرف تعليل. «**نأتك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والكاف، ضمير مبني على الفتح في محل نَصْب بنزع الخافض، لأن التقدير: «نَأَتْ عنك»، والفاعل ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هي. «**اليومَ**»: مفعول فيه ظرف زمانٍ منصوب متعلّق بـ«مصروم». و«**مصروم**»: خبر للمبتدأ «حَبْلُها» مرفوع. «**أم**»: كـ«أم» السابقة. «**هل**»: حرف استفهام. «**كبيرٌ**»: مبتدأ مرفوع. «**بكى**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هو. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يَقْضِ**»: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هو. «**عبرته**»: مفعول به منصوب، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**إثر**»: مفعول فيه ظرف زمان على تقدير: «إثر رحيل الأحبة»، منصوب متعلق بالفعل «بكى». «**الأحبّةِ**»: مضاف إليه مجرور. «**يوم**»: بدل من «إثْرَ». «**البين**»: =

فهذا اعتقد خَلْعَ الاستفهام من «هَلْ»، ولولا ذلك، لم يجمع بين استفهامَيْن، وهي «أَمْ»، و«هَلْ». وإنّما حكمنا على خلع دليلِ الاستفهام من «هَلْ» دون «أمْ»؛ لأنّ «هَلْ» قد استُعمل غير استفهام، نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾(١)، أي: قد أتى، ونحو قوله: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾(٢)، والمرادُ النفي، أي: ما جزاءُ الإحسان إلّا الإحسانُ، فكان اعتقادُ نَزْع الاستفهام منها أسهلَ من اعتقادِ نزعه من «أَمْ»، فأمّا قول الشاعر [من البسيط]:

٥١١ـ أَمْ كيف يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ به رِئْمانَ أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

= مضاف إليه مجرور. «مشكوم»: خبر للمبتدأ «كبير».

جملة «هل ما علمت مكتوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «علمت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما استودعت مكتوم»: معطوفة على جملة «ما علمت مكتوم». وجملة «استودعتَ»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب. وجملة «حَبْلها مصروم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «نأتك»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، اعترضت بين المبتدأ «حبل» والخبر «مصروم». وجملة «هل كبير مشكومٌ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بكى»: صفة لـ«كبيرٌ» محلُّها الرفع. وجملة «لم يَقْضِ»: حال من فاعل «بَكَى» محلُّها النصب، أو صفة ثانية لـ«كبيرٌ» محلُّها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «أم هَلْ» حيث خَلَع الاستفهامَ من «هَلْ» فجمع بين استفهامين هما «أَمْ» و«هَلْ».

(١) الإنسان: ١.

(٢) الرحمن: ٦٠.

٥١١ ـ **التخريج**: البيت لأفنون التغلبي في خزانة الأدب ١١/ ١٣٩، ١٤٢؛ والدرر ٦/ ١١١؛ وشرح اختيارات المفضل ص١١٦٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٤٤، ١٤٥؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٦٨ (علق)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧، ٦/ ٢١٢، ٧/ ٥٢، ٣٢٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٨٨، ٢٩٣؛ والخصائص ٢/ ١٨٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٤١٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٢٣ (رام)؛ والمحتسب ١/ ٢٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٣.

اللغة: أنى: كيف. جزوا: عاقبوا، من الجزاء. السوءى: القبيح. عامر: قبيلة عربيّة. الرئمان: الناقة التي تعطف على جلد ابنها المحشو تبًّا، فيدرّ حليبها. ضن: بخل.

المعنى: كيف عاقبوا قبيلة عامر على إحسانهم سوءًا، وكذلك يفعلون معي، فهم كالناقة العلوق، تحبّ هذا الجلد، لكنها لا تعطيه لبنًا، فعطفها لا يتجاوز أنفها.

الإعراب: **«أم كيف»**: «أم»: استئنافية، «كيف»: اسم استفهام في محل نصب حال من ضمير الفعل «ينفع». **«ينفع»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **«ما»**: اسم موصول في محلّ رفع فاعل لـ«ينفع». **«تعطي»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء. **«العلوق»**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«تعطي» لتضمينه معنى «تجود». **«رئمان»**: بدل من «ما» مرفوع بالضمّة. **«أنف»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متعلق بالفعل «ينفع». **«ما»**: حرف زائد. **«ضنّ»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. =

فإنّه ينبغي أن يُعتقد نَزْعُ دليل الاستفهام من «أَمْ»، وقَصْرُها على العطف لا غيرُ، ألا ترى أنّا لو نزعنا الاستفهام من «كَيْفَ»، للزم إعرابُها كما أُعربتْ «مَنْ» في هذا الوجه، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومنهم من لا يزيد إذا وَقَفَ على الأحرف الثلاثة، وَحَّدَ، أم ثَنَّى، أم أنَّثَ، أم جَمَعَ.**

* * *

قال الشارح: قوم من العرب لا يحكون إلّا الإعرابَ لا غيرُ، فيقولون في الرفع: «مَنُو»، وفي النصب: «مَنَا»، وفي الجرّ: «مَنِي»، سَواءٌ في ذلك الواحدُ، والاثنان، والجمع، والمذكّر، والمؤنّث. حكى سيبويه[1] عن يونس أنّ قومًا من العرب يقولون ذلك، وكأنّ الذين يقولونه اكتفوا بما ضمّنوه من علامات الإعراب، ويُجْرون «مَنْ» على أصلها من كونها تصلُح للواحد، والاثنين، والجمع بلفظ الواحد المذكّر، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وأمّا المعرفة، فمذهبُ أهلِ الحجاز فيه إذا كان عَلَمًا أن يَحْكِيَه المستفهِمُ كما نُطق به، فيقولَ لمَن قال: «جاءني زيدٌ»: «من زيدٌ؟»، ولمَن قال: «رأيت زيدًا»: «من زيدًا؟» ولمَن قال: «مررت بزيدٍ»: «مَن زيدٍ؟»، وإذا كان غيرَ عَلَم رَفَعَ لا غيرُ، يقول لمَن قال: «رأيت الرجلَ» «مَنِ الرجلُ؟» ومذهبُ بني تميمٍ أن يرفعوا في المعرفة ألبَتّةَ.**

* * *

قال الشارح: قد اختلف العربُ في الاسم المعروف، فذهب أهلُ الحجاز إلى حكايةِ لفظه، وهي أن يجري الاسمُ على إعراب الاسم المتقدّم ذكرُه، فإذا قال الرجل لرجلٍ: «جاءني زيدٌ»، قلت في جوابه متثبّتًا: «من زيدٌ؟»، وإذا قال: «رأيت زيدًا»، قلت: «من زيدًا؟» وإذا قال: «مررت بزيدٍ»، قلت: «مَن زيدٍ؟» وإنّما يفعلون ذلك في العَلَم خاصّةً. وأمّا بنو تميم، فيرفعون على كلّ حال، ويقولون: «من زيدٌ؟» بالرفع لا

= **«باللبن»**: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل.
وجملة «ينفع»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعطي العلوق»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ضن باللبن»: في محلّ جرّ بالإضافة.
والشاهد فيه مجيء «أمْ» بمعنى «بَلْ» وحدها.

(١) الكتاب ٢/ ٤١٤.

غيرُ، سواءٌ قالوا: «جاءني زيدٌ» أو «رأيت زيدًا»، أو «مررت بزيد». فأمّا أهلُ الحجاز، فتَحرّزوا بالحكاية لِما قد يعرِض في العَلَم من التنكير بالمشاركة في الاسم، فجاؤوا بلفظه، لئلّا يتوهّم المسؤولُ أنّه يُسأل عن غيرِ مَن ذَكَرَه من الأعلام، وخصّوا الأعلامَ بذلك لكثرة دَوْرها وسعةِ استعمالها في الإخبارات، والمعامَلات، ونحوهما، ولأنّ الحكاية ضربٌ من التغيير، إذ كان فيها عدولٌ عن مقتضَى عمل العامل، والأعلامُ مخصوصةٌ بالتغيير. ألا ترى أنّهم قالوا: «رجاء بن حَيْوَةَ»، وقالوا: «مَحْبَبٌ»، و«مَكْوَزَةُ»؟ وساغ فيها الترخيمُ دون غيرها من الأسماء؛ لأنّها في أصلها مغيَّرةٌ بنَقْلها إلى العَلَميّة، والتغييرُ يُؤْنِس بالتغيير.

ووجهٌ ثانٍ أنّ الأعلام إنّما سوّغوا الحكايةَ فيها، لما تَوهّموه من تنكيرها، ووُجودِ التزاحم لها في الاسم، فجاؤوا بالحكاية لإزالةِ توهُّم ذلك. وهذا المعنى ليس موجودًا في غيرها من المعارف؛ لأنّه لا يصحّ اعتقادُ التنكير فيما فيه الألفُ واللام مع وجودهما، ولا فيما هو مضافٌ مع وجودِ الإضافة، وكذلك سائرُ المعارف.

وكان يونسُ[1] يُجْرِي الحكاية في جميع المعارف، ويرى بابَها، وبابَ الأعلام واحدًا. وحكى سيبويه[2] عن بعض العرب: «دَعْنا مِن تَمْرتانِ» كأنّه قال: «ما عنده تمرتان»، فحكى قوله. وقال: سمعتُ عربيًّا يقول لرجلٍ سأله: «أليس قُرَشيًّا»؟ فقال: «ليس بقُرَشيًّا»، حكايةً لقوله. فعلى هذا، إذا قال: «رأيتُ أخا زيدٍ»، جاز أن يقول: «من أخا زيدٍ». وليس ذلك بالمختار، والوجه الرفع في جميع المعارف ما خلا الأعلام، نحوُ قولك في جواب «جاءني أخو زيدٍ»: «من أخو زيد؟» و«رأيت أخا زيد»: «من أخو زيد؟»، و«مررت بأخي زيد»: «من أخو زيد؟»، وكذلك باقي المعارف.

فإن قيل: إذا كان الغرض من حكاية العَلَم إزالةَ توهُّم أنّ الاسم الثاني غير الأوّل، فهلّا زادوا على «من» زيادةً تُنبِىء عن حالِ الاسم المذكور، فيُعْلَمَ أنّه المراد دون غيره، كما فُعل بالنكرة حيث قالوا: «مَنُو»، و«مَنَا»، و«مَنِي». قيل: كان القياس في النكرة الحكايةَ كالعَلَم لِما ذكرناه، غير أنّ إعادةَ لفظ النكرة، لم تجز؛ لأنّه يلزم فيها، إذا أُعيدت، إدخالُ الألف واللام فيها؛ لأنّها تصير معهودةً، نحو قولك: «جاءني رجلٌ»، و«فعل الرجل كذا». وإذا أُدخل عليه الألف واللام، لم تمكن إعادةُ لفظ الأوّل، فلمّا لم تسغ الحكايةُ في النكرة، عدلوا إلى ما فعلوه من زيادةٍ على لفظ «مَنْ» لتنوبَ منابَ الحكاية. وأمّا العَلَمُ المعرفة، فلا يلزم فيه ما لزم في النكرة من الإتيان بالألف واللام لتعرُّفه، فساغت فيه الحكايةُ.

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٤١٣.

وأمّا بنو تميم، فإنّهم جروا في ذلك على القياس في غيرِ هذا الباب، إذ لا خلافَ أنّ مستفهِمًا لو ابتدأ السؤالَ، لقال: «من زيدٌ؟» فـ«مَنْ» مبتدأٌ، و«زيدٌ» الخبر، أو «زيد» مبتدأ، و«من» الخبر. فكذلك إذا وقع السؤال جوابًا لا فَرْقَ بينهما، ولأنّ الحكاية إنّما كانت في النكرة لتُنْبِىءَ أنّ الاستفهام إنّما كان عن الاسم المتقدّم، لا عن غيره ممّا يُشارِكه في اسمه، وليس هذا المعنى في المعرفة، فكان منزلةُ بني تميم منزلةَ من أتى بالكلام من غيرِ تأكيد، نحو قولك: «أتاني القومُ». ومنزلةُ أهل الحجاز منزلةَ من أتى بالتأكيد، نحو قولك: «أتاني القومُ كلُّهم»، لأنّ التأكيد يُزيل توهُّمَ اللبس كما تُزيله الحكاية. فإن جئت مع «مَنْ» بواوِ عطف، أو فاء، نحو قولك: «فَمَنْ»، أو «وَمَنْ»؛ لم يكن فيما بعده إلّا الرفعُ، وبطلت الحكايةُ، وذلك قولك إذا قال القائل: «رأيت زيدًا»: «وَمَنْ زيدٌ» أو «فمَنْ زيدٌ؟» وإنّما كان كذلك من قِبَل أنك لمّا أتيتَ بحرف العطف، علم المسؤولُ أنك تعطِف على كلامه، وتنحو نحوه، فاستغنيتَ عن الحكاية، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: **وإذا استُفهم عن صفةِ العَلَم، قيل إذا قال: «جاءني زيدٌ»: «المَنيُّ»، أي: آلقُرَشِيُّ، أم الثَّقَفِيُّ، و«المَنِيَان»، و«المَنِيُّونَ»**.

* * *

قال الشارح: قد يحتاج الإنسان إلى معرفةِ نَسَبِ مَنْ يُذكَر له، وإن كان معروفَ العين عنده. فإذا أراد ذلك، أدخل الألفَ واللام على «مَنْ» من أوّلها، وأتى بياء النسب من آخِرها، وأعربها بإعرابِ الاسم المسؤول عنه، فإذا قال: «جاءني زيدٌ»، قال: «المَنِيُّ؟» وإذا قال: «رأيت زيدًا» قال: «المَنِيَّ؟» وإذا قال: «مررت بزيد»، قال: «المَنِيِّ؟» كأنّه قال: «آلثَّقَفيُّ، أم القُرَشيُّ؟»، وإذا قال: «جاءني الزيدان»، قلت: «المَنِيّانْ؟» وفي النصب والجرّ: «المَنِيَّيْنْ؟» فجئت بـ«مَنْ»؛ لأنّ «مَنْ» يُسأل بها عن الرجل المنسوب، أو الموصوف، وأمّا علامةُ النسب التي هي الياء، فلِيُعْلَمَ أنّه يُسأل عنه منسوبًا، وأمّا الألفُ واللام. فلأنّه إنّما يُسأل عن صفةِ العبارةُ عنها بالألف واللام.

ولو صرّحتَ مكان «المَنيّ» بـ«الثقفيّ»، أو «القرشيّ»، لكان إعرابُه إعرابَ «المنيّ» على حسبِ الاسم المتقدّم. ويجوز رفعُه ألبتّة على إضمارِ مبتدأ، تقديره: «أهو الثقفيُّ، أو القرشيُّ؟» كما إذا قيل: «كيف أنتَ؟» قلت: «صالحٌ»، أي: «أنا صالحٌ». ولا يحسن أن يقع في جوابِ «المنيّ» غيرُ النسب إلى الأب، نحو: «الثقفيّ»، و«القرشيّ»، ولا يحسن «البصريّ» أو «المكّيّ»؛ لأنّ أكثرَ أغراض العربِ في المسألة عن الأنساب[1]. وحُكي عن المبرّد أنه سُئل عن الرجل يقولُ: «رأيت زيدًا»، فأردتَ أن تسأله عن صفته،

(١) في الطبعتين «الإنسان»، وهذا تحريف صَحَّحناه عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٧.

فقال: أقول: «المنيّ؟» كأنيّ أقول: «الظريفيّ» أو «العالميّ»، فعلى هذا يجوز في كلّ صفة. والأوّلُ أكثرُ، فعلى هذا لو قيل: «رأيت لاحِقًا»، وأُريد البعير، وأردتَ أن تسأله عن صفته، فالقياسُ أن تقول: «الماثِيّ؟»، أو «الماوِيّ؟» لأنّ «ما» تختصّ بما لا يعقل، فاعرفه.

فصل
[أوجه «أيّ»]

قال صاحب الكتاب: «وأيٌّ» كـ«مَنْ» في وُجوهها، تقول مستفهِمًا: «أيُّهم حَضَرَ؟» ومُجازِيًا «أيُّهم يأتِني أُكْرِمْه»، وواصلاً: «اضرِبْ أيُّهم أفْضَلُ»، وواصفًا: «يا أيُّها الرجلُ». وهي عند سيبويه[1] مبنيّةٌ على الضمّ إذا وقعتْ صلتُها محذوفةَ الصَّدْر، كما وقعتْ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[2]. وأنشد أبو عمرو الشَّيْبَانيُّ في كتابِ الحروف [من المتقارب]:

إذا ما أَتَيْتَ بَنِي مالِكٍ ... فَسَلِّمْ على أيُّهم أفْضَلُ[3]

فإذا كملتْ، فالنصبُ كقولهم: «عرفتُ أيَّهم هو في الدار»، وقد قُرِىءَ: ﴿أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾[4].

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول على «أيّ»، وأنّ معناها تبعيضُ ما أضيفت إليه، ولذلك لزمتْها الإضافةُ. وأقسامُها كأقسامِ «مَنْ» في وُجوهها، وهي أربعة أقسام: تكون استفهامًا، وجزاءً، وموصولةً، وموصوفةً. فإذا كانت استفهامًا، أو جزاء، كانت تامّةً لا تحتاج إلى صلةٍ.

وتكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة. فرفعُها بالابتداء لا غيرُ، ونصبُها بما بعدها من العوامل، ولا يعمل فيها ما قبلها، لأنّ الاستفهام والجزاء لهما صدرُ الكلام. فمثالُ الاستفهام «أيُّهم حضر؟» و«أيُّهم يأتيني؟» فـ«أيٌّ» هنا اسمٌ تامٌّ لا يفتقر إلى صلةٍ، وهو رفعٌ بالابتداء، وما بعده الخبرُ، قال الله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[5]. وتقول: «أيَّهم تضرب؟» فـ«أيٌّ» نصبٌ بما بعده. قال الله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[6] فـ«أيٌّ» نصب بـ«ينقلبون» لا بما قبله.

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠. (٢) مريم: ٦٩.
(٣) تقدم بالرقم ٤٩٢.
(٤) مريم: ٦٩. وهذه قراءة هارون، والأعمش، وغيرهما.
انظر: البحر المحيط ٦/ ٢٠٩؛ وتفسير القرطبي ١١/ ١٣٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٥٤.
(٥) النمل: ٣٨. (٦) الشعراء: ٢٢٧.

ومثالهم إذا كانت جزاءً «أيُّهم يأتني أُكْرِمْهُ» و«أيَّهم تُكْرِمْ أُكْرِمْه» فـ«أيِّ» نصب بما بعده من الفعل، قال الله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1] فـ«أَيًّا» نصبٌ بـ«تدعوا»، و«ما» زائدةٌ.

وإذا كانت موصولةً، احتاجت إلى وَصْلها بكلام بعدها يُتمُّها، وتصير اسمًا به كاحتياج «الَّذِي» و«مَنْ»، و«ما»، إذا كانا بمعنى «الّذيَ». ويعمل فيها ما قبلها، وما بعدها، كما يعمل في «الذي»، وقد تقدّم الكلام على ذلك مستقصًى في الموصولات.

وأمّا كونُها موصوفةً، ففي النداء خاصّةً، إذا أردت نداء ما فيه الألفُ واللام، فتجيءُ بها مجرَّدةً من معنى الاستفهام، وتجعلها وُصْلةً إلى نداء ما فيه الألفُ واللام، وذلك نحو قولك: «يا أيُّهَا الرجلُ»، و«يا أيُّها الغلامُ»، وهو كثيرٌ في الكتاب العزيز، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[2]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[3] ولزمتها هاء التنبيه كالعِوَض من المضاف إليه، فـ«أيّ» مُنادًى مضمومٌ كـ«يَا زيدُ»، و«هَا» للتنبيه، وما بعده صفةٌ له، وقد تقدّم ذلك في النداء.

فصل
[الاستفهام بـ«أيّ» عن نكرة في وصل]

قال صاحب الكتاب: **وإذا استُفهِم بها عن نكرة في وَصْل، قيل لمن يقول: «جاءني رجلٌ»: «أيٌّ؟» بالرفع، ولمَن يقول: «رأيت رجلاً»: «أيًا؟» ولمن يقول: «مررت برجلٍ»: «أيٍّ؟» وفي التثنية والجمع في الأحوال الثلاث، «أيّانِ؟» و«أَيُّونَ؟» و«أَيَّيْنِ؟» و«أَيِّينَ؟» وفي المؤنّث «أَيّةٌ؟» وأمّا في الوقف، فإسقاطُ التنوين وتسكينُ النون.**

* * *

قال الشارح: سبيلُ «أيٍّ» في الاستثبات سبيلُ «مَنْ»، وكان الأصلُ إذا قال القائل: «رأيت رجلاً»، أن تقول: «أيٌّ الرجلُ؟» لأنّ النكرة إذا أُعيدت، عُرّفت بالألف واللام؛ لأنّها تصير معهودةً بتقدُّم ذكرها، فاقتصروا على «أيّ»، وأعربوه بإعرابِ الاسم المتقدّم، وحكوا إعرابَه، وتثنيتَه، وجمعَه إن كان مثنًّى، أو مجموعًا، ليُعْلِموا بذلك أنّه المقصود دون غيره.

فإذا قال: «جاءني رجلٌ» قلت: **«أيٌّ؟»** وإذا قال: «رأيت رجلاً»، قلت: **«أيًا؟»** وإذا قال: «مررت برجلٍ»، قلت: **«أيٍّ؟»** وإذا قال: «جاءني رجلان» قلت: **«أيَّانِ؟»** وفي النصب والجرّ: **«أيَّيْنِ؟»** وإذا قال: «رجالٌ»، قلت: **«أيُّونَ؟»** وفي النصب والجرّ:

---

(١) الإسراء: ١١٠.
(٢) البقرة: ١٧٢. وغيرها. (٣) البقرة: ٢١. وغيرها.

«أيِّينَ؟» وإذا قال: «جاءتني امرأةٌ»، قلت: **«أيَّةٌ؟»** وإذا قال: «امرأتان»، أو «امرأتَيْنِ»، قلت: **«أيَّتانِ؟»** أو **«أيَّتَيْنِ؟»** وإن قال: «جاءني نساءٌ»، قلت: **«أيَّاتٌ؟»** وكان ذلك أخصرَ وأوجزَ من أن يأتوا بزيادةِ الألف واللام والجملةِ بأسرها مع حصولِ المقصود بدُونها.

وربّما وقع عند ظهور الخبر بالألف واللام في الخبر لبسٌ بأنّ المذكور معهودٌ غيرُ الأوّل. قال أبو العبّاس المبرّد: لو ذكرتَ الخبر، وأظهرتَه، لم تكن «أيّ» إلّا مرفوعةً، نحوَ قولك: «أيٌّ مَن ذكرتَ؟» أو «أيٌّ هؤلاء؟» ولم تحسن الحكايةُ؛ لأنّ الخبر إذا ظهر، عُلم أنّ المتقدّم مبتدأٌ، فقبُح مخالَفةُ ما يقتضيه إعرابُ المبتدأ. ألا ترى أنّهم قد أجازوا الحكايةَ بـ«مَنْ» في العَلَم، فقالوا في جوابِ من قال: «رأيت زيدًا»: «مَن زيدًا؟» لعدمِ ظهور الإعراب في «مَنْ». ولم يفعلوا ذلك مع «أيّ»، لظهور الإعراب فيها، فاستقبحوا مخالَفةَ ما يقتضيه ظاهرُ اللفظ، وكذلك ورد عنهم: «إنّهم أجمعون ذاهبون»، برفعِ «أجمعين» على الموضع، لمّا لم يظهر في المكنِيّ الإعرابُ، ولم يُجيزوا: «إنّ القومَ أجمعون ذاهبون» على الموضع، لظهور الإعراب في «القوم».

واعلم أنّ «أيًّا» لمّا كانت مخالِفةً لـ«مَنْ» من جهةِ أنّ «أيًّا» معربةٌ، و«مَنْ» مبنيّةٌ، كان ما يلحق «أيًّا» إعرابًا يثبت وصلاً، ويُحذَف وقفًا، ويُبدَل في الوقف من تنوينه في النصب ألفٌ. ولمّا كانت «مَنْ» مبنيّةً، لم يكن ما يلحقها إعرابًا، وإنّما هو علاماتٌ ودلالاتٌ على المسؤول عنه، ولذلك كان بابُه الوقفَ، ويُحذف في الوصل، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومحلُّه الرفعُ على الابتداء في هذه الأحوال كلِّها، وما في لفظه من الرفع والنصب والجرّ حكايةٌ، وكذلك قولُك: «مَن زيدٌ؟» و«مَن زيدًا؟» و«مَن زيدٍ؟» «مَنْ» والاسمُ بعده فيه مرفوعَا المحلّ، مبتدأً وخبرًا. ويجوز إفرادُه على كلّ حال، وأن يُقال: «أيًّا؟» لمَن قال: «رأيت رجلَيْن»، أو «امرأتَيْن»، أو «رجالاً» أو «نساءً». ويُقال في المعرفة إذا قال: «رأيت عبدَالله»، «أيٌّ عبدُ الله؟» لا غيرُ.**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّك إذا حكيت، وقلت «أيًّا؟» في جوابِ «رأيتُ رجلاً»، فـ«أيًّا» في محلّ مرفوع بالابتداء، والخبرُ محذوف، والتقديرُ: أيًّا مَن ذكرتَ؟ أو أيًّا المذكور؟ ويجوز أن يكون خبرَ ابتداءٍ، والمحذوفُ هو المبتدأ، والنصبُ في لفظه على حكايةِ إعرابِ الاسم المتقدّم.

كما أنّك إذا حكيتَ بـ«مَنْ» عن العَلَم، فقلت في جوابِ من قال: «رأيت زيدًا»: «مَن زيدًا؟» يكون «زيدًا» في موضعِ رفع بأنّه خبرُ المبتدأ، وإن كان منصوبًا على الحكاية. كذلك إذا قلت: «أيًّا؟» كان في موضعٍ مرفوع، وإن كان منصوبًا في اللفظ على الحكاية، وكذلك الجرُّ إذا قلت: «أيٍّ؟» في جوابِ «مررت برجلٍ» في موضعِ رفع

بالابتداء، وخفضُه حكايةُ إعرابِ الاسم المتقدّم. وإذا قيل: «جاءني رجلٌ»، قلت «أيٌّ؟» فرفعت فالرفعُ على الحكاية؛ لأنّك إنّما تستفهم عمّا وضع المتكلّمُ كلامَه عليه، وليس الرفع الذي يُوجِبه الابتداءُ، إنّما هو في محلّ مبتدأ.

ويجوز أن يُقال «أيًّا؟» لِمَن قال: «رأيت رجلَيْن أو امرأتَيْن أو رجالاً أو نساءً»، فتُفْرِدها مع الاثنين والجماعة، وتُذكِّرها مع المؤنّث؛ لأنّ لفظَ «أيّ» يجوز أن يقع للاثنين والجماعة على لفظ الواحد، ويقع على المؤنّث بلفظِ المذكّر، كما كانت «مَنْ» كذلك.

فإذا استثبتَّ بـ«أيّ» عن معرفة، لم يكن بدٌّ من الإتيان بالخبر، وبطلت الحكايةُ، فإذا قال «جاءني عبدُ الله»، قلت: «أيٌّ عبدُ الله؟»، وإذا قال: «رأيت عبد الله»، قلت: «أيٌّ عبدُ الله؟»، وإذا قال: «مررت بعبد الله»، قلت: «أيٌّ عبدُ الله؟» بالرفع لا غيرُ. لم يكتفوا في المعرفة إلّا بذكرِ الاسم والخبر، وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلافِ حالَيْهما في السؤال. وذلك أنّ السؤال في النكرة، إنّما هو عن ذاتها، وفي المعرفة إنّما هو عن صفتها. فإذا سألت عن منكورٍ، فإنّما سألت عن شائع في الجنس، لِيخُصّه لك باللقب أو بغيره من المُعرَّفات، وإذا سألت عن معرفة، فإنّما سألت عن معروفٍ وقع فيه اشتراكٌ عارضٌ، فأردت أن يخُصّه لك بالنعت، فإذا قال: «جاءني عبد الله»، قلت: «أيٌّ عبدُ الله؟» فالجوابُ: «الطويلُ»، أو «العالمُ»، ونحوُهما من الصفات المميِّزة ممّن له مثلُ اسمه، فلمّا كان الجوابُ بالنعت، لم يكن بدٌّ من ذكرِ المنعوت، فاعرفه.

فصل
[«ذا» بمعنى «الذي»]

قال صاحب الكتاب: **لم يُثْبِتْ سيبويه «ذَا» بمعنَى «الَّذِي» إلّا في قولهم: «مَا ذَا»، وقد أثبته الكوفيون، وأنشدوا** [من الطويل]:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمارةٌ ... أمِنْتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[1]

أي: و«الذي تحملينهُ طليق»، وهذا شاذّ عند البصريين. وذكر سيبويه[2] في «مَا ذَا صنعتَ؟» وجهَيْن:

أحدُهما: أن يكون المعنى: «أيُّ شيءٍ الذي صنعتَه؟» وجوابُه «حَسَنٌ» بالرفع. وأنشد للَبِيدِ [من الطويل]:

أَلَا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَا ذَا يُحاوِلُ ... أنَحْبٌ فَيُقْضَى أمْ ضَلالٌ وباطِلُ[3]

(١) تقدم بالرقم ٢٢٢.
(٢) الكتاب ٢/ ٤١٦، ٤١٧.
(٣) تقدم بالرقم ٤٩٥.

والثاني: أن يكون «مَا ذَا» كما هو بمنزلةِ اسم واحد، كأنه قيل: «أيَّ شيءٍ صنعتَ؟» وجوابُه بالنصب، وقُرِىء قوله تعالى: ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوُ﴾[1]، بالرفع والنصب.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول في «ذَا» من قولك «مَا ذَا صنعتَ؟» أنّها تكون على وجهَيْن:

أحدُهما: أن تكون بمعنَى «الَّذِي» وما بعده من الفعل والفاعل صلتُه، وهو في موضعِ مرفوع، لأنّه خبرُ المبتدأ الذي هو «مَا».

والوجهُ الثاني: أن يكون «مَا»، و«ذَا» جميعًا اسمًا واحدًا، يُستفهم به بمعنَى «مَا»، وموضعُه نصبٌ بالفعل بعده، وقد مضى مشروحًا.

فأمّا البيت الذي أنشده وهو [من الطويل]:

ألا تسألان... إلخ

البيت للَبِيدٍ، والشاهد فيه رفعُ «أنَحْبٌ» و«ضَلالٌ» على البدل من «مَا»، فدلّ ذلك على أنّ «ذَا» في موضعِ رفع بأنّه خبرُ «مَا»، وهو بمعنَى «الَّذي»، وما بعده صلتُه. والنَّحْبُ: النَّذْرُ، يُقال: «سار فلانٌ على نَحْبٍ» إذا سار فأجْهَدَ السيرَ، كأنّه خاطَرَ على شيء، فجَدَّ في السير، كأنّه يُعنّف الإنسانَ على جِدّه في أمر الدنيا وتَعَبِه لها، أي يفعل ذلك لنذرٍ يقضيه، أم لضلالٍ وأمرٍ باطلٍ.

ولا يكون «ذَا» ولا شيءٌ من أسماء الإشارة موصولاً عند البصريين، إلّا فيما ذكرناه من «ذا» إذا كان معها «مَا». وذهب الكوفيون[2] إلى أنّ جميعَ أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولةً، وإن لم يكن معها «مَا»، واحتجّوا بأشياء، منها قولُه تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[3]. ومن ذلك ما قاله ثَعْلَبٌ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[4] أنّ هٰؤلاء بمعنى «الَّذِين»، والمراد: الَّذين تقتلون أنفسكم. ومن ذلك قوله [من الطويل]:

عَدَس ما لعبّاد... إلخ

---

(١) البقرة: ٢١٩. وقراءة النصب (العفوَ) هي قراءة الجمهور. وقرأ بالرفع الحسن، وعاصم، والجحدري. وابن أبي إسحاق، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٢/ ١٥٩؛ وتفسير الطبري ٤/ ٣٤٦، ٣٤٧؛ وتفسير القرطبي ٣/ ٦١؛ والكشاف ١/ ١٣٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٢٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١٦٩.

(٢) انظر المسألة الثالثة بعد المئة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص٧١٧ ـ ٧٢٢.

(٣) طه: ١٧.

(٤) البقرة: ٨٥.

البيت ليزيد بن مُفرِّغ، والشاهدُ فيه قوله: وهذا تحملين، جعل «هٰذَا» بمعنَى «الَّذي» موصولاً، و«تحملين» صلتَه، أي: والذي تحملينهُ طليقٌ. يصف أَمْنَه بخُروجه عن ولايةِ عَبّادٍ، ويخاطب بَغْلتَه، فقولُه: «عَدَسْ» زَجْرٌ للبغلة، كأنّه زجرها، ثم قال: ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ، أمنتِ. ويجوز أن يكون «عدس» اسمًا للبغلة نفسِها، سُمّيت بذلك؛ لأنّه ممّا تُزجَر به، كما قال [من الرجز]:

٥١٢ـ إذا حَـمَـلْـتُ بِـزّتـي عـلـى عَـدَسْ

والصوابُ ما ذهب إليه أصحابُنا. وما تَعلّقوا به لا حجّةَ فيه، فأمّا قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾(١) فالجارُّ والمجرور في موضع الحال، و«مَا» استفهامٌ في موضعِ رفع بالابتداء، و«تِلْكَ» الخبرُ، كما يكون الجارّ والمجرور صفةً إذا وقع بعد نكرة، نحوَ: «هذه عَصًا بيَمِينك». وصفةُ النكرة تكون حالاً للمعرفة. وكذلك «تحملين» من قوله: «وهذا تحملين طليقٌ»، فـ«هٰذَا» مبتدأ، و«طليق» الخبرُ، و«تحملين» في موضع الحال، والتقديرُ: هذا محمولاً طليقٌ. وأمّا قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(٢)، فـ«أَنْتُم» مبتدأ، و«هٰؤلاء» الخبر، و«تقتلون أنفسكم» في موضع الحال، التقديرُ: ثم أنتم هؤلاء قاتِلِينَ أنفسَكم.

وذهب أبو العبّاس المبرّد إلى أنّ «هؤلاء» مُنادًى، والتقدير: يا هؤلاء، فهو في موضعِ اسم مضموم، و«أنْتُم» مبتدأ، والخبرُ «تقتلون». ولو كان تقديرُ «هٰؤلاء الَّذين» كما ذهبوا إليه، لكان «تقتلون» بلفظِ الغيبة؛ لأنّ «الَّذي» اسمٌ ظاهر موضوع للغيبة. هذا هو الأكثرُ، وربّما جاء لا بلفظ الغيبة حملاً على المعنى دون اللفظ، نحوَ قوله [من الكامل]:

٥١٣ـ وأنـا الّـذي قـتّـلـتُ بَـكْـرًا بِـالـقَـنَـا ... وتـركـتُ مُـرّةَ غـيـرَ ذاتِ سَـنـامِ

---

٥١٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص٤١٧؛ وتخليص الشواهد ص١٥٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٨؛ ولسان العرب ٦/ ١٣٣ (عدس).

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**حملت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**بزّتي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**على عدس**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«**حملت**»، وسُكّنت السين لضرورة القافية.

جملة «حملت»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «عدس» حيث جاءت اسمًا للبغلة، لا زجرًا لها.

(١) طه: ١٧.

(٢) البقرة: ٨٥.

٥١٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٥٨.

وهو قليلٌ من قبيلِ الشاذّ، فاعرفه.

= **المعنى**: يفخر بأنه قتل بكرًا برماحه، وبأنَّه سلب تغلب عِزَّها، وقد عَبَّر عن العز بالسنام.
الإعراب: «**وأنا**»: الواو بحسب ما قبلها، «أنا» مبتدأ. «**الذي**»: خبره. «**قتلت**»: فعل ماضٍ، والتاء فاعل. «**بكرًا**»: مفعول به. «**بالقنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ(قتلت). «**وتركت**»: الواو حرف عطف، «تركت»: مثل «**قتلت**». «**مُرَّةَ**»: مفعول به أول منصوب. «**غير**»: مفعول به ثان لـ«ترك». «**ذاتِ**»: مضاف إليه، وكذلك «سنام».
جملة «أنا الذي» بحسب الواو، وجملة «**قتلت**»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «تركت».
والشاهد فيه قوله: «قتّلت» حيث جعل ضمير المتكلم هو الرابط لجملة الصلة بالاسم الموصول، والقياس أن يربطه بها ضمير الغائب، فيقال: أنا الذي قَتَّل.

فهرس محتويات

الجزء الثاني
من
شرح المفصَّل



فهرس المحتويات

